



المكتب المحاسبية

محاسبة الشركات

شركات الأشخاص - شركات الأموال
الشركات القابضة والتابعة

الدكتور محمد سمير الصبان

أستاذ المحاسبة المساعد
كلية التجارة - جامعة بيروت العربية

الأستاذ الدكتور عبد الحفي مرعي

عميد كلية التجارة
جامعة بيروت العربية



الدار الحاميه

١٩٩٠

إهداء ٢٠١٣

أسرة المرحوم الاستاذ الدكتور

عبد الحى عبد الحى مرعى

جمهورية مصر العربية

محاسبة الشركات

شركات الأشخاص - شركات الأموال
الشركات القابضة والتابعة

الأستاذ الدكتور عبد الحفيظ مرعي

عميد كلية التجارة
جامعة بيروت العربية

الدكتور محمد سمير الصبان

مستشار المحاسبة
كلية التجارة - جامعة بيروت العربية

١٩٩٠



تقديم

يهدف هذا الكتاب إلى تقديم القارئ لبعض المشاكل المحاسبية الخاصة بالشركات سواء منها الشركات التي تقوم على الاعتبار الشخصي (شركات الأشخاص) كشركات التضامن والتوصية البسيطة والمحاصة، أو ما يقوم منها على الاعتبار المالي (شركات الأموال) كالشركات المساهمة والتوصية بالأسهم، كما يعرض للمشاكل المحاسبية الخاصة بالشركات القابضة والشركات التابعة لها، وبذلك تعد المادة العلمية لهذا الكتاب دراسة متقدمة يلزم لها الخلفية الكافية في المبادئ والمفاهيم والاجراءات المحاسبية بصفة عامة وأسس التقييم المحاسبية بصفة خاصة.

وينقسم هذا الكتاب إلى ثلاثة أبواب، يتناول الأول منها المشاكل المحاسبية الخاصة بشركات الأشخاص كمشاكل التكوين وتوزيع الأرباح والخسائر وتغيير الشركاء والتصفية والاندماج. أما الباب الثاني فيتناول المشاكل المحاسبية الخاصة بشركات الأموال كمشاكل حقوق الملكية ومشاكل التمويل عن طريق الاقتراض وعمليات التصفية والاندماج.

ويتناول الباب الثالث أهم المشاكل المحاسبية الخاصة بإعداد الحسابات والقوائم التجميعية للشركات القابضة والشركات التابعة لها.

هذا وقد توخينا في طريقة العرض أن نبرز ما أستقر عليه الرأي في الممارسة العملية مع ربط الدراسة بأحدث التشريعات التي صدرت في جمهورية مصر العربية والتي تنظم تكوين وتصفية الشركات.

هذا بالإضافة إلى تناول مدى سلامة الخلفية النظرية لما أستقر عليه الرأي في مجال الممارسة العملية في بعض الموضوعات، وذلك حتى يتاح للقارئ - أو

الدارس - التعرف على أهم أوجه القصور من المحاسبة العملية ويستبين السبيل إلى كيفية التغلب على ما يمكن التغلب عليه منها. وهدفنا في النهاية تمكين المحاسبة كنظام للمعلومات من توفير المعلومات الملائمة من حيث الدلالة والمضمون لخدمة الأغراض التي يتم من أجلها إعداد تلك المعلومات في الوقت المناسب.

ولقد راعينا أن تشمل موضوعات الكتاب العديد من الأمثلة والمشاكل التطبيقية والتي تبين كيفية التطبيق العملي لحل المشاكل المحاسبية المرتبطة بموضوع الدراسة.

وقد كتب الباب الأول والثالث الأستاذ الدكتور عبد الحي مرعي بينما كتب الباب الثاني الدكتور محمد سمير الصبان.
والله نسأل السداد والتوفيق.

بيروت في يناير ١٩٩٠

المؤلفان

الباب الأول

في المشاكل المحاسبية الخاصة

بشركات الأشخاص

مقدمة

يتناول هذا الباب المشاكل المحاسبية الخاصة التي تتميز بها شركات الأشخاص بصفة خاصة عن الأشكال التنظيمية الأخرى من المشروعات التجارية والصناعية. ولن نتعرض في هذا الصدد لشرح الإجراءات المحاسبية في هذه الشركات، وإنما سوف تقتصر معالجتنا لها على أوجه الاختلافات الرئيسية. وبالتالي فيتطلب الأمر لمتابعة الموضوع في هذا الكتاب أن يكون القارئ ملماً بالمبادئ والقواعد والإجراءات والمفاهيم المحاسبية التي توجد عادة في كتابي الأصول والمبادئ المحاسبية في المحاسبة المالية وأصول القياس والتقييم المحاسبي في المحاسبة المالية المتوسطة. ومن ثم فالكتاب ينصب على مواضيع تختص بها المحاسبة المالية المتقدمة.

ويبدأ هذا الباب بعرض سريع ومختصر ومبسط لأوجه الاختلاف في المعالجة المحاسبية لعمليات المشروعات الفردية عما سبق دراسته، وخاصة ما يتعلق برأس المال والمسحوبات، كأساس للمقارنة لما يلي من دراسة في هذا الباب، كما أوردنا في الفصل الأول.

ويتناول الفصل الثاني مشاكل التكوين وتوزيع الأرباح في شركات التضامن (والتوصية البسيطة). فبعد أن عرضنا في مقدمة الفصل تعريف شركة التضامن والتوصية البسيطة وأهم الخصائص المميزة لها، تناولنا عقد الشركة وما يلزم أن

يحتويه من بيانات وكيفية إظهاره وقيدته بالسجل التجاري، ثم تناولنا بعد ذلك الإجراءات المحاسبية المتعلقة بالتكوين ورأس المال، وعرضنا حسابات رأس مال الشركاء وحسابات الشركاء بخلاف حساب رأس المال، ثم تناولنا توزيع الأرباح في شركات التضامن، وميزنا بين الاحتمالات المختلفة لأساس التوزيع وما يترتب على اختلافها من اختلاف في الإجراءات، وعالجنا إجراءات حساب الفائدة على رأس المال والقواعد المتعلقة بها، ثم عرضنا المعالجة المحاسبية لفوائد مسحوبات وقروض الشركاء، ومرتببات ومكافآت الشركاء، وتناولنا المسائل المتعلقة بتعديل نسب توزيع الأرباح وتسوية أرباح السنوات السابقة، وأنهينا الفصل بنبذة مختصرة عن الحسابات الختامية والميزانية العمومية في شركات التضامن.

ويتناول الفصل الثالث المشاكل المحاسبية المتعلقة بتغير الشركاء في شركات التضامن والتوصية البسيطة. فتناولنا فيه المعالجة المحاسبية للحالات المختلفة لإنضمام شريك جديد سواء بالشراء من الشركاء القدامى أو بالمساهمة بحصة جديدة في رأس المال أو بإضافة جديدة لأصول الشركة وذلك بدرجة كافية من الإسهاب والشمول دون توسع حيث لا يوجد المبرر. ثم تناولنا بعد ذلك المعالجة المحاسبية للحالات المختلفة لإنفصال أو وفاة شريك من الشركاء مع استمرار الشركة بين الشركاء الباقين.

أما الفصل الرابع فيتناول إنقضاء شركات التضامن والتوصية البسيطة بالتصفية والإندماج. وقد خصص هذا الفصل لمعالجة الإجراءات المحاسبية الخاصة بعمليات التصفية دفعة واحدة، حيث خصص الفصل التالي للتصفية التدريجية على دفعات. وبعد أن تناولنا مفهوم التصفية ومبزراتها ومسبباتها القانونية في المقدمة، تناولنا إجراءات التصفية، وتعيين المصفي، وتحديد حقوق الشركاء وتخصيص ناتج التصفية على مستحقيه طبقاً للأولويات القانونية. وتناولنا بعد ذلك حسابات التصفية. ثم عرضنا الحالات المختلفة للتصفية في ظل يسار الشركة ويسار الشركاء، وفي ظل يسار الشركة وإعسار الشركاء، وفي ظل إعسار الشركة ويسار

الشركاء ، وفي ظل إعسار الشركة وإعسار الشركاء . وتناولنا بعد ذلك الإجراءات المحاسبية المتعلقة بإنقضاء الشركة عن طريق الاندماج في شركة أخرى .

ويتناول الفصل الخامس التصفية التدريجية على دفعات ، فيوضح مبرراتها وقواعدها وكيفية تنظيم الدفعات النقدية للشركاء بحيث لا يضار أحدهم ولا يتعرض المصفي لمخاطر ، ثم يوضح خطوات إعداد خطة مسبقة لتوزيع المستحقات النقدية على دفعات بما يحقق هذا الغرض .

أما الفصل السادس والأخير في هذا الباب فيتناول المشاكل المحاسبية الخاصة بشركات المحاصة .

الفصل الأول

في المحاسبة في المنشآت الفردية

١ - مقدمة:

المنشأة الفردية هي مشروع تجاري أو صناعي أو خدمي مملوك لفرد واحد . ولا تختلف الإجراءات المحاسبية بصفة عامة في المنشأة الفردية عنها في المنشآت الجماعية لشركات الأشخاص أو شركات الأموال إلا فيما يتعلق بحسابات حقوق الملكية .

وسوف نوضح في هذا الفصل . باختصار شديد الإجراءات المحاسبية المتعلقة بحسابات حقوق الملكية في المنشآت الفردية وكيفية تأثيرها بالعمليات المختلفة للشروع . ذلك لكي يتكون لدى القارئ أساساً سليماً للمقارنة بين الإجراءات المحاسبية الملائمة للأشكال المختلفة من المشروعات في هذا الصدد ، وللتمييز بين المشاكل الخاصة بكل من هذه الأشكال ، وهو الأمر الذي يستهدفه هذا المؤلف أساساً .

٢ - التكوين ورأس المال:

يمكن لأي فرد من الأفراد ، ما لم يكن محظوراً عليه مزاوله الأعمال التجارية بحكم القانون ، أن يقوم بتكوين منشأة فردية تزاوّل نشاطاً صناعياً أو تجارياً ،

بصفته الشخصية دون مشاركة مع الغير. وإذا قام بذلك على سبيل الاحتراف لكسب الرزق فإنه يكتسب صفة التاجر طبقاً للتشريع المصري، حيث يتوفر له بذلك القيام بالأعمال التجارية بطبيعتها، وعلى سبيل الإحتراف، ولحسابه الخاص. وعلى هذا الأساس يصبح خاضعاً لأحكام القانون من حيث القيد بالسجل التجاري وإمساك الدفاتر التجارية، وما يترتب على ذلك من آثار قانونية.

وقد تتكون المنشأة الفردية بقيام الفرد بإنشائها وتكوينها إنشاءً جديداً، أو بقيام الفرد بشراء منشأة قائمة. وفي كلتا الحالتين فإنه يقدم رأس المال اللازم لقيام المنشأة من أمواله الخاصة. ويصبح حساب رأس المال الخاص بالمالك الفرد في هذه الحالة دائماً بكل ما يقوم بتقديمه من أموال لهذا الغرض.

فإذا قام حسونة مثلاً بشراء مؤسسة سالم للطباعة والنشر بمبلغ ١٨٠٠٠ جنيه في ٣/١٥ حيث قدرت أصولها كالاتي: ٦٠٠٠ جنيه آلات ومهمات طباعة، ٤٥٠٠ جنيه أثاث وتركيبات، مخزون ٧٥٠٠ جنيه، وحولها إلى مؤسسة حسونة للطباعة والنشر وأودع البنك ٢٠٠٠ جنيه لحساب المؤسسة فيكون قيد التكوين كالاتي:

| من مذكورين | |
|------------|------------------------|
| ٦٠٠٠ | حـ / آلات ومهمات طباعة |
| ٤٥٠٠ | حـ / أثاث وتركيبات |
| ٧٥٠٠ | حـ / المخزون |
| ٢٠٠٠ | حـ / النقدية |
| ٢٠٠٠٠ | إلى حـ / رأس مال حسونة |

إثبات تكوين مؤسسة حسونة للطباعة والنشر برأس مال قدره ٢٠٠٠٠ جنيه. أما إذا قام حسونة بتكوين المنشأة عن طريق تقديم رأس المال ثم القيام بشراء ما يلزم من أصول لكي يستطيع مزاولة أعماله فيها، فإن ما يقدمه من رأس مال

نقدي في هذه الحالة يجعل به حساب رأس المال دائناً وحساب النقدي مديناً. أما إذا قدم حسونة أصولاً أخرى من ممتلكاته الخاصة بخلاف النقدي للمنشأة، فتجعل حسابات هذه الأصول مدينة بقيمتها وحساب رأس المال دائناً. ويمكن لصاحب المشروع الفردي أن يضيف لرأسماله في أي وقت يشاء.

٣ - حساب المسحوبات:

عادة ما يقوم المالك صاحب المشروع الفردي بسحب مبالغ أو بضاعة من المنشأة لأغراضه الخاصة. والواقع أن مسحوبات صاحب المشروع في هذه الحالة، أياً كان شكلها، تعد بمثابة تخفيضاً لرأسماله المستثمر في المشروع. إلا أنه تمييزاً لما يقوم المالك باستثماره في بداية الفترة المحاسبية في عمليات المشروع، وما يقوم بسحبه من هذه الاستثمارات خلال الفترة لأغراضه المعيشية الخاصة، سواء في صورة نقدية أو في صورة عينية، فقد جرت العادة على تسجيل هذه المسحوبات في حساب مستقل يطلق عليه حساب المسحوبات. ويجعل هذا الحساب مديناً بكل ما يقوم صاحب المشروع أو المنشأة بسحبه من نقدية وبضائع وخلافه لأغراض الاستخدام الخاص خلال الفترة المحاسبية مقابل جعل الحسابات الملائمة دائنة كل بما يخصه. وفي نهاية الفترة المحاسبية، عندما تتحدد نتيجة عمليات المشروع الفردي من أرباح أو خسائر، فإنها تقفل في حساب المسحوبات. فإذا كانت نتيجة العمليات ربحاً، جعل حساب الأرباح والخسائر مديناً، وحساب المسحوبات دائناً، والعكس إذا كانت نتيجة العمليات خسارة. ويرصد حساب المسحوبات بعد ذلك ويقفل رصيده في حساب رأس المال. ولا تعالج مسحوبات المالك مقابل مجهوداته الخاصة في إدارة المشروع معالجة المرتبات، ومن ثم لا تعد تحميلاً على حساب الأرباح والخسائر:

٤ - الحسابات الختامية والميزانية:

لا يختلف الشكل العام للحسابات الختامية والميزانية، فيما عدا ما يتعلق بما

تقدم ، في المشروعات الفردية عما يتلاءم وطبيعة النشاط المماثل في الأشكال الأخرى من المشروعات. فلا يختلف الشكل العام لحساب المتاجرة ولا محتوياته أو أهدافه في المشروع الفردي التجاري عن الشركة التجارية ، وكذلك فيما يتعلق بحساب الأرباح والخسائر أو الميزانية العمومية. كما لا يختلف الشكل العام لحساب الانتاج (التشغيل) ولا تختلف محتوياته أو أهدافه عما يتلاءم وطبيعة النشاط المماثل في الأشكال الأخرى من المشروعات. وخلاصة القول أن خطوات ومراحل وأهداف وإجراءات الدورة المحاسبية للمشروع الفردي لا تختلف عنها لأي مشروع آخر يزاول نفس النشاط ويقوم بنفس العمليات.

فالمشروع الفردي يعد وحدة محاسبية ، لها من وجهة النظر المحاسبية شخصيتها المعنوية المستقلة ، ومن ثم لها أصولها وعليها خصومها من إلتزامات وحقوق ملكية. ويتم التحقق من عملياتها وإثباتها دفترياً وترحيلها لحسابات الأستاذ على مدار الفترة المحاسبية ، ثم يتم ترصيد حساباتها وإجراء التسويات اللازمة في نهاية الفترة المحاسبية ، ويتم إجراء المقاصة بين حسابات الإيرادات والمصروفات لتحديد نتيجة عملياتها لتصوير الحسابات الختامية عن الفترة المحاسبية ، ثم يتحدد مركزها المالي في تاريخ نهاية الفترة بتصوير الميزانية العمومية.

ولنفرض مثلاً أنه بترصيد حسابات مؤسسة حسونة للطباعة والنشر في نهاية الفترة المحاسبية أمكن إعداد ميزان المراجعة التالي :

| مدین | دائن | بیان | ملاحظات |
|-------|-------|-----------------|-----------------------|
| ٤٠٠٠ | | آلات ومعدات | تهلك بمعدل ١٠٪ سنوياً |
| ٢٥٠٠ | | أثاث وتركيبات | تهلك بمعدل ٥٪ سنوياً |
| ٤٧٠٠ | | بضاعة | رصيد ١/١ |
| ٣٨٣٠٠ | ١٠٠ | مشتريات ومردات | |
| ٣٠٠ | ٤٧٦٠٠ | مبيعات ومردودات | |

| | | |
|------------------------|-------|-------------------------------|
| أجور ومرتبات | ٢١٠٠ | أجور مستحقة في ١٢/٣١ ج ٥٠٠ |
| مستحقات ورأس المال | ١٥٠٠٠ | ١٢٠٠ |
| مدينون ودائنون | ٣٩٠٠ | ٨٢٠٠ |
| مياه وإنارة وقوى محرقة | | ٣٠٠ |
| نقدية | | ٥٠٠٠ |
| مجموع | ٦٦٦٠٠ | ٦٦٦٠٠ |

هذا وقد بلغت بضاعة آخر المدة في ١٢/٣١ : ٧٠٠٠ جنيه.
وتكون الحسابات الختامية والميزانية وكذلك قيود التسوية والإقفال كالتالي:

أولاً: قيود التسوية

من مذكورين

| | |
|------------------------------|-----|
| حـ / إهلاك الآلات والمعدات | ٤٠٠ |
| حـ / إهلاك الأثاث والتركيبات | ١٢٥ |
| حـ / الأجور والمرتبات | ٥٠٠ |
| حـ / الديون المشكوك فيها | ٢٠٠ |

إلى مذكورين

| | |
|--------------------------------|-----|
| حـ / مخصص إهلاك آلات ومعدات | ٤٠٠ |
| حـ / مخصص إهلاك أثاث وتركيبات | ١٢٥ |
| حـ / الأجور والمرتبات المستحقة | ٥٠٠ |
| حـ / مخصص الديون المشكوك فيها | ٢٠٠ |

ثانياً: حساب المتاجرة والأرباح والخسائر:

مؤسسة حسونة للطباعة والنشر

حساب المتاجرة عن السنة المالية المنتهية في ١٩/١٢/٣١

دائن

مدين

| | | | | | |
|-------------|-------|-------|-----------------------|-------|-------|
| بيعات | ٤٧٦٠٠ | | بضاعة ١/١ | ٣٨٣٠٠ | ٤٧٠٠ |
| - مردودات | ٣٠٠ | | مشتريات | ١٠٠ | |
| صافي مبيعات | | ٤٧٣٠٠ | - مردودات | | ٣٨٢٠٠ |
| | | | صافي المشتريات | | ٤٢٩٠٠ |
| | | | البضاعة المتاحة | | ٧٠٠٠ |
| | | | - بضاعة ١٢/٣١ | | ٣٥٩٠٠ |
| | | | تكلفة البضاعة المباعة | | ١١٤٠٠ |
| | | | مجموع الربح | | ٤٧٣٠٠ |
| | | ٤٧٣٠٠ | | | |

مؤسسة حسونة للطباعة والنشر

حساب الأرباح والخسائر

عن السنة المالية المنتهية في ١٩/١٢/٣١

| | | | |
|-------------|-------|-----------------------|-------|
| مجموع الربح | ١١٤٠٠ | إهلاك آلات ومعدات | ٤٠٠ |
| | | إهلاك أثاث وتركيبات | ١٢٥ |
| | | ديون مشكوك فيها | ٢٠٠ |
| | | أجور ومرتبات | ٢٦٠٠ |
| | | مياه إنارة وقوى محركة | ٣٠٠ |
| | | صافي الربح | ٧٧٧٥ |
| | | (يقفل في المسحوبات) | |
| | ١١٤٠٠ | | ١١٤٠٠ |

ثالثاً: قيود الاقفال:

من مذكورين

| | |
|--|-------|
| حـ / المتاجرة (تكلفة البضاعة المباعة + مجمل الربح) | ٤٧٣٠٠ |
| حـ / بضاعة آخر المدة | ٧٠٠٠ |
| حـ / مردودات المشتريات | ١٠٠ |
| حـ / المبيعات | ٤٧٦٠٠ |

إلى مذكورين

| | |
|-------------------------------------|-------|
| حـ / المتاجرة (صافي المبيعات) | ٤٧٣٠٠ |
| حـ / بضاعة أول المدة | ٤٧٠٠ |
| حـ / المشتريات | ٣٨٣٠٠ |
| حـ / مردودات المبيعات | ٣٠٠ |
| حـ / الأرباح والخسائر (مجمّل الربح) | ١١٤٠٠ |

من حـ / الأرباح والخسائر ١١٤٠٠

إلى مذكورين

| | |
|--------------------------|------|
| حـ / إهلاك آلات ومعدات | ٤٠٠ |
| حـ / إهلاك أثاث وتركيبات | ١٢٥ |
| حـ / ديون مشكوك فيها | ٢٠٠ |
| حـ / أجور ومرتبات | ٢٦٠٠ |
| حـ / مياه وإنارة | ٣٠٠ |
| حـ / مسحوبات حسونة | ٧٧٧٥ |

من حـ / مسحوبات حسونة ٦٥٧٥

إلى حـ رأس مال حسونة ٦٥٧٦

إقفال رصيد المسحوبات في حساب رأس المال.

رابعاً: الميزانية العمومية:

مؤسسة حسونة للطباعة والنشر
الميزانية العمومية في ١٢/٣١/١٩—

| الأصول | الخصوم |
|--------|----------------------|
| ٤٠٠٠ | رأس مال حسونة ٢١٥٧٥ |
| ٣٦٠٠ | الالتزامات |
| ٤٠٠ | دائون ٣٩٠٠ |
| ٢٥٠٠ | أجور مستحقة ٥٠٠ |
| ٢٣٧٥ | |
| ٧٠٠٠ | |
| ٨٢٠٠ | |
| ٨٠٠٠ | |
| ٥٠٠٠ | |
| ٢٥٩٧٥ | مجموع الأصول = ٢٥٩٧٥ |

ومن الواضح من هذا المثال المبسط أن الإجراءات المحاسبية في المشروعات الفردية لا تختلف عنها في الأشكال الأخرى من المشروعات، إلا فيما يتعلق برأس المال والمسحوبات، وعلى هذا الأساس سوف تقتصر معالجتنا للأشكال المختلفة للمشروعات في بقية هذا المؤلف على نقاط الاختلاف الرئيسية. ففي شركات الأشخاص مثلاً سوف نهتم بالتكوين ورأس المال وتوزيع الأرباح والتصفية والإندماج. وفي الشركات المساهمة سوف نهتم أساساً بمعالجة رأس مال الأسهم ومعالجة وسائل التمويل الأخرى، والتصفية والاندماج، ومعالجة مشاكل الشركات القابضة والتابعة وهكذا. وعلى ذلك، فما لم نتعرض له فيما يلي من دراسة فيعتبر من وجهة نظرنا خاضعاً للإجراءات المحاسبية العامة التي تنطبق على جميع أشكال المشروعات.

أسئلة وتمارين على الفصل الأول

أولاً : الأسئلة :

- ١ - ما هي أوجه الخلاف بين الإجراءات المحاسبية الملائمة للمشروعات الفردية وتلك التي تتلاءم مع الأشكال التنظيمية الأخرى من المشروعات ؟
- ٢ - يرى بعض المحاسبون أن حساب الربح المحاسبي للمشروعات الفردية يتضخم عن الربح المحاسبي للمشروعات الأخرى بمقدار المرتبات الواجب حسابها لصاحب المشروع الفرد ، فما رأيك في هذا الرأي ؟
- ٣ - علل لماذا تعتبر كل من العبارات التالية خطأ أو صواب من وجهة نظرك :
 - أ - تعتبر مسحوبات صاحب المشروع الفردي من البضائع بمثابة مبيعات من المشروع لصاحبه وتعالج على هذا الأساس .
 - ب - ليس للمشروع الفردي شخصية معنوية مستقلة للأغراض المحاسبية عن شخصية صاحبه .
 - ج - يجعل حساب الأرباح المحجوزة مديناً بالخسائر التي يحققها المشروع

الفردى خلال الفترة المحاسبية ودائماً بما يزيد من الأرباح عن مسحوبات صاحب المشروع خلال الفترة.

د - تعتبر المرتبات والأجور التي يحتسبها صاحب المشروع للفرد لنفسه مقابل جهده وعمله من توزيعات الأرباح من وجهة النظر المحاسبية.

هـ - تكون الموارد المالية للمشروع الفردي محددة، وبالتالي فهو لا يزاول إلا أعمالاً تجارية صغيرة، ومن ثم تقتصر حساباته الختامية على حساب المتاجرة وخصم الأرباح والخسائر.

ثانياً : التمارين :

التمرين الأول :

بلغت مدخرات السيد عبد المتعال في ٨٥/١/١ مبلغ ٦٥٠٠ جنيه كان يستثمرها في حساب توفير بالبنك بمعدل فائدة قدره ٩٪ سنوياً. وفي ذلك التاريخ قرر عبد المتعال إنشاء مشروع تجاري فقام بسحب مدخراته وأجر محلاً واشترى أثاثاً وتركيبات بمبلغ ١٢٠٠ جنيه، وبضاعة بمبلغ ٤٨٠٠ جنيه وأودع ما تبقى في حساب جاري باسم المحل في البنك. وفي نهاية السنة المالية بلغ رصيد مسحوبات عبد المتعال ١٨٠٠ جنيه وتحققت عن عملياته التجارية أرباحاً قدرها ٣٢٠٠ جنيه. وقد كان السيد عبد المتعال يعمل موظفاً قبل أن يستقيل من عمله في ٨٥/١/١ للتفرغ للأعمال التجارية، حيث كان مرتبه السنوي يبلغ ٣٤٠٠ جنيه، كما كان يحصل على عمولات مختلفة تبلغ في المتوسط ٦٠٠ جنيه سنوياً.

المطلوب :

- (١) إعداد قيود تكوين المشروع الفردي في بداية العام.
- (٢) إعداد جدول يوضح ما طرأ على رأس مال عبد المتعال من تغيرات في نهاية العام، وإعداد القيود اللازمة لإقفال هذه التغيرات في حساب رأس المال.

(٣) هل تعتقد أن عبد المتعال كان حكماً في استقالته من عمله والتفرغ للأعمال التجارية بناء على ما تستطيع استخلاصه من المعلومات السابقة ؟ ولماذا ؟

التمرين الثاني:

بعد أن تخرج فاروق الفولي من كلية الصيدلة وأدى فترة التكليف عرضت عليه إحدى شركات الأدوية الكبيرة الانضمام إلى فريق باحثيها بمرتب شهري قدره ٣٠٠ جنيه، ولكنه رفض عرض الشركة وقام باستثمار مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه مما ورثه من نقدية كان يودعها صندوق التوفير بفائدة سنوية معدنها ٩٪ في شراء صيدلية. وفي خلال السنة المالية قام الفولي بسحب مبالغ من الصيدلية لإنفاقه الخاص بلغت في مجموعها ٣٢٠٠ جنيه، كما أضاف لرأسه مرتين الأولى مبلغ ٥٠٠٠ جنيه في نصف السنة وأقرضها من البنك بمعدل ١٢٪ سنوياً، والثانية بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه حصيلة بيع قطعة أرض كانت مملوكة له. وقد بلغ مجموع إيرادات الصيدلية خلال العام مبلغ ٧٢٠٠٠ جنيه كما بلغ مجموع المصروفات بما فيها تكلفة الأدوية المباعة، وقبل حساب الفوائد على قرض البنك ٦٧٨٠٠ جنيه.

المطلوب:

(١) إجراء القيود اللازمة لإثبات العمليات السابقة، وتحديد ح صيدلية الفولي عن العام.

(٢) إعداد جدول يوضح التغيرات في رأس مال فاروق الفولي خلال العام والرصيد في نهاية العام، مع توضيح القيود الدفترية التي أدت إلى هذه التغيرات.

(٣) هل تعتقد أن فاروق الفولي كان حكماً في رفضه عرض شركة الأدوية ؟ ولماذا ؟

التمرين الثالث:

فيما يلي أرصدة حسابات منشأة مسعود التجارية في ٣١/١٢/١٩٨٥: نقدية

٥٠٠٠ جنيه، عملاء ٨٠٠٠ جنيه، مصروفات متنوعة ١٠٠٠ جنيه، أجور
ومرتبات العاملين ٦٠٠٠ جنيه، أصول ثابتة ٢٠٠٠٠ جنيه، مخزون ١/١ ٣٢٠٠
جنيه، إيجار مدين ٣٠٠٠ جنيه، مردودات مشتريات ٨٠٠ جنيه، دائنون ٦٠٠٠
جنيه، مسحوبات مسعود ١٨٠٠ جنيه، مشتريات ٢٤٠٠٠ جنيه، مبيعات
٤٠٠٠٠ جنيه، مردودات مبيعات ١٠٠٠ جنيه، رأس مال مسعود ؟، مياه وإنارة
٢٠٠ جنيه.

هذا وقد بلغت الأجور المستحقة ٣٥٠ جنيه في نهاية العام، كما بلغ مخزون
نهاية الفترة ٣٦٠٠ جنيه، وتهلك الأصول الثابتة بمعدل ٥٪ سنوياً.

المطلوب:

- (١) إجراء قيود التسوية والإقفال اللازمة في نهاية العام.
- (٢) تصوير الحسابات الختامية الملائمة لمنشأة مسعود والميزانية العمومية.
- (٣) إذا علمت أن مسعود قد أضاف لرأسماله مبلغ ٤٠٠٠ جنيه في
٨٥/٧/١ قم بإعداد جدول يوضح التطورات في رأس مال مسعود خلال العام
والرصيد الواجب إظهاره في الميزانية كما ظهر في المطلوب الثاني.

الفصل الثاني

في

شركات التضامن والتوصية البسيطة

التكوين وتوزيع الأرباح

١ - مقدمة:

شركة التضامن هي اتفاق بين شخصين أو أكثر على مزاولة الأعمال الاقتصادية سواء كانت تجارية أو صناعية أو مهنية، كشركاء بالتضامن في المسئولية قبل الغير، بهدف تحقيق الربح. أما شركة التوصية البسيطة فهي إتفاق بين واحد أو أكثر كشركاء بالتضامن قبل الغير مع واحد أو أكثر يكونون أصحاب أموال في الشركة وتقتصر مسئوليتهم قبل الغير بمقدار حصتهم في رأس المال.

وقد يكون هذا الاتفاق مكتوباً في صورة عقد مكتمل للأركان القانونية وخاصة إذا كانت قوانين موطن الشركة تقتضي ذلك، كما قد يكون الاتفاق شفاهة أو في صورة عرفية. غير أنه يفضل في كل الأحوال أن يكون هذا الاتفاق مكتوباً تفادياً للمنازعات والمشاكل، حتى لو لم توجب القوانين التي تتكون في ظلها شركة التضامن ضرورة ذلك. وقد يتكون الشركاء في شركة التضامن من أشخاص طبيعيين، كما قد يوجد بين الشركاء أشخاص اعتباريون. وتتميز

شركات التضامن والتوصية البسيطة بالخصائص التالية:

١ - سهولة التكوين بالمقارنة بشركات المساهمة مثلاً، حيث يمكن أن تتكون الشركة بمجرد الاتفاق بين شخصين أو أكثر. وحتى لو تطلب الأمر ضرورة وجود عقد كتابي مكتمل الأركان القانونية، فإن اجراءات التكوين غالباً ما تكون أكثر بساطة وأقل تعقيداً من الاجراءات اللازم إتباعها في شركات المساهمة.

٢ - تقوم شركة التضامن في العادة لأجل محدد، ينتهي بوفاة أو انسحاب أو بافلاس أحد الشركاء، كما يترتب على انضمام شريك جديد انتهاء الشركة القائمة وتكوين شركة جديدة. وعلى هذا الأساس تعتبر شركات التضامن من الأنواع غير المستقرة من المشروعات.

٣ - يمكن لأي من الشركاء المتضامين أن يجري تصرفات باسم الشركة، متى كانت هذه التصرفات تخص الشركة ولا تخصه بصفة شخصية. وعادة ما يحدد عقد الشركة الحدود الواجب على كل شريك الالتزام بها في تصرفاته. إلا إذا كان الشريك موصياً فلا يجوز له التصرف باسم الشركة.

٤ - لا شك في أن قدرة شركات التضامن على مزاوله الأنشطة الاقتصادية التي تتطلب رأس مالياً كبيراً تكون أكبر بكثير من قدرة المشروع الفردي، وبذلك فيمكن لشركات التضامن الدخول في مجالات اقتصادية لا تسمح بإمكانيات الفرد الواحد بالدخول فيها، كما أن تعدد الشركاء قد يفيد في تنوع الخبرات اللازمة لإدارة المشروع بنجاح.

٥ - كل شريك من الشركاء في شركة التضامن يعتبر مسئولاً بصفة شخصية عن الوفاء بالتزامات الشركة للغير من أمواله الخاصة، بالإضافة إلى المسئولية التضامنية مع الشركاء الآخرين. وهكذا الحال بالنسبة للمتضامين في شركات التوصية البسيطة. أما إذا كان الشريك موصياً فتقتصر مسئوليته على حصته في رأس المال. كما تعد أصول الشركة ملكاً على المشاع لكل الشركاء، وليس لأي

شريك من الشركاء الحق العيني على أصول معينة حتى ولو كانت هذه الأصول تمثل رأس المال الذي ساهم به في الشركة ، وهذا يعني أن للشركة شخصية معنوية مستقلة عن شركاء في هذا الصدد .

٦ - لكل شريك من الشركاء الحق في حصة معينة من الأرباح التي تحققها الشركة ، كما يقع عليه عبء تحمل حصته من الخسائر التي تحققها ، وذلك طبقاً لشروط الاتفاق بين الشركاء في هذا الصدد .

هذا ويتوفر لشركات التضامن والتوصية البسيطة بعض المزايا فيما يتعلق بمرونة الإدارة واتخاذ القرارات وإمكانية الاتصال المباشر بالعملاء عما عليه الحال في شركات المساهمة . كما قد يترتب على التكييف القانوني لشركات التضامن والتوصية البسيطة في بعض الدول مزايا ضريبة عن شركات المساهمة ، وخاصة في تلك الدول التي تكون فيها أسعار الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والمهنية تصاعدية .

ويتناول هذا الفصل أساساً أركان عقد شركة التضامن والتوصية البسيطة والتكوين وكيفية معالجة رأس المال ، وطرق توزيع الأرباح والخسائر على الشركاء ، على أن نتناول باقي المشاكل المحاسبية في شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة في الفصول التالية .

٢ - عقد شركة التضامن والتوصية البسيطة والاشهار والقيّد :

تختلف إجراءات التكييف القانوني لشركات التضامن والتوصية البسيطة من دولة إلى أخرى . إلا أنه يستحسن في كل الأحوال أن يكون الاتفاق بين الشركاء على تكوين الشركة في صورة كتابية يتحدد فيها ما توصل إليه الاتفاق بينهم من شروط قد تكون مثار نزاع أو مشاكل قانونية فيما بعد . ومن أهم البنود التي يجب أن توضح صراحة في عقد الشركة ما يلي :

١ - أسماء الشركاء ، والاسم المتفق عليه للشركة ، والاهداف التي تكونت

الشركة من أجلها .

٢ - تاريخ تكوين الشركة ومدة سريان العقد ، والتصرفات أو الأحداث الموجبة لوقف سريان العقد خلال المدة المقررة ، والتصرفات والأحداث التي لا تؤثر في سريان العقد باتفاق الشركاء .

٣ - أنصبة الشركاء في رأس المال والصورة التي يتم تقديمها فيها ، وموعد تقديمه وكيفية تقويمه أو قياسه ، والشروط الجزائية المرتبطة بعدم تنفيذ شروط العقد في هذا الصدد .

٤ - السلطة المخولة لكل شريك من الشركاء المتضامنين في إدارة الشركة وما يقع على كل من واجبات في هذا الصدد وما يترتب له من حقوق في هذا المجال .

٥ - النظام المحاسبي الواجب اتباعه والمجموعة الدفترية الواجب استخدامها والفترة المحاسبية المتفق عليها ، والكيفية التي يتم بها التحقق من صحة وسلامة الاجراءات المحاسبية .

٦ - المعالجة المحاسبية لمسحوبات الشركاء وحدود هذه المسحوبات والمعالجة المحاسبية للقروض التي يقدمها الشركاء للشركة ، ومعالجة الزيادة في رأس المال والشروط الواجب الالتزام بها في هذا الصدد ، وكذلك المرتبات والمكافآت المقررة لأي من الشركاء وشروط استحقاقه لها .

٧ - طريقة توزيع الأرباح والخسائر المتفق عليها بين الشركاء ، وتوقيت استحقاق الشركاء للأرباح الموزعة .

٨ - إجراءات فض المنازعات بين الشركاء وإجراءات تصفية الشركة لأي سبب من الأسباب ، وطرق تقويم الأصول بما فيها شهرة المحل في حالة فض الشركة أو انسحاب أحد الشركاء أو انضمام شريك جديد .

وتمثل هذه البنود الحد الأدنى الواجب توافره في عقد التضامن أو التوصية البسيطة تفادياً للمشاكل . وكما سبق أن ذكرنا فيستحسن في كل الأحوال أن يكون اتفاق الشركاء على تكوين الشركة كتابة ، حتى إذا لم يستوجب القانون

ذلك . والواقع أن المشرع المصري يستوجب أن يكون عقد الشركة مكتوباً ، كما يستوجب أيضاً إشهار ملخص العقد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التوقيع على العقد لاعلام الجمهور بتكوين الشركة . ويتم الاشهار عادة بنشر ملخص العقد في إحدى الصحف التي تصدر في مقر الشركة . بالإضافة إلى ذلك يجب على كل شركة تجارية أن تقوم بالقيد بالسجل التجاري في خلال شهر من تاريخ عقد التكوين .

هذا وينطبق على شركات التضامن في هذا الصدد ينطبق على شركات التوصية البسيطة إلا ان الشريك الموصى لا يتدخل في ادارة الشركة ، كما يقتصر عقد الشركة الواجب شهره على ذكر أسماء الشركاء المتضامنين دون الشركاء الموصين ، فيكتفي فيه بذكر المبالغ التي تمثل حصص رأس مال الشركاء الموصين .

٣ - التكوين ورأس المال :

تركز الاختلافات الرئيسية في الاجراءات المحاسبية لشركات التضامن والتوصية البسيطة عن الاجراءات في المشروع الفردي أو في شركات المساهمة في المعالجة المحاسبية لتوزيع الأرباح وحسابات الشركاء . فبالرغم من أن معالجة حقوق الملكية الخاصة بكل شريك من الشركاء يمكن أن تتم في حساب واحد ، إلا أن العرف الحاسبي قد جرى على التمييز بين ثلاثة حسابات لكل شريك من الشركاء هي : حساب رأس المال ، وحساب المسحوبات ، وحساب القروض التي يمنحها الشريك للشركة أو العكس .

وعند تكوين الشركة في بداية نشاطها تنحصر الاجراءات المحاسبية في حسابات رأس مال الشركاء . فعندما يتحدد رأس مال الشركاء بالاتفاق ، والحصة الواجب على كل شريك أن يساهم بها وكيفية وطبيعة مساهمة كل شريك ، تجعل حسابات الأصول المختلفة مدنية وحسابات رأس مال الشركاء دائنة كل على قدر مساهمته . وقد يقدم الشركاء حصتهم في رأس المال نقداً ، عاجلاً أو آجلاً ، أو

عيناً في صورة أصول معينة. وفي الحالة الأخيرة تستوجب العدالة ضرورة تقويم هذه الأصول العينية بقيمتها السوقية العادلة وقت تقديمها للشركة. وإذا اتفق الشركاء على تقديم حصص رأس المال بصورة جزئية (كل أو بعض الشركاء) آجلاً، أي بعد تاريخ التكوين الفعلي، فإنه يمكن في هذه الحالة توسط حساب للحصص المستحقة على كل شريك من الشركاء.

ولنفرض مثلاً أن محمود عبد العزيز اتفق مع فاروق عبد المجيد في ١/١ على تكوين شركة تضامن للتجار في الأقمشة المستوردة نظراً للطلب الكبير عليها. وقد كان محمود يمتلك محلاً لبيع التبغ والخردوات يقع في موقعاً تجارياً ممتازاً، وعرض أن يقدم هذا المحل بما فيه من أثاث وتركيبات لمزاولة أعمال الشركة فيه. وقدرت قيمة المحل بمبلغ ٧٥٠٠٠ جنيه منها ١٥٠٠٠ جنيه تمثل قيمة الأثاث والباقي تمثل قيمة مباني المحل. وقد نص الاتفاق على أن يكون رأس مال الشركة ٢٠٠٠٠٠ جنيه بالتساوي بين الشريكين. فإذا قدم محمود باقي المستحق عليه نقداً وقدم فاروق المستحق عليه نقداً بالكامل، يكون قيد اثبات رأس المال كالاتي:

من مذكورين

| | |
|----------------------------------|--------|
| ح / المباني | ٦٠٠٠٠ |
| ح / الأثاث | ١٥٠٠٠ |
| ح / النقدية | ١٢٥٠٠٠ |
| إلى ح / رأس مال الشركاء | ٢٠٠٠٠٠ |
| الشريك محمود | ١٠٠٠٠٠ |
| الشريك فاروق | ١٠٠٠٠٠ |
| إثبات الحصول على رأس المال بواقع | ١٠٠٠٠٠ |
| جنيه لكل شريك. | |

ويمكن أن يخصص لكل شريك حساب مستقل لرأسماله بالاستاذ العام، كما

يمكن الاستعانة بحساب مجزأ لرأس المال الخاص بكل الشركاء، والذي يمكن ان يتخذ الشكل الآتي في هذه الحالة:

حـ / رأس مال الشركاء

| منه | | | | | له | | | | |
|-------|-------|-------|------|-------|--------|--------|--------|---------------|-------|
| مجموع | محمود | فاروق | بيان | تاريخ | مجموع | محمود | فاروق | بيان | تاريخ |
| | | | | | ٢٠٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ | من مذكورين | ١/١ |

ويرحل الطرف المدين للقيد السابق بالطبع للحسابات الواردة فيه في الاستاذ العام كما هو معروف.

أما إذا نص الاتفاق على أن يقدم محمود المحل في ١/١ ويقدم فاروق ٨٠٠٠٠ جنيه في ١/١ ثم يؤجل تقديم باقي رأس المال حتى ٢/١٥ مثلاً، فإنه يمكن توسط حساب حصص الشركاء في هذه الحالة كالآتي:

٢٠٠٠٠٠ من حـ / حصص الشركاء في رأس المال

١٠٠٠٠٠ حصة الشريك محمود

١٠٠٠٠٠ حصة الشريك فاروق

٢٠٠٠٠٠ إلى حـ / رأس مال الشركاء

١٠٠٠٠٠ رأس مال الشريك فاروق

١٠٠٠٠٠ رأس مال الشريك محمود

اثبات استحقاق حصص الشركاء في رأس المال

للشركة بتاريخ ١/١

من المذكورين

٦٠٠٠٠ حـ / المباني

ح / الأثاث

١٥٠٠٠

ح / النقدية

٨٠٠٠٠٠

إلى ح / حصص الشركاء في رأس المال

١٥٥٠٠٠

٧٥٠٠٠ حصة الشريك محمود

٨٠٠٠٠ حصة الشريك فاروق

اثبات الحصول على الحصة العينية للشريك محمود

وجزاء من الحصة النقدية للشريك فاروق بتاريخ ١/٨

ويترتب على القيد الأول جعل كل شريك مدينًا بمقدار حصته في رأس المال والمستحقة عليه طبقاً للعقد. وبالتالي فيعتبر حساب حصص الشركاء من حسابات الأصول في دفاتر شركة التضامن أو التوصية البسيطة ويمثل رصيده مستحقات الشركة قبل الشركاء فيها مقابل رأس المال. ويعتبر القيد الثاني قيد سداد لحصة كل شريك في رأس ماله بمقدار ما قام بتقديمه فعلاً من رأس المال.

ويتخذ حساب حصص الشركاء في رأس المال نفس الصورة المجزأة في الاستاذ العام على غمط حساب رأس المال. ويجعل مدينًا بالقيد الأول مقابل جعل حساب رأس المال دائناً، ثم يجعل دائناً بالقيد الثاني مقابل جعل حسابات الأصول الواردة بالقيد مدينة، ويمثل الرصيد بعد ذلك مقدار المستحق على كل شريك من الشركاء. وإذا قام الشركاء بسداد المستحق عليهم في التاريخ المتفق عليه، تجعل النقدية مدينة وحساب حصص الشركاء في رأس المال دائناً فيتم إقفاله ولذلك فهو حساب وسيط.

ويراعى عند تقديم أحد الشركاء لأصول عينية أن تقدر قيمة هذه الأصول على أساس القيمة السوقية، وليس على أساس تكلفتها الدفترية، وقت تقديمها. ولنفرض مثلاً أن حسين عبد الموجود وصابر عبد المقصود اتفقا على تكوين شركة تضامن اعتباراً من ٣/٨ برأس مال قدره ٢٧٠٠٠٠٠ جنيه، حيث يقوم حسين بسداد حصته نقداً بواقع الثلث ويقدم صابر أصول وخصوم الشركة المملوكة له

لتجارة السيارات والتي تظهر أرصدها في دفاتره في ذلك التاريخ كآآي:

| جنيه | جنيه | |
|-------|-------|---------------------------|
| ٩٨٠٠٠ | ٤٦٠٠٠ | أثاث وتركيبات ومخصص أملاك |
| ٤٩٠٠٠ | ٣٠٠٠ | مدينون ومخصص ديون |
| ٦٠٠٠٠ | | أوراق قبض |
| ٢٩٠٠٠ | | دائنون |
| ٣٢٠٠٠ | | أوراق دفع |

وقد قدرت القيمة السوقية للأثاث والتركيبات بمبلغ ٥٧٠٠٠ جنيه، كما قدرت شهرة المحل بمبلغ ١٢٠٠٠ جنيه. وقام صابر بسداد الفرق بين صافي أصول شركته على هذا الأساس وحصلته في رأس المال نقداً. ويترتب على ذلك أن القيود في دفاتر شركة التضامن حسين وصابر تكون كآآي:

من مذكورين

| | |
|--------|------------------------|
| ٥٧٠٠٠ | حـ / الأثاث والتركيبات |
| ٤٩٠٠٠ | حـ / المدينون |
| ٦٠٠٠٠ | حـ / أوراق القبض |
| ١٢٠٠٠ | حـ / شهرة المحل |
| ١٥٦٠٠٠ | حـ / النقدية |

إلى مذكورين

| | |
|--------|------------------------------|
| ٩٠٠٠٠ | حـ / رأس مال حسين |
| ١٨٠٠٠٠ | حـ / رأس مال صابر |
| ٦٠٠٠ | حـ / مخصص الديون الشكوك فيها |
| ٢٩٠٠٠ | حـ / الدائنون |
| ٣٢٠٠٠ | حـ / أوراق الدفع |

اثبات تكوين الشركة والحصول على رأس المال

ويلاحظ أن صابر سوف يسدد نقداً في هذه الحالة ٦٦٠٠٠ جنيه تمثل الفرق بين القيمة السوقية للأصول التي قدمها بعد خصم الالتزامات (١٧٨٠٠٠ - ٦٤٠٠٠) وهي ١١٤٠٠٠ جنيه وحصلته في رأس المال وهي ١٨٠٠٠٠ جنيه.

وقد يتم تقدير الحصة العينية التي يقدمها أحد الشركاء من أصول مختلفة بصفة اجمالية وليس على الصورة التفصيلية الواردة في المثال بعاليه. وفي هذه الحالة إذا زادت القيمة المقدرة لصافي الأصول عن صافي القيم الدفترية لها في دفاتر الشريك الذي قدمها للشركة فإن الفرق يعتبر في دفاتر الشركة بمثابة شهرة محل. ففي المثال السابق مثلاً قدرت الأصول بصفة فردية وتحددت قيمتها على هذا الأساس. أما إذا افترضنا أن القيمة الاجالية لصافي أصول منشأة صابر قدرت بمبلغ ١٢٠٠٠٠ جنيه مثلاً دون تخصيص على أصول معينة، بينما صافي القيمة الدفترية للأصول ٩٧٠٠٠ (٢٠٧٠٠٠ - ١١٠٠٠٠) فإن الفرق البالغ ٢٣٠٠٠ جنيه في هذه الحالة يمثل شهرة محل في دفاتر شركة التضامن. وتجعل الأصول المقدمة من صابر مدينة بصافي قيمتها الدفترية في دفاتر شركة التضامن. فيجعل حساب الأثاث والتركيبات مديناً بمبلغ ٥٢٠٠٠ جنيه (٩٨٠٠٠ - ٤٦٠٠٠) وتجعل حسابات المدينون وأوراق القبض وشهرة المحل مدينة بمبلغ ٤٩٠٠٠ جنيه، ٦٠٠٠٠ جنيه، ٢٣٠٠٠ جنيه على التوالي، وتجعل النقدية مدينة بمبلغ ١٥٠٠٠٠ (٩٠٠٠٠ حصة حسين، ٦٠٠٠٠ باقي حصة صابر) ويظل الطرف الدائن للقيّد السابق كما هو.

أما إذا قدرت صافي الأصول بأقل من صافي قيمتها الدفترية دون تخصيص على أصول معينة، فإن الفرق يعالج محاسبياً على اعتبار أنه احتياطي تقويم أصول فاذا قدر صافي أصول منشأة صابر في المثال السابق مثلاً بصفة اجمالية بمبلغ ٩٠٠٠٠ جنيه، مما يضطر صابر لتسديد مبلغ ٩٠٠٠٠ جنيه نقداً إستكمالاً لحصته في رأس المال، فإن الأصول المتبقية لشركة التضامن تجعل مدينة في دفاترها بصافي

قيمتها الدفترية ويكون القيد في هذه الحالة كالاتي:

من مذكورين

| | |
|--------|------------------------|
| ٥٢٠٠٠ | حـ / الأثاث والتركيبات |
| ٤٩٠٠٠ | حـ / المدينون |
| ٦٠٠٠٠ | حـ / أوراق القبض |
| ١٨٠٠٠٠ | حـ / النقدية |

إلى مذكورين

| | |
|--------|-------------------------------|
| ٩٠٠٠٠ | حـ / رأس مال حسين |
| ١٨٠٠٠٠ | حـ / رأس مال صابر |
| ٣٠٠٠ | حـ / مخصص الديون المشكوك فيها |
| ٢٩٠٠٠ | حـ / الدائنون |
| ٣٢٠٠٠ | حـ / أوراق الدفع |
| ٧٠٠٠ | حـ / احتياطي تقويم الأصول |

وتصبح شركة التضامن صابر وحسين مسئولة عن الالتزامات المنتقلة إليها من منشأة صابر (الدائنون وأوراق الدفع) كما يتحمل صابر بصفته الشخصية أيضاً ما يتم إعدامه من ديون من حسابات المدينين فيما زاد عن مخصص الديون المشكوك فيها. ويحمل الحساب الجاري للشريك بمقدار الفرق بين المخصص والديون التي يتم اعدامها فعلاً. ويجري إقفال دفاتر المنشأة الفردية لصابر التي انتقل صافي أصولها لشركة التضامن طبقاً لما سبق عرضه في الفصل المتقدم.

٣ - ١ : حسابات الشركاء بخلاف رأس المال:

عادة ما يخصص لكل شريك في شركات التضامن حساباً لمسحوباته من الشركة يجعل مديناً بمسحوبات الشريك (من نقدية أو أصول أخرى) لأغراض

الاستخدام الخاص خلال الفترة المحاسبية. وعادة ما يتحدد لكل شريك حداً أقصى للمقدار الذي يمكن سحبه من الشركة خلال الفترة المحاسبية، وإذا زادت مسحوباته عن ذلك المقدار تحمل الزيادة لحساب رأس المال الخاص به. ويكون هذا الاجراء غير ضروري إذا حسبت على مسحوبات الشركاء فوائد تساوي في معدلاتها أو تزيد عن معدلات الفوائد على رأس المال في حالة الاتفاق على حسابها. وسوف نعالج ذلك تفصيلاً فيما بعد.

وبالإضافة إلى حساب المسحوبات قد يخصص حساب خاص للقروض التي يمنحها الشريك للشركة ويجعل دائناً بقيمتها، أو للقروض التي يحصل عليها شريك من الشركة ويجعل مدينناً بقيمتها. وعادة ما يتم حساب فوائد على قروض الشركاء للشركة والعكس، كما سوف يتضح فيما بعد.

٤ - توزيع الأرباح في شركات التضامن والتوصية البسيطة:

عندما تبدأ الشركة في مزاولة نشاطها بعد تكوينها فإت الاجراءات المحاسبية اللازمة لتسجيل وتصنيف وتلخيص عملياتها على مدار الفترة المحاسبية، وبذلك إجراءات تسوية الحسابات وإعداد الحسابات الختامية لا تختلف عما سبق دراسته في المحاسبة المالية بصفة عامة. وتركز الاختلافات الرئيسية في معالجة توزيع الأرباح وحسابات الشركاء المختلفة من رأس مال ومسحوبات وقروض ومرتببات ومكافآت. وسوف نتناول معالجة توزيع الأرباح (أو الخسائر) على الشركاء في هذا البند، على أن نتناول المشاكل الأخرى في البنود التالية.

وفيما يختص بتوزيع الأرباح فانه من الواجب - منعاً للمشاكل والمنازعات - أن ينص عقد الشركة على الطريقة التي يتم بمقتضاها هذا التوزيع. وتختلف التشريعات القانونية المنظمة لكيفية توزيع الأرباح في شركات التضامن في حالة سكوت العقد عن ذلك من دولة إلى أخرى. ففي الولايات المتحدة وكندا مثلاً يفترض أن التوزيع يتم بالتساوي بين الشركاء في حالة سكوت عقد الشركة في هذا الصدد

ويصرف النظر عن حصة كل شريك في رأس المال. أما للتشريع المصري فيقضي بتوزيع الأرباح والخسائر طبقاً للحصة كل شريك في رأس المال إذا سكت عقد الشركة عن النص على كيفية توزيع الأرباح والخسائر. وإذا كان الشريك مشتركاً بعمله فقط دون رأسمال فإن حصته في الأرباح والخسائر تكون مبنوية لحصة الشريك الذي ساهم بأقل رأسمال.

والمفروض أن النسب المقررة لتوزيع الأرباح، سواء كان ذلك عن طريق العقد أو التشريع، تكون هي نفس نسب توزيع الخسائر بين الشركاء، ما لم ينص العقد على خلاف ذلك. وكان ذلك مجازاً من الناحية القانونية. فقد ينص في عقد الشركة على اختلاف نسب توزيع الأرباح عن نسب توزيع الخسائر لأسباب مختلفة. ويقضي التشريع المصري بطلان عقد الشركة إذا نص على إعفاء أحد الشركاء من الخسائر إلا في حالة اقتصار مشاركة الشريك على عمله وبشرط ألا يحصل على المقابل المتفق عليه لهذا العمل. كما لا يجوز أن ينص عقد الشركة على عدم أحقية أي من الشركاء في الأرباح.

وفي كل الأحوال يجب أن تكون الكيفية التي يتم على أساسها توزيع الأرباح والخسائر واردة في عقد الشركة وفي حدود القانون، أو أن يلجأ المحاسب للشروط المنظمة لهذا التوزيع قانوناً في حالة سكوت العقد طبقاً للتشريعات القائمة في زمان ومكان التطبيق. وسوف نتناول توزيع الأرباح والخسائر في شركات التضامن على كل من الأسس التالية:

أ - بالتساوي بين الشركاء ويصرف النظر عن مقدار المساهمة في رأس المال.

ب - بنسب متفق عليها ويصرف النظر عن مقدار المساهمة في رأس المال.

ج - بنسب رأس المال.

د - بنسب متفق عليها بعد حساب الفائدة على رأس المال، أو على رأس المال

والمفروض والمسحوبات.

هـ - بنسب متفق عليها بعد حساب الفائدة وخصم المزايا والمكافآت.

وسوف نفترض في حالة سكوت العقد عن تحديد طريقة التوزيع أن الأرباح والخسائر توزع بالتساوي على الشركاء، على اعتبار أن القارئ سوف يتمكن من تعديل هذا التوزيع طبقاً لنسب رأس المال قياساً على الحالة (حـ) الوارد شرحها ضمن البند التالي.

٤ - ١ : توزيع الأرباح والخسائر بالتساوي أو بنسب متفق عليها :

إذا نص عقد الشركة على توزيع الأرباح والخسائر بالتساوي بين الشركاء دون حساب فائدة على رأس المال أو المسحوبات، وفي حالة عدم وجود قروض أو اتفاق على تخصيص مرتبات لبعض أو كل الشركاء، فإن أمر توزيع الأرباح يصبح عملية بسيطة. فمثلاً إذا حققت شركة التضامن حسن وصابر أرباحاً صافية عن السنة المالية المنتهية قدرها ٢٧٠٠٠ جنيه، فإن حصة كل شريك في الأرباح تكون ١٣٥٠٠ جنيه. والمفروض أن يخصم من هذه الحصة مسحوبات كل شريك، ويمثل الرصيد المتبقي (سواء كان مديناً أو دائناً) تعديلاً لرأس مال الشريك. إلا أنه قد جرت العادة في العرف المحاسبي العربي على توسيط حساب يطلق عليه حساب جاري الشريك، ويجعل هذا الحساب دائناً بنصيب الشريك في الأرباح أو مديناً بنصيبه في الخسائر، وتقفل فيه كل الحسابات الخاصة بالشريك، فيما عدا حساب رأس المال وحسابات القروض ان وجدت في نهاية الفترة المحاسبية. ويمثل رصيد الحساب الجاري في نهاية الفترة بعد ذلك ما يستحق للشريك قبل الشركة بخلاف رأسماله إذا كان دائناً، وما يستحق للشركة قبل الشريك إذا كان مديناً.

ولنفترض مثلاً على سبيل الإيضاح أن شركة التضامن عبد السميع ورجب تكونت في أول يناير ١٩٨٧ وفي ١٢/٣١ أسفرت عمليات الشركة عن أرباح صافية قدرها ١٥٧٠٠ جنيه توزع بالتساوي. وإن أرصدة الحسابات المختلفة للشركاء في نهاية العام كانت كالآتي: رأس مال عبد السميع ٣٥٠٠٠ جنيه، رأس

مال رجب ٤٥٠٠٠ جنيه، مسحوبات عبد السميع ٨٦٠٠ جنيه، مسحوبات رجب ٦٤٠٠ جنيه، ومن واقع هذه المعلومات تكون حصة كل من عبد السميع ورجب في الأرباح ٧٨٥٠ جنيه عن العام، ويتم إجراء القيود الدفترية الآتية في نهاية العام:

| | |
|-------|--|
| ١٥٧٠٠ | من حـ / الأرباح والخسائر |
| ١٥٧٠٠ | إلى حـ / توزيع الأرباح والخسائر |
| | إقفال رصيد حساب الأرباح والخسائر في حساب التوزيع في ١٢/٣١. |

| | |
|-------|--------------------------------|
| ١٥٧٠٠ | من حـ / توزيع الأرباح والخسائر |
|-------|--------------------------------|

إلى مذكورين

| | |
|------|-----------------------------|
| ٧٨٥٠ | حـ / جاري الشريك عبد السميع |
| ٧٨٥٠ | حـ / جاري الشريك رجب |

توزيع أرباح العام بالتساوي بين الشريكين طبقاً لنصوص العقد.

من مذكورين

| | |
|------|-----------------------------|
| ٦٤٠٠ | حـ / جاري الشريك رجب |
| ٨٦٠٠ | حـ / جاري الشريك عبد السميع |

إلى مذكورين:

| | |
|------|--------------------------------|
| ٦٤٠٠ | حـ / مسحوبات الشريك رجب |
| ٨٦٠٠ | حـ / مسحوبات الشريك عبد السميع |

إقفال مسحوبات الشركاء في الحسابات الجارية لهم.

ويترتب على ذلك أن جاري الشريك رجب يصبح دائناً بما لم يقم بسحبه من حصته في الأرباح، أي بمبلغ ١٤٥٠ جنيه، أما جاري الشريك عبد السميع فيصبح مديناً بمبلغ ٧٥٠ جنيه وهي مقدار مسحوباته فيما زاد على حصته في الأرباح. وتظهر الحسابات الجارية للشركاء وحسابات رأس المال في الميزانية العمومية على الصورة التالية:

شركة التضامن رجب وعبد السميع
الميزانية العمومية في ١٩٨٧/١٢/٣١

| أصول | | | خصوم |
|------|--|-------|------------------|
| | | | حقوق عبد السميع: |
| | | | رأس المال |
| | | ٣٥٠٠٠ | |
| | | ٧٥٠ | - جاري الشريك |
| | | | حقوق رجب: |
| | | | رأس المال |
| | | ٤٥٠٠٠ | |
| | | ١٤٥٠ | - جاري الشريك |
| | | ٤٦٤٥٠ | |

ويتضح أن جاري الشريك عبد السميع قد خصم من رأسماله خصماً شكلياً لأن رصيده مدين، بينما جاري الشريك رجب قد أضيف لرأسه إضافة شكلية لأن رصيده دائن.

هذا كما قد يتفق الشركاء على توزيع الأرباح والخسائر بنسب معينة وليس بالتساوي أو بنسب رأس المال. والواقع أن تحديد نسب توزيع الأرباح والخسائر في شركات التضامن يرتبط بعوامل متعددة بخلاف مناهضة كل شريك في رأس المال. ولا شك في أهمية حصة كل شريك في رأس المال كعامل يحدد لنسب

توزيع الأرباح، إلا أنه بالإضافة إلى ذلك، فقد تختلف نوعية وقيمة الخدمات الإدارية التي يؤديها كل شريك للشركة، والقدرات المالية الشخصية للشركاء بصفاتهم المستقلة عن الشركة. وهذه العوامل تعتبر من الأهمية بمكان في شركات التضامن حيث تعتبر القدرات المالية الكبيرة لشريك معين بمثابة تعضيد وضمان لسلامة المركز المالي للشركة.

ولنفرض مثلاً أن عبد السميع ورجب قد اتفقا على توزيع الأرباح والخسائر بينهما في المثال السابق بنسبة ٣ : ٢ لكل من عبد السميع ورجب على التوالي. ففي هذه الحالة يكون نصيب كل منهم في الأرباح كالاتي:

$$\begin{array}{lcl} \text{نصيب عبد السميع} & = & \frac{3}{5} \times 15700 = 9420 \text{ جنيه} \\ \text{نصيب رجب} & = & \frac{2}{5} \times 15700 = 6280 \text{ جنيه} \\ \text{الإرباح الموزعة} & & \underline{\underline{15700 \text{ جنيه}}} \end{array}$$

ويكون قيد توزيع الأرباح عن العام في ظل هذه الحالة كالاتي:

٧٥٧٠٠ من جد / توزيع الأرباح والخسائر

إلى مذكوزين

٩٤٢٠ حـ / جاري الشريك عبد السميع

٦٢٨٠ حـ / جاري الشريك رجب

إثبات توزيع الأرباح عن العام بنسبة ٣ : ٢

طبقاً للشروط الاتفاق بين الشركاء.

ثم نقفل مسحوبات الشركاء في حساباتهم الجارية كما هو موضح في الحالة السابقة، فيصبح رصيد جاري الشريك عبد السميع دائناً بمبلغ ٨٢٠ جنيه يضاف شكلياً لرصيد رأسماله في الميزانية العمومية، ويصبح رصيد جاري الشريك رجب مدينياً بمبلغ ١٢٠ جنيه يطرح شكلياً من رصيد رأسماله في الميزانية العمومية. هذا، وقد يتفق الشركاء على توزيع الأرباح أو الخسائر بأي نسبة تتلاءم مع

مساهمة كل منهم برأس المال وبالعمل وبالسمة التجارية التي يتمتع بها . فقد يتفق الشركاء مثلاً على توزيع الأرباح والخسائر في حدود معينة بنسبة معينة وما زاد عن ذلك بالتساوي أو بنسبة أخرى . فإذا افترضنا مثلاً أن شركة التضامن عبد الرحيم وفاروق قد حققت خسائراً عن السنة المالية المنتهية قدرها ٢٧٠٠٠ جنيه ، وأن عقد الشركة ينص على أن يقتسم الشركاء الأرباح والخسائر في حدود ٢١٠٠٠ جنيه بنسبة ٤ : ٣ لكل من عبد الرحيم وفاروق على التوالي ، وما زاد عن ذلك يوزع بالتساوي ، ففي هذه الحالة يكون نصيب كل منهم من الخسائر كالتالي :

| عبد الرحيم | فاروق | المجموع | |
|--------------|--------------|--------------|--------------------|
| ١٢٠٠٠ | ٩٠٠٠ | ٢١٠٠٠ | الأولى بنسبة ٤ : ٣ |
| ٣٠٠٠ | ٣٠٠٠ | ٦٠٠٠ | الباقى بالتساوي |
| <u>١٥٠٠٠</u> | <u>١٢٠٠٠</u> | <u>٢٧٠٠٠</u> | المجموع |

ويجري إثبات توزيع الخسائر في هذه الحالة بجعل الحسابات الجارية للشركاء مدينة، كل بنصيبه ، وجعل حساب توزيع الأرباح والخسائر دائناً . ثم تقفل المسحوبات في الحسابات الجارية ، ويظهر رصيد الحساب الجاري لكل شريك مقترناً برأسه في الميزانية العمومية .

٤ - ب توزيع الأرباح والخسائر بنسب رأس المال :

قد يتفق الشركاء على توزيع الأرباح والخسائر فيما بينهم بنسب رأس المال ، وخاصة في الحالات التي يكون فيها رأس المال هو المصدر الرئيسي والهام للعوامل المؤدية لنجاح المشروع . وفي هذه الحالة يجب أن يتحدد المقصود برأس المال الذي يتم على أساسه توزيع الأرباح والخسائر . فقد يختلف رصيد رأس مال كل شريك في بداية الفترة المحاسبية عنه في نهايتها ، ومن ثم يجب تحديد أساس التوزيع وهل هو رأس المال في بداية الفترة ، أو رأس المال في نهاية الفترة ، أو المتوسط المرجح زمنياً

لرأس المال خلال الفترة. وإذا أتيق الشركاء على التوزيع بنسب المتوسط المرجح زمنياً لرأس المال خلال الفترة، فإنه يصبح من الواجب الاتفاق على كيفية حساب توقيتات الإضافة أو السحب من رأس مال كل شريك. وعادة ما يكون الإتفاق في هذا الصدد على أساس أن الإضافات إلى رأس المال خلال النصف الأول من شهر معين تعد كما لو كانت قد تمت في بداية هذا الشهر. أما الإضافات في النصف الأخير من شهر معين فتعتبر كما لو كانت قد تمت في بداية الشهر التالي. وما ينطبق على الإضافات، ينطبق على التخفيضات في رأس المال. ولنفرض مثلاً أن حساب رأس مال الشركاء في شركة التضامن جميل وعبد المقصود ظهر في نهاية السنة المالية في الأستاذ العام كالأتي:

جـ / رأس مال الشركة

| تاريخ | بيان | عبد المقصود | جميل | المجموع | تاريخ | بيان | عبد المقصود | جميل | المجموع |
|-------|-------------------|-------------|-------|---------|-------|--------------------|-------------|-------|---------|
| ١/١ | رصيد | ٢٠٠٠٠ | ٢٠٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ | ٣/٢٧ | إلى حـ / التقديرية | | ٥٠٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ |
| ٦/١٢ | من حـ / التقديرية | ١٠٠٠٠ | | ١٠٠٠٠ | ٩/٢٤ | إلى حـ / التقديرية | ٢٠٠٠٠ | | ٣٠٠٠٠ |
| ٧/٣ | من حـ / الأثاث | | ١٥٠٠٠ | ١٥٠٠٠ | ١٠/١٦ | إلى حـ / التقديرية | | ٥٠٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ |
| | | | | | ١٢/٣١ | رصيد | ٢٧٠٠٠ | ٣٥٠٠٠ | ٦٢٠٠٠ |
| | | | | | | | ٢٠٠٠٠ | ٤٠٠٠٠ | ٦٠٠٠٠ |
| | | | | | | | | | ٧٥٠٠٠ |

ولنفرض أن الشركة قبل حقيقت أرباحاً إضافية عن الفترة قيدوها ٨٦٠٠ جنيه. فإذا كان الاتفاق يتفق على توزيع الأرباح بنسب رأس المال القائمة لي بداية الفترة لكان نصيب كل شريك كالآتي:

$$\text{نصيب الشريك جميل} = \frac{٣٠٠٠٠}{٥٠٠٠٠} \times ١٨٦٠٠ = ١١١٠٠ \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب الشريك عبد المقصود} = \frac{٢٠٠٠٠}{٥٠٠٠٠} \times ١٨٦٠٠ = ٧٤٢٠ \text{ جنيه}$$

$$\text{المجموع الأرباح} = \underline{\underline{١٨٦٠٠ \text{ جنيه}}}$$

أما إذا نص الاتفاق على توزيع الأرباح بنسب رأس المال القائمة في نهاية الفترة، فإن نصيب كل شريك يكون كالآتي:

$$\text{نصيب الشريك جيل} = \frac{35000}{72000} \times 18600 = 10500 \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب الشريك عبد المقصود} = \frac{27000}{72000} \times 18600 = 8100 \text{ جنيه}$$

أما إذا نص العقد على توزيع الأرباح والخسائر على أساس المتوسط المرجح شهرياً لنسب رأس المال، فإن الأمر يقتضي في هذه الحالة حساب هذه النسب أولاً ثم توزيع الأرباح على أساسها كالآتي:

جدول حساب المتوسط المرجح شهرياً لرأس مال الشركاء

| الشريك | التاريخ | مدين | دائن | رصيد (دائن) | عدد أشهر استمرار الرصيد | الرصيد مرجح زمنياً (شهرياً) |
|-------------------|---------|------|-------|-------------|-------------------------|-----------------------------|
| جيل | ١/١ | | | 30000 | 3 | 90000 |
| | 2/27 | 5000 | | 25000 | 3 | 75000 |
| | 7/3 | | 15000 | 40000 | 4 | 160000 |
| | 10/16 | 5000 | | 35000 | 2 | 70000 |
| مجموع عبد المقصود | | | | | 12 | 290000 |
| عبد المقصود | 1/1 | | | 20000 | 5 | 100000 |
| | 6/12 | | 10000 | 30000 | 3 | 90000 |
| | 9/14 | 3000 | | 27000 | 4 | 108000 |
| | | | | | 12 | 298000 |

وعلى هذا الأساس يكون متوسط أرصدة رأس المال المرجحة زمنياً عن العام كالآتي:

رأس مال جميل $= 395000 \div 12 = 32917$ جنيه (تقريباً)

رأس مال عبد المقصود $= 298000 \div 12 = 24833$ جنيه (تقريباً)

مجموع 57750 جنيه (تقريباً)

ويكون نصيب كل من جميل وعبد المقصود من الأرباح طبقاً لذلك كالآتي:

نصيب جميل $= \frac{32917}{57750} \times 18600 = 10602$ جنيه

نصيب عبد المقصود $= \frac{24833}{57750} \times 18600 = 7998$ جنيه

وتجري قيود التوزيع وإقفال المسحوبات في الحسابات الجارية كالعادة.
هذا كما قد يتفق الشركاء على توزيع الأرباح والخسائر بنسبة رأس المال في حدود معينة على أن يوزع الباقي بنسب أخرى متفق عليها. والواقع أن نسب توزيع الأرباح والطرق التي يمكن الاتفاق عليها بين الشركاء لا حصر لها. ولكنها لا تخرج من حيث إجراءاتها عن الإجراءات الموضحة في الأمثلة السابقة.

٥ - توزيع الأرباح مع حساب فائدة على رأس المال:

عندما يتفق الشركاء على توزيع الأرباح بنسبة رأس المال، سواء كان ذلك على أساس رصيد أول الفترة، أو رصيد آخر الفترة، أو المتوسط المرجح زمنياً للرصيد خلال الفترة، فإن هذا الاتفاق يعني أن رأس المال هو العامل الهام، إن لم يكن الوحيد في تمكين الشركة من مزاوله نشاطها بنجاح. وقد يمثل رأس المال في غالبية الأحوال أحد العوامل الهامة في تمكين الشركة من مزاوله نشاطها ولكنه ليس العامل الوحيد في هذا الصدد. فقد يساهم أحد الشركاء بعمله أو بخبرته الإدارية أكثر من شريك آخر، كما قد تستمد الشركة شهرتها التجارية (أو الخدمية) من شهرة شريك معين دون الشركاء الآخرين. والواقع أن بعض الشركاء في شركات

التضامن قد يسهم بعمله أو خدماته فقط دون رأس المال على الإطلاق. وتأسيساً على ذلك فقد يرى الشركاء توزيع جزءاً من الأرباح التي تحققها الشركة بنسب رأس المال على اعتبار أنها تمثل عائداً لهذا العامل الهام من عوامل الإنتاج، والجزء الباقي بنسب يتفق عليها الشركاء في ضوء العوامل الأخرى بخلاف رأس المال كما سبق أن ذكرنا في نهاية البند السابق. كما قد يتفق الشركاء على حساب فائدة على رأس المال بمعدل متفق عليه بصرف النظر عن تحقق أرباح أو خسائر، وتوزيع ما يزيد على ذلك من أرباح أو ما يترتب من خسائر بنسب متفق عليها. وفي هذه الحالة يجب أن يحدد الإتفاق رصيد رأس المال الذي تحسب على أساسه الفائدة، والمعدل الذي على أساسه يتم حساب الفائدة. وهذه الحالة هي موضوع هذا البند. وسوف تفترض لذلك حالتين: حالة تحقق أرباح تكفي وتزيد عن فائدة رأس المال، وحالة تحقق أرباح لا تكفي لتغطية فائدة رأس المال، أو تحقق خسائر.

ولنفرض للحالة الأولى أن شركة التضامن جميل وعبد المقصود في المثال السابق قد حققت نفس الأرباح الواردة في المثال عن السنة المنتهية (١٨٦٠٠ جنيه) وأن حساب رأس مال جميل وعبد المقصود قد ظهر في نهاية السنة كما سبق بيانه في البند ٤ - ب. غير أن إتفاق توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء كان يقضي بحساب فائدة على رأس المال بمعدل ٦٪ سنوياً، وتوزيع الأرباح والخسائر بنسبة ٣ : ٢ لكل من جميل وعبد المقصود على التوالي.

فإذا كانت الفائدة تحسب على رصيد رأس المال أول الفترة، فإن نصيب كل من جميل وعبد المقصود في الأرباح في هذه الحالة يكون كالآتي:

$$\text{الفائدة على رأس المال} = 50000 \times \frac{6}{100} = 3000 \text{ جنيه}$$

$$\text{صافي الأرباح بعد إستبعاد الفائدة على رأس المال} = 18600 - 3000$$

$$= 15600 \text{ جنيه}$$

نصيب جميل:

$$\text{فائدة رأس المال} = 3000 \times \frac{6}{100} = 1800 \text{ جنيه}$$

$$\text{الأرباح الباقية} = \frac{3}{10} \times 120600 = 36180 \text{ جنيه}$$

$$\text{مجموع} = 111160 \text{ جنيه}$$

نصيب عبد المقصود:

$$\text{فائدة رأس المال} = \frac{7}{100} \times 120000 = 8400 \text{ جنيه}$$

$$\text{الأرباح الباقية} = \frac{2}{5} \times 10600 = 4240 \text{ جنيه}$$

$$7440 \text{ جنيه}$$

مجموع

$$118600 \text{ جنيه}$$

مجموع الأرباح

أما إذا كانت الفائدة تحسب على رصيد رأس المال في نهاية الفترة فإن التوزيع

يكون كالآتي:

جميل عبد المقصود مجموع

$$\text{فائدة رأس المال بمعدل } 6\% \left(\frac{7}{100} \times 62000 \right) \quad 4340 \quad 11620 \quad 3720$$

$$\text{الأرباح الباقية بنسبة } 3:2 \quad 8928 \quad 5952 \quad 1488$$

$$\text{المجموع} \quad 21028 \quad 7572 \quad 18600$$

وإذا كانت القوائد على رأس المال تحسب على أساس المتوسط المرجح زمنياً:

لرصيد ملك الشركاء خلال الفترة (والذي سبق حسابه على أساس شهري في المثال

الوارد بالبند السابق) فيكون التوزيع كالآتي:

عبد
جميل المقصود مجموع

$$\text{فائدة رأس المال بمعدل } 6\% \left(\frac{7}{100} \times 57750 \right) \quad 4042.5 \quad 4490 \quad 23475$$

$$\text{الأرباح الباقية بنسبة } 3:2 \quad 9081 \quad 7554 \quad 15235$$

$$\text{المجموع} \quad 11056 \quad 12044 \quad 18600$$

هذا وقد يوسط حساب لفائدة رأس مال الشركاء يقفل في الحساب الجاري

لشركاء بعد توزيع الأرباح وحساب الفائدة أو تثبت فائدة رأس المال في

حساب جاري الشركاء مباشرة. ونحن نقضل الطريقة الأخيرة. وعلى هذا الأساس يكون قيد إثبات توزيع الأرباح كالاتي: (المبالغ خاصة بحالة حساب الفائدة على أساس المتوسط الزمني، ولا يختلف لطرفا القيد في الحالتين السابقتين لها وإنما يقتصر الاختلاف على المبالغ فقط).

١٨٦٠٠٠ من حـ/ توزيع الأرباح والخسائر

إلى مذكوريين

حـ/ جاري الشريك جميل ١٨١٠٥٧١

حـ/ جاري الشريك عبد المقصود ٧٥٤٤

إثبات توزيع الأرباح على أساس حساب فائدة على المتوسط الزمني لرأس المال بمعدل ٦٪ وتوزيع الباقي بنسبة ٢: ٣ لجميل وعبد المقصود كالاتي: فائدة رأس المال: جميل ١٩٧٥ جنيه، عبد المقصود ١٤٩٠٠ جنيه، الأرباح الباقية: جميل ٩٠٨١٠ جنيه، عبد المقصود ٦٠٥٤ جنيه.

ولنفرض للحالة الثانية أن شروط توزيع الأرباح والخسائر بين جميل وعبد المقصود ما زالت كما هي عليه في الحالة السابقة (٢: ٣ فائدة على رأس المال، ورصيد الأرباح والخسائر بعد ذلك يوزع بنسبة ٢: ٣). إلا أننا سوف نفترض أن الشركة حققت خسائر صافية (بقيل حساب الفائدة على رأس المال) قدرها ٦٥٠٠٠ جنيه. وفي هذه الحالة يتم حساب الفائدة كما في الحالة السابقة تماماً إما على رصيد رأس المال في بداية الفترة أو في نهاية الفترة أو على أساس المتوسط المرجح زمنياً خلال الفترة طبقاً لشروط العقد. وسنفرض لإستكمال هذه الحالة أن الفائدة تحسب على أساس المتوسط المرجح زمنياً لرأس المال خلال الفترة. وحيث أن الشركة حققت خسائر فإن إثبات الفائدة على رأس المال في هذه الحالة يتم كالاتي:

٣٤٥٦٠ مـن حـ/ توزيع الأرباح والخسائر

إلى مذكورين

| | |
|---|------|
| حـ / جاري الشريك جميل | ١٩٧٥ |
| حـ / جاري الشريك عبد المقصود | ١٤٩٠ |
| إثبات الفائدة على المتوسط الزمني لرأس المال | |
| الشريكين بمعدل ٦٪. | |

ويترتب على هذا القيد أن الرصيد المدين لحساب توزيع الأرباح والخسائر الذي بلغ ٦٥٠٠ جنيه قبل حساب وإثبات الفائدة على رأس المال سوف يزداد ويصبح الحساب مديناً بمبلغ ٩٩٦٥ جنيه (الخسائر زائداً الفائدة على رأس المال) ويوزع هذا الرصيد المدين الذي يمثل خسائراً في هذه الحالة على الشركاء طبقاً للنسبة المتفق عليها كالاتي:

$$\begin{aligned} \text{نصيب جميل من الخسائر} &= \frac{3}{5} \times 9965 = 5979 \text{ جنيه} \\ \text{نصيب عبد المقصود من الخسائر} &= \frac{2}{5} \times 9965 = 3986 \text{ جنيه} \\ \text{مجموع الخسائر} &= \underline{\underline{9965 \text{ جنيه}}} \end{aligned}$$

ويجري إثبات القيد الآتي:

من مذكورين

| | |
|---|------|
| حـ / جاري الشريك جميل | ٥٩٧٩ |
| حـ / جاري الشريك عبد المقصود | ٣٩٨٦ |
| إلى حـ / توزيع الأرباح والخسائر | ٩٩٦٥ |
| توزيع الخسائر بعد حساب الفائدة على رأس المال بين الشريكين بنسبة ٣ : ٢ لكل من جميل وعبد المقصود على التوالي. | |

ويترتب على هذا القيد إقفال حساب التوزيع. ويلاحظ أن حساب الفائدة على رأس المال رغم تحقق خسائر يعتبر أمراً ضرورياً من وجهة النظر الاقتصادية

ويترتب على ذلك بالطبع إختلاف النسبة التي يتحمل بها كل شريك من الخسائر عن تلك التي يقتسم بها الأرباح والخسائر إذا كانت نسب التوزيع تختلف عن نسب رأس المال. فإذا لم تحسب فائدة على رأس المال في حالة تحقق خسائر كما في الحالة الموضحة بعاليه، لكانت حصة جيل من الخسائر ٣٩٠٠ ج $(\frac{3}{5} \times 7500)$ بالمقارنة بصافي ما تحمله من خسائر في حالة حساب فائدة على رأس المال وهو ٤٠٠٤ جنيه (٥٩٧٩ - ١٩٧٥)، ولكانت حصة عبدالمقصود من الخسائر ٢٦٠٠ جنيه $(\frac{2}{5} \times 7500)$ بالمقارنة بصافي ما تحمله من خسائر في حالة حساب الفائدة وهو ٢٤٩٦ جنيه (٣٩٨٦ - ١٤٩٠).

هذا وقد ينص الاتفاق على أن تحسب الفائدة على رأس المال فيما لا يتجاوز الأرباح عن كل فترة، وفي هذه الحالة لا تحسب فائدة رأس المال أصلاً إذا تحققت خسائر قبل حساب الفائدة. وفي كل الأحوال، فإن شروط الاتفاق تحدد الكيفية التي يتم على أساسها حساب الفائدة ومداه وموضوعها وكل ما يتعلق بها من إجراءات.

وليكن من الواضح أن الفائدة على رأس المال تعتبر من توزيعات الأرباح من وجهة النظر المحاسبية، ومن ثم فهي تعالج في حساب التوزيع وليس في حساب الأرباح والخسائر. (المفروض أن الفائدة على رأس المال من وجهة النظر الاقتصادية تمثل عائد رأس المال ومن ثم تعد من بنود تكلفة النشاط مثلها في ذلك مثل الأجور والإيجارات والفوائد على القروض). أما الفائدة على قروض الشركاء وحسابات المسحوبات (إن لم تكن تمثل جزءاً من رأس المال) فهي تعد من بنود الأرباح والخسائر من وجهة النظر المحاسبية.

هذا وقد يرى البعض عدم ضرورة حساب فائدة على رأس المال إذا كان إتفاق توزيع الأرباح والخسائر يقضي التوزيع طبقاً لنسب رأس المال، وذلك بحجة أن النتيجة النهائية ستكون واحدة سواء احتسبت الفائدة على رأس المال ووزع باقي الربح بنسب رأس المال، أو وزع الربح على أساس نسب رأس المال مباشرة

دون حساب فائدة. ولا جدال في صحة هذا الرأي من الناحية المحاسبية البحتة، حتى لو أسفرت نتيجة العمليات عن خسائر، ما دام وعاء حساب فائدة رأس المال يمثل نفس الأساس المستخدم في توزيع الأرباح والخسائر. إلا أن إبراز عائد رأس المال (الفائدة المحسوبة في هذه الحالة) بصفة مستقلة له دلالة الاقتصادية الخاصة، كما أن قياس الفائدة بصفة مستقلة يمكن من إبراز مساهمة العوامل الأخرى التي تعاونت وامتزجت بالأصول الرأسمالية في تحقيق الأرباح (أو الخسائر بصورة غير مشوشة. فلا شك أن استبعاد الفائدة على رأس المال من الربح يؤدي إلى أن صافي الأرباح (أو الخسائر) بعد ذلك تمثل مقياساً أفضل لكفاءة الإدارة، عما لو قيمت هذه الكفاءة على أساس صافي الربح قبل استبعاد الفائدة.

٦ - فوائد مسحوبات وقروض الشركاء :

ما لم تعالج مسحوبات الشركاء (من تقديرة أو أصول أخرى) لأغراض الاستخدام الخاص في حساب رأس المال، بمعنى تخفيض رأس المال بهذه المسحوبات، فإنها تعد من وجهة نظر الشركة في هذا الصدد من قبيل القروض للشركاء. وبالإضافة إلى ذلك فإنه يمكن لشريك معين أن يحصل على قرض من الشركة لأغراضه الخاصة، كما يمكن للشركة أن تحصل من شريك معين على قرض لتمويل عملياتها من أمواله الخاصة. وغالباً ما تكون القروض التي تمنحها الشركة للشركاء، أو العكس، بفوائد، أي تحمل سعر فائدة محدد. أما المسحوبات التي يتفق عليها الشركاء فقد تكون بفوائد كما قد تكون بدون فوائد طبقاً لما يتفق عليه هؤلاء. وسواء كانت المسحوبات بفوائد أو بدون فوائد فإنها تعالج في الحسابات الجارية للشركاء بعد توزيع الأرباح. وتعد عند سحبها بمثابة مديونيات قبل الشركاء للشركة. وإذا اتفق الشركاء على حساب فوائد على المسحوبات، فإنها تعالج، طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، كعنصر من عناصر تحديد الربح في حساب الأرباح والخسائر. ولا تعالج في حساب التوزيع،

مثلها في ذلك تماماً مثل فوائد القروض. ذلك إذا لم تعالج المسحوبات في حساب رأس المال كما سبق أن أوضحنا.

ولتوضيح ذلك نفترض أن عقد شركة التضامن سمير وجلال ينص على أن لكل شريك الحق في سحب مبالغ خلال السنة المالية في حدود ٤٠٠٠ جنيه سنوياً على أن تحسب فائدة عليها بمعدل ٥٪ سنوياً من أول شهر السحب حتى نهاية السنة إذا تم السحب خلال النصف الأول من الشهر، ومن أول الشهر التالي لعملية السحب إذا تم السحب خلال النصف الثاني من الشهر. وفي خلال السنة المالية حصلت الشركة على قرض من الشريك سمير بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه في ١/٤ بفائدة ٦٪ سنوياً كما منحت الشريك جلال قرضاً بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه في ١/٧ بفائدة سنوية تبلغ ٨٪. وقد ظهر حساب مسحوبات الشريكين في نهاية العام (١٢/٣١) على الصورة التالية:

حـ / مسحوبات الشركاء

لـ

| سمير | جلال | بيان | تاريخ | مجموع | سمير | جلال | بيان | تاريخ |
|------|------|-------------------|-------|-------|------|------|--------------------------------------|-------|
| ١٠٠٠ | ٥٠٠ | إلى حـ / النقدية | ٣/١٤ | ٧٠٠٠ | ٤٠٠٠ | ٣٠٠٠ | رصيد (يقفل في الحساب الجاري للشركاء) | ١١/٣١ |
| ١٥٠٠ | ٢٠٠٠ | إلى حـ / النقدية | ٦/٢٧ | | | | | |
| | ٥٠٠ | إلى حـ / النقدية | ١٠/١٣ | | | | | |
| ١٥٠٠ | | إلى حـ / المبيعات | ١١/٢٢ | | | | | |
| ٤٠٠٠ | ٣٠٠٠ | | | ٧٠٠٠ | ٤٠٠٠ | ٣٠٠٠ | | |

حساب الفائدة على المسحوبات يتم حساب المتوسط المرجح لها زمنياً بالطريقة
بيانها، أو بالطريقة التالية:

| مستحوبات سمير | | | مستحوبات جلال | | |
|---------------|------|-----|---------------|-------|-----|
| التاريخ | مبلغ | شهر | مرجح شهرياً | مبلغ | شهر |
| ٣/١٤ | ١٠٠٠ | ١٠ | ١٠٠٠٠ | ٥٠٠ | ١٠ |
| ٦/٢٧ | ١٥٠٠ | ٦ | ٩٠٠٠ | ٢٠٠٠ | ٦ |
| ١٠/١٣ | - | - | - | ٥٠٠ | ٢ |
| ١١/٢٢ | ١٥٠٠ | ١ | ١٥٠٠ | - | - |
| مجموع | | | ٢٠٥٠٠ | | |
| | | | | ١٨٠٠٠ | |

المتوسط السنوي لسمير $= \frac{٢٠٥٠٠}{١٢} = ١٧٠٨$ جنيه (تقريباً)

، ، لجلال $= \frac{١٨٠٠٠}{١٢} = ١٥٠٠$ جنيه

الفائدة على مستحوبات سمير $= ١٧٠٨ \times \frac{٥}{١٠٠} = ٨٥,٥$ جنيه (تقريباً)

، ، لجلال $= ١٥٠٠ \times \frac{٥}{١٠٠} = ٧٥$ جنيه

ويتم اثبات الفائدة على المستحوبات كالاتي:

مليم جنيه مليم جنيه

من مذكورين

حـ / جاري الشريك سمير ٨٥,٥٠٠

حـ / جاري الشريك جلال ٧٥,٠٠٠

إلى حـ / الفوائد الدائنة على مستحوبات الشركاء ١٦٠,٥٠٠

إثبات الفائدة المستحقة على مستحوبات الشركاء عن العام.

ثم تقفل الفائدة على المستحوبات في حساب الأرباح والخسائر بجعله دائناً بها وجعل حساب الفوائد الدائنة على مستحوبات الشركاء مديناً. وتعد الفائدة في هذه

الحالة من بنود الايرادات المتنوعة.

أما الفائدة على قرض الشريك سمير للشركة فيتم حسابها كالعادة في هذا المثال المبسط كآتي:

الفائدة على قرض سمير $= 10000 \times \frac{7}{100} \times \frac{9}{12} = 450$ جنيه. وهي فائدة مدينة يتحمل بها حساب الأرباح والخسائر عن السنة سواء سددت للشريك أو لم تسدد بعد نهاية العام. ويتم إثبات استحقاقها دفترياً بجعل « حساب الفوائد المدينة » مدينياً بها مقابل جعل « حساب جاري الشريك سمير دائناً » إلا إذا تم الاتفاق على إضافة الفوائد لأصل القرض فيجعل حساب القرض دائناً بدلاً من الحساب الجاري للشريك. ثم تقفل الفوائد المدينة في حساب الأرباح والخسائر بجعله مدينياً بها، وتعد من بنود المصروفات.

وتعالج الفائدة على القرض الممنوح للشريك جلال على اعتبار أنها من عناصر الايرادات التي تظهر في حساب الأرباح والخسائر. وتمثل الفائدة في هذه الحالة في حالة عدم تحصيلها من الشريك حتى نهاية السنة أصلاً من الأصول، إلا إذا جعل الحساب الجاري للشريك مدينياً بها، أو كان الاتفاق على اضافتها لأصل القرض. وفي الأحوال العادية يجعل الحساب الجاري للشريك مدينياً وحساب الفوائد الدائنة دائناً، ثم يقفل الأخير في حساب الأرباح والخسائر. وتبلغ الفائدة في المثال تحت البحث $3000 \times \frac{8}{100} \times \frac{7}{12} = 120$ جنيه يجعل بها جاري الشريك جلال مدينياً و « حساب الفوائد الدائنة » على القرض الممنوح للشريك دائناً، ثم يقفل الحساب الأخير في حساب الأرباح والخسائر.

أما إذا نص اتفاق القرض على إضافة الفوائد لرصيد القرض، فإن العبرة في حساب الفوائد المستحقة يكون برصيد القرض عن الفترة التي يظل فيها هذا الرصيد قائماً.

وخلاصة القول فإن الفوائد على مسحوبات الشركاء لا تعد من قبيل التخفيضات من رأس المال، والفوائد على القروض التي تمنحها شركة التضامن

لشركائها تعتبر من بنود الإيرادات التي يجب إظهارها في حساب الأرباح والخسائر. أما الفائدة على القروض التي يمنحها الشركاء للشركة فتعد من بنود المصروفات الواجبة الاقفال في حساب الأرباح والخسائر ولا تعد من توزيعات الربح (والواقع أنه من الوجهة الاقتصادية السليمة يجب أن تعتبر الفائدة على رأس المال أيضاً من بنود المصروفات المحاسبية إلا أن العرف المحاسبي لا يقبل هذه المعالجة). ويعد من بنود المصروفات أيضاً كل ما يحصل عليه شريك من الشركاء مقابل استفادة الشركة بخدمات ممتلكاته الخاصة، كالمباني، أو الأراضي، أو السيارات مثلاً، ذلك دون قيمة الخدمات التي يؤديها الشريك من عمل وجهه ذهني بصفته الشخصية.

٧ - مرتبات ومكافآت الشركاء :

تعتبر مرتبات الشركاء والمكافآت التي يحصلون عليها مقابل خدماتهم المؤداة لشركة التضامن من وجهة النظر المحاسبية توزيعات للربح وليست من العناصر المكونة لبنود المصروفات. ورغم أن بعض الكتاب يرون أن المرتبات المتفق عليها للشركاء تعتبر من بنود المصروفات، إلا أن العرف المحاسبي العالمي يعتبر مرتبات الشركاء في شركات التضامن بمثابة توزيعات للأرباح وليست تحميلات عليها، حتى إذا لم تتحقق أرباح بما يكفي لتغطية مرتبات الشركاء. كذلك الأمر بالنسبة للمكافآت المقررة لشريك معين أو لشركاء معينين نظير ادارتهم للشركة. فقد جرى العرف المحاسبي على اعتبار هذه المكافآت، والتي عادة ما تكون في صورة نسبة معينة من الأرباح، توزيعات للأرباح، حتى ولو نص عقد الشركة على حسابها على الأرباح الصافية بعد خصم المكافآت. وتأسيساً على ذلك تعد المرتبات والمكافآت جزءاً مكملًا لخطة توزيع الأرباح والخسائر المتفق عليها بين الشركاء. ولنفرض على سبيل المثال أن شركة التضامن حسين ومحمود قد بدأت أعمالها في ١/١/٨٤ بالأرصدة التالية بين أرصدة حساباتها: رأس مال حسين ١٠٠٠٠٠

جنيه، رأس مال محمود ١٥٠٠٠ جنيه، قرض حسين ٢٠٠٠ جنيه (مدين) قرض محمود ٣٠٠٠ (دائن). هذا وينص اتفاق الشركة على حساب مرتب للشريك حسين بواقع ١٠٠ جنيه شهرياً تستحق السداد دفعة واحدة في نهاية العام، ومكافأة بمعدل ١٠٪ من الأرباح الصافية بعد خصم مرتب الشريك. كما ينص الاتفاق على حساب فوائد على المتوسط المرجح زمنياً لرأس المال ومسحوبات الشريكين بمعدل ٦٪ سنوياً، كما يحمل قرض حسين فائدة بمعدل ٧٪ سنوياً تضاف لحساب القرض على دفعتين في ١٢/٣١، وفي ٧/١ من كل عام، ما لم يقم حسين بسدادها في تاريخ الاستحقاق. كما تحسب فائدة بمعدل ٦٪ سنوياً على قرض محمود تضاف لحسابه الجاري في نهاية العام. وتقسم الأرباح بخلاف ذلك بالتساوي بين الشريكين. ونظراً لتوسيع الشركة في أعمالها في ٤/١ قام حسين بإضافة ٤٠٠٠ جنيه لرأسماله، كما قدم محمود أحد المباني المملوكة له في ٥/١٠ للشركة وقدرت قيمة المبنى بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه، حصل منها محمود نقداً على ٢٠٠٠ جنيه في ٦/٢٧. وتنتهي السنة في ١٢/٣١. هذا وقد قام حسين بسحب المبالغ الآتية خلال العام: ٤٠٠ جنيه في ٤/١، ٦٠٠ جنيه في ٧/١، ٣٠٠ جنيه في ١٠/١١، ٧٠٠ جنيه في ١١/١٢. أما مسحوبات محمود فكانت ٤٠٠ جنيه في ٥/٢٣، ٦٠٠ جنيه في ٨/١٩. وقد بلغ رصيد حساب الأرباح والخسائر للشركة قبل حساب المرتبات والفوائد على القروض والمسحوبات ٣٢٠٠ جنيه (دائن). وطبقاً لما تقدم ذكره يتم اجراءات التسويات الآتية في نهاية العام.

أولاً: حساب الفائدة على المسحوبات وعلى رأس المال:

أ - المسحوبات: الشريك حسين الشريك محمود

| التاريخ | مبلغ جنيه | شهر | مرجع شهرياً | مبلغ جنيه | شهر | مرجع شهرياً |
|---------|--------------|-----|-------------|--------------|-----|-------------|
| ٤/١ | ٤٠٠ | ٩ | ٣٦٠٠ | — | — | — |
| ٥/٢٣ | — | — | — | ٤٠٠ | ٧ | ٢٨٠٠ |
| ٧/١ | ٦٠٠ | ٦ | ٣٦٠٠ | — | — | — |
| ٨/١٩ | — | — | — | ٦٠٠ | ٤ | ٢٤٠٠ |
| ٨/١١ | ٣٠٠ | ٣ | ٩٠٠ | — | — | — |
| ١١/١٢ | ٧٠٠ | ٢ | ١٤٠٠ | — | — | — |
| مجموع | <u>٩٥٠٠</u> | | | <u>٥٢٠٠</u> | | |

المتوسط السنوي للشريك حسين = $\frac{٩٥٠٠}{١٢} = ٧٩١,٧$ جنيه

المتوسط السنوي للشريك محمود = $\frac{٥٢٠٠}{١٢} = ٤٣٣,٣$ جنيه

الفائدة على مسحوبات حسين = $٧٩١,٧ \times \frac{٦}{١٠٠} = ٤٧,٥$ جنيه (أخ)

الفائدة على مسحوبات محمود = $٤٣٣,٣ \times \frac{٦}{١٠٠} = ٢٦$ جنيه (أخ)

| الشريك حسين | | | الشريك محمود | | |
|----------------|---------|-------|--------------|-------------|--------|
| ب - رأس المال: | التاريخ | مبلغ | شهر | مرجع شهرياً | مبلغ |
| | ١/١ | ١٠٠٠٠ | ١٢ | ١٢٠٠٠٠ | ١٥٠٠٠ |
| | ٤/١ | ٤٠٠٠ | ٩ | ٣٦٠٠٠ | — |
| | ٥/١٠ | — | — | — | ٧٠٠٠ |
| | ٦/٢٧ | — | — | — | (٢٠٠٠) |
| | مجموع | ١٤٠٠٠ | | ١٥٦٠٠٠ | ٢٠٠٠٠ |
| | | | | | ٢٢٤٠٠٠ |

المتوسط السنوي لحسين = $\frac{١٥٦٠٠٠}{١٢} = ١٣٠٠٠$ جنيه (توزيع)

المتوسط السنوي لمحمود $\frac{224000}{12} = 18667$ جنيه تقريباً

الفائدة على رأس المال (حسين) $= \frac{1}{100} \times 13000 = 130$ جنيه (توزيع).

الفائدة على رأس المال (محمود) $= \frac{1}{100} \times 18667 = 186,67$ جنيه (توزيع).

ثانياً: حساب الفائدة على القروض:

أ - قرض حسين (مدين): النصف الأول من العام

$$70 = \frac{1}{12} \times \frac{7}{100} \times 2000$$

النصف الثاني من العام $2070 = \frac{1}{12} \times \frac{7}{100} \times 2070$ جنيه

الفوائد الدائنة على قرض حسين (أخ) 142,5 جنيه

ب - قرض محمود (دائن): $180 = \frac{1}{100} \times 3000$ جنيه فوائد مدينة (أ. ح)

ثالثاً: المربح السنوي للشريك حسين $= 12 \times 100 = 1200$ جنيه (توزيع).

رابعاً: تسوية رصيد الأرباح والخسائر بالفوائد على القروض والمسحوبات:

ح / الأرباح والخسائر

دائن

مدين

| مدين | إلى ح / الفوائد المدينة (فوائد مدينة على القرض من محمود) | مدين | مدين |
|------|--|-------|-------|
| ١٨٠ | ٣٢٠٠ | ٣٢٣٦ | ٣٢٣٦ |
| ٧٣,٥ | ٤٧,٥ الشريك حسين ٢٦,٥ الشريك محمود | ١٤٢,٥ | ١٤٢,٥ |
| ٣٤١٦ | من ح / الفوائد الدائنة (على قرض حسين) | ٣٤١٦ | ٣٤١٦ |

هذا وتكون القيود اللازمة لاجراء التسويات السابقة واقفائها في حساب الأرباح والخسائر كالاتي :

٧٣,٥ من حـ / جاري الشركاء

٤٧,٥ الشريك حسين

٢٦,- الشريك محمود

٧٣,٥ إلى حـ / الأرباح والخسائر (أو الفوائد الدائنة في حالة توسيطها)

حساب الفوائد على مسحوبات الشركاء خلال العام

١٤٢,٥ من حـ / قرض حسين

١٤٢,٥ إلى حـ / الفوائد الدائنة

اثبات الفوائد الدائنة المستحقة على القرض الممنوح لحسين عن العام

١٨٠,- من حـ / الفوائد المدينة

١٨٠,- إلى حـ / جاري الشريك محمود

اثبات الفوائد المدينة المستحقة على القرض الدائن من محمود عن العام

١٤٢,٥ من حـ / الفوائد الدائنة

١٤٢,٥ - إلى حـ / الأرباح والخسائر

إقفال الفوائد الدائنة على قرض حسين في حساب الأرباح والخسائر

١٨٠,- من حـ / الأرباح والخسائر

١٨٠,- إلى حـ / الفوائد المدينة

إقفال الفوائد المدينة على قرض محمود في حساب الأرباح والخسائر.

خامساً: توزيع الأرباح: يشتمل توزيع الأرباح في هذه الحالة على العناصر التالية:
مرتب الشريك حسين، مكافأة الشريك حسين بواقع ١٠٪ من صافي الربح القابل للتوزيع بعد خصم المكافأة، فائدة رأس المال بمعدل ٦٪ على المتوسط المرجح

زمنياً ، والباقي يوزع بالتساوي .

ويصبح من اللازم لاجراء التوزيع حساب مكافأة الشريك حسين . فإذا كانت المكافأة نسبة معينة من الأرباح الصافية قبل خصم المكافأة لما وجدت مشكلة ففي هذه الحالة تضرب النسبة المتفق عليها في صافي الأرباح لتحديد المكافأة ، ولكن الأمر في حالتنا الجارية يتطلب حساب المكافأة على الأرباح الصافية بعد خصم المكافأة ويترتب على ذلك أن :

$$\text{المكافأة} + \text{صافي الربح الخاضع للمكافأة} = \text{صافي الربح القابل للتوزيع} = ٣٢٣٦ \text{ جنيه}$$

وإذا فرضنا أن صافي الربح بعد خصم المكافأة هو س ، فإن المعادلة السابقة تصبح في مثالنا الجاري كالآتي :

$$\frac{1}{11} \text{ س} + \text{س} = ٣٢٣٦ \text{ جنيه}$$

$$\therefore \text{س} = ٣٢٣٦ + \frac{1}{11} \times ٣٢٣٦ = \frac{11}{11} \times ٢٩٤٢ = ٢٩٤٢ \text{ جنيه (تقريباً)}$$

$$\text{وبذلك تكون مكافأة حسين} = ٢٩٤٢ \times \frac{1}{11} = ٢٩٤ \text{ جنيه (تقريباً)}$$

وتأسيساً على ذلك يكون توزيع الأرباح كما هو موضح بجدول التوزيع التالي :

| الشريك حسين | الشريك محمود | مجموع |
|--|--------------|--------|
| المائدة على رأس المال كما سبق حسابها - ٧٨٠ | - ١١٢٠ | ١٩٠٠ |
| مرتب الشريك حسين - ١٢٠٠ | - | ١٢٠٠ |
| مكافأة الشريك حسين - ٢٩٤ | - | ٢٩٤ |
| المجموع (الموزع) | | ٣٣٩٤ |
| الربح القابل للتوزيع | | ٣٢٣٦ |
| الرصيد (خسائر) يوزع بالتساوي (٧٩ -) | (٧٩ -) | (١٥٨) |
| المجموع | - ٢١٩٥ | - ١٠٤١ |

ويجوز قيد توزيع الأرباح كالآتي :

٦٢٣٦ من جـ / توزيع الأرباح والخسائر

إلى مذكورين

حـ / جاري الشريك حسين ٢١٩٥

حـ / جاري الشريك محمود ١٠٤١

توزيع الأرباح عن العام كما هو موضح بجدول التوزيع

ويوضح حساب التوزيع تفاصيل توزيع الأرباح كما هو موضح بجدول التوزيع كما يتضح من الحساب التالي.

شركة التضامن حسين ومحمود

حساب توزيع الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ١٩٨٤/١٢/٣١

| له | منه |
|--------------------------|--------------------------|
| من حـ / الأرباح والخسائر | إلى مذكورين |
| من حـ / جاري الشريك | جاري الشريك حسين |
| حسين خسائر | |
| من حـ / جاري الشريك | ٧٨٠ فائدة على رأس المال |
| محمود خسائر | ١٢٠٠ مرتب الشريك |
| | ٢٩٤ مكافأة الشريك |
| | ٢٢٧٤ |
| | جاري الشريك محمود |
| | ١١٢٠ فائدة على رأس المال |
| | ٣٣٩٤ |
| ٣٢٣٦ | |
| ٧٩ | |
| ٧٩ | |
| ٣٣٩٤ | |

هذا وبمخلص مما تقدم إلى أن الفائدة على المسحوبات وعلى قروض الشركاء تعالج في حساب الأرباح والخسائر، فإذا كانت مدينة عولجت باعتبارها

مصرفات، وإذا كانت دائنة عولجت باعتبارها من بنود الإيرادات. أما مرتبات الشركاء ومكافآتهم فتعد طبقاً لما جرى عليه العرف المحاسبي توزيعاً للربح، كما تعد كذلك الفوائد المحسوبة على رأس المال. وتعالج توزيعات الأرباح في الحسابات الجارية للشركاء بصرف النظر عن مضمونها. وبالرغم من ذلك فليس هناك ما يمنع توسط حسابات نوعية لكل نوع من التوزيعات يتم إقفالها في النهاية في الحسابات الجارية للشركاء. فيمكن توسط حساب لمرتب الشريك، وحساب لمكافأة الشريك، وحساب للفائدة على رأس مال الشريك، ثم تقفل هذه في الحساب الجاري للشريك. ولذلك فسوف نعالج هذه العمليات في الحسابات الجارية للشركاء مباشرة. أما المسحوبات فيجب أن يوسط لها حساب بصفة مستقلة لأغراض حساب الفائدة عليها في حالة الاتفاق على ذلك ثم تقفل حساباتها أيضاً في الحسابات الجارية للشركاء في نهاية العام.

هذا وإذا ترتب على عمليات توزيع الأرباح وإقفال حسابات المسحوبات في الحسابات الجارية أن أصبح رصيد بعض هذه الحسابات الأخيرة مديناً، ولم يقم الشريك بسداد ذلك الرصيد للشركة، فقد يتطلب الأمر حساب فائدة على هذا الرصيد إذا اقتضى ذلك الاتفاق. كما قد ينص الاتفاق على حساب الفائدة على رأس المال بعد تسويته بالأرصدة المدينة أو الدائنة للحسابات الجارية. ولا تختلف طريقة الحساب في هذه الحالة عما سبق بيانه.

٩ - تعديل نسب توزيع أرباح السنوات السابقة:

قد يتفق الشركاء فيما بينهم على تغيير نسب توزيع الأرباح والخسائر بعد انقضاء عدة فترات زمنية في مزاولة نشاط شركة التضامن أو التوصية البسيطة. ويترتب على هذا الوضع ظهور مشكلتين، إحداهما تتعلق بإمكانية اختلاف القيمة السوقية العادلة لأصول المشروع عن قيمتها الدفترية التاريخية وما يترتب على هذا من اختلاف الكيفية التي على أساسها يتحدد نصيب كل شريك في الفرق بين

القيمة التاريخية والقيمة السوقية العادلة للأصول، وهل يتم تحديد أنصبة الشركاء طبقاً لنسب التوزيع السابقة أو طبقاً لنسب التوزيع المعدلة. أما المشكلة الثانية فتتعلق بكيفية معالجة الأخطاء الخاصة بفترات سابقة على تعديل نسب توزيع الأرباح والخسائر، والتي أثرت في أرباح تلك الفترات التي وزعت على الشركاء بالنسب القديمة، إذا اكتشفت هذه الأخطاء في فترة لاحقة للاتفاق على تعديل نسب التوزيع.

ويقتضي المنطق كما تقتضي العدالة أن يعاد تقويم أصول الشركة بقيمتها السوقية العادلة وقت تغيير نسب توزيع الأرباح لكي يحصل كل شريك على نصيبه من الفرق بين هذه القيمة وقيمة الأصول الدفترية طبقاً للنسب القديمة التي نشأ هذا الفرق أثناء اتباعها حتى لا يضر شريك أو أكثر لحساب شريك آخر أو أكثر.

ولنفرض مثلاً أن شركة التضامن خليل وعبد الموجود تكونت في ١/١/٦٥ للاتجار في مواد البناء. وفي ١/٧/١٩٦٨، قامت الشركة بشراء قطعة أرض فضاء بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه عندما كانت النسب المتفق عليها لتوزيع الأرباح بين الشريكين هي بالتساوي. وفي ١/١/١٩٨٠ اتفق الشريكان على تعديل نسب توزيع الأرباح بحيث تصبح ٣: ٢ لكل من خليل وعبد الموجود على التوالي. وفي ذلك التاريخ كانت القيمة السوقية للأرض الفضاء التي تمتلكها الشركة ٣٥٠٠٠ جنيه. وفي ٣١/١٢/١٩٨٤ قامت الشركة ببيع الأرض بمبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه، فإذا لم تعدل التكلفة الدفترية للأرض الفضاء لقيمتها السوقية في ١/١/٨٠ عند الاتفاق على تعديل نسب التوزيع، فإن الأرباح الناتجة عن بيع الأرض في ٣١/١٢/١٩٨٤ سوف يتم توزيعها بالكامل على الشركاء بنسب التوزيع الجديدة. أي أن الأرباح البالغة ٥٠٠٠٠ جنيه في هذه الحالة سوف توزع على أساس ٣٠٠٠٠ جنيه لخليل و ٢٠٠٠٠ جنيه لعبد الموجود، ذلك بالرغم من أن نصف هذه الأرباح قد تحقق في ظل النسب القديمة وتحقق النصف الآخر في ظل النسب الجديدة. وتقتضي

العدالة في هذه الحالة إعادة تقويم الأراضي إلى قيمتها السوقية العادلة وفب
تعديل نسب التوزيع وتعديل التكلفة التاريخية على هذا الأساس وتوزيع الأرباح
الناجمة عن هذا التقويم (أو الخسائر) بين الشركاء بالنسب القائمة قبل الاتفاق على
تعديلها. وعلى هذا الأساس ففي ١/١/١٩٨٠ تجرى التسوية التالية.

٢٥٠٠٠ - من حـ / الأراضي

٢٥٠٠٠ إلى حـ / أرباح إعادة تقويم الأراضي

إعادة تقييم الأراضي بقيمتها السوقية العادلة وقت الاتفاق

على تعديل نسب توزيع الأرباح في ١/١/١٩٨٠

٢٥٠٠٠ من أرباح إعادة تقويم الأراضي

إلى مذكورين

١٢٥٠٠ حـ / جاري الشريك خليل

١٢٥٠٠ حـ / جاري الشريك عبد الموجود

توزيع أرباح إعادة تقييم الأراضي بالتساوي بين الشريكين

على أساس النسب القائمة قبل التعديل في ١/١/١٩٨٠

ويترتب على ذلك أن تصبح القيمة الدفترية للأرض الفضاء مساوية لقيمتها
الجارية في وقت الإنفاق على تعديل نسب توزيع الأرباح. وعند بيع الأراضي في
١٢/٣١/١٩٨٤، تصبح الأرباح الناتجة عن عملية البيع ٢٥٠٠٠ جنيه
(٦٠٠٠٠ - ٣٥٠٠٠) بدلاً من ٥٠٠٠٠ جنيه، وتوزع حسب النسب الجديدة،
لأنها تحققت خلال سريان هذه النسب. وتصبح حصة خليل ١٥٠٠٠٠ جنيه،
وحصة عبد الموجود ١٠٠٠٠٠ جنيه. وعلى هذا الأساس يصبح مجموع ما حصل عليه
خليل دلي دفعتين ٢٧٥٠٠ جنيه بالمقارنة بحالة عدم إعادة تقويم الأراضي والتي
كان يحصل فيها على مبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه. ويحصل عبد الموجود في هذه الحالة على

مبلغ ٢٢٥٠٠ بالمقارنة بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه التي كان يحصل عليها في ظل الحالة الأولى.

ولعله قد أصبح من الواضح من هذا المثال المبسط أهمية وضرورة إعادة تقويم الأصول في حالة الاتفاق على تغيير نسب توزيع الأرباح والخسائر. وهذا هو المبدأ الذي يجب اتباعه بصفة عامة ما لم يتفق الشركاء على خلاف ذلك.

أما مشكلة الأخطاء المتعلقة بفترات سابقة على تعديل نسب التوزيع فنضرب لها المثال التالي: لنفرض أنه في السنة المالية المنتهية ٨٥/١٤/٣١ حققت شركة التضامن سامي وعبد الحميد أرباحاً صافية قدرها ٥٠٠٠٠ جنيه تم توزيعها بين الشريكين بنسبة ٣: ٢ لسامي وعبد الحميد على التوالي. وقد إتفق الشركاء إعتباراً من السنة المالية المنتهية ١٩٨٦/١٢/٣١ على تعديل نسب توزيع الأرباح لتصبح بالتساوي فيما بينهما. وفي تلك السنة أكتشف المحاسب وجود خطأ في كشف جرد بضاعة آخر المدة لسنة ١٩٨٥ أدى إلى زيادة قيمتها عما كان من الواجب أن تكون عليه بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه، حيث تتبع الشركة طريقة المخزون الدوري لتحديد تكلفة البضاعة المباعة. ويترتب على هذا الخطأ قطعاً زيادة الأرباح بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه دون وجه حق، تم توزيعها في سنة ١٩٨٥ ضمن الأرباح بنسبة ٣: ٢. ويقتضي تصحيح الخطأ سنة ١٩٨٦ إنقاص مخزون أول المدة (آخر المدة ٨٥) بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه يجعل حسابه دائماً بها. وفي الحالات العادية حيث يكون الأمر متعلقاً بشركات بخلاف شركات التضامن أو التوصية البسيطة، يكون الطرف المدين من قيد تصحيح الخطأ هو حساب الأرباح المحجوزة. أما في شركات التضامن والتوصية البسيطة فلا يمكن علاج هذا الخطأ إلا بإحدى طريقتين هما: تحميل أرباح العام بالخطأ، أو تحميل الحسابات الجارية للشركاء (أو حسابات رأس المال) بالخطأ. ويمكن إتباع الطريقة الأولى ~~التي~~ ~~تستخدم~~ توزيع الأرباح في السنة التي أكتشف فيها الخطأ عن السنة التي وقع فيها. أما الطريقة الثانية فتستخدم عادة إذا تغيرت نسب التوزيع، والواقع أن استخدامها

باستمرار لمعالجة الاخطاء الخاصة بالسنوات السابقة حتى إذا لم تتغير نسب التوزيع يفضل بكثير عن الطريقة الأولى ، حيث يترتب عليها إبراز الأرباح الحقيقية للفترة دون أن تتأثر باخطاء الفترات السابقة. وتأسيساً على ذلك ، وبفرض أن أرباح ١٩٨٦ بلغت ٤٠٠٠٠ جنيه قبل تصحيح الخطأ (مخزون أول المدة أكثر من اللازم بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه) فإن توزيع الأرباح لسنة ١٩٨٦ ولتصحيح الخطأ يكون كالآتي :

| الشريك سامي | الشريك عبد الحميد | مجموع |
|--------------|-------------------|--------------|
| جنيه | جنيه | جنيه |
| ٢٥٠٠٠ | ٢٥٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ |
| (٤٠٠٠) | (٦٠٠٠) | (١٠٠٠٠) |
| <u>٢١٠٠٠</u> | <u>١٩٠٠٠</u> | <u>٤٠٠٠٠</u> |
| مجموع | | |

أرباح ٨٦ بعد تصحيح الخطأ بالتساوي
خطأ تقويم مخزون آخر ٨٥ بنسبة ٢:٣

ويجعل الحساب الجاري للشريك سامي مديناً بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه والشريك عبد الحميد مديناً بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه ، وحساب مخزون أول المدة دائناً بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه . فيترتب على ذلك زيادة أرباح عام ١٩٨٦ بتصحيح حساب مخزون أول المدة فيها من ٤٠٠٠٠ جنيه إلى ٥٠٠٠٠ جنيه ، توزع بالتساوي بين الشريكين طبقاً لنسبة التوزيع الجديدة .

وخلاصة القول ، أنه يلزم عند تعديل نسب توزيع الأرباح يعاد تقويم الأصول وتوزيع أرباح أو (خسائر) إعادة التقويم بنسب التوزيع القائمة قبل التعديل ، ما لم يرغب الشركاء في خلاف ذلك . أما معالجة الأخطاء المتعلقة بسنوات سابقة والتي حدثت في ظل نسب توزيع مغايرة لنسب التوزيع السائدة في الفترة أو الفترات التي تم إكتشافها فيها ، فتكون في الحسابات الجارية للشركاء بنسب التوزيع التي كانت قائمة وقت حدوث الخطأ . ذلك تمشياً مع المنطق السليم والعدالة الموضوعية .

١٠ - الحسابات الختامية والميزانية العمومية في شركات التضامن

والتوصية البسيطة :

لا تختلف الحسابات الختامية والميزانية العمومية لشركات التضامن والتوصية .

البسيطة من حيث الشكل العام والمبادئ المتبعة في شأن إعدادها عن مثيلاتها في الأشكال التنظيمية الأخرى في الأنشطة المماثلة بصفة عامة. وتركز الاختلافات الاستثنائية في معالجة بعض عناصر المصروفات، وفي حساب التوزيع وفي كيفية إظهار حقوق الملكية في الميزانية العمومية. فقد رأينا مثلاً أن مرتبات الشركاء ومكافآتهم تعد في شركات التضامن توزيعاً للربح وليس تحميلاً عليه. أي أنها تظهر في حساب التوزيع ولا تقفل في حساب الأرباح والخسائر. بينما تعتبر هذه البنود من بنود المصروفات الواجبة الإقفال في حساب الأرباح والخسائر في شركات المساهمة مثلاً. هذا كما يرى البعض معالجة الفوائد على المسحوبات في حساب التوزيع بدلاً من حساب الأرباح والخسائر ولكننا عالجناها في حساب الأرباح والخسائر قياساً على فوائد القروض المدينة والدائنة من وإلى الشركاء وغيرهم.

ويتميز حساب التوزيع في شركات التضامن والتوصية البسيطة بشكل خاص من حيث العناصر التي تعد من توزيعات الأرباح. وعادة ما يتم توزيع الأرباح بالكامل على الشركاء طبقاً للنسب المتفق عليها، ويصبح أمر الإضافة إلى رأس المال أو تعضيد عمليات المشروع بترك جزء من الأرباح فيه متروكاً لرغبة واختيار الشركاء. ولكن هذا لا يمنع أن يتفق الشركاء على ترك جزء من الأرباح في الشركة بمثابة احتياطي عام مثلاً، ويشترط لذلك ضرورة تحديد حصة كل شريك في هذا الاحتياطي.

وحيث أنه يمكن أن يكون لكل شريك من الشركاء في شركات التضامن والتوصية البسيطة عدة حسابات بخلاف حساب رأس المال، كحساب المسحوبات، وحساب مرتب الشريك للمتضامنين، والفائدة على المسحوبات، ومكافأة الشريك للمتضامنين، والفائدة على رأس المال مثلاً، أو أي منها، بالإضافة إلى الحساب الجاري للشريك، فإن كل هذه الحسابات جميعاً بخلاف حساب رأس المال يتم إقفالها في الحساب الجاري للشريك مع حصته في الأرباح أيضاً في نهاية الفترة المحاسبية،

ويظهر رصيد الحساب الجاري، سواء كان دائناً أو مديناً ضمن حقوق الملكية للشريك في الميزانية العمومية مضافاً إضافة شكلية إلى رأسماله (أو مخصوماً منه إذا كان رصيده مديناً). ولا تعالج مسحوبات الشركاء في حساب رأس المال إلا إذا كانت هذه المسحوبات بصفة نهائية وباتفاق الشركاء، كما يمكن للشركاء الإضافة إلى رأس المال في أي وقت بمجرد الاتفاق فيما بينهم. هذا وعادة ما يتم إعداد قائمة تبين التطورات في حقوق ملكية الشركاء خلال العام بتفاصيلها النوعية بحيث توضح للشركاء تفاصيل الأرقام التي تظهر حقوق ملكية كل منهم في صورة ملخصة بالميزانية العمومية وتتخذ قائمة حقوق ملكية الشركاء الشكل الآتي (الأرقام افتراضية):

شركة التضامن محمود وعبد العليم

قائمة حقوق ملكية الشركاء

عن السنة المالية المنتهية في

| محمود | عبد العليم | مجموع | |
|--------|------------|---------|---|
| جنيه | جنيه | جنيه | |
| ٢٣٠٠٠ | ٣٢٠٠٠ | ٥٥٠٠٠ | رأس المال في ١٩-١/١ |
| ٢٠٠٠ | ٣٠٠٠ | ٥٠٠٠ | إضافات خلال العام (تذكر تفاصيلها إذا تعددت) |
| ٢٥٠٠٠ | ٣٥٠٠٠ | ٦٠٠٠٠ | مجموع رأس المال في ١٩-١٢/٢١ (١) |
| ٥٥٠٠ | ٧٧٠٠ | ١٣٢٠٠ | أنصبة الشركاء في الأرباح: فائدة على رأس المال |
| ٨٤٠٠ | ٨٤٠٠ | ١٦٨٠٠ | الباقى بالتساوى |
| (٧٣٠٠) | (٤٢٠٠) | (١١٥٠٠) | يخصم: المسحوبات |
| (٧٣٠) | (٤٢٠) | (١١٥٠) | فوائد المسحوبات والقروض من للشركاء |
| - | ٨٠٠ | ٨٠٠ | يضاف فوائد على قروض من الشركاء |
| ٥٨٧٠ | ١٢٢٨٠ | ١٨١٥٠ | أرصدة الحسابات الجارية للشركاء في ١٢/٣١ (٢) |
| ٣٠٨٧٠ | ٤٧٢٨٠ | ٧٨١٥٠ | حقوق ملكية الشركاء في ١٢/٣١/١٩٩٠ (١)+(٢) |

وبهذه الطريقة يتم تجميع كل العناصر التي تؤثر في حقوق ملكية الشركاء في قائمة واحدة رغم ظهورها في حسابات مختلفة. فتظهر التغيرات في حساب رأس المال في نفس الحساب كما تظهر توزيعات الأرباح في حساب التوزيع بتفاصيلها وفي الحساب الجاري للشركاء ، بينما فوائد المسحوبات والقروض في حساب الأرباح والخسائر والحساب الجاري للشركاء ، وتظهر المسحوبات في حساب المسحوبات وتقفل في الحساب الجاري للشركاء . وتعد هذه القائمة بمثابة جدول تحليلي لحقوق الملكية كما تظهر في الميزانية. حيث يظهر في الميزانية فقط المجموعين (١) ، (٢) حيث يمثل الأول رصيد حساب رأس المال في نهاية الفترة ، ويمثل الثاني رصيد الحساب الجاري في نهاية الفترة.

أسئلة وتمارين على الفصل الثاني

أولاً: الأسئلة:

- ١ - ما هي أهم الاختلافات الرئيسية بين شركات التضامن والمشروعات الفردية وشركات التوصية البسيطة؟
- ٢ - أذكر أهم الخصائص المميزة لشركات التضامن والتوصية البسيطة.
- ٣ - علل باختصار لماذا تعتبر كل من العبارات التالية خطأ أو صواباً من وجهة نظرك:
 - أ - تتكون شركات التضامن (أو التوصية البسيطة) أساساً من أشخاص طبيعيين لأنها تقوم على الاعتبار الشخصي بين هؤلاء الأشخاص.
 - ب - تعتبر مسئولية الشريك المتضامن في شركة التضامن مسئولية تضامنية مطلقة تسري على أمواله الخاصة، بينما تعتبر مسئولية الشريك الموصى في شركات التوصية البسيطة محددة بمحصته في رأس المال.
 - ج - إذا لم ينص عقد الشركة على نسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء في شركة التضامن فإنها توزع بالتساوي طبقاً للتشريع المصري بينما توزع بنسب

رأس المال في بعض التشريعات الأخرى .

د - يجعل حساب مسحوبات الشريك مدينياً بمسحوباته خلال الفترة المحاسبية ودائناً بحصته في الأرباح في نهايتها ثم يقفل رصيده في حساب رأس مال الشريك كما هو الوضع في المشروعات الفردية .

هـ - تعتبر الفوائد على مسحوبات الشركاء من عناصر الإيرادات المتنوعة لشركة التضامن بينما تعتبر الفوائد المدينة على قروض الشركاء وعلى رأس المال من توزيعات الأرباح .

و - يعد حساب الفوائد على المتوسط المرجح زمنياً لرأس مال الشريك المعين أكثر عدالة من حساب الفوائد على أرصدة رأس المال في بداية الفترة أو في نهايتها .
ز - إذا حققت الشركة خسائراً وكانت الأرباح والخسائر توزع بين الشركاء بالتساوي ، فإن حساب فائدة على رأس المال لن يؤثر في النصيب الصافي الذي يتحمله كل شريك من هذه الخسائر .

ح - إذا حققت الشركة خسائراً أو كانت الأرباح والخسائر توزع بنسب مختلفة بين الشركاء ، فإن حساب فائدة على رأس المال لن يؤثر في النصيب الصافي الذي يتحمله كل شريك من هذه الخسائر إذا كانت رؤوس أموالهم متساوية .

ط - تعد مرتبات ومكافآت الشركاء من توزيعات الأرباح ، ومن ثم لا يحصل عليها الشركاء إلا إذا تحققت أرباحاً كافية لاستيعابها .

ي - لا تتأثر حقوق الشركاء بتعديل نسب توزيع الأرباح والخسائر فيما بينهم .
إلا إذا اختلفت القيمة السوقية العادلة لصافي أصول الشركة عند تعديل النسب عن صافي قيمتها الدفترية في ذلك التاريخ .

ثانياً : التارين :

التمرين الأول :

اتفق علي وعلوبة علي تكوين شركة تضامن لمقاولات المباني في ١ / ١ / ١٩٨٤

برأس مال قدره ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه يقسم بينهم بالتساوي. وقد قدم الشريك علي حصته كالاتي: ٣٠٠٠٠٠ جنيه نقداً، ٢٧٥٠٠ آلات ومعدات، ٢٢٥٠٠ جنيه حديد واسمنت ومواد بناء أخرى كانت لديه، ٢٠٠٠٠٠ جنيه كميالة مسحوبة على شركة المقاولات العمومية لأمر علي وقام بتظهرها لشركة التضامن وتستحق التحصيل في ١٩٨٤/٣/١. أما علوبة فقد قدم من حصته ٥٠٠٠٠ جنيه نقداً واتفق مع علي أن يشتري بباقي المستحق عليه حديد واسمنت ويقدمه للشركة في خلال شهر من تاريخ التكوين. وفي تاريخ استحقاق الكميالة رفضتها شركة المقاولات العمومية وبلغت مصاريف البروتستو ٢٥ جنيه، وتم الصلح مع الشركة وقبلت كميالة جديدة لحساب شركة التضامن بمبلغ الكميالة الأصلية وسددت للشركة فوائد تأخير قدرها ١٦٠ جنيه نقداً بالإضافة إلى مصاريف البروتستو. وقد إتفق الشريكان على أن يحصل علي علي مرتب سنوي قدره ٢٤٠٠ جنيه ويحصل علوبة على مرتب سنوي قدره ١٨٠٠ جنيه، وتوزع باقي الأرباح أو الخسائر بين الشريكين بنسبة ٦٠٪ : ٤٠٪. وقد بلغت مسحوبات علي خلال العام ٥٢٠٠ جنيه على أربعة دفعات، ولم يقم علوبة بسحب أية مبالغ بخلاف ما يعادل المرتب السنوي موزعاً على أشهر السنة بالتساوي. وقد بلغت الأرباح الصافية من واقع حساب الأرباح والخسائر عن العام ٣٢٠٠ جنيه.

المطلوب:

(١) إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات تكوين الشركة وإستيفاء حصة علوبة في رأس المال، ورفض وتجديد الكميالة، وإثبات المسحوبات، وتوزيع الأرباح والخسائر.

(٢) تصوير الحسابات اللازمة لكل شريك من الشريكين في دفاتر الشركة عن العام وإجراء قيود التسوية الخاصة بها في نهاية العام.

(٣) توضيح كيفية إظهار حقوق الشركاء في الشركة في الميزانية العمومية في نهاية الفترة.

التمرين الثاني:

كون أحمد وبرهوم شركة تضامن في ١/١/١٩٨٣ حيث ساهم أحمد بمبلغ ٧٢٠٠٠ جنيه في رأس المال وساهم برهوم بمبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه، وقد نص الاتفاق على تقسيم الأرباح والخسائر بعد حساب الفائدة على رأس المال ومنح المرتبات بواقع ١:٢ بين أحمد وبرهوم على التوالي، وعلى أن تحسب الفائدة بواقع ٤٪ على رصيد حقوق كل شريك في الشركة في بداية العام. وفيما يلي بيان رصيد حساب الأرباح والخسائر، والمرتبات الممنوحة للشركاء ومسحوبات الشركاء عن الثلاث سنوات المنتهية في ٣١/١٢/١٩٨٥:

| السنة | رصيد الأرباح والخسائر | مرتبات الشركاء | مسحوبات الشركاء |
|-------|-----------------------|----------------|-----------------|
| | (خسائر) | أحمد | برهوم |
| ١٩٨٣ | ٢٣١٨٠ | ٢٤٠٠ | ٣٢٠٠ |
| ١٩٨٤ | ٤٩٢٠٠ | ٢٤٠٠ | ٣٢٠٠ |
| ١٩٨٥ | (٣٠٠٠) | ٢٤٠٠ | ٣٢٠٠ |

المطلوب:

(١) إعداد حساب توزيع الأرباح والخسائر عن كل سنة من السنوات الثلاث وإجراء قيود اليومية اللازمة.

(٢) إعداد جدول يوضح حقوق كل من الشريكين في الشركة في بداية كل سنة من السنوات الثلاث، والذي على أساسه يتم حساب الفائدة، وبين رصيد حقوق كل شريك من الشركاء في نهاية ١٩٨٥.

(٣) بفرض أن مسحوبات كل شريك تم على أساس أقساط متساوية في بداية كل شهر وأن الشركاء قد اتفقوا على حساب فائدة على المتوسط المرجح زمنياً لمسحوبات كل شريك بمعدل ١٠٪ سنوياً، مع بقاء باقي الشروط على ما هم.

عليه، قسم بتوضيح توزيع الأرباح على هذا الأساس لكل من ستي ١٩٨٤،
١٩٨٥.

التمرين الثالث:

تكونت شركة التضامن بين ممدوح والمغربي في ١/١/١٩٨٥. وفيما يلي بيان
بالتغيرات التي طرأت على رأس مال كل من الشريكين خلال العام:

الشريك ممدوح: رصيد ١/١ : ٤٠٠٠٠ جنيه، مسحوبات في ٨/١ : ١٠٠٠
جنيه، إضافة لرأس المال في ١٠/١ : ٤٠٠٠٠ جنيه، مسحوبات في ١٢/١ :
٢٠٠ جنيه.

الشريك المغربي: الرصيد ١/١ : ٣٠٠٠٠ جنيه، إضافات في ٣/١ : ١٢٠٠٠
جنيه، إضافات في ٨/١ : ٤٠٠٠ جنيه، مسحوبات في ١٠/١ : ١٦٠٠ جنيه،
مسحوبات في ١١/١ : ٤٠٠ جنيه. وقد إتفق الشركاء على اعتبار المسحوبات
بمثابة تخفيضات لرأس المال.

فإذا علمت أن الأرباح التي حققتها الشركة كما تظهر كرصيد في حساب
الأرباح والخسائر عن هذا العام قد بلغت ٤٠٠٠٠ جنيه.

المطلوب:

(١) بيان كيفية توزيع هذه الأرباح بين الشركاء على أساس المتوسط المرجح
زمنياً لرأس المال وإجراء القيود اللازمة.

(٢) بيان كيفية توزيع هذه الأرباح بفرض حساب فائدة على المتوسط المرجح
زمنياً لرأس المال بمعدل ٥٪ سنوياً وتوزيع الباقي بالتساوي، وإجراء القيود
اللازمة.

(٣) بيان كيفية توزيع هذه الأرباح بفرض منح الشريك ممدوح مرتب
سنوي قدره ٤٠٠٠٠ جنيه، ومنح الشريك المغربي مكافأة بواقع ١٠٪ من فائض
الأرباح بعد استبعاد مرتب ممدوح والمكافأة، وحساب فائدة على الفرق بين رصيد

أس مال كل شريك في نهاية العام وبداية العام (إذا كان الفرق بالنقص بتحمل الشريك بالفائدة) وتوزيع الباقي على أساس المتوسط المرجح زمنياً لرأس المال، وإجراء القيود اللازمة، وتصوير حسابات الشركاء.

التصمين الرابع^(١) :

تكونت شركة التضامن بين فتحي ويحيى ويعقوب في أول يوليو ١٩٨٤. وقد نص إتفاق الشركة على تقسيم الأرباح والخسائر بين الشركاء، بعد خصم المرتبات، على أساس صافي المبيعات التي يقوم بإنجازها كل من الشركاء الثلاثة، على أن يتحمل كل شريك ما يترتب على مبيعاته من ديون معدومة وبصفة شخصية وذلك على أساس تكلفة هذه المبيعات. ويتم تحديد سعر البيع لكل المبيعات على أساس ١٥٪ من التكلفة. وينص الاتفاق على منح كل شريك مرتب سنوي قدره ٢٠٠٠ جنيه يدفع ربع سنوياً، كما يستطيع كل شريك أن يسحب بالإضافة إلى ذلك ما لا يزيد عن ١٥٠٠ جنيه في السنة.

هذا وقد تم إقفال الحسابات في ٣٠/٦/١٩٨٥، وتم إعداد الحسابات الختامية. ولما كان محاسب الشركة لم يتلق أي دراسة في المحاسبة لشركات التضامن فقد استدعاك الشركاء للتأكد من أن الحسابات الختامية التي أعدها محاسب الشركة تتفق مع بنصوص عقد الاتفاق، وقد تمكنت من الحصول على المعلومات التالية من واقع الحسابات الختامية التي أعدها محاسب الشركة:

- مبيعات: فتحي ٦٢٤٠٠ جنيه، يحيى ٧٨٠٠٠ جنيه، يعقوب ٥٥٢٠٠ جنيه

- تكلفة المبيعات: ١٣٠٤٠٠ جنيه، مجمل الربح ٦٥٢٠٠ جنيه.

- سجل حساب الأرباح والخسائر مديناً بالآتي: مصروفات بخلاف الديون

(١) مستوحى من: H. A. Finney and Herbert E. Miller, Principles of Accounting, Advanced

(Euglewood Cliffs, New Jersey: Prentice Hall, Inc. 5.th ed., 1964, p. 570, prob 1-9.

المعدومة ومرتببات الشركاء ٢١٦٠٠ جنيه، ديون معدومة من مبيعات فتحي ٢٤٠٠ جنيه، ديون معدومة من مبيعات يحيى ١٢٠٠ جنيه، مرتببات الشركاء ٦٠٠٠ جنيه، صافي الربح ٣٤٠٠٠ جنيه، وقد قام محاسب الشركة بتوزيعه كالاتي: فتحي ١٠٦٠٠ جنيه، يحيى ١٣٧٠٠ جنيه، يعقوب ٩٧٠٠ جنيه.

وبالإضافة إلى ما ارتكبه محاسب الشركة من أخطاء فيما سبق، فقد اكتشفت أيضاً أنه قد ارتكب الأخطاء التالية: أهمل الإيجار المستحق بمبلغ ٢٦٠ جنيه كما أهمل الديون المعدومة الإضافية التالية: ٦٥٤ من مبيعات فتحي، ١٤٤٠ من مبيعات يحيى، ١٥٠٦ من مبيعات يعقوب، كما قدم يعقوب قرض للشركة بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه بفائدة سنوية ٤٪ في أول ديسمبر ١٩٨٤، ولم تسدد الفوائد على القرض ولم تسجل في الدفاتر.

المطلوب:

إعداد قائمة توضح نتيجة عمليات الشركة من أرباح أو خسائر طبقاً لشروط البقيد وإجراء توزيع الأرباح (والخسائر) كما يجب أن تكون.

التمرين الخامس:

تمتلك شركة التضامن: بين سعيد وعبد الفتاح وعبد العزيز وإسماعيل ثلاثة محلات تجارية يقوم سعيد بإدارة المحل الأول مقابل مكافأة سنوية بمعدل ٢٠٪ من الأرباح التي يحققها المحل، ويدير عبد الفتاح المحل الثاني مقابل مكافأة سنوية بمعدل ١٥٪ من الأرباح التي يحققها المحل، كما يدير عبد العزيز المحل الثالث مقابل مكافأة سنوية بمعدل ١٠٪ من أرباح المحل، ويتولى إسماعيل عمليات الإدارة العامة والتخطيط والإشراف على جميع أعمال الشركة بمحلاتها الثلاثة مقابل مكافأة سنوية بمعدل ٥٪ من أرباح المحل الأول، ١٠٪ من أرباح المحل الثاني، ٤٪ من أرباح المحل الثالث. ويستطيع كل من الشركاء الأربعة أن يسحب في

حدود ٣٠٠٠ جنيه سنوياً من الخزينة العامة للشركة لأغراضه الخاصة، وما زاد على ذلك يخفض من رأس المال.

وقد حققت الشركة أرباحاً عن السنة المنتهية في ١٩٨٥/٦/٣٠ بلغت في مجموعها ١٠٣٠٠٠ جنيه، حيث حقق المحل الأول ٣٦٠٠٠ جنيه وحقق المحل الثاني ٤٥٠٠٠ جنيه وحقق المحل الثالث ٢٢٠٠٠ جنيه.

المطلوب:

(١) بفرض أن المكافآت تحسب على صافي الربح بعد استبعاد المكافآت، وأن الأرباح فيما زاد عن ذلك توزع على الشركاء بالتساوي، قم بإعداد جدول يوضح توزيع الأرباح على الشركاء الأربعة في ظل هذه الظروف، وقم بإجراء ما يلزم من قيود لإثبات التوزيع، إذا علمت أن كل شريك قد سحب المبلغ المسموح له بسحبه (لاحظ أن مكافأة إسماعيل تحتسب على صافي الربح بعد خصم المكافآت الخاصة بالشريك المعين وخصم مكافأة إسماعيل).

(٢) بفرض أن المكافآت يتم حسابها كما في المطلوب السابق على أن توزع باقي الأرباح على أساس المتوسط المرجح زمنياً لرأس المال، وأن بيانات حسابات رأس المال كانت كالاتي:

سعيد: رصيد ١٩٨٤/٧/١: ٤٠٠٠٠ جنيه، إضافة في ١/١ ٧٠٠٠ جنيه، مسحوبات في ٣/١ ٢٠٠٠ جنيه.

عبد الفتاح: رصيد ٨٤/٧/١: ٦٢٠٠٠ جنيه، مسحوبات في ٣/١ ٢٠٠٠ جنيه، مسحوبات في ٥/١ ٥٠٠٠ جنيه.

عبد العزيز: رصيد ٨٤/٧/١: ٣٠٠٠٠ جنيه، إضافة في ٨/١ ٣٠٠٠٠ جنيه، مسحوبات في ٤/١ ١٠٠٠٠ جنيه.

إسماعيل: رصيد ٨٤/٧/١: ٥٠٠٠٠ جنيه، إضافة في ١/١ ١٠٠٠٠٠ جنيه، مسحوبات في ٥/١ ١٠٠٠٠ جنيه.

فالمطلوب إعداد جدول لتوزيع الأرباح على الشركاء، وإجراء ما يلزم من قيود يومية لإثبات التوزيع.

(٣) يفرض أن مكافآت الشركاء تحسب على أساس صافي الربح قبل خصم المكافآت، وأنه يتم حساب فائدة على المتوسط المرجح زمنياً لرأس المال بمعدل ١٠٪ سنوياً وتوزع باقي الأرباح (أو الخسائر) بين الشركاء بنسبة أرصدة رأس المال في نهاية الفترة، فالمطلوب إجراء توزيع الأرباح (أو الخسائر) في ظل هذه الظروف، وإجراء قيود اليومية وتصوير ما يلزم من حسابات.

التمرين السادس: (١)

هشام وهام وعزام شركاء في شركة تضامن منذ أول يناير ١٩٧٦. وكان الاتفاق على توزيع الأرباح والخسائر بينهم منذ ذلك التاريخ على أساس منح مرتبات للشركاء الثلاثة على التوالي بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه، ٢٥٠٠ جنيه، ٢٠٠٠ جنيه سنوياً وتوزع الأرباح والخسائر بعد ذلك بالتساوي. وقد كانت حصة كل منهم في رأس المال كالآتي: هشام ١٠٠٠٠ جنيه، هام ١٥٠٠٠ جنيه، وعزام ٢٥٠٠٠ جنيه، وفي أول يناير ١٩٨٠ تم الاتفاق على تغيير نسب توزيع الأرباح بعد منح المرتبات على أساس نسبة حصص رأس المال بين الشركاء عند تكوين الشركة، وما زال هذا الاتفاق سارياً المفعول حتى تاريخه. هذا وقد استدعاك الشركاء في ١٩٨٥/١٢/٣١ لتجديد رصيد حقوق كل شريك في ذلك التاريخ حيث ينوي الشركاء تعديل نسب الأرباح في المستقبل بحيث تصبح طبقاً لنسب حقوق كل شريك في ١٩٨٥/١٢/٣١، بعد حساب فائدة على هذه الحقوق بمعدل ٤٪ سنوياً، وبعد تعديل المرتبات لتصبح ٤٠٠٠ جنيه، ٤٠٠٠ جنيه، ٣٥٠٠ جنيه لكل من هشام وهام وعزام على التوالي.

وقد اتضح لك الآتي من فحص حسابات الشركة:

١ - بلغ مجموع الأصول في ١٩٨٥/١٢/٣١ ١٣٥٠٠٠ جنيه، كما بلغ مجموع

(١) مستوحى من المرجع السابق ص ٥٧١ - ١٢.٥٨٠ - Prob 1.

الإلتزامات ٤٧٠٠٠ جنيه.

٢ - بلغت المسحوبات السنوية لكل من هشام وهمام على مدار العشر سنوات ١٥٠٠ جنيه، كما بلغت المسحوبات السنوية لعزام عن الخمس سنوات المنتهية في ٣١/١٢/١٩٨٠ مبلغ ١٥٠٠ جنيه في السنة، وقام عزام بسحب مبلغ ٢٠٠٠ جنيه سنوياً بعد ذلك.

٣. صافي الربح طبقاً لدفاتر الشركة:

| | | | |
|------|-----------|------|------------|
| ١٩٧٦ | ٧٥٠٠ جنيه | ١٩٨١ | ٧٠٠٠ جنيه |
| ١٩٧٧ | ٨٥٠٠ جنيه | ١٩٨٢ | ٨٠٠٠ جنيه |
| ١٩٧٨ | ٩٥٠٠ جنيه | ١٩٨٣ | ١٠٠٠٠ جنيه |
| ١٩٧٩ | ٧٠٠٠ جنيه | ١٩٨٤ | ٩٠٠٠ جنيه |
| ١٩٨٠ | ٨٠٠٠ جنيه | ١٩٨٥ | ١١٠٠٠ جنيه |

٤ - تم ارتكاب بعض الأخطاء الجوهرية خلال هذه الفترة وهي كالآتي:

أ - كان مخزون آخر الفترة في ٣١/١٢/٧٨ مبالغاً فيه بمقدار ٧٥٠٠ جنيه بالزيادة عما يجب.

ب - كان مخزون آخر الفترة في ٣١/١٢/١٩٨٠ مبالغاً فيه بمقدار ٣٠٠٠ جنيه بالزيادة عما يجب.

ج - تم تقدير مخزون آخر الفترة في ٣١/١٢/٨٥ بأقل مما يجب بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه.

د - تم تجاهل إهلاك أحد الأصول الثابتة الذي تم شراؤه في ١/١/١٩٧٨ بمبلغ ٧٥٠٠ جنيه والذي ينهك بمعدل ٢٠٪ سنوياً عن هذه السنة، وتم إهلاك الأصل بالكامل على مدار الخمس سنوات التالية.

المطلوب:

إجراء ما يلزم من قيود تسوية لتحديد حقوق كل شريك من الشركاء في

١٩٨٥/١٢/٣١ طبقاً للمعلومات السابقة ، وإعداد جدول يعزز ما تقوم بإجرائه
من قيود في صورة منظمة.

التمرين السابع:

محمود وعبد الحميد شركاء في شركة تضامن منذ خمس سنوات ويقتسمون
الأرباح والخسائر بالتساوي. وفي بداية السنة الحالية المنتهية في ١٩٨٥/١٢/٣١
قرر الشركاء تعديل نسب توزيع الأرباح والخسائر فيما بينهم لتصبح ٦٠٪
لمحمود، ٤٠٪ لعبد الحميد بعد حساب فائدة بمعدل ٤٪ على رصيد حقوق كل
شريك في بداية الفترة. غير أن الشركاء يعتقدون أن محاسب الشركة قد ارتكب
بعض الأخطاء على مدار الخمس سنوات السابقة وخاصة فيما يتعلق بالفرقة بين
تكلفة الأصول الثابتة والمصروفات، وفيما يختص بطريقة تقويم المخزون. كما أن
الشركة كانت قد حصلت على قطعة أرض من عبد الحميد كجزء من حصته في
رأس المال عند التكوين وقدرت قيمتها السوقية العادلة في ذلك التاريخ بمبلغ
١٠٠٠٠ جنيه، وتبلغ قيمتها السوقية العادلة في ١/١/١٩٨٥ ١٨٠٠٠ جنيه.
وقد استدعاك الشريكان لتسوية حقوق كل منهم في الشركة قبل إجراء توزيع
الأرباح عن سنة ١٩٨٥ وبالبالغ قدرها ٢٢٥٠٠ جنيه. وبفحصك لحسابات
الشركة عن الخمس سنوات السابقة حتى ١٢/٣١/٨٤ وجدت الآتي:

- ١ - بلغ رصيد رأس مال محمود في ١٢/٣١/١٩٨٤، مبلغ ٥٤٢٠٠ جنيه، كما
بلغ رصيد رأس مال عبد الحميد في نفس التاريخ مبلغ ٤٥٨٠٠ جنيه.
- ٢ - فيما يتعلق بالأصول الثابتة والمخزون وجدت الآتي:

١٩٨٠ ١٩٨١ ١٩٨٢ ١٩٨٣ ١٩٨٤

تكلفة أصول ثابتة حلت

للمصروفات

- ٥٠٠٠ - ٨٥٠٠ -

مصرفات اعتبرت أصول

ثابتة ٣٠٠٠ ١٠٠٠ ٢٠٠٠ - ٤٠٠٠

مغالاة في تقويم مخزون

آخر الفترة ٦٠٠٠ - ٣٠٠٠ ١٥٠٠ -

تخفيض في تقويم مخزون

آخر الفترة - ٢٠٠٠ - ٧٠٠٠

فاذا علمت أن الشركة تقوم بأهلاك أصولها الثابتة بمعدل ٢٠٪ سنوياً.

المطلوب:

(١) تسوية حقوق الشريكان لهذه الاخطاء وتحديد الرصيد كما يجب أن يكون عليه في ٣١/١٢/١٩٨٤.

(٢) إعداد جدول توزيع الأرباح بين الشريكين عن السنة المنتهية في ٣١/١٢/٨٥ طبقاً للاتفاق الجديد، وإجراء ما يلزم من قيود دفترية لإثبات التوزيع، وتصوير ما يلزم من حسابات.

الفصل الثالث

في

شركات التضامن والتوصية البسيطة :

تغير الشركاء

١ - مقدمة :

تناولنا في الفصل السابق الإجراءات المحاسبية المتعلقة بتكوين شركات التضامن والتوصية البسيطة ومعالجة العمليات التي تتميز بها هذه الشركات عن الأنواع الأخرى من التنظيمات الاقتصادية، وخاصة العمليات المتعلقة بحسابات الشركاء وتوزيع الأرباح، ذلك على إفتراض أن الشركة مستمرة في نشاطها بشركائها دون تغير أو تبديل في هؤلاء الشركاء . وسوف نتناول في هذا الفصل الإجراءات المحاسبية المتعلقة بمعالجة التغير في أشخاص الشركاء ، وهو أمر كثير الحدوث في شركات التضامن والتوصية البسيطة، وما يترتب على ذلك من مشاكل . كذلك نتناول في نهاية الفصل إجراءات معالجة اندماج شركات التضامن والتوصية البسيطة في شركات أخرى . هذا وليكن معلوماً أن الإجراءات التي نوضحها لشركات التضامن تنطبق على شركات التوصية البسيطة ما لم ينص صراحة على خلاف ذلك . وسوف نتناول أولاً الإجراءات المتعلقة بإنضمام شريك

جديد أو أكثر، ثم نتناول إجراءات انفصال أو وفاة شريك ثم نتناول أخيراً إجراءات الاندماج.

٢ - إنضمام شريك جديد أو أكثر بشراء حصة من الشركاء القدامى:

عندما ينضم شريك لشركة التضامن والتوصية البسيطة تعتبر الشركة القديمة في حكم المنقضية وينشأ بإنضمام الشريك شركة جديدة تماماً. ويترتب على ذلك ضرورة تحرير عقد جديد يوضح شروط الشركة الجديدة والعلاقات بين شركائها بصورة واضحة. والواقع أنه لا يمكن أن ينضم شريك جديد لشركة تضامن قائمة ما لم يوافق الشركاء القدامى بالإجماع على قبول الشريك الجديد في الشركة.

وقد ينضم الشريك الجديد للشركة بعمله أو بماله أو بكليهما. وسوف نقتصر في معالجة هذا النوع على إنضمام شريك بماله أو بعمله وماله معاً، دون الإنضمام بمجرد العمل حيث لا يترتب على هذه الحالة الأخيرة أية مشاكل خاصة لا تنطوي عليها الحالة الأولى.

وإذا إنضم الشريك الجديد بماله فإن ذلك قد يكون بشراء حصة شريك قائم أو جزء منها، أو بشراء حصة شركاء قائمين أو أجزاء منها، أو بإضافة رأس مال جديد لشركة التضامن. وفي حالة الشركاء من الشركاء لا يترتب على إنضمام الشريك إضافات جديدة لأصول الشركة، بينما يترتب على الحالة الأخيرة إضافة جديدة لأصول شركة التضامن والتوصية البسيطة. وسوف نعالج كل من هذه الحالات على التوالي.

٢ - ٢ - إنضمام شريك جديد بشراء حصة من رأس مال شريك قائم:

لا يمكن لأي من الشركاء في شركة التضامن أن يقوم ببيع حصته أو جزء منها للغير إلاً بالموافقة الإجماعية لباقي الشركاء على إنضمام هذا الشريك الجديد. ذلك لأن أساس التعاون في شركات التضامن لأغراض تحقيق أهداف الشركة يقوم على المعرفة الشخصية للشركاء بعضهم ببعض والعلاقات الشخصية القائمة بينهم.

فإذا وافق الشركاء على إنضمام الشريك الجديد ، فإنه يترتب على ذلك قيام شركة جديدة كما سبق أن ذكرنا .

ويتم الاتفاق بين الشريك الجديد والشريك القديم على القيمة التي يقوم الأول بسدادها للثاني مقابل الحصة المتفق عليها بينهما من رأس مال الشركة . وقد تكون القيمة المتفق عليها معادلة للقيمة الدفترية لحصة الشريك الجديد . كما قد تكون أكبر منها ، أو تكون أقل منها ، كما قد تكون الحصة المنتقلة من الشريك القديم للشريك الجديد مقابل لا شيء على الإطلاق (على سبيل الهبة مثلاً) . ومهما كانت القيمة المتفق عليها بين الشريك القديم والشريك الجديد ، فإن سداد هذه القيمة لا يظهر في دفاتر الشركة . وينتصر الأمر في دفاتر الشركة على تحويل الحصة المتفق عليها من رأس مال الشريك البائع لحساب رأس مال الشريك الجديد . فإذا افترضنا أن شركة التضامن حسين وحسونه - وهما يقسمان الأرباح والخسائر بالتساوي - قد قبلت إنضمام الشريك الجديد حسن بتنازل حسونه عن نصف حصته في رأس المال البالغة ٣٠٠٠٠ جنيه ونصف حصته في الأرباح له ، فيكون القيد المترتب على ذلك في دفاتر الشركة كالآتي :

١٥٠٠٠ من حـ / رأس مال الشريك حسونه

١٥٠٠٠ إلى حـ / رأس مال الشريك حسن

إثبات تنازل الشريك حسونه عن نصف رأسماله للشريك الجديد حسن :

وتصبح نسبة توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء الثلاثة حسين وحسونه وحسن ١:١:٢ على التوالي . ولا يتأثر هذا القيد بقيمة المقابل الذي يحصل عليه حسونه من حسن مقابل هذا التنازل . فقد يتراوح المقابل من ٣٠٠٠٠٠ جنيه مثلاً إلى لا شيء على الإطلاق دون أن يؤثر في القيد السابق . فلم يحدث تغيير في أصول الشركة ولا في خصومها . وكل ما حدث هو إنقسام أحد حسابي رأس المال إلى حسابين .

وفي رأينا أن هذه المعالجة تعد سليمة إذا لم تكن شروط الاتفاق بين الشريك المنضم والشريك المتنازل تعكس القيمة الجارية فعلاً في تاريخ الإنضمام لحقوق ملكية الشريك المتنازل. أما إذا كانت القيمة المدفوعة من الشريك المنضم للشريك المتنازل تعكس القيمة الاقتصادية الجارية للحصة المتنازل عنها فإن ذلك يعد مؤشراً سليماً وواضحاً لضرورة إعادة تقويم أصول الشركة عند إنضمام الشريك لتعكس قيمتها الجارية. ويصبح هذا الإلزام ضرورياً في الواقع إذا ترتب على إنضمام شريك جديد تغير نسب توزيع الأرباح والخسائر بما يؤثر على كل الشركاء بحيث لا يكون التغير مقصوراً على الشريك المتنازل كما هو في المثال الموضح بعاليه. وإذا قرر الشركاء إعادة تقويم الأصول والخسوم استرشاداً بالقيمة المتفق عليها لحصة الشريك المنضم فإن إجراءات المعالجة في هذه الحالة لا تختلف عما سوف يرد شرحه في البند التالي.

٢ - ب: إنضمام شريك جديد بشراء حصة من أكثر من شريك قائم:

إذا انضم شريك جديد بشراء حصة من أكثر من شريك قائم في شركة التضامن، فلا بد وأن يكون هناك إ اتفاق على حصص رأس المال التي يقوم كل من الشركاء القائمين بالتنازل عنها للشريك المنضم. ولنفرض أن شركة التضامن أحمد ومحمود وحسين كانت تقوم على رأس مال الشركاء الثلاثة ويتم توزيع الأرباح والخسائر بينهم كما يلي:

| أحمد | محمود | حسين | مجموع |
|-----------------|--------|---------|---------|
| ٨ | ٦٠٠٠٠٠ | ٣٠٠٠٠٠٠ | ١٧٠٠٠٠٠ |
| نسبة توزيع أ. خ | ٥% | ٣٥% | ٢٠% |
| | | | ١٠٠% |

فإذا تقرر أن ينضم إلى الشركة الشريك عزيز بشراء حصة في رأس المال تعادل ٢٠٪ من الشركاء الثلاثة والحصول على نسبة في الأرباح والخسائر تعادل ٢٠٪، فإنه يمكن في ظل هذه الظروف التمييز بين حالات ثلاث هي: الشراء بالقيمة

الدفترية، الشراء بقيمة أعلى من القيمة الدفترية، الشراء بقيمة أقل من القيمة الدفترية. وفي كل الأحوال يجب أن يحدد عقد الاتفاق الحصص التي يتنازل عنها كل من الشركاء القائمين للشريك المنضم من رأسماله وأرباحه. ولنفرض في مثالنا الجاري أن الشركاء القائمين يرغبون في الاحتفاظ بنسب رأس المال والأرباح فيما بين ثلاثتهم كما هي عليه قبل انضمام عزيز.

(١) الشراء من الشركاء القدامى بالقيمة الدفترية:

وفي هذه الحالة يتنازل كل شريك عن ٢٠٪ من حصته في رأس المال وعن ٢٠٪ عن حصته في نسب توزيع الأرباح والخسائر ويكون إثبات انضمام الشريك عزيز بالقيد الآتي:

| من مذكورين | |
|------------|-----------------------|
| ١٦٠٠٠ | حـ / رأس مال أحمد |
| ١٢٠٠٠ | حـ / رأس مال محمود |
| ٦٠٠٠ | حـ / رأس مال حسين |
| ٣٤٠٠٠ | إلى حـ / رأس مال عزيز |

إثبات انضمام عزيز بحصة ٢٠٪ من رأس مال الشركاء الثلاثة
القدامى، ونسبة ٢٠٪ من الأرباح والخسائر

ويتم توزيع النقدية (أو الأصول الأخرى) التي يقدمها عزيز للشركاء الثلاثة. فيما بينهم كل بمقدار ما تنازل عنه من رأسماله للشريك المنضم. ويترتب على ذلك أن رأس مال الشركاء جميعاً ونسب توزيع الأرباح والخسائر فيما بينهم تصبح كالآتي:

| الشريك أحمد | الشريك محمود | الشريك حسين | الشريك عزيز | مجموع |
|--------------|--------------|--------------|--------------|---------------|
| ٨٠٠٠٠ | ٦٠٠٠٠ | ٣٠٠٠٠ | - | ١٧٠٠٠٠ |
| (١٦٠٠٠) | (١٢٠٠٠) | (٦٠٠٠) | ٣٤٠٠٠ | - |
| <u>٦٤٠٠٠</u> | <u>٤٨٠٠٠</u> | <u>٢٤٠٠٠</u> | <u>٣٤٠٠٠</u> | <u>١٧٠٠٠٠</u> |
| %٥٠ | %٣٠ | %٢٠ | - | %١٠٠ |
| (%١٠) | (%٦) | (%٤) | %٢٠ | - |
| <u>%٤٠</u> | <u>%٢٤</u> | <u>%١٦</u> | <u>%٢٠</u> | <u>%١٠٠</u> |

٢) الشراء من الشركاء القدامى بقيمة أكبر من القيمة الدفترية:

لنفرض في المثال السابق أن عزيز قد اتفق مع الشركاء القدامى الثلاثة على الحصول ٢٠٪ من رأس المال، ٢٠٪ من الأرباح والخسائر مقابل دفع ٥٠٠٠٠ جنيه. ويعني قبول الشريك المنضم شراء حصة في رأس المال تبلغ قيمتها الدفترية ٣٤٠٠٠ جنيه بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه أحد أمرين أو كليهما: أما أن الأصول الملموسة للشركة قبل إنضمام الشريك تظهر بالدفاتر بأقل من قيمتها الحقيقية، أو أن مقدرة الشركة على تحقيق الأرباح تفوق تلك السائدة في الشركات المماثلة في نفس النشاط بما يؤدي إلى زيادة قيمة الشركة ككل عن صافي قيمة الأصول الدفترية، ويرجع ذلك في الغالب إلى ما يطلق عليه شهرة المحل. وسواء كان فرق سعر الشراء عن التكلفة الدفترية راجعاً لانخفاض القيمة الدفترية للأصول عن قيمتها الجارية، أو راجعاً لشهرة المحل أو لكليهما، فإن المعالجة المحاسبية لهذا الوضع ترجع لرغبة الشركاء، وعلى المحاسب في هذا الضدد أن يقدم نصائحه باخلاص ويوضح آثار الإجراءات التي يرغب فيها الشركاء دون تحيز. ولنفرض أن الفرق بين سعر إنضمام الشريك عزيز والقيمة الدفترية لرأس مال الشركاء القدامى يرجع إلى شهرة المحل أولاً. ويترتب على قبول عزيز شراء ما قيمته الدفترية ٣٤٠٠٠ جنيه مقابل ٥٠٠٠٠ جنيه أن شهرة المحل بالنسبة لحصته في رأس المال تساوي ١٦٠٠٠ جنيه. ولما كانت حصته تمثل ٢٠٪ فقط فإن شهرة المحل التي تقابل

حصص الشركاء الأربعة تساوي ٨٠٠٠٠ جنيهه (١٦٠٠٠ x $\frac{٢}{١٠٠}$). فإذا
 رغب الشركاء في إظهار شهرة المحل في الدفاتر برتقياً على إنضمام الشريك
 الجديد ، فإنها تصبح بكامل مقدارها من حق الشركاء القدامى على أساس نسب
 توزيع الأرباح والخسائر القائمة فيما بينهم. ويتم تسجيل شهرة المحل دفترياً بجعل
 حسابها مدينياً بمبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه وحساب كل من الشركاء القدامى دائناً بحصة
 منها تتفق مع نسبته في توزيع الأرباح والخسائر قبل إنضمام الشريك الجديد
 ويترتب على ذلك أن رأس مال الشركاء يصبح كالآتي:

| الشريك أحمد | محمود | حسين | عزيز | مجموع |
|-------------|-----------|----------|--------|--------|
| ٨٠٠٠٠ | ٦٠٠٠٠ | ٣٠٠٠٠ | ١٧٠٠٠٠ | |
| ٤٠٠٠٠ | ٢٤٠٠٠ | ٤٦٠٠٠ | ٨٠٠٠٠ | |
| ١٢٠٠٠٠ | ٨٦٠٠٠ | ٤٦٠٠٠ | ٢٥٠٠٠٠ | |
| (٢٤٠٠٠) | (١٦٨٠٠) | (٩٢٠٠) | ٥٠٠٠٠ | |
| ٩٦٠٠٠ | ٦٩٢٠٠ | ٣٦٨٠٠ | ٥٠٠٠٠ | ٢٥٠٠٠٠ |

ويحصل كل من الشركاء القدامى الثلاثة من الشريك المنضم على ما سادل
 رأس المال المحول منه للشريك المنضم. فيحصل الشريك أحمد على ٢٤٠٠٠ جنيه
 ومحمود على ١٦٨٠٠ جنيه، وحسين على ٩٢٠٠ جنيه، ويحصل عزيز حصة في
 رأس المال قدرها ٥٠٠٠٠ جنيه تمثل ٢٠٪ من رأس المال بعد إثبات الشهرة.

هذا. ويميل المحاسبون عموماً إلى عدم إظهار شهرة المحل دفترياً. وفي الحالات التي يتم فيها إظهارها فإنهم يميلون إلى تحميلها على الأرباح في عدد قليل من الفترات المحاسبية (أي تحميل حساب الأرباح والخسائر بجزء منها سنوياً حتى تتلشى من الدفاتر). والواقع أنه إذا ترتب على إنضمام شريك جديد إثبات شهرة المحل دفترياً فإن هذا قد يترتب عليه إضرار ببعض الشركاء القدامى لحساب البعض الآخر، إذا ترتب على إنضمام الشريك الجديد تعديل في الهيكل النسبي لنسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء القدامى. أما إذا ظلت نسب توزيع الأرباح والخسائر الجديدة محتفظة بهيكلها النسبي فيما بين الشركاء القدامى فإن إثبات شهرة المحل دفترياً وقت إنضمام الشريك وإعادة تحميلها لأرباح الفترات المحاسبية التالية لا يترتب عليه أضرار ما دامت نسب التوزيع مستقرة خلال فترة تحميل شهرة المحل للأرباح. ولنفرض مثلاً أن إنضمام الشريك عزيز ترتب عليه تعديل نسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء كالاتي طبقاً لإتفاق الإنضمام، أحمد ٣٠٪، محمود ٣٠٪، حسين ٢٠٪، عزيز ٢٠٪ وأن الشركاء قد اتفقوا على تسجيل شهرة المحل على أن تحمل للأرباح على مدى خمس سنوات بالتساوي، أي ١٦٠٠٠ جنيه كل سنة. فعند إثبات شهرة المحل سوف يحصل أحمد على ٤٠٠٠٠ جنيه إضافة لرأسماله، ويحصل محمود عن ٢٤٠٠٠ جنيه إضافة لرأسماله ويحصل حسين على ١٦٠٠٠ جنيه إضافة لرأسماله، حيث وزعت شهرة المحل بنسبة ٥٠٪، ٣٠٪، ٢٠٪ التي كانت قائمة قبل إنضمام عزيز. ويترتب على تحميل شهرة المحل للأرباح على مدار السنوات الخمس التالية بواقع ١٦٠٠٠ جنيه سنوياً أن يتحمل كل من الشركاء الأربعة بحصته في هذا التحميل طبقاً لنسب توزيع الأرباح والخسائر الجديدة، كالاتي:

| أحد | محمود | حسين | عزيز | مجموع |
|--|--|--|--|--|
| نسبة التوزيع الجديدة | نسبة التوزيع الجديدة | نسبة التوزيع الجديدة | نسبة التوزيع الجديدة | نسبة التوزيع الجديدة |
| الاستنفاد السنوي على هذا الأساس | الاستنفاد السنوي على هذا الأساس | الاستنفاد السنوي على هذا الأساس | الاستنفاد السنوي على هذا الأساس | الاستنفاد السنوي على هذا الأساس |
| عدد سنوات استنفاد الشهرة | عدد سنوات استنفاد الشهرة | عدد سنوات استنفاد الشهرة | عدد سنوات استنفاد الشهرة | عدد سنوات استنفاد الشهرة |
| ما يتحمله كل شريك مقابل استنفاد الشهرة (١) | ما يتحمله كل شريك مقابل استنفاد الشهرة (١) | ما يتحمله كل شريك مقابل استنفاد الشهرة (١) | ما يتحمله كل شريك مقابل استنفاد الشهرة (١) | ما يتحمله كل شريك مقابل استنفاد الشهرة (١) |
| الإضافة الصافية لرأس مال كل من الشركاء القدامى من الشهرة بعد انضمام عزيز (٢) | الإضافة الصافية لرأس مال كل من الشركاء القدامى من الشهرة بعد انضمام عزيز (٢) | الإضافة الصافية لرأس مال كل من الشركاء القدامى من الشهرة بعد انضمام عزيز (٢) | الإضافة الصافية لرأس مال كل من الشركاء القدامى من الشهرة بعد انضمام عزيز (٢) | الإضافة الصافية لرأس مال كل من الشركاء القدامى من الشهرة بعد انضمام عزيز (٢) |
| (٢) - (١) الأرباح (الخسائر) | (٢) - (١) الأرباح (الخسائر) | (٢) - (١) الأرباح (الخسائر) | (٢) - (١) الأرباح (الخسائر) | (٢) - (١) الأرباح (الخسائر) |
| الناجمة عن تغير نسب التوزيع | الناجمة عن تغير نسب التوزيع | الناجمة عن تغير نسب التوزيع | الناجمة عن تغير نسب التوزيع | الناجمة عن تغير نسب التوزيع |

هذا وقد تم حساب الإضافة الصافية لرأس مال كل من الشركاء القدامى عند إثبات الشهرة بعد إنضمام عزيز كالآتي:

| أحد | محمود | حسين | عزيز | مجموع |
|----------------------------------|----------------------------------|----------------------------------|----------------------------------|----------------------------------|
| توزيع الشهرة على الشركاء القدامى | توزيع الشهرة على الشركاء القدامى | توزيع الشهرة على الشركاء القدامى | توزيع الشهرة على الشركاء القدامى | توزيع الشهرة على الشركاء القدامى |
| ٤٠٠٠٠ | ٢٤٠٠٠ | ١٦٠٠٠ | - | ٨٠٠٠٠ |
| - ٢٠٪ محولة للشريك | - ٢٠٪ محولة للشريك | - ٢٠٪ محولة للشريك | - ٢٠٪ محولة للشريك | - ٢٠٪ محولة للشريك |
| عزيز | عزيز | عزيز | عزيز | عزيز |
| (٨٠٠٠) | (٤٨٠٠) | (٣٢٠٠) | ١٦٠٠٠ | - |
| توزيع الشهرة بعد انضمام عزيز | توزيع الشهرة بعد انضمام عزيز | توزيع الشهرة بعد انضمام عزيز | توزيع الشهرة بعد انضمام عزيز | توزيع الشهرة بعد انضمام عزيز |
| ٣٢٠٠٠ | ١٩٢٠٠ | ١٢٨٠٠ | ١٦٠٠٠ | ٨٠٠٠٠ |

ويترتب على هذا الحساب الأخير أن يحصل أحد على مبلغ ٨٠٠٠ جنيه من عزيز مقابل تحويل ٢٠٪ من حصته في الشهرة إليه، ويحصل محمود على ٤٨٠٠ جنيه، ويحصل حسين على ٣٢٠٠ جنيه، ذلك إذا لم يختلف الهيكل النسبي

لتوزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء القدامى بعد إنضمام الشريك عزيز عما كان عليه قبل الإنضمام.

أما إذا تغير الهيكل النسبي للتوزيع بين الشركاء القدامى عما كان عليه قبل إنضمام الشريك الجديد، حيث أصبح في مثالنا الجاري ٣: ٣: ٢ بدلاً من ٥: ٣: ٢، فإن إثبات الشهرة ثم إعادة إستفادها يترتب عليه أن يحصل أحد على إضافة صافية لرأسمالية عند إثبات الشهرة وبعد إنضمام عزيز تبلغ ٣٢٠٠٠ جنيه، بينما يتحمل من استنفاد الشهرة على أساس نسب التوزيع المعدلة ٢٤٠٠٠ جنيه فقط، محققاً بذلك مزايا من تعديل نسب التوزيع تبلغ قيمتها ٨٠٠٠ جنيه. ذلك في الوقت الذي يضار فيه محمود بمبلغ ٤٨٠٠ جنيه وحسين بمبلغ ٣٢٠٠ جنيه. وتلافياً لهذا الوضع يجب توزيع مبلغ الـ ١٦٠٠٠ جنيه المحصل من عزيز مقابل حصته في الشهرة التي يتم إثباتها دفترياً كالآتي:

| أحد | محمود | حسين | مجموع |
|---|-------|------|-------|
| توزيع المبلغ بالنسب القديمة | ٨٠٠٠ | ٤٨٠٠ | ٣٢٠٠ |
| (الأرباح) والخسائر الناتجة عن تغير نسب التوزيع (٢) - (١) من الجدول الأسبق | (٨٠٠) | ٤٨٠ | ٣٢٠٠ |
| توزيع المحصل من عزيز بمقابل الشهرة على الشركاء القدامى | صفر | ٩٦٠٠ | ١٦٠٠٠ |

ويلاحظ أنه إذا تم توزيع المبلغ بالنسب القديمة يحصل أحد على ٨٠٠٠ جنيه عند التوزيع، ثم عند استنفاد الشهرة بالنسب الجديدة يحقق مزايا أخرى قدرها

٨٠٠٠ جنيه، وكأنه بهذا الوضع قد حصل على المبلغ الذي سدده عزيز للشركاء القدامى مقابل حصته بالشهرة بالكامل، النصف نقداً، والنصف مزايا ضمنية تقلل من الأعباء التي كان من الواجب أن يتحملها نتيجة إستنفاد الشهرة. وفي الوقت الذي من الواجب فيه أن يحصل كل من محمود وحسين على ٤٨٠٠ جنيه، ٣٢٠٠ جنيه على التوالي من المبلغ الذي يدفعه عزيز مقابل الشهرة، تتحقق لكل منهما خسائر بنفس القيمة عند إستنفاد الشهرة. وحتى تتحقق العدالة يصبح من الواجب أن يقوم الشريك أحمد بتغطية الخسائر التي تلحق بكل من محمود وحسين من جراء إستنفاد الشهرة بنسب التوزيع الجديدة من الأرباح التي يحققها هو من هذا الوضع طبقاً لنسب التوزيع القائمة بين الشريكين المضارين عند إثبات الشهرة. والواقع أنه يلزم لعدم تحقق أضرار لأي من الشركاء لحساب الشركاء الآخرين عند إنضمام شريك وإثبات شهرة المحل دفترياً أن يتوفر الشرطين الآتين بصفة مجتمعة:

أ - أن يكون الهيكل النسبي لتوزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء القدامى عند إستنفاد شهرة المحل هو نفسه ما كان قائماً عند إثباتها دفترياً بإنضمام الشريك الجديد. ففي مثالنا الجاري كان الهيكل النسبي لتوزيع الأرباح قبل إنضمام عزيز بين أحمد ومحمود وحسين هو ٥:٣:٢، فإذا تم إثبات الشهرة على هذا الأساس وحتى لا يضار أي من الشركاء عند إستنفادها يجب أن يظل هذا الهيكل النسبي قائماً عند الإستنفاد. (لاحظ أن النسبة بين أحمد ومحمود وحسين ٤٠٪، ٢٤٪، ١٦٪ تحتفظ بهذا الهيكل النسبي، أي يمكن تحويلها إلى نسبة ٥:٣:٢ ومن ثم لا يترتب عليها إضرار بأي من الشركاء)

ب - أن تكون نسبة توزيع الأرباح التي يتمتع بها الشريك المنضم عند إستنفاد شهرة المحل متساوية مع نسبة حصته في رأس المال إلى مجموع رأس المال عند إنضمامه.

فإذا لم يتحقق أي من هذين الشرطين أو كلاهما يترتب على ذلك الإضرار

يبعض الشركاء لحساب البعض الآخر عند إستنفاد شهرة المحل، متاعلم يتم الإحتياط لهذه الأضرار بالطبع عند توزيع المبلغ المحصل من الشريك الجديد بين الشركاء القدامى بالطريقة الموضحة بعاليه.

أما إذا لم يرغب الشركاء في إظهار شهرة المحل في الدفاتر، فإن المبلغ الذي يدفعه الشريك المنضم مقابل الشهرة. فيما زاد عن القيمة الدفترية للحصة التي يحصل عليها من رأس المال، يوزع بين الشركاء القدامى بنسب توزيع الأرباح والخسائر القائمة بينهم قبل إنضمام الشريك. وفي مثالنا السابق في ظل هذه الحالة يوزع مبلغ الـ ٥٠٠٠٠ جنيه التي يحصل عليها الشركاء من الشريك عزيز كالآتي:

| أحمد | محمود | حسين | مجموع |
|-------|-------|------|-------|
| ١٦٠٠٠ | ١٢٠٠٠ | ٦٠٠٠ | ٣٤٠٠٠ |
| ٨٠٠٠ | ٤٨٠٠ | ٣٢٠٠ | ١٦٠٠٠ |
| ٢٤٠٠٠ | ١٦٨٠٠ | ٩٢٠٠ | ٥٠٠٠٠ |

ولعله من الواضح تماماً أن المبلغ الذي يحصل عليه كل شريك من الشركاء القدامى في هذه الحالة من الشريك المنضم يتساوى تماماً مع ما يحصل عليه في حالة إثبات الشهرة دفترياً وعدم تغيير نسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء القدامى. وفيما يلي قيود إثبات إنضمام الشريك في حالة إثبات الشهرة وفي حالة عدم إثباتها.

حالة إثبات الشهرة

من حـ / شهرة المحل

٨٠٠٠٠

إلى مذكوبين

حـ / رأس مال أحمد

٤٠٠٠٠

حـ / رأس مال محمود

٢٤٠٠٠

حـ / رأس مال حسين

١٦٠٠٠

| | |
|-----------------------|-------|
| من مذكورين | |
| حـ / رأس مال أحمد | ٢٤٠٠٠ |
| حـ / رأس مال محمود | ١٦٨٠٠ |
| حـ / رأس مال حسين | ٩٢٠٠ |
| إلى حـ / رأس مال عزيز | ٥٠٠٠٠ |

حالة عدم إثبات الشهرة
لا يوجد قيد مماثل للقيد الأول

| | |
|-----------------------|-------|
| من مذكورين | |
| حـ / رأس مال أحمد | ١٦٠٠٠ |
| حـ / رأس مال محمود | ١٢٠٠٠ |
| حـ / رأس مال حسين | ٦٠٠٠ |
| إلى حـ / رأس مال عزيز | ٣٤٠٠٠ |

ويلاحظ أن القيد في حالة عدم إثبات الشهرة يتطابق تماماً مع القيد في حالة الشراء بالقيمة الدفترية، على اعتبار أن ما دفعه عزيز للشركاء فيها زاد عن القيمة الدفترية مقابل الشهرة لا يظهر بالدفاتر.

(٣) الشراء من الشركاء القدامى بقيمة أقل من القيمة الدفترية:

قد يوافق الشركاء القدامى على إنضمام شريك جديد مقابل التنازل عن حصة من رؤوس أموالهم بقيمة أقل من القيمة الدفترية لها. ويتم ذلك في العادة لأسباب عدة منها سبين رئيسيين هما: إغراء الشريك الجديد على الإنضمام للاستفادة من خبرته أو سمعته التجارية، أو لأن القيمة الدفترية لأصول الشركة تظهر تلك

الأصول بأكثر من القيمة السوقية العادلة لها . وسوف نؤجل الكلام عن الحالة الثانية مؤقتاً ، ونعالج الحالة الأولى في هذا البند الفرعي .

وعندما يتنازل الشركاء القدامى عن حصة من رؤوس أموالهم لشريك جديد مقابل مبلغ يقل عن القيمة الدفترية لهذه الحصة ، فإن حسابات رأس مال الشركاء القدامى تجعل مدينة كل بالقيمة الدفترية للحصة المحولة للشريك المنضم مقابل جعل حساب رأس مال الشريك المنضم دائناً ويوزع المبلغ الذي يحصل عليه الشركاء القدامى فيما بينهم طبقاً لحصص رأس المال المحولة للشريك الجديد بعد تخفيضها بالفرق بين القيمة الدفترية والمبلغ المحصل موزعاً على أساس نسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء القدامى . فإذا فرضنا مثلاً أن شركة التضامن وهذان ومروان قررت قبول إنضمام الشريك بهلوان بحصة تعادل $\frac{30}{100}$ من رأس المال والأرباح ، وكان رأس مال وهذان حينئذ ٥٠٠٠٠ جنيه ، ورأس مال مروان ٤٠٠٠٠ جنيه ، وكانت الأرباح والخسائر توزع بينهما بالتساوي .

وكان المقابل المتفق على الحصول عليه من بهلوان هو ٢٠٠٠٠ جنيه . فإن إثبات إنضمام الشريك يكون كالاتي :

| من مذكورين | |
|---|-------|
| حـ / رأس مال وهذان | ٢٥٠٠٠ |
| حـ / رأس مال مروان | ١٢٠٠٠ |
| إلى حـ / رأس مال بهلوان | ٢٧٠٠٠ |
| إثبات إنضمام الشريك بهلوان بما يعادل $\frac{30}{100}$ من رأس المال والأرباح | |

ومن الواضح أن الشريك الجديد قد حصل على حصة في رأس المال تبلغ قيمتها الدفترية ٢٧٠٠٠ جنيه مقابل ٢٠٠٠٠ جنيه فقط . ويوزع هذا المبلغ

الأخير بين الشركاء القدامى كالتالي:

| وهذان | مرزوق | مجموع | رأس المال المحول للشريك | بهلوان |
|--------|--------|--------|-----------------------------------|--------|
| ١٥٠٠٠ | ١٢٠٠٠ | ٢٧٠٠٠ | | |
| (٣٥٠٠) | (٣٥٠٠) | (٧٠٠٠) | الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة | |
| | | | النقدية موزعة بنسبة توزيع إ. خ | |
| ١١٥٠٠ | ٨٥٠٠ | ٢٠٠٠٠ | ما يحصل عليه كل من الشريكين | |

٤) إعادة تقويم الأصول عند انضمام شريك جديد:

قد يرى الشركاء إعادة تقويم صافي الأصول عند انضمام شريك جديد للشركة حتى تظهر الأصول بقيمتها الحقيقية عند تكوين الشركة الجديد. يصحهم الشريك. وفي هذه الحالة يجب أن تظهر الأصول والخصوم في الدفاتر بقيمتها الجارية عند انضمام الشريك. ويمكن أن يترتب على إعادة تقويم صافي الأصول ثلاث حالات هي: القيمة الجارية تساوي القيمة الدفترية لصافي الأصول، القيمة الجارية تزيد عن القيمة الدفترية لصافي الأصول، أو أن القيمة الجارية لصافي الأصول تقل عن قيمتها الدفترية.

فإذا كانت القيمة الجارية لصافي الأصول تتساوى مع قيمتها الدفترية وحصل الشريك الجديد على حصته في رأس المال بمبلغ يتساوى مع القيمة الدفترية لها، فلا تختلف طريقة المعالجة عما سبق ذكره بصدد الشراء على أساس القيمة الدفترية. وإذا دفع الشريك الجديد للشركاء القدامى مبلغاً يزيد عن صافي القيمة الدفترية لصافي الأصول المقابلة لحصته في رأس المال، فإن هذا يعد بمثابة مؤشراً لوجود شهرة محل وتعالج كما سبق ذكره بصدد شهرة المحل. وإذا دفع الشريك الجديد مبلغاً

مقابل الحصول على حصة في رأس المال يقل عن القيمة الدفترية لها ، فتعالج كما هو موضح في المثال السابق الخاص بإنضمام الشريك بهلوان .

أما إذا كانت القيمة الجارية لنصافي الأصول تزيد عن قيمتها الدفترية ، فيصبح من الواجب في هذه الحالة تعديل حسابات الأصول والخصوم المختلفة لقيمتها الجديدة وتسوية الأرباح الناتجة عن إعادة التقويم في حساب رأس مال الشركاء القدامى بنسب توزيع الأرباح والخسائر التي كانت قائمة بينهم قبل إنضمام الشريك الجديد . فلو فرضنا مثلاً أن شركة التضامن محمود وسليمان قررت قبول إنضمام الشريك إسماعيل للشركة بحصة في رأس المال والأرباح قدرها ٣٠٪ ، وكانت ميزانية الشركة قبل الإنضمام تظهر كالاتي :

شركة التضامن محمود وسليمان
الميزانية العمومية في تاريخ إنضمام إسماعيل

| | | | | | |
|-----------------------------------|---------------|--------|-------------------------------|----------------|--------|
| حقوق محمود : رأس المال جاري | ٢٥٠٠٠ ٥٠٠٠ | ٣٠٠٠٠ | مباني - مخصص إهلاك | ٢٥٠٠٠ ١٠٠٠٠ | ١٩٠٠٠ |
| حقوق سليمان : رأس المال | ٤٢٠٠٠ | | آلات ومعدات - مخصص إهلاك | ٥٠٠٠٠ ٢٠٠٠٠ | |
| جاري مدين | (٢٠٠٠) | ٤٠٠٠٠ | مدينون - مخصص ديون | ١٥٥٠٠ ٥٠٠ | ١٥٠٠٠ |
| دائشون | | | مشكوك فيها بضاعة تقديرة | | |
| | | ٣٠٠٠٠ | | | ٣٠٠٠ |
| | | | | | ٢٠٠٠٠ |
| | | ١٠٠٠٠٠ | | | ١٠٠٠٠٠ |

ولنفرض أنه قد تم تقدير قيمة الأصول طبقاً للأسعار الجارية في السوق وقت إنضمام إسماعيل كالاتي:

صافي المباني ٢٢٠٠٠ جنيه، صافي الآلات، ١٨٠٠٠ جنيه، صافي المدينون بالقيمة الدفترية، البضاعة ٣٩٠٠٠ جنيه، الدائنون بالقيمة الدفترية. ولنفرض أن الأرباح والخسائر كانت توزع بين محمود وسليمان قبل إنضمام إسماعيل بنسبة ٦٠٪، ٤٠٪ على التوالي. وقرر الشركاء تعديل حسابات الأصول لقيمتها الجديدة في الدفاتر على أن تظل الحياة الإنتاجية الباقية في الأصول الثابتة على ما كانت عليه لأغراض حساب الإهلاك. ويترتب على ذلك إجراء القيود الدفترية التالية:

من مذكورين:

حـ / المباني ٧٠٠٠

حـ / البضاعة ٩٠٠٠

إلى حـ / أرباح وخسائر إعادة ١٦٠٠٠

تقويم الأصول والخصوم

إثبات الزيادة في قيمة المباني والبضاعة طبقاً

لإعادة التقويم

من حـ / أرباح وخسائر إعادة تقويم الأصول والخصوم ٢٠٠٠

إلى حـ / الآلات والمعدات ٢٠٠٠

إثبات النقص في قيمة الآلات طبقاً لإعادة التقويم

هذا وقد وسطنا حساب ارباح وخسائر إعادة تقويم الأصول والخصوم لأغراض تسوية حسابات الأصول والخصوم لقيمتها المقدرة تمهيداً لتوزيع رصيده على حسابات رأس مال الشركاء القدامى طبقاً لنسب توزيع الأرباح والخسائر فيما بينهم. ويتبع البعض في هذا الصدد توسيط حساب إعادة التقدير. ويترتب على ما

تقدم أن أرباح إعادة تقويم الأصول تبلغ ١٤٠٠٠ جنيه كما يظهرها حساب أرباح وحسائر إعادة تقويم الأصول والخصبوم، وتوزع هذه الأرباح على الشريكين محمود وسليمان طبقاً لنسب توزيع الأرباح فيما بينهما قبل إنضمام إسماعيل. ويجب ملاحظة أنه ما لم يتفق الشركاء على خلاف ذلك، فإن الحسابات الجارية للشركاء القدامى تقفل في حسابات رأس المال الخاصة بهم قبل تسوية رأس المال لإنضمام الشريك الجديد. وفي المثال تحت البحث يجعل جاري محمود مديناً ورأسه دائناً، ويجعل رأس مال سليمان مديناً وحسابه الجاري دائناً ثم تسوى أرباح إعادة تقويم صافي الأصول في حسابات رأس المال وتتحدد حصة الشريك المنضم إسماعيل كالاتي:

| محمود | سليمان | إسماعيل | مجموع |
|---------|---------|---------|-------|
| ٣٠٠٠٠ | ٤٠٠٠٠ | - | ٧٠ |
| ٨٤٠٠ | ٥٦٠٠ | - | ١٤٠٠٠ |
| ٣٨٤٠٠ | ٤٥٦٠٠ | - | ٨٤٠٠٠ |
| (١١٥٢٠) | (١٣٦٨٠) | ٢٥٢٠٠ | - |
| ٢٦٨٨٠ | ٣١٩٢٠ | ٢٥٢٠٠ | ٨٤٠٠٠ |

ويصبح المبلغ الواجب على إسماعيل سداده مقابل الحصول على ٣٠٪ من رأس المال البالغ ٨٤٠٠٠ جنيه هو ٢٥٢٠٠ جنيه يحصل منها محمود على ١١٥٢٠ جنيه ويحصل سليمان على ١٣٦٨٠ جنيه. وتصبح نسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء الثلاثة كالاتي:

| النسب قبل الإنضمام | محمود | سليمان | إسماعيل | مجموع |
|---------------------|-------|--------|---------|-------|
| | ٦٠٪ | ٤٠٪ | - | ١٠٠٪ |
| ما حصل عليه إسماعيل | (١٨٪) | (١٢٪) | ٣٠٪ | - |
| النسب بعد الإنضمام | ٤٢٪ | ٢٨٪ | ٣٠٪ | ١٠٠٪ |

ويلاحظ أن نسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشريكين محمود وسليمان لم تتغير في هيكلها النسبي بعد إنضمام إسماعيل عما كانت عليه قبل الإنضمام. فما زالت النسبة بينهما ٢:٣. أما إذا أدى إنضمام الشريك الجديد إلى تغيير الهيكل النسبي لتوزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء القدامى، فإنه قد يترتب على ذلك إضرار ببعض الشركاء لحساب البعض الآخر عند إهلاك الأصول التي أعيد تقويمها بربح أو خسارة أو عند إستنفاد الأصول المعاد تقويمها في العمليات الإنتاجية والتجارية للمشروع. ويتطلب الأمر ضماناً لعدم الإضرار ببعض الشركاء لحساب البعض الآخر أن يتوافر الشرطان السابق الإشارة إليهما بصدد إثبات شهرة المحل وإعادة تحميلها للأرباح والخسائر في فترات تالية، أو الاحتياط لذلك عند توزيع المبلغ المحصل من الشريك المنضم على الشركاء القدامى.

ولنفرض لتوضيح ذلك أن نسب توزيع الأرباح بعد إنضمام إسماعيل قد أصبحت بالتساوي بين محمود وسليمان. فيترتب على ذلك عندما يتم إهلاك المباني والآلات وعندما يتم بيع البضاعة خلال الفترات المحاسبية التالية أن تتحول هذه الأصول إلى مصروفات، وتقلل من الأرباح التي كان من الممكن أن تظهر إذا لم يعاد تقويمها بالمبلغ الذي تحقق عند تقويمها وهو ١٤٠٠٠ جنيه. ويترتب على ذلك أن يتحمل كل من الشركاء الثلاثة بما فيهم الشريك إسماعيل بنصيبه من هذه المصروفات كما يتضح من الجدول الآتي:

| محمود | سليمان | اسماعيل | مجموع | |
|-------|--------|---------|-------|---|
| ٨٤٠٠ | ٥٦٠٠ | | ١٤٠٠٠ | ما حصل عليه كل شريك من اعادة التقويم (بنسبة ٢ : ٣) |
| ٤٩٠٠ | ٤٩٠٠ | ٤٢٠٠ | ١٤٠٠٠ | ما يتحمله كل شريك نتيجة نفاد الأصول المعاد تقويمها أو إهلاكها (بنسبة ٧ : ٧ : ٦) |
| ٣٥٠٠ | ٧٠٠ | (٤٢٠٠) | صفر | صافي استفادة كل شريك من اعادة التقويم |

أما إذا لم يتغير الهيكل النسبي لتوزيع الأرباح والخسائر بين الشريكين محمود وسليمان عند انضمام اسماعيل لكانت النتيجة كالاتي (نسب التوزيع في هذه الحالة هي ٤٢٪، ٢٨٪، ٣٠٪)

| محمود | سليمان | اسماعيل | مجموع | |
|-------|--------|---------|-------|--|
| ٨٤٠٠ | ٥٦٠٠ | - | ١٤٠٠٠ | ما حصل عليه كل شريك من إعادة التقويم |
| ٥٨٨٠ | ٣٩٢٠ | ٤٢٠٠ | ١٤٠٠٠ | ما يتحمله كل شريك نتيجة نفاد الأصول المعاد تقويمها أو إهلاكها |
| ٢٥٢٠ | ١٦٨٠ | (٤٢٠٠) | صفر | صافي استفادة كل شريك من إعادة التقويم |

وبمقارنة الجدولين يتضح أن تغير نسب التوزيع إلى ٧ : ٧ : ٦ (٣٥٪، ٣٥٪، ٣٠٪) بين الشركاء يكون لصالح الشريك محمود فيما يختص بنفاد تكلفة الأصول المعاد تقويمها. فقد حصل على أرباح إعادة تقويم قدرها ٨٤٠٠ جنيه إضافة لرأسماله وتحمل في سبيل ذلك مبلغ ٤٩٠٠ جنيه، بينما كان من الواجب أن يتحمل ٥٨٨٠ جنيه. وقد ترتب على ذلك الإضرار بالشريك سليمان بمبلغ ٩٨٠ جنيه، تمثل ما حصل عليه محمود دون وجه حق وهو ٩٨٠ جنيه (٥٨٨٠ - ٤٩٠٠).

وحتى يمكن تلافي هذا الوضع في حالة تغير الهيكل النسبي لتوزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء القدامى عند انضمام شريك جديد ، يتم حساب الاختلاف في توزيع أرباح التقويم على أساس نسب التوزيع القائمة قبل الانضمام وعلى أساس نسب التوزيع الجديدة بعد الانضمام ويتم تسويتها في حساب مستحقات كل من الشركاء القدامى في المبلغ المحصل من الشريك الجديد . ويتم ذلك كالاتي :

| محمود | سليمان | اسماعيل | مجموع |
|--|--------|---------|-------|
| ما يتحمله كل شريك من تكلفة الأصول المعاد تقويمها بعد نفاذها بالنسب القديمة : | | | |
| ٥٨٨٠ | ٣٩٢٠ | ٤٢٠٠ | ١٤٠٠٠ |
| ما يتحمله الشريك بالنسبة الجديدة : | | | |
| ٤٩٠٠ | ٤٩٠٠ | ٤٢٠٠ | ١٤٠٠٠ |
| ٩٨٠ | (٩٨٠) | صفر | صفر |

ويترتب على ذلك أنه يصبح من الضروري أن يدفع محمود إلى سليمان مبلغ ٩٨٠ جنيه عند تغير نسب توزيع الأرباح فيما بينهم عند إعادة تقويم الأصول بانضمام الشريك اسماعيل . وبمعنى آخر يتم توزيع المبلغ المحصل من اسماعيل مقابل حصته في رأس المال المقابلة لإعادة تقويم الأصول (٤٢٠٠) على الشريكين محمود وسليمان على أساس ١٥٤٠ جنيه لمحمود و ٢٦٦٠ جنيه لسليمان بدلا من ٢٥٢٠ جنيه لمحمود و ١٦٨٠ جنيه لسليمان . وترتب على ذلك أن يحصل سليمان على مقابل الإضرار التي يمكن أن يتحملها فيما بعد لحساب الشريك محمود نتيجة تغير نسب توزيع الأرباح والخسائر فيما بينهما والناجمة عن تحول الأصول المعاد تقييمها بالزيادة عند انضمام اسماعيل إلى مصروفات . وهو نفس المنطق الذي إتبعناه بصدد شهرة المحل .

أما الحالة الثالثة الخاصة بإعادة تقويم الأصول عند إنضمام شريك جديد فهي التي تتعلق بنقص القيمة الجارية لصافي الأصول عند الانضمام عن قيمتها الدفترية .

ويترتب على ذلك تخفيض حسابات الأصول المختلفة بالفرق بين قيمتها الجارية وقيمتها الدفترية، وتوزيع الخسائر التي تترتب على إعادة تقويم صافي الأصول عند إنضمام الشريك الجديد على الشركاء القدامى بنسب توزيع الأرباح والخسائر التي كانت قائمة بينهم قبل إنضمام الشريك.

ولنفرض مثلاً أنه عند إنضمام الشريك اسماعيل لشركة التضامن محمود وسليمان في المثال السابق بنسبة ٣٠٪ من رأس المال والأرباح وافق الشركاء على تقويم صافي الأصول بقيمتها الجارية قبل الإنضمام كآلاتي: صافي المباني ١٢٠٠٠ جنيه، صافي الآلات ١٥٠٠٠ جنيه، البضاعة ٣٢٠٠٠ جنيه، باقي الأصول والالتزامات بقيمتها الدفترية. فيترتب على ذلك إجراء القيود الدفترية التالية:

| | |
|------|--|
| ٨٠٠٠ | من حـ / أرباح وخسائر إعادة التقويم |
| | إلى مذكورين |
| | حـ / المباني |
| ٥٠٠٠ | حـ / الآلات |
| | تخفيض صافي المباني والآلات لقيمتها الجارية |
| | طبقاً لإعادة التقويم |
| ٢٠٠٠ | من حـ / البضاعة |
| ٢٠٠٠ | إلى حـ / أرباح وخسائر إعادة التقويم |

ويترتب على ذلك أن حساب أرباح وخسائر إعادة التقويم يظهر رصيداً مدينياً قدره ٦٠٠٠ جنيه يمثل خسائر إعادة تقويم صافي الأصول. وتسري خسائر إعادة التقويم في حسابات رأس مال الشركاء وتتحدد حصة الشريك المنضم اسماعيل كآلاتي (نسب التوزيع بين محمود وسليمان قبل الإنضمام هي ٦٠٪ / ٤٠٪ على التوالي):

| محمود | سليمان | اسماعيل | مجموع | |
|--------|---------|---------|--------|-----------------------------|
| ٣٠٠٠٠ | ٤٠٠٠٠ | — | ٧٠٠٠٠ | رصيد رأس المال قبل الانضمام |
| (٣٦٠٠) | (٢٤٠٠) | — | (٦٠٠٠) | خسائر إعادة التقييم |
| _____ | _____ | _____ | _____ | رأس مال الشركاء القدامى بعد |
| ٢٦٤٠٠ | ٣٧٦٠٠ | — | ٦٤٠٠٠ | إعادة التقييم |
| (٧٩٢٠) | (١١٢٨٠) | ١٩٢٠٠ | _____ | رأس المال المحول لاسماعيل |
| _____ | _____ | _____ | _____ | |
| ١٨٤٨٠ | ٢٦٣٢٠ | ١٩٢٠٠ | ٦٤٠٠٠ | رأس المال بعد الانضمام |
| ===== | ===== | ===== | ===== | |

ويصبح المبلغ الواجب على اسماعيل دفعه هو ١٩٢٠٠ يوزع بين محمود وسليمان على أساس ٧٩٢٠ جنيه للأول، ١١٢٨٠ جنيه للثاني، إذا ظل الهيكل النسبي لتوزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء القدامى على ما كان عليه قبل الانضمام. أما إذا حدث تغيير في نسب التوزيع بين الشركاء القدامى بعد الانضمام فيلزم تسوية الوضع قياساً على الحالة السابقة. فإذا فرض مثلاً أن نسب التوزيع بين محمود وسليمان أصبحت ١ : ١ بدلاً من ٣ : ٢ فيكون أثر هذا التغيير كما يلي:

| محمود | سليمان | اسماعيل | مجموع | |
|-------|--------|---------|-------|----------------------------------|
| ٢٥٢٠ | ١٦٨٠ | ١٨٠٠ | ٦٠٠٠ | ما يستفيدة كل شريك من الأصول |
| _____ | _____ | _____ | _____ | المعاد تقويمها بالنسب القديمة |
| ٢١٠٠ | ٣٦٠٠ | ١٨٠٠ | ٦٠٠٠ | (٣٠ : ٢٨ : ٤٢) |
| _____ | _____ | _____ | _____ | ما يستفيدة الشريك بالنسب الجديدة |
| _____ | _____ | _____ | _____ | (٣٠ : ٣٥ : ٣٥) |
| ٤٢٠ | (٤٢٠) | صفر | صفر | الفرق المستحق للشريك (عليه) |
| ===== | ===== | ===== | ===== | |

ويلاحظ هنا أن تخفيض القيمة الدفترية للأصول يترتب عليه فيما بعد نقص المصروفات عند إستفاد هذه الأصول في عمليات المشروع (أي زيادة الأرباح بطريقة غير مباشرة)، بما يؤدي إلى إستفادة الشركاء لاحقاً من هذا النقص. فإذا ظلت نسب التوزيع بين الشريكين محمود وسليمان كما كانت عليه قبل إنضمام

اسماعيل لترتب على ذلك إستفادة محمود بمبلغ ٢٥٢٠ جنيه وسليمان بمبلغ ١٦٨٠ جنيه ولكن اذا تعدلت نسب التوزيع لتصبح بالتساوي فتنخفض استفادة محمود بمبلغ ٤٢٠ جنيه لتصبح ٢١٠٠ جنيه ، وترتفع إستفادة سليمان بنفس القيمة لتصبح أيضاً ٢١٠٠ جنيه. ويعني ذلك أنه يصبح من الواجب على الشريك سليمان دفع مبلغ ٤٢٠ جنيه للشريك محمود مقابل الاستفادة التي تترتب على تغيير نسب توزيع الأرباح من تخفيض القيمة الدفترية للأصول عند إنضمام الشريك اسماعيل (لاحظ أن هذا هو عكس منطق أرباح تقويم صافي الأصول تماماً).

٣ - إنضمام شريك جديد باستثمارات جديدة:

قد ينضم الشريك الجديد لشركة التضامن بأصول جديدة بما يترتب عليه زيادة أصول ورأس مال شركة التضامن التي تنشأ بإنضمامه عن أصول ورأس مال الشركة القديمة. وفي هذه الحالة يجب أن تقوم الأصول التي يقدمها الشريك المنضم للشركة بقيمتها السوقية العادلة وقت الانضمام ويتم تسجيلها في دفاتر الشركة على هذا الأساس. ذلك بالضرورة لأن الأرباح أو الخسائر التي تترتب على تصرف الشركة في هذه الأصول فيما بعد سوف توزع بين الشركاء الجدد والقدامى بنسب جديدة لتوزيع الأرباح والخسائر. هذا وقد يترتب على إنضمام شريك جديد بأصول جديدة لشركة التضامن أي من الحالات التالية:

أ - قبول الشركاء القدامى إنضمام الشريك الجديد بحصة في رأس المال تعادل القيمة السوقية العادلة للأصول التي يقدمها للشركة.

ب - قبول الشركاء القدامى إنضمام الشريك الجديد بحصة في رأس المال تعادل القيمة السوقية العادلة للأصول التي يقدمها للشركة مع إثبات شهرة محل في الدفاتر تبلي لرأس مال الشركاء القدامى.

ج - قبول الشركاء القدامى إنضمام الشريك الجديد بحصة في رأس المال تقل عن القيمة السوقية العادلة للأصول التي يقدمها للشركة مع تعلية الفرق لرأس مال الشركاء القدامى (علاوة رأس المال للشركاء القدامى).

د - قبول الشركاء القدامى إنضمام الشريك الجديد بحصة في رأس المال تزيد عن القيمة السوقية العادلة للاصول التي يقدمها للشركة وإعتبار الفرق كشهرة محل (شهرة المحل للشريك المنضم).

هـ - قبول الشركاء القدامى إنضمام الشريك الجديد بحصة في رأس المال تزيد عن القيمة السوقية العادلة للاصول التي يقدمها مع تخفيض الفرق من رأس مال الشركاء القدامى (علاوة رأس مال للشريك المنضم).

وسوف نتناول كل من هذه الحالات على التوالي ثم نتناول الشروط التي يمكن إستنباطها من إتفاق الإنضمام بخلاف ذلك.

٣ - أ - إنضمام الشريك بحصة تعادل القيمة السوقية العادلة للاصول المقدمة :
لا يترتب على هذه الحالة أية مشاكل إذا كانت القيمة الدفترية لصافي أصول شركة التضامن قبل إنضمام الشريك تعكس قيمتها السوقية العادلة وقت الإنضمام وهذا هو ما يفترض عادة في هذه الحالة . وإذا تعددت حسابات حقوق ملكية الشركاء القدامى في الشركة قبل الإنضمام فيجب في هذه الحالة تسويتها جميعاً في حساب رأس المال قبل اثبات أنضمام الشريك الجديد .

ولنفرض مثلاً أن الشريكين في شركة التضامن سعيد وبعد الفتح قد وافقا على انضمام الشريك محسن للشركة بحصة في رأس المال تبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه مكونة من الاصول التالية :

مباني ٢٠٠٠٠ جنيه ، بضاعة ١٥٠٠٠ جنيه ، نقدية ٥٠٠٠ جنيه . وقد أظهرت دفاتر الشركة في تاريخ الانضمام الارصدة الآتية لحسابات حقوق الملكية :
رأس مال سعيد ٣٧٠٠٠ جنيه ، مسحوبات سعيد ١٠٠٠ جنيه ، رأس مال عبد الفتاح ٤٠٠٠٠ جنيه ، جاري عبد الفتاح (دائن) ٤٠٠٠ جنيه ، احتياطي عام ١٠٠٠٠ جنيه . وكانت الارباح والخسائر توزع بين سعيد وعبد الفتاح قبل انضمام محسن بنسبة ٢ : ٣ ، وقد وافق الشركاء على أن تكون نسبة توزيع الارباح والخسائر بعد انضمام محسن بالتساوي فيما بينهم .

ويجب في هذه الحالة قبل اثبات انضمام محسن توزيع الاحتياطي العام على رأس مال الشركاء القدامى بنسبة توزيع الارباح والخسائر بينهم قبل انضمام الشريك الجديد، لان الاحتياطي يمثل أرباحاً تحققت لحساب الشركاء القدامى ولم توزع عليهم عند تحقيقها، كما يجب إقفال حسابات المسحوبات والحسابات الجارية في حسابات رأس المال، ما لم يرغب الشركاء في خلاف ذلك. ويتم ذلك كالاتي:

| | |
|------|---|
| ١٠٠٠ | من حـ / الاحتياطي العام |
| | إلى مذكورين |
| ٤٠٠٠ | حـ / رأس مال سعيد |
| ٦٠٠٠ | حـ / رأس مال عبد الفتاح |
| | توزيع وصيد الاحتياطي العام قبل انضمام محسن |
| | بنسبة توزيع الارباح والخسائر بين سعيد |
| | وعبد الفتاح ٣ : ٢ |
| ١٠٠٠ | من حـ / رأس مال سعيد |
| ١٠٠٠ | إلى حـ / مسحوبات سعيد |
| | إقفال مسحوبات سعيد حتى تاريخ انضمام محسن |
| | في رأسماله |
| ٤٠٠٠ | من حـ / جاري عبد الفتاح |
| ٤٠٠٠ | إلى حـ / رأس مال عبد الفتاح |
| | إقفال رصيد الحساب الجاري الدائن لعبد الفتاح |
| | في حساب رأسماله |

ويترتب على هذه القيود أن يصبح رصيد رأس مال سعيد ٤٠٠٠٠ جنيه، وعبد الفتاح ٥٠٠٠٠ جنيه وذلك قبل انضمام محسن. ويتم اثبات انضمام محسن بالقيود التالي:

من مذكورين

| | |
|-----------------------|-------|
| حـ / المباني | ٢٠٠٠٠ |
| حـ / البضاعة | ١٥٠٠٠ |
| حـ / النقدية | ٥٠٠٠ |
| إلى حـ / رأس مال محسن | ٤٠٠٠٠ |

إثبات انضمام محسن بحصة في رأس المال
تعادل القيمة السوقية للأصول المقدمة منه.

وليس من الضروري في هذه الحالة أن تتعادل نسبة حصة الشريك المنضم في الأرباح والخسائر مع نسبة حصته في رأس المال.
ويلاحظ أن من الضروري في هذه الحالة إثبات الأصول المقدمة بقيمتها السوقية العادلة وقت الانضمام لأن ما يترتب عليها من أرباح أو خسائر بعد ذلك سوف يوزع على كل الشركاء الجدد والقدامى بنسبة توزيع الأرباح والخسائر المتفق عليها.

٣ - ب - شهرة المحل للشركاء القدامى:

قد يتفق الشركاء القدامى على قبول إنضمام الشريك الجديد بحصة في رأس المال تعادل القيمة السوقية العادلة للأصول التي يقوم بتقديمها مع إثبات شهرة محل في دفاتر الشركة الجديدة لحساب الشركاء القدامى. ويوافق الشريك الجديد على مثل هذا الشرط إذا كانت قدرة الشركة على تحقيق الأرباح تفوق مثيلاتها في السوق، وفي هذه الحالة يتم إثبات شهرة المحل دفترياً مقابل جعل حسابات رأس مال الشركاء القدامى دائنة بها بنسب توزيع الأرباح والخسائر بينهم قبل انضمام الشريك الجديد.

ولنفرض مثلاً أن سعيد وعبد الفتاح في المثال السابق قد قررا قبول الشريك

محسن بنفس الشروط السابقة ولكن بعد اثبات شهرة محل في الدفاتر بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنية، فيترتب على ذلك اجراء القيد التالي بالإضافة إلى القيود الواردة في الحالة السابقة:

| | |
|-------|-------------------------|
| ٣٠٠٠٠ | من حـ / شهرة المحل |
| | إلى مذكورين |
| ١٢٠٠٠ | حـ / رأس مال سعيد |
| ١٨٠٠٠ | حـ / رأس مال عبد الفتاح |

إثبات شهرة المحل عند انضمام محسن وتوزيعها على سعيد وعبد الفتاح بنسب توزيع الأرباح والخسائر فيما بينها (٢ : ٣).

وقد لا تكون القيمة المقدرة لشهرة المحل واردة صراحة في شروط الإتفاق عند إنضمام الشريك الجديد، وإنما تكون مستوحاة ضمناً من شروط الاتفاق. فإذا قبل محسن في المثال السابق الإنضمام للشركة بأصول تبلغ قيمتها السوقية العادية ٤٠٠٠٠ جنية نظير ٢٥٪ من رأس المال، فإن هذا يوحي بأن رأس مال الشركاء الثلاثة يجب أن يكون ١٦٠٠٠٠ جنية $(\frac{1}{25} \times 40000)$. ولما كان مجموع رأس مال سعيد وعبد الفتاح قبل اثبات الشهرة هو ٩٠٠٠٠ جنية يضاف إليها رأس مال محسن لتصبح ١٣٠٠٠٠ جنية، فإن هذا يعني أن الشهرة تساوي ٣٠٠٠٠ جنية بحيث يترتب على اثباتها بلوغ رأس المال ١٦٠٠٠٠ جنية.. وسواء كانت الشهرة الممنوحة للشركاء القدامى محددة القيمة بصورة صريحة أو تتحدد قيمتها ضمناً فإنها توزع على الشركاء القدامى بنسب توزيع الأرباح والخسائر القائمة بينهم قبل إنضمام الشريك الجديد.

٣ - علاوة رأس المال للشركاء القدامى:

قد يرى الشركاء القدامى عدم اثبات الشهرة في الدفاتر ويشرطون على

الشريك الجديد حصوله على حصة من رأس المال تقل عن القيمة السوقية العادلة للأصول التي يقدمها مقابل الشهرة التي سوف يستفيد بها بعد انضمامه للشركة. وفي هذه الحالة تسجل الأصول في دفاتر الشركة بقيمتها السوقية العادلة ويجعل رأس مال الشركاء القدامى دائناً بالفرق بين حصة الشريك الجديد في رأس المال وقيمة الأصول المقدمة منه بنسبة توزيع الأرباح والخسائر بينهم.

ولنفرض مثلاً أن سعيد وعبد الفتاح في المثال السابق قد اشترطا قبول محسن كشريك بالربع في رأس المال وبالثالث في الأرباح مقابل أصول تبلغ قيمتها السوقية العادلة ٤٠.٠٠٠ جنيه، ليصبح صافي الأصول بعد انضمام الشريك ١٣٠.٠٠٠ جنيه تمثل رأس مال الشركاء الثلاثة. ولنفرض أن محسن قدم الأصول الواردة بالمثال السابق ويكون قيد اثبات انضمام الشريك محسن في هذه الحالة كالآتي:

| | |
|-------------------------|--------|
| من مذكورين | |
| حـ / المباني | ٢٠.٠٠٠ |
| حـ / البضاعة | ١٥.٠٠٠ |
| حـ / النقدية | ٥.٠٠٠ |
| إلى مذكورين | |
| حـ / رأس مال محسن | ٣٢.٥٠٠ |
| حـ / رأس مال سعيد | ٣.٠٠٠ |
| حـ / رأس مال عبد الفتاح | ٤.٥٠٠ |

اثبات انضمام محسن بالأصول بعالية مقابل ٢٥٪ من رأس المال وتعليق رأس مال سعيد وعبد الفتاح بالفرق طبقاً لنسب توزيع الأرباح والخسائر قبل انضمام محسن.

٣ - د - مقارنة بين علاوة رأس المال وشهرة المحل:

يتضح من المثال السابق أن كل من علاوة رأس المال وشهرة المحل تؤدي إلى:

نفس الأثر على مجموع رأس مال الشركاء بعد استنفاد شهرة المحل . غير أن الآثار المستقبلية لطريقة اثبات الشهرة على رأس مال كل شريك على حدة تختلف عن طريقة علاوة رأس المال للشركاء القدامى إذا لم يتوافر الشرطان السابق ذكرهما بصدد انضمام شريك بشراء حصة في رأس المال من الشركاء القدامى مقابل اثبات شهرة المحل . وبمعنى آخر فإنه يلزم لكي تتفق الآثار المستقبلية لكل من الطريقتين على حسابات رأس مال كل من الشركاء إذا تم استنفاد الشهرة أن تكون نسبة حصة الشريك الجديد في الأرباح والخسائر تعادل نسبة حصته في رأس المال، وأن يظل الهيكل النسبي لتوزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء القدامى عند استنفاد الشهرة كما كان عليه عند اثباتها . وبالرجوع لشروط انضمام الشريك محسن نجد أن نسبة توزيع الأرباح والخسائر بين سعيد وعبد الفتاح قبل انضمام محسن كانت ٢ : ٣ ، وأصبحت النسبة بعد انضمام محسن ١ : ١ : ١ لكل من الشركاء الثلاثة ، كما أن محسن يحصل على ربع رأس المال وثلث الأرباح وبالتالي فلم يتوافر أي من الشرطين السابقين . ويتضح أثر كل من الطريقتين على رأس مال كل من الشركاء الثلاثة مستقبلاً (بعد استنفاد الشهرة في حالة إثباتها) من الجدول التالي :

| سعيد | عبد الفتاح | محسن | مجموع | |
|-------|------------|-------|--------|------------------------------|
| ٤٣٠٠٠ | ٥٤٥٠٠ | ٣٢٥٠٠ | ١٣٠٠٠٠ | رصيد رأس المال في ظل |
| ===== | ===== | ===== | ===== | طريقة علاوة رأس المال |
| | | | | رصيد رأس المال عند |
| ٥٢٠٠٠ | ٦٨٠٠٠ | ٤٠٠٠٠ | ١٦٠٠٠٠ | الانضمام في ظل طريقة الشهرة |
| ١٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠ | ٣٠٠٠٠ | استنفاد الشهرة (١ : ١ : ١) |
| ===== | ===== | ===== | ===== | |
| ٤٢٠٠٠ | ٥٨٠٠٠ | ٣٠٠٠٠ | ١٣٠٠٠٠ | رصيد رأس المال بعد |
| ===== | ===== | ===== | ===== | استنفاد الشهرة .. |

ويتضح من الجدول أن الشريك عبد الفتاح يستفيد بمبلغ ١٠٠٠ جنيه على حساب سعيد و ٢٥٠٠ جنيه على حساب محسن في ظل طريقة الشهرة بالمقارنة بطريقة علاوة رأس المال . أما إذا توافر الشرطان السابقان حيث يحصل محسن على

ربع الأرباح ويوزع الباقي بين سعيد وعبد الفتاح بالنسبة القديمة ٢ : ٣ ، فإن كلنا الطريقتين تؤديان إلى نفس النتيجة ، كما يتضح من الجدول التالي :

| رصيد رأس المال في ظل طريقة | سعيد | عبد الفتاح | محسن | مجموع |
|-----------------------------------|--------|------------|--------|---------|
| العلاوة | ٤٣٠٠٠ | ٥٤٥٠٠ | ٣٢٥٠٠ | ١٣٠٠٠٠ |
| رصيد رأس المال عند الانضمام في ظل | ===== | ===== | ===== | ===== |
| طريقة الشهرة | ٥٢٠٠٠ | ٦٨٠٠٠ | ٤٠٠٠٠ | ١٦٠٠٠٠ |
| استنفاد الشهرة (٢٥ : ٤٥٠٣٠) | (٩٠٠٠) | (١٣٥٠٠) | (٧٥٠٠) | (٣٠٠٠٠) |
| رصيد رأس المال بعد استنفاد الشهرة | ===== | ===== | ===== | ===== |
| | ٤٣٠٠٠ | ٥٤٥٠٠ | ٣٢٥٠٠ | ١٣٠٠٠٠ |

ويمكن طبعا التغلب على هذا الوضع بأن يقوم عبد الفتاح بدفع ١٠٠٠ جنيه لسعيد ، ٢٥٠٠ جنيه لمحسن عند الانضمام وإثبات الشهرة وتغيير نسب توزيع الأرباح والخسائر . إلا أن المحاسبين عموما لا يفضلون إثبات الشهرة في الدفاتر ويفضلون عليها طريقة علاوة رأس المال . وفي رأينا أن إثبات الشهرة قد يكون له من المبررات الاقتصادية القوية ما يوجب إثباتها دفتريا حتى يمكن التعرف على القيمة الحقيقية للمواد المتاحة للشروع وطبيعتها ويمكن قياس كفاءته على هذا الأساس .

٣ - هـ - علاوة رأس المال أو الشهرة للشريك المنضم :

قد يرغب الشركاء في شركة التضامن في ضم شريك جديد للحاجة الملحة لرأس المال ، أو للسمعة التجارية الحسنة التي يتمتع بها الشريك المرغوب ضمه للشركة . وقد يشجع الشركاء القدامى الشريك الجديد على الانضمام اليهم بمنحه شهرة محل أو علاوة على رأس ماله من رؤوس أموالهم ، أو قد يشترط ذلك الشريك الجديد نفسه ، وفي كلتا الحالتين يقوم الشريك الجديد بتقديم استشارات جديدة من أصول مختلفة تقل قيمتها السوقية العادلة عن حصة رأس المال المقررة له .

ولنفترض أن نجيب ونعيم قد قررا ضم الشريك عبد الحميد اليهم في شركة التضامن الخاصة بهم مقابل الثلث في رأس المال والأرباح، على أن يقوم عبد الحميد بتقديم أصول مختلفة تبلغ قيمتها السوقية العادلة ٣٠٠٠٠ جنيه في الوقت الذي بلغ فيه رأس مال كل من الشريكين نجيب ونعيم ٤٥٠٠٠ جنيه على التوالي. فاذا إتفق الشريكان على اثبات شهرة محل بالفرق بين قيمة الأصول المقدمة من عبد الحميد وحصته في رأس المال التي تعادل كل منهما لكان إثبات انضمام عبد الحميد كالاتي:

من مذكورين

| | |
|--|-------|
| حـ / حسابات الأصول المختلفة التي يقدمها عبد الحميد | ٣٠٠٠٠ |
| حـ / شهرة المحل | ١٥٠٠٠ |
| إلى حـ / رأس مال عبد الحميد | ٤٥٠٠٠ |

إثبات انضمام عبد الحميد بواقع الثلث في رأس المال والأرباح.

أما إذا قرر الشركاء عدم أظهار شهرة المحل بالدفاتر واتفقا على أن يقوم نجيب ونعيم بتحويل حصة من رأس مالهم لعبد الحميد ليصبح له ثلث رأس المال فان القيد يكون كالاتي:

من مذكورين

| | |
|--|-------|
| حـ / حسابات الأصول المختلفة التي يقدمها عبد الحميد | ٣٠٠٠٠ |
| حـ / رأس مال نجيب | ٥٠٠٠ |
| حـ / رأس مال نعيم | ٥٠٠٠ |
| إلى حـ / رأس مال عبد الحميد | ٤٠٠٠٠ |

إثبات انضمام عبد الحميد بواقع الثلث في رأس المال والأرباح.

وفي الحالة الأولى يصبح رأس مال كل شريك ٤٥٠٠٠ جنيه ينخفض بعد استنفاد الشهرة إلى ٤٠٠٠٠ جنيه إذا بقيت العوامل الأخرى على حالها. أما في الحالة الثانية فيصبح رأس مال كل شريك ٤٠٠٠٠ جنيه بعد الانضمام مباشرة.

والواقع أن الطريقة الثانية تفضل على الطريقة الأولى إذا كانت الرغبة في ضم الشريك هي مجرد الحاجة إلى رأس المال. أما إذا كان ضم الشريك يرجع إلى ما يتمتع به من شهرة تجارية ينتظر على أساسها رواج عمليات الشركة بعد انضمامه إليها، فإن هذا يعد مبرراً كافياً لاثبات الشهرة دفترياً.

وكما قد لا تتحدد قيمة الشهرة أو علاوة رأس المال الممنوحة للشركاء القدامى صراحة في اتفاق انضمام شريك جديد، بل يتم تحديدها على أساس نسبة القيمة السوقية التي يقدمها الشريك الجديد إلى نسبة حصته في رأس المال. فإن نفس الوضع يمكن أن يقوم في حالة منح علاوة رأس المال أو الشهرة للشريك المنضم والواقع أن هذا ما فعلناه في مثالنا الجاري في هذا البند.

٣ - و - علاوة رأس المال والشهرة معاً للشركاء القدامى أو الشريك المنضم:

قد يترتب على اتفاق ضم شريك جديد للشركة ضرورة منح علاوة رأس مال وشهرة في نفس الوقت للشركاء القدامى أو للشريك الجديد.

ولنفرض مثلاً أن حسن وحسين شريكان في شركة تضامن يبلغ رأس مال كل منهما ٦٥٠٠٠ جنيه ويقتسمان الأرباح والخسائر بالتساوي قد قررا ضم الشريك حسونه للشركة بحصة تعادل الربع في رأس المال والأرباح مقابل دفع ٦٠٠٠٠ جنيه نقداً، وعلى أن يصبح مجموع رأس مال الشركاء الثلاثة في الدفاتر ٢٠٠٠٠٠ جنيه. فيترتب على ذلك أن حصة كل من حسن وحسين يجب أن تكون ٧٥٠٠٠ جنيه، وتكون حصة حسونة ٥٠٠٠٠ جنيه حتى يصبح المجموع ٢٠٠٠٠٠ جنيه. وفي هذه الحالة يتم اثبات انضمام الشريك الجديد بمنح علاوة رأس مال للشريكين الأصليين ومنحها شهرة أيضاً كالاتي:

| | |
|-------------------|-------|
| من مذكورين | |
| حـ / النقدية | ٦٠٠٠٠ |
| حـ ب / شهرة المحل | ١٠٠٠٠ |

إلى مذكورين

| | |
|--------------------|-------|
| حـ / رأس مال حسن | ١٠٠٠٠ |
| حـ / رأس مال حسين | ١٠٠٠٠ |
| حـ / رأس مال حسونة | ٥٠٠٠٠ |

اثبات انضمام الشريك حسونة بالربع في رأس مال وقدره ٢٠٠٠٠٠ هذا وقد وزعت شهرة المحل على حسن وحسين بنسبة توزيع الأرباح والخسائر بينها بالتساوي ، وكذلك علاوة رأس المال التي يحصلان عليها من الشريك الجديد وقدرها ١٠٠٠٠٠ جنيه .

ولنفرض من جهة أخرى أن عبد الحميد ومحمود شريكان في شركة تضامن ويبلغ مجموع رأسمالهما ٧٢٠٠٠ جنيه بالتساوي فيما بينها قد اتفقا مع الشريك عبد الموجود على انضمامه للشركة بحصة تعادل الثلث في رأس المال والأرباح مقابل تقديم أصول مختلفة تبلغ قيمتها السوقية ٢٠٠٠٠ جنيه وبحيث يصبح رأس مال الشركاء الثلاثة ١٠٢٠٠٠ جنيه . ويترتب على ذلك أن حصة كل شريك في رأس المال بواقع الثلث تصبح ٣٤٠٠٠ جنيه بينما يبلغ مجموع رؤوس أموال الشركاء الثلاثة ٩٢٠٠٠ ، ويبلغ رأس مال كل من الشريكين الأصليين ٣٦٠٠٠ جنيه ، وبمعنى آخر ، يترتب على انضمام عبد الموجود منحه علاوة رأس مال قدرها ٤٠٠٠ جنيه تحول من رأس مال عبد الحميد ومحمود مناصفة ، ومنحه شهرة محل بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه ويكون قيد إثبات انضمام الشريك عبد الموجود كالآتي :

من مذكورين

| | |
|---|-------|
| حـ / حسابات الأصول المختلفة التي يقدمها عبد الموجود | ٢٠٠٠٠ |
| حـ / رأس مال عبد الحميد | ٢٠٠٠ |
| حـ / رأس مال محمود | ٢٠٠٠ |
| حـ / شهرة المحل | ١٠٠٠٠ |
| إلى حـ / رأس مال عبد الموجود | ٣٤٠٠٠ |

اثبات انضمام عبد الموجود بواقع
الثلاث في رأس مال قدره ١٠٢٠٠٠ جنيه.

٤ - إنضمام الشريك خلال الفترة المحاسبية:

سبق أن ذكرنا أنه من الواجب أن تتم تسوية حقوق الشركاء القدامى للاختلافات في القيمة الجارية لصافي الأصول عن قيمتها الدفترية عند إنضمام شريك جديد لشركة التضامن وقت إنضمام الشريك، حتى لا يضار بعض الشركاء لحساب البعض الآخر فيها بعد. وتتضمن هذه التسوية منطقياً ما يترتب لكل من الشركاء القدامى من أرباح أو خسائر نتيجة مزاوله الشركة لنشاطها قبل إنضمام الشريك الجديد.

والواقع أننا ذكرنا بالتحديد أن الشركة القديمة تعتبر منتهية بإنضمام الشريك الجديد حيث ينشأ عن هذا الإنضمام شركة جديدة. وفي بعض الأحيان التي ينضم فيها الشريك الجديد للشركة خلال الفترة المحاسبية، قد لا يرغب الشركاء في تحديد نتائج عملياتها عن الفترة المنقضية قبل إنضمام الشريك الجديد، حتى نهاية الفترة المحاسبية. وتعد الأرباح (أو الخسائر) التي تتحقق نتيجة عمليات الشركة عن المدة المنقضية من الفترة المحاسبية قبل إنضمام الشريك الجديد حقاً (أو عبثاً) على الشركاء القدامى توزع بينهم بنسبة الأرباح والخسائر القائمة قبل الإنضمام. أما الأرباح (أو الخسائر) التي تتحقق في باقي الفترة المحاسبية منذ إنضمام الشريك حتى نهايتها، فتوزع بين الشركاء جميعاً بنسبة توزيع الأرباح والخسائر الجديدة.

ويتطلب علاج هذا الوضع بطريقة موضوعية ترصد الحسابات في تاريخ إنضمام الشريك الجديد وإجراء التسويات اللازمة على حسابات الإيرادات والمصروفات في ذلك التاريخ وإعداد ميزان مراجعة بأرصدة هذه الحسابات بعد التسويات في تاريخ الإنضمام. وعند إعداد ميزان المراجعة بعد إجراء التسويات في نهاية الفترة المحاسبية للفترة المحاسبية ككل يمكن حينئذ إيجاد ما يخص المدة التالية لإنضمام الشريك الجديد من الفترة المحاسبية من إيرادات ومصروفات بإيجاد

الفرق بين أرصدة الميزانين. ويسري ذلك على كل بنود الإيرادات والمصروفات بما فيها تكلفة البضاعة المباعة إذا كانت الشركة تتبع طريقة المخزون المستمر. أما إذا كانت الشركة تتبع طريقة المخزون الدوري، فإن تكلفة البضاعة المباعة يمكن الانتظار على أمر تحديدها حتى نهاية الفترة المحاسبية، إذا لم يتم إجراء جرد فعلي للمخزون عند إنضمام الشريك الجديد. والوضع الغالب هو إجراء الجرد لتحديد صافي أصول الشركة القديمة حينئذ. وفي هذه الحالة توزع تكلفة البضاعة المباعة عن المدة السابقة للإنضمام والمدة التالية بنسبة صافي مبيعات كل مدة لصتافي مبيعات الفترة المحاسبية ككل.

والواقع أن المشكلة لا تكمن في تحديد صافي ربح كل من المدتين، وإنما في الكيفية التي يتم بها توزيع صافي الربح على الشركاء. ولنأخذ المثال التوضيحي التالي لبيان الإجراءات الممكنة إتباعها في هذا الصدد:

قررت شركة التضامن سميح ومسعود قبول إنضمام الشريك عباس للشركة في ١٠/١٠/١٩٨٤. وقد قام محاسب الشركة بإجراء التسويات اللازمة لحسابات الإيرادات والمصروفات في ذلك التاريخ، كما قام بإعداد ميزان مراجعة بأرصدة حسابات الأستاذ العام في ذلك التاريخ أيضاً. وقد وافق الشريك عباس على الإنضمام للشركة بحصة في رأس المال تعادل ربع صافي الأصول الدفترية على أن يمنح الشريكان سميح ومسعود شهرة محل قدرها ٣٠٠٠٠ جنيه. وقد تم جرد مخزون البضاعة في تاريخ الإنضمام لتحديد التكلفة الدفترية لصافي الأصول والتي على أساسها قام عباس بدفع حصته في رأس المال نقداً. وقد بلغ مخزون البضاعة في ذلك التاريخ طبقاً للجرد الفعلي ١٢٠٠٠ جنيه. وكان الشريكان سميح ومسعود يقتسمان الأرباح والخسائر بالتساوي بعد منح الشريك سميح مرتبة سنوي قدره ١٢٠٠ جنيه مقابل الإدارة ومنح الشريك مسعود مكافأة من صافي الأرباح بعد خصم المكافأة بمعدل ١٠٪ مقابل الإشراف. وبعد إنضمام الشريك عباس وافق

الشركاء على استمرار مرتب الشريك سميح بنفس القيمة ورفع مكافأة مسعود إلى ٢٠٪ مع توزيع ما يتبقى من الأرباح بواقع الربع للشريك عباس والباقي بالتساوي بين الشريكين سميح ومسعود. وفي نهاية الفترة المحاسبية قام محاسب الشركة بتسوية الحسابات وإعداد ميزان المراجعة عن الفترة بأكملها. وفيما يلي بعض البيانات التي ظهرت في ميزاني المراجعة للذين قام المحاسب بإعدادها:

| | حتى ١٩٨٤/١٢/٣١ | | حتى ١٩٨٤/١٠/١ | |
|------------------------|----------------|-------|---------------|-------|
| | دائن | مدين | دائن | مدين |
| مشتريات ومبيعات | ١٧٠٠٠٠ | ٦٧٢٠٠ | ٩٨٥٠٠ | ٤٢٥٠٠ |
| مردودات ومسموحات | ١٢٠٠ | ٣٠٠٠ | ٥٠٠ | ١٥٠٠ |
| إهلاك أثاث وتركيبات | ١٦٠٠ | | | ١٢٠٠ |
| أجور ومرتببات العاملين | | ٣٣٦٠٠ | | ٢٨٧٠٠ |
| أجور مستحقة | ٧٠٠ | | ٤٥٠ | |
| دعاية وإعلان | | ١١٥٠ | | ٩٠٠ |
| تأمين | | ٨٠٠ | | ٦٠٠ |
| تأمين مقدم | | ١٠٠٠ | | ١٢٠٠ |
| غزون بضائع ٨٤/١/١ | | ٦٠٠٠ | | ٦٠٠٠ |
| إيجار | | ٢٨٠٠ | | ٢١٠٠ |

هذا وتمثل باقي أرصدة ميزانا المراجعة حسابات أصول وخصوم، كما أنه بإعادة جرد البضاعة في نهاية الفترة قد تبين أن المخزون منها تبلغ تكلفته ١٠٠٠ ج.

ومن واقع هذه البيانات يمكن يمكن تصوير الحسابات الختامية لشركة التضامن بسميح ومسعود في تاريخ إنضمام عباس عن المدة السابقة لإنضمامه، وفي نهاية الفترة المحاسبية لشركة التضامن سميح ومسعود وعباس عن المدة من الفترة المحاسبية التالية للإنضمام كالآتي:

شركة التضامن سميج ومسعود
حساب المتاجرة والأرباح والخسائر والتوزيع عن الفترة من ١/١ إلى ٣٠/٩/١٩٧٨

| | | | | |
|-------|-------|-------------------------------|-------|-------------------------|
| ٦٠٠٠ | ٤٢٥٠٠ | إلى حد / مخزون أول الفترة ١/١ | ٩٨٥٠٠ | من حد / إجمالي المبيعات |
| | | إلى حد / مشتريات | ١٥٠٠ | إلى حد / مردودات |
| | ٥٠٠ | من حد / مردودات ومسموحات | | ومسموحات |
| ٤٢٠٠٠ | | صافي المشتريات | | صافي المبيعات |
| ٤٨٠٠٠ | | تكلفة البضاعة المتاحة | | |
| ١٢٠٠٠ | | من حد / مخزون ٣٠/٩/٨٤ (-) | | |
| ٣٦٠٠٠ | | تكلفة البضاعة المباعة | | |
| ٤١٠٠٠ | | بجمل الربح | | |
| ٩٧٠٠٠ | | | ٩٧٠٠٠ | |
| ١٢٠٠ | | إلى حد / إهلاك أثاث وتركيبات | ٤١٠٠٠ | بجمل الربح |
| ٢٨٧٠٠ | | إلى حد / أجور ومرتبات | | |
| ٩٠٠ | | إلى حد / دعاية وإعلان | | |
| ٦٠٠ | | إلى حد / تأمين | | |
| ٢١٠٠ | | إلى حد / إيجار | | |
| ٧٥٠٠ | | صافي الربح | | |
| ٤١٠٠٠ | | | ٤١٠٠٠ | |
| | ٩٠٠ | إلى حد / جاري سميج (مرتب) | ٧٥٠٠ | صافي الربح |
| ٢٨٥٩ | ٢٩٥٩ | إلى حد / جاري مسعود (أرباح) | | |
| | ٦٨١ | إلى حد / جاري مسعود (مكافأة) | | |
| ٣٦٤١ | ٢٩٦٠ | إلى حد / جاري مسعود (أرباح) | | |
| ٧٥٠٠ | | | ٧٥٠٠ | |

هذا وقد تم توزيع الأرباح الصافية بين الشريكين سميح ومسعود طبقاً لنسب التوزيع القائمة بينهما قبل إنضمام مسعود . فيحصل سميح على مرتبه عن تسعة أشهر ويحصل مسعود على مكافأة بواقع ١٠٪ من (٧٥٠٠ x ١١/١٠) ، ويوزع الباقي بينهما بالتساوي .

ولتصوير الحسابات الختامية وحسابات التوزيع لشركة التضامن سميح ومسعود وعباس يقتضي الأمر خصم أرصدة الإيرادات والمصروفات الموضحة في ميزان المراجعة حتى ١٠/١ من أرصدها حتى ١٢/٣٢ حتى يتحدد ما يخص مدة الثلاثة أشهر الأخيرة من إيرادات ومصروفات . أما مخزون أول الفترة هذه الحالة فيكون ١٢٠٠٠ جنيه ، ويكون مخزون نهاية الفترة ١٠٠٠ جنيه . وفيما يلي حساب المتاجرة والأرباح والخسائر والتوزيع لشركة التضامن سميح ومسعود وعباس :

شركة التضامن سميح ومسعود وعباس

حساب المتاجرة والأرباح والخسائر والتوزيع عن الفترة من ١٠/١ إلى ١٢/٣١/١٩٨٤

| | | | |
|-------|--------------------------------|-------|---|
| ١٢٠٠٠ | إلى حد / مخزون أول الفترة ١٠/١ | ٧١٥٠٠ | من حد / إجمالي المبيعات |
| ٢٤٧٠٠ | إلى حد / مشتريات | ١٥٠٠ | إلى حد / مردودات ومسموحات صافي المبيعات |
| ٧٠٠ | من حد / مردودات ومسموحات | ٧٠٠٠٠ | |
| ٢٤٠٠٠ | صافي المشتريات | | |
| ٣٦٠٠٠ | تكلفة البضاعة المتاحة | | |
| ١٠٠٠ | من حد / مخزون ١٢/٣١/٨٤ (-) | | |
| ٣٥٠٠٠ | تكلفة البضاعة المباعة | | |
| ٣٥٠٠٠ | يحمل الربح | | |
| ٧٠٠٠٠ | | ٧٠٠٠٠ | |
| ٤٠٠ | إلى حد / إهلاك أثاث وتركيبات | ٣٥٠٠٠ | يحمل الربح |
| ٤٩٠٠ | إلى حد / أجور ومرتبات | | |
| ٢٥٠ | إلى حد / دعاية وإعلان | | |
| ٢٠٠ | إلى حد / تأمين | | |
| ٧٠٠ | إلى حد / إيجار | | |
| ٢٨٥٥٠ | صافي الربح | | |
| ٣٥٠٠٠ | | ٣٥٠٠٠ | |
| ٣٠٠ | إلى حد / جاري سميح (مرتب) | ٢٨٥٥٠ | صافي الربح |
| ٨٨١٠ | إلى حد / جاري مسعود (مكافأة) | | |
| ٩١١٠ | إلى حد / جاري مسعود (أرباح) | | |
| ٤٧٥٨ | إلى حد / جاري مسعود (مكافأة) | | |
| ٨٨٠٩ | إلى حد / جاري مسعود (أرباح) | | |
| ١٣٥٦٧ | إلى حد / جاري عباس (أرباح) | | |
| ٥٨٧٣ | | | |
| ٢٨٥٥٠ | | ٢٨٥٥٠ | |

وقد تم توزيع الأرباح عن فترة الثلاثة شهور على أساس خصم مرتب سميح لمدة ثلاثة شهور وحساب مكافأة مسعود بواقع ٢٠٪ من الأرباح بعد خصم المكافأة وتوزيع الباقي على الشركاء الثلاثة بواقع الربع لعباس وثلاثة أثمان لكل من سميح ومسعود. ويلاحظ في هذه الحالة ضرورة تصوير حسابات ختامية مستقلة عن المدة من الفترة المحاسبية قبل الإنضمام عن حسابات المدة من الفترة المحاسبية بعد الإنضمام، لأن كل منهما يتعلق بشركة مختلفة عن الأخرى. وقياساً على ذلك يتم إعداد الميزانية العمومية للشركة القديمة في تاريخ الإنضمام وللشركة الجديدة في تاريخ نهاية الفترة المحاسبية.

٥ - انفصال شريك:

يترتب على انفصال الشريك في شركة التضامن إنتهاء الشركة القائمة. وقد يترتب على هذا الانفصال إنتهاء الشركة أيضاً بين الشركاء الآخرين، أو إمكانية استمرارها بينهم على حسب شروط العقد. فإذا ترتب على انفصال الشريك إنتهاء الشركة أصلاً وموضوعاً بين كل الشركاء، فإنه يتم تصفية أعمال الشركة وممتلكاتها وتوزع بين الشركاء جميعاً بعد سداد ديون الشركة طبقاً لشروط الإتفاق بين الشركاء كما سوف نوضح في الفصول التالية. أما إذا استمرت الشركة بين باقي الشركاء بعد انفصال الشريك، فإنها تصبح في حكم الشركة الجديدة. ويترتب على هذا الوضع ضرورة تسوية حقوق الشريك المنفصل بحيث لا يترتب على انفصاله إضرار به أو بالشركاء الباقين. ويتطلب التحديد العادل لحقوق الشريك المنفصل التي يحق له المطالبة بها عند انفصاله والحصول عليها إجراء التسويات الآتية:

- ١ - تسوية الأرباح والخسائر عن الفترة حتى تاريخ الانفصال، وتصحيح الأخطاء المتعلقة بأرباح وخسائر الفترات السابقة.
- ٢ - تسوية صافي أصول الشركة بقيمتها السوقية العادلة في تاريخ الانفصال.

٣ - تقدير قيمة شهرة المحل عند انفصال الشريك إذا وجد ما يبرر وجودها .
وتحدد حقوق الشريك المنفصل في العادة بشروط الإتفاق . وإذا لم توضح شروط الإتفاق كيفية حساب حقوق الشريك المنفصل ، فيصبح من الواجب على المحاسب في هذه الحالة الحصول على موافقة الشركاء لحساب حقوق الشريك المنفصل بصورة عادلة . وتتحدد حقوق الشريك المنفصل في هذه الحالة برصيد رأسماله بعد تسويته بأرباح الفترة حتى تاريخ الانفصال والفترات السابقة ، وبمسحوباته وبرصيد حسابه الجاري ، مضافاً إليه نصيبه في أرباح أو خسائر إعادة تقويم الأصول الملموسة بنسبة نصيبه في الأرباح والخسائر التي كان يتمتع بها قبل الانفصال ، زائداً نصيبه في شهرة المحل على هذا الأساس ، زائداً نصيبه من آثار التسويات الخاصة بأرباح الفترات السابقة .

ويتطلب الأمر عند انفصال شريك تحديد الأرباح والخسائر عن المدة المنقضية من الفترة المحاسبية حتى تاريخ الانفصال وتحديد نصيبه منها طبقاً لنسب توزيع الأرباح والخسائر . كما يتطلب الأمر تسوية أرباح الفترات السابقة بما يكون قد وقع من أخطاء أو بما يكون قد ترتب على إتباع إجراءات محاسبية غير سليمة . ومن أمثلة ذلك عدم تلاؤم نخصص الديون المشكوك فيها مع ما ينتظر إعدامه من ديون ، أو عدم تلاؤم أقساط الإهلاك مع الاستخدام الفعلي للأصول الثابتة في السنوات السابقة ، أو إثبات مصروفات إيرادية على اعتبار أنها إضافات للأصول أو العكس .

ويتطلب الأمر أيضاً تحديد القيمة السوقية العادلة لصافي الأصول الملموسة ومقارنتها بصافي قيمتها الدفترية وتوزيع الأرباح والخسائر الناتجة عن ذلك لتحديد نصيب الشريك المنفصل منها . وإذا رغب الشركاء الباقين عندئذ إظهار الأصول في الدفاتر بقيمتها السوقية العادلة ، فإن الإجراءات في هذا الصدد لا تختلف عما سبق ذكره بصدد إنضمام شريك جديد . فإذا كان كمال وعاطف وعبيد شركاء في شركة تضامن برأس مال قدره ١٢٠٠٠٠٠ جنيه بالتساوي

ويقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوي، وقرر عبيد الانفصال عن الشركة، وقرر كمال وعاطف الإستمرار في الشركة، وكانت الشركة تملك قطعة أرض قيمتها الدفترية ١٠٠٠٠ جنيه وقيمتها السوقية عند انفصال عبيد ٢٥٠٠٠ ورغب كمال وعاطف إظهار القيمة السوقية للأرض في الدفاتر فإن القيد يكون كالاتي:

١٥٠٠٠ من حـ / الأراضي

إلى مذكورين

٥٠٠٠ حـ / رأس مال كمال

٥٠٠٠ حـ / رأس مال عاطف

٥٠٠٠ حـ / رأس مال عبيد

تعديل قيمة الأراضي لقيمتها السوقية وتوزيع أرباح
إعادة التقويم بالتساوي طبقاً لنسب التوزيع.

وإذا تعددت الأصول المعاد تقويمها فإنه يمكن توسط حساب أرباح وخسائر إعادة التقويم لإثبات ذلك ثم يوزع حصيده على الشركاء على النحو السابق بيانه. أما فيما يختص بشهرة المحل فقد ينص في الاتفاق على منح الشريك المنفصل شهرة محل ومن ثم يحدد العقد قيمتها، أو أن يتم تقديرها في تاريخ الانفصال على أساس من أسس تقدير الشهرة المعروفة كرسمة الأرباح غير العادية مثلاً، أو على أساس عدد سنوات ربحية،... إلخ). وقد يرغب الشركاء الباقين في إثبات الشهرة في الدفاتر بقيمتها التقديرية الكلية أو بصفة جزئية بما يعادل حصة الشريك المنفصل فيها، أو قد لا يرغبون في إثباتها على الإطلاق مع سداد حصة الشريك المنفصل فيها.

وقياساً على حالات إنضمام شريك جديد، فإنه يمكن أن يترتب على انفصال شريك أي من الحالات التالية:

أ - أن يحصل الشريك المنفصل على حقوقه في الشركة على أساس صافي القيمة الدفترية للأصول.

ب - أن يحصل الشريك المنفصل على حقوقه في الشركة بما يزيد عن صافي القيمة الدفترية للأصول (علاوة إتصال، أو شهرة محل، أو إعادة تقييم لصافي الأصول)

ج - أن يحصل الشريك المنفصل على حقوقه في الشركة بأقل من نصيبه في صافي القيمة الدفترية للأصول (الشهرة أو علاوة رأس المال للشركاء الباقين).
وسوف نتناول كل من هذه الحالات بقليل من الإيضاح.

٥ - أ - انفصال الشريك بالقيمة الدفترية:

لا يترتب على هذه الحالة أية مشاكل خاصة. وكل ما يتطلبه الأمر هو فتح حساب للشريك المنفصل تقفل فيه كل الحسابات الخاصة بالشريك في الشركة. فيقفل حساب رأس مال الشريك المنفصل بجعله مديناً وحساب الشريك المنفصل دائناً، ويقفل حساب المسحوبات والحساب الجاري وحساب قرض الشريك إن وجد، في حساب الشريك المنفصل كل على حسب طبيعة رصيده. ويمثل رصيد حساب الشريك المنفصل مقدار المستحق له قبل الشركة المكونة من الشركاء الباقين. وقد يسدّد الشركاء الباقين هذا الرصيد للشريك المنفصل نقداً من أموالهم الخاصة، وفي هذه الحالة يعتبر المبلغ الذي يسدده كل شريك بمثابة إضافة لرأساله كما قد يتفق الشركاء الباقين على سداد مستحقات الشريك المنفصل على أقساط، بفوائد، أو بدون فوائد، ويعالج رصيد حساب الشريك المنفصل في هذه الحالة على أساس أنه قرض للشركة الجديدة المكونة من الشركاء الباقين. وفي كل الأحوال، تتوقف القيود الدفترية اللازمة لإثبات سداد حصة الشريك المنفصل على الطريقة التي يتم الاتفاق عليها في هذا الشأن.

٥ - ب - انفصال الشريك بقيمة تزيد عن القيمة الدفترية:

قد ينص عقد اتفاق الشركة على منح الشريك المنفصل علاوة انفصال، أو شهرة محل، كما قد يترتب على إعادة تقويم صافي الأصول زيادة حقوق الشريك المنفصل عن صافي القيمة الدفترية، أو قد يترتب على انفصال الشريك تقدير شهرة محل تقابل القدرات الفائقة للشركة على تحقيق الأرباح. وسوف نتناول كل من هذه الحالات على التوالي.

(١) الشهرة للشريك المنفصل طبقاً للعقد أو لإعادة التقويم:

إذا نص عقد الشركة على منح الشريك المنفصل شهرة محل، أو إذا قدرت قيمة للشهرة عند انفصال الشريك، فقد يرغب الشركاء الباقين في إظهار قيمة الشهرة بالكامل في الدفاتر، أو في إظهار ما يعادل حصة الشريك المنفصل فيها، أو في عدم إظهار أي قيمة للشهرة في الدفاتر على الإطلاق. وفي كل هذه الأحوال يجعل حساب رأس مال الشريك المنفصل دائماً بحصته في الشهرة طبقاً لنسب توزيع الأرباح والخسائر، أو طبقاً لعقد الشركة قبل إقفاله في حساب الشريك المنفصل.

ولنفرض أن الشريك عبد الغفار في شركة التضامن عبد الغفار وسعيد ونحمود قد قرر الانفصال عن الشركة في ١/٦/١٩٨٤. وقد بلغت أرصدة حسابات رأس مال الشركاء في ذلك التاريخ ٦٠٠٠٠ جنيه، ٤٠٠٠٠ جنيه، ٨٠٠٠٠ جنيه لكل من عبد الغفار وسعيد ونحمود على التوالي. كما بلغت صافي الأرباح المحققة من ١/١ حتى ١/٦/٨٤ طبقاً للحساب الختامي الذي تم تصويره في ذلك التاريخ ٢٦٥٠٠ جنيه، كما أظهرت أرصدة الحسابات الأخرى ما يلي: مسحوبات عبد الغفار ٢٠٠٠ جنيه (مدين)، قرض عبد الغفار ٧٠٠٠ جنيه (مدين). فوائده دائنة مستحقة على عبد الغفار ٧٠٠ جنيه (مدين)، احتياطي عام ٢٠٠٠٠ جنيه (دائن). وكانت الأرباح والخسائر توزع بين الشركاء على أسس منح عبد الغفار

مرتب سنوي قدره ٢٤٠٠ جنيه، وتوزع الأرباح بعد ذلك على أساس ٣: ٢: ٤ لكل من عبد الغفار وسعيد ومحمود على التوالي وينص العقد على تقدير شهرة المحل عند انفصال شريك برسملة الأرباح الزائدة لمدة خمس سنوات بمعدل ١٠٪، وقد بلغت القيمة المقدرة لشهرة المحل على هذا الأساس ٣٦٠٠٠ جنيه. وقدرت باقي الأصول بقيمتها الدفترية.

ولتحديد حقوق الشريك المنفصل في ظل هذه الظروف، يتم إجراء الآتي:

أ - توزيع الأرباح والخسائر عن الفترة + رصيد الإحتياطي العام:

| مرتب عبد الغفار عن ٦ شهور | عبد الغفار | سعيد | محمود | إجمالي |
|---------------------------|--------------|--------------|--------------|--------------|
| ١٢٠٠ | - | - | - | ١٢٠٠ |
| الباقى بنسبة ٣: ٢: ٤ | ١٥١٠٠ | ١٠٠٦٧ | ٢٠١٣٣ | ٤٥٣٠٠ |
| الأرباح + الإحتياطي العام | <u>١٦٣٠٠</u> | <u>١٠٠٦٧</u> | <u>٢٠١٣٣</u> | <u>٤٦٥٠٠</u> |

ويجعل حساب التوزيع مديناً بمبلغ ٢٦٥٠٠، وحساب الإحتياطي العام مديناً بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه، وتجعل حسابات الشركاء دائنة كالاتي، رأس مال عبد الغفار بمبلغ ١٦٣٠٠ جنيه، رأس مال سعيد (أو حسابه الجاري بما يخصه من أرباح وحساب رأس المال بنصيبه في الإحتياطي) بمبلغ ١٠٠٦٧ جنيه، رأس مال محمود (أو حسابه الجاري بما يخصه من أرباح وحساب رأس المال بنصيبه في الإحتياطي) بمبلغ ٢٠١٣٣ جنيه.

ب - معالجة شهرة المحل: توزع شهرة المحل على الشركاء بنسب توزيع الأرباح والخسائر فيبلغ نصيب عبد الغفار ١٢٠٠٠ جنيه، ونصيب سعيد ٨٠٠٠ جنيه، ونصيب محمود ١٦٠٠٠ جنيه، وتتوقف طريقة المعالجة الدفترية على رغبة الشركاء الباقين في إظهار الشهرة بالكامل، أو في إظهار نصيب الشريك المنفصل فقد، أو في عدم إظهار الشهرة على الإطلاق.

فإذا ظهرت الشهرة بالكامل في دفاتر الشكرا الجديدة يكون القيد كالآتي:

٣٦٠٠٠ من حـ / شهرة المحل

إلى مذكورين

١٢٠٠٠ حـ / رأس مال عبد الغفار

٨٠٠٠ حـ / رأس مال سعيد

١٦٠٠٠ حـ / رأس مال محمود

أما إذا كانت الرغبة هي إظهار نصيب الشريك المنفصل في الشهرة فقط فيكون القيد:

١٢٠٠٠ من حـ / شهرة المحل

١٢٠٠٠ إلى حـ / رأس مال عبد الغفار

أما إذا لم يرغب الشركاء الباقين في إظهار الشهرة على الإطلاق فإن نصيب الشريك المنفصل يخفض من رؤوس أموال الشركاء الباقين كل بحسب نسبته في توزيع الأرباح والخسائر. ويكون القيد في هذه الحالة كالآتي:

من مذكورين

٤٠٠٠ حـ / رأس مال سعيد

٨٠٠٠ حـ / رأس مال محمود

١٢٠٠٠ إلى حـ / رأس مال عبد الغفار

ويترتب عن إثبات الشهرة دفترياً سواء بقيمتها الكاملة أو بصفة جزئية، ما يترتب على ذلك في حالة إنضمام شريك جديد إذا تعيرت نسبة توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء الباقين عما كانت عليه قبل انفصال الشريك. فإذا أصبحت نسبة توزيع الأرباح والخسائر بين سعيد ومحمود بعد انفصال عبد الغفار ٣: ٥ بعد

أن كانت ٢ : ٤ وتم إظهار الشهرة بحصة عبد الغفار فقط (١٢٠٠٠ جنيه) ، فإنه يترتب على استنفادها بعد ذلك ما يلي :

| سعيد | محمود | مجموع |
|------|-------|-------|
| — | — | |
| ٤٥٠٠ | ٧٥٠٠ | ١٢٠٠٠ |
| ٤٥٠٠ | ٧٥٠٠ | ١٢٠٠٠ |

ومن الواضح أنه إذا لم يتم إثبات الشهرة ينخفض رأس مال سعيد عند انفصال عبد الغفار بمقدار ٤٠٠٠ جنيه في الوقت الذي تنخفض حقوقه باستنفاد الشهرة بعد إثباتها بمقدار نصيب عبد الغفار بمبلغ ٤٥٠٠ جنيه نتيجة تغير نسب توزيع الأرباح والخسائر بينه وبين محمود بعد انفصال عبد الغفار . وفي نفس الوقت فقد حدث العكس بالنسبة لمحمود : وتلافياً لذلك يمكن للشريكين الباقيين عند الاتفاق على تغيير نسب توزيع الأرباح والخسائر تسوية الآثار المترتبة على هذا التغير في حالة إثبات الشهرة عن طريق تحويل مبلغ ٥٠٠ جنيه من رأس مال محمود لرأس مال سعيد : (عليك أن توضح هذا التغير على كل من الشريكين الباقيين في حالة إثبات الشهرة بمبلغ ٣٦٠٠٠ جنيه وتقوم بإجراء قيود التسوية في رأس مال الشريكين اللازمة لتلافي هذا الأثر) .

وبالرغم من أن المحاسبين لا يميلون عموماً لإثبات الشهرة دفترياً إلا في حالة الشراء المؤيد بمستندات موضوعية فإننا نرى أن إثبات الشهرة دفترياً في حالة وجود المبررات الكافية إقتصادياً لذلك ، يعد خطوة للأمام في الاتجاه الصحيح نحو إظهار القيمة الحقيقية للموارد المتاحة للمنشأة لأغراض الاستغلال في نشاطها . ولا شك في أن جزءاً كبيراً من قيمة الشهرة التي يتوفر لها المبررات الاقتصادية الكافية يرجع في كثير من الأحيان لقيمة الموارد البشرية المتاحة للمنشأة وقدراتها

الإنتاجية والاقتصادية المرتفعة، والتي يهمل المحاسبون إظهارها بين مكونات الأصول.

ويلاحظ في مثالنا الجاري أنه سواء تم إثبات اشهرة بكامل قيمتها أو لم يتم إثباتها على الإطلاق فإن رأس مال الشريك المنفصل يزيد بمقدار نصيبه فيها طبقاً لنسب توزيع الأرباح والخسائر (أو طبقاً لشروط الاتفاق إذا كان يترتب عليها اختلاف حصة الشريك المنفصل في الشهرة عن نصيبه في توزيع الأرباح والخسائر).

جـ - إقفال الحسابات الخاصة بالشريك المنفصل في حساب الشريك المنفصل: يتم ذلك من واقع البيانات المعطاة في المثال، وكنموذج لما يتم إتباعه في العادة في هذه الحالة، يجرى القيود التالية:

| | |
|--|--------------------------------------|
| ٨٨٣٠٠ | من حـ / رأس مال عبد الغفار |
| ٨٨٣٠٠ | إلى حـ / الشريك المنفصل (عبد الغفار) |
| رصيد رأس المال ٦٠٠٠٠ جنيه + حصته في الأرباح والإحتياطي | |
| ١٦٣٠٠ جنيه + نصيبه في شهرة المحل ١٢٠٠٠ جنيه. | |
| ٩٧٠٠ | من حـ / الشريك المنفصل (عبد الغفار) |

إلى مذكورين

| | |
|------|----------------------------------|
| ٢٠٠٠ | حـ / مسحوبات عبد الغفار |
| ٧٠٠٠ | حـ / قرض عبد الغفار |
| ٧٠٠ | حـ / فوائد مستحقة على عبد الغفار |

ويترتب على ذلك أن يصبح رصيد حساب الشريك المنفصل دائناً بمبلغ ٧٨٦٠٠ جنيه، ويمثل التزاماً قبل الشريكين الباقيين في الشركة، قد يقومان بسداده من أموالهم الخاصة مقابل الزيادة في رؤوس أموالهم كل على حسب الحصة

التي ساهم بها في السداد ، أو قد يتم الإتفاق مع الشريك المنفصل على السداد الآجل من أصول الشركة ومن ثم يصبح رصيد حساب الشريك المنفصل من بنود الالتزامات الخاصة بالشركة الجديدة ويعالج محاسبياً على حسب شروط الاتفاق .

(٢) علاوة إنفصال للشريك المنفصل :

قد يتفق الشركاء الباقين مع الشريك المنفصل على منحه علاوة على رأسماله عند إنفصاله عن الشركة على أن تظل الشركة بقيمتها الدفترية ودون إثبات شهرة محل . وتتحدد قيمة العلاوة بالاتفاق وتوزع على الشركاء الباقين طبقاً لنسب توزيع الأرباح والخسائر فيما بينهم قبل إنفصال الشريك ويجعل رأس مال كل منهم مديناً بحصته في العلاوة مقابل جعل رأس مال الشريك المنفصل دائناً بقيمة العلاوة . والواقع أن الإجراءات المحاسبية في هذه الحالة لا تختلف عن حالة منح الشريك المنفصل شهرة محل دون تسجيلها في الدفاتر .

(٣) حقوق الشريك في أرباح إعادة تقويم صافي الأصول :

يقتضي المنطق والعدالة في حالة إنفصال شريك عن شركة التضامن ، كما كان عليه الوضع عند إنضمام شريك جديد ، أن يعاد تقويم الأصول والخصوم المختلفة في تاريخ الإنفصال ويتم إثباتها بقيمتها السوقية العادلة في دفاتر شركة التضامن الجديدة التي تتكون بين الشركاء الباقين بعد إنفصال الشريك ، وذلك لإمكان تحديد الحقوق العادلة للشريك المنفصل من ناحية ، ومن ناحية أخرى لبداية أعمال الشركة الجديدة بقيم محاسبية لمواردها تتفق مع دلالتها الاقتصادية في ذلك التاريخ .

إلا أن العرف المحاسبي التقليدي عموماً ، محتماً بمعتقداته التاريخية في الموضوعية المستندية ، والحيلة والحذر أو التحفظ ، والثبات على مبدأ التكلفة التاريخية ، يقاوم هذا الاتجاه بكل ما لديه من حجج تفتقر إلى الموضوعية العلمية . وعلى هذا الأساس غالباً ما تعالج حصة الشريك المنفصل في أرباح إعادة تقويم

صافي الأصول معالجة علاوة الانفصال للشريك المنفصل مع الإبقاء على الأصول المختلفة في الدفاتر بقيمتها الدفترية التاريخية. ونحن نرى أنه إذا كانت العدالة تقتضي إعادة تقويم صافي الأصول لتحديد حقوق الشريك المنفصل، فإن العدالة تقتضي أيضاً إثبات هذه الأصول دفترياً بقيمتها العادلة لإبراز حقوق الشركاء الباقين فيها بصورة صادقة.

هذا وقد سبق أن ذكرنا أنه إذا تقرر إثبات الأصول دفترياً بقيمتها السوقية العادلة وقت انفصال الشريك فإنه يوسط لهذا العرض حساب أرباح وخسائر إعادة التقويم، وتجعل الأصول التي تزيد قيمتها السوقية عن قيمتها الدفترية مدينة بالفرق مقابل جعل هذا الحساب دائئاً، والعكس إذا قلت القيمة السوقية للأصول عن قيمتها الدفترية. ثم يوزع رصيد حساب أرباح وخسائر إعادة التقويم على الشركاء بنسبة توزيع الأرباح والخسائر بينهم يجعله مديناً وجعل حسابات رأس المال دائنة كل بحسب نصيبه في أرباح إعادة التقويم. ثم تقفل الحسابات الخاصة بالشريك المنفصل بنفس الاجراءات السابق بيانها.

أما إذا تقرر الإبقاء على الأصول في دفاتر الشركة الجديدة بين الشركاء الباقين بقيمتها الدفترية، فإن حقوق الشريك المنفصل في أرباح إعادة التقويم تعالج في حساب رأس مال الشركاء الباقين مثلاً تعالج علاوة الانفصال أو حقوق الشريك المنفصل في الشهرة التي لا يتم إثباتها دفترياً.

وإذا تقرر إثبات الأصول دفترياً بقيمتها الجديدة وقت الانفصال وتغيرت نسبة توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء الباقين، فإن الوضع في هذه الحالة يجب تسويته بالطريقة الموصحة بصدد إثبات شهرة المحل في الدفاتر حتى لا يضار بعض الشركاء الباقين لحساب البعض الآخر.

٥ - ح - انفصال الشريك بقيمة تقل عن القيمة الدفترية:

قد يوافق الشريك على الانفصال عن الشركة بأقل من القيمة الدفترية لحقوقه

لأسباب عديدة منها المشاكل المالية الشخصية الخاصة به، أو عدم توافقه مع باقي الشركاء، أو الرغبة الملحة في استقلاله بعمل يرى أنه أكثر ربحية، أو توقعاته بانخفاض ربحية الشركة في المستقبل. كما قد يكون السبب الحقيقي هو إنخفاض القيمة الحقيقية لصافي الأصول عن قيمتها الدفترية. وإذا كان السبب في قبول الشريك الانفصال عن الشركة بأقل من حقوقه الدفترية يرجع لانخفاض القيمة الحقيقية للأصول عن قيمتها الدفترية، فإنه يصبح من الواجب منطقياً في هذه الحالة تعديل الأصول لقيمتها الحقيقية في دفاتر الشركة الجديدة للشركات الباقين. إلا أن المحاسبين في هذه الحالة - ولتعدد المبررات الأخرى بقبول الشريك المنفصل بهذا الوضع - يرون عدم تعديل حسابات الأصول واعتبار الفرق بين القيمة الدفترية لحصة الشريك المنفصل والقيمة التي يقبل الحصول عليها في سبيل الانفصال بمثابة علاوة رأس مال للشركاء الباقين.

فلو افترضنا مثلاً أن الشريك حسين الذي تبلغ حقوقه الدفترية في شركة التضامن فاروق واسماعيل وحسين ٦٥٠٠٠ جنيه في ١/٩/١٩٨٤، وهو التاريخ الذي قرر فيه الانفصال عن الشركة، قد وافق على الحصول على ٥٠٠٠٠ جنيه مقابل هذه الحقوق من الشركاء الباقين في الوقت الذي كانت الأرباح والخسائر توزع بين الشركاء الثلاثة بالتساوي، فإنه يترتب على ذلك اجراء القيد الآتي:

٦٥٠٠٠ من حـ / رأس مال الشريك حسين

إلى مذكورين

| | |
|-------|------------------------------|
| ٥٠٠٠٠ | حـ / الشريك المنفصل (حسين) |
| ٧٥٠٠ | حـ / رأس مال فاروق |
| ٧٥٠٠ | حـ / رأس مال اسماعيل |

ويتم سداد الشريك المنفصل بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه طبقاً للاتفاق.

٦ - وفاة الشريك :

يترتب على وفاة شريك من الشركاء في شركة التضامن انتهاء الشركة ما لم ينص عقد الاتفاق على خلاف ذلك . ويتطلب الأمر في هذه الحالة ضرورة اقفال الحسابات وتسويتها في تاريخ وفاة الشريك ، والقيام باجراءات الجرد المختلفة لتحديد نصيب الشريك المتوفي في الأرباح والخسائر حتى تاريخ الوفاة ، والذي تؤول حقوقه الأخرى إلى ورثته . فاذا نص العقد على امكانية استمرار الشركة بالشركاء الباقين في حالة وفاة أحد الشركاء فيتطلب الأمر عندما تتحدد حقوق الشريك المتوفي التي تؤول إلى ورثته من رأس مال وأرباح وخلافه أن تظهر هذه الحقوق في حسابات الالتزامات ويتم استبعادها من حقوق الملكية عن طريق فتح حساب لورثة الشريك المتوفي قياساً على حساب الشريك المنفصل . ويجب على الشركاء الباقين في هذه الحالة تدبير الأموال اللازمة لسداد حقوق الشريك المتوفي لورثته عند مطالبتهم بها .

وقد ينص الاتفاق في بعض الأحيان على عدم ضرورة اقفال الحسابات والقيام بالجرد الفعلي عند وفاة أحد الشركاء إلا إذا تمت الوفاة بطبيعتها في نهاية الفترة المحاسبية . وفي ظل هذا النص عادة ما يرد بالاتفاق كيفية تحديد نصيب الشريك المتوفي في الأرباح والخسائر منذ بداية الفترة حتى تاريخ الوفاة ، إذا تمت الوفاة خلال الفترة المحاسبية . وقد يتم هذا التحديد على أساس تقديري في تاريخ الوفاة ، أو على أساس فعلي عند انتهاء الفترة المحاسبية .

فقد يحدد الاتفاق مثلاً أنه عند وفاة أحد الشركاء خلال الفترة المحاسبية يتحدد نصيبه من الأرباح والخسائر على أساس متوسط نصيبه في الأرباح والخسائر لعدة سنوات سابقة مضروباً في نسبة المدة المنقضية من الفترة المحاسبية إلى الفترة المحاسبية بأكملها .

فاذا كان عبد السميع وعبد الغفار .وعبد الودود شركاء في شركة تضامن يقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوي مثلاً ، وتوفي عبد الودود في ٩/٣٠ قبل

نهاية الفترة المحاسبية بثلاثة أشهر ، وكان اتفاق الشركة ينص على أن يقدر نصيب المتوفي على أساس متوسط نصيبه في الأرباح والخسائر للسنوات الأربع السابقة . وكانت أرباح (وخسائر) كل من السنوات الأربع الآتي : ٤٠٠٠ جنيه ، (١٣٥٠) جنيه ، ٦٤٥٠ جنيه ، ٦٩٠٠ جنيه . فان متوسط نصيبه يكون ٤٠٠٠ جنيه [$(١٣٥٠ + ٦٩٠٠ + ٦٤٥٠ + ٤٠٠٠) \div ٤$] ويكون نصيبه عن المدة المنقضية من الفترة المحاسبية التي تمت فيها الوفاة هو ٣٠٠٠ جنيه $(٤٠٠٠ \times \frac{٩}{١٢})$. ويتم اجراء القيد الآتي :

| | |
|------|---|
| ٣٠٠٠ | من حـ / حصة عبد الودود في الأرباح المقدرة |
| ٣٠٠٠ | إلى حـ / رأس مال عبد الودود |

ويقفل حساب حصة عبد الودود في الأرباح المقدرة في هذه الحالة في نهاية العام في حساب التوزيع باعتباره ما تم توزيعه فعلاً للشريك المتوفي . وتوزع باقي الأرباح (أو الخسائر) على الشركاء الباقين طبقاً لاتفاق توزيع الأرباح والخسائر فيما بينهم .

كما يمكن أن ينص الاتفاق على الانتظار بتحديد نصيب الشريك المتوفي في الأرباح والخسائر حتى نهاية الفترة المحاسبية التي تم فيها الوفاة . وفي هذه الحالة يمكن أن يتحدد نصيب الشريك المتوفي الذي يؤول إلى ورثته في نهاية الفترة على أساس نسبة المدة المنقضية من الفترة المحاسبية إلى مدة الفترة المحاسبية بأكملها ، ذلك إذا حصل الورثة على حقوقه الأخرى من الشركة اعتباراً من تاريخ الوفاة . أما إذا ظلت حقوق الشريك المتوفي مستثمرة في الشركة حتى نهاية الفترة المحاسبية دون سدادها للورثة ، فيمكن أن يتحدد نصيبه الذي يؤول إلى ورثته في الأرباح (أو الخسائر) في هذه الحالة بنصيبه عن الفترة المحاسبية بأكملها ، أو بنصيبه حتى تاريخ الوفاة مضافاً إليه الفائدة على حقوقه المستثمرة في الشركة منذ تاريخ الوفاة حتى نهاية الفترة . وفي كل الأحوال فإن شروط الاتفاق هي التي تحدد كيفية

حساب نصيب الشريك المتوفي من الأرباح والخسائر حتى تاريخ الوفاة، إذا لم يستوجب الأمر اقفال الحسابات وتحديد حقوقه في ذلك التاريخ.

وسواء نص الاتفاق على ضرورة اقفال الحسابات في تاريخ الوفاة أو الانتظار حتى نهاية الفترة المحاسبية، فإنه يصبح من الواجب في كل الأحوال اقفال حسابات حقوق الشريك المتوفي قبل الشركة والتزاماته قبلها في حساب ورثة الشريك المتوفي اعتباراً من تاريخ الوفاة.

٦ - أ - التأمين على حياة الشركاء ووفاة أحد الشركاء :

قد ينص عقد اتفاق تكوين الشركة على قيام كل شريك من الشركاء بالتأمين على حياته لصالح الشركاء الآخرين، أو أن يقوم الشركاء بشراء بوليصة مشتركة تصبح مستحقة للشركاء الباقين عند وفاة أحد الشركاء. وعادة ما يقترن هذا النص باتفاق الشركاء على استمرار الشركة بين الشركاء الباقين في حالة وفاة أحدهم حتى لا يترتب على هذه الوفاة متاعب مالية لباقي الشركاء لاضطرارهم القيام بسداد حقوق المتوفي في الشركة لورثته. وعادة ما يعالج قسط بوليصة التأمين في هذه الحالة باعتباره توزيعاً للربح حيث يتحمل كل شريك بنصيبه في القسط طبقاً لنسبته في توزيع الأرباح والخسائر. وعندما يحل استحقاق البوليصة بوفاة أحد الشركاء وتحصل قيمتها من شركة التأمين فإن هذه القيمة يتم توزيعها بين الشركاء الباقين بنسبة توزيع الأرباح والخسائر بينهم، وبالنقدية المتوفرة يتم سداد حصة الشريك المتوفي إلى ورثته.

فإذا قام حسن وحسين وحسونة الذين يقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوي بشراء بوليصة تأمين مشتركة على حياتهم بمبلغ ٩٠٠٠٠ جنيه يبلغ قسطها السنوي ٣٦٠٠ جنيه، وتستحق للشركاء الباقين في حالة وفاة أحد الشركاء، فإن قسط البوليصة في هذه الحالة يحمل لحساب التوزيع سنوياً بجعل حساب التوزيع مديناً وجعل حساب قسط البوليصة دائناً، وعند سداد القسط يجعل حساب القسط مديناً

وحساب النقدية دائماً. ويتم ذلك حتى إذا كانت نسبة توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء غير متساوية لأن كل شريك سيتحمل نصيبه من القسط طبقاً لنسبته في توزيع الأرباح والخسائر، عند تحميل القسط لحساب التوزيع وتوزيع ما يتبقى من أرباح (أو خسائر) على الشركاء طبقاً لهذه النسب.

وعند تحصيل قيمة البوليصة في مثالنا الجاري لوفاة الشريك حسونة مثلاً، فإن عملية التحصيل يتم اثباتها دفترياً كالاتي:

٩٠٠٠٠ من حـ / النقدية

إلى مذكورين

٤٥٠٠٠ حـ / رأس مال حسن

٤٥٠٠٠ حـ / رأس مال حسنين

توزيع قيمة بوليصة التأمين المحصلة عند وفاة

حسونة بين حسين وحسين بالتساوي.

وإذا بلغ رصيد ورثة الشريك المتوفي بعد اقفال حسابات رأسماله ومسحوباته وقروضه وحسابه الجاري وحصته في أرباح العام، وما قد يترتب على وفاته لورثته من حقوق، أخزى قبل الشركة طبقاً لشروط العقد، مبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه مثلاً، فإنه يتم سداد هذا الرصيد للورثة يجعل حساب ورثة الشريك المتوفي مدينياً، وحساب النقدية دائماً.

أسئلة وتمارين على الفصل الثالث

أولاً: الأسئلة:

١ - ما هي الآثار التي يمكن أن تترتب على انضمام شريك جديد لشركة تضامن قائمة.

٣ - قارن باختصار بين حالات منح الشهرة للشريك المنفصل وحالات منح الشهرة الشركاء الباقين.

٣ - قارن باختصار بين حالات منح الشهرة للشريك المنفصل وحالات منح الشركاء الباقين.

٤ - علل باختصار لماذا تعتبر كل من العبارات التالية خطأ أو صواباً من وجهة نظرك.

أ - لا يترتب على انضمام شريك جديد بالشراء من شريك قائم أي تغيرات في حقوق الشركاء القدامى فيما عدا حقوق الشريك البائع.

ب - إذا ترتب على انضمام شريك جديد بالشراء من أكثر من شريك قائم إظهار شهرة المحل في الدفاتر فإنه لن يترتب على ذلك أي أضرار بالشركاء القدامى ما دام الشريك الجديد يدفع لهؤلاء الشركاء ما يعادل نصيبه في الشهرة.

ج - يكفي لعدم الأضرار بأي من الشركاء القدامى عند انضمام شريك جديد وإثبات شهرة المحل المترتبة على ذلك في الدفاتر أن يظل الهيكل النسبي لتوزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء القدامى بعد الانضمام على ما كان عليه قبل الانضمام.

د - إذا تقرر إعادة تقويم الأصول عند انضمام شريك جديد بالشراء من الشركاء القدامى، فإن أرباح أو خسائر التقويم يجب أن توزع على كل الشركاء بنسب توزيع الأرباح والخسائر الجديدة تحقيقاً للعدالة.

هـ - عندما ينضم شريك جديد فيجب أن تتناسب حصته في الأرباح والخسائر مع حصته في رأس المال حتى لا يضار الشركاء القدامى.

و - يميل المحاسبون عموماً لعدم إثبات شهرة المحل في الدفاتر لأنها لا تمثل قيمة موارد اقتصادية متاحة للشركة للاستخدام في نشاطها.

ز - لا تختلف النتائج النهائية لانضمام شريك جديد بإعلاوة رأس مال للشركاء القدامى عن تلك التي تترتب على منح شهرة محل لهؤلاء الشركاء بعد استنفاد الشهرة.

ح - تفضل طريقة منح الشريك المنضم غلاوة رأس مال على طريقة منحه شهرة محل لأن الحالة الأخيرة يترتب عليها دائماً الاضرار بالشركاء القدامى عند استنفاد شهرة المحل.

ط - عندما ينضم شريك جديد خلال الفترة المحاسبية، فإن هذا لا يستدعي بالضرورة إقفال الحسابات وتسويتها في تاريخ الانضمام، حيث ما زالت الشركة مستمرة في عملياتها.

ي - عندما يقرر أحد الشركاء الانفصال عن الشركة فإن حقوقه يمكن حسابها من واقع أرصدة حساباته المختلفة في دفاتر الشركة في تاريخ الانفصال.

ثانياً: التارين:

التمرين الأول:

بلغ صافي الأصول في شركة التضامن بين جمال وهشام وخاتم في ١٩٨٤/١٢/٣١ مبلغ ١٨٠٠٠٠ جنية، وبلغت حقوق كل من الشركاء الثلاثة

في ذلك التاريخ ٦٠٠٠٠ جنيه، ٤٠٠٠٠ جنيه، ٥٠٠٠٠ جنيه، كما بلغ رصيد الاحتياطي العام ٣٠٠٠٠ وكانت الأرباح والخسائر توزع بين الشركاء بنسبة ٣٠٪، ٣٠٪، ٤٠٪ على التوالي. وفي ذلك التاريخ قرر الشركاء قبول زغراب شريكاً لهم بواقع الربع في رأس المال والأرباح.

والمطلوب:

اجراء ما يلزم من قيود يومية لاثبات انضمام الشريك الجديد وتسوية أوضاع الشركاء القدامى في كل من الحالات الآتية:

- ١ - قيام زغراب بدفع مبلغ ٤٥٠٠٠ جنيه للشركاء القدامى.
- ٢ - قيام زغراب بدفع مبلغ ٦٥٠٠٠ جنيه بواقع الربع في رأس المال والأرباح للشركاء القدامى على أن يظل مجموع رأس المال ١٨٠٠٠٠ جنيه.
- ٣ - قيام زغراب بدفع ٤٠٠٠٠ جنيه للشركاء القدامى ليحصل على الربع في رأس المال والأرباح.
- ٤ - قيام زغراب بدفع ٦٠٠٠٠ جنيه للشركاء القدامى ليحصل على الربع في رأس المال والأرباح مع اثبات الشهرة التي ينطوي عليها هذا الاتفاق دفترياً وتظل نسبة توزيع الأرباح بين الشركاء القدامى كما هي.
- ٥ - كالحالة الرابعة ما عدا أن نسب توزيع الأرباح والخسائر بعد انضمام زغراب تصبح بالتساوي بين جميع الشركاء.

التمرين الثاني:

عبد الحميد وحسن وحسونة شركاء في شركة تضامن يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة ٤٠٪، ٣٠٪، ٣٠٪ على التوالي وقد بلغت حقوق كل شريك في تاريخ انضمام عبد الموجود للشركة الآتي: ١٢٠٠٠ جنيه لعبد الحميد، ٢٧٠٠٠ جنيه لحسن، ٢١٠٠٠ جنيه لحسونة. والمطلوب إجراء القيود الدفترية

اللازمة لإثبات انضمام عبد الموجود في كل من الحالات الآتية:

١ - قيام عبد الموجود بتقديم أصول للشركة قيمتها ٢٠٠٠٠ جنيه ليحصل على الربع في رأس المال والأرباح.

٢ - قيام عبد الموجود بتقديم أصول للشركة قيمتها ٣٠٠٠٠ جنيه ليحصل على الربع في رأس المال والأرباح وعلى أن يصبح مجموع رأس المال ٩٠٠٠٠ جنيه.

٣ - قيام عبد الموجود بتقديم أصول للشركة قيمتها ٣٠٠٠٠ جنيه ليحصل على الربع في رأس المال والأرباح وإثبات شهرة المحل في حدود ما دفعه عبد الموجود فيها.

٤ - كالحالة الثالثة فيما عدا أن شهرة المحل تكون بالقيمة الكاملة التي يتضمنها ثمن حصة عبد الموجود في رأس المال، ومع بقاء نسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء للقدامى على ما هي عليه.

٥ - كالحالة الرابعة فيما عدا أن نسب توزيع الأرباح والخسائر بعد انضمام عبد الموجود تصبح بالتساوي بين الشركاء.

٦ - كالحالة الرابعة فيما عدا أن عبد الموجود يحصل على ربع رأس المال، و٣٠٪ من الأرباح والخسائر وتظل النسب بين الشركاء القدامى كما هي.

التعريف الثالث:

اتفق عبد الظاهر وأبو العينين على إعادة تقويم أصول شركة التضامن فيما بينهم عند انضمام الشريك أبو طاقية للشركة. وقد بلغ الرصيد الدفترى لحقوق كل من الشريكين في ذلك التاريخ قبل إعادة التقويم ٢٧٠٠٠ جنيه لعبد الظاهر، ١٨٠٠٠ لأبو العينين. وقد ترتب على إعادة التقويم زيادة قيمة الأراضي بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه، وزيادة قيمة المخزون بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه وانخفاض قيمة الآلات والمعدات بمبلغ ٣٠٠٠، وقد كانت الأرباح والخسائر تقسم بين الشريكين بنسبة ١:٢ والمطلوب إجراء القنود الدفترية لتسوية حقوق كل من الشريكين وإثبات انضمام

أبو طاقية في كل من الحالات الآتية:

- ١ - قيام أبو طاقية بدفع مبلغ ١٩٠٠٠ جنيه للشريكين مقابل الثلث في رأس المال والأرباح.
- ٢ - قيام أبو طاقية بتقديم مبلغ ١٩٠٠٠ جنيه للشركة مقابل الربع في رأس المال والأرباح.
- ٣ - قيام أبو طاقية بدفع مبلغ ١٦٠٠٠ جنيه للشريكين مقابل الثلث في رأس المال والأرباح.
- ٤ - يقوم أبو طاقية بتقديم مبلغ ١٦٠٠٠ جنيه للشركة مقابل الربع في رأس المال والأرباح، (أ) مع عدم اثبات الشهرة، (ب) مع إثبات الشهرة.
- ٥ - قيام أبو طاقية بدفع مبلغ ٢٣٠٠٠ جنيه للشريكين مقابل الثلث في رأس المال والأرباح.
- ٦ - قيام أبو طاقية بتقديم ٢٣٠٠٠ جنيه للشركة مقابل الربع في رأس المال والأرباح مع عدم اثبات الشهرة.
- ٧ - كالحالة السابقة مع اثبات الشهرة بمقدار حصة أبو طاقية منها وتعديل نسبة التوزيع بين الشريكين القديمين إلى ١:١ بدلاً من ١:٢.
- ٨ - كالحالة السادسة مع اثبات الشهرة بالكامل وتعديل نسبة التوزيع بين الشريكين القديمين إلى ٢:٣ بدلاً من ١:٢.
- ٩ - كالحالة السادسة فيما عدا حصول أبو طاقية على ٤٠٪ من الأرباح والخسائر. مع اثبات الشهرة بالكامل وبقاء نسب التوزيع بين الشريكين القديمين على ما كانت عليه.

التبرين الرابع:

كان محمد وناصر وفخري شركاء في شركة تضامن يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة ٣:٢:١ وكان رأس مال كل منهم ٢٦٦٠٠ جنيه، ٤٢٦٠٠ جنيه، ٦٩٢٠٠ جنيه.

جنيه على التوالي . وقد أراد فخري الانفصال عن الشركة على أن يستمر الشريكان
الباقيان في الشركة . وقد اتفق الشركاء على دفع مبلغ ٨٠٠٠٠ لفخري مقابل
حقوقه في الشركة على أن تسجل شهرة المحل بقيمتها الكلية كما يتضمنها الاتفاق
مع فخري . وقد استمر محمد وماهر في الشركة لمدة سنتين بعد انفصال فخري
يقتسمان الأرباح والخسائر بنسبة ٢:١ حيث بلغت الأرباح الصافية عن السنتين
مبلغ ٦٧٥٠٠ جنيه . وقد بلغت مسحوبات محمد خلال هذه الفترة (السنتين) مبلغ
١٦٨٠٠ جنيه كما بلغت مسحوبات ماهر ٢٨٠٠٠ جنيه . وبعد مضي هاتين السنتين
اتفق محمد وماهر على تغيير نسبة توزيع الأرباح والخسائر إلى ٣:٢ بحيث تصبح
أكثر عدالة . وفي السنة الثالثة بعد انسحاب فخري حققت الشركة أرباحاً قدرها
٤٣٣٠٠ جنيه وسحب محمد مبلغ ٨٤٠٠ جنيه وماهر ١٤٤٠٠ جنيه كما قرر
الشريكان في نهاية السنة الثالثة استنفاد شهرة المحل بالكامل حيث لم يستفد منها
شيء منذ انسحاب فخري .

المطلوب :

(أ) اعداد قائمة توضح التغيرات في حقوق كل من الشريكين محمد وماهر في
الشركة منذ تاريخ انسحاب فخري حتى نهاية السنة الثالثة ، يفرض أن الشريكان
لم يقوموا بتعديل رصيد حقوقهما في الشركة عند الاتفاق على تغيير نسب الأرباح
والخسائر بينهما .

(٢) يفرض أن الشهرة التي يتم تسجيلها في تاريخ انسحاب فخري تقتصر على
نصيبه فيها ، فما أثر ذلك على حقوق كل من محمد وماهر بالمقارنة بحالة
تسجيل الشهرة بكامل قيمتها وذلك عندما قرر الشريكان استنفاد الشهرة
بالكامل .

(٣) ما هي التسوية التي تراها عادلة لحقوق كل من الشريكين عند تعديل
نسب توزيع الأرباح والخسائر في كل من الحالتين السابقتين . قم بإجراء قيود

اليومية اللازمة لهذه التسوية في كل من الحالتين.

التمرين الخامس:

سامي ومجدي وحسام شركاء في شركة تضامن يقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوي. وفي ١٩٨٤/١٢/٣١ حيث بلغ رأس مال حسام ٤٢٠٠٠ جنيه، مسخوبات حسام ٨٠٠٠ جنيه، وقبل توزيع الأرباح والخسائر عن العام قرر حسام أن يفصل عن الشركة وقرر الشريكان الباقيان استمرار الشركة فيما بينهما. وقد بلغ رصيد الأرباح والخسائر في ذلك التاريخ ٣٣٠٠٠ جنيه أرباح. والمطلوب إجراء ما يلزم من قيود يومية لتسوية حقوق الشريك المنفصل وإثبات انفصاله في كل من الحالات التالية، وتصوير حسابات رأس مال الشريكان الباقيان في كل من الحالات ٢، ٤، ٥، ٦، ٨.

- ١- انفصال حسام بمبلغ ٤٥٠٠٠ جنيه سددت نقداً من خزانة الشركة.
- ٢- انفصال حسام بمبلغ ٥٣٠٠٠ جنيه سدد منها مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه والباقي بكميالة مسحوبة على الشركة تستحق السداد خلال ستة أشهر وبدون إثبات شهرة تجل.
- ٣- كالحالة السابقة مع إثبات الشهرة جزئياً بنصيب حسام فيها.
- ٤- كالحالة السابقة مع إثبات الشهرة بكامل قيمتها التي تضمنها اتفاق انفصال حسام.
- ٥ - انفصال حسام بمبلغ ٥٥٠٠٠ جنيه سدد منها نقداً ٢٥٠٠٠ جنيه من خزانة الشركة ويسدد الباقي بكمبالتين متساويتين في القيمة مسحوبة على كل من الشريكين بصفة شخصية، على أن يتم إثبات الشهرة بمقدار نصيب حسام فيها ويتم تعديل نسبة توزيع الأرباح والخسائر بين سامي ومجدي بعد انفصال حسام إلى ٦٠٪ للأول، ٤٠٪ للثاني، مع تسوية حقوق كل من الشريكين على هذا الأساس لما قد يترتب على استنفاد الشهرة فيما بعد.

- ٦ - كالحالة السابقة تماماً مع اثبات الشهرة بالكامل .
٧ - كالحالة الخامسة مع عدم اثبات أي شهرة في الدفاتر .
٨ - انفصال حسام بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه سددت نقداً من خزانة الشركة .

التمرين السادس :

كمال وعلي شريكان في شركة تضامن يقتسمان الأرباح والخسائر بنسبة ٢ : ٣ . وقد قرر كمال الانفصال عن الشركة وقرر علي شراء حقوقه فيها . وقد اتفق الشريكان على إعادة تقويم الأصول الثابتة وتقدير شهرة المحل ولثباتها دفترياً بنصيب كمال فيها . وقد بلغت القيمة السوقية العادلة للأصول الثابتة في تاريخ الانفصال ١٨٠٠٠٠ جنيه في الوقت الذي بلغت صافي تكلفتها الدفترية ١٤٠٠٠٠ جنيه ، كما قدرت شهرة المحل بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه ، ولما كان رأس المال العامل للشركة في تاريخ انفصال كمال يبلغ ١٤٠٠٠٠ جنيه ، فقد اتفق الشريكان على أن يحصل كمال على ثلث حقوقه نقداً ، وعلى أوراق مالية كانت تحتفظ بها الشركة تبلغ قيمتها السوقية التي تتساوى مع قيمتها الدفترية في تاريخ الانفصال ٢٤٠٠٠ ، ويحصل على كمبيالة تستحق بعد ستة أشهر بباقي مستحقاته . وقد أظهرت الميزانية العمومية التي تم اعدادها لشركة علي بعد انفصال كمال مباشرة الأرصدة التالية : أصول متداولة ١٠٦٠٠٠ جنيه ، أصول أخرى ٦٠٠٠ جنيه ، أصول ثابتة ١٥٢٠٠٠ جنيه شهرة محل ١٨٠٠٠ جنيه ، رأس مال علي ١٠٠٠٠٠ جنيه ، التزامات ١٨٢٠٠٠ جنيه .

المطلوب :

اعداد الميزانية العمومية قبل انفصال كمال وبعد اجراء التسويات اللازمة لحقوقه في الشركة طبقاً لشروط الانفصال الموضحة بعالية .

التمرين السابع :

سعيد البغل وحمودة القفل وعبد المطلب وعبد الحميد الجحش شركاء في

شركة تضامن حيث يقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوي بعد حساب فائدة على رأس المال بمعدل ١٠٪ سنوياً على رصيد رأس المال بعد خصم المسحوبات في نهاية العام. وينص عقد الشركة على استمرار الشركة بين الشركاء الباقين في حالة موت أحد الشركاء، وعلى أن تتحدد حقوق المتوفي التي تؤول إلى ورثته كآتي:

١ - فائدة رصيد رأس المال منذ بداية السنة المالية حتى تاريخ الوفاة وبعد خصم المسحوبات بمعدل ١٠٪ سنوياً.

٢ - حصة من الأرباح تعادل متوسط ما حصل عليه خلال السنوات الثلاث السابقة للوفاة منسوبة إلى المدة المنقضية من السنة المالية حتى تاريخ الوفاة إلى السنة المالية.

٣ - رصيد رأس المال في تاريخ الوفاة بعد خصم رصيد المسحوبات.

٤ - تسدد هذه الحقوق للورثة في ١/٣١ من السنة المالية التالية للسنة التي حدثت فيها الوفاة مع حساب فائدة بمعدل ٦٪ عليها منذ تاريخ الوفاة حتى تاريخ السداد.

٥ - يقتسم الشركاء الباقين الأرباح المتبقية (أو الخسائر) عن سنة الوفاة بالتساوي فيما بينهم بعد حساب فائدة على رأس المال طبقاً لشروط العقد.

وفي ١٩٨٥/٦/٣٠ توفي عبده الهلاب. وقد بلغ مجموع الأرباح المحققة عن السنوات الثلاث السابقة على تاريخ الوفاة ٤٣٩٢٠ جنية. هذا ولم يبق أي من الشركاء منذ تكوين الشركة باجراء أي اضافة إلى رأسماله كما قام كل من الشركاء بسحب ما يعادل حصته في الأرباح سنوياً. وفي ١٩٨٥/١٢/٣١ أظهر ميزان مراجعة الشركة الأرصدة التالية: رأس مال البغل ٢٤٠٠٠ جنية، رأس مال الثقل ٢٢٠٠٠ جنية، رأس مال الهلاب ٢٠٠٠٠ جنية، رأس مال الجحش ١٨٠٠٠ جنية، مسحوبات البغل ٢٤٠٠ جنية، مسحوبات الثقل ٢٤٠٠ جنية، مسحوبات الهلاب ١٠٠٠ جنية، مسحوبات الجحش ٢٤٠٠ جنية، مخزون ١٩٨٥/١/ ٢٠٠٠٠ جنية، أجور ومرتبات العاملين ٥٠٠٠٠ جنية، مشتريات

٣٥٥.٠٠٠ جنيه، خصم مكتسب ٤٠٠٠ جنيه، نقدية ٢٣٩٠٠ جنيه، مبيعات
٤٢٢.٠٠٠ جنيه، ديون معدومة ٣٢٠٠ جنيه، أوراق قبض ٢٠٠٠ جنيه،
مصرفات عمومية ٢٣٠٠ جنيه، اهلاك ٣٢٥ جنيه، مدينون ٦٤٠٠٠ جنيه،
مخصص ديون ٤٦٢٥ جنيه، مصاريف انتقال ٢٠٠٠ جنيه، ضرائب ٢٠٠ جنيه،
ايجار مباني ٤٠٠ جنيه (إدارة)، أراضي ٢٠٠٠ جنيه، مباني ١٢٠٠٠ جنيه،
آلات ٣٠.٠٠٠ جنيه، مخصص اهلاك آلات ومباني ٤٠٠٠ جنيه، اثاث وتركيبات
٥٠٠ جنيه، دائنون ٣٦٠٠٠ جنيه، مصرفات أخرى متنوعة ١٥٠٠ جنيه.

المطلوب:

- (١) إذا علمت أن مخزون آخر الفترة بلغ ٢٥.٠٠٠ جنيه، قم بتصوير الحسابات الختامية والميزانية العمومية للشركة في ١٩٨٥/١٢/٣١
- (٢) قم باجراء قيود اليومية اللازمة لتجديد حقوق الشريك المتوفي، ثم قم بتصوير حسابات الشركاء الأربعة. كما تظهر في ١٢/٣١ بعد توزيع أرباح العام.
- (٣) تم باجراء القيود اللازمة لاثبات سداد حقوق المتوفي لورثته في ١٩٨٦/١/٣١ ثم قم بتصوير حسابات رأس مال الشركاء الباقين في ذلك التاريخ.

الفصل الرابع

في

شركات التضامن والتوصية البسيطة

التصفية والاندماج

١ - مقدمة - مفهوم التصفية ومبرراتها :

تعني التصفية انقضاء الشركة كشخصية معنوية مستقلة وانحلال الرابطة القانونية التي كانت قائمة بين الشركاء . ويترتب على انقضاء الشركة وتصفيته بيع أصولها وتحصيل حقوقها قبل الغير وسداد التزاماتها وتسوية حقوق الشركاء فيها بالقسمة فيما بينهم. أي أن التصفية تعني زوال وجود الشركة كشخصية معنوية مستقلة وحصول كل ذي حق فيها على نصيبه من ممتلكاتها طبقاً لما يكفله القانون . ويتم انقضاء شركة التضامن أو التوصية البسيطة وتصفيته لأسباب عدة يقسمها فقهاء القانون إلى طرق انقضاء عامة تنسحب على كل أنواع الشركات وطرق انقضاء خاصة تنسحب على شركات الأشخاص لقيامها على اعتبارات شخصية بين الشركاء^(١) . وتشمل أسباب الانقضاء العامة على : انقضاء مدة الشركة المحددة في العقد ، اجماع الشركاء على حل الشركة ، انتهاء الغرض الذي قامت الشركة من

(١) أنظر في هذا الصدد - الدكتور مصطفى كمال طه ، الموجز في القانون التجاري منشأة المعارف بالاسكندرية ص ٢٤٠ - ٢٤٩ .

أجله، هلاك مال الشركة بما يستحيل معه استمرارها، اجتماع الحصص في يد شخص واحد، أو بموجب حكم قضائي. هذا كما يمكن أن يترتب انقضاء الشركة على اعتبارات تتعلق بالشركاء، ولكن لا يترتب على الانقضاء القانوني في هذه الحالة وجوب تصفية الشركة، وإنما يمكن أن يقوم مقامها شركة جديدة ذات شخصية معنوية جديدة، إذا كفل عقد الشركة عدم وجوب تصفيتها عند انقضائها لهذه الاعتبارات الشخصية. وهذه الاعتبارات الشخصية هي: موت أحد الشركاء، الحجر على أحد الشركاء، إعسار أحد الشركاء أو إفلاسه، أو انسحاب أحد الشركاء. ففي حالة موت أحد الشركاء أو انسحابه يمكن للشركة أن تستمر في نشاطها - دون تصفية - بين الشركاء الباقين إذا ورد في عقد الشركة ما يجيز ذلك. غير أن الشخصية المعنوية للشركة القديمة تصبح منقضة قانوناً، ويحل محلها شخصية معنوية جديدة للشركة الجديدة المكونة من الشركاء الباقين. وهذا ما تناولناه في الفصل السابق.

وسوف نتناول في هذا الفصل المعالجة المحاسبية لعمليات التصفية المتعلقة شركات التضامن والتوصية البسيطة والتي تترتب على انقضائها قانونياً. وسوف نوضح أولاً وباختصار بعض الإجراءات القانونية المتعلقة بالتصفية، ونتناول بعد ذلك كيفية تحديد حقوق كل شريك، وأولويات توزيع العائد النقدي من تصفية أصول الشركة، والحالات المختلفة التي يمكن أن تسفر عنها نتائج التصفية بالنسبة للدائنين والشركاء.

٢ - إجراءات التصفية:

متى انقضت الشركة قانوناً لأي سبب من الأسباب السابقة، ولم يجز عقد الشركة إمكانية استمرارها بالرغم من أسباب الانقضاء الشخصية، فإنه يصبح من المتعين تصفيتها ببيع ممتلكاتها وتحصيل حقوقها وتوزيع نتائج التصفية على أصحاب الحقوق فيها. وفي كل الأحوال، فإنه يصبح من الواجب قانوناً شهر انقضاء

الشركة لاعلام الغير به خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الانقضاء .
وبالرغم من أن الأصل هو انقضاء الشخصية المعنوية للشركة بانقضاءها
وحلها ، فإن المشرع المصري قد كفل استمرار الشخصية المعنوية للشركة المنقضية
طوال فترة التصفية . فيظل للشركة شخصيتها المعنوية المستقلة وتعد أموالها ضماناً
لدائنيها دون دائني الشركاء فيها ، كما يكون لها حق التقاضي ، ويجوز شهر
افلاسها . ويمكن للشركة المنقضية مزاولة عملياتها خلال فترة التصفية لانتهاء
معاملاتها التي بدأت قبل قرار انتهائها وتصفيتها ، ولكنه لا يجوز لها أن تبدأ في
أعمال جديدة . وعندما تنتهي اجراءات التصفية ويوزع عائد التصفية على الشركاء
تنتهي الشخصية المعنوية للشركة .

٢ - ٢ - تعيين المصفي وسلطاته^(١) :

عندما يتقرر تصفية الشركة لانقضائها ، تنتهي بذلك صفة المدير في تمثيلها
ويحل محله المصفي للقيام بأعمال التصفية . وقد يكون المصفي هو المدير نفسه ، أو
أحد الشركاء ، أو غيرهم طبقاً لما ينص عليه عقد الشركة . وإذا لم ينص العقد على
طريقة تعيين المصفي قام بذلك من يعينه أغلبية الشركاء . وفي حالة عدم اتفاق
الشركاء قامت المحكمة بتعيينه بناء على طلب الشركاء أو أحدهم .
ويتولى المصفي منذ تعيينه إدارة أعمال الشركة بالطريقة التي تؤدي إلى تصفيتها
بأقل خسائر ممكنة . فيقوم المصفي بالعمل على انجاز أعمال الشركة الجارية دون
البدء في أعمال جديدة ، كما يستوفي حقوق الشركة قبل الغير ويبيع ممتلكاتها الثابتة
والمنقولة ، وفي ديون الشركة للغير ، ويقوم بكل الأعمال التي تؤدي إلى تحديد
بضافي نتائج التصفية التي تصبح من حق الشركاء للقسمة فيما بينهم . وتنتهي مهمة
المصفي عند هذا الحد ويلتزم المصفي بتقديم حساب عن أعماله للشركاء وأن يضع
بين أيديهم صافي نتائج التصفية للقسمة فيما بينهم .

(١) انظر في هذا الصدد للرجع السابق من ٢٥٤ - ٢٥٦

هذا وعادة ما يتقاضى المصطفى عن قيامه بأعمال التصفية أتعاباً معينة إما بالاتفاق أو بحكم القضاء . وتعد أتعاب المصطفى وكل ما يتحمله من مصاريف في سبيل التصفية من الديون الممتازة على سائر الدائنين عند توزيع ناتج التصفية .

٢ - ب تحديد حقوق الشركاء وتخصيص ناتج التصفية :

يتعين عند تقرير انقضاء الشركة والاتفاق على تصفيتها أن يتم تحديد حقوق كل شريك من الشركاء فيها حتى ذلك التاريخ . ويستدعي ذلك القيام بإجراءات الجرد والتسويات اللازمة ، واقفال الحسابات وتحديد نصيب كل شريك من الشركاء في الأرباح أو الخسائر عن المدة من الفترة المحاسبية المنقضية حتى تاريخ انتهاء الشركة وحلها . وتتوقف حقوق كل شريك من الشركاء في الشركة عند تصفيتها على الآتي : رصيد حساب رأس المال الخاص به ، رصيد مسحوباته ، نصيبه في أي أرباح محجورة أو خسائر محققة عن فترات سابقة بنسبة توزيع الأرباح والخسائر ، نصيبه في أرباح أو خسائر عمليات الفترة حتى تاريخ التصفية بنسبة توزيع الأرباح والخسائر ، رصيد حسابه الجاري ، رصيد القرص الخاص بالشريك (سواء كان مديناً أو دائناً) ، ونصيب الشريك في أية أرباح أو خسائر تتحقق نتيجة للتصفية ببيع صافي الأصول بأكثر أو أقل من قيمتها الدفترية طبقاً لنسب توزيع الأرباح والخسائر . وعلى هذا الأساس لا يمكن تحديد ما يستحق للشريك قبل الشركة التي تم تصفيتها إلا إذا أخذت كل هذه العوامل في الاعتبار .

ويجب الاسترشاد عند تصفية شركات التضامن والتوصية البسيطة بقاعدتين أساسيتين عند تخصيص النقدية المحصلة من عمليات التصفية على الدائنين والشركاء .
القاعدة الأولى : وتقضي بعدم تخصيص أية مبالغ لأي شريك من الشركاء إلا بعد سداد كل التزامات الشركة لغير الشركاء .

القاعدة الثانية : وتقضي بعدم تخصيص أية مبالغ لأي شريك من الشركاء إلا بعد توزيع كل أرباح أو خسائر تتحقق نتيجة عمليات التصفية على الشركاء .

طبقاً لنسب توزيع الأرباح والخسائر عليهم، أو طبقاً لعقد الشركة إذا نص على خلاف ذلك في حدود القانون.

فالدائنون في شركة التضامن والتوصية البسيطة - بخلاف الشركاء - لهم أولوية في الحصول على حقوقهم من أموال التصفية قبل الشركاء، والواقع أن دائنو شركة التضامن لهم الحق في الحصول على حقوقهم من أموال الشركة والأموال الخاصة للشركاء إذا لم تكفي أموال الشركة للوفاء بحقوقهم. ويترتب على ذلك منطقياً عدم أحقية أي شريك في استرداد أي من حقوقه في الشركة حتى يسترد كل الدائنون الآخرون حقوقهم فيها. وإذا تبقى أي شيء بعد ذلك فلا يمكن توزيعه على الشركاء حتى يتحدد نصيب كل منهم فيه بعد توزيع أرباح أو خسائر التصفية على الشركاء.

ويلتزم المصنف في توزيع حصيلة التصفية على الدائنين والشركاء بالقواعد القانونية المحددة لأولويات التوزيع: وتعد الأولويات الآتية على حسب ترتيبها متمشية مع القواعد القانونية في مصر (١):

(١) أتعاب المصنف ومصاريف التصفية.

(٢) الديون الممتازة: وهي المصروفات القضائية والضرائب والرسوم وأجور الخدم والكتابة والعمال غن الستة أشهر الأخيرة وثمان البذور والسماد وغيره من مواد التخصيب وأجرة المباني وإيجار الأراضي الزراعية عن سنتين أو لمدة الإيجار أيها أقل.

(٣) الديون العادية المستحقة الدائني الشركة دون دائني الشركاء، كما يمكن لدائني الشركة الرجوع على أموال الشركاء المتضامنين الخاصة لاستيفاء ديونهم إذا لم تكف أموال الشركة لذلك.

(٤) حقوق الشركاء: وهي تمثل ما يتبقى بعد سداد البنود الثلاثة السابقة

(١) أنظر في ذلك: الأستاذ عبد الفتاح الصحن، المحاسبة في شركات القطاع الخاص أشخاص وأموال، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ديسمبر ١٩٧٤، ص ٣٠٩ - ٣١١.

وتوزع عليهم طبقاً لرصيد كل منهم من حقوق في الشركة بعد تطبيق القاعدة الثانية المشار إليها بعالية.

٣ - حسابات التصفية:

يوسط لأغراض تصفية الشركة حساب يقوم مقام الحساب الختامي النهائي لعمليات التصفية المختلفة يطلق عليه عادة حساب التصفية. وقد يوسط حساب التصفية لأغراض تجميع ما يتحقق من أرباح أو خسائر نتيجة بيع الأصول المختلفة تمهيداً لتوزيع رصيده على حسابات حقوق الشركاء ينسب توزيع الأرباح والخسائر بينهم، وفي هذه الحالة يقوم حساب التصفية مقام حساب الأرباح والخسائر لأغراض التصفية. كما قد يوسط حساب التصفية بصفة ثمائل صفة حساب المتاجرة، بمعنى أن الحساب يجعل مديناً بالأصول المختلفة طبقاً لأرصدها الدفترية في تاريخ انقضاء الشركة ذون النقدية، ويجعل دائباً بما يتحقق من نقدية بيع هذه الأصول، ثم يوزع الرصيد الناتج في نهاية التصفية من أرباح أو خسائر على الشركاء. ولا تختلف النتيجة النهائية التي يتم التوصل إليها في كلتا الحالتين. وبالإضافة إلى حساب التصفية يعتبر حساب النقدية المحور الأساسي الذي تدور حوله عمليات التصفية ومن لهم حقوق في نتائجها. فيجعل هذا الحساب مديناً برصيد النقدية (سواء في الصندوق أو في البنك) في تاريخ الانقضاء، ويجعل مديناً بكل المتحصلات من تصفية الأصول المختلفة ويجعل دائباً بالتسديدات للدائنين ومقابل مصاريف التصفية، ولا بد أن يتطابق رصيده في النهاية مع مجموع أرصدة حقوق الشركاء. ويوزع عليهم على هذا الأساس.

ويفضل أن تقفل كل الحسابات الخاصة بكل شريك في حساب واحد عند البدء في اجراءات التصفية، بما فيها حسابات القروض الدائنة المستحقة للشركاء لأنه سواء كانت حقوق الشريك تتمثل في رأس المال أو في قرض للشركة، فإنه لن يحصل على أي منها إلا في النهاية بعد استيفاء كل ذي حق من الدائنين

الخارجيين لحقه ، وبعد أن يتحمل كل شريك بنصيبه من الأرباح أو الخسائر . غير أنه في الأحوال التي يكون فيها أحد الشركاء معسراً ، فإن دائني الشريك المعسر بصفته الشخصية يكون لهم حق المطالبة بنصيبهم في قرض الشريك للشركة مثلما يحق لدائني الشركة ذاتها . ولذلك يأخذ قرض الشريك أولوية في السداد عند التصفية على حصه الشريك في حقوقه الأخرى . وعلى هذا الأساس فقد جرت العادة على أقفال كل حسابات الشريك فيما عدا حساب القرض ، في حساب واحد يمثل حقوق الشريك بصفة مجتمعة .

أما إذا كان قرض الشريك مدينياً ، بمعنى أن الشريك هو المدين والشركة هي الدائنة ، فقد يصبح من الضروري في هذه الحالة مطالبة الشريك برد القرض وخاصة إذا لم تكفي حقوقه الأخرى لاستيعاب حصته في خسائر التصفية وذلك إذا لم يكن الشريك معسراً بصفة شخصية :

هذا وسوف نتضح لنا كل من هذه الحالات في البنود التالية .

٤ - تصفية الشركة الموسرة وبيع كل الأصول :

الشركة الموسرة هي التي تكفي القيمة النقدية المحصلة من بيع أصولها المختلفة عند التصفية لسداد المستحق لدائنيها بالكامل ، بصرف النظر عن كفاية أو عدم كفاية ما يفيض عن ذلك لسداد حقوق الشركاء فيها ، فالعبرة باليسار في هذه الحالة هي مجرد كفاية ناتج بيع الأصول المختلفة لسداد الدائنين من غير الشركاء . ويمكن أن تكون الشركة موسرة ويترتب على تصفيتها إحدى الحالات الآتية :

أ - أن يترتب على التصفية أرباحاً للشركاء بالإضافة إلى حقوقهم الدفترية عند قرار انتهاء الشركة .

ب - أن يترتب على التصفية خسائراً للشركاء وتكون حقوق كل شريك كافية لاستيعاب نصيبه من الخسائر .

ج - أن يترتب على التصفية خسائراً للشركاء ولا تكفي حقوق أحد الشركاء لاستيعاب نصيبه من خسائر التصفية

د - أن يترتب على التصفية خسائر للشركاء ولا تكفي حقوق أكثر من شريك لاستيعاب نصيبه من خسائر التصفية. وفي ظل كل من هذه الحالات الأربع تكون النقدية الناتجة عن عمليات التصفية كافية للوفاء بالتزامات الشركة قبل الغير.

٤ - ١ - التصفية بأرباح:

يترتب على هذه الحالة بيع الأصول بأكثر من صافي قيمتها الدفترية. وتوزع الأرباح الناتجة في هذه الحالة على الشركاء بنسبة توزيع الأرباح والخسائر فيما بينهم، أو طبقاً لشروط العقد إذا نص على خلاف ذلك في حدود القانون. ولنفرض أنه قد تقرر في ٥ / ٦ / ٨٤ تصفية شركة التضامن عبد الجبار ومسعود، وعين عبد الجبار للقيام بعمليات التصفية مقابل أتعاب قدرها ٦٠٠ جنيه زائداً كل ما يتحمله من مصروفات في هذا الصدد. وبعد اتمام عمليات الجرد وتسوية الحسابات واغلاقها وتصوير الحسابات الختامية والميزانية العمومية في ذلك التاريخ، ظهرت الميزانية العمومية في صورة ملخصة كالآتي:

شركة التضامن عبد الجبار ومسعود (تحت التصفية)
الميزانية العمومية في تاريخ الانقضاء ٥ / ٦ / ٨٤

| خصوم | | | أصول | | |
|-----------------|-------|--------|---------------------|-------|--------|
| حقوق عبد الجبار | | | صافي الأصول الثابتة | | ١٢٢٠٠٠ |
| رأس المال | ٨٠٠٠٠ | | بضاعة ومواد | | ٣٨٠٠٠ |
| قرض | ٥٠٠٠ | | مدينون | ٤٢٠٠٠ | |
| | | ٨٥٠٠٠ | - مخصص ديون | ٢٠٠٠ | |
| حقوق مسعود | | ٧٥٠٠٠ | صافي المدينون | | ٤٠٠٠٠ |
| رأس المال | | | نقدية | | ٥٠٠٠٠ |
| التزامات: | | | | | |
| دائنون | ٧٨٠٠٠ | | | | |
| مصروفات مستحقة | ١٢٠٠٠ | ٩٠٠٠٠ | | | |
| | | ٢٥٠٠٠٠ | | | ٢٥٠٠٠٠ |

هذا وقد كان الشركاء يقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوي. وقد تم بيع الأصول الثابتة بمبلغ ١٣١٥٠٠ جنيه كما تم بيع المواد والبضاعة بمبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه حيث كانت الشركة تتبع طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً. أما المدينون فقد تحصل منها ٣٩٥٠٠ جنيه وثبت أن الباقي لا يمكن تحصيله، وقد بلغت مصروفات التصفية ١٢٠٠ جنيه.

وسوف نعالج حساب التصفية في هذه الحالة على اعتبار أنه حساب متاجرة (في أصول الشركة كلها فيما عدا النقدية) وعلى هذا الأساس تجعل حسابات الأصول المختلفة دائنة مقابل جعل حساب التصفية مديناً بصافي تكلفة هذه الأصول بما فيها المدينون، وذلك لتحديد التكلفة الدفترية الصافية للأصول المباعة في الجانب المدين من حساب التصفية، ويجعل حساب التصفية دائناً بالمتحصل من عمليات البيع المختلفة مقابل جعل حساب النقدية مديناً. ثم يرصد حساب التصفية بعد ذلك ويوزع الرصيد على الشركاء طبقاً للنسب المحددة.

وفيما يلي حساب التصفية وحساب النقدية وحساب حقوق الشركاء، حيث لا داعي للتمييز بين رأس المال والقرض في هذه الحالة، وقائمة التصفية لهذه الحالة على هذا الأساس:

ح / التصفية

| مدين | | دائن | |
|--------|-----------------------------|--------|---|
| ١٢٢٠٠٠ | إلى ح / صافي الأصول الثابتة | ١٣١٥٠٠ | من ح / النقدية |
| ٣٨٠٠٠ | إلى ح / المواد والبضاعة | ٦٠٠٠٠ | من ح / النقدية |
| ٤٠٠٠٠ | إلى ح / صافي المدينون | ٣٩٥٠٠ | من ح / النقدية |
| ٣١٠٠٠ | الرصيد (أرباح التصفية) | | (يمكن إجراء هذه القيود في قيد واحد إذا تمت التصفية دفعة واحدة). |
| | ١٥٥٠٠ إلى ح / حقوق | | |
| | ١٥٥٠٠ إلى ح / حقوق مسعود | | |
| ٢٣٦٠٠٠ | | ٢٣٦٠٠٠ | |

ويلاحظ أنه من الممكن اقفال حسابات الأصول المختلفة في حساب التصفية في هذه الحالة بمفرداتها ، ويتم الحصول على صافي الأصل المعين باقفال الحساب المقابل له في حساب الأصل قبل اقفال الرصيد في حساب التصفية ، فتجعل الأصول الثابتة مثلاً دائنة ومخصص الإهلاك الخاص مديناً ، وتجعل حسابات المدينون دائنة مقابل جعل حساب مخصص الديون مديناً . ثم تقفل أرصدة حسابات الأصول بعد ذلك في حساب التصفية . أما رصيد النقدية فيظل في حساب النقدية ولا يظهر في حساب التصفية .

| مدین | حـ / النقدية | دائن |
|--------|----------------------|--------------------------------------|
| ٥٠٠٠٠ | الرصيد ٥ / ٦ | من حـ / أتعاب المصنف ومصاريف التصفية |
| ١٣١٥٠٠ | إلى حـ / التصفية | من حـ / المصروفات المستحقة |
| ٦٠٠٠٠ | (بيع الأصول الثابتة) | من حـ / الدائنون |
| ٣٩٥٠٠ | إلى حـ / التصفية | الرصيد بعد مداد الالتزامات |
| | (تحصيل المدينون) | ٩٩٦٠٠ من حـ / حقوق عبد الجبار |
| | | ٨٩٦٠٠ من حـ / حقوق مسعود |
| ٢٨١٠٠٠ | ٢٨١٠٠٠ | |

حـ / حقوق الشركاء

| مجموع عبد الجبار مسعود | مجموع عبد الجبار مسعود | مجموع عبد الجبار مسعود | مجموع عبد الجبار مسعود |
|------------------------|------------------------|------------------------|------------------------|
| ١٨٠٠ | ٩٠٠ | ٩٠٠ | ١٥٥٠٠٠ |
| ٩٠٠ | ٩٠٠ | ٩٠٠ | ٧٥٠٠٠ |
| ١٨٩٢٠٠ | ٩٩٦٠٠ | ٨٩٦٠٠ | ٥٠٠٠ |
| | | | ٥٠٠٠ |
| | | | ٣١٠٠٠ |
| ١٩١٠٠٠ | ١٠٠٥٠٠ | ٩٠٥٠٠ | ١٠٥٠٠ |

هذا ويلاحظ أن رصيد النقدية بعد سداد الالتزامات لا بد وأن يتساوى مع مجموع رصيد حقوق الشركاء ، كما كان من الممكن أن يجعل حساب التصفية مديناً بمصروفات وأتعاب التصفية بدلاً من حساب حقوق الشركاء ، وبالتالي يؤدي إلى نقص أرباح التصفية الموزعة على الشركاء ، ولكن النتيجة النهائية واحدة (عليك اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات العمليات السابقة من واقع الحسابات الثلاثة)
وتحتوي هذه الحسابات الثلاثة بصفة مجتمعة على كل المعلومات اللازمة عن عملية التصفية ونتائجها وكيفية توزيع النقدية المتحصلة منها . غير أنه يمكن تلخيص هذه العمليات الموزعة بين الحسابات الثلاثة في صورة قائمة توضح نتائج التصفية وكيفية توزيع النقدية المتحصلة بحيث يسهل من الاطلاع المباشر عليها التوصل للحقائق المطلوبة دون البحث في الحسابات المختلفة . وتكون قائمة التصفية للمثال تحت البحث كما هو موضح بالصفحة التالية .
هذا وتعني المبالغ الموضوعة بين أقواس في الأصول جعل حسابات الأصول دائنة ، ويعني ذلك في الخصوم جعلها مدينة .

٤ - ب - التصفية بخسائر وكفاية حقوق كل شريك لاستيعاب نصيبه منها :

يترتب على هذه الحالة وكل الحالات التالية بيع صافي الأصول بأقل من قيمتها الدفترية وتوزع الخسائر الناتجة على الشركاء طبقاً لنسب توزيع الأرباح والخسائر . ولنفرض مثلاً أنه تقرر في ٢٢ / ٣ / ٨٥ تصفية شركة التضامن عبد الحميد وحسونة وتقرر تعيين حسونة كمصفي مقابل أتعاب قدرها ٣٥٠ جنية زائداً كل ما يتكبده من مصروفات شخصية في سينل التصفية . وقد أظهرت الميزانية العمومية للشركة في هذا التاريخ الأصول والخصوم التالية :

شركة التضامن عبد الجبار ومسعود (تحت التصفية)
قائمة التصفية في (تاريخ اتمام التصفية)

| الخصوم | | | | الأصول | | |
|--------------|-----------------|--------|-------|------------|----------------------------------|-----------------------------|
| حقوق مسعود | حقوق عبد الجبار | | القرض | الالتزامات | النقدية | بمخلاف النقدية |
| | رأس المال | | | | | |
| %٥٠ | %٥٠ | | | | | نسبة توزيع الأرباح والخسائر |
| ٧٥٠٠٠ | ٨٠٠٠٠ | ٥٠٠٠ | | ٩٠٠٠٠٠ | ٥٠٠٠٠٠ | الأرصدة قبل التصفية |
| ١٥٥٠٠ | ١٥٥٠٠ | | | | ٢٣١٠٠٠٠ (٢٠٠٠٠٠٠) | التصفية والأرباح |
| ٩٠٥٠٠ (٩٠٠٠) | ٩٥٥٠٠ (٩٠٠٠) | ٥٠٠٠ | | ٩٠٠٠٠٠ | ٢٨١٠٠٠٠ (١٨٠٠٠) (٩٠٠٠٠٠) (٥٠٠٠٠) | الأرصدة بعد التصفية |
| | | (٥٠٠٠) | | (٩٠٠٠٠٠) | | المدفوعات النقدية: |
| | | | | | | أتعاب ومصاريف التصفية |
| | | | | | | الالتزامات |
| | | | | | | قرض الشريك عبد الجبار |
| (٨٩٦٠٠) | (٩٤٦٠٠) | | | | | باقي حقوق الشركاء |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | الأرصدة بعد التصفية |

أراضي ١٢٠٠٠ جنيه، مبانى بعد خصم مخصص الاهلاك ٨٠٠٠ جنيه، سيارات بعد خصم الاهلاك ٩٦٠٠ جنيه، مخزون ٢٢٤٠٠ جنيه، مدينون بعد خصم مخصص الديون ١٣٢٠٠ جنيه، نقدية ٢٢٨٠٠ جنيه، رأس مال عبد الحميد ١٨٠٠٠ جنيه، قرض عبد الحميد ١٠٠٠٠ جنيه، رأس مال حسونة ٢٢٠٠٠ جنيه، قرض حسونة ٥٠٠٠ جنيه، مصروفات متنوعة مستحقة لها الامتياز القانوني ١٣٢٥٠ جنيه، دائنون ٢٩٦٥٠ جنيه، مجموع الأصول ٩٨٠٠٠ جنيه، مجموع الخصوم ٩٨٠٠٠ جنيه. وقد قام حسونة بتصفية أصول الشركة كالاتي: الأراضي ٢٠٠٠٠ جنيه، الآلات ٢٠٠٠ جنيه، السيارات ٥٢٠٠ جنيه، المخزون ١٨٨٠٠ جنيه، المدينون ١٢٧٠٠ جنيه كما بلغت مصاريف التصفية ٨٥٠ جنيه، ويقتسم الشريكان الأرباح والخسائر بنسبة ٣ : ٢ لكل من عبد الحميد وحسونة على التوالي .

وسوف نعالج حساب التصفية في هذه الحالة على اعتبار أنه حساب أرباح وخسائر حتى يتمكن القارئ من معرفة الفرق بين المعالجتين بمقارنة هذه الحالة بالحالة السابقة. وعند بيع أصل معين بأقل من تكلفته الدفترية يجعل حساب النقدية مديناً بسعر البيع وحساب التصفية مديناً بالفرق بين سعر البيع وصافي التكلفة الدفترية للأصل ويجعل حساب الأصل دائناً. أما إذا تم بيع الأصل بأكثر من تكلفته الدفترية فيجعل حساب النقدية مديناً بسعر البيع وحساب الأصل دائناً بصافي تكلفته الدفترية. وحساب التصفية دائناً بالفرق. وفي حالة معالجة حساب التصفية كحساب أرباح وخسائر فيجعل الحساب مديناً أيضاً بأرباح ومصاريف التصفية. ثم يوزع رصيد الحساب من أرباح أو خسائر على الشركاء بنسب توزيع الأرباح والخسائر المقررة.

وفما يلي الحسابات اللازمة في هذه الحالة وقائمة التصفية.

ح/التصفية

مدین

دائن

| | | | |
|------------------------|-------|-----------------|-------|
| من ح/الأراضي | ٨٠٠٠ | إلى ح/ الآلات | ٦٠٠٠ |
| الرصيد (خسائر التصفية) | ٧٧٠٠ | إلى ح/ السيارات | ٤٤٠٠ |
| ٤٦٢٠ من ح/ حقوق | | إلى ح/ المخزون | ٣٦٠٠ |
| عبد الحميد | | | |
| ٣٠٨٠ من ح/ حقوق | | إلى ح/ المدينين | ٥٠٠ |
| حسونة | | إلى ح/ أتعاب | ١٢٠٠ |
| | | ومصاريف التصفية | |
| | ١٥٧٠٠ | | ١٥٧٠٠ |

ح/النقدية

مدین

دائن

| | | | |
|-----------------------------|-------|-----------------|-------|
| من ح/ مصاريف وأتعاب التصفية | ١٢٠٠ | الرصيد ٣/٢٢ | ٣٢٨٠٠ |
| من ح/ مصروفات مستحقة | ١٣٣٥٠ | إلى ح/ الأراضي | ٢٠٠٠٠ |
| من ح/ الدائنون | ٢٩٦٥٠ | إلى ح/ الآلات | ٢٠٠٠ |
| الرصيد بعد سداد الإلتزامات | ٤٧٣٠٠ | إلى ح/ السيارات | ٥٢٠٠ |
| ٢٣٣٨٠ من ح/ حقوق | | إلى ح/ المخزون | ١٨٨٠٠ |
| عبد الحميد | | | |
| ٢٣٩٢٠ من ح/ حقوق حسونة | | إلى ح/ المدينين | ١٢٧٠٠ |
| | ٩١٥٠٠ | | ٩١٥٠٠ |

ح / حقوق الشركاء

دائن

مدين

| مدين | مجموع | الحמיד عبد | حسونة | دائن | مجموع | الحמיד عبد | حسونة |
|-------------|-------|------------|-------|---------------|-------|------------|-------|
| ح / خسائر | ٧٧٠٠ | ٤٦٢٠ | ٣٠٨٠ | ح / رأس المال | ٤٠٠٠٠ | ١٨٠٠٠ | ٢٢٠٠٠ |
| ح / تصفية | | | | ح / القرض | ١٥٠٠٠ | ١٠٠٠٠ | ٥٠٠٠ |
| ح / النقدية | ٤٧٣٠٠ | ٢٣٣٨٠ | ٢٣٩٢٠ | | ٥٥٠٠٠ | ٢٨٠٠٠ | ٢٧٠٠٠ |
| | ٢٧٠٠٠ | ٢٨٠٠٠ | ٢٧٠٠٠ | | | | |

ويلاحظ أننا رتبنا المدفوعات النقدية في قائمة التصفية حسب أولوياتها القانونية. وقد ترتب على ذلك ضرورة تقسيم خسائر التصفية الظاهرة في حساب التصفية إلى جزئين، ذلك الذي يترتب على بيع الأصول المختلفة، والآخر الذي يترتب على أتعاب ومصاريف التصفية، برغم أن كلاهما يحمل على حقوق الشركاء بنفس النسبة. كما أن مجموع المدفوعات لكل شريك في هذه الحالة يمثل رصيد قرضه زائداً ما فاض من رأسماله على خسائر التصفية. وقد قسمناها إلى قسمين حيث للقروض أولوية قانونية على رأس مال الشركاء.

هذا ولن نقوم بتصوير الحسابات الخاصة بالتصفية إعتباراً من الحالة التالية مكتفين في ذلك بقائمة التصفية، وعلى القارئ أن يتأكد في كل حالة من استطاعته تصوير الحسابات اللازمة وإجراء القيود الدفترية المؤدية للعمليات التي تظهر في هذه الحسابات.

شركة التفاضل عبد الحميد وحسونة (تحت التصفية)
قائمة التصفية في (تاريخ إتمام التصفية)

| المستحق | | | | الأصول | | |
|----------------|-----------------|---------|------------|---------|---------------|---|
| حقوق حسونة | حقوق عبد الحميد | حقوق | الإلتزامات | النقدية | بجلاف النقدية | نتيجة توزيع الأرباح والخسائر الأرصدة قبل التصفية التصفية والخسائر ذروة مصاريف التصفية الأرصدة بعد التصفية المدفوعات النقدية أرباح ومصاريف التصفية مصرفات مستحقة دائرون قرض الشركاء بأقي حقوق الشركاء |
| حقوق رأس المال | حقوق رأس المال | القرض | القرض | | | |
| ٤٠٪ | ٦٠٪ | - | | | | |
| ٣٣٠٠٠ | ١٨٠٠٠ | ٥٠٠٠ | ٤٣٠٠٠ | ٣٣٨٠٠ | ٦٥٢٠٠ | |
| (٣٦٠٠٠) | (٣٩٠٠٠) | | | ٥٨٧٠٠ | (٦٥٢٠٠) | |
| ١٩٤٠٠ | ١٤١٠٠ | ٥٠٠٠ | ٤٣٠٠٠ | ٩١٥٠٠ | | |
| | (٧٢٠) | | | (١٢٠٠) | | |
| (٤٨٠) | | | (١٣٣٥٠) | (١٣٣٥٠) | | |
| | | (٥٠٠٠) | (٢٩٦٥٠) | (٢٩٦٥٠) | | |
| (٢٨٩٢٠) | (١٣٣٨٠) | (١٠٠٠٠) | | (١٥٠٠٠) | | |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | |

٤ - ج - التصفية بخسائر وعدم كفاية حقوق أحد الشركاء لاستيعاب نصيبه منها:

يمكن أن نميز في هذه الحالة بين عدد من الحالات الفرعية. فقد لا يكفي رصيد رأس مال الشريك لاستيعاب نصيبه من خسائر التصفية ولكن يكون له رصيد قرض للشركة يكفي لاستيعاب الفرق، أو قد لا يكون للشريك رصيد قرض ويقوم بسداد ما زاد على حصته في خسائر التصفية على رصيد رأس المال الخاص به للشريك أو الشركاء الآخرين، أو أن رصيد رأس مال الشريك لا يكفي لاستيعاب نصيبه من الخسائر ولا يقوم بسداد الفرق للشركاء الآخرين نتيجة إعسار بصفة شخصية. وسوف نوضح الحالة الفرعية الأولى بمثال مستقل، ثم نوضح الحالتين الأخريتين بمثال آخر.

ولنفرض أنه تقرر تصفية شركة التضامن بين الشركاء عبد العزيز وعبد الواحد وحسن الذين يتقسمون الأرباح والخسائر فيما بينهم بالتساوي في ١٠/١٠/١٩٨٥. وبلغ صافي أصول الشركة بخلاف النقدية في ذلك الوقت ٨٢٠٠٠ جنيه وبلغت النقدية ١٨٠٠٠ جنيه. كما بلغت إلتزامات الشركة للغير ٧٠٠٠٠ جنيه، منها ١٦٥٠٠ مصروفات مستحقة والباقي للدائنين، وبلغ رأس مال الشركاء الثلاثة ٦٠٠٠ جنيه، ١٠٠٠٠ جنيه، ١٠٠٠٠ جنيه على التوالي لكل من عبد العزيز وعبد الواحد وحسن، وكان للشريك عبد العزيز قرض قبل الشركة بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه. وعند التصفية بلغ المتحصل من بيع الأصول المختلفة بخلاف النقدية مبلغ ٥٨٠٠٠ جنيه، كما بلغت مصاريف التصفية وأتعاب المصفي ٩٠٠ جنيه. وفي ظل هذه الظروف تظهر قائمة التصفية كما هو موضح بالصفحة التالية.

هذا ويخصم العجز في رأس مال الشريك عبد العزيز نتيجة خسائر التصفية يجعل حساب القرض الخاص به مدينياً وحساب رأس المال دائناً بقيمة رصيد العجز.

شركة التضامن عبد العزيز وعبد الواحد وحسن (تحت التصفية)
قائمة التصفية في (تاريخ إتمام التصفية)
(الأرباح والخسائر توزع بالتساوي)

| الخصوم | | | | | الأصول | | |
|-----------------|--------------------|-----------------|------------------|-----------------------------|--|------------------|--|
| رأس مال حسن | رأس مال عبد الواحد | عبد العزيز | | التزامات | النقدية | مخلاف النقدية | |
| | | رأس المال | قرض | | | | |
| ١٠٠٠٠ (٨٠٠٠) | ١٠٠٠٠ (٨٠٠٠) | ٦٠٠٠ (٨٠٠٠) | ٤٠٠٠ | ٧٠٠٠٠ | ١٨٠٠٠ ٥٨٠٠٠ | ٨٢٠٠٠ (٨٢٠٠٠) | الأرصدة قبل التصفية التصفية والخسائر (دون المصاريف) |
| ٢٠٠٠ (٣٠٠) | ٢٠٠٠ (٣٠٠) | (٣٠٠٠) (٣٠٠) | ٤٠٠٠ | ٧٠٠٠٠ (١٦٥٠٠) (٥٣٥٠٠) | ٧٦٠٠٠ (٩٠٠) (١٦٥٠٠) (٥٣٥٠٠) | | الأرصدة بعد التصفية المدفوعات النقدية : أتعاب ومصاريف التصفية المصروفات المستحقة الدائنون الأرصدة بعد سداد مضاريف التصفية |
| ١٧٠٠ | ١٧٠٠ | (٢٣٠٠) | ٤٠٠٠ | | ٥١٠٠ | | والإلتزامات المقاصة بين قرض عبد العزيز والعجز في رأس المال |
| (١٧٠٠) | (١٧٠٠) | - | (٢٣٠٠) (١٧٠٠) | | (١٧٠٠) (٣٤٠٠) | | سداد رصيد القرض بأبقي حقوق الشركاء |

ولتوضيح الحالتين الثانية والثالثة افترض نفس بيانات المثال الجاري مع تعديل الآتي: رأس مال عبد العزيز ١٠٠٠٠ جنيه وليس له قرض قبل الشركة نسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء الثلاثة هي ٥٠٪، ٣٠٪، ٢٠٪ على التوالي لكل من عبد العزيز وعبد الواحد وحسن. وعلى هذا الأساس تكون قائمة التصفية كما هو موضح بالصفحة التالية.

هذا وتتوقف التسوية النهائية بين الشركاء بعد ذلك على إمكانية تحصيل الرصيد المدين في حساب رأس مال عبد العزيز أو عدم إمكانية تحصيله. فإذا أمكن تحصيل مبلغ ٢٤٥٠ جنيه من عبد العزيز يجعل حساب النقدية مديناً وحساب رأس مال عبد العزيز دائناً، ويترتب على ذلك أن يصبح رصيد النقدية ٧٥٥٠ جنيه (٥١٠٠ + ٢٤٥٠) وهو ما يكفي لسداد رصيد رأس مال عبد الواحد وحسن (٢٥٣٠ + ٥٠٢٠ = ٧٥٥٠ جنيه). وبهذا تجعل النقدية دائنة ورأس مال كل من عبد الواحد وحسن مديناً.

أما إذا تحقق عدم إمكانية تحصيل الرصيد المدين من عبد العزيز، فيوزع على الشركاء الباقين باعتباره خسارة إضافية لهم بنسبة توزيع الأرباح والخسائر فيما بينهم. فيتحمل عبد الواحد $\frac{3}{8} \times 2450 = 917.5$ جنيه ويتحمل حسن $\frac{2}{8} \times 2450 = 612.5$ جنيه. ويصبح رأس مال الأول بعد ذلك ١٠٦٠ جنيه ورصيد رأس مال الثاني ٤٠٤٠، ومجموعهما يساوي رصيد النقدية ٥١٠٠ جنيه. وإذا تحصل أي مبلغ من عبد العزيز بعد ذلك، فيجب توزيعه على الشريكين بنفس النسبة التي تحملها على أساسها برصيد حسابه المدين. وعليك بإجراء التسوية النهائية لكل من الحالتين بإستكمال قائمة التصفية لكل حالة على حدة.

٤ - و - التصفية بخسائر وعدم كفاية حقوق أكثر من شريك لاستيعاب نصيبه منها:

سوف نعتبر أن حقوق الشريك تنصب على رأسماله وقرضه معافى هذه الحالة.

شركة التضامن عبد العزيز وعبد الواحد وحسن (لمت التصفية)
قائمة التصفية -

| الخصوم | | | | الأصول | | |
|-------------|--------------------|--------------------|----------------------|----------------------|-----------------|--|
| رأس مال حسن | رأس مال عبد الواحد | رأس مال عبد العزيز | الإلتزامات | التقديرات | بجلاف التقديرات | نسبة توزيع الأرباح والخسائر الأرصدة قبل التصفية التصفية والخسائر (دون المصاريف) |
| ٢٠٪ | ٣٠٪ | ٥٠٪ | ٧٠٠٠٠ | ١٨٠٠٠ | ٨٢٠٠٠ | |
| ١٠٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ | | ٥٨٠٠٠ | (٨٢٠٠٠٠) | |
| (٤٨٠٠٠) | (٧٢٠٠٠) | (١٢٠٠٠٠) | | ٧٦٠٠٠ | - | الأرصدة بعد التصفية المدفوعات التقديرية: أتعاب ومصاريف التصفية المصروفات المستحقة الدائنون |
| ٥٢٠٠ | ٢٨٠٠ | (٢٠٠٠٠) | ٧٠٠٠٠ | (٩٠٠٠) | | |
| (١٨٠) | (٢٧٠) | (٤٠٠) | (١٦٥٠٠٠) (٥٣٥٠٠٠) | (١٦٥٠٠٠) (٥٣٥٠٠٠) | | |
| ٥٠٣٠ | ٢٥٣٠٠ | (٢٤٥٠) | - | ٥١٠٠ | | الأرصدة بعد سداد الدائنون والمصروفات |

ويمكن أن تنقسم هذه الحالة إلى عديد من الحالات الفرعية. فيمكن أن تكون حقوق شريك أو أكثر كافية لإستيعاب خسائر التصفية دون نصيبه من الرصيد المدين في حقوق شريك آخر أو أكثر يتعذر تحصيله منه. كما قد تكون حقوق شريك أو أكثر غير كافية لإستيعاب نصيبه من خسائر التصفية مع إعساره مما يؤدي إلى عدم كفاية حقوق شريك آخر أو أكثر لإستيعاب نصيبه من الخسائر الإضافية لإعسار الشريك أو الشركاء. وفي كل الأحوال، ما دامت الشركة تعد موسرة، فإن نتائج التصفية لا بد وأن تكون كافية لسداد الإلتزامات على الأقل. وسوف نوضح هذه الحالة عن طريق المثال التالي:

لنفرض أنه قد تقرر تصفية شركة التضامن: السيد وكمال ونجيب وأحمد الذين يتقسمون الأرباح والخسائر بنسبة ٤٠٪، ٣٠٪، ٢٠٪، ١٠٪ على التوالي في ٨٥/١١/٥. وقد بلغ صافي أصول الشركة في ذلك التاريخ بخلاف النقدية ٤٢٠٠٠ جنيه قام المصفي ببيعها بمبلغ ١٨٥٠٠ جنيه، وبلغت أتعاب ومصاريف التصفية ٥٠٠ جنيه، كما بلغ رصيد النقدية ٢٤٠٠٠ جنيه في ١١/٥، وبلغت إلتزامات الشركة ٣٧٠٠٠ جنيه منها ٢٠٠٠ جنيه مصروفات مستحقة. وكانت أرصدة رأس مال الشركاء الأربعة كالآتي: السيد ٨٠٠٠ جنيه، كمال ١٠٠٠٠ جنيه، نجيب ٥٠٠٠ جنيه، أحمد ٦٠٠٠ جنيه.

وعلى هذا الأساس تظهر قائمة التصفية كما هو موضح بالصفة التالية. وتتوقف تسوية حقوق الشركاء في هذه الحالة على يسار أو إعسار الشركاء الذين يصبح رصيدهم رأس مالهم مديناً. فإذا كان الشريك السيد موسراً وقام بسداد المستحق عليه لحصل باقي الشركاء على الأرصدة الدائنة لحقوقهم في رأس المال. وإذا كان الشريك السيد معسراً؛ فيتم تسوية حقوق الشركاء بتوزيع رصيده المدين على باقي الشركاء بنسب توزيع الأرباح والخسائر بينهم كما يتضح من الجدول الموضح بالصفحة بعد التالية.

شركة التضامن، السيد وكمال وخبیب وأحمد (تحت النصفية)
قائمة النصفية في -

| الخصوم | | | | | | الأصول | |
|-----------------|-----------------|-----------------|------------------|------------|----------------------------|------------------|--|
| رأس مال أحمد | رأس مال خبیب | رأس مال كمال | رأس مال السيد | الإلتزامات | النقدية | بجلاف النقدية | |
| ١٠٪ | ٢٠٪ | ٣٠٪ | ٤٠٪ | | | | نسبة توزيع الأرباح والخسائر |
| ٦٦٠٠ (٢٣٥٠) | ٥٠٠٠ (٤٧٠٠) | ١٠٠٠٠ (٧٠٥٠) | ٨٠٠٠ (٩٤٠٠) | ٣٧٠٠٠ | ٢٤٠٠٠ ١٨٥٠٠ | ٤٢٠٠٠ (٤٢٠٠٠) | الأرصدة قبل النصفية النصفية والخسائر |
| ٣٦٥٠ | ٤٠٠ | ٢٩٥٠ | (١٤٠٠) | ٣٧٠٠٠ | ٤٢٥٠٠ | - | الأرصدة بعد النصفية |
| (٥٠) | (١٠٠٠) | (١٥٠) | (٢٠٠) | | (٥٠٠) (٢٠٠٠) (٣٥٠٠٠) | | المدفوعات النقدية: أتعاب ومصاريف النصفية المصروفات المستحقة الإلتزامات الأخرى |
| ٣٦٠٠ | ٢٠٠ | ٢٨٠٠ | (١٦٠٠) | - | ٥٠٠٠ | | الأرصدة بعد سداد مصاريف النصفية والإلتزامات |

| نسوية أرصدة رأس مال الشركاء بفرض إعسار السيد | | | |
|--|---------|---------|---------|
| رأس مال | رأس مال | رأس مال | رأس مال |
| السيد | كمال | نجيب | أحمد |
| (١٦٠٠) | ٢٨٠٠ | ٢٠٠ | ٢٦٠٠ |
| حصصة الشركاء الآخرين من رصيد السيد | ١٦٠٠ | (٥٣٣) | (٢٦٧) |
| الرصيد بعد توزيع رصيد السيد | - | (٢٣٣) | ٢٣٣٣ |

هذا وقد تم توزيع الرصيد المدين لرأس مال السيد على كل من كمال ونجيب وأحمد بنسبة: ٣: ٢: ١ وهي نسب توزيع الأرباح والخسائر بينهم. فإذا كان نجيب موسراً وقام بسداد الرصيد المدين البالغ ٣٣٣ جنيه لأمكن لكل من كمال وأحمد الحصول على رصيده المبين في الجدول السابق بعد توزيع الرصيد المدين لرأس مال السيد. أما إذا كان هناك شك في إمكانية تحصيل الرصيد المدين من نجيب فإن السداد المتحفظ لحقوق الشركاء من رصيد النقدية البالغ ٥٠٠٠ جنيه يكون من واقع الجدول التالي:

| رأس مال كمال | رأس مال نجيب | رأس مال أحمد |
|--------------|--------------|--------------|
| ٢٠٠٠ | (٢٣٣) | ٢٣٣٣ |
| (٢٥٠) | ٣٣٣ | (٨٣) |
| ١٧٥٠ | - | ٣٢٥٠ |

الرصيد من واقع الكشف السابق
توزيع رصيد نجيب المدين
المبالغ التي يمكن سدادها للشركاء

هذا وقد وزع رصيد نجيب على كل من كمال وأحمد بنسبة ٣: ١ وهي نسبة توزيع الأرباح والخسائر بينهما. وإذا تحصل مبلغ بعد ذلك من الشريك السيد فيستخدم لرد الرصيد المدين لنجيب لرأس مال كمال وأحمد في حدود ٣٣٣ جنيه بنسبة توزيع الأرباح والخسائر بينهما، وما زاد عن ذلك يوزع بين كمال ونجيب والسيد بنسبة توزيع الأرباح والخسائر بينهم.

٥ - حالة إعسار الشركة:

يعني إعسار الشركة عدم كفاية حصيلة بيع ممتلكاتها للوفاء بحقوق الغير فيها

بخلاف الشركاء . ولما كان الشركاء في شركات التضامن مسئولين مسئولية تضامنية مطلقة عن ديون الشركة في أموالهم الخاصة ، فيحق لدائني الشركة في هذه الحالة الرجوع على أموال الشركاء لإستيفاء ما لم تف به أصول الشركة . هذا وقد تكون الشركة معسرة والشركاء موسرون ، أو قد تكون الشركة معسرة وأحد أو بعض الشركاء معسرون ، كما قد تكون الشركة معسرة وكل الشركاء معسرون .

٥ - أ - الشركة معسرة والشركاء موسرون :

وفي هذه الحالة يستوفي دائنو الشركة ما يتبقى من حقوقهم فيما زاد عن حصيلة تصفية ممتلكات الشركة من الأموال الخاصة للشركاء . ولتوضيح ذلك نفترض أنه قد تقرر تصفية شركة التضامن بين جميل وعادل وسعيد في ٨٥/٨/٢٥ لإعسارها . وبلغت أصول الشركة في ذلك التاريخ ٢٠٠٠٠٠ جنيه منها ٣٠٠٠٠ جنيه نقدية ، كما بلغت خصوم الشركة الآتي : ١٢٠٠٠٠ دائنون ١٠٠٠٠ جنيه مصروفات مستحقة لها إمتياز قانوني ، رأس مال جميل ٣٦٠٠٠ جنيه ، رأس مال عادل ٢٠٠٠٠ جنيه ، رأس مال سعيد ١٤٠٠٠ جنيه . وقد تم بيع الأصول المختلفة بمبلغ ٨١٥٠٠ جنيه وبلغت مصاريف التصفية ١٥٠٠ جنيه . وتوضع قائمة التصفية التالية أرصدة الشركاء والدائنون بعد تصفية أصول الشركة وسداد المتحصل منها للدائنين بخلاف الشركاء ، هذا على إفتراض أن الشركاء يتقسمون الأرباح فيما بينهم بالتساوي .

ويتضح من أرصدة القائمة بعد إستيفاد المبلغ المتحصل من التصفية أن رصيد الإلتزامات الذي لم يسدد بعد يبلغ ٢٠٠٠ جنيه ، كما أن رصيد رأس مال جميل ذائن بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه ، بينما استنفدت خسائر التصفية رأس مال عادل بالكامل وأصبح مديناً للشركة بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه ، ورأس مال سعيد بالكامل وأصبح مديناً للشركة بمبلغ ١٦٠٠٠ جنيه . فإذا قام كل من عادل وسعيد بسداد المستحق

شركة التضامن جميل وعادل وسعيد (تحت التصفية)

| المخصصات | | | | الأصول | | |
|-----------------------------------|-----------------------------------|-----------------------------------|------------|----------------|---------------------|---|
| رأس المال | | | الإلتزامات | نقدية | مخلاف النقدية | |
| معيد | عادل | جميل | | | | |
| $\frac{1}{3}$ ١٤٠٠٠ (٢٩٥٠٠) | $\frac{1}{3}$ ٢٠٠٠٠ (٢٩٥٠٠) | $\frac{1}{3}$ ٣٦٠٠٠ (٢٩٥٠٠) | ١٣٠٠٠٠ | ٣٠٠٠٠ ٨١٥٠٠ | ١٧٠٠٠٠ (١٧٠٠٠٠٠) | نسبة توزيع الأرباح والخسائر الأرصدة قبل التصفية التصفية والخسائر (دون المصاريف) |
| (١٥٥٠٠) | (٩٥٠٠) | ٦٥٠٠ | ١٣٠٠٠٠ | ١١١٥٠٠ | - | الأرصدة بعد التصفية. |
| (٥٠٠) | (٥٠٠) | (٥٠٠) | | (١٥٠٠) | | المدفوعات النقدية: مصاريف التصفية |
| | | | (١٠٠٠٠٠) | (١٠٠٠٠٠) | | مصرفات مستحقة |
| | | | (١٠٠٠٠٠٠) | (١٠٠٠٠٠٠) | | تسديدات لدائنون |
| (١٦٠٠٠٠) | (١٠٠٠٠٠) | ٦٠٠٠ | ٢٠٠٠٠ | - | | الأرصدة بعد استنفاد حصيلة التصفية |

عليهم للشركة لتوفر بذلك مبلغ ٢٦٠٠٠ جنيه وهو يكفي لسداد باقي الدائنين وسداد رصيد رأس مال جميل. أما إذا قام الدائنون مثلاً بالرجوع على أموال جميل شخصياً بالمبلغ المستحق لهم وقام بسدادهم فيصبح رصيد جميل المستحق قبل الشركاء الآخرين ٢٦٠٠٠ جنيه، وإذا رجع الدائنون على عادل مثلاً وقام بسدادهم يصبح رصيد رأسماله دائماً بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه، وعندما يحصل الرصيد المدين من رأس مال سعيد يحصل عليه كل من جميل وعادل سداداً لرصيد رأسمالهما. كما أنه يمكن لبعض الدائنين أن يرجع على جميل ويرجع البعض الآخر على عادل والبعض الثالث على سعيد وفي هذه الحالة يجعل حساب رأس مال الشريك دائماً بقيمة ما يقوم بسداده للدائنين مقابل جعل حساب الدائنين مديناً، ثم ترصد حسابات رأس مال الشركاء لتحديد مستحقاتهم قبل بعضهم البعض الآخر. ولنفرض مثلاً إكمالاً للمثال الجاري أن الدائنون قد رجعوا على الشركاء بصفة شخصية وحصلوا على حقوقهم كالاتي: سدد جميل ٤٠٠٠ جنيه، سدد عادل ١٠٠٠٠ جنيه، سدد سعيد ٦٠٠٠ جنيه فتصبح أرصدة رأس المال والالتزامات كالاتي:

| الأرصدة بعد إستنفاد حصيلة التصفية | الالتزامات | رأس مال جميل | رأس مال عادل | رأس مال سعيد |
|--------------------------------------|------------|-----------------|-----------------|-----------------|
| ٢٠٠٠٠ | ٦٠٠٠ | (١٠٠٠٠) | (١٦٠٠٠) | |
| تسديدات الالتزامات | (٢٠٠٠٠) | ٤٠٠٠ | ١٠٠٠٠ | ٦٠٠٠ |
| الأرصدة بعد سداد الالتزامات | - | ١٠٠٠٠ | - | (١٠٠٠٠) |

وبذلك يصبح سعيد مديناً لجميل بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه ويلزم سداده. فإذا أعسر سعيد ولم يستطع سداد المبلغ بعد ذلك فإنه يجب أن يوزع بين جميل وعادل بنسبة كل منهما في الأرباح والخسائر، فيصبح عادل مديناً لجميل بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه، فإذا أعسر عادل تحمل جميل المبلغ كله. بيد أننا افترضنا في هذه الحالة أن الشركاء موسرون.

٥ - ب - الشركة معسرة والشركاء معسرون:

إذا كانت الشركة معسرة وبعض الشركاء المتضامنون معسرون، بينما البعض الآخر ما زال موسراً، فإن الدائنون يكون لهم الحق في الرجوع على الشريك الموسر لإستيفاء باقي ديونهم. وبذلك يتحمل الشريك الموسر أو الشركاء الموسرون الأرصدة المدينة في حسابات رأس مال الشركاء المعسرون بنسبة توزيع الأرباح والخسائر، كما لو أعسر سعيد مثلاً في المثال السابق، فيتحمل برصيد رأس ماله المدين كل من عادل وجميل بالتساوي، وإذا كانوا موسرين فيحصل الدائنون على باقي حقوقهم منها. أو كما أعسر كل من عادل وسعيد في المثال السابق، فيتحمل جميل بالأرصدة المدينة لحسابي رأس المال الخاص بهما ويتكفل بسداد الدائنين إذا كان موسراً. أما إذا كان الشركاء جميعاً معسرون، وليس لديهم أموال خاصة يمكن لدائني الشركة الرجوع عليها، فإن توزيع المتحصل من التصفية في هذه الحالة يكون بنسبة دين كل دائن إلى مجموع الديون العادية بعد سداد الديون الممتازة والديون المضمومة برهن في حدود المتحصل من بيع الأصل المرهون. وبمعنى آخر فإن حصيلة للتصفية في هذه الحالة توزع كالاتي:

١ - تسدد الديون الممتازة قانوناً بالكامل إذا كانت حصيلة التصفية تكفي لذلك أو تزيد فإذا لم تكن حصيلة التصفية كافية لسداد كل الديون الممتازة وزع المبلغ على الدائنين الممتازين كل بنسبة دينه إلى مجموع الديون الممتازة. فإذا كانت حصيلة التصفية مثلاً ١٠٠٠٠ والديون الممتازة تبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه فإن كل دائن

يحصل على نصف جنيته لكل جنيته من دينه الممتاز .

٢ - تسدد الديون المضمونة برهن من حصيلة بيع الرهن وما يزيد عن ذلك يستخدم لسداد باقي الديون على حسب ترتيبها القانوني ، وإذا لم تكف حصيلة بيع الرهن لسداد الدين المضمون ، فإن باقي الدين يعالج معالجة الديون العادية .

٣ - تسدد الديون العادية بما فاض من حصيلة التصفية عما تقدم بنسبة كل دين إلى مجموع الديون العادية . ويظل حق الدائنين قائماً في الحصول على ما تبقى لهم من ديون قبل الشركة المعسرة المصفاة من الأموال الخاصة للشركاء حتى يسقط بالتقادم القانوني .

٤ - لا يعتبر قرض الشريك المتضامن من الديون ومن ثم لا يستحق شيئاً من حصيلة التصفية ، أما إذا كان القرض لشريك موصى فيعالج معالجة الديون العادية .

ومع مراعاة هذه القواعد فإن المبادئ العامة السابق توضيحها في الحالات السابقة تطبق أيضاً على هذه الحالة .

٦ - إنقضاء شركة التوصية البسيطة :

تخضع شركات التوصية البسيطة لجميع القواعد الخاصة بإنقضاء شركات التضامن بحالاتها المختلفة . ولا تختلف الإجراءات المحاسبية اللازمة لإثبات التصفية وإعداد قائمة التصفية وقسمة الناتج على الشركاء عما ذكرناه في معالجة إنقضاء شركات التضامن وتقتصر الاختلافات على ما يتعلق بمسؤولية الشريك أو الشركاء الموصين قبل الغير وقبل شركائه المتضامين .

فالشريك الموصى لا يلتزم كما سبق وأن ذكرنا إلا بقدر حصته في رأس المال . فإذا كان قد قدمها بالكامل عند التصفية فلا يجوز الرجوع عليه بأي شيء فيما يزيد على هذه الحصة . أما إذا لم يكن قد قام بتقديم حصته بالكامل فللموصى أن يقوم بمطالبته بها ، كما يجوز لدائن الشركة وللشركاء الرجوع عليه بمقدار حصته

التي لم يف بها فيما يخصه من خسائر التصفية وفي حدود حصته في رأس المال فقط .
كما لا يستتبع إعسار الشركة وإفلاسها إفلاس الشريك الموصي ، بينما يترتب
على ذلك إفلاس الشركاء المتضامنون بحكم القانون .

ويترتب على هذه القواعد أن إجراءات معالجة خسائر التصفية في حالة إعسار
الشركة ويسار الشركاء ، أو إعسار الشركة وإعسار شريك أو أكثر أن يتوقف
توزيع الخسائر على الشريك الموصي بمجرد إستنفاد حصته في رأس المال . ويتم
توزيع ما زاد على ذلك من خسائر بين الشركاء المتضامين على حسب نسب توزيع
الأرباح والخسائر فيما بينهم .

ولنفرض مثلاً أن حسن وحسين وحسونه شركاء في شركة توصية بسيطة فيها
حسونه شريك موصي ، ويقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوي . وأنه تقرر تصفية
الشركة وبيعت أصولها بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه بخسائر تصفية قدرها ٢٧٠٠٠ جنيه ،
وكان رصيد النقدية بالإضافة إلى ذلك يبلغ ١٢٠٠٠ جنيه . وبلغت إلتزامات
الشركة ٥٩٠٠٠ جنيه ، ورأس مال الشركاء الثلاثة على التوالي : ١٠٥٠٠ جنيه ،
٤٠٠٠ جنيه ، ٦٠٠٠ جنيه . فتكون قائمة التصفية في هذه الحالة كما هو موضح
بالصفحة التالية .

ويكون للدائنون الحق في مطالبة حسن وحسين دون حسونه بسداد أرصدة
حساباتهم فإذا كان الشريكان أو أحدهما مؤسراً قام بسداد الدائنين وحصل من
الشريك الآخر ، إلا إذا كان معسراً فيتحمل بالخسارة الإضافية الناتجة عن ذلك
أما إذا كان الشريكان المتضامنان معسران فلا سبيل لدائن الشركة في مطالبة
الشريك الموصي حسونه حتى لو كان مؤسراً

شركة التوصية البسيطة: حسن وحسين وحسونة (تحت التصفية)
(حسونة شريك موصي)
قائمة التصفية في -

| الخصوم | | | | الأصول | | |
|----------------|------------------|-----------------|------------------|------------------|------------------|--|
| حسونة | حسين | حسن | إلتزامات | نقدية | بجلاف النقدية | |
| ٦٠٠٠ (٩٠٠٠) | ٤٠٠٠ (٩٠٠٠) | ١٠٠٠٠ (٩٠٠٠) | ٥٩٠٠٠ | ١٢٠٠٠ ٤٠٠٠٠ | ٦٧٠٠٠ (٦٧٠٠٠) | الأرصدة قبل التصفية التصفية والخسائر |
| (٣٠٠٠) ٣٠٠٠ | (٥٠٠٠) (١٥٠٠) | ١٠٠٠ (١٥٠٠) | ٥٩٠٠٠ | ٥٢٠٠٠ | - | الأرصدة بعد التصفية توزيع الرصيد المدين للشريك الموصي حسونة. |
| - | (٦٥٠٠) | (٥٠٠) | ٥٩٠٠٠ (٥٢٠٠٠) | ٥٢٠٠٠ (٥٢٠٠٠) | | الأرصدة بعد توزيع رصيد الموصي على المتضامنين مدفوعات نقدية للالتزامات |
| - | (٦٥٠٠) | (٥٠٠) | ٧٠٠٠ | - | | الأرصدة بعد إستنفاد حصيلة التصفية |

٧ - الإندماج:

قد تنقضي شركة التضامن بالإندماج في شركة تضامن أخرى لتتكون بذلك شركة جديدة تتجمع فيها موارد وإلتزامات الشركتين المندمجتين، كما قد تنقضي شركة التضامن بإندماجها في شركة مساهمة. وفي كل من الحالتين تعتبر الشركة في حالة تصفية أثناء إجراءات الإندماج وتزول عنها الشخصية المعنوية المستقلة بإندماجها في الشركة الجديدة.

وعادة ما تنتقل أصول وإلتزامات الشركة المندجة إلى الشركة المندمج فيها إما بقيمتها الدفترية وقت الإندماج أو طبقاً لقيمتها السوقية العادلة وقت الإندماج طبقاً للاتفاق بين الشركتين. وينقسم المحاسبون في هذا الصدد إلى مجموعتين إحداها تدعو لضرورة إنتقال الأصول بقيمتها الدفترية والأخرى تبرر بحق وبالمنطق الرشيد ضرورة إعادة تقويم الأصول بقيمتها السوقية العادلة وقت الإندماج. إلا أنه بالرغم من ذلك فإن الذي يحكم الإجراءات المحاسبية الواجب إتباعها لا يتوقف على مدى إقتناع المحاسب الذي يقوم بإجرائها بأي من وجهتي النظر السابقتين بقدر ما يتوقف على الشروط المتفق عليها بين الشركتين لأغراض الإندماج.

هذا وفي حالة الإندماج يمكن توسيط حساب التصفية في دفاتر الشركة المندجة لإقفال صافي التكلفة الدفترية للأصول المنتقلة للشركة المندمج فيها، وإقفال التكلفة الدفترية للخصوم المنتقلة، ثم لإظهار الثمن المتفق عليه بين الشركتين لصافي أصول الشركة المندجة، ويوزع رصيده من أرباح أو خسائر بعد ذلك على الشركاء في الشركة المندجة طبقاً لنسب توزيع الأرباح والخسائر. أي أن حساب التصفية في هذه الحالة يقترب من أن يكون حساب متاجرة في صافي أصول الشركة المندجة ويبيعها للشركة المندمج فيها.

٧ - أ - اندماج شركة تضامن في شركة تضامن أخرى:

يترتب على هذه الحالة إنقضاء كل من الشركتين، وقيام شركة جديدة قوامها الأصول والخصوم المنتقلة من كل من الشركتين المندمجتين. ولنفرض مثلاً أن شركة التضامن أمين وشوقي التي يقسم الشريكان فيها الأرباح والخسائر بالتساوي قد قررت الاندماج مع شركة التضامن سمير وصابر اللذان يقسمان الأرباح والخسائر بنسبة ٣ : ٢ لتكوين شركة أمين وشوقي وسمير وشريكها كشركة توصية بسيطة فيها الشريك صابر شريكاً موصياً. وفيما يلي الميزانية العمومية لكل من الشركتين في تاريخ الاندماج.

| أصول | | | خصوم | | |
|------------|------------|------------------|------------|------------|--------------------|
| أمين وشوقي | سمير وصابر | | أمين وشوقي | سمير وصابر | |
| ٢٠٠٠٠ | | أراضي | ٣٠٠٠٠ | ٢٥٠٠٠ | رأس مال أمين وسمير |
| ١٥٠٠٠ | ٢٢٠٠٠ | صافي مباني وآلات | ٢٠٠٠٠ | ١٥٠٠٠ | رأس مال شوقي وصابر |
| ١٢٠٠٠ | ٢٨٠٠٠ | مخزون | ٥٠٠٠ | | جاري شوقي |
| ٣٥٠٠٠ | ١٧٠٠٠ | صافي مدينون | ١٠٠٠٠ | | قرض صابر |
| ٣٠٠٠ | ٢٠٠٠ | جاري أمين وصابر | ١٢٠٠٠ | | إحتياطي عام |
| ٢٥٠٠٠ | ٣١٠٠٠ | نقدية | ٣٤٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ | دائنون |
| | | | ٩٠٠٠ | | مصرفات مستحقة |
| ١١٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ | | ١١٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ | |

هذا وقد اتفق الشركاء جميعاً على أن تنتقل أصول شركة أمين وشوقي بقيمتها السوقية العادلة للشركة الجديدة كما ينتقل الدائنون والمصرفات المستحقة بقيمتها الدفترية، أما أصول شركة سمير وصابر فتنقل بقيمتها الدفترية فيما عدا المخزون

الذي يخفض بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه نتيجة انخفاض قيمته السوقية بشكل ملحوظ، وعلى أن يقوم سمير وصابر بسداد الدائتين برصيد النقدية واستكمال الباقي من أموالهم الخاصة. وقد ساهم صابر في سداد الدائتين بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه من أمواله الخاصة. وقد قدرت أصول شركة أمين وشوقي كآآتي: أراضي ٣٠٠٠٠ جنيه، صافي مباني وآلات ١٢٠٠٠ جنيه، مخزون ١٥٠٠٠ جنيه، صافي مدينون بالقيمة الدفترية. وأتفق الشركاء على أن تكون حصة كل منهم في رأس المال تعادل رصيد حقوقه بعد إتمام التصفية طبقاً للشروط السابقة، وعلى أن يقتسم الشركاء الأرباح والخسائر في الشركة الجديدة بنسبة ٣٠٪، ٣٠٪، ٣٠٪، ١٠٪ لكل من أمين وشوقي وسمير وصابر على التوالي. وفيما يلي الحسابات اللازمة للتصفية في دفاتر كل من الشركتين، ثم القيود الدفترية اللازمة لإثبات قيام الشركة الجديدة في دفاترها (عليك أن تقوم بإجراء القيود اللازمة لإثبات تصفية كل من الشركتين المندمجتين في دفاتر كل منهما والتي أدت إلى ظهور حساباتها على هذه الصورة من واقع البيانات السابقة).

١ - في دفاتر شركة أمين وشوقي:

حـ / التصفية

دائن

مدين

| | | | |
|------------------------|--------|-----------------------------|--------|
| من حـ / الشركة الجديدة | ١١٢٠٠٠ | إلى حـ / الأراض | ٢٠٠٠٠ |
| ٣٠٠٠٠ أراضي | | إلى حـ / مباني وآلات (صافي) | ١٥٠٠٠ |
| ١٢٠٠٠ مباني وآلات | | إلى حـ / المخزون | ١٢٠٠٠ |
| ١٥٠٠٠ مخزون | | إلى حـ / المدينون (صافي) | ٣٥٠٠٠ |
| ٣٥٠٠٠ مدينون | | إلى حـ / النقدية (منتقلة | ٢٥٠٠٠ |
| ٢٥٠٠٠ نقدية | | للشركة الجديدة) | |
| من حـ / الدائنون | ٣٤٠٠٠ | إلى حـ / الشركة الجديدة | ٤٢٠٠٠ |
| من حـ / مصروفات مستحقة | ٩٠٠٠ | ٣٤٠٠٠ دائنون | |
| | | ٩٠٠٠ مصروفات مستحقة | |
| | | إلى حـ / رأس المال | ١٠٠٠٠ |
| | | ٥٠٠٠ أمين | |
| | | ٥٠٠٠ شوقي | |
| | ١٦٠٠٠٠ | | ١٦٠٠٠٠ |

حـ / رأس المال

| شوقي | أمين | مجموع | شوقي | أمين | مجموع |
|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| ٢٠٠٠٠ | ٣٠٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ | | ٣٠٠٠ | ٣٠٠٠ |
| ٥٠٠٠ | | ٥٠٠٠ | ٣٦٠٠٠ | ٣٨٠٠٠ | ٧٤٠٠٠ |
| ٦٠٠٠ | ٦٠٠٠ | ١٢٠٠٠ | | | |
| ٥٠٠٠ | ٥٠٠٠ | ١٠٠٠٠ | | | |
| ٣٦٠٠٠ | ٤١٠٠٠ | ٧٧٠٠٠ | ٣٦٠٠٠ | ٤١٠٠٠ | ٧٧٠٠٠ |

حـ / الشركة الجديدة

| | | | |
|--------|--|--------|--|
| ١١٧٠٠٠ | إلى حـ / التصفية (القيمة السوقية للأصول) | ٤٣٠٠٠ | من حـ / التصفية (الإلتزامات المنتقاة) |
| | | ٧٤٠٠٠ | من حـ / رأس المال (أرصدة رأس المال المنتقلة) |
| ١١٧٠٠٠ | | ١١٧٠٠٠ | |

ويلاحظ أن حساب التصفية وحساب الشركة الجديدة تم إستخدامهما لأغراض التصفية وإقفال حسابات الشركة معاً. فقد جعل حساب التصفية مديناً بالتكلفة الدفترية لصافي الأصول وجعل دائناً بالقيمة المتفق عليها لإنتقال هذه الأصول للشركة الجديدة. كما جعل حساب التصفية دائناً بالتكلفة الدفترية للإلتزامات المنتقلة للشركة، وجعل مديناً بالقيمة التي انتقلت بها هذه الإلتزامات للشركة الجديدة. ويمثل رصيده بعد ذلك ما يتحقق عن إنتقال الأصول و (أو) الإلتزامات من أرباح أو خسائر توزع على الشركاء بنسبة توزيع الأرباح والخسائر. هذا كما تم إقفال كل الحسابات المتعلقة بحقوق الشركاء من حسابات جارية (وقروض في حالة وجودها) وأرباح غير موزعة في حساب رأس مال الشركاء (الأرباح غير الموزعة كإحتياطي العام مثلاً توزع بنسبة توزيع الأرباح والخسائر) ويقفل رصيد حساب رأس المال في حساب الشركة الجديدة ليترتب على ذلك إقفاله هـ الآخر بالتالي.

٢ - في دفاتر شركة سمير وصابر:

ح / التصفية

| | | | |
|-------|---------------------------|-------|------------------------|
| ٢٢٠٠٠ | إلى ح / صافي مباني وآلات | ٦٢٠٠٠ | من ح / الشركة الجديدة: |
| ٢٨٠٠٠ | إلى ح / المخزون | | ٢٢٠٠٠ صافي مباني وآلات |
| ١٧٠٠٠ | إلى ح / المدينون (صافي) | | ٢٣٠٠٠ مخزون |
| | | | ١٧٠٠٠ مدينون |
| | | ٥٠٠٠ | من ح / رأس مال الشركاء |
| | | | ٣٠٠٠ سمير |
| | | | ٢٠٠٠ صابر |
| ٦٧٠٠٠ | | ٦٧٠٠٠ | |

ح / الشركة الجديدة

| | | | |
|-------|---|-------|------------------|
| ٦٢٠٠٠ | إلى ح / التصفية (قيمة الأصول المتقلة) | ٦٢٠٠٠ | من ح / رأس المال |
| ٦٢٠٠٠ | | ٦٢٠٠٠ | |

ح / الدائنون

| | | | |
|-------|-------------------|-------|------|
| ٣١٠٠٠ | إلى ح / النقدية | ٥٠٠٠٠ | رصيد |
| ١٩٠٠٠ | إلى ح / رأس المال | | |
| ٥٠٠٠٠ | | ٥٠٠٠٠ | |

حـ / رأس المال

| | صابر | سمير | مجموع | | صابر | سمير | مجموع |
|------------------|-------|-------|-------|------------------------|-------|-------|-------|
| رصيد | ١٥٠٠٠ | ٢٥٠٠٠ | ٤٠٠٠٠ | إلى حـ / جاري صابر | ٢٠٠٠ | | ٢٠٠٠ |
| من حـ / قرض صابر | ١٠٠٠٠ | | ١٠٠٠٠ | إلى حـ / التصفية | ٢٠٠٠ | ٣٠٠٠ | ٥٠٠٠ |
| من حـ / الدائنين | ١٠٠٠٠ | ٩٠٠٠ | ١٩٠٠٠ | إلى حـ / الشركة الجديد | ٣١٠٠٠ | ٣١٠٠٠ | ٦٢٠٠٠ |
| | ٣٥٠٠٠ | ٣٤٠٠٠ | ٦٩٠٠٠ | | ٣٥٠٠٠ | ٣٤٠٠٠ | ٦٩٠٠٠ |

٣ - في دفاتر الشركة الجديدة:

يترتب على إندماج الشركتين قيام الشركة الجديدة على الأصول والخصوم المنتقلة طبقاً للقيود الدفترية الآتية:

من مذكورين

| | |
|----------------------|-------|
| حـ / الأراضي | ٣٠٠٠٠ |
| حـ / المباني والآلات | ١٢٠٠٠ |
| حـ / المخزون | ١٥٠٠٠ |
| حـ / المدينون | ٣٥٠٠٠ |
| حـ / النقدية | ٢٥٠٠٠ |

إلى مذكورين

| | |
|--|-------|
| حـ / الدائنون | ٣٤٠٠٠ |
| حـ / مصروفات مستحقة | ٩٠٠٠ |
| حـ / رأس مال أمين | ٣٨٠٠٠ |
| حـ / رأس مال شوقي | ٣٦٠٠٠ |
| إثبات إنتقال أصول وخصوم شركة أمين وشوقي طبقاً لإتفاق الاندماج. | |

| | |
|----------------------|-------|
| من مذكورين | |
| حـ / المباني والآلات | ٢٢٠٠٠ |
| حـ / المخزون | ٢٣٠٠٠ |
| حـ / المدينون | ١٧٠٠٠ |

إلى مذكورين

| | |
|-------------------|-------|
| حـ / رأس مال سمير | ٣١٠٠٠ |
| حـ / رأس مال صابر | ٣١٠٠٠ |

إثبات إنتقال أصول وخصوم شركة سمير وصابر
طبقاً لإتفاق الإندماج.

وبذلك تنشأ الشركة الجديدة كشركة توصية بسيطة فيها ثلاثة شركاء متضامنون وصابر كشريك موصي.

٧ - ب - إندماج شركة تضامن في شركة مساهمة:

قد تندمج شركة التضامن في شركة مساهمة أو تتحول إلى شركة مساهمة، وفي كلتا الحالتين تعتبر شركة التضامن في حكم المنقضية ويترتب على ذلك تصفيتها وإنتقال صافي أصولها للشركة الجديدة أو على حسب ما ينص عليه إتفاق الإندماج.

فإذا إندمجت الشركة في شركة مساهمة فعادة ما يحصل الشركاء فيها على أسهم ملكية الشركة المساهمة مقابل صافي حقوقهم في شركة التضامن، أو مقابل جزء منها. وفي هذه الحالة يجعل حساب التصفية مديناً بالأصول المنتقلة للشركة المساهمة على حسب صافي قيمتها الدفترية لإقفالها مقابل جعل حساب الشركة المساهمة مديناً، وحساب التصفية دائناً بالقيمة المتفق عليها لإنتقال الأصول. والمعالجة العكسية تنطبق على الإلتزامات المنتقلة للشركة المساهمة. ذلك على نفس

النمط المبين في الحالة السابقة.

وتسوى حسابات رأس مال الشركاء بما يترتب على إنتقال الأصول والإلتزامات للشركة المساهمة من أرباح أو خسائر، ثم تسوى أرصدة رأس المال بما يترتب لكل شريك من حقوق في صورة أسهم أو نقدية طبقاً للاتفاق.

ولنفترض مثلاً أن شركة التضامن وهيب وعبد الوهاب قررت الإندماج في شركة التجارة والخدمات، شركة مساهمة عربية، إعتبرات من ١/٩/١٩٨٥. هذا وقد بلغت موجودات وإلتزامات شركة التضامن في تاريخ هذا القرار ما يلي: الموجودات: مباني وآلات ٧٦٠٠ جنيه، مخصص إهلاك مباني وآلات ١٦٠٠، سيارات ٤٦٠٠ جنيه، مخصص إهلاك سيارات ١٢٠٠ جنيه، مخزون ٢٣٤٠٠ جنيه، عملاء ١٠٢٠٠ جنيه، مخصص ديون ٢٠٠ جنيه، أوراق قبض ٣٥٠٠ جنيه، نقدية ١٦٢٠٠ جنيه.

الإلتزامات: قرض البنك ٥٠٠٠ جنيه مصروفات مستحقة ١٢٠٠ جنيه، دائنون ٢٨٣٠٠ جنيه. حقوق الشركاء: إحتياطي عام ٨٠٠٠ جنيه، قرض وهيب ٥٠٠٠ جنيه، رأس مال وهيب ٧٠٠٠ جنيه، رأس مال عبد الوهاب ٨٠٠٠ جنيه.

وقد نص إتفاق الإندماج على ما يلي:

١ - تنتقل كل الموجودات للشركة المساهمة، فيما عدا النقدية، على أن تقدر بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه ويحصل الشركاء على ١٥٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية للسهم ٢ جنيه ومبلغ ١٠٠٠٠ جنيه نقداً.

٢ - يقوم الشركاء بسداد الإلتزامات بالكامل، ويحصل وهيب على ٨٠٠ سهم ويحصل عبد الوهاب على ٧٠٠ سهم من أسهم شركة التجارة والخدمات. هذا وقد كان وهيب وعبد الوهاب يقومون بتوزيع الأرباح والخسائر فيما بينهم بنسبة ٧:٨ على التوالي.

ويترتب على هذا الإتفاق ضرورة تصفية شركة التضامن وسداد الإلتزامات

وتحديد حقوق كل شريك من الشركاء . وسوف نعالج هذه الحالة في صورة قيود دفترية على أن يقوم القارئ بتصوير الحسابات اللازمة في دفاتر شركة التضامن .

القيود بدفاتر شركة التضامن :

من مذكورين

| | |
|------------------------|------|
| حـ / مخصص إهلاك آلات | ١٦٠٠ |
| حـ / مخصص إهلاك سيارات | ١٢٠٠ |

إلى مذكورين

| | |
|------------------|-------|
| حـ / آلات ومباني | ١٦٠٠ |
| حـ / سيارات | ١٢٠٠ |
| <hr/> | |
| من حـ / التصفية | ٤٦٥٠٠ |

إلى مذكورين

| | |
|------------------|-------|
| حـ / مباني وآلات | ٦٤٠٠ |
| حـ / سيارات | ٣٤٠٠ |
| حـ / مخزون | ٢٣٤٠٠ |
| حـ / عملاء | ١٠٢٠٠ |
| حـ / أوراق قبض | ٣٥٠٠ |
| <hr/> | |

من مذكورين

| | |
|----------------------------|-------|
| حـ / مخصص ديون مشكوك فيها | ٢٠٠ |
| حـ / شركة التجارة والخدمات | ٤٠٠٠ |
| إلى حـ / التصفية | ٤٠٢٠٠ |

| | |
|--|-------|
| من مذكورين | |
| حـ / رأس مال وهيب | ٢٩٤٠ |
| حـ / رأس مال عبد الوهاب | ٣٣٦٠ |
| إلى حـ / التصفية | ٦٣٠٠ |
| <u>خسائر التصفية بنسبة ٨:٧</u> | |
| من مذكورين: | |
| حـ / قرض وهيب | ٥٠٠٠ |
| حـ / الإحتياطي العام | ٨٠٠٠ |
| إلى مذكورين: | |
| حـ / رأس مال وهيب | ٨٧٣٣ |
| حـ / رأس مال عبد الوهاب | ٤٢٦٧ |
| <u>إقفال قرض وهيب وتوزيع الإحتياطي العام على الشريكين بنسبة ٨:٧.</u> | |
| من حـ / النقدية | ٨٣٠٠ |
| إلى مذكورين | |
| حـ / رأس مال وهيب | ٣٢٠٧ |
| حـ / رأس مال عبد الوهاب | ٥٠٩٣ |
| <u>تحصيل الأرصدة المدينة في حسابات رأس مال الشركاء.</u> | |
| من مذكورين | |
| حـ / النقدية | ١٠٠٠٠ |
| حـ / رأس مال وهيب | ١٦٠٠٠ |
| حـ / رأس مال عبد الوهاب | ١٤٠٠٠ |

٤٠٠٠٠ إلى حـ / شركة التجارة والخدمات
تحويل النقدية وتوزيع الأسهم على الشركاء.

| | |
|---------------------|-------|
| من مذكورين | |
| حـ / قرض البنك | ٥٠٠٠ |
| حـ / مصروفات مستحقة | ١٢٠٠ |
| حـ / الدائنون | ٢٨٣٠٠ |
| إلى حـ / النقدية. | ٣٤٥٠٠ |

ويلاحظ أن قيد سداد الإلتزامات يلي قيد تحويل الأرصدة المدينة في حسابات الشركاء حتى تكفي النقدية لسداد الإلتزامات.
أما القيود في دفاتر الشركة المساهمة فتكون كالآتي:

٤٠٠٠٠ من حـ / الأصول المختلفة (أو مفرداتها في حالة
تحديد قيمة كل منها على حدة).

إلى مذكورين:

| | |
|-----------------------------|-------|
| حـ / رأس مال الأسهم العادية | ٣٠٠٠٠ |
| حـ / النقدية | ١٠٠٠٠ |

إثبات إنتقال أصول شركة التضامن وهيب وعبد الوهاب.

ولا يترتب على إندماج شركة تضامن في شركة مساهمة إنقضاء الأخيرة طبعاً
كما هو الحال في شركات التضامن وذلك كما سوف يتضح فيما بعد.

أسئلة وتمارين على الفصل الرابع

أولاً، الأسئلة:

- ١ - تكلم باختصار عن أسباب إنقضاء شركات التضامن والتوصية البسيطة مع التمييز بين الأسباب العامة والأسباب الشخصية.
- ٢ - تكلم باختصار عن أولويات توزيع ناتج التصفية والمبررات التي تراها منطقية لوضع الأولويات بهذا الترتيب.
- ٣ - علل باختصار لماذا تعتبر كل من العبارات التالية خطأ أو صواب من وجهة نظرك.
 - أ - إذا استخدم حساب التصفية بمثابة حساب أرباح وخسائر فإن ما يقفل فيه هو ما يترتب على بيع الأصول المختلفة من أرباح أو خسائر، أما حسابات الأصول فتظل مفتوحة في الدفاتر كما هي.
 - ب - الشركة الموسرة هي التي تكفي حصيلة تصفية أصولها لسداد التزاماتها وحقوق الشركاء فيها بالكامل، إن لم تكن تزيد.
 - ج - توزع أرباح أو خسائر التصفية على الشركاء بنسبة حقوق كل منهم في الشركة بصرف النظر عن نسب توزيع الأرباح والخسائر التي كانت متبعة قبل التصفية.
 - د - إذا ترتب على تصفية الشركة خسائر ولم تكن حقوق أحد الشركاء فيها كافية لاستيعاب نصيبه منها فإن الرصيد المدين لحسابه يوزع على باقي الشركاء كما توزع خسائر التصفية.
 - هـ - إذا ترتب على التصفية خسائر وكانت مجموع الأرصدة المذينة لحقوق بعض الشركاء نتيجة توزيع خسائر التصفية تزيد على مجموع الأرصدة الدائنة

- لحقوق باقي الشركاء فإن ذلك يعني أن الشركة معسرة.
- و - يكون لدائنو الشركة حق استيفاء باقي حقوقهم بالكامل من الأموال الخاصة للشركاء فيما زاد على حصيلة التصفية وذلك قبل أن يحصل دائنو الشركاء الشخصيون على أي شيء من حقوقهم قبل الشركاء.
- ز - إذا قام أحد الشركاء بسداد دائنو الشركة فيما زاد على حصيلة التصفية فيكون له حق الرجوع على الشركاء الباقين في حدود نصيب كل منهم من هذه الديون التي سدها الشريك بنسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء بصرف النظر عن طبيعة أرصدة حقوق الشركاء الباقين.
- ح - يعتبر قرض الشريك الموصي عند تصفية شركة التوصية البسيطة كقرض الشريك المتضامن في الشركة، ومن ثم فليس له أولويات على باقي حقوق الشركاء.
- ط - لا يترتب على اندماج شركة التضامن في شركة أخرى تصفية الشركة وسداد إلتزاماتها، وإنما يترتب على ذلك إنقضاء الشركة وقيام شركة جديدة تحمل محل الشركة المندمجة في تحمل جميع الإلتزامات.
- ي - إذا تمت التصفية بصفة جزئية وكان من المنتظر أن تتحقق تصفية باقي الأصول دون خسائر، فإن فائض النقدية بعد سداد الإلتزامات يمكن توزيعه على الشركاء بنسب رأس مال إلى أن تتحقق باقي الأصول.

ثانياً: التمارين (★)

التمرين الأول:

- تقرر تصفية شركة التضامن بين حمودة وعبد الجواد وجمال في ١/١/١٩٨٥.
- وقد بلغت حسابات الشركاء في ذلك التاريخ الآتي، رأس مال حمودة ٢٢٠٠٠
- (★) إذا لم ينص التمرين على كيفية معالجة حساب التصفية فيعالج على اعتباره حساب أرباح وخسائر.

جنيه، جاري حمودة ٣٠٠٠ جنيه (دائن)، قرض حمودة ٥٠٠٠ جنيه، رأس مال عبد الجواد ٣٢٥٠٠ جنيه، جاري عبد الجواد ٢٥٠٠ (مدين)، رأس مال جمال ٤٠٠٠٠ جنيه، جاري جمال ٥٠٠٠ جنيه (دائن)، قرض جمال ٥٠٠٠ جنيه. كما بلغت مجموع إلتزامات الشركة ٤٧٥٠٠ جنيه، وقد تم تصفية الشركة وبلغت حصيلة التصفية ١٨٠٠٠٠ جنيه، وبلغت أتعاب المصفي ومصاريف التصفية ٢٥٠٠ جنيه. هذا وقد كانت الأرباح والخسائر توزع بين الشركاء بنسبة ٢:١:٢ لكل من حمودة وعبد الجواد وجمال على التوالي.

المطلوب:

إجراء ما يلزم من قيود يومية لإثبات التصفية، وتصوير الحسابات اللازمة (أ) على إعتبار حساب التصفية بمثابة حساب متاجرة، (ب) على إعتبار حساب التصفية بمثابة حساب أرباح وخسائر، علماً بأن رصيد النقدية قبل التصفية بلغ ٢٥٠٠٠ جنيه.

التمرين الثاني:

كامل وسعد شريكان في شركة تضامن وقد تقرر تصفية الشركة في ١٩٨٥/٦/٣٠، وبلغ رصيد حقوق كامل دون القرض ٩٠٠٠ جنيه، ورصيد حقوق سعد دون القرض ٧٠٠٠ جنيه، كما يبلغ الرصيد الدائن لقرضي كل من كامل وسعد للشركة ١٨٠٠ جنيه، ١٦٠٠ جنيه على التوالي. ويقتسم الشريكان الأرباح والخسائر بنسبة ٦٠٪ لكامل، ٤٠٪ لسعد. وقد بلغت حصيلة تصفية مختلف الأصول ١٥٠٠٠ جنيه في الوقت الذي بلغ فيه مجموع إلتزامات الشركة بما فيها قرضي الشريكين ومصاريف واتعاب التصفية ١٤٤٠٠ جنيه.

والمطلوب:

إعداد الحسابات اللازمة لتصفية الشركة بإعتبار حساب التصفية بمثابة حساب

أرباح وخسائر علماً بأن رصيد النقدية قبل التصفية بلغ ٣٠٠ جنيه.

التمرين الثالث:

قطب ورجب شريكان في شركة تضامن. وقد قررا تصفية الشركة في التاريخ التي أظهرت فيه الميزانية العمومية الأصول والخصوم الآتية:

| | | | |
|---------------------|--------------|--------------|--------------|
| أراضي ومباني (صافي) | ٢١٠٠٠ | رأس مال قطب | ٣٢٥٥٠ |
| مخزون | ٦٠٠٠ | رأس مال رجب | ٢٤٦٠٠ |
| مدينون | ٣٠٠٠ | أرباح محجوزة | ١٠٨٠٠ |
| نقدية | ٤٠٨٠٠ | إلتزامات | ٢٨٥٠ |
| | <u>٧٠٨٠٠</u> | | <u>٧٠٨٠٠</u> |

وقد كان الشريكان يقتسمان الأرباح والخسائر بالتساوي. وتمت تصفية الأصول المختلفة كالآتي: أراضي ومباني ٢٤٥٠٠ جنيه، مخزون ١٦٨٠٠ جنيه، مدينون ٦٣٠٠ جنيه، وبلغت مصاريف التصفية ٥٠٠ جنيه.

المطلوب:

(١) إجراء القيود اللازمة لإثبات التصفية وتوزيع فائض حصيلة التصفية على الشركاء مع افتراض أن الشريكان موزران، (٢) كالمطلوب السابق مع افتراض أن رجب معسر، ومع تصوير قائمة التصفية.

التمرين الرابع:

إشترك سعيد وخيس في شركة تضامن للإتجار في المواد الغذائية في ١/١/١٩٨٥ حيث بلغ رأس مال الأول ١٢٠٠٠ جنيه، ورأس مال الثاني ٩٠٠٠ جنيه، ويقتسمان الأرباح والخسائر بنسبة رأس المال. ويقوم كل من الشريكين بإدارة محل من المحلين التي تملكها الشركة. وقد بلغت المتحصلات

والمدفوعات النقدية التي قام بها كل من الشريكين في المحل الذي يديره على مدار السنة الآتي بالجنيه:

| سعيد | خيس | مجموع |
|---------------|-------|-------|
| متحصلات نقدية | ٤٣٦٥٠ | ٣٢٣٥٠ |
| مدفوعات نقدية | ٥٢١٥٠ | ١٧٣٦٠ |
| | | ٧٦٠٠٠ |
| | | ٦٩٥١٠ |

وقد قام سعيد بدفع الزيادة من أمواله الخاصة في ١/١/١٩٨٥. وفي نهاية السنة قام الشريكان ببيع المحلين بما فيها من أصول بخلاف النقدية بمبلغ ٢٦٠٠٠ جنيه. فكيف يتم توزيع هذا المبلغ بين الشريكين؟

التمرين الخامس:

حامد ومحمود والقطاطري شركاء في شركة تضامن يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة ٨: ٧: ٥ على التوالي. وقد تقرر تصفية الشركة في ٣٠/٦/١٩٨٥ حيث بلغت أصول وخصوم الشركة الآتي:

| الأصول: | الخصوم: |
|-------------------|---------------|
| أصول ثابتة (صافي) | ١٢٦٨٩٠ |
| ٧٧١٦٠ | حقوق حامد |
| ٧٤٢١٦ | ١٧٢٨٤ |
| مخزون | حقوق محمود |
| ٩٧٣٠٠ | ٦٧٠٢٢ |
| مدينون (صافي) | حقوق القطاطري |
| ٤٦٨٩٠ | ٨٤٢٨٠ |
| نقدية | الإلتزامات |
| ٢٩٥٤٧٦ | ٢٩٥٤٧٦ |

وقد قرر حامد والقطاطري شراء أصول الشركة والإلتزام بسداد إلتزاماتها

وتكوين شركة جديدة فيما بينهم وعلى أن تقدر الأصول كآآتي: نقدية بقيمتها الدفترية، أصول ثابتة ٥٤٢٠٠ جنيه، مخزون ٥٠٤٠٠ جنيه، مدينون ٨٢٦٠٠ جنيه. وقد قام كل من حامد والقطاطري بسداد الإلتزامات جزئياً من النقدية المنتقلة من الشركة المصفاة وبمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه من أموالهم الخاصة حيث دفع حامد منها ٣٠٠٠٠ جنيه. كما إتفق الشريكان على الإحتفاظ بحقوقهم قبل محمود بالقدر الذي يسمح لهم به القانون كأصل من الأصول في ميزانية الشركة الجديدة. وقد بلغت قيمة الأصول الشخصية لمحمود ١٢٠٠٠ جنيه بينما بلغت إلتزاماته الشخصية بخلاف إلتزاماته لحامد والقطاطري ٢٤٠٠٠ جنيه.

المطلوب:

(١) إجراء ما يلزم من قيود لإثبات تصفية الشركة القديمة وتصوير ما يلزم من حسابات في هذا الصدد، وإعداد قائمة التصفية، (٢) إجراء ما يلزم من قيود لإثبات تكوين الشركة الجديدة وإعداد الميزانية العمومية لها في تاريخ التكوين.

التمرين السادس:

إشترك أحمد ومحمود في تكوين شركة تضامن منذ عشر سنوات وبعد انقضاء سبع سنوات في إزدهار متواصل قرر الشريكان ضم إثنان من العاملين معهم في الشركة واللذان يعدان من أعمدة إزدهارها على مدار هذه السنوات السبع عرفانا من أحمد ومحمود بالجميل. وبذلك تكونت شركة جديدة من أحمد ومحمود وعبد الحميد وصالح وأصبح الشريكان الأخيران شريكان بالعمل (دون رأس مال) ونص عقد الشركة على أن تكون نسب توزيع الأرباح والخسائر كآآتي: أحمد ٤٥٪، محمود ٣٠٪، عبد الحميد ١٥٪، وصالح ١٠٪، كما نص العقد في حالة بيع الشركة أو تصفيتها في خلال ٥ سنوات من إنضمام عبد الحميد

وصالح، فإن ما قد يترتب على ذلك من شهرة محل يكون من حق أحمد ومحمود فقط. وفي نهاية السنة الحالية قرر الشركاء بيع أصول الشركة بخلاف النقدية لتوقع كساد نشاطها بمبلغ ٥٥٥٠٠ جنيه. وفي ذلك التاريخ تم إقفال الحسابات حيث أظهرت الأرصدة التالية: أراضي ٢٣٩٤ جنيه، مباني (صافي) ٢٥٥٠٠ جنيه، مخزون ١٥٣٠٦ جنيه، عملاء ١٨٩٠٠، نقدية ٦٠٠٠ جنيه، مسحوبات عبد الحميد ٥٩٩٧، دائنون ٨١٠٠ جنيه، رأس مال أحمد ٣٠١٣٨ رأس مال محمود ٣٤٥٩٩ جنيه، رأس مال صالح ٦٦٠ جنيه، قرض صالح (دائن ٦٠٠ جنيه).

المطلوب:

(١) إعداد قائمة التصفية بفرض أن كل الشركاء موسرون، وإثبات ما يلزم من قيود يومية، (٢) إعداد قائمة التصفية بفرض أن الشريك (أو الشركاء) الذي يصبح رصيد حقوقه مديناً نتيجة خسائر التصفية معسراً (أو معسرون) وليس لديه (لديهم) أي أموال خاصة، وإثبات ما يلزم من قيود يومية.

التمرين السابع:

اشترك حمدان ووهدان وسرحان في شركة تضامن في ١/١/١٩٨٢ برأس مال قدره ٩٠٠٠٠ جنيه، ١٨٠٠٠٠ جنيه، ٤٥٠٠٠ جنيه لكل منهم على التوالي، كما نص الاتفاق على إقتسام الأرباح والخسائر بسبة ٢: ٤: ١ على التوالي. وفي ٣١/١٢/١٩٨٣ توفي سرحان وقام الشريكان الباقيان بسداد مستحققاته للورثة عن طريق قبول عمران شريكاً جديداً برأس مال قدره ١٠٠٠٠٠ جنيه سدد منها لورثة سرحان في مستحققاته مبلغ ٤٢٠٠٠ جنيه، وفيما يلي بيان أرباح الشركة ومسحوبات كل شريك من الشركاء عن الثلاث سنوات المنتهية في ٣١/١٢/١٩٨٤.

| السنة المنتهية | الأرباح | المسحوبات | | | |
|----------------|----------|-----------|-------|-------|-------|
| في | عن السنة | حدان | وهدان | سرحان | عمران |
| ١٩٨٢/١٢/٣١ | ٥٦٠٠٠ | ١٧٠٠٠ | ٢٨٠٠٠ | ١٠٠٠٠ | - |
| ١٩٨٣/١٢/٣١ | ٦٣٠٠٠ | ١٨٠٠٠ | ٣٠٠٠٠ | ١٢٠٠٠ | - |
| ١٩٨٤/١٢/٣١ | ١٢٢٠٠٠ | ١٥٠٠٠ | ٢٥٠٠٠ | - | ٢٥٠٠٠ |

هذا وقد نص عقد الشركة الجديدة على أن تكون نسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء الجدد حدان ووهدان وعمران ٣: ٣: ٢، وعلى أن لا يتحمل عمران أية خسائر تتعلق بالفترات السابقة على إنضمامه، كما لا تقوم الشركة بإظهار أي شهرة في دفاترها. وعند إقفال الدفاتر في ١٩٨٤/١٢/٣١ أكتشف أن محاسب الشركة لم يقوم بتحميل أرباح السنوات السابقة بإهلاك الآلات والمعدات والذي يبلغ ١٤٠٠٠ جنيه سنوياً، وقام بتحميل السنة الأخيرة بمبلغ ٤٢٠٠٠ جنيه إهلاك عن السنوات الثلاث. هذا وقد قرر الشركاء تصفية الشركة في ذلك التاريخ، حيث تم بيع أصولها بخلاف النقدية بمبلغ ٢٣٢٠٠٠ جنيه، وبلغ رصيد النقدية قبل التصفية ١٨٥٠٠ جنيه، وبلغت مصاريف التصفية ٥٠٠ جنيه وبلغ رصيد حسابات الإلتزامات المختلفة ٩٢٠٠٠ جنيه.

المطلوب:

- (١) إعداد قائمة توضح حقوق كل شريك من الشركاء في ١٩٨٤/١٢/٣١ قبل تصفية الشركة، (٢) إعداد قائمة التصفية وإجراء قيود اليومية اللازمة لإقفال دفاتر الشركة المصفاة، ويمكن أن تفترض أن الرصيد المدين في حساب حقوق أي من الشركاء لا يمكن تحصيله.
- (٣) بفرض أن الشركة موسرة وتبلغ صافي التكلفة الدفترية لأصولها بخلاف النقدية ٣٤٠٥٠٠ جنيه وأن الشركاء قرروا الاندماج في شركة مساهمة التي قبلت

إنتقال الأصول والإلتزامات لها بقيمتها الدفترية مقابل تقديم ٢٠٠٠ سهم، القيمة
'الأسمية للسهم ١٠ جنيه للشركاء الثلاثة وتسوية الفرق نقداً.

المطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات تصفية الشركة بين حمدان ووهدان
وعمران وتوزيع الأسهم والنقدية بينهم بناءً على المطلوب الأول بعد تعديله بما
ورد من بيانات جديدة في هذا الفرض.

الفصل الخامس

في

شركات التضامن والتوصية البسيطة التصفية التدريجية

١ - مقدمة:

عرضنا إجراءات التصفية في الفصل السابق على افتراض أن توزيع حصيلة التصفية لا يتم إلا بعد الانتهاء من بيع كل أصول الشركة المصفاة وتحصيل كل مستحقاتها، ثم يقوم المصفي بعد ذلك بسداد إلتزاماتها على حسب أولوياتها القانونية، وما يتبقى بعد ذلك يوزع على الشركاء على حسب أرصدة أسماهم (أو حقوقهم).

ويعتبر هذا الإجراء ملائماً إذا كانت عمليات التصفية تستغرق فترة زمنية وجيزة بحيث يستطيع الشركاء الانتظار حتى إتمام جميع عمليات التصفية للحصول على ما يتبقى لهم من حقوق في الشركة. إلا أن عمليات التصفية قد تستغرق في العادة وقتاً طويلاً قد يمتد إلى شهور أو سنوات، بحيث يكون من الصعب انتظار الشركاء للحصول على حقوقهم بعد تمام بيع كل الأصول وتحصيل كل الحقوق. فمتى تم سداد إلتزامات الشركة للغير، فإن كل ما يتحصل بعد ذلك من عمليات التصفية، فيما عدا مصروفات وأتخاب التصفية، يعد من حقوق

الشركاء ، وقد يطالب الشركاء المصفي بالتسديد الجزئي لحقوقهم قبل الشركة كلما تحصل مبلغ معين من بيع بعض الأصول. ويطلق على الإجراءات المحاسبية الملائمة في هذه الحالة إجراءات التصفية التدريجية. وسنتناول في هذا الفصل القواعد العامة التي يسترشد بها المحاسب في هذا الشأن ونستعرض كيفية إعداد خطة لتوزيع المتحصلات النقدية على دفعات على الشركاء بشكل يقي المصفي من التصرفات التي قد يترتب عليها الإضرار ببعض الشركاء لحساب البعض الآخر.

٢ - قواعد التصفية التدريجية:

تتلخص القواعد العامة في شأن التصفية التدريجية في قاعدتين أساسيتين:..

القاعدة الأولى:

وتتطلب عدم سداد أي مبالغ للشركاء سواء كانوا متضامنين أو موصين مقابل حصص في حقوق الملكية إلا بعد سداد جميع الدائنين وإلتزامات الشركة للغير. ويعتبر قرض الشريك الموصي فيما زاد على حصته في رأس المال وحقوقه في الأرباح المحجوزة إن وجدت من مكونات الديون العادية التي يلتزم المصفي بسدادها قبل سداد أي من الشركاء مقابل حقوقهم في الشركة.

القاعدة الثانية:

يقتصر السداد للشركاء بعد تطبيق القاعدة الأولى لهؤلاء الشركاء الذين يظل رصيد رأس المال الخاص بهم دائماً بعد توزيع كل الخسائر المتوقعة والمحتملة في أي صورة من الصور، وبتحفظ تام على كل الشركاء بنسب توزيع الأرباح والخسائر بينهم، ويكون السداد للشريك المعين بعد ذلك في حدود الرصيد الدائن لحساب رأس المال الخاص به. ويعالج رصيد قرض الشريك المتضامن في هذا الصدد معالجة رأس المال.

ويجب الإلتزام بهاتين القاعدتين في كل حالات التصفية التدريجية لشركات التضامن (أو التوصية البسيطة)، وذلك بالرغم من إمكانية اختلاف ظروف وملابسات كل حالة من الحالات عن الأخرى.

هذا وسوف نعرض لأغراض توضيح إجراءات التصفية التدريجية طريقتين: الأولى وتتقضي إعتبار كل ما لم يتحقق من أصول بالبيع بمثابة خسائر محتملة، والثانية تعتمد على تحديد خطة مسبقة لتوزيع المتحصلات النقدية على الشركاء بعد سداد الإلتزامات، ليسترشد بها المصفي في هذا الصدد.

٣ - التصفية التدريجية مع إعتبار كل ما لم يتحقق من أصول بالبيع بمثابة خسائر:

ويمكن أن تظهر في ظل هذه الطريقة إحدى حالتين: الأولى عندما تكون أرصدة رأس المال كافية لإستيعاب كل الخسائر المحتملة، وفي هذه الحالة يمكن سداد أرصدة رأس المال من حصيلة التصفية بعد سداد الدائنين دون أية مخاطر. أما الحالة الثانية فهي التي يترتب فيها على الخسائر المحتملة تحول بعض أرصدة رأس المال إلى أرصدة مدينة وفي هذه الحالة يجب الإلتزام بالآتي:

أ - لا يسدد للشريك الذي يصبح رصيد رأسماله مديناً نتيجة إستيعاب الخسائر المحتملة عن تحقق الأصول أية مبالغ على الإطلاق.

ب - قبل أن يتم توزيع أي نقدية على الشركاء الباقين لا بد وأن تحمل حساباتهم بالأرصدة المدينة لرأس مال الشركاء الآخرين كإحتياط مقابل إحتمال عدم إمكانية تحصيل هذه الأرصدة المدينة.

ولنفرض للحالة الأولى أن قاسم وصالح ومسعود ومحمود شركاء في شركة تضامن يقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوي. وقد تقرر تصفية الشركة وبلغ ملخص أصولها وخصومها كالاتي: أصول (كلها غير نقدية) ١٧٧٠٠٠ جنيه، إلتزامات ١٥٠٠٠ جنيه، رأس مال قاسم ٤٥٠٠٠ جنيه، قرض قاسم ٦٠٠٠ جنيه.

جنيه، رأس مال صالح ٤٥٠٠٠ جنيه، رأس مال مسعود ٣٥٠٠٠ جنيه، قرض مسعود ٧٠٠٠ جنيه، رأس مال محمود ٢٤٠٠٠ جنيه. وقد تمت تصفية أصول الشركة على دفعتين الأولى ترتب عليها بيع أصول تبلغ أرصدها الدفترية ١٢٧٠٠٠ جنيه بمبلغ ٨٣٠٠٠ جنيه، والثانية تم فيها بيع باقي الأصول بمبلغ ٣٦٠٠٠ جنيه.

ويترتب على الدفعة الأولى تحقق خسائر فعلية قدرها ٤٤٠٠٠ جنيه توزع على الشركاء، ثم يفترض أن ما تبقى من أصول يعتبر كما لو كان خسائراً محتملة ويوزع على الشركاء. وتسدد الإلتزامات من الدفعة الأولى، ثم يوزع باقي حصيلتها على الشركاء طبقاً لأرصدة أسماهم بعد ذلك. وتظهر قائمة التصفية على هذا الأساس بعد إقفال حسابات القروض في حسابات رأس المال لأن كل الشركاء متضامنين كما هو موضح في الصفحة التالية.

هذا ويلاحظ أن الأصول غير النقدية الباقية بعد الدفعة الأولى قد تم تحميلها كلها لحسابات رأس مال الشركاء كخسائر محتملة بنسبة توزيع الأرباح والخسائر بينهم. وعلى هذا الأساس تم تحديد الدفعة الأولى التي يمكن دفعها لكل شريك بعد سداد الإلتزامات دون مخاطر. وعند تحصيل الدفعة الثانية جعل حساب النقدية مدينياً وحساب رأس مال الشركاء دائئاً على حسب نسب توزيع الأرباح والخسائر. ذلك لأن هذه النقدية متحصلة عن بيع أصول سبق إعتبارها خسائر وحملت لحسابات رأس المال بنسب توزيع الأرباح والخسائر. ثم أعيد توزيع النقدية على الشركاء بجعل حسابات رأس المال مدينة وحساب النقدية دائئاً.

ولا يترتب على هذه الطريقة إضرار بأي من الشركاء. فلو كانت التصفية قد تمت دفعة واحدة مثلاً لترتب على ذلك خسائر قدرها ٥٨٠٠٠ جنيه (١٧٧٠٠٠ - ٨٣٠٠٠ - ٣٦٠٠٠) توزع على الشركاء بالتساوي ليقع على عاتق كل منهم ١٤٥٠٠ جنيه. ويظل لقاسم مبلغ ٣٦٥٠٠ جنيه (٥١٠٠٠ - ١٤٥٠٠) وقد حصل عليها على دفعتين مرة ٢٧٥٠٠ جنيه والثانية ٩٠٠٠ جنيه. ويمكن للمقاريء أن يتحقق أن كل من الشركاء اليقين قد حصل على ما يستحقه فعلاً حتى لو كانت التصفية قد تمت على دفعة واحدة.

شركة التضامن قاسم وصالح ومسعود ومحمود (تحت التصفية)
قائمة التصفية التدريجية على دفعتين (الحالة الأولى)

| الخصوم | | | | | | الأصول | |
|----------|----------|----------|----------|----------|----------|---------------|--------------------------------------|
| محمود | مسعود | صالح | قاسم | إلتزامات | نقدية | بجلاف النقدية | |
| %٢٥ | %٢٥ | %٢٥ | %٢٥ | | | | نسب توزيع الأرباح والخسائر |
| ٢٤٠٠٠ | ٤٣٠٠٠ | ٤٥٠٠٠ | ٥١٠٠ | ١٥٠٠٠ | - | ١٧٧٠٠٠ | الأرصدة قبل التصفية |
| (١١٠٠٠٠) | (١١٠٠٠٠) | (١١٠٠٠٠) | (١١٠٠٠٠) | | ٨٣٠٠٠ | (١٣٧٠٠٠٠) | التصفية والخسائر (دفعة أولى) |
| ١٣٠٠٠ | ٣٦٠٠٠ | ٣٤٠٠٠ | ٤٠٠٠٠ | ١٥٠٠٠ | ٨٣٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ | الأرصدة بعد الدفعة الأولى |
| (١٢٥٠٠) | (١٢٥٠٠) | (١٢٥٠٠) | (١٢٥٠٠) | (١٥٠٠٠) | (١٥٠٠٠) | (٥٠٠٠٠٠) | سداد الإلتزامات |
| ٥٠٠ | ١٨٥٠٠ | ٢١٥٠٠ | ٢٧٥٠٠ | - | ٦٨٠٠٠ | - | خسائر محتملة (أصول غير نقدية) |
| (٥٠٠) | (١٨٥٠٠) | (٢١٥٠٠) | (٢٧٥٠٠) | - | (٦٨٠٠٠٠) | - | الأرصدة بعد سداد الإلتزامات والخسائر |
| ٩٠٠٠ | ٩٠٠٠ | ٩٠٠٠ | ٩٠٠٠٠ | - | ٣٦٠٠٠ | - | دفعة أولى للشركاء (نقدية) |
| (٩٠٠٠٠) | (٩٠٠٠٠) | (٩٠٠٠٠) | (٩٠٠٠٠) | - | (٣٦٠٠٠٠) | - | الدفعة الثانية (متحصلات نقدية) |
| | | | | | | | دفعة ثانية للشركاء |

شركة التضامن قاسم وصالح وسعود ومحمود (تحت التصفية)
قائمة التصفية التدرجية على دفعتين (الحالة الثانية)

| المحسوم | | | | | الأصول | |
|--------------------|--------------------|--------------------|--------------------|--------------------|--------------------|--------------------|
| محمود | سعود | صالح | قاسم | إلتزامات | تقديية | بجلا ف التقديية |
| %٢٥ | %٢٥ | %٢٥ | %٢٥ | | | |
| ٢٤٠٠٠٠ (١١٠٠٠٠) | ٤٢٠٠٠٠ (١١٠٠٠٠) | ٤٥٠٠٠٠ (١١٠٠٠٠) | ٥١٠٠٠٠ (١١٠٠٠٠) | ١٥٠٠٠٠ | - ٥٣٠٠٠ | ١٧٧٠٠٠ (٩٧٠٠٠٠) |
| ١٣٠٠٠٠ | ٣١٠٠٠٠ | ٣٤٠٠٠٠ | ٤٠٠٠٠٠ | ١٥٠٠٠٠ (١٥٠٠٠٠) | ٥٣٠٠٠٠ (١٥٠٠٠٠) | ٨٠٠٠٠٠٠ |
| (٢٠٠٠٠٠) | (٢٠٠٠٠٠) | (٢٠٠٠٠٠) | (٢٠٠٠٠٠) | - | ٣٨٠٠٠٠ | - |
| (٧٠٠٠٠) | ١١٠٠٠٠ (٢٣٣٤) | ١٤٠٠٠٠ (٢٣٣٣) | ٢٠٠٠٠٠ (٢٣٣٣) | - | ٣٨٠٠٠٠ (٣٨٠٠٠٠) | |
| - | ٨٦٦٦ (٨٦٦٦) | ١١٦٦٧ (١١٦٦٧) | ١٧٦٦٧ (١٧٦٦٧) | - | ٣٦٠٠٠٠ | |
| ٩٠٠٠٠ (٧٠٠٠٠) | ٩٠٠٠٠ ٢٣٣٤ | ٩٠٠٠٠ ٢٣٣٣ | ٩٠٠٠٠ ٢٣٣٣ | | | |
| ٢٠٠٠٠ (٢٠٠٠٠) | ١١٣٣٤ (١١٣٣٤) | ١١٣٣٣ (١١٣٣٣) | ١١٣٣٣ (١١٣٣٣) | | ٣٦٠٠٠٠ (٣٦٠٠٠٠) | |

نسبة توزيع الأرباح والخسائر
الأرصدة قبل التصفية
التصفية والخسائر (دفعة أولى)
الأرصدة بعد الدفعة الأولى
سداد الإلتزامات
الخسائر المحتملة من تحقق باقي الأصول
الأرصدة المحتملة
توزيع الرصيد المدين للشريك محمود على باقي الشركاء
الأرصدة المحتملة
الدفعة الأولى للشركاء
التقديية المحصلة من الدفعة الثانية
الرصيد المدين والسابق تحصيله لباقي الشركاء
الأرصدة المستحقة للشركاء
الدفعة الثانية للشركاء

ولتوضيح الحالة الثانية، دعنا نفترض نفس بيانات المثال السابق، أي أن مجموع الأصول ١٧٧٠٠٠ جنيه، ومجموع الإلتزامات ١٥٠٠٠ جنيه، وحقوق الشريك قاسم ٥١٠٠٠ جنيه، وحقوق الشريك صالح ٤٥٠٠٠ جنيه، والشريك مسعود ٤٢٠٠٠ جنيه، والشريك محمود ٢٤٠٠٠ جنيه. وإن الأرباح والخسائر تقسم بين الشركاء بالتساوي وأن التصفية تمت على دفعتين. إلا أن الدفعة الأولى تم فيها بيع أصول تكلفتها ٩٧٠٠٠ جنيه فقط بمبلغ ٥٣٠٠٠ جنيه، وبيعت الأصول الباقية وهي في هذه الحالة ٨٠٠٠٠ جنيه بعد ذلك بمبلغ ٣٦٠٠٠ جنيه كدفعة ثانية. وتكون قائمة التصفية في هذه الحالة كما هو موضح بالصفحة السابقة.

ويلاحظ أنه بعد تحقق الدفعة الأولى من التصفية وإعتبار باقي الأصول غير المحققة بمثابة خسائر محتملة وتوزيعها على الشركاء. أصبح رصيد الشريك محمود مدينياً بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه أعيد توزيعها على الشركاء الباقين بنسبة ١:١:١ وهي نسب توزيع الأرباح والخسائر بينهم، لأغراض تحديد توزيع الدفعة الأولى من النقدية التي تدفع الشركاء دون مخاطرة. وعندما تحصلت الدفعة الثانية جعل حساب النقدية مدينياً وحسابات رأس المال دائنة على حسب نسب توزيع الأرباح والخسائر. إلا أن رصيد الشريك محمود كان مدينياً بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه التي وزعت على الشركاء الباقين، فيعاد جعل حساب رأسماله مدينياً وحساب رأس مال الشركاء الباقين دائناً كلهما سبق أن تحمله من مبلغ الـ ٧٠٠٠ جنيه. وبذلك تتحدد المستحقات العادلة لكل شريك من الدفعة الثانية، ويحصل كل شريك في الدفعتين على كل ما كان يمكن أن يحصل عليه لو تحققت التصفية دفعة واحدة. ولنفرض مثلاً أن الأصول كلها قد تحققت دفعة واحدة، ليرتب على ذلك خسائر تصفية قدرها ٨٨٠٠٠ جنيه $[(٩٧٠٠٠ - ٥٣٠٠٠) + (٨٠٠٠٠ - ٣٦٠٠٠)]$. ويكون نصيب كل شريك من حصيلة التصفية على هذا الأساس كما هو وارد في الصفحة التالية.

| رأس مال | رأس مال | رأس مال | رأس مال | |
|--------------------------------------|---------|---------|---------|---------------------------|
| قاسم | صالح | مسعود | محمود | |
| ٥١٠٠٠ | ٤٥٠٠٠ | ٤٢٠٠٠ | ٢٤٠٠٠ | الأرصدة قبل التصفية |
| ٢٢٠٠٠ | ٢٢٠٠٠ | ٢٢٠٠٠ | ٢٢٠٠٠ | خسائر التصفية |
| ٢٩٠٠٠ | ٢٣٠٠٠ | ٢٠٠٠٠ | ٢٠٠٠٠ | المبلغ المستحق لكل شريك |
| وقد حصل كل شريك على مستحقاته كالاتي: | | | | |
| ١٧٦٦٧ | ١١٦٦٧ | ٨٦٦٦ | | دفعة أولى |
| ١١٣٣٣ | ١١٣٣٣ | ١١٣٣٤ | ٢٠٠٠٠ | دفعة ثانية |
| ٢٩٠٠٠ | ٢٣٠٠٠ | ٢٠٠٠٠ | ٢٠٠٠٠ | مجموع ما حصل عليه كل شريك |

ومن الواضح أن ما يحصل عليه كل شريك في ظل هذه الطريقة يتساوى تماماً مع مقدار مستحقاته لو كانت التصفية قد تمت على دفعة واحدة. هذا ويلاحظ أننا قمنا بإجراء كل التسويات اللازمة لتحديد المبالغ التي يمكن دفعها لكل من الشركاء في كل دفعة في قائمة التصفية. ويفضل البعض إظهار هذه التسويات في جدول مستقل على أن يظهر في قائمة التصفية النتائج النهائية لهذه التسويات فقط. ويكون ذلك لهذا المثال كالاتي:

جدول تسوية رأس مال الشركاء وتحديد

الدفعات المستحقة لكل شريك

| الشريك | الشريك | الشريك | الشريك | |
|---------|---------|---------|---------|-------------------------------------|
| قاسم | صالح | مسعود | محمود | |
| ٥١٠٠٠ | ٤٥٠٠٠ | ٤٢٠٠٠ | ٢٤٠٠٠ | رصيد رأس المال قبل التصفية |
| (١١٠٠٠) | (١١٠٠٠) | (١١٠٠٠) | (١١٠٠٠) | خسائر التصفية دفعة أولى |
| (٢٠٠٠٠) | (٢٠٠٠٠) | (٢٠٠٠٠) | (٢٠٠٠٠) | الخسائر المحتملة عن تحقق باقي الأصل |
| ٢٠٠٠٠ | ١٤٠٠٠ | ١١٠٠٠ | (٧٠٠٠) | أرصدة رأس المال بعد خسائر التصفية |
| (٢٣٣٣) | (٢٣٣٣) | (٢٣٣٤) | ٧٠٠٠ | الرصيد المدين للشريك محمود |
| ١٧٦٦٧ | ١١٦٦٧ | ٨٦٦٦ | - | دفعة أولى للشركاء |
| ٩٠٠٠ | ٩٠٠٠ | ٩٠٠٠ | ٩٠٠٠ | حصيلة الدفعة الثانية |
| ٢٤٣٣ | ٢٣٣٣ | ٢٣٣٤ | (٧٠٠٠) | الرصيد المدين للشريك محمود |
| ١١٣٣٣ | ١١٣٣٣ | ١١٣٣٤ | ٢٠٠٠٠ | دفعة ثانية للشركاء |

وعلى هذا الأساس يمكن إختصار قائمة التصفية كما هو موضح فيما يلي:

شركة التضامن قاسم وصالح وسعود. وعمود (تحت التصفية)
قائمة التصفية التدرجية على دفتين .

| المحور | | | | الأصول | | |
|----------|----------|----------|----------|----------|-----------|-----------------|
| عمود | مسعود | صالح | قاسم | إلتزامات | التقديرات | بجلاف التقديرات |
| %٢٥ | %٢٥ | %٢٥ | %٢٥ | | | |
| ٢٤,٠٠٠ | ٤٢,٠٠٠ | ٤٥,٠٠٠ | ٥١,٠٠٠ | ١٥,٠٠٠ | - | ١٧٧,٠٠٠ |
| (١١,٠٠٠) | (١١,٠٠٠) | (١١,٠٠٠) | (١١,٠٠٠) | - | ٢٣,٠٠٠ | (٩٧,٠٠٠) |
| ١٣,٠٠٠ | ٣١,٠٠٠ | ٣٤,٠٠٠ | ٤٠,٠٠٠ | ١٥,٠٠٠ | ٥٣,٠٠٠ | ٨٠,٠٠٠ |
| - | - | - | - | (١٥,٠٠٠) | (١٥,٠٠٠) | - |
| - | (٨,٦٦٦) | (١١,٦٦٧) | (١٧,٦٦٧) | - | (٣٨,٠٠٠) | - |
| ١٣,٠٠٠ | ٢٢,٣٣٤ | ٢٢,٣٣٣ | ٢٢,٣٣٣ | - | - | ٨٠,٠٠٠ |
| (١١,٠٠٠) | (١١,٠٠٠) | (١١,٠٠٠) | (١١,٠٠٠) | - | ٣٦,٠٠٠ | (٨٠,٠٠٠) |
| ٢,٠٠٠ | ٢,٠٠٠ | ١١,٣٣٤ | ١١,٣٣٣ | - | ٣٦,٠٠٠ | - |
| (٢,٠٠٠) | (١١,٣٣٤) | (١١,٣٣٣) | (١١,٣٣٣) | - | (٣٦,٠٠٠) | - |

نسب توزيع الأرباح والخسائر
الأرصدة قبل التصفية
التصفية والخسائر (الدفعة الأولى)
الأرصدة بعد تحصيل الدفعة الأولى
سداد الإلتزامات
دفعة أولى للشركاء طبقاً لجدول تسوية
رأس المال
الأرصدة بعد الدفعة الأولى
التصفية والخسائر (الدفعة الثانية)
الأرصدة بعد تحصيل الدفعة الثانية
دفعة ثانية للشركاء

ويتضح مما تقدم أن هذه الطريقة التي تعتبر كل ما لم يتحقق من أصول بالبيع بمثابة خسائر محتملة بكامل مقدارها توزع على الشركاء قبل سداد أي دفعات لهم لا يترتب عليها إضرار بأي من الشركاء بانهاء التصفية. وهي تتمشى تماماً مع القواعد السابق ذكرها والتي يجب الإلتزام بها حتى لا يصيب أي من الشركاء أضراراً يستطيع الرجوع بها على المصفي. ويلاحظ أنه في كل الأحوال لا يجوز سداد أي من حقوق الشركاء المتضامنين بصرف النظر عن سبب نشأتها (رأس مال، أو قرض، أو أرباح محجوزة) كما لا يجوز سداد أي جزء من حصص رأس مال الشركاء الموصين إلا بعد تمام سداد الإلتزامات بالكامل واحتجاز ما يكفي من مبالغ لتغطية مصروفات التصفية المحتملة. أما قرض الشريك الموصي فيعالج كما سبق أن ذكرنا، معالجة الديون العادية، ويصبح واجب السداد قبل حصص رأس المال وباقي حقوق الشركاء المتضامنين.

٤ - خطة التصفية التدريجية:

يستطيع المحاسب أن يقوم بإعداد خطة لتوزيع حصيلة التصفية التدريجية على دفعات على الشركاء، بعد سداد الإلتزامات مسبقاً، بحيث يستطيع المصفي الإهتمام بها في توزيع هذه الحصيلة على الشركاء. وتحدد الخطة أولويات السداد لكل شريك من الشركاء، والمبالغ التي يمكن دفعها لكل شريك في كل دفعة من الدفعات. ولتوضيح كيفية إعداد هذه الخطة نستعين ببيانات المثال الموضح بعاليه للحالة الثانية ونتبع الخطوات التالية:

١ - نقوم بتحديد مقدار خسائر التصفية التي يترتب عليها إستنفاد رصيد رأس مال كل شريك من الشركاء، ويتم ذلك بقسمة رأس مال كل شريك من الشركاء على نسبته في توزيع الأرباح والخسائر.

٢ - طبقاً لقيمة الخسائر التي تؤدي إلى إستنفاد رأس مال كل من الشركاء، نقوم بتحديد تسلسل هذا الاستنفاد، أي أن الشريك الذي تؤدي أقل الخسائر

إلى إستنفاد رصيد رأسماله يصبح الأول في الترتيب والعكس بالنسبة للشريك الذي يستوعب رصيد رأسماله أكبر قدر من الخسائر.

وبتطبيق هاتين الخطوتين على مثالنا السابق نجد الآتي:

| الشريك | رأس المال | نسبة أ.خ | الخسائر التي تؤدي إلى نفاذ رصيد رأس المال | الترتيب |
|--------|-----------|----------|---|---------|
| قاسم | ٥١٠٠٠ | ٪٢٥ | ٢٠٤٠٠٠ | ٤ |
| صالح | ٤٥٠٠٠ | ٪٢٥ | ١٨٠٠٠٠ | ٣ |
| مسعود | ٤٢٠٠٠ | ٪٢٥ | ١٦٨٠٠٠ | ٢ |
| محمود | ٢٤٠٠٠ | ٪٢٥ | ١٦٠٠٠ | ١ |

٣ - نقوم بحساب أرصدة رأس مال الشركاء بعد تحميلها بالخسائر المحتملة التي يمكن أن تؤدي إلى استنفادها طبقاً لترتيبها الوارد في الخطوة السابقة.

وبتنفيذ ذلك على بيانات المثال تحت البحث تكون النتيجة كما هو موضح بالجدول الموضح بالصفحة التالية

جدول حساب تتابع إستنفاد رأس المال

| الخصوم | | | | | | الأصول | |
|------------------|------------------|------------------|------------------|----------|-------|-------------------|--|
| مجموع | مسعود | صالح | قاسم | إلتزامات | نقدية | بخلاف النقدية | نسب توزيع الأرباح والخسائر الأرصدة قبل التصفية الخسائر التي تؤدي إلى إستبعاد محو |
| %/٢٥ | %/٢٥ | %/٢٥ | %/٢٥ | | | | |
| ٢٤٠٠٠ (٢٤٠٠٠) | ٤٢٠٠٠ (٢٤٠٠٠) | ٤٥٠٠٠ (٢٤٠٠٠) | ٥١٠٠٠ (٢٤٠٠٠) | ١٥٠٠٠ | - | ١٧٧٠٠٠ (٩٦٠٠٠) | |
| | ١٨٠٠٠ (١٨٠٠٠) | ٢١٠٠٠ (١٨٠٠٠) | ٢٧٠٠٠ (١٨٠٠٠) | ١٥٠٠٠ | - | ٨١٠٠٠ (٥٤٠٠٠) | الرصيد الخسائر الإضافية اللازمة لاستبعاداً بمسعود (١) |
| | | ٣٠٠٠ (٣٠٠٠) | ٩٠٠٠ (٣٠٠٠) | ١٥٠٠٠ | - | ٢٧٠٠٠ (٦٠٠٠) | الرصيد الخسائر الإضافية اللازمة لاستبعاد صالح (٢) |
| | | | ٦٠٠٠ | ١٥٠٠٠ | - | ٢١٠٠٠ | الرصيد |

ويلاحظ أن الخسائر الإضافية اللازمة لإستبعاد مسعود (١) عند توزيع النقدية تم حسابها على أساس قسمة رصيد حسابه بعد استبعاد محمود (١٨٠٠٠) على نسبة حصته في الأرباح والخسائر بعد استبعاد محمود وهي $(\frac{1}{3})$ $[١٨٠٠٠ \div \frac{1}{3} = ٥٤٠٠٠ \text{ جنيه}]$ كذلك فيما يتعلق بحساب الخسائر الإضافية اللازمة لإستبعاد صالح (٢) $[٣٠٠٠ \div \frac{1}{2} = ٦٠٠٠]$.

٤ - نقوم بإعداد جدول يوضح كيفية توزيع المتحصلات النقدية من التصفية التدريجية من واقع الجدول السابق، مبتدئين بالرصيد الأخير في الجدول كآآتي:

| الدفعة | نقدية | إلتزامات | قاسم | صالح | مسعود | محمود |
|--------|---------------|----------|---------------|---------------|---------------|---------------|
| ١ | ١٥٠٠٠ | ١٥٠٠٠ | - | - | - | - |
| ٢ | ٦٠٠٠ | | ٦٠٠٠ | - | - | - |
| ٣ | ٦٠٠٠ | | $\frac{1}{2}$ | $\frac{1}{2}$ | - | - |
| ٤ | ٥٤٠٠٠ | | $\frac{1}{3}$ | $\frac{1}{3}$ | $\frac{1}{3}$ | - |
| ٥ | ٩٦٠٠٠ | | $\frac{1}{4}$ | $\frac{1}{4}$ | $\frac{1}{4}$ | $\frac{1}{4}$ |
| | <u>١٧٧٠٠٠</u> | | | | | |

ويعني ذلك أن أول دفعة متحصلات في حدود ١٥٠٠٠ جنيه تستخدم لسداد الإلتزامات بالكامل، وما يزيد عن ذلك وفي حدود ٦٠٠٠ جنيه يسدد الشريك قاسم بصفة مستقلة $(١٥٠٠٠ + ٦٠٠٠ = ٢١٠٠٠)$ وهي الرصيد الأخير في الجدول السابق). وفيما زاد عن ذلك وفي حدود ٦٠٠٠ جنيه يوزع بين قاسم وصالح بالتساوي، وإذا تحصل شيء زيادة عما تقدم وفي حدود ٥٤٠٠٠ جنيه يوزع بين قاسم وصالح ومسعود بالتساوي، وإذا تحصل شيء بعد ذلك فإنه يوزع بين الشركاء الأربعة بالتساوي.

ومن واقع جدول النسب السابق يمكن إعداد جدول توزيع النقدية للمثال السابق كآآتي:

جدول توزيع النقدية
التصفية على دفعتين

| نقدية | . | . | . | . | . |
|-----------------|-------|-------|-------|-------|-------|
| الدفعة الأولى: | ١٥٠٠٠ | ٦٠٠٠ | ٣٠٠٠ | ٨٦٦٦ | ٨٦٦٦ |
| القسم الأول | ١٥٠٠٠ | ٦٠٠٠ | ٣٠٠٠ | ٨٦٦٦ | ٨٦٦٦ |
| القسم الثاني | ٦٠٠٠ | ٦٠٠٠ | ٣٠٠٠ | ٨٦٦٦ | ٨٦٦٦ |
| القسم الثالث | ٦٠٠٠ | ٦٠٠٠ | ٣٠٠٠ | ٨٦٦٦ | ٨٦٦٦ |
| القسم الرابع | ٢٦٠٠٠ | ٢٦٠٠٠ | ٢٦٠٠٠ | ٢٦٠٠٠ | ٢٦٠٠٠ |
| الدفعة الثانية: | ٥٣٠٠٠ | ١٥٠٠٠ | ١٧٦٦٧ | ١١٦٦٧ | ٨٦٦٦ |
| القسم الأول | ٢٨٠٠٠ | ٢٨٠٠٠ | ٢٨٠٠٠ | ٢٨٠٠٠ | ٢٨٠٠٠ |
| القسم الثاني | ٨٠٠٠ | ٨٠٠٠ | ٨٠٠٠ | ٨٠٠٠ | ٨٠٠٠ |
| مجموع الدفعتين | ٨٩٠٠٠ | ١٥٠٠٠ | ٢٩٠٠٠ | ٢٣٠٠٠ | ٢٠٠٠٠ |

وبذلك يستطيع المصفي بالاستعانة بهذه الخطة توزيع المتحصلات النقدية على مستحقيها فعلاً دون إضرار بأحد.

هذا، ويمكن إتباع هذه الطريقة بصرف النظر عن نسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء. ولنفرض أن نسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء الأربعة كانت كالآتي: قاسم ٣٠٪، صالح ٤٠٪، مسعود ٢٠٪، محمود ١٠٪، فإن تطبيق الخطوات الموضحة فيما سبق يكون كالآتي:

| الشريك | رأس المال | نسبة أ.خ | الخسائر التي تؤدي إلى | الترتيب |
|--------|-----------|----------|-----------------------|---------|
| قاسم | ٥١٠٠٠ | ٣٠٪ | نفاد رصيد رأس المال | ٢ |
| | | | ١٧٠٠٠٠ | |

| | | | | |
|---|--------|-----|-------|-------|
| ١ | ١١٢٥٠٠ | %٤٠ | ٤٥٠٠٠ | صالح |
| ٣ | ٢١٠٠٠٠ | %٢٠ | ٤٢٠٠٠ | مسعود |
| ٤ | ٢٤٠٠٠٠ | %١٠ | ٢٤٠٠٠ | محمود |

ونوضح في الصفحة التالية جدول تتابع إستنفاد المال.
هذا ويوضح الجدول التالي لذلك كيفية توزيع المتحصلات النقدية من عملية
التصفية على حسب ترتيبها:

| الدفعة | نقدية | إلتزامات | قاسم | صالح | مسعود | محمود |
|--------|---------------|----------|----------------|----------------|----------------|----------------|
| ١ | ١٥٠٠٠ | ١٥٠٠٠ | | | | |
| ٢ | ٣٠٠٠ | | - | - | - | ٣٠٠٠ |
| ٣ | ١٢٠٠٠ | - | - | - | $\frac{٢}{٣}$ | $\frac{١}{٣}$ |
| ٤ | ٣٤٥٠٠ | | $\frac{١}{٢}$ | - | $\frac{١}{٣}$ | $\frac{١}{٦}$ |
| ٥ | ١١٢٥٠٠ | | $\frac{٣}{١٠}$ | $\frac{٤}{١٠}$ | $\frac{٢}{١٠}$ | $\frac{١}{١٠}$ |
| | <u>١٧٧٠٠٠</u> | | | | | |

هذا ولا تختلف إجراءات القيد بالدفاتر اللازمة لإثبات التصفية وتصوير
الحسابات اللازمة عما سبق ذكره في الفصل السابق. غير أنه في حالة التصفية
التدرجية تحمل خسائر التصفية لحسابات رأس المال على دفعات، كما وأن حقوق
الشركاء تسدد من حساب النقدية أيضاً على دفعات.

جدول تتابع استنفاد رأس المال

| الخفصوم | | | | | | | الأصول | |
|------------------|------------------|------------------|------------------|------------|--------|--------------------|--|--|
| محمود | مسعود | صالح | قاسم | إلتزامات | تقدية | بجلاف النقدية | | |
| % | % | % | % | | | | | |
| ٢٤٠٠٠ (١١٢٥٠) | ٤٢٠٠٠ (٢٢٥٠٠) | ٤٥٠٠٠ (٤٥٠٠٠) | ٥١٠٠٠ (٣٣٧٥٠) | ١٥٠٠٠ - | - - | ١٧٧٠٠٠ (١١٢٥٠٠) | نسبة الأرباح والخسائر الأرصدة قبل التصفية الخسائر التي تؤدي إلى إستهلاك صالح | |
| ١٢٧٥٠ (٥٧٥٠) | ١٩٥٠٠ (١١٥٠٠) | | ١٧٢٥٠ (١٧٢٥٠) | ١٥٠٠٠ - | - - | ٦٤٥٠٠ (٣٤٥٠٠) | | |
| ٧٠٠٠ (٤٠٠٠) | ٨٠٠٠ (٨٠٠٠) | | | ١٥٠٠٠ - | - - | ٣٠٠٠٠ (١٢٠٠٠) | الخسائر الإضافية لإستهلاك مسعود الرصيد | |
| ٣٠٠٠ | | | | ١٥٠٠٠ | - | ١٨٠٠٠ | | |

أسئلة وتمارين على الفصل الخامس

أولاً : الأسئلة :

- ١ - ما هو المقصود بالتصفية التدريجية ، وما هي أهم القواعد الواجب الإسترشاد بها في هذا الشأن ، ولماذا ؟
- ٢ - ما هي الفوارق الرئيسية بين التصفية التدريجية على أساس خطة موضوعة مقدماً لتوزيع الدفعات الواردة من حصيلة بيع الأصول المختلفة ، وعلى أساس اعتبار كل ما لم يتحقق من الأصول بالبيع بمثابة خسائر .
- ٣ - علل لماذا تعتبر كل من العبارات التالية خطأ أو صواب من وجهة نظرك .
 - أ - يمكن توزيع ما فاض من الدفعات الأولى من النقدية على سداد الدائنين على الشركاء في شركة التضامن بنسبة أرصدة رأس المال القائمة حينئذ .
 - ب - يكون لمرتب الشريك في شركة التضامن أولوية خاصة على باقي حقوق الشركاء في توزيع حصيلة التصفية التدريجية على الشركاء .
 - ج - يكون لقرض الشريك المتضامن في شركة التضامن أولوية خاصة على باقي حقوق الشركاء في شأن توزيع حصيلة التصفية التدريجية .
 - د - يكون لقرض الشريك الموصى في شركات التوصية البسيطة أولوية خاصة على باقي حقوق الشركاء في شأن توزيع حصيلة التصفية حتى ولو كان رصيد رأس المال الخاص بهذا الشريك مدينياً .

هـ - لا يمكن توزيع أي نقدية على الشركاء ما دامت إلتزامات الشركة للغير لم تسدد بالكامل بعد ، حتى ولو كانت القيمة الجارية للأصول التي لم يتم بيعها تزيد بكثير عن رصيد الإلتزامات التي لم تسدد .

و - يمكن الإسترشاد بمقدار حصة كل شريك في رأس المال عند توزيع حصيلة التصفية التدريجية على الشركاء ، لأن الشريك الذي يساهم بأقل حصة في رأس المال عادة ما يحصل على أقل حصة من حصيلة التصفية .

ز - عادة ما يتم توزيع حصيلة التصفية التدريجية على الشركاء بنسبة توزيع الأرباح والخسائر ، خاصة إذا كان هذا التوزيع يتم طبقاً لحظة موضوعة مسبقاً ، حتى لو اختلفت نسب حقوق الشركاء عن نسب توزيع الأرباح والخسائر .

ح - رغم أن خطة التصفية التدريجية فيها وقاية للدائنين ، إلا أنه قد يترتب عليها إضرار ببعض الشركاء لحساب البعض الآخر .

ثانياً: التمارين:

التمرين الأول:

عادل وأبو العز شريكان في شركة تضامن يقسمان الأرباح والخسائر بنسبة ٣: ٢ وقد تقرر تصفية الشركة في ١/١/١٩٨٥ . وقد بلغت أصول الشركة بخلاف النقدية في ذلك التاريخ ١٥٢٠٠ جنيه كما بلغت النقدية ٣٨٠٠ جنيه ، وبلغت الإلتزامات ٨٠٠٠ جنيه ، بلغت حقوق عادل ٦٠٠٠ جنيه وحقوق أبو العز ٥٠٠٠ جنيه . وقد تم تصفية أصول الشركة على دفعتين الأولى تمت في ١/٣/١٩٨٥ وتحصل منها ٤٨٠٠ جنيه من أصول تبلغ قيمتها الدفترية ٦٢٠٠ جنيه ، وبيعت باقي الأصول في ١/٥/٨٥ بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه .

المطلوب

(١) هو إعداد قائمة التصفية التدريجية للشركة على إعتبار أن ما لم يتحقق

من أصول بالبيع يمثل خسائرا محتملة، (٢) إعداد خطة توزيع النقدية على الشريكان في ١/١/٨٥، (٣) إعداد قيود اليومية اللازمة لإثبات التصفية.

التمرين الثاني:

جابر وصابر وممدوح وشاكر شركاء في شركة تضامن تم تصفية معظم أصولها وسداد الدائنون والإلتزامات المختلفة. وبعد تسوية خسائر التصفية المترتبة على الأصول التي تم بيعها فعلا حتى تاريخه ظهرت أرصدة رأس مال الشركاء الأربعة كالآتي: ٤٠٠٠ جنيه، ٣٦٠٠ جنيه، ٢٦٤٠ جنيه، ٢٩٦٠ جنيه، وكانت الأرباح والخسائر توزع بنسبة ٢٥٪، ٢٠٪، ٢٥٪، ٣٠٪ لكل من الشركاء الأربعة على التوالي. وقد تم في تاريخه بيع باقي الأصول، وبلغ رصيد النقدية ١٢٠٠ جنيه.

والمطلوب

(١٠) تحديد القيمة الدفترية لرصيد باقي الأصول قبل بيعها، (٢) إعداد قائمة التصفية عن المرحلة الأخيرة، (٣) إجراء ما يلزم من قيود دفترية.

التمرين الثالث:

مسعود وقاسم شريكان في شركة تضامن يقتسمان الأرباح والخسائر بنسبة ٧:٣. وفي ١/١/١٩٨٥ قرر الشريكان تصفية الشركة التي بلغت أصولها وخصومها كالآتي:

| جنيه | جنيه | | جنيه |
|-------|-------------------|-------|---------------|
| ٥١٦٠٠ | أصول ثابتة (صافي) | ٤٣٢٠٠ | رأس مال مسعود |
| ٥٩١٠٠ | مخزون | ٣١٢٠٠ | رأس مال قاسم |

| | | | |
|------------|---------------|---------------|---------------|
| دائنون | ٦٧٣٠٠ | مدينون | ٢٢٦٠٠ |
| جاري مسعود | ٤٢٠٠ | نقدية | ٨٨٠٠ |
| جاري قاسم | ١٨٠٠ | مسحوبات مسعود | ٢٠٠ |
| | | مسحوبات قاسم | ٥٤٠٠ |
| | <u>١٤٧٧٠٠</u> | | <u>١٤٧٧٠٠</u> |

وفي خلال شهر يناير تم بيع المخزون بمبلغ ٤٨٠٠٠ جنيه، كما تحصل من المدينون ١٨٠٠٠ جنيه دون خسائر.

والمطلوب:

(١) إعداد قائمة تصفية توضح كيفية توزيع النقدية المتحصلة خلال شهر يناير، (٢) إعداد خطة لتوزيع باقي المتحصلات التي قد تترتب عن تصفية باقي الأصول في المستقبل على الشركاء.

التمرين الثالث:

بلغ رصيد رأس المال الخاص بكل من محمد ومدحت وممدوح وسعيد و خليل الشركاء في شركة تضامن في تاريخ إقرار تصفية الشركة الآتي: ٤٠٠٠ جنيه ٥٠٠٠ جنيه، ٣٠٠٠ جنيه، ١٠٠٠ جنيه، ٢٠٠٠ جنيه على التوالي، كما بلغت التزامات الشركة في ذلك التاريخ ١٠٠٠٠ جنيه وتقدر مصاريف وأتعاب التصفية ٥٠٠ جنيه، كما بلغ رصيد النقدية ١١٥٠٠ جنيه.

والمطلوب

(١) إعداد خطة لتوزيع حصيلة التصفية على الشركاء إذا كانت الأرباح والخسائر توزع بينهم بالتساوي (٢) إعداد خطة مماثلة بفرض أن نسب توزيع الأرباح والخسائر هي ٢٠٪، ٢٥٪، ٢٠٪، ١٥٪، ٢٠٪ لكل من الشركاء الخمسة على التوالي، (٣) بفرض أن الأصول بخلاف النقدية تحققت على دفعتين

الأولى ترتب عليها بيع أصول تبلغ قيمتها الدفترية ٩٠٠٠ جنيه بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه، والثانية ترتب عليها بيع باقي الأصول بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه، وأن الأرباح والخسائر توزع بين الشركاء بنسبة ١٥٪، ٣٥٪، ١٥٪، ٢٠٪، ١٥٪ على التوالي، قم بإعداد قائمة التصفية التدريجية على أساس أن ما لم يتحقق من أصول بالبيع يعد خسائرا محتملة.

التمرين الرابع:

سمير ومحروس ورفعت شركاء في شركة تضامن يتقسمون الأرباح والخسائر بنسبة ٥: ٧: ٨ على التوالي. وفيما يلي ملخص أصول والتزامات الشركة وحقوق الشركاء في تاريخ إقرار التصفية: الأصول بخلاف النقدية ٢٧٦٠٠ جنيه، نقدية ١٢٠٠ جنيه، إلتزامات ٣٦٠٠ جنيه، قرض محروس ٣٠٠٠ جنيه، قرض رفعت ١٥٠٠ جنيه، رأس مال سمير ٤٥٠٠ جنيه، رأس مال محروس ٧٥٣٠ جنيه، رأس مال رفعت ٨٦٧٠ جنيه. وقد تمت التصفية على الوجه الآتي:

| الدفعة | القيمة الدفترية | ثمن البيع | مصاريف تصفية الدفعة | مصاريف تصفية متوقعة |
|--------|-----------------|-----------|---------------------|---------------------|
| ١ | ٧٢٠٠ | ٦٣٠٠ | ٣٠٠ | ١٢٠٠ |
| ٢ | ٤٢٠٠ | ٣٦٠٠ | ٤٥٠ | ٧٥٠ |
| ٣ | ٩٠٠٠ | ٦٠٠٠ | ٣٦٠ | ٣٠٠ |
| ٤ | ٧٢٠٠ | ٢٤٠٠ | ٢٤٠ | |
| | <u>٢٧٦٠٠</u> | | | |

فإذا علمت أنه قد تم توزيع النقدية المتحصلة في كل دفعة بالكامل على مستحقيها فيما عدا المبلغ الذي يمثل مصاريف التصفية المتوقعة عن الدفعات القادمة.

فالمطلوب:

(١) إعداد قائمة التصفية التي توضح فيها كيفية توزيع كل من هذه الدفعات الأربعة على المستحقين فيها (٢) إعداد الخطة التي كان من الممكن الإسترشاد بها في هذا الصدد. (٣) إجراء قيود اليومية اللازمة لتسوية حقوق الشركاء.

التمرين الخامس:

جابر وفؤاد وعتريس يتقسمون الأرباح والخسائر بنسبة ٢:٢:١ حيث عتريس شريك موصى وجابر وفؤاد شريكان متضامنان. وقد تقرر تصفية الشركة في الوقت الذي بلغ فيه مجموع أصولها بخلاف النقدية ٤٥٦٢٥ جنيه والنقدية ١٢٠٠ جنيه. وقد بلغت إلتزامات الشركة ٩٢١٥ جنيه وحقوق جابر ١٧٠٨٠ جنيه، وفؤاد ٨٣١٥ جنيه، وعتريس ١٢٢١٥ جنيه.

وفي خلال الشهر الأول من التصفية بيعت أصول قيمتها الدفترية ٩٢٥٠ جنيه بمبلغ ٧٥٠٠ جنيه، وتم توزيع النقدية. وفي خلال الشهر الثاني بيعت أصول قيمتها الدفترية ١١٢٠٠ جنيه بمبلغ ٩٠٠٠ جنيه، وفي ذلك الوقت عرض فؤاد أن يحصل من هذا المبلغ على ٥٠٠٠ جنيه مقابل التنازل عن باقي حقوقه للشريكان جابر وعتريس، ووافق الشريكان على ذلك وتم توزيع حصيلة الدفعة الثانية على هذا الأساس. وفي خلال الشهر الثالث تم بيع باقي الأصول بمبلغ ١٧٥٠٠ جنيه.

والمطلوب:

(١) إعداد قائمة التصفية للثلاث دفعات طبقاً للبيانات السابقة،
(٢) ماهي مقدار الأرباح أو الخسائر التي تحملها كل من الشريكين الآخرين نتيجة لقبولها عرض فؤاد.

التمرين السادس:

قرر الطحان والوزان والقرمان وإحسان تصفية شركة التضامن القائمة بينهم في ٨٥ / ٣ / ٣١ . وفي ذلك التاريخ، وبعد إقفال الحسابات، ظهرت حقوق الشركاء كالآتي:

| الطحان | الوزان | القرمان | إحسان |
|----------------------------|--------|---------|-------|
| رصيد رأس المال | ١٢٩٠٠ | ٧٢٧٢ | ٨٥٢٠ |
| رصيد قروض الشركاء (دائنة) | ٢٧٠٠ | ١٦٢٠ | ٦٠٠ |
| رصيد مسحوبات الشركاء | ١٢٩٢ | ١٣٨٠ | ١٦٢٠ |
| نسب توزيع الأرباح والخسائر | ٪١٥ | ٪٤٠ | ٪٢٥ |

وقد بلغت الالتزامات بخلاف هذه الحقوق ١٠١١٠ جنيه، وتم تصفية الأصول كالآتي:

| القيمة الدفترية | حصيلة التصفية | مصاريف التصفية |
|-----------------|---------------|----------------|
| دفعة أولى | ١٨٠٩٠ | ١٣٨٠ |
| دفعة ثانية | ٢٢٣٥٠ | ٩٦٠ |
| دفعة ثالثة | ٨٠٤٠ | ٩٠ |
| | <u>٤٨٤٨٠</u> | <u>٢٤٣٠</u> |

وقد بلغ رصيد النقدية قبل بدأ عمليات التصفية ١٥٣٠ جنيه، ولم يكن لدى الشركاء أي أصول خاصة (الشركاء معسرون تماماً بصفة شخصية).

المطلوب:

- (١) إعداد خطة لتوزيع حصيلة النقدية عن كل دفعة من الدفعات الثلاثة.
- (٢) إعداد قائمة التصفية وإجراء القيود اللازمة.

التمرين السابع:

هاني وأمين وعبد الموجود شركاء في شركة تضامن يتقسمون الأرباح والخسائر بنسبة ١:٢:٣ على التوالي. وقد قرر الشركاء تصفية الشركة في ١/١/٨٥ حيث أظهرت الميزانية العمومية في ذلك التاريخ الأصول والخصوم التالية.

| الخصوم | الأصول |
|---------------------|----------------------|
| رأس مال هاني | أراضي ١٤٠٠٠ |
| رأس مال أمين | مباني (صافي) ٤٤٠٠٠ |
| رأس مال عبد الموجود | آلات (صافي) ٢٢٤٣٠ |
| قرض عبد الموجود | قرض هاني ٤٠٠٠ |
| دائنون | مصرفات مقدمة ٤٠٠ |
| مصرفات مستحقة | مدينون (صافي) ١١١٦٢٢ |
| قرض برهن المباني | شهرة محل ٦٠٠٠٠ |
| ٣٦٠٠٠ | ٣٣٦٤٨٠ |
| ٣٣٦٤٨٠ | ٣٣٦٤٨٠ |

وقد قرر الشركاء أن يتولى هاني تصفية الشركة مقابل أتعاب قدرها ٧٢٠٠ جنيه مضافاً إليها مصاريف التصفية. وفي نهاية شهر يناير قدم هاني بياناً مختصراً عن نشاط التصفية خلال الشهر أتضح منه الآتي: المتحصلات النقدية من بيع أصول وتحصيل مدينون ١٠٩٠٨٢ جنيه، مصرفات شهر يناير ٦٧٢٠ جنيه سداد الدائنون والمصرفات المستحقة ٥٠٦٤٠ جنيه، المصرفات المتوقعة عن تصفية باقي الأصول ١٢٠٠٠ جنيه منها ٧٢٠٠ جنيه تمثل أتعاب هاني.

هذا وقد عرض عبد الموجود شراء الأراضي والمباني بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه على أن يتولى سداد القرض برهن المباني ويخصم باقي الثمن من رصيد رأسماله وقد قبل الشريكان عرض عبد الموجود.

المطلوب:

- (١) إعداد خطة توزيع التصفية التدريجية للشركة.
- (٢) إعداد قائمة التصفية عن شهر يناير، وإجراء ما يلزم من قيود دفترية لإثبات قبول باقي الشركاء لعرض عبد الموجود.
- (٣) ما رأيك في معالجة الشهرة إذا علمت أن نسبة توزيع الأرباح والخسائر بين هاني وأمين عند تسجيل الشهر بإنضمام عبد الموجود منذ ٨ سنوات كانت بالتساوي، ولم يتم تسوية حقوق الشريكين لما قد يترتب على استنفاد الشهرة بعد ذلك نتيجة إختلاف نسب توزيع الأرباح والخسائر حينئذ.

الفصل السادس

في شركات المحاصة

١ - مقدمة - التعريف بها وخصائصها:

شركة المحاصة هي إتفاق مستتر بين شخصين أو أكثر على المشاركة في القيام بعمل تجاري واحد أو أكثر، وإقتسام ما ينتج عنه من أرباح أو خسائر دون إعلام الغير بالشركة. ومن ثم تتميز شركات المحاصة عن الشركات الأخرى بأنها شركة مستتره ليس لها وجود ظاهر أمام الغير، وليس لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الشركاء المكونين لها. ويترتب على إفتقاد الشركة الشخصية المعنوية المستقلة عدم خضوعها لأجراءات الشهر والتقييد، كما لا يجوز شهر إفلاسها كما لا يعني إستتار الشركة لإبقائها في بطي الخفاء عن الغير، بل يقتصر ذلك على الإستتار القانوني بعدم قيام ما من شأنه إعلام الغير بوجود الشركة كشخصية معنوية مستقلة.

وتعد شركة المحاصة من شركات الأشخاص لقيامها على الإعتبار الشخصي ولذلك فهي تنقضي بوفاة أحد الشركاء أو إنسحابه وما إلى ذلك من الأسباب السابق بيانها في شركات التضامن.

ولا يلزم لتكوين شركة المحاصة وجود سند كتابي من الناحية القانونية، وليس لها مدير يعمل باسمها، وإنما يتعاقد كل شريك مع الغير باسمه الخاص، ويكون بذلك كل شريك مسئولاً أمام من تعاقد معهم من الغير بصفته الشخصية دون باقي الشركاء. وهذا لا يمنع من أن يقوم الشركاء باختيار مدير من بينهم يقوم بأعمال إدارة الشركة، ولكنه يتعامل مع الغير باسمه الخاص في هذا الصدد وليس باسم الشركة ويكون وحده مسئولاً أمام الغير. وللشركاء في شركة المحاصة مطلق الحرية في الإتفاق على تنظيم العلاقات بينهم، وتنقضي شركة المحاصة بالطرق التي تنقضي بها شركات التضامن ولكن دون الحاجة إلى تعيين مصفي أو إجراءات التصفية كما سوف يتضح فيما بعد.

٢ - الاجراءات المحاسبية لشركات المحاصة:

تتوقف الإجراءات المحاسبية الملائمة لشركات المحاصة على عوامل كثيرة منها كيفية إداره عمليات الشركة المتفق عليها بين الشركاء، ومدة المشاركة ونطاقها وحجم العمليات المترتب منها، وهذا بالإضافة إلى أن شركة المحاصة تفتقد الشخصية المعنوية المستقلة، ومن ثم ليس لها رأس مال مستقل وبالتالي فهي غير ملزمة قانوناً بإمسك دفاتر تجارية. ويعد هذا العامل الأخير من العوامل الهامة التي تتخذ في الاعتبار عند تحديد الإجراءات المحاسبية الملائمة لشركة المحاصة. وبالرغم من ذلك فقد يقوم الشركاء بإمسك مجموعة دفترية مستقلة لشركة المحاصة بينهم كما قد يقوم كل شريك من الشركاء بتسجيل ما يقوم به من عمليات لحساب الشركة في دفاتر الخاصة. هذا وسوف نوضح فيما يلي الإجراءات المحاسبية في ظل كل من الطريقتين.

٣ - عدم وجود مجموعة دفترية مستقلة لعمليات الشركة:

وفي هذه الحالة يقوم كل شريك من الشركاء بتسجيل ما يقوم به من عمليات

لحساب الشركة في المجموعة الدفترية الخاصة به (أو في سجلاته الخاصة). ويقوم كل شريك من الشركاء يفتح حساب لشركة المحاسبة في دفاتر تسجل فيه كل العمليات التي تتعلق بالشركة، كما يقوم بفتح حساب لكل شريك من الشركاء الآخرين يسجل فيه ما يقوم به لحساب شركة المحاسبة، وطبقاً لهذه الطريقة يتم تسجيل العمليات كما هو موضح في النموذج التالي (١):

نموذج القيد بدفاتر الشركاء في شركة المحاسبة في حالة عدم وجود مجموعة دفترية مستقلة للشركة

| نوع العملية | في دفاتر الشريك القائم بالعملية | في دفاتر الشركاء الآخرين |
|--|---|---|
| ١ تقديم البضائع | يجعل حساب شركة المحاسبة مديناً وحساب المخزون من البضائع دائناً (أو حساب البضاعة المقدمة لشركة المحاسبة إذا كانت طريقة المخزون الدوري متبعة) | يجعل كل شريك حساب شركة المحاسبة مديناً وحساب الشريك الذي قدم البضاعة دائناً. |
| ٢ مدفوعات نقدية لحساب الشركة | يجعل حساب شركة المحاسبة مديناً وحساب النقدية دائناً. | يجعل حساب شركة المحاسبة مديناً وحساب الشريك الذي دفع النقدية دائناً. |
| ٣ مدفوعات نقدية من شريك لشريك آخر لحساب الشركة | يجعل حساب الشريك الذي حصل على النقدية مديناً وحساب النقدية دائناً. | أ - الشريك الذي حصل على النقدية: يجعل حساب النقدية مديناً وحساب الشريك الذي قدمها دائناً. ب - باقي الشركاء: يجعل الشريك الذي حصل على النقدية مديناً والذي قدمها دائناً. ج - عند التصرف في النقدية لحساب الشركة: نفس قيود الحالة (٢) بعاليه. |
| ٤ المبيعات النقدية | يجعل حساب النقدية مديناً وحساب شركة المحاسبة دائناً. | يجعل حساب الشريك الذي قام بالبيع مديناً وحساب شركة المحاسبة دائناً. |

| | | | |
|----|--|---|--|
| ٥ | المبيعات الآجلة | يجعل حساب عملاء شركة المحاصة مدينا وحساب شركة المحاصة دائنا | تعالج معالجة المبيعات النقدية. |
| ٦ | الديون المدومة | عكس القيد السابق | عكس القيد السابق. |
| ٧ | مرتب الشريك المدير | يجعل حساب شركة المحاصة مدينا وحساب مرتبه (ايرادات) دائنا | يجعل حساب شركة المحاصة مدينا وحساب الشريك المدير دائنا |
| ٨ | عمولة الشريك | يجعل حساب شركة المحاصة مدينا وحساب عمولات (ايرادات) دائنا | نفس القيد السابق. |
| ٩ | المسحوبات النقدية | يجعل حساب النقدية مدينا وحساب الشريك الذي قدمها دائنا | أ - الشريك الذي قدم النقدية يجعل حساب الشريك الذي حصل على النقدية مدينا وحساب النقدية دائنا ب - باقى الشركاء يجعل حساب الشريك الذي حصل على النقدية مدينا وحساب الشريك الذي قدمها دائنا. |
| ١٠ | مسحوبات البضاعة | عكس القيد رقم (١) | يجعل حساب الشريك الذي سحب البضاعة مدينا وحساب شركة المحاصة دائنا. |
| ١١ | الفائدة على الاستثمارات والمسحوبات: قد يرى الشركاء حساب فائدة على استثمارات كل منهم في الشركة منذ تاريخ الاستثمار حتى تاريخ التسوية النهائية، كما قد يرى الشركاء حساب فائدة على مسحوبات كل شريك بنفس الطريقة وتجري المقاصة بين الفائدة على استثمارات كل شريك والفائدة على مسحوباته، ثم يقوم كل شريك بإجراء قيد في دفاتره يجعل فيه حساب شركة المحاصة مدينا بمجموع ناتج المقاصة لكل الشركاء، ويجعل الفوائد الدائنة دائنا بنصيبه (أو مدينا إذا كانت الفائدة على مسحوباته تزيد عن الفائدة على استثمارات) ويجعل حساب كل شريك من الشركاء الآخرين دائنا بنصيبه. | | |
| ١٢ | توزيع الأرباح (أو الخسائر): عندما تنتهي الشركة، أو أحد الأعمال التي تقوم بها، فإن رصيد حساب شركة المحاصة في هذه الحالة يمثل الأرباح أو (الخسائر) التي تحققت من هذا العمل، أو عن الشركة. ويتم توزيع الأرباح (أو الخسائر) طبقا للاتفاق بين الشركاء. وعندما يتحدد نصيب كل شريك في الأرباح (أو الخسائر)، يقوم كل شريك بجعل حساب شركة المحاصة مدينا بالأرباح (أو دائنا بالخسائر) لإبقائه، ويجعل حساب أرباح المحاصة دائنا بحصته (أو خسائر المحاصة مدينا بحصته في حالة تحقق خسائر) وحساب كل شريك من الشركاء الآخرين دائنا بحصته (أو مدينا بحصته من الخسائر). | | |
| ١٣ | التسوية النهائية: تم التسوية النهائية من واقع حسابات الشركاء في دفاتر كل منهم كما سلف يتضح من المثال التوضيحي التالي: | | |

٣ - ١ - مثال توضيحي:

نعرض فيما يلي مثال توضيحا لبيان الإجراءات المحاسبية في ظل عدم وجود مجموعة دفترية مستقلة لشركة المحاسبة وقيام كل شريك من الشركاء بتسجيل عملياتها في دفاتره.

اتفق كل من رجب وسعدون وديان على تكوين شركة محاسبة للإتجار في الحديد الخردة في أول يناير ١٩٨٥. على أن يقوم ديان بإدارة أعمال الشركة ويحصل على عمولة على المشتريات والمبيعات بنسبة ٢٪ وقد تمت العمليات التالية خلال شهر يناير:

١ / ١: قام رجب بشحن بضاعة تكلفتها في دفاتره ١٧٠٠٠ جنيه للشريك ديان، كما قام بحساب تكلفة الشحن البالغ قدرها ١٣٠ جنيه وجعل بها حساب مصاريف التوزيع دائنا حيث تم الشحن بمعرفة عامليه وباستخدام أجهزته، كما بلغت مصاريف نقل البضاعة ٣٧٠ جنيه قام بسدادها نقدا.

١ / ١: قام سعدون بإرسال ٨٠٠٠ جنيه بشيك للشريك ديان، كما قام بإرسال سند إذني مسحوب عليه لصالح ديان بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه يستحق خلال شهر.

٥ / ١: قام ديان بشراء بضاعة لحساب الشركة بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه وحصل على عمولة قدرها ٢٪ من ثمن الشراء.

١٠ / ١: قام ديان بشراء بضاعة لحساب الشركة بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه.

١٢ / ١: قام ديان بخصم ورقة القبض المسحوبة على سعدون في البنك وبلغت بمصاريف الخصم ١٠ جنيه حل بها حساب سعدون.

٢٠ / ١: قام ديان بسداد مصاريف مختلفة لحساب الشركة بلغت في مجموعها ١٢٥٠ جنيه.

٢٥ / ١: قام ديان ببيع بضاعة لحساب الشركة بمبلغ ٢٣٥٠٠ جنيه وحصل على عمولته.

٢٥ / ١ : قام ديان بإرسال مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه لرجب، ومبلغ ٨٠٠٠ جنيه لسعدون من حصيلة مبيعات اليوم السابق وأحتفظ بالباقي لنفسه.

٣٠ / ١ : قام ديان ببيع ما تبقى من بضائع لحساب الشركة بمبلغ ١٤٢٥٠ جنيه وحصل عمولته، كما أتفق الشركاء على تسوية حسابات المحاسبة بينهم وإقتسام الأرباح أو الخسائر الناتجة بالتساوي بعد حساب فائدة على القيود المدينة والدائنة في الحساب الشخصي لكل شريك من تاريخ القيد حتى ٣٠ / ١ بمعدل ١٢٪ سنوياً. وقد تمت التسوية وحصل كل شريك على مستحقاته.

هذا وسوف نوضح كيفية إثبات هذه العمليات في دفاتر كل من الشركاء الثلاثة ونوضح نموذجاً لحساب شركة المحاسبة في دفاترهم، ونموذجاً للحسابات الشخصية لكل منهم في دفاتر الشريكين الآخرين:

| رقم الحساب | دفاتر رجب | دفاتر سعدون | دفاتر ديان |
|------------|--|---|---|
| ١ | ١٧٠٠٠ جنيه حـ / المحاسبة مدين و حـ / المخزون أو البضاعة دائن ١٣٠ جنيه حـ / المحاسبة مدين و حـ / م. التوزيع دائن ٢٧٠ جنيه حـ / المحاسبة مدين و حـ / النقدية دائن | حـ / المحاسبة مدين و حـ / رجب دائن حـ / المحاسبة مدين و حـ / رجب دائن حـ / المحاسبة مدين و حـ / رجب دائن | حـ / المحاسبة مدين و حـ / رجب دائن حـ / المحاسبة مدين و حـ / رجب دائن حـ / المحاسبة مدين و حـ / رجب دائن |
| ٢ | ٨٠٠٠ جنيه حـ / ديان مدين و حـ / سعدون دائن ٢٠٠٠ جنيه حـ / ديان مدين و حـ / سعدون دائن | حـ / ديان مدين و حـ / النقدية دائن حـ / ديان مدين و حـ / أوراق الدفع دائن | حـ / النقدية مدين و حـ / سعدون دائن حـ / أ. القبض مدين و حـ / سعدون دائن |
| ٣ | ٨١٦٠ جنيه حـ / المحاسبة مدين و حـ / ديان دائن | حـ / المحاسبة مدين و حـ / ديان دائن | حـ / المحاسبة مدين ٨٠٠٠ حـ / النقدية دائن ١٦٠ حـ / العمولات الدائنة دائن |

| | | | |
|----|--|---|---|
| ٤ | ١٠ جنيه. حـ / سعدون مدين وحـ / ديوان دائن | حـ / مصاريف الخصم مدين حـ / ديوان دائن | ١٩٩٠ من النقدية ١٠ من حـ / سعدون ٢٠٠٠ إلى حـ / أ. القبض حـ / المحاسبة مدين ٥٠٠٠ حـ / النقدية دائن ١٠٠ حـ / العمولات الدائنة دائن |
| ٥ | ١٢٥٠ جنيه. حـ / المحاسبة مدين وحـ / ديوان دائن | حـ / المحاسبة مدين وحـ / ديوان دائن | حـ / المحاسبة مدين وحـ / النقدية دائن. |
| ٦ | ٢٣٠٣٠ حـ / ديوان مدين وحـ / المحاسبة دائن | حـ / ديوان مدين وحـ / المحاسبة دائن | ٢٣٥٠٠ النقدية مدين ٢٣٠٣٠ المحاسبة دائن ٤٧٠ العمولات الدائنة دائن. |
| ٧ | ١٠٠٠٠ حـ / النقدية مدين ٨٠٠٠ حـ / سعدون مدين وحـ / ديوان دائن | حـ / رجب مدين حـ / النقدية مدين حـ / ديوان دائن | حـ / رجب مدين حـ / سعدون مدين حـ / النقدية دائن. |
| | ١٣٩٦٥ حـ / ديوان مدين وحـ / المحاسبة دائن | حـ / ديوان مدين وحـ / المحاسبة دائن. | ١٤٢٥٠ حـ / النقدية مدين ١٣٩٦٥ حـ / المحاسبة دائن ٢٨٥ حـ / العمولات الدائنة دائن |
| ٩ | الفوائد على حسابات الشركاء : ٢٤٦ حـ / المحاسبة مدين ١٥٨ حـ / الفوائد الدائنة (دائن) ٨٧ حـ / سعدون (دائن) ١ حـ / ديوان (دائن) | حـ / المحاسبة مدين حـ / رجب دائن حـ / الفوائد الدائنة دائن حـ / ديوان دائن | حـ / المحاسبة مدين حـ / رجب دائن حـ / سعدون دائن حـ / الفوائد الدائنة دائن. |
| ١٠ | أرباح المحاسبة. ٤٧٣٩ حـ / المحاسبة مدين ١٥٧٩ حـ / أرباح المحاسبة دائن ١٥٨٠ حـ / سعدون دائن ١٥٨٠ حـ / ديوان دائن | حـ / المحاسبة مدين حـ / رجب دائن حـ / أرباح المحاسبة دائن حـ / ديوان دائن | حـ / المحاسبة مدين حـ / رجب دائن حـ / سعدون دائن حـ / أرباح المحاسبة دائن |
| ١١ | التسوية النهائية : ٩٢٣٧ حـ / النقدية (مدين) ٣٦٥٧ حـ / سعدون (مدين) حـ / ديوان دائن | حـ / رجب مدين حـ / النقدية مدين حـ / سعدون دائن | حـ / رجب مدين حـ / سعدون مدين حـ / النقدية دائنة. |

حساب الفوائد:

$$\text{حساب رجب} = \left[\left(\frac{5}{360} \times \frac{12}{100} \times 10000 \right) - \left(\frac{1}{12} \times \frac{12}{100} \times 17500 \right) \right] \\ 158 \text{ جنيه تقريباً (دائن).}$$

$$\text{حساب سعدون} = \left[\left(\frac{20}{360} \times \frac{12}{100} \times 10 \right) - \left(\frac{1}{12} \times \frac{12}{100} \times 10000 \right) \right] \\ 87 = \left[\left(\frac{5}{360} \times \frac{12}{100} \times 8000 \right) \right] \text{ جنيه تقريباً (دائن).}$$

$$\text{حساب دبيان: الجانب الدائن: } 71 \text{ جنيه} = \frac{20}{360} \times \frac{12}{100} \times 8160$$

$$34 \text{ جنيه تقريباً} = \frac{20}{360} \times \frac{12}{100} \times 5110$$

$$1250 = \frac{10}{360} \times \frac{12}{100} \times 1250$$

$$\frac{30 \text{ جنيه}}{139 \text{ جنيه}} = \frac{5}{360} \times \frac{12}{100} \times 18000$$

مجموع الجانب الدائن

$$100 = \frac{1}{12} \times \frac{12}{100} \times 10000 \text{ الجانب المدين:}$$

$$38 = \frac{5}{360} \times \frac{12}{100} \times 33030$$

مجموع الجانب المدين 138 جنيه مدين

الفرق = 1 دائن.

حـ / شركة المحاصة (ويظهر في دفاتر كل من الشركاء الثلاثة - القيد [١] في دفاتر الشريك القائم بالعملية والقيد [٢] في دفاتر باقي الشركاء)

| [١] [٢] | | [١] [٢] | |
|-------------|--------------------------------------|-------------|---|
| ١٧٠٠٠ | إلى حـ / البضاعة (إلى حـ / رجب) | ١ / ١ | ٢٣٠٣٠ من حـ / النقدية (من حـ / ديوان) |
| ١٣٠ | إلى حـ / م. التوزيع (إلى حـ / رجب) | ١ / ١ | ١٣٩٥٦ من حـ / النقدية (من حـ / ديوان) |
| ٣٧٠ | إلى حـ / النقدية (إلى حـ / رجب) | ١ / ١ | |
| ٨١٦٠ | إلى مذكورين (إلى حـ / ديوان) | ١ / ٥ | |
| ٥١٠٠ | إلى مذكورين (إلى حـ / ديوان) | ١ / ١ | |
| ١٢٥٠ | إلى حـ / النقدية (إلى حـ / ديوان) | ١ / ٢ | |
| ٢٤٦ | إلى مذكورين (كل الشركاء) | ١ / ٣ | |
| ٤٧٣٩ | إلى مذكورين (الأرباح) | | |
| | ١٥٧٩ رجب | | |
| | ١٥٨٠ سعدون | | |
| | ١٥٨٠ ديوان | | |
| ٣٦٩٩٥ | | | ٣٦٩٩٥ |

حـ / رجب (في دفاتر كل من سعدون وديان - القيد [١] في دفاتر سعدون والقيد [٢] في دفاتر ديان، وفيما عدا ذلك في دفاتر الشريكين)

| [١] [٢] | | [١] [٢] | |
|-------------|-------------------------------------|-------------|--------------------------------------|
| ١٠٠٠٠ | إلى حـ / ديوان (إلى حـ / النقدية) | ١ / ٢٥ | ١٧٠٠٠ من حـ / شركة المحاصة (بضاعة) |
| | رصيد دائن : | | ١٣٠ من حـ / شركة المحاصة (شحن) |
| ٩٢٣٧ | إلى حـ / ديوان (إلى حـ / النقدية) | ١ / ٣٠ | ٣٧٠ من حـ / شركة المحاصة (نقل) |
| | | | ١٥٨ من حـ / شركة المحاصة (فوائد) |
| | | | ١٥٧٩ من حـ / شركة المحاصة (أرباح) |
| ١٩٢٣٧ | | | ١٩٢٣٧ |

حـ / سعدون (في دفاتر رجب وديان - القيد [١] في دفاتر رجب
والقيد [٢] في دفاتر ديان، وفيها عدا ذلك في دفاتر الشريكين)

| [٢] | | [١] | | |
|-------|-----------------------------------|-------|------|------------------------------------|
| ١/١ | من حـ / ديان (من حـ / النقدية) | ٨٠٠٠ | ١/١ | إلى حـ / ديان (إلى حـ / أ. ق) |
| ١/١ | من حـ / ديان (من حـ / أ. القبض) | ٢٠٥٠ | ١/٢٥ | إلى حـ / ديان (إلى حـ / النقدية) |
| ١/٣٠ | من حـ / شركة المحاصة (فوائد) | ٨٨١ | ١/٣٠ | إلى حـ / ديان (إلى حـ / النقدية) |
| ١/٣٠ | من حـ / شركة المحاصة (أرباح) | ١٥٨٠ | | |
| | | ١١٦٦٧ | | ١١٦٦٧ |

حـ / ديان (في دفاتر كل من رجب وسعدون - القيد [١] في دفاتر رجب
والقيد [٢] في دفاتر سعدون، وفيها عدا ذلك في دفاتر الشريكين)

| [٢] | | [١] | | |
|-------|--------------------------------------|-------|------|--------------------------------------|
| ١/٥ | من حـ / شركة المحاصة | ٨١٦٠ | ١/١ | إلى حـ / سعدون (إلى حـ / النقدية) |
| ١/١٠ | " " " | ٥١٠٠ | ١/١ | إلى حـ / سعدون (إلى حـ / أ. الدفع) |
| ١/١٠ | من حـ / سعدون (من حـ / م. الخصم ٢) | ١٠٨ | ١/٢٥ | إلى حـ / شركة المحاصة |
| ١/٢٠ | من حـ / شركة المحاصة | ١٢٥٠ | ١/٣٠ | إلى حـ / شركة المحاصة |
| ١/٢٥ | من حـ / النقدية (من حـ / رجب) | ١٠٠٠٠ | | |
| ١/٢٥ | من حـ / سعدون (من حـ / النقدية) | ٨٠٠٠ | | |
| ١/٣٠ | من حـ / شركة المحاصة (فوائد) | ٠٠١ | | |
| ١/٣٠ | من حـ / شركة المحاصة (أرباح) | ١٥٨٠ | | |
| | من مذكورين | ١٢٨٩٤ | | |
| | | ٤٦٩٩٥ | | ٤٦٩٩٥ |

ومن الواضح أن ترحيل القيود السابقة (حتى القيد العاشر) للحسابات الشخصية للشركاء يترتب عليه في النهاية أن مجموع الأرصدة المدينة لبعض هذه الحسابات لا بد وأن يتساوى مع مجموع الأرصدة الدائنة للحسابات الباقية. ففي هذا المثال بلغ الرصيد الدائن لرجب ٩٢٣٧ جنيه في دفاتر كل من سعدون وديان وبلغ الرصيد الدائن لسعدون ٣٦٥٧ جنيه في دفاتر كل من رجب وديان، بينما بلغ الرصيد المدين لديان في دفاتر كل من رجب وسعدون ١٢٨٩٤ جنيه وتم التسوية النهائية بقيام ديان بسداد الأرصدة الدائنة لكل من رجب

وسعدون (القيد ١١) ليترتب على ذلك إقفال كل حسابات المحاسبة.

٣ - ب: العمليات غير المنتهية وأثرها على الحسابات والقوائم الختامية للشركاء: قد تنتهي السنة المالية لعمليات كل شريك بصفته الشخصية قبل إنتهاء العملية التي قامت من أجلها شركة المحاسبة بينهم. ويتطلب الأمر في ظل هذه الظروف أن يقوم كل شريك بإظهار حقوقه في شركة المحاسبة في القوائم المالية والحسابات الختامية الخاصة به. وعادة ما تظهر هذه الحقوق ضمن الأصول المتداولة في ميزانية كل شريك من الشركاء. فإذا كان حساب شركة المحاسبة في دفاتر كل شريك يمثل مجرد إستثمارات لم يتم التصرف فيها بعد (بمعنى أن الحساب يوجد به قيود في الجانب المدين فقط دون الجانب الدائن) فإن كل شريك من الشركاء يستطيع إظهار حصته من هذه الإستثمارات في الأصول المتداولة في الميزانية العمومية الخاصة بعنوان « صافي إستثمارات في شركة محاسبة » مثلاً، أو بعنوان « إستثمارات مختلفة ».

أما إذا كان حساب شركة المحاسبة يحتوي على عمليات في جانبية المدين والدائن فإن رصيد الحساب في تاريخ إعداد الحسابات الختامية والميزانية العمومية لكل شريك قد يكون مديناً أو دائناً على حسب الأحوال. فيكون الرصيد مديناً إذا كانت إستثمارات الشركاء تزيد عن حصيلة إيرادات المحاسبة حتى تاريخه، والعكس إذا كان الرصيد دائناً. وما دامت الشركة لم تنته العملية التي قامت من أجلها بعد في ذلك التاريخ، فقد يتطلب الأمر تسوية حساباتها بصفة مؤقتة حتى يستطيع كل شريك إظهار حقوقه فيما تم من هذه العمليات حتى تاريخه في الحسابات والقوائم الختامية الخاصة به.

ولنفترض مثلاً أن حدود وسليمان إتفقا على تكوين شركة محاسبة للإتجار في نصفقة من نوع معين من البضائع وقام كل من الشريكين بتقديم بضائع تكلفتها ٥٠٠٠ جنية للشركة لهذا الغرض. ولنفرض أنه في نهاية السنة المالية لكل من الشريكين أن عمليات الشركة ظهرت على أحد الحالات التالية:

١ - لم يتم بيع أي بضائع مما قام كل من الشريكين بتقديمه للشركة.

٢ - تم بيع نصف البضائع بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه.

٣ - تم بيع نصف البضائع بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه.

٤ - تم بيع نصف البضائع بمبلغ ١٢٠٠٠ جنيه.

وفي الحالة الأولى يبلغ الرصيد المدين لحساب شركة المحاصة ١٠٠٠٠ جنيه يمثل البضاعة المقدمة من الشريكين، ويكون رصيد حساب حدود في دفاتر سليمان دائن بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه، ورصيد سليمان في دفاتر حدود دائن بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه ويستطيع كل منهما إظهار ٥٠٠٠ جنيه في الأصول المتداولة (أو بين الأصول المتداولة والأصول الثابتة إذا كان من المتوقع أن عمليات الشركة سوف تستغرق أكثر من فترة محاسبية) كإستثمارات في شركة المحاصة.

أم الحالات الثلاث الباقية فتستدعي تسوية حقوق كل شريك بالإضافة التي تمت من عمليات البيع كما هو موضح في الجدول التالي:

| الحالة | رصيد المحاصة (مدين) | رصيد مخزون المحاصة | الأرباح | نصيب حدود | نصيب |
|--------|---------------------|--------------------|---------|-----------|------|
| ٢ | (٢٥٠٠) | ٥٠٠٠ | ٢٥٠٠ | ١٢٥٠ | ١٢٥٠ |
| ٣ | - | ٥٠٠٠ | ٥٠٠٠ | ٢٥٠٠ | ٢٥٠٠ |
| ٤ | ٢٠٠٠ | ٥٠٠٠ | ٧٠٠٠ | ٣٥٠٠ | ٣٥٠٠ |

وعلى إفتراض أن حدود يدير عمليات المحاصة، فإن القيود في دفاتر كل من الشريكين لكل من الحالات الثلاث السابقة تكون كالآتي:

| الحالة | دفاتر حدود | دفاتر سليمان |
|-----------|------------------------|------------------------|
| أ - ١٠٠٠٠ | من المحاصة | من حـ / المحاصة |
| ٥٠٠٠ | إلى حـ / البضاعة | إلى حـ / البضاعة |
| ٥٠٠٠ | إلى حـ / سليمان | إلى حـ / حدود |
| ب - ٧٥٠٠ | من حـ / النقدية | من حـ / حدود |
| ٧٥٠٠ | إلى حـ / المحاصة | إلى حـ / المحاصة |
| ج - ٢٥٠٠ | من حـ / المحاصة | من حـ / المحاصة |
| ١٢٥٠ | إلى حـ / أرباح المحاصة | إلى حـ / أرباح المحاصة |
| ١٢٥٠ | إلى حـ / سليمان | إلى حـ / حدود |

٣ - أ - كالحالة السابقة.

ب - كالحالة السابقة فما عدا المبلغ يصبح ١٠٠٠٠ جنيه.

جـ - ٢٥٠٠ جنيه في الأرباح.

٤ - أ - كالحالة الثانية.

ب - كالحالة الثانية. فيما عدا المبلغ يصبح ١٢٠٠٠ جنيه

ج - د - هـ - ز - ح - ط
٣٥٠٠ جنيه في الأرباح.

وفي ظل الحالة الثانية مثلاً ، يقوم حمدون بإقفال أرباح المحاسبة في حساب الأرباح والخسائر ، كما يظهر في الميزانية العمومية في جانب الخصوم حقوق سليمان كالآتي :

الالتزامات:

٦٢٥٠ حقوق سليمان في المحاسبة (إستثمارات وأرباح)

٥٠٠ - أصول المحاسبة (مخزون)

١٢٥٠ — صافي التزامات المحاسبة.

ولا يظهر في جانب الأصول أي استثمار في المحاسبة كبنود مستقل حيث يحتوي رصيد النقدية على مبلغ ٧٥٠٠ جنيه تخص المحاسبة، فإذا أستبعد منها ما في التزامات المحاسبة فإن الباقي يمثل حقوق حدود فيها.

أما سليمان فيجعل حـ/ الأرباح والخسائر دائناً وأرباح المحاسبة مدينياً بمبلغ ١٢٥٠ جنيه، كما يظهر في الميزانية العمومية بمبلغ ٦٢٥٠ كاستثمارات في المحاسبة في الأصول المتداولة (الرصيد المدين لحساب المحاسبة في دفاتره + الرصيد المدين لحساب حدودون في دفاتره).

٤ - وجود مجموعة دفترية مستقلة للمحاسبة:

ولا يتطلب الأمر في هذه الحالة قيام كل شريك بتسجيل كل العمليات المتعلقة بالمحاسبة في دفاتره، وإنما يقتصر ذلك على معاملات كل شريك الخاصة مع المحاسبة، دون معاملات الشركاء الآخرين معها، ودون معاملات المحاسبة مع الغير. ويتم إمساك مجموعة دفترية مستقلة للشركة طبقاً لمقتضيات عملياتها، كما يفتح لكل شريك في هذه المجموعة حساب يوضح معاملاته الشخصية مع الشركة من تقديم حصص إستثمارات أو سحب نقدية أو بضاعة وخلافة كما يجعل دائماً بالفوائد والأرباح التي تحقق للشريك من الشركة ومديناً بالفوائد والخسائر التي يتحمل بها الشريك.

ولتوضيح ذلك نفترض أن عبد الظاهر وعبد الجبار إتفقا على تكوين شركة محاسبة للقيام بشراء صفقة بضائع وتسويقها وتقسم ما ينتج من أرباح أو خسائر بينهما بالتساوي على أن يدير عبد الجبار عمليات الشركة مقابل ١٠٪ مكافأة من الأرباح الصافية. هذا وقد تمت العمليات التالية المتعلقة بالمحاسبة:

٣/١ - قدم كل من عبد الجبار وعبد الظاهر مبلغ ٤٠٠٠ جنيه نقداً للشركة وتم شراء بضاعة بمبلغ ٧٥٠٠ جنيه.

٣/٥ - قدم عبد الظاهر بضاعة بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه للشركة، وقام عبد الجبار ببيع بضاعة لحساب الشركة بمبلغ ٦٥٠٠ جنيه وسدد مصروفات مختلفة لحساب الشركة بمبلغ ١٥٠٠ جنيه.

٣/١٠ - قام عبد الجبار بشراء بضاعة بمبلغ ٤٢٠٠ جنيه وباع بضاعة بمبلغ ٧٣٠٠ جنيه على الحساب.

٣/١٥ - قام عبد الجبار بسداد مصروفات مختلفة بمبلغ ٥٠ جنيه كما حصل ٤٥٠٠ جنيه من عملاء المحاسبة.

٣/٢٠ - باع عبد الجبار بضاعة بمبلغ ٥٣٠٠ جنيه نقداً ودفع لعبد الظاهر مبلغ ١٠٠٠ جنيه، وحصل هو على ٢٠٠٠ جنيه.

٣/٢٨ - تم بيع ما تبقى من بضائع بمبلغ ٢٤٠٠ جنيه، وحصل باقي عملاء المحاسبة فيما عدا ٣٠ جنيه اعتبرت ديون معدومة.

٣/٣٠ - تم تسوية حسابات المحاسبة وحصل كل شريك على مستحقاته. وتكون قيود اليومية اللازمة لإثبات هذه العمليات في دفاتر المحاسبة وفي دفاتر كل من الشريكين كالآتي:

| تاريخ العملية | دفاتر المحاسبة | دفاتر عبد الظاهر | دفاتر عبد الجبار |
|---------------|---|--|---|
| ٣/١ | ٨٠٠٠ من حـ / النقدية إلى مذكورين ٤٠٠٠ حـ / عبد الظاهر ٤٠٠٠ حـ / عبد الجبار | ٤٠٠٠ من حـ / المحاسبة ٤٠٠٠ إلى حـ / النقدية | ٤٠٠٠ من حـ / المحاسبة ٤٠٠٠ إلى حـ / النقدية. |
| | ٧٥٠٠ من حـ / المشتريات ٧٥٠٠ إلى حـ / النقدية | — | — |
| ٣/٥ | ٣٠٠٠ من حـ / المشتريات ٣٠٠٠ إلى حـ / عبد الظاهر | ٣٠٠٠ من حـ / المحاسبة ٣٠٠٠ إلى حـ / البضاعة | — |
| | ٦٥٠٠ من حـ / النقدية ٦٥٠٠ إلى حـ / المبيعات | — | — |
| | ١٥٠ من حـ / المصروفات المتنوعة ١٥٠ إلى حـ / النقدية | — | — |
| ٣/١٠ | ٤٢٠٠ من حـ / المشتريات ٤٢٠٠ إلى حـ / النقدية | — | — |

| | | | | |
|------------------------|------------------------|----------------------------|-----------|--|
| | | من حد / العملاء | ٧٣٠٠ | |
| | | إلى حد / المبيعات | ٧٣٠٠ | |
| | | من حد / المصروفات المتنوعة | ٥٠٣/١٥ | |
| | | إلى حد / النقدية | ٥٠ | |
| | | من حد / النقدية | ٤٥٠٠ | |
| | | إلى حد / العملاء | ٤٥٠٠ | |
| | | من حد / النقدية | ٥٣٠٠٣/٢٠ | |
| | | إلى حد / المبيعات | ٥٣٠٠ | |
| ١٠٠٠ من حد / النقدية | ٢٠٠٠ من حد / النقدية | من حد / عبد الظاهر | ١٠٠٠ | |
| ١٠٠٠ إلى حد / المحاسبة | ٢٠٠٠ إلى حد / المحاسبة | من حد / عبد الجبار | ٢٠٠٠ | |
| | | إلى حد / النقدية | ٣٠٠٠ | |
| | | من حد / النقدية | ٥١٧٠٣/٢٨ | |
| | | من حد / الديون المدومة | ٣٠ | |
| | | إلى حد / العملاء | ٢٨٠٠٠ | |
| | | إلى حد / المبيعات | ٢٤٠٠ | |
| | | من حد / الحساب الختامي | ١٤٩٣٠٣/٣٠ | |
| | | إلى حد / المشتريات | ٤٧٠٠ | |
| | | إلى حد / مصروفات متنوعة | ٢٣٠ | |
| | | من حد / المبيعات | ٢١٥٠٠ | |
| | | إلى حد / الحساب الختامي | ٢١٥٠٠ | |

| | | |
|--|------------------------------|------------------------|
| ٦٥٧ من حد / الحساب الختامي | ٢٩٥٧ من حد / المحاسبة | ٢٦١٣ من حد / المحاسبة |
| ٢٩٥٧ إلى حد / عبد الظاهر | ٢٩٥٧ إلى حد / أرباح المحاسبة | ٦٥٧ إلى حد / المكافأة |
| ٣٦١٣ إلى حد / عبد الجبار | — | ٢٩٥٦ إلى حد / أرباح |
| توزيع الأرباح: ١٠٪ مكافأة عبد الجبار والباقي بالتساوي | | — |
| ٨٩٥٧ من حد / عبد الظاهر | ٨٩٥٧ من حد / النقدية | ٥٦١٣ من حد / النقدية |
| ٥٦١٣ من حد / عبد الجبار | ٨٩٥٧ إلى حد / المحاسبة | ٥٦١٣ إلى حد / المحاسبة |
| ١٤٥٧٠ إلى حد / النقدية | — | — |

ويترتب على ذلك إقفال دفاتر المحاسبة الخاصة وحساب المحاسبة في دفاتر كل شريك.

هذا وعلى القارئ أن يقوم بتصوير الحسابات اللازمة من واقع هذه القيود ويتأكد من ذلك.

أسئلة وتمارين على الفصل السادس

أولاً الأسئلة:

- ١ - ما هي الاختلافات الرئيسية بين كل من شركات المحاصة وشركات التضامن ، وشركات التوصية البسيطة .
- ٢ - بفرض أنه لا يتم إمساك مجموعة دفترية مستقلة لعمليات شركة المحاصة ، فكيف يتم تسجيل كل من العمليات التالية .

- أ - سداد شريك لحصة في رأس المال نقداً .
- ب - شراء بضاعة لحساب الشركة .
- ج - تقديم بضائع من المخزون الخاص للشركة .
- د - سداد مصروفات الشركة .
- هـ - سحب نقدية من الشركة .
- و - بيع بضاعة لحساب الشركة .
- ز - إقتراض أحد الشركاء من شريك آخر .
- ح - سداد إلتزامات بالنيابة عن الشركة .
- ط - تحصيل من عملاء الشركة .
- ي - ديون معدومة من عملاء الشركة .

- ٣ - وضح كيف يمكن إظهار حقوق كل شريك من الشركاء في شركة

المحاسبة في الميزانية العمومية الخاصة به ، وما هو مصدر البيانات التي يمكن الإعتماد عليها لهذا الغرض .

ثانياً : التمارين :

التمرين الأول :

كون شفيق ومتولي شركة محاسبة للتجار في صفقة حديد خردة على أن يقوم شفيق بإدارة أعمال الشركة ويقوم متولي بتقديم رأس المال اللازم ، ويقسم الشريكان الأرباح والخسائر بالتساوي . وفي ٢/٣ قام متولي بإرسال شيك لشفيق بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه حيث قام الأخير بشراء خردة بالمبلغ بالكامل . كما قام شفيق بسداد مصاريف شحن ونقل البضاعة المشتراة البالغ قدرها ١٢٤٠ جنيه . وفي ٢/١٦ قام شفيق ببيع نصف البضاعة بمبلغ ٢٤٣٠٠ جنيه لشركة مصانع النحاس المصرية وحصل على القيمة نقداً وقام بسداد مصاريف نقل وتسليم البضاعة لمخازن الشركة طبقاً للاتفاق والتي بلغ مقدارها ٧٨٠ جنيه . وفي ٢/٢٣ قام شفيق ببيع باقي البضاعة لشركة الحديد والصلب بمبلغ ١٩٧٠٠ جنيه تسليم محل البائع وحصل على القيمة بشيك غير أن شركة الحديد والصلب أوقفت صرف الشيك بتعليقات للبنك . لإكتشافها عدم مطابقة البضاعة التي تسلمتها للعينه التي قدمها شفيق للجنة الفنية للشركة . واتفق شفيق مع إدارة مشتريات شركة الحديد واللجنة الفنية على تخفيض سعر البضاعة بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه وحصل على شيك جديد بالقيمة ورد الشيك السابق للشركة وقد قام الشريكان بعد ذلك بتسوية حساباتها وتصفية عملياتها .

والمطلوب :

إثبات العمليات السابقة دفترياً وتصوير ما يلزم من حسابات في حالة (أ) عدم وجود مجموعة دفترية مستقلة للشركة ، (ب) وجود مجموعة دفترية

مستقلة للشركة يقوم بإمساكها شقيق.

التمرين الثاني:

اتفق دياب والعارف وعبد السلام على تكوين شركة محاصة حيث يقوم الأول بتقديم البضائع ويقوم الثاني بتقديم النقدية ويقوم الثالث بعمليات البيع والتوزيع. وأتفق الشركاء على أن يحصل دياب والعارف على فائدة بمعدل ١٠٪ عن أرصدة إستثماراتهم في الشركة ويحصل عبد السلام على عمولة بمعدل ٤٪ على المتحصل من المبيعات. وفي ٣/١ قام دياب بشحن بضاعة بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه لعبد السلام، حيث قام الأخير بدفع مصاريف النقل والتأمين البالغ قدرها ١٣٥٠ جنيه. وفي ٣/٨ قام العارف بإرسال مبلغ ٢.٤٠٠٠ جنيه لعبد السلام، حيث قام الأخير بشراء بضاعة في ٣/٢٣ بمبلغ ١٨٠٠٠ جنيه. وقد قام عبد السلام ببيع بضائع خلال مارس وأبريل بلغت مجموع قيمتها ٥٦٠٠٠ جنيه حصلت بالكامل بعد منح العملاء خصم نقدي بمعدل ٢٪ فيما عدا ٦٠٠٠ جنيه، يعد منها ١١٥٠ جنيه بمثابة ديون معدومة. وقام عبد السلام خلال شهر مايو ببيع جزء آخر من البضائع بمبلغ ٢٣٥٠٠ جنيه تحصلت نقداً بخصم ٢٪. ولم يستطع عبد السلام بيع ما تبقى من بضائع خلال شهر يونيو وعرض دياب أن يشتريها من الشركة بمبلغ ٤٦٠٠ جنيه، ووافق الشريكان. كما قبل عبد السلام تحمل أرصدة العملاء بقيمتها الدفترية بصفة شخصية.

وبعد ذلك تم تصفية عمليات الشركة وتسوية حقوق الشركاء. هذا ويقتسم الشركاء الأرباح والخسائر بالتساوي.

المطلوب:

(١) بفرض عدم وجود مجموعة دفترية مستقلة للشركة قم بإجراء قيود اليومية اللازمة في دفاتر كل من الشركاء الثلاثة، ثم قم بتصوير حساب المحاصة في دفاتر

العارف، وحساب العارف وعبد السلام في دفاتر دياب وحساب دياب والعارف في دفاتر عبد السلام.

(٢) بفرض وجود مجموعة دفترية مستقلة يقوم العارف بإمساكها، قم بإجراء قيود اليومية اللازمة وتصوير ما يلزم من حسابات.

(٣) بفرض أن السنة المالية للعارف تنتهي في ٤/٣٠ من كل عام، وفي ظل المطلوب الثاني، قم بإجراء ما يلزم من قيود تسوية، ووضح كيف تظهر حسابات المحاسبة في قوائم وحسابات العارف الختامية.

التمرين الثالث:

كان ممدوح يدير أعمال شركة المحاسبة بينه وبين مرزوق وعبد الرزاق التي يقتسمون فيها الأرباح والخسائر بالتساوي عن سنة ١٩٨٥. وفي مقابل ذلك يحصل ممدوح على ١٠٪ من أرباح الشركة الصافية كمكافأة قبل خصم المكافأة. وفي ٣١/١٢/١٩٨٥ انتهى غرض الشركة وظهرت أرصدة حسابات الشركاء كالاتي: حساب ممدوح في دفاتر مرزوق دائن بمبلغ ٢٤٤١٥ جنيه، حساب ممدوح في دفاتر عبد الرزاق؟، حساب مرزوق في دفاتر عبد الرزاق دائن بمبلغ ٥٤٣٥٠ جنيه، حساب عبد الرزاق في دفاتر مرزوق مدين بمبلغ ٢٧٣٧١ جنيه. هذا وما زالت توجد بضائع غير مبيعة تخص المحاسبة تبلغ تكلفتها ٦٣٤٢٩ جنيه وقد قبل ممدوح شرائها بقيمتها الدفترية. هذا ولم يتم تسجيل مكافأة ممدوح دفترياً بعد.

والمطلوب:

إعداد ما يلزم من قيود يومية لإنهاء المحاسبة وتسوية حسابات الشركاء.

التمرين الرابع:

اتفق أحمد وأبو ديب على تكوين شركة محاسبة لشراء قطعة من أراضي البناء

وتقسيمها وبيعها . وقد إتفق الشريكان على إمساك مجموعة دفترية خاصة للشركة توقعاً لإستمرار نشاطها لفترة طويلة نسبياً وعلى أن يقوم أبو ديب بإدارة أعمال الشركة مقابل عمولة قدرها ٥٪ على المبيعات ونسبة في الأرباح تعادل ٤٠٪ . وفي أول أبريل أرسل أحد لأبو ديب مبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه والذي اتفق الشريكان على أن تحسب عليه فائدة بمعدل ٦٪ سنوياً حتى يتم سدادها . وفي أول مايو قام أبو ديب بشراء قطعة كبيرة من الأرض القضاء من إحدى الشركات بمبلغ ٩٦٠٠٠ جنيه وحصل على قرض برهن الأرض المشتراة بمبلغ ٦٦٠٠٠ جنيه من البنك العقاري بفائدة ٦٪ سنوياً ليستطيع سداد قيمة الصفقة للشركة ، وتسدد فوائد القرض على دفعتين في السنة ، أو عند سداد أي جزء من القرض في حالة السداد المبكر . وفي ١٥ يونيو قام أحد بإرسال مبلغ ٤٤٠٠٠ جنيه لأبو ديب بنفس شروط المبلغ السابق ، لإستخدامها لأغراض تهيد وتقسيم الأرض . وقد بلغت التكلفة لهذه العمليات ٣٨٠٠٠ جنيه . وفي الفترة حتى ١٠/٣١ تم بيع عدد من التقاسيم بلغت قيمتها ١٠٤٠٠٠ جنيه تحصلت نقداً ، وبلغت تكلفة التقاسيم الممهدة للبيع والتي لم يتم بيعها بعد في ذلك التاريخ ٨٨٢٠٠ جنيه . كما بلغت المصاريف المختلفة حتى ذلك التاريخ ، بما فيها مصاريف الدعاية والاعلان ، وبخلاف العمولة والفوائد مبلغ ٢٢٨٤٠ جنيه . هذا وقد تم سداد الدفعات الآتية من قرض البنك : ١٦٠٠٠ جنيه مضافاً إليها الفوائد في ٨/١ ، ١٠٠٠٠ جنيه مضافاً إليها الفوائد في ٩/١ ، ٢٠٠٠٠ جنيه مضافاً إليها الفوائد في ١٠/١ . وفي ١٠/٣١ ، حيث تنتهي السنة المالية لأبو ديب ، تم تسوية حقوق الشريكان بالعمولات والفوائد ، وقام أبو ديب بإرسال ما زاد من رصيد نقدية الشركة على ١٠٠٠٠ جنيه لأحد ، واحتفظ بهذا المبلغ كرأس مال عامل للشركة .

وقد طلب أحد من أبو ديب أن يوافيه بقائمة تظهر نصيبه في الأرباح حتى تاريخه ، وتوضح المركز المالي لشركة المحاسبة .

والمطلوب :

(١) إعداد قيود اليومية اللازمة لإثبات العمليات السابقة في دفاتر الشركة ودفاتر أحد .

(٢) إعداد القائمة التي طلبها أحد في ١٠/٢١ ، (٣) توضيح كيفية إظهار حقوق أبو ديب في الحسابات والقوائم الختامية الخاصة به .

التمرين الخامس :

أُتفق حمودة وشاهين وسعيد على تكوين شركة محاصة لبناء العمارات السكنية وبيعها كوحدات سكنية للتمليك . وقد أُنفق الشركاء على بناء عمارتين (بنائيتين) تتكون كل منهما من ٢٥ وحدة سكنية على قطعة أرض مملوكة لحمودة ، على أن يحصل الأخير في مقابل الأرض على مبلغ ٥٦٠٠٠ جنيه ويتولى تمهيدها وتسويتها على حسابه الخاص . كما أُنفق الشركاء على أن يقوم كل منهم بتقديم كشف حساب شهري عن مصروفاته لحساب الشركة على أن يكون لكل شريك الحق في إسترداد جزء من هذه المبالغ عن طريق قرض تم الحصول عليه من البنك بضمان الأراضي والمباني تحت التنفيذ لهذا الغرض . كما أُنفق الشركاء مع أحد ميسرة المباني على بيع الوحدات السكنية التي تنتهي لحسابهم مقابل عمولة قدرها ٢٪ من سعر البيع ، وبشرط أن يحتكر هذا السمسار عمليات البيع لحساب الشركة . وأُنفق الشركاء أيضاً على أن توزع الأرباح (أو الخسائر) بينهم كالاتي ، حمودة ٦٠٪ ، شاهين ٣٠٪ ، سعيد ١٠٪ ، وفيما يلي العمليات التي تمت لحساب الشركة .

٦/١ : تم الحصول على قرض من البنك بمبلغ ٨٤٠٠٠ جنيه وتم إيداعه في حساب جاري مشترك بين الشركاء الثلاثة ، وتم توقيع عقد القرض في البنك على أساس أن كل من الشركاء الثلاثة مسئول شخصياً عن القرض بواقع الثلث .

٦/٢٦ : قام حمودة بسحب شيك على الحساب الجاري للشركة بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه لتمهيد وتسوية قطعة الأرض التي باعها للشركة .

٧/٣١ : قدم الشركاء الثلاثة كشوف حساب بتاريخه والتي اتضحت منها أن

حمودة أنفق ٩٥٦٠٠ جنيه، كما أنفق شاهين ٣٢٦٠٠ جنيه، ولم ينفق سعيد أي شيء.

٨/٧ : قام محمود بسحب شيك على الحساب الجاري للشركة بمبلغ ٩٠٠٠٠ جنيه لتمويل العمليات الجارية.

٨/٢٣ : تم الحصول على قرض إضافي من البنك بمبلغ ١٢٠٠٠٠ جنيه بنفس الشروط السابقة.

٨/٣٠ : قدم الشركاء الثلاثة كشوف الحساب عن الشهر واتضح منها الآتي: أنفق حمودة مبلغ ١٢٩٤٠٠ جنيه، وأنفق شاهين مبلغ ٧٤٨٠٠ جنيه، كما أنفق سعيد مبلغ ١٨٦٠٠ جنيه.

٩/١ : قام شاهين بسحب مبلغ ٧٠٠٠٠ جنيه من الحساب الجاري للشركة وقام سعيد بسحب بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه.

٩/٦ : سدد حمودة مبلغ ٥٩٦٠ جنيه عن أعمال صب الخرسانة لأحد المباني من حسابه الخاص، وقد سقط سهواً على حمودة إظهار هذا البند في كشف الحساب المقدم في ٨/٣٠.

٩/٨ : سحب حمودة ٣٠٠٠٠ جنيه من الحساب الجاري للشركة، وسحب شاهين مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه.

٩/٢٠ : تم بيع ٢٠ وحدة سكنية منتهية بمبلغ ٣٤٤٠٠٠ جنيه، وتم إيداع صافي الحصيلة في حساب جاري الشركة بالبنك، وتم سحب شيك لحساب البنك سداداً لجزء من القرض بمبلغ ١٠١٠٠٠ جنيه منها ١٠٠٠٠ جنيه فوائد.

٩/٢١ : قام حمودة بسداد الضرائب العقارية على الأرض عن النصف الأول من السنة بمبلغ ٤١٢٠ جنيه من حسابه الخاص.

٩/٣٠ : قدم الشركاء كشوف حساب عن الشهر إتضح منها الآتي: إنفاق حمودة ٦٢٤٨٠ جنيه لم تشمل على عملية ٩/٦ ولكنها اشتملت على الضرائب العقارية، أنفق شاهين مبلغ ٢٧٩٤٠ جنيه، كما أنفق سعيد مبلغ ٢١١٢٠ جنيه.

١٠/٢: قام حمودة بسداد ٢٠٠٠ جنيه لتمهيد الأرض، ٨٠٠٠ جنيه لإزالة بعض الأساسات الخرسانية القديمة وذلك سحباً على حساب الشركة بالبنك.
١٠/٤: بلغت مسحوبات الشركاء من البنك في هذا اليوم ٧٠٠٠٠ جنيه لحمودة، ٦٠٠٠٠ جنيه لشاهين، ٢٠٠٠٠ لسعيد.

١٠/٢٩: تم بيع ٢٤ وحدة سكنية بمبلغ ٣٨٢٠٠٠ جنيه، تم إيداع صافي المتحصل منها في حساب الشركة بالبنك، وسدد منها بعد ذلك للبنك من تحت حساب القرض ١٠٣٣٠٠ جنيه منها ٣٠٠ جنيه فوائد، كما سحب حمودة مبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه.

١٠/٣١: قدم الشركاء كشوف حساب الشهر واتضح منها أن نفقات الشركاء كانت كالآتي: حمودة ١٨٤٠٠ جنيه، شاهين ١٤٤٠٠ جنيه، سعيد ٦٢٠٠ جنيه، وقد اشتمل كشف حساب حمودة على نفقات ١٠/٢.
١١/١: بلغت مسحوبات الشركاء ٣٠٠٠٠ جنيه لشاهين، ٧٠٠٠ جنيه لسعيد.

١١/١٢: بيعت باقي الوحدات السكنية بمبلغ ١١٦٠٠٠ جنيه وتم إيداع صافي الحصيلة في حساب الشركة بالبنك.
١١/١٥: أخطر حمودة الشريكين الآخرين بأنه قام بتاريخ ٩/١٤ بسداد مصروفات لحساب الشركة كانت مستحقة ولم ترد في كشف حسابه بمبلغ ١٤٧٢٠ جنيه منها ٦٨٠٠ جنيه كانت تتعلق بتسوية وتمهيد الأرض، كما سحب مبلغ ١٢٠٠٠ جنيه من البنك.

١١/١٦: قدم شاهين كشف حساب نهائي بمبلغ ٥٠٦٠ جنيه كما قدم سعيد كشف حساب نهائي بمبلغ ٢٤٢٠ جنيه.
وقد إنتهت الشركة في ذلك التاريخ. وتم إجراء التسويات اللازمة لحقوق الشركاء وحصل كل ذي حق على حقه فيها.

المطلوب:

- (١) إجراء قيود اليومية اللازمة في دفاتر شاهين في حالة (أ) عدم إمساك مجموعة دفترية مستقلة للشركة، (ب) إمساك مجموعة دفترية مستقلة للشركة.
- (٢) في حالة إمساك مجموعة دفترية مستقلة للشركة: وبفرض أن السنة أن السنة المالية للشركاء الثلاثة تنتهي في ٩/٣٠ ، وضح كيف يقوم كل شريك بإظهار حقوقه في الشركة في الحسابات والقوائم الختامية الخاصة به.

الباب الثاني

في المشاكل المحاسبية

في شركات الأموال

مقدمة

انتهينا في الباب الاول من دراسة المشاكل المحاسبية لشركات الاشخاص ، وقد اتضح من تلك الدراسة ان شركات الاشخاص تعتمد على العامل الشخصي ، أي أن أساس تكوينها العلاقات الشخصية بين الشركاء ، ومن ثم يرتبط بقاء الشركة ووجودها ببقاء الشركاء ، وعلى ذلك فإن خروج أحد الشركاء من الشركة سواء بالوفاة أو الإفلاس أو براءته سوف يؤدي إلى انقضاء الشركة وتصفيتها إلا إذا تم النص في عقد الشركة على خلاف ذلك . وكذلك فإن انضمام شريك جديد إلى الشركة يتطلب موافقة جميع الشركاء على ذلك سواء إذا تم ذلك عن طريق شراء حصته من شريك أو أكثر أو بإيداع أموال جديدة . ولقد أدت تلك العوامل إلى خلق مجموعة من القيود على استمرار تلك الشركات وقدرتها على تجميع الأموال اللازمة للقيام بالأنشطة الاقتصادية المختلفة ، وخاصة تلك التي تحتاج أموال كبيرة لتأسيسها ومزاولة نشاطها . ولذلك فقد ظهر التفكير في نوع آخر من الشركات يتناسب مع التطور الاقتصادي في المجتمعات الحديثة وظهور المشروعات الاقتصادية الضخمة والتي تتطلب تجميع أموال كبيرة لتسيير أعمالها وضمان استمرار تلك المشروعات بعيدا عن أهلية الملاك وبقائهم مما يتيح لها فرص العمل في مجال المشروعات التي يقتضي تنفيذها وقتا طويلا ولقد نتج عن هذا التفكير ظهور شركات الأموال - وخاصة الشركات

المساهمة — لكي تتولى مسئولية النهوض بالاقتصاد القومى فى العديد من الدول من خلال القيام بالمشروعات الاقتصادية الاساسية ، والتي تحتاج الى اموال ضخمة تعجز المشروعات الفردية او شركات الاشخاص عن توفيرها . ومن ناحية اخرى فلقد اظهرت تجربة شركات الاموال — خاصة الشركات المساهمة — ديموقراطية الادارة حيث يتم الفصل بين الملكية والادارة ، على ان يقوم الملاك (المساهمين) بمحاسبة الادارة عن تصرفها على فترات دورية ، ولا يجوز للادارة ان تستمر فى نشاطها الا بعد الحصول على ثقة وموافقة الملاك على ذلك . ولقد تطلب ذلك بطبيعة الحال ضرورة وجود اساليب للرقابة على تصرفات الادارة سواء من جانب الملاك بانفسهم او من خلال من ينوب عنهم فى ممارسة الرقابة على النواحي الفنية والمالية .

وسوف يخصص هذا الباب لدراسة المشاكل المحاسبية لشركات الاموال وتلك من خلال التعرف على طبيعة شركات الاموال ومدى تأثير ذلك على المعالجة المحاسبية لعمليات تلك الشركات ، مع التركيز على الشركات المساهمة باعتبارها اهم الاشكال التنظيمية القائمة فى مجال شركات الاموال والتي اثبت التطبيق العملى نجاحها فى تجميع الاموال والمخدرات والتي مكنتها من القيام بالمشروعات الاقتصادية الحيوية ، وان تلعب دورا اساسيا فى تطوير الاقتصاد القومى فى العديد من بلدان العالم سواء المتقدمة منها او النامية .

وسوف تركز الدراسة فى هذا الباب على دراسة المشاكل المحاسبية فى شركات الاموال لاثبات نواحي الخلاف القائمة بين المشاكل المحاسبية لتلك الشركات وبين المشاكل المحاسبية فى شركات الاشخاص ، وكيفية معالجة تلك المشاكل فى شركات الاموال وفقا لكل من القواعد المحاسبية المتعارف عليها ، وما ورد بالتشريعات التى صدرت لتنظيم تأسيس وتشغيل تلك الشركات .

الفصل السابع



طبيعة وماهية شركات الاموال

تتميز شركات الاموال بانها لا تركز على الاعتبار الشخصي ، بل ينقسم التركيز على الاعتبار المالى ، وينعكس ذلك على الاهتمام بما يقدمه كل شريك من حصة فى رأس المال دون الاهتمام بشخصية ذلك الشريك ذاته . ولقد ادى ذلك الى جذب العديد من المستثمرين الذين يرغبون فى استثمار اموالهم دون التدخل المباشر فى ادارة تلك الاموال اما لعدم وجود الوقت اللازم لديهم ، او لعدم المهتم بالجوانب الفنية اللازمة لادارة الاموال وتشغيلها . ولقد امكن تجميع المزايا التى تقدمها شركات الاموال — وخاصة الشركات المساهمة — مقارنة بالاشكال التنظيمية الاخرى للمشروعات فيما يلى :

١ — جذب اموال المستثمرين : تتميز شركات الاموال وخاصة الشركات المساهمة بإمكانية جذب مدخرات المستثمرين وخاصة قوى الامكانيات المالية المحدودة ، وذلك لأن رأس مال الشركة المساهمة ينقسم الى حصص متساوية القيمة ، وتكون تلك القيمة صغيرة نسبياً ، وهذا بالإضافة الى إمكانية استرداد تلك الاموال بسهولة ، ومن ثم يتمتع الاستثمار فى تلك الشركات بدرجة مرتفعة من السيولة وسهولة التداول . هذا يعكس الحال فى شركات الاشخاص والى تتكون من عدد محدود من الشركاء تربطهم

علاقات شخصية ، ولا يجوز التنازل عن حصص الشركاء للغير الا بموافقة
الجميع .

٢ - الفصل بين الملكية والادارة : تتميز الشركات المساهمة بالفصل
بين الملكية والادارة ، فتتم الادارة عن طريق مجلس الادارة الذى يتم انتخابه
بواسطة مجموع المساهمين فيما بينهم لأجل محدد . ويكون هذا المجلس
مسئولا عن تصرفاته قبل المساهمين الذين لهم حق مساعته عن هذه
التصرفات والنتائج التى ترتبت عليها . ولا شك أن هذا الاجراء يتيح للمالك
اختيار القيادات الادارية التى تتمتع بالكفاءة مما يساعد على ايجاد ادارة
فعالة تستطيع توجيه واستخدام الموارد المالية والبشرية المتاحة لدى
الشركة بما يحقق افضل النتائج . اما فى شركات الاشخاص فان حق الادارة
يمنح للشركاء المتضامنين فقط ، ما لم يكن هناك اتفاق فى عقد الشركة على
منح هذا الحق للغير ، والذى يتم تعيينه من قبل مجموعة الشركاء المتضامنين
مقابل مرتب يتم تحديده مسبقا .

٣ - المسئولية المحدودة : تتميز شركات الاموال بوجود مسئولية
محدودة للملاك بقدر حصصهم فى رأس المال ، ماعدا الشركاء المتضامنين
فى شركات التوصية بالاسهم . وفى الشركات المساهمة تتحدد مسئولية
المساهم فى الوفاء بقيمة ما اكتتب فيه من أسهم ، وليس لدائنى الشركة حق
الرجوع على الاموال الشخصية للمساهمين ، ولكن تعتبر اموال الشركة
فقط ضمانا لتلك الديون عند الاقتضاء . وكذلك الحال فى شركات التوصية
بالاسهم وذات المسئولية المحدودة ، فان الشركاء الموصين فى شركات
التوصية بالاسهم ، والشركاء فى الشركات ذات المسئولية المحدودة ، تتحدد
مسئوليتهم عن ديون الشركة بقدر ما قدموه من حصص فى رأس مال الشركة .
ولقد أدت هذه الميزة الى جذب العديد من المستثمرين لاستثمار اموالهم فى
شركات الاموال ، حيث انهم لا يرغبون فى أن تتعدى مسئوليتهم عن ديون

الشركة إلى أموالهم الخاصة ، ولا شك أن هذه الميزة تمثل اختلافا جوهريا عن شركات الأشخاص والتي تتميز بمسئولية الشركاء المتضامنين مسئولية غير محدودة وتضامنية عن ديون الشركة ، ولقد أوضحت الدراسة في الباب الاول من هذا المرجع الجوانب المحاسبية لتلك المسئولية غير المحدودة والتضامنية عند انقضاء شركة الأشخاص . .

٤ - الحياة الانتاجية الطويلة : تتميز شركات الاموال باستمرارية الحياة الانتاجية لها لفترات طويلة ، حيث يكون لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية ملاكها . فالشركة المساهمة يكون لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية مساهميها ، ولا ترتبط حياتها بحياة مساهميها ، كما هو الحال في شركات الأشخاص حيث تنقضي الشركة بوفاة أو إفلاس أو انسحاب أحد الشركاء ما لم ينص عقد الشركة على خلاف ذلك .

٥ - سهولة تداول رأس المال : فمن الملاحظ أن أسهم رأس المال في الشركات المساهمة يمكن تداولها بسهولة ويسر ، مما يعنى أنه يحق للمساهم التنازل عما يملكه من أسهم في رأس مال الشركة بالبيع للغير في أى وقت يشاء دون الحصول على موافقة بقية المساهمين ، وذلك بعكس الحال في شركات الأشخاص حيث تعتبر حصص الشركاء في رأس المال شخوصه ولا يجوز التنازل عنها للغير ، إلا بعد الحصول على موافقة مجموع الشركاء في الشركة . ولقد أدت سهولة تداول حصص رأس المال إلى جذب العديد من المستثمرين حيث يتمتع المستثمر بدرجة عالية من السيولة والحرية في التعامل .

ولقد تطورت شركات الاموال في جمهورية مصر العربية ، وتطورت معها القوانين المنظمة لأعمال تلك الشركات . فلقد كانت الشركات المساهمة تخضع للأحكام العامة الواردة في التقنين المدنى في باب الشركات ، وكذا المواد من ٣٢ إلى ٤٥ من التقنين التجارى فيما عدا المادتين ٤٢ : ٤٤ اللتين

تعرضان لشركات التوصية بالأسهم . ونظرا لقصور هذه المواد وصعوبة تطبيقها بسبب القيود التي فرضها نظام الامتيازات الأجنبية على حق الصولة في التشريع . فقد أصدر مجلس الوزراء وهو صاحب الحق في إصدار المرسوم المرخص بإنشاء الشركة ، عدة قرارات منظمة للشركات المساهمة بتاريخ ١٧ أبريل سنة ١٨٩٩ و ٢ يونيو سنة ١٩٠٢ و ١٨ يوليو سنة ١٩٢٣ . بيد أن قرارات مجلس الوزراء لم تستطع أن تسد الثغرات العديدة في التقنين التجاري في موضوع شركات المساهمة ، ولم تكن لها قوة القانون ولم تكن مزودة بجزاءات رادعة مما جعل بعض الشركات تتحلل من أحكامها بعد صدور المرسوم بإنشاء الشركة . ولم ير المشرع بدا بعد إلغاء الامتيازات الأجنبية من أن يتدخل بطريق التشريع فأصدر القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة والمعدل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤٩ والمرسوم بقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٢ . على أن هذا القانون اقتصر في التنظيم على ما يتصل بفضائية مجالس إدارة شركات المساهمة والقيود الخاصة بموظفي الدولة وتحديد تصنيف المصريين في رأس المال ونسبة عدد المستخدمين والعمال من المصريين ونصيبهم من الأرباح والمجسبات . (١) .

وفي عام ١٩٥٤ بدأ التطور في القوانين المنظمة لشركات الأموال يصدر القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة . ولقد استحدث هذا القانون العديد من القواعد التي تنظم هذا النوع من الشركات هذا بالإضافة إلى تقنين ما صدر من قرارات وقواعد قبل ذلك التاريخ . ولقد تميز هذا القانون بالرغبة في تحقيق الحماية لحقوق

(١) دكتور مصطفى كمال طه ، « القانون التجاري » ، منشأة المطابع
بالاسكندرية صفة ٢٤٥ .

المستثمرين وإيجاد نوع من الرقابة الخارجية على تصرفات الإدارة من خلال أحكام عمليات الاكتتاب والتأسيس وضرورة تعيين مراقب حسابات ليحون ممثلاً لجماعة المساهمين لرعاية مصالحهم ، والتحقق من أن مجلس الإدارة يعمل على المحافظة على أموال المستثمرين ممثلة في أصول الشركة ، ويضمن إلى أن مجلس الإدارة يعمل على حسن استخدام الموارد المالية المتوفرة ويقوم بتحديد أرباح الشركة تحديداً سليماً ، ولقد أُلغى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ما سبقه من قرارات مجلس الوزراء وما كان قائماً من قوانين فيما عداها ورد بالقانون التجار في كل ما لا يتعارض مع النصوص الواردة بقانون الشركات .

ومن الملاحظ أن القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ صدر في بداية الخمسينات حين كان الاقتصاد القومي يقوم أساساً على المبادرات والانشطة الفردية التي تمثلت في إنشاء شركات المساهمة الخاصة بصيغة استغرافية والتي استندت إلى مشاركة أصحاب المخرجات من المصريين لانشاء شركات الشركات الوطنية .

الآن بعد صدور القوانين الاشتراكية في بداية الستينات وما يربب عليها من تأميم لمعظم الشركات القائمة وقتئذ ، تواترت التعديلات الكثيرة على القانون المشار اليه لتعشى أحكامه مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسة التي كانت سائدة حينذاك والتي كانت الدافع إلى إصدار تلك التعديلات مما نتج عنه وضع كثير من القيود التي حالت دون اقدام مصر على إنشاء شركات مساهمة جديدة ، وهو الأمر الذي أدى إلى انعدام المبادرات الفردية لإنشاء الكيانات الكبرى المتمثلة في شركات المساهمة منها انعكس بآثره السلبي على تطوير الاقتصاد القومي وتنميته . واقتصر الأمر على إنشاء شركات أشخاص هي بحكم تكوينها لا تقدر على جميع المخرجات الاقتصادية في المشروعات الكبرى فضلاً عن ضعف أو انعدام الرقابة الإدارية.

عليها ، وكان من أثر ذلك أن لم تنشأ أية شركات مساهمة في الفترة من سنة ١٩٦١ الى سنة ١٩٧١ ، ثم انشئت ٢١ شركة مساهمة فقط في المدة من أول يناير ١٩٧١ حتى أبريل ١٩٨١ (١) .

وفي عام ١٩٦٦ صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ الخاص بالمؤسسات العامة وشركات القطاع العام ، ولقد تضمن هذا القانون ٩٤ مادة بالإضافة الى ١٠ مواد ضمها كتابان ، أحدهما خاص بالمؤسسات العامة والثاني بشركات القطاع العام ، ولقد حل هذا القانون محل القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ والخاص بالمؤسسات العامة فقط ، وكذلك ليعدل بعض أحكام قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ . ولقد اتضح ذلك من نص المادة التاسعة من قانون الإصدار التي نصت على ما يلى :

« يلغى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة وكل نص يخالف أحكام القانون المرافق . ولا تسرى على شركات القطاع العام أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة » .

وقد ذكر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ في الكتاب الأول منه الخاص بالمؤسسات العامة عددا من الأحكام منها : أن المؤسسة العامة هي جهاز الوزير الذى يعاونه فى النهوض بمسئوليته من حيث تحقيق أهداف خطة التنمية . وأن المؤسسة العامة تقوم فى جود نشاطها بالمشاركة فى تنمية الاقتصاد القومى وذلك إما عن طريق الوحدات الاقتصادية التابعة لها ، أو أن تباشر بنفسها مزاولة نشاط معين متى أجاز ذلك القرار الصادر بإنشائها .

(١) . الفكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

وبمقارنة نصوص قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الجديد بنصوص القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ، يتبين أن القانون الجديد قد استحدث بعض الأحكام التي استلزمها الوضع الجديد واستبعد البعض الآخر لعدم ملاءمتها للظروف التي كانت سائدة وقت صدور هذا القانون . ومن بين ما استحدثه هذا القانون مبدأ التحكيم عملاً بمبدأ سرعة البت في المنازعات حيث نص في المواد من ٦٦ الى ٧٨ في الباب السادس من الكتاب الثاني على نظام التحكيم الإجبارى في منازعات القطاع العام . أما من بين ما استبعده هذا القانون لعدم ملاءمته للظروف التي كانت سائدة حصص التأسيس وأسهم الامتياز ، فلقد ذكرت المادة رقم ٤٦ من الكتاب الثاني من القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ على إلغاء حصص التأسيس وأسهم الامتياز لعدم ملاءمتها للوضع السائد ، حيث لا يسمح بحصص التأسيس التي تعطى حقا في أرباح الشركة دون أن يقابلها تقديم حصة في رأس المال ، وهو لا يقر الاسهم الممتازة بما تنتجه من أولوية لأصحابها سواء عند توزيع الأرباح أو عند التصفية .

ونتيجة للتطور في سبل تنظيم وحدات القطاع العام وبعد انتهاء الدولة لسياسة الانتاج-الاقتصادى وتشجيع الاستثمار الخاص فقد تم إلغاء القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ليحل محله القانون ٦٥ لسنة ١٩٧١؛ الذى عدل بعد ذلك بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٤ . فبعد انتهاء الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادى بدأ بصدور القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بعد أيام قليلة من صدور الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية وما أعقب انتصار أكتوبر العظيم من استقرار سياسى واقتصادى واجتماعى حدا الى اصدار قانون جديد لاستثمار المال العربى والاجنبى وهو القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ثم تعديله بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، لجا كثير من المستثمرين المصريين لاتشاء الشركات في ظل أحكام هذا القانون لما يترتب من

مميزات أساسية أهمها استثناءات ثررت من أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والتي كانت تمثل العقبة الرئيسية لإنشاء مثل تلك الشركات وكذلك الإعفاءات الضريبية والتيسيرات الجمركية والنقدية التي رتبها قانون الاستثمار للشركات المنشأة في ظل أحكامه .

وكان من نتيجة ذلك أن كشف الواقع العملي عن قصور أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه عن مواكبة التطورات الاقتصادية التي تربيّت على سياسة الانفتاح الاقتصادي كما أصبحت الحاجة ملحة إلى إعادة الثقة إلى المستثمر المصري لكي يمسك بزمام المبادرة مرة أخرى لإنشاء شركات المساهمة وغيرها من الشركات التي تعتمد على رأس المال الوطني باعتباره حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية للبلاد .

لكل ما سبق فقد أعدت وزارة الاقتصاد المشروع المرافق لقانون جديد لشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ليحل محل القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، فضلا عن شموله لكافة الأحكام المنظمة لهذه الشركات .

وقد تغيا المشروع المرافق إعادة تنظيم شركات الأموال بأحكام تفصيلية تتضمن تنظيمها متكاملًا ولاوضاع الشركات الخاضعة لأحكامه ، بدلا من تشتت القواعد المنظمة لها - في الوضع الحالي - في قوانين متفرقة يصعب على المستثمر الإحاطة بها ، وترمي هذه الأحكام إلى تنظيم الشركة بدءا من مرحلة التأسيس والانشاء واستمرارا مع حياة الشركة وحتى انقضاءها أو اندماجها ، وذلك على نحو يتوافق مع السياسات الاقتصادية الرامية إلى تطوير الاقتصاد الوطني والعمل على ازدهاره ونموه وخاصة سياسة الانفتاح الاقتصادي ، وما ارتبط بها من السماح بإنشاء شركات في نطاق قانون استثمار رأس المال العربي والاجنبي مع منحها الكثير من التيسيرات

المالية والتنظيمية وفقا لما سلف بيانه ، كما يهدف المشروع الى تقريب
الوضع بين شركات الاستثمار التي يشارك فيها رأس المال العربي أو
الأجنبي والشركات التي لا يشارك فيها سوى رأس المال الوطني وهي
الأولى بالرعاية والتشجيع ، وذلك حثا للمواطنين على تكوين هذا النوع
الأخير من الشركات باعتبارها الأصل والأساس في ممارسة النشاط
الاقتصادي في البلاد ، وتمهيدا لتوحيد المظلة القانونية التي تعمل تحتها كافة
أنواع الشركات المؤسسة في نطاق القطاع الخاص ، سواء كانت شركات
استثمار ذات مكون عربي أو أجنبي في رأسمالها ، أو شركات وطنية خالصة .
ويتكون القانون من قانون اصدار يشتمل على ست مواد ، وعلى
قانون موضوعي للشركات يحتوى على (١٨٤) مادة . وسيتم استعراضها
تبعاً خلال دراستنا في هذا الباب .

ومن الملاحظ أن شركات القطاع العام ملزمة بحكم القانون بتطبيق
النظام المحاسبي الموحد فيما عدا البنوك وشركات التأمين . وهذا مما يخرج
من مجال دراستنا في هذا المرجع ، ولذلك سوف تقتصر دراستنا على شركات
الأموال التي تتكون في إطار القطاع الخاص وطبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩
لسنة ١٩٨١ والذي أصبح ساري التطبيق على هذا النوع من الشركات
ابتداءً من أول أبريل ١٩٨٢ (١) . وسوف نستعرض أحكام ذلك القانون
طالما كان ذلك ضرورياً لكي نربط الجانب العلمي بالواقع العملي في جمهورية
مصر العربية ، وهذا مما يساعد على استيعاب ما يدور في شركات الأموال
المصرية وفقاً لأخر التشريعات التي صدرت لتنظيم تأسيس وتشغيل هذا
التنوع من الشركات .

(١) لقد نصت المادة رقم (٦) من القانون على العمل بالقانون بعد ستة
أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، ولقد نشر فعلاً في
الجريدة الرسمية في أول أكتوبر ١٩٨١ .

ولقد حددت المادة الاولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ نطاق تطبيقه . فلقد نصت المادة على سريان أحكام هذا القانون على شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة التي تتخذ مركزها الرئيسى فى جمهورية مصر العربية أو تزاوّل فيها نشاطها الرئيسى . وعلى كل شركة تؤسس فى جمهورية مصر العربية أن تتخذ فى مصر مركزا رئيسيا لها . ويتمشى ذلك مع قواعد القانون المدنى التى تقرر صراحة سريان القانون المصرى على الاشخاص المعنوية التى تتخذ فى مصر مركز ادارتها أو مركز نشاطها الرئيسى . ومن ثم يمكن القول بأن أحكام هذا القانون تسرى على الشركات التالية :

١ - الشركات التى تتخذ مركز ادارتها الرئيسى فى جمهورية مصر العربية . حيث تعتبر هذه الشركات مصرية الجنسية خاضعة لأحكام القانون المصرى . ومتى تأسست الشركة فى مصر فعليها ضرورة اتخاذ مصر مركزا رئيسيا لها .

٢ - الشركات التى تزاوّل نشاطها الرئيسى فى مصر ، وهى الشركات الاجنبية التى تؤسس فى بلد أجنبى وتتخذ منه مركزا رئيسيا لها ، ولكن تزاوّل نشاطها الرئيسى فى جمهورية مصر العربية .

٣ - الفروع للشركات الاجنبية والتى توجد بجمهورية مصر العربية ولكنها لا تتخذ فى مصر مركز ادارتها أو مركز نشاطها الرئيسى .

ولقد نصت المادة الثانية من قانون الاصدار للقانون سالف الذكر على عدم الإخلال بأحكام القوانين الخاصة بشركات القطاع العام أو باستثمار المال العربى والاجنبى ، وأن تسرى أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فيما لم يرد فيه نص خاص فى تلك القوانين . ومن ثم يمثل هذا القانون القاعدة العامة للشركات الذى يرجع اليه عند عدم وجود نص فى تلك القوانين الخاصة .

ولما كان القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ يهدف الى تقريب الأوضاع بين شركات الاستثمار التى يشارك فيها رأس المال العربى أو الاجنبى والشركات التى لا يشارك فيها سوى رأس المال الوطنى وافادة المستثمرين المصريين بالمزايا والاعفاءات والضمانات المقررة فى قانون الاستثمار ، تحقيقا للمساواة بين نوعى شركات القطاع الخاص العاملة فى مجال واحد ، فقد نصت المادة ١٨٣ فقرة (٢) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على ان تتمتع الشركات التى تنشأ طبقا لاحكام القانون برأس مال مدفوع بنقد مصرى مملوك لمصريين فى أحد المجالات المنصوص عليها فى المادة (٣) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الخاص بشركات استثمار المال العربى والاجنبى بالمزايا والاعفاءات والضمانات الواردة فيه ، عدا المادتين ٢١ ، ٢٢ منه بشرط موافقة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة طبقا للقواعد والاجراءات المنصوص عليها فيه . كما يسرى هذا الحكم على الشركات القائمة وقت العمل بالقانون بالنسبة لزيادة رأسمالها فى أحد المجالات المذكورة . واذا كان الامر كذلك فانه كان من الافضل ادماج الاحكام الخاصة بشركات القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ضمن احكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بدلا من تركها على استقلال والنص على عدم الإخلال بها ، مما يمثل ازدواجا فى النظم القانونية ذات الطبيعة الواحدة . (١) .

(١) الدكتور مصطفى كمال طه - مرجع سابق صفحة (٢٥١) .

الفصل الثامن

انواع شركات الاموال واجراءات تأسيسها

بعد ان اوضحت الدراسة في الفصل السابق طبيعة وماهية وخصائص شركات الاموال ، يمكن التمييز بين ثلاثة انواع من شركات الاموال التي تنتمي الى القطاع الخاص وهي :

- ١ - شركات المساهمة .
- ٢ - شركات التوصية بالاسهم .
- ٣ - شركات ذات المسئولية المحدودة .

وسوف نستعرض بشيء من الاجاز تحديد خصائص كل نوع من هذه الانواع الثلاثة والتعرف على اجراءات تأسيسها وسوف نستند في هذه الدراسة على ما ورد بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية ومذكرته الايضاحية ، حيث ان اجراءات تأسيس تلك الشركات تختلف من دولة الى اخرى وقد رأينا ضرورة ربط الدراسة في هذا الفصل بالواقع الجارى في جمهورية مصر العربية .

اولا : شركات المساهمة :

يمكن تعريف الشركة المساهمة بأنها الشركة التي ينقسم رأسمالها الى حصص متساوية القيمة يطلق عليها اسهم قابلة للتداول ، وتقتصر مسئولية المالك (المساهم) على اداء قيمة الاسهم التي اكتب فيها ولا يسأل عن ديون

الشركة إلا في حدود ما اكتب فيه من أسهم . ويقوم على إدارة الشركة المساهمة مجلس إدارة ينتخبه مجوع الملاك فيها بينهم لحد محددة .

ولقد جاء القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ متمشيا مع التعريف السابق، فلقد نص في المادة الثانية بأن « شركة المساهمة هي شركة ينقسم رأسمالها الى أسهم متساوية القيمة يمكن تداولها على الوجه المبين في القانون ويقتصر مسئولية المساهم على اداء قيمة الاسهم التـمـ اكتب فيها ولا يسأل عن ديون الشركة إلا في حدود ما اكتب فيه من أسهم . ويكون للشركة اسم تجارى يشق من الغرض من انشائها ولا يجوز للشركة ان تتخذ من اسماء الشركاء او اسم احدهم عنوانا لها » .

ونخلص من هذا التعريف الى عدة خصائص رئيسية للشركة المساهمة وهي :

- ١ — ينقسم رأس مال الشركة الى عدد من الحصص متساوية القيمة يطلق عليها أسهم ، قابلة للتداول .
- ٢ — تأكيد المسئولية المحدودة للمالك او المساهم بقدر ما يملكه من أسهم .
- ٣ — المساهم لا يكسب صفة التاجر بمجرد اكتبابه في رأس مال الشركة المساهمة ، كما هو الحال بالنسبة للشريك المتضامن في شركات الاشخاص حيث يعتبر تاجرا وتكون مسئوليته غير محدودة بحصته في رأس مال الشركة ولكن تمتد مسئوليته عن ديون الشركة في أمواله الخاصة .
- ٤ — الإهتمام بمال دون الإهتمام بمن قدم ذلك المال ، ويتضح ذلك من عدم جواز أن يتم اتخاذ اسم أحد المساهمين او أكثر كعنوان للشركة المساهمة . كما هو الحال في شركات الاشخاص . حيث أنه في الحالة الاولى — الشركات المساهمة — ليس هناك منفعة من ذكر اسماء

المساهمين لاعلام الغير بهم لأن مسؤولية المساهم محدودة بما يمتلك من أسهم بغض النظر عن مقدرة المالية ، بعكس الحال في حالة شركات الاشخاص حيث يتم اعلام الغير بأسماء الشركاء المتضامنين لزيادة قوة الائتمان وخاصة اذا كانت المقدرة المالية لهؤلاء الشركاء مرتفعة .

هـ - يتولى ادارة الشركة مجلس ادارة يتم انتخابه من جانب مجموع المساهمين لمدد محددة ، ومن الملاحظ ان نصوص القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تطبق على جميع شركات المساهمة مهما كان غرضها سواء اكانت تجارية أو مدنية ، وان كان قانون السجل التجارى رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ يلزم جميع الشركات المساهمة مهما كان غرضها بتطبيق احكامه .

ثانيا : شركات التوصية بالاسهم :

تعتبر شركة التوصية بالاسهم مزيجا من شركات الاشخاص وشركات الاموال ، فهي تشتمل على فئتين من الملاك هما :

١ - شريك أو أكثر متضامنون لهم نفس حقوق وواجبات الشركاء المتضامنين في شركات الاشخاص (شركة التضامن وشركة التوصية البسيطة) ، فنجد أن مسؤولية هؤلاء الشركاء تضامنية ومسئولين عن ديون الشركة في أموالهم الخاصة ، ويكتسبون صفة التجار حتى اذا لم يكن لهم هذه الصفة قبل دخول الشركة . وتتمتع هذه الفئة من الشركاء بحق ادارة الشركة ونقبا لعقد تأسيس الشركة وقانونها النظامى . ولا يجوز لهؤلاء الشركاء التنازل عن حصصهم في رأس المال ولا تنتقل حصصهم الى الورثة بالوفاة . وغالبا ما ترتبط حياة الشركة واستمرارها الى حد كبير بوجود هؤلاء الشركاء وبقائهم على قيد الحياة وكامل الأهلية .

٢ - شريك أو أكثر موصون ، وتنقسم حصص هؤلاء الشركاء الى حصص متساوية القيمة يطلق عليها أسهم ، ومن ثم يعامل هؤلاء الشركاء معاملة المساهمين في الشركات المساهمة من حيث تمتعهم بمسئولية محدودة تجاه ديون الشركة في حدود قيمة ما اكتب فيه كل شريك من أسهم ، ولا يكتسبون صفة التجار ، ولهم حق تداول أسهمهم والخروج من الشركة ، وتنقل ملكية الاسهم بالوفاء الى ورثة الشريك . وبذلك تختلف شركة التوصية بالاسهم عن شركة التوصية البسيطة فيما يتعلق بوفاء الشريك الموصى ، ففي حالة شركات التوصية بالاسهم تستمر الشركة في مزاولة نشاطها على الرغم من وفاة الشريك الموصى ، أما في شركات التوصية البسيطة يتم انقضاء الشركة بوفاء الشريك — ما لم ينص على خلاف ذلك — في عقد تكوين الشركة وذلك لأنها تعتمد على العائل الشخصي وتعتبر أحد أنواع شركات الاشخاص كما سبق ان اوضحنا في الباب الاول من هذا الكتاب .

ومن ثم يمكن القول بأن شركات التوصية بالاسهم تعتبر شركات مساهمة بالنسبة للشركاء الموصين وتعتبر شركات تضامن بالنسبة للشركاء المتضامنين .

ولقد نصت المادة الثالثة من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على ان « شركة التوصية بالاسهم هي شركة يتكون رأسمالها من حصة أو أكثر يملكها شريك متضامن أو أكثر ، واسهم متساوية القيمة يكتب فيها مساهم أو أكثر ويمكن تداولها على الوجه المبين في القانون . ويسأل الشريك أو الشركاء المتضامنون عن التزامات الشركة مسئولية غير محدودة ، أما الشريك المساهم فلا يكون مسئولاً الا في حدود قيمة الاسهم التي اكتب فيها . . . ويتكون عنوان الشركة من اسم واحد أو أكثر من أسماء الشركاء المتضامنين دون غيرهم » .

ولقد نص القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ في مادته رقم (١١٠) على سريان الاحكام الخاصة بشركات المساهمة على شركات التوصية بالاسهم فيما عدا بعض الاحكام التي استثنيت منها بنص خاص في القانون . فلقد ذكرت هذه المادة على « فيما عدا احكام المواد ٣٧ ، ٧٧ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ تسرى على شركات التوصية بالاسهم سائر احكام شركات المساهمة في هذا القانون مع مراعاة القواعد المنصوص عليها في هذا الفصل (الفصل الثاني الخاص بشركات التوصية بالاسهم) . ولقد حددت المواد من رقم (١١١) الى رقم (١١٥) الاستثناءات المقررة لشركات التوصية بالاسهم عند تطبيق احكام شركات المساهمة . فلقد خصصت المادة رقم (١١١) لتحديد القواعد الخاصة بتعيين من يعهد لهم بإدارة هذه الشركات ، ولقد نصت تلك المادة على « يعهد بإدارة شركة التوصية بالاسهم الى شريك متضامن او اكثر ، ويعين عقد تأسيس الشركة أسماء من يعهد اليهم بالإدارة وسنطاتهم فيها . ويكون حكم من يعهد اليه بالإدارة من حيث المسؤولية حكم المؤسسين واعضاء مجلس الإدارة في شركات المساهمة في تطبيق هذا القانون » . ولقد اوجب القانون في المادتين (١١٢) ، (١١٣) انشاء مجلس مراقبة لحل شركة توصية بالاسهم مكون من ثلاثة على الأقل من المساهمين او من غيرهم ، ولهذا المجلس أن يطلب الى المديرين باسم الشركة تقديم حسابات عن ادارتهم ، وله في سبيل تحقيق هذا الغرض أن يفحص دفاتر الشركة ووثائقها وأن يقوم بجرد الصندوق والاوراق المالية والوثائق المثبتة لحقوق الشركة والبضائع الموجودة لديها . ولقد اوضح القانون أن لمجلس المراقبة أن يبدى الراى فى المسائل التى يعرضها عليه مديرو الشركة ، وله أن يأذن بإجراء التصرفات التى يتطلب عقد الشركة اننه فيها

ولقد تناولت المادة رقم (١١٤) سلطات الجمعية العامة للمساهمين فى شركة التوصية بالاسهم ، ولقد اوضحت المادة أن الجمعية العامة تنوب عن

المساهمين في مواجهة المديرين ، وأنه لا يجوز للمجموعة العامة للمساهمين أن تباشر أو أن تقر الأعمال المتعلقة بصله الشركة بالغير أو أن تعدل عقد الشركة إلا بموافقة المديرين ما لم ينص عقد الشركة بغير ذلك .

أما المادة رقم (١١٥) فقد أوضحت الحكم في حالة وفاة الشريك الذي يعهد إليه إدارة الشركة والإجراءات التي تتبع في هذه الحالة . ولقد أوضحت هذه المادة أن الشركة تنتهي بوفاة الشريك الذي يعهد إليه بالإدارة ، إلا إذا نص على غير ذلك .

وإذا خلا عقد الشركة من نص على ما يتبع في هذه الحالة ، كان لمجلس المراقبة أن يعين مديراً مؤقتاً للشركة ، يتولى أعمال الإدارة العاجلة إلى أن تعقد الجمعية العامة . ويقوم المدير المؤقت بدموة الجمعية العامة خلال خمسة عشر يوماً من تعيينه وفقاً للإجراءات التي ينص عليها العقد . ولا يكون المدير المؤقت مسؤولاً إلا عن تنفيذ وظيفته .

ومن الملاحظ أن سريان الأحكام الخاصة بشركات المساهمة على شركات التوصية بالأسهم يرجع إلى وجود عدد من الشركاء الموضين يقسم رأسمالهم إلى أسهم متساوية القيمة ، قابلة للتداول كما هو الحال في الشركات المساهمة .

ثالثاً : الشركات ذات المسؤولية المحدودة :

تعتبر الشركة ذات المسؤولية المحدودة شركة ذات طابع خاص ، يجمع بين خصائص شركات الأشخاص من حيث وجود علاقة شخصية بين الشركاء ، وخصائص شركات الأموال من حيث المسؤولية المحدودة بمقدار حصصهم في رأس مال الشركة .

وحتى صدور القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، لم يكن التشريع المصري يسمح بوجود شركة يحدد الشركاء مسؤوليتهم فيها بمقدار حصصهم في رأس

مال الشركة ، سوى عن طريق تكوين شركات المساهمة . ولقد استحدث
المشرع المصرى فى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ هذا النوع الجديد من
الشركات — الشركات ذات المسئولية المحدودة — بعد ملاحظة صعوبة
تكوين الشركات المساهمة وتعقيد اجراءات تأسيسها ، هذا من ناحية
ومن ناحية اخرى فان خصائص شركات التضامن لم تلق القبول من العديد
من المستثمرين الذين يخشون من عواقب المسئولية التضامنية وغير المحدودة
عن ديون الشركة . واهيرا فان شركات التوصية (البسيطة وبالاسهم) قد
فرضت وجود بعض الشركاء المسئولين بصورة مطلقة وتضامنية عن ديون
الشركة ، فى حين لا يستطيع الشركاء الموصين الاشتراك فى ادارة الشركة
اذا ارادوا التمتع بمسئولية محدودة بقدر ما يقدمونه من حصص فى رأس مال
الشركة

ولقد جاء القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ لينظم عمليات الشركات ذات
المسئولية المحدودة وتبسيط اجراءات تأسيسها ، وتغطية العديد من الجوانب
التي يتم تغطيتها فى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

ويمكن ايجاز خصائص هذا النوع من الشركات فيما يلى .

١ — المسئولية المحدودة لكل شريك عن ديون الشركة فى حدود ما يساهم
به كل منهم فى رأس مال الشركة . ولقد استمد اسم الشركة من هذه
الخاصية المميزة ، وهذا يماثل الوضع فى شركات المساهمة ولكن
اجراءات تأسيس هذه الشركات ابسط بكثير من اجراءات تأسيس
شركات المساهمة .

٢ — المشاركة الايجابية للشركاء فى ادارة الشركة ، فعلى الرغم من وجود
المسئولية المحدودة فيمكن للشريك المشاركة فى الادارة وهذا مما يميز
الشركاء فى هذه الحالة عن الشركاء الموصين فى شركات التوصية
بالاسهم .

٣ - استمرارية الشركات من خلال التبسيط في إجراءات انتقال الحصص بالوفاة أو غمق قابلية المدير المعين في العقد للعزل .

ولقد لاقت هذه الشركات نجاحا كبيرا منذ ظهورها في مصر ، لما تقدمه من مزايا للشركاء . وذلك على الرغم من توجيه بعض الانتقادات الى هذا الشكل التنظيمى للشركات ، ومن أهم هذه الانتقادات هو عدم قدرتها على تجميع مبالغ كبيرة أو عدد كبير من المستثمرين كما تفعل شركات المساهمة على الرغم من المسئولية المحدودة للملاك فى كلاهما . ويرجع ذلك الى أن شركات المساهمة يمكن أن تطرح أسهم رأس المال للجمهور للاكتتاب العام فى حين أن الشركات ذات المسئولية المحدودة لا تستطيع القيام بذلك . وهذا ولا شك يؤثر على القدرة المالية للشركات ذات المسئولية المحدودة مما يجعلها لا تساهم فى المشروعات الاقتصادية الضخمة ويحد ذلك أيضا من قدرتها على الحصول على الائتمان .

. والانتقاد الثانى لهذه الشركات ، يركز على أن انتقال ملكية الحصص الى الورثة بوفاة الشريك قد يزيد عدد الشركاء بصورة قد تؤثر سلبيا على اداء وإدارة الشركة ويقتل من العامل الشخصى بين الشركاء . وأخيرا فإن الانتقاد الثالث الذى يوجه الى الشركات ذات المسئولية المحدودة أن المسئولية المحدودة للشركاء قد يدفعهم الى المغامرة واستثمار أموال الشركة فى مشروعات ذات معدل خطر مرتفع مما قد يهدد الشركة بالافلاس .

وبالرجوع الى احكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، نلاحظ أن المادة رقم (٤) من القانون نصت على أن « الشركة ذات المسئولية المحدودة هي شركة لا يزيد عدد الشركاء فيها على خمسين شريكا لا يكون كل منهم مسئولا الا بقدر حصته . ولا يجوز تأسيس الشركة أو زيادة رأس مالها أو الاقتراض لحسابها عن طريق الاكتتاب العام ، ولا يجوز لها إصدار أسهم

أو سندات قابلة للتداول ، ويكون انتقال حصص الشركاء فيهما خاضعاً لاسترداد الشركاء طبقاً للشروط الخاصة التي يتضمنها عقد الشركة ، فضلاً عن الشروط المقررة في هذا القانون . وللشركة أن تتخذ إما خاصاً ، ويجوز أن يكون اسمها مستمداً من غرضها ، ويجوز أن يتضمن عنوانها اسم شريك أو أكثر .

ومن التعريف السابق ومن باقى الأحكام الواردة بالقانون والمتعلقة بالشركات ذات المسئولية المحدودة يمكن استخلاص الخصائص التالية للشركات ذات المسئولية المحدودة وفقاً للتشريع المصرى :

١ - المسئولية المحدودة للشريك : فلقد أوضحت المادة رقم (٤) أن الشريك فى الشركات ذات المسئولية المحدودة لا يدون مسئولاً عن ديون الشركة إلا فى حدود ما قدمه من حصته فى رأس مال الشركة . ويعنى ذلك أن دائتى الشركة لا يحق لهما مطالبة الشركاء بها لهم من ديون فى حالة عدم كفاية أموال الشركة عند التصفية لسداد مجموع الالتزامات المستحقة على الشركة .

٢ - تحديد حد أدنى وحد أقصى لعدد الشركاء : فلقد نصت المادة الرابعة من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أنه لا يجوز أن يزيد عدد الشركاء فى الشركة ذات المسئولية المحدودة عن خمسين شريكاً ، ولقد استهدفت المشرع من تحديد هذا الحد الأقصى لعدد الشركاء للمحافظة على التعامل الشخصى بين الشركاء مع تحديد نشاطها فى مجال المشروعات المتوسطة والتي لا تحتاج إلى أموال ضخمة لتأسيسها . ومن ناحية أخرى فلقد نصت المادة الثامنة من القانون ذاته على أنه لا يجوز أن يقل عدد الشركاء فى الشركة ذات المسئولية المحدودة عن اثنين . ومن الملاحظ أن تحديد الحد الأدنى لعدد الشركاء ضرورى طوال حياة الشركة مما يعنى بأنه إذا قل عدد الشركاء عن هذا الحد ، اعتبرت الشركة منحلة بحكم القانون

إذا لم تبادر خلال ستة أشهر على الأكثر الى استكمال هذا النصاب ويكون من يبقى من الشركاء مسئولاً في جميع أمواله عن التزامات الشركة خلال هذه المدة . وهنا نود الإشارة الى أن القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ أجاز للشخص الاعتباري أن يصبح شريكاً في الشركة ذات المسئولية المحدودة وذلك خلافاً لما كان محددًا في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بعدم السماح للأشخاص الاعتبارية لكي تصبح شركاء في شركات ذات المسئولية المحدودة أي قصر الدخول في الشركة على الأشخاص الطبيعيين .

٣ - عدم إمكانية استخدام أسلوب الاكتتاب العام : فلقد نصت المادة الرابعة من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على : « لا يجوز تأسيس الشركة أو زيادة رأسمالها أو الاقتراض لحسابها عن طريق الاكتتاب العام ولا يجوز لها إصدار أسهم أو سندات قابلة للتداول » .

٤ - تقييد تداول حصص الشركاء في رأس المال : فلقد نصت المادة الرابعة من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أن انتقال حصص الشركاء في رأس مال الشركات ذات المسئولية المحدودة يكون خاضعاً لاسترداد الشركاء طبقاً للشروط الخاصة التي يتضمنها عقد الشركة ، فضلاً عن الشروط المقررة في هذا القانون ، أي أنها غير قابلة للتداول بالطرق التجارية المتعارف عليها . ولقد نصت المادة رقم ١١٨ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على جواز بيع حصص رأس المال بمقتضى محرر رسمي أو مصدق على التوقيعات الواردة به ، ما لم ينص عقد تأسيس الشركة على خلاف ذلك . وفي هذه الحالة يكون لباقي الشركاء أن يستردوا الحصة المباعة بالشروط نفسها ، ويجب على من يعترزم بيع حصته أن يبلغ سائر الشركاء عن طريق المديرين بالعرض الذي وجه اليه ، وبعد انقضاء شهر من إبلاغ العرض دون أن يستعمل أحد الشركاء حق الاسترداد يكون الشريك حراً في

التصرف في حصته ، وإذا استعمل حق الاسترداد أكثر من شريك قسمت
الحصة المبيعة بينهم بنسبة كل منهم .

٥ - استمرارية الشركة على الرغم من وفاة الشريك : ولقد نصت
المادة رقم ١١٨ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أن شركة التوصية
البسيطة لا تنقضي بوفاة أحد الشركاء ، ولكن تنتقل حصة الشريك المتوفى
إلى ورثته ، ويكون حكم الموصى له حكم الوارث .

٦ - عدم قابلية حصص رأس المال للتجزئة : فلقد نصت المادة رقم
١١٦ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أن رأس المال في شركات
التوصية بالأسهم يقسم إلى حصص متساوية القيمة لا تقل قيمة كل منها عن
مائة جتية تدفع بالكامل ، على أن تكون الحصص غير قابلة للتقسيم ، فإذا
تعدد الملاك لحصة واحدة ، جاز للشركة أن توقف استعمال الحقوق المتعلقة
بها إلى أن يختاروا من بينهم من يحير بالكامنفردا للحصة في مواجهة الشركة .

٧ - الخيار في تحديد اسم أو عنوان الشركة . فلقد نصت المادة رقم
٤ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على : للشركة ذات المسؤولية المحدودة
أن تتخذ اسما خاصا لها ، ويجوز أن يكون اسمها مستمدا من عرصها ،
ويجوز أن يتضمن عنوانها اسم شريك أو أكثر .

ومن الغريب أن ينص القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على إمكانية أن
يتضمن اسم الشركة ذات المسؤولية المحدودة اسم أحد الشركاء أو أكثر على
الرغم من : المسؤولية المحدودة للشركاء . مهدف من اعلام الغير بأسماء
الشركاء في شركت البصامن يرجع إلى المسؤولية التضامنية وغير المحدودة
لهؤلاء الشركاء عن الديون المستحقة على الشركة . وبطبيعة الحال فإن ذكر
اسم شريك أو أكثر في عنوان الشركة ذات المسؤولية المحدودة قد يؤدي إلى
تضليل لبعض المتعاملين مع الشركة وأشعارهم بغير يتعاملون مع إحدى

شركات الأشخاص ، على الرغم من أن المادة السادسة من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ أوجبت ذكر عبارة « شركة ذات مسؤولية محدودة » على جميع الأوراق التي تصدر من الشركة بغض النظر عن عنوانها . وقد يفسر هذا الوضع على رغبة المشرع في تبسيط إجراءات تحويل شركات الأشخاص الى شركات ذات مسؤولية محدودة دون الحاجة الى تغيير عنوانها بعد أن يكون قد اكتسب سمعة تجارية معينة خلال السنوات السابقة على التحويل .

ومما سبق يتضح أن خصائص الشركات ذات المسؤولية المحدودة تجعلها ذات طبيعة خاصة تجمع بين خصائص شركات الأشخاص وخصائص شركات الأموال ، مما جعل البعض يدرجها بين أنواع شركات الأشخاص في حين ذهب البعض الآخر الى إدراجها بين شركات الأموال ، وإن كنا سندرجها ضمن شركات الأموال تمثيلاً مع التشريع المصري الذي ينظم هذا النوع من الشركات . وبطبيعة الحال فإن هذه الطبيعة المختلطة للشركة ذات المسؤولية المحدودة قد ظهرت بوضوح من خلال الاستعراض السابق لخصائصها ، فلقد اتضح ان هذه الشركة تتشابه مع شركات الأشخاص من حيث الاهتمام بالعلاقات الشخصية بين الشركاء ووضع حد أقصى لعندد الشركاء ضماناً لتلك العلاقات وكذلك عدم قابلية حصص الشركاء للتداول وعدم جواز التجائها للاكتتاب العام للحصول على الأموال اللازمة لها ، وأخيراً جواز أن يتضمن عنوانها اسم شريك أو أكثر

وتتشابه الشركات ذات المسؤولية المحدودة مع شركات الأموال من حيث وجود المسؤولية المحدودة للشريك بقدر ما يملكه من حصة في رأس المال ، وانتقال حصص الشركاء بالوفاة الى الورثة وعدم انقضاء الشركة بوفاة أحد الشركاء وجبواز أن يكون للشركة اسماً مستمداً من الفرض من انفسائها .

اجراءات تأسيس شركات الاموال :

بعد ان استعرضنا طبيعة وخصائص كل نوع من انواع شركات الاموال ،
يجدر بنا ان نبين الاجراءات الضرورية لتأسيس وتكوين كل نوع من هذه
الانواع تمهيدا للتعرف على القيود المحاسبية لتأسيس تلك الشركات في
الفصل التالي من هذا الباب . ولا شك اننا عند استعراض تلك الاجراءات
سوف نركز على احكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، وخاصة تلك التي
لها تأثير على الاجراءات والقيود المحاسبية والتي تعتبر محور براستنا في
هذا الباب .

اولا : اجراءات تأسيس شركات المساهمة :

تختلف اجراءات تأسيس شركة المساهمة من بلد الى آخر وفقا
للتشريعات القائمة والتي تحكم تلك الاجراءات . ومن الملاحظ ان القانون رقم
١٥٩ لسنة ١٩٨١ قد استهدف في المقام الاول تبسيط اجراءات تأسيس
الشركات المساهمة تشجيعا لاصحاب الاموال على انشاء هذا النوع من
الشركات لما له من خصائص مميزة سبق التعرف عليها .

وسوف نستعرض اجراءات تأسيس شركات المساهمة من خلال
التعرف على الاجراءات العامة للتأسيس ، ثم نقاول اجراءات تأسيس
شركات المساهمة التي تطرح جزء او كل رأسمالها للاكتتاب العام واخيرا
سوف نستعرض اجراءات تأسيس شركات المساهمة في حالة اكتتاب
المؤسسين في جميع رأس مال الشركة دون الالتجاء الى الاكتتاب العام
في هذه الحالة لا مجال لاستيفاء بعض الاجراءات القانونية للتأسيس والتي
تستهدف حماية المستثمرين في حالة الالتجاء الى الجمهور للاكتتاب العام .

١ - الاجراءات العامة لتأسيس شركات المساهمة :

يمكن ايجاز تلك الاجراءات والاحكام والتي نص عليها القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨١ فيما يلي :

(١) يتولى تأسيس شركات المساهمة عددا من الاشخاص الطبيعيين والمعنويين لا يقل عددهم عن ثلاثة (المادة رقم ٨) . ولقد كان القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والذي ألغى بالقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ينص على ضرورة الا يقل عدد المؤسسين في شركة المساهمة عن سبعة مؤسسين (المادة الثانية) ، ولا شك ان القانون الجديد استهدف بذلك تبسيط اجراءات تأسيس هذا النوع من الشركات تشجيعا للمستثمرين واعترافا منه بأهمية هذا النوع في تطوير الاقتصاد القومى .

ويتضح كذلك من نص المادة الثامنة السالفة الذكر ، أن المؤسس قد يكون شخصا فيزيائيا أو شخصا معنويا كالدولة أو شخصا اعتباريا عاما آخر أو شركة مساهمة أخرى ، ولم يحدد القانون حدا أقصى لعدد المؤسسين أو المساهمين في هذا النوع من الشركات .

(ب) يتم تحديد صفة المؤسس على أساس كل من يشترك اشتراكا فعليا في تأسيسها بنية تحمل المسؤولية الناشئة عن ذلك ويسرى عليه حكم المادة رقم ٨٩ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمتعلقة بشروط العضوية في مجلس ادارة شركة المساهمة ، ووفقا لاحكام تلك المادة لا يجوز أن يكون مؤسساً للشركة من حكم عليه بعقوبة جنائية أو عقوبة جثة عن سرقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو تقالس أو بعقوبة من العقوبات المنصوص عليها في المواد ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ من القانون .

وكذلك نلقد نصت المادة رقم ١٧٧ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أنه لايجوز لاي شخص الجمع بين أى عمل في الحكومة أو القطاع العام أو

هيئة عامة وبين عضوية مجلس الإدارة في إحدى شركات المساهمة أو الاشتراك في تأسيسها أو الاستغلال ولو بصيغة عرضية بأي عمل أو الاستشارة فيها سواء كان ذلك بأجر أو بغير أجر إلا إذا كان مثلاً لهذه الجهات ، ويجوز الاستثناء من أحكام هذه المادة بأن يرخص للشخص بالاشتراك في تأسيس إحدى شركات المساهمة أو بأعمال الاستشارة فيها وذلك بآذن خاص من الوزير المختص التابع له الشخص ، وبطبيعة الحال فلقد استهدف المشرع من ذلك تجنب احتمالات استخدام الشخص لتفويضه لمصلحة الشركة التي يشترك في تأسيسها .

(جـ) تكوين جماعة المؤسسين ، حيث يتم إبرام عقد بين عدد من المؤسسين هدفهم انشاء الشركة المساهمة ، من خلال متابعة إجراءات التأسيس والقيام بكافة الإجراءات المطلوبة ، وهذا العقد هو ما يقابل ما يطلق عليه العقد الابتدائي للشركة المساهمة . ولقد نصت المادة رقم ٩ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أن العقد الابتدائي الذي يبرمه المؤسسون متعين أن يكون طبقاً للنموذج الذي يصدره الوزير المختص بقرار منه . ولا يجوز أن يتضمن العقد أية شروط تعفى المؤسسون أو بعضهم من المسؤولية الناجمة عن تأسيس الشركة ، أو أية شروط أخرى ينص على مبرراتها على الشركة بعد انشائها ما لم تدرج في عقد التأسيس أو النظام الأساسي .

(د) تحرير عقد ابتدائي ونظام أساسي للشركة : يتم تأسيس شركة المساهمة من خلال عقد ابتدائي ونظام أساسي على النحو الذي يصدره قرار من الوزير المختص ، ولقد نصت المادة رقم ١٥ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على : « يكون العقد الابتدائي للشركة ونظامها أو عقد تأسيسها رسمياً أو معتمداً على التوثيقات فيه ، ويجب أن يتضمن بالنسبة إلى كل نوع من أنواع الشركات البيانات التي تحددها اللائحة التنفيذية . كما تحدد

هذه اللائحة الاقرارات والشهادات التي ترفق بعقد الشركة ، وكذلك
أوضاع التصديق على التوقيعات لدى الجهة الادارية المختصة .

ولقد صدرت اللائحة التنفيذية لكى تنص فى مادتها الثالثة على وجوب
توقيع المؤسسين أو من يبوب عنهم قانونا على العقد الابتدائى للشركة ،
ويجب افراغ العقد والنظام الاساسى فى ورقة رسمية أو التصديق على
التوقيعات الواردة فيها امام مكتب الشهر العقارى والتوثيق المختص ،
وذلك بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة رقم ١٨ من القانون
وتكون رسوم التصديق على التوقيعات بالنسبة للعقد والنظام الاساسى
للملحق به بمقدار الربع فى المائة من رأس المال المصدر بحد أقصى مقداره
الف جنيه ، سواء تم التصديق فى مصر أو لدى السلطات المضرية فى الخارج .

ولقد حددت اللائحة التنفيذية كذلك فى مادتها الرابعة كيفية التصديق
على العقد الابتدائى والنظام الاساسى فى حالات الضرورة أو الاستعجال .
فقد نصت تلك المادة على أنه : « يجوز — فى احوال الضرورة أو الاستعجال
التي يقرها مدير عام الادارة العامة للشركات — ان يتم التصديق على
التوقيعات الواردة بالعقد الابتدائى ونظام الشركة العامة أمامه أو من
يفوضه من العاملين بالادارة المذكورة وذلك بعد أداء الرسوم المنصوص عليها
فى المادة السابقة .

ويتم التصديق بموجب محضر يبين فيه ما يأتى :

١ — اسم العامل الذى تم التوقيع أمامه ، ، مظيفته وبيان سند التفويض
عند الاقتضاء .

٢ — مكان وزمان التوقيع .

٣ — أسماء الموقعين وجنسياتهم بحسب مستندات تحقيق الشخصية التي
يحملونها .

٤ - صفات الموقعين وما اذا كانوا يوقعون بصفتهم اصلاء أو نوابا عن

لغير مع تقديم ما يثبت هذه الصفة النيابية من توكيلات أو غيرها .

ولا يجوز للوكيل أن يوقع العقد الابتدائي للشركة أو نظامها الاساسي

ما لم يسمح له سند وكالته بذلك صراحة .

ومن ناحية أخرى فلقد نص القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ في مادته

السادسة عشر على أن تصدر نماذج لعقود انشاء كل نوع من أنواع

الشركات وكذلك نظامها الاساسي بموجب قرار من الوزير المختص . وقد

صدر بالفعل القرار الوزاري رقم ٧ لسنة ١٩٨٢ متضمنا تلك النماذج .

ولقد وضحت المادة السادسة عشر أنه لا يجوز الخروج على أحكام النموذج

- في غير الأحوال - سالفة الذكر الا بموافقة اللجنة المنصوص عليها في

المادة رقم ١٨ من هذا القانون . ويصدر النموذج بعد موافقة قسم التشريع

بمجلس الكولة .

ومن هذه النصوص نستخلص أن المؤسسين يبرمون فيما بينهم عقدا

ابتدائيا (عقد تأسيس) يتضمن اسماء المؤسسين ومهنتهم وجنسياتهم

وعنوانهم واسم الشركة والغرض منها ومركزها أو محلها القانوني وعمر

الشركة ورأسمالها والحصص العينية التي تضمنها رأس المال وقيمة مساهمة

المؤسسين في رأس المال . هذا علاوة على ضرورة أن يتضمن العقد تعهد

من المؤسسين باستكمال إجراءات التأسيس والحصول على موافقة اللجنة

المختصة بقبول طلبات التأسيس .

وكذلك يقوم المؤسسون بتحرير نظام اساسي للشركة ، يتضمن

مناقضات البيانات الواردة بالعقد الابتدائي ويوضح جميع الإجراءات المرتبطة

بالشركة منذ تكوينها حتى تصفيتها ، ومن بين ما يشتمل عليه هذا النظام

تحديد رأس مال الشركة ، وتحديد السنة المالية للشركة ومواعيد الجرد

واجراءات حل الشركة وتصفيتها .

وهنا نلاحظ أن القانون قد أجاز للمؤسسين تعديل بعض بيانات نماذج العقد الابتدائي ونظام الشركة أو الحذف لجزء منها وفقا لمتطلبات الحاجة وذلك بهدف تحقيق المرونة بين النموذج المعد وبين ظروف كل شركة . وهذا الأمر يعكس درجة الاختلاف بين هذا القانون والقانون الذى تم إلغاؤه (القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤) والذى كان يفرض الالتزام الكلى بالنموذج دون السماح بأية تعديلات إلا لأسباب جوهريّة يقرها الوزير .

(هـ) ضرورة الحصول على موافقة من الجهات المختصة بتأسيس الشركة : تختلف الدول فيما بينها من حيث حرية تأسيس شركات المساهمة ، أو وجود نظام يتطلب ضرورة الحصول على ترخيص أو موافقة بتأسيس شركات المساهمة من جهة مختصة - فمبدأ حرية تأسيس شركات المساهمة - والذي يتبع فى معظم البلاد الأوروبية معنى إمكانية تكوين شركات المساهمة دون الحاجة الى الحصول على ترخيص أو موافقة مسبقة من بعض السلطات داخل الدولة . ولاشك أن مبدأ حرية تأسيس شركات المساهمة يعكس التفكير السائد فى الدولة من حيث تبسيط إجراءات التكوين لهذا النوع من الشركات ، وإن الدولة تدير اقتصادها من خلال عدم تدخل الحكومة واقتناق سياسة حرية التجارة دون تدخل من الدولة . ولكن أظهر التطبيق العملى لهذا المبدأ فى بعض بلدان العالم خطورة ظهور بعض الشركات الوهمية والتي ألحقت الضرر بمجموعة المستثمرين أو بالاقتصاد القومى على السواء .

أما مبدأ ضرورة الحصول على إذن مسبق لتأسيس شركات المساهمة فيعنى أن الشركة لا يتم تأسيسها إلا بعد الحصول على موافقة من الجهات الحكومية المختصة وذلك حماية لجمهور المستثمرين وضمانا لجدية مؤسسي تلك الشركات فى السعى وراء تكوين شركة لها كيان سليم وتخدم الاقتصاد القومى وتلبى احتياجات مجموعة من المستهلكين ، ولقد استخدم هذا المبدأ فى غالبية الدول العربية ومن بينها مصر .

ولقد انتقضى البعض هذا الأسلوب بأنه سيؤدي إلى وضع العقبات أمام تكوين شركات المساهمة ، وطول الفترة الزمنية لتكوين وتأسيس الشركة نظرا لصدور الأذن من الجهة المختصة بالتأسيس .

ولقد اختار المشرع المصري الأسلوب الثاني ، فلقد أوجب القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ صدور ترخيص بإنشاء شركة المساهمة ، حيث يتطلب الأمر من المؤسسين تقديم طلب إلى مصلحة الشركات بوزارة الاقتصاد ، مؤيدا بعدد من المستندات تعكس حرية التفكير وسلامة الإجراءات التي إتبعها ثم يرفع هذا الطلب بعد دراسته إلى رئيس الجمهورية لإصدار قرار جمهوري يرخّص بتأسيس الشركة .

ولقد أبقى القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٨١ على نظام ضرورة الحصول على ترخيص بتأسيس شركات المساهمة ضابطا لجدية التكوين وحماية لجمهور المستثمرين . ولقد ظهر ذلك من خلال أحكام القانون ولائحته التنفيذية . فلقد نصت المادة رقم ١٧ من القانون على ضرورة تقديم طلب إنشاء الشركة إلى الجهة الإدارية المختصة — الإدارة العامة للشركات — مرفقا بها العقد الابتدائي ونظام الشركة وكافة الأوراق الأخرى التي يتطلبها القانون ولائحته التنفيذية ، وتنظم اللائحة التنفيذية إجراءات قيد هذه الطلبات وفحصها .

ولقد حددت اللائحة التنفيذية في المادة رقم ٤٤ الأوراق اللازمة والتي يجب أرفاقها مع طلب التأسيس ، ومن أهم تلك الأوراق :

- ١ — عشر نسخ من العقد الابتدائي للشركة ونظامها .

- ٢ — إقرار من المؤسسين أو شهادة من مصلحة السجل التجاري تفيد عدم التباس الاسم التجاري للشركة مع غيرها من الشركات .

٣ — اقرارات صادرة من المؤسسين بأنه قد توافرت في كل منهم الاهلية اللازمة لتأسيس الشركة .

٤ — صحيفة الحالة الجنائية لكل مؤسس او عضو مجلس اذارة او مجلس مراقبة ، او ما يفيد عدم الحكم عليه بعقوبة جنائية او جنحة عن سرقة او نصب او خيانة لمانة وتزوير او تقالس او بعقوبة من العقوبات المنصوص عايها في المواد ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ من القانون .

٥ — بيان بأسماء أعضاء مجلس الادارة الاول ومجلس المراقبة حسب الاحوال ، وجنسياتهم ومهنتهم وعناوينهم واقرار متهم بأنه يقبل العضوية ولا يجمع بين عضوية مجلس اذارة أكثر من شركتين بصفته الشخصية ، او بصفته نائبا عن الغير .

٦ — الشهادة الدالة على ايداع أسهم ضمان العضوية او شهادات الاكتتاب التي تقوم مقامها .

٧ — اذن السلطة المختصة في حالة ما اذا كان المؤسس او عضو مجلس الادارة موظفا عاما او عاملا بشركة قطاع عام او اقرارا منه يفيد عكس ذلك .

٨ — شهادة من احد البنوك المعتمدة تفيد تمام الاكتتاب في جميع أسهم الشركة وحصصها وأن القيمة الواجب سدادها على الأقل من الاسهم او الحصص النقدية قد تم اداؤها وأن هذه القيمة وضعت تحت تصرف الشركة الى أن يتم تسجيلها .

ولقد نصت المادة رقم ٤٦ من اللائحة التنفيذية على أن طلبات الترخيص يتم تسجيلها في سجل خاص يحتفظ به لدى الادارة العامة للشركات وفقا للتسلسل الزمني لتواريخ ورودها .

ولقد أوضح القانون في مادته الثامنة عشر ، بأنه يتم تشكيل بقرار من

الوزير المختص لجنة لفحص طلبات انشاء الشركات برئاسة أحد وكلاء الوزارة على الأقل ، وعضوية ممثلين عن ادارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة ، والجهة الادارية المختصة والهيئة العامة لسوق المال وثلاثة ممثلين على الاكثر عن الجهات التي تحددها اللائحة التنفيذية . ولقد حددت اللائحة التنفيذية في المادة رقم ٨ { هؤلاء الممثلين الثلاثة وهم : ممثل عن الهيئة العامة للاستثمار يختاره نائب رئيس الهيئة وممثل لمصلحة التسجيل التجارى يختاره مديرها العام ، وممثل عن الاتحاد العام للغرف التجارية يختاره رئيسها .

ولقد نصت المادة ١٩ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على : تصدر اللجنة قرارها بالبيت في الطلب خلال ستين يوما على الاكثر من تاريخ تقديم الاوراق مستوفاة اليها . فاذا لم تعترض اللجنة على تأسيس الشركة بكتاب يوجه الى اصحاب الشأن ويبلغ الى مكتب السجل التجارى المختص خلال هذه المدة اعتبر الطلب مقبولا ويجوز للمؤسسين أن يمشوا في اجراءات التأسيس .

ولا يجوز للجنة أن تعترض على تأسيس الشركة الا بقرار مسبب وذلك في حالة توافر أحد الاسباب الآتية :

(ا) عدم مطابقة العقد الابتدائي أو عقد التأسيس أو نظام الشركة للشروط والبيانات الالزامية الواردة بالنموذج أو تضمنته مواد مخالفة للقانون .

(ب) اذا كان غرض الشركة أو النشاط الذي سوف تقوم به مخالفا للنظام : العظم أو الآداب .

(ج) اذا كان أحد المؤسسين لا تتوافر له الاهلية اللازمة لتأسيس الشركة .

(د) اذا كان أحد المديرين أو أعضاء مجلس الادارة لا تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في القانون .

ومن الملاحظ هنا أن هذه اللجنة تختص بدراسة جدية وسلامة إجراءات التأسيس دون التعرض إلى الدراسات الفنية بمدى تباين تلك المشروعات ومدى احتياج الاقتصاد القومي لها .

وبعد أن استعرضنا بشيء من التفصيل الإجراءات العامة لتأسيس شركات المساهمة ، سواء تلك التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام أو تلك التي لا تلجأ إلى الاكتتاب العام (مغلقة) ، سنوف نبين في السطور القادمة الإجراءات الخاصة بكل نوع من هذين النوعين للتمييز بينهما .

٢ - إجراءات تأسيس شركات المساهمة التي تلجأ إلى الاكتتاب العام :

تتضمن إجراءات تأسيس هذه الشركات - بالإضافة إلى الإجراءات العامة السابقة - في طرح أسهمها للاكتتاب العام وضرورة الحصول على موافقة الوزير المختص على تأسيسها . ولقد أكتفى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بموافقة الوزير المختص لتأسيس شركة المساهمة بدلاً من صدور قرار من رئيس الجمهورية بإنشاء الشركة (القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٤) ، وهذا ولا شك يعبر عن الاتجاه إلى تبسيط الإجراءات والتشجيع على إنشاء هذه الشركات .

ولقد نصت المادة رقم (١٩) على : " ... لا تعتبر الموافقة على تأسيس الشركات التي تطرح أسهمها أو مستقايها للاكتتاب العام مهاتية إلا بعد اعتمادها من الوزير المختص بعد أخذ رأي الهيئة العامة لشئون المال ، فإذا لم يصدر قرار بشأنها خلال ستين يوماً من تاريخ عرضها عليه اعتبر ذلك بمثابة موافقة على تأسيس الشركة . ويتعين عرض الأمر على الوزير خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ موافقة اللجنة .

ولقد أوضحت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، في مادتها رقم (٥٨) ، بأنه إذا لم يصدر قرار من اللجنة بالنسبة للشركة التي

طرحت أسهمها للاكتتاب العام بالقبول أو الرفض خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الأوراق مستوفاة إليها . فلأصحاب الشأن إخطار الوزير كتابة بعدم صدور قرار اللجنة في الميعاد وذلك خلال الخمسة عشر يوما التالية لانتهاء السنتين يوما المشار إليها ، على أن يرقى بالإخطار صورة من الشهادة الدالة على حالة الأوراق الى اللجنة وعلى الوزير أن يصدر قراره في شأن الموافقة على انشاء الشركة خلال ستين يوما من تاريخ وصول الإخطار إليه . وذلك بعد الرجوع الى هيئة سوق المال . فإذا لم يصدر قرار من الوزير خلال هذه المدة ، اعتبر ذلك بمثابة موافقة على اجراءات التأسيس .

٣ - اجراءات تأسيس شركات المساهمة التي لا تلجأ الى الاكتتاب العام :

تعتبر شركة المساهمة التي لا تلجأ الى الاكتتاب العام شركة مغلقة حيث يقتصر الاكتتاب في رأسمالها على المؤسسين فقط او عليهم وعلى غيرهم من الاشخاص الذي لا يتوافر بهم صفة الاكتتاب العام . وتعنى صفة الاكتتاب العام دعوة أشخاص محددين سلفا الى الاكتتاب في تلك الاسهم او اذا زاد عدد المكتتبين في الشركة عن مائة .

ومن الملاحظ أن هناك عددا من الدول التي لا تميز في اجراءات التأسيس بين الشركات التي تلجأ الى الاكتتاب العام وتلك التي لا تلجأ الى الاكتتاب العام في حين أن هناك عددا آخر من الدول يرى المشرع فيها ضرورة الفصل والتمييز في اجراءات التأسيس بين هذين النوعين من شركات المساهمة حيث يتم تشديد تلك الاجراءات بالنسبة للنوع الاول حماية لجمهور المكتتبين وضمانا لاموالهم المسددة عند الاكتتاب . ولقد اخففت جمهورية مصر العربية بهذا الاتجاه حيث أوجب القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ في مادته الخامسة على شركة المساهمة التي لا تطرح أسهمها للاكتتاب عام يجوز تأسيسها دون حاجة للحصول على قرار جمهوري بتأسيسها

ثم صدر القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ مؤكدا هذا الاتجاه وظلت
الفرقة قائمة بين شركات المساهمة التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام وتلك
التي لا تلجأ للاكتتاب العام ، فلقد نصت المادة رقم (١٩) من القانون على
أنه يستلزم الحصول على موافقة الوزير المختص على تأسيس الشركة التي
تطرح أسهمها أو سندات للاكتتاب العام بعد أخذ رأى الهيئة العامة لسوق
المال . أما الشركات المغلقة فتتم إجراءات تأسيسها بمجرد صدور موافقة
لجنة فحص طلبات انشاء الشركات (مادة رقم ١٨) دون الحاجة الى موافقة
الوزير المختص .

وهناك نقطة إضافية تتعلق بضرورة اشهار عقد الشركة ونظامها
الاساسى — سواء لجأت الى الاكتتاب ام لا — ولقد نصت المادة رقم ٢٢
لسنة ١٩٨١ على انه يجب اشهار عقد الشركة ونظامها بحسب الاحوال فى
السجل التجارى ، ولا تثبت الشخصية الاعتبارية للشركة ولا يجوز لها ان
تبدأ اعمالها الا من تاريخ الشهر فى السجل التجارى . وكذلك يتطلب الامر
بعد ذلك نشر عقد الشركة ونظامها والقرار الوزارى بالموافقة على
التأسيس وذلك سواء فى الوقائع المصرية او النشرة الخاصة التى تصدر
لهذا الغرض او بغير ذلك من الطرق (المادة رقم ٢٢١ من القانون) .

ثانيا : إجراءات تأسيس شركات التوصية بالأسهم :

من الملاحظ أن القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ نص فى المادة رقم (١١٠) :
منه على سريان احكام تأسيس شركات المساهمة فى هذا القانون على
شركات التوصية بالاسهم (فيما عدا احكام المواد ٣٧ ، ٧٧ ، ٩١ ، ٩٢ ،
٩٣) . ومن اهم تلك الاحكام (١) ضرورة التصفيق على التوقعات الواردة

(١) - احكام المواد ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ من القانون رقم ١٥٩
لسنة ١٩٨١ .

بالعقد الابتدائي للشركة ونظامها الاساسى وان يتم تحرير كل منهما طبقاً للنموذج الذى يصدر بقرار من الوزير المختص وبعد ذلك يتم تقديم طلب انشاء الشركة الى الجهة الادارية المختصة - الادارة العامة للشركات - مرفقاً به عدداً من المستندات المؤيدة والتي حددها القانون . ثم تحيل هذه الجهة الطلب الى اللجنة المشكلة للبت فى طلبات انشاء الشركات ، ولا تعتبر موافقة اللجنة على تأسيس الشركة نهائية الا بعد اعتمادها من الوزير المختص بعد أخذ رأى الهيئة العامة لسوق المال .

ولقد نص القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فى مادته الخامسة على : « لا يجوز أن تتولى شركات التوصية بالاسهم أو الشركات ذات المسؤولية المحدودة أعمال التأمين أو أعمال البنوك أو الادخار أو تلقى الودائع أو استثمار الاموال لحساب الغير » . وذلك لان تلك الأنشطة ترتبط باستخدام أموال الغير وترتفع فيها درجة الخطر مما تتطلب ضرورة تجميع أموال ضخمة لتقديم ضمانات مرتفعة وهذا مما لا يتماشى مع طبيعة تلك الشركات .

ثالثاً : اجراءات تأسيس الشركات ذات المسؤولية المحدودة :

يشترط لتأسيس الشركات ذات المسؤولية المحدودة توافر مجموعة من الاجراءات وفقاً للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية ، ومن أهم تلك الاجراءات :

- ١ - يتم تأسيس الشركة بموجب عقد ابتدائي وعقد تأسيس طبقاً للنموذج الصادر بالقرار الوزارى رقم ٧ لسنة ١٩٨٢ . ولقد نصت المادة رقم (٦٤) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على انه : « يجوز للمؤسسين أن يبرموا عقداً ابتدائياً طبقاً للنموذج الذى يصدر به قرار من الوزير . ويكون للشركة عقد تأسيس يوقع من جميع الشركاء وذلك طبقاً للنموذج الذى يصدر بقرار من الوزير ، ولا يجوز

الشركاء أن يخرجوا عن الاحكام الالزامية بالنموذج من غير موافقة
اللجنة المنصوص عليها بالمادة رقم (١٨) من القانون .

وكذلك فلقد نصت المادة رقم (٦٥) من اللائحة التنفيذية على أنه يجب
أن يتضمن عقد تأسيس الشركة بيانات معينة من أهمها بيان بأسماء الشركاء
وما إذا كانوا أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين وجنسياتهم ومحال اقامتهم
مع تحديد رأس مال الشركة وعدد الحصص التي ينقسم إليها وقيمة كل
حصة وكيفية أسلوب توزيع الحصص على الشركاء مع ضرورة بيان
الحصص العينية وقيمتها والثلث الذي ارتضاه باقي الشركاء لها واسم
الشريك أو الشركاء الذين قدموا هذه الحصص . هذا بالإضافة الى بيان
أسماء المديرين المعيّنين لإدارة الشركة وما إذا كانوا من الشركاء أو من
غيرهم ، مع جواز بيان الاجل الذي ينتهى فيه تعيينهم .

٢ - ضرورة توافر بعض الشروط الشكلية بعقد التأسيس حددتها المادة
رقم (٦٦) من اللائحة التنفيذية في وجوب أن يوقع جميع الشركاء على
عقد تأسيس الشركة ويجوز أن ينوب عنهم وكلاء بموجب توكيل خاص .
ويتم التصديق على التوقيعات أو توثيق العقد بعد اقراره من اللجنة
المنصوص عليها بالمادة رقم (١٨) من القانون . على أن يجوز أن يتم
التصديق على التوقيعات طبقاً لما ورد في التصديق على العقد الابتدائي
ونظام الشركة المساهمة في حالات الضرورة والاستعجال (المادة
الرابعة من اللائحة التنفيذية السابق الإشارة لها) .

٢ - - ضرورة الحصول على موافقة اللجنة المشكلة لفحص طلبات تأسيس
وانشاء شركات الاهوال بأنواعها المختلفة ، والسابق الإشارة إليها في
حالتى شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم . فبعد تقديم
طلب انشاء الشركة مع المستندات الضرورية الى الادارة العامة
للشركات والتي تحيل بدورها تلك الأوراق الى اللجنة المشكلة لفحص

تلك الطلبات والتي تصدر قرارها في خلال ستين يوما على الأكثر من تاريخ تقديم الاوراق مستوفاة اليها . ولا يجوز لتلك اللجنة ان تعترض على انشاء الشركة الا بقرار مسبب ولأسباب معينة على سبيل الحصر حددها القانون في مادته رقم (١٩)، والتي سبق ذكرها في حالات شركات المساهمة .

ولقد اكدت المادة رقم (٧٤) من اللائحة التنفيذية للقانون على ان تسرى على الشركات ذات المسؤولية المحدودة الاحكام الخاصة بلجنة فحص الطلبات الواردة في الفرع الخامس من الفصل الاول من هذه اللائحة وذلك في الحدود التي تسرى على الشركات التي لم تؤسس عن طريق الاكتساب العام .

٤ - اشهار الشركة عن طريق شهر عقد الشركة في السجل التجارى ، وبذلك يعتبر القيد بالسجل التجارى شرطا لاثبات انشخصية الاعتبارية للشركة ولا يجوز لها ان تبدأ أعمالها الا من تاريخ الشهر في السجل التجارى . ويتم الاشهار بمكتب السجل التجارى الذى يتبعه مركزها الرئيسى .

٥ - الاعلان والنشر لعقد الشركة وفقا لاحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، ولقد نصت تلك اللائحة في المادة رقم (٧٩) منها على تولى الادارة العامة للشركات نشر الوثائق والبيانات المتعلقة بالشركة بصحيفة الشركات وعلى نفقة الشركة .

الفصل التاسع

المعالجة المحاسبية لعمليات رأس المال في شركات المساهمة

نقد سبق تعريف شركة المساهمة على أنها شركة ينقسم رأسمالها إلى حصص متساوية القيمة وقابلة للتداول يطلق عليها « أسهم » وتقتصر مسئولية المساهم (الشريك) على أداء قيمة الاسهم التي اكتب فيها ولا يسأل عن ديون الشركة الا في حدود ما اكتب فيه من أسهم .

ومن ثم فيمكن تعريف السهم بأنه صك يمثل حصة في رأس المال في شركة المساهمة (أو شركة التوصية بالأسهم) .

وسوف يخصص هذا الفصل لدراسة المعالجة المحاسبية لاصدار أسهم رأس المال في شركات المساهمة ، ولا شك ان ذلك يتطلب ضرورة التعرف على أنواع تلك الاسهم وطرق سداد قيمة تلك الاسهم وأساليب الاكتتاب فيها ، لما في ذلك من تأثير مباشر على القيود الدفترية المرتبطة بالعمليات عملية اصدار أسهم رأس المال في شركات المساهمة ومن ناحية أخرى سوف يتم الرجوع الى أحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية كلما كن ذلك ضروريا .

رأس المال المرخص به ورأس المال المصدر ورأس المال المدفوع :

١ - **رأس المال المرخص به :** يحدد نظام الشركة الاساسى قيمة رأس المال المرخص به للشركة .

٢ - **رأس المال المصدر :** يتكون رأس المال المصدر من مجموع القيمة الاسمية لمختلف انواع الاسهم الصادرة عن شركة المساهمة ، ويتعين ان يتم الاكتتاب فى جميع الاسهم المصدرة كشرط لتأسيس الشركة .

ومن الملاحظ ان رأس المال المصدر قد يقل عن قيمة رأس المال المرخص به أو قد يتعادل ولكن لا يمكن ان يتعداه . . . ويتضح ذلك من نص المادة رقم (٣٣) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على : « يجوز بقرار من الجمعية العامة غم العادية زيادة رأس المال المرخص به ، كما يجوز — بقرار من مجلس الادارة — زيادة رأس المال المصدر — فى حدود رأس المال المرخص به ، بشرط تمام سداد رأس المال المصدر — قبل الزيادة — بالكامل . ويجب ان تتم زيادة رأس المال المصدر فعلا خلال الثلاث سنوات التالية لصدور القرار المرخص بالزيادة والا كانت باطلة . وتحسب هذه المدة بالنسبة إلى كل زيادة تقررت . أو يتم الترخيص بها قبل تاريخ العمل بأحكام هذا القانون ابتداء من هذا التاريخ . . . ومع ذلك يجوز فى الحالات التى تحددها اللائحة التنفيذية الترخيص لبعض الشركات فى اصدار اسهم جديدة قبل تمام سداد قيمة اسهم الاصدار السابقة بعد موافقة الهيئة العامة لسوق المال »

٣ - **رأس المال المدفوع :** ويمثل ذلك مقبدار ما دفع من القيمة الاسمية للاسهم المصدرة حتى تاريخ معين . . . ولقد ذكرت المادة رقم (٢٢) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ : « ضرورة الوفاء على الاقل بربع القيمة الاسمية للاسهم النقدية عند التأسيس ، على ان تستند القيمة الاسمية

بالكامل خلال مدة لا تزيد على عشرة سنوات من تاريخ تأسيس الشركة .
أما إذا سددت القيمة الاسمية للاسهم المصدرة بالكامل ، ففي هذه الحالة
سيتعادل رأس المال المصدر مع رأس المال المدفوع في القوائم المالية التي
تعدّها الشركة .

أنواع الاسهم :

يمكن التفرقة بين عدة أنواع من الاسهم ، وذلك وفقا للاساس الذي
يستخدم للتفرقة . وسنتناول بشيء من الإيجاز تلك الأنواع والاساس الذي
يأخذ كأساس للتفرقة ، وذلك على النحو التالي :

١ - من حيث مقابل السداد : تنقسم الاسهم من حيث طبيعتها
ما يقبّله المساهم من حصة في رأس مال الشركة سداد بقيمة ما حصل
عليه من أسهم الى نوعين :

(أ) اسهم نقدية :

(ب) اسهم عينية :

والاسهم النقدية هي الاسهم التي يتم سداد قيمتها نقدا ، وهي
تمثل الحصة النقدية للشركاء في شركات الأشخاص . ولقد أوجب المشرع
المصري الوفاء بربع قيمتها الاسمية على الأقل عند تأسيس الشركة ، على
أن يتم سداد باقى القيمة في مدة لا تجاوز عشر سنوات من تاريخ تأسيس
الشركة .

أما الاسهم العينية ، فيتم سداد قيمتها عن طريق تقديم مجموعة من
الاصول التي تنتقل ملكيتها الى الشركة . ولقد حدد المشرع المصري قواعد
تقييم تلك الاصول قبل تخصيص الاسهم العينية للمساهمين . وكذلك
فلقد تم وضع بعض القيود على تداول تلك الاسهم . فلقد حددت المواد

٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١
توأمّد تقييم الأصول المقدّمة سداداً لقيمة الأسهم العتيقة .

٢ - من حيث حقوق حملة الأسهم : تنقسم الأسهم من حيث طبيعة
الحقوق المصاحبة للسهم الى :

(أ) أسهم ممتازة .

(ب) أسهم عادية :

(أ) الأسهم الممتازة Preferred stock

وهي الأسهم التي يترتب لأصحابها ميزة خاصة تتحدّد مقدّماً عند
إصدارها ، وقد تتمثّل هذه الميزة في أولوية أصحابها في الحصول على نسبة
من أرباح الشركة محدّدة مقدّماً ومضمونة مسبقاً وذلك قبل حصول حملة
الأسهم الأخرى على أية أرباح . أو قد تتمثّل تلك الميزة في أولوية حملة
الأسهم الممتازة في استرداد قيمة الأسهم عند التصفية . وأخيراً فإن هذه
الميزة قد تعني مزايا عند التصويت في الجمعية العامة للمساهمين أو
الحق في التمثيل بنسبة معينة في مجلس الإدارة ، وقد تجمع الأسهم المصدّرة
أكثر من ميزة من هذه الميزات .

وتنقسم الأسهم الممتازة الى عدد من الأنواع وذلك على النحو التالي :

١ - الأسهم الممتازة مجمعة الأرباح :

تعني الأسهم الممتازة مجمعة الأرباح (١) أن لحملة الأسهم حق
المطالبة بالأرباح المتأخّرة والتي لم تستلم في السنوات السابقة أما لوجود
خسائر أو عدم كفاية أرباح الفترة لسداد التغطية المتفق عليها من الأرباح .
فمثلاً إذا كانت الأسهم الممتازة المصدّرة مجمعة للأرباح ٨٪ ، وحظّت

1) Cumulative Preferred stock

الشركة تستأجر في إحدى السنوات ، ففي العام التالي لتحقيق الخسائر ، لا يمكن توزيع أرباح حملة الأسهم العادية إلا بعد سداد كوبونات حملة الأسهم الممتازة تعادل ١٦ ٪ أي مجموع الكوبون عن السنتين .

٢- الأسهم الممتازة غير مجمعة الأرباح (٢) ، فنعني أنه إذا لم يتم توزيع كوبونات للأسهم (أرباح) في ستة معينة لعدم تحقيق الشركة لأرباح، يسقط حق حملة الأسهم الممتازة في المطالبة بهذه الأرباح في الفترات التالية عندما تحقق الشركة أرباح .

٣- الأسهم الممتازة متقاسمة الأرباح (٣) والتي تتضمن حصول حملة الأسهم الممتازة على النسبة المحددة للأرباح وبعد ذلك يحق لهم مشاركة حملة الأسهم العادية في أية أرباح توزع بعد ذلك .

٤- الأسهم الممتازة القابلة للتحويل (٤) ، والتي تعطى لحائليها الحق في استبدالها بأنواع أخرى من الأسهم التي تصدرها الشركة - وعادة ما تكون أسهم عادية - وقد يربط حق التمويل بفترة زمنية محددة أو يكون غير محدد المدة .

(ب) الأسهم العادية Common stock

وهي النوع الشائع من الأسهم ، ويحق لحملة هذه الأسهم الحصول على الأرباح المقرر توزيعها (الكوبونات) ، وذلك بعد استلام حملة الأسهم الممتازة الكوبونات المحددة لهم . وكذلك يتمتع حملة هذه الأسهم بحق التصويت في الجمعية العامة للمساهمين .

2) Non Cumulative Preferred stock

3) Participating Preferred stock.

4) Convertible Preferred stock.

٣ - من حيث قيود التداول على الاسهم ، تنقسم الاسهم من حيث الضوابط على عملية التداول وتحديد طبيعة الملكية الى نوعين :

(أ) اسهم اسمية : وهي الاسهم التي تقترب باسم مالكيها ، ويفكر هذا الاسهم صراحة على الصك الممثل للسهم ، ولا يجوز تداول هذه الاسهم الا بشروط معينة يحددها النظام الأساسي للشركة ، والقاسم بما يفيد التنازل وتحديد اسم المشتري أو المساهم الجديد .

(ب) اسهم لحاملها ، وهي التي لا يوضح عليها اسم مالكيها ، مما يسهل الكثير عند تداولها ، حيث تنتقل ملكية السهم بانتقال حيازته .

٤ - من حيث التأثير على حقوق الملكية ، نلاحظ أن هناك اسهم رأس المال (عادية وممتازة) والتي تمثل بالإضافة الى الاحتياطيات والأرباح المحجوزة حقوق الملكية لمجموع المساهمين . ولكن قد تصدر الشركة بعض الأنواع من الاسهم والتي لا تؤثر على مجموع حقوق الملكية في الميزانية العمومية ، ومن أهم هذه الأنواع :

(أ) اسهم التمتع (الانتفاع) وهي تمثل صكوك تمنح للمساهمين الذين استهلكوا اسهمهم وذلك في الحالات التي يسمح فيها برد القيمة الاسمية للاسهم للمساهمين وإلغاء اسهمهم . وتعطى هذه الاسهم للمساهمين الحق في الحصول على نسبة معينة من الأرباح كما قد يكون لها حصة في أموال التصفية هذا بالإضافة الى جميع الحقوق الأخرى المقررة لحصة الاسهم وخاصة حق التصويت في الجمعية العامة للمساهمين .

(ب) اسهم المنحة : وهي الاسهم التي تصدرها الشركة وتوزع على المساهمين مجاناً ويعدون مقابل ذلك إذا تقرر ضم جزء من الأرباح المحجوزة أو الاحتياطيات التي رأس المال . ومن ثم فإن قيمة تلك الاسهم قد سددت من خلال تحويل الاحتياطيات والأرباح المحجوزة من سنوات سابقة الى

حساب رأس المال . ولذلك فإن اصدار هذه الاسهم لن يؤدي الى زيادة حقوق الملكية أو تغيير حقوق كل مساهم في أموال الشركة .

(ج) حصص تأسيس : وهى تصدر بدون قيمة اسمية . وتمنح للمؤسسين مقابل ما يقدمونه من جهد وخدمات ، وتخول تلك الحصص لحاملها بعض الحقوق أهمها الحصول على حصة في أرباح الشركة . وقد نص القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أن اصحاب هذه الحصص لا يحق لهم أى نصيب عند حل الشركة وتصفيتها وأنه يجوز للجمعية العامة للشركة الغاء تلك الحصص مقابل تعويض عادل . وقد حدد القانون في مادته رقم (٣٤) أنه « يجوز انشاء حصص تأسيس أو حصص أرباح الا مقابل التنازل عن التزام منحه الحكومة أو حق من الحقوق المعنوية .

وبعد أن استعرضنا الانواع المختلفة للاسهم ، نود الإشارة بأن قانون شركات القطاع العام في مصر - رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ - لا يجيز اصدار اسهم ممتازة تعطى صاحبها أى امتيازات من أية أنواع . أما القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فقد نص في مادته رقم (٣٥) على « يجوز أن ينص في النظام الاساسى للشركة على تقرير بعض الامتيازات لبعض انواع الاسهم وذلك في التصويت أو الارباح أو ناتج التصفية ، على أن تتساوى الاسهم من نفس النوع في الحقوق والميزات أو القيود . ولا يجوز تعديل الحقوق أو الميزات أو القيود المتعلقة بنوع من الاسهم الا بقرار من الجمعية العامة غير العادية وبموافقة ثلثي حكامى نوع الاسهم الذى يتعلق التعديل به . وفي جميع الاحوال يجب أن يتضمن - نظام الشركة - عند التأسيس شروط وقواعد الاسهم الممتازة ، ولا يجوز زيادة رأس المال بأسهم ممتازة الا اذا كان النظام يرخص امتداء بذلك وبعد موافقة الجمعية العامة غير العادية » .

القيم المختلفة للسهم :

يمكن التفرقة بين عدة قيم للسهم وذلك وفقا لطبيعة ومفهوم كل قيمة وطريقة تحديدها . وهذه القيم هي :

١ - القيمة الاسمية للسهم :

وتمثل هذه القيمة ، القيمة المكتوبة على الصك . وتتخذ هذه القيمة كأساس لتحديد اجمالي رأس مال شركة المساهمة عن طريق ايجاد حاصل ضرب عدد الاسهم المصدرة من كل نوع في القيمة الاسمية للسهم . وغالبا ما تتدخل الدولة في تحديد حد اعلى وحد ادنى لتلك القيمة ، كما حدث في جمهورية مصر العربية حيث حدد القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الحد الأدنى للقيمة الاسمية للسهم بخمسة جنيهات والحد الأقصى بألف جنيه .

٢ - سعر او قيمة اصدار السهم :

وهي القيمة او السعر الذي يصدر به السهم للاكتتاب . وقد يتساوى سعر الاصدار مع القيمة الاسمية للسهم . ولكن قد تصدر الاسهم بقيمة اصدار تزيد على القيمة الاسمية لها ، وفي هذه الحالة يطلق على هذه الزيادة « علاوة اصدار » وغالبا ما يقتصر اصدار الاسهم بعلاوة اصدار على حالات زيادة رأس مال شركات المساهمة القائمة ، تعويضا للمساهمين القدامى . ولكن من ناحية اخرى فانه لا يجوز اصدار اسهم بقيمة اصدار تقل عن القيمة الاسمية لها . وقد نصت المادة رقم (٣١) من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على ما يلى : « يكون السهم غير قابل للتجزئة ولا يجوز اصداره بأقل من قيمته الاسمية ، كما لا يجوز اصداره بقيمة اعلى الا في الاحوال وبالشروط التى تحددها اللائحة التنفيذية ، وفي جميع الاحوال تضاف هذه الزيادة الى الاحتياطي »

٣ - القيمة الحقيقية للسهم :

وهي تمثل نصيب السهم من صافي أصول الشركة في تاريخ معين بعد اعادة تقديرها وفقا للقيم الجارية . ويعنى ذلك انها تعادل ناتج قسمة

صافي أصول الشركة (أصول - خصوم خارجية) بعد اعادة تقديرها على عدد الاسهم المصدرة . وذلك مع مراعاة حالة وجود أكثر من نوع من الاسهم حيث يتم تحديد القيمة الحقيقية لكل نوع على حدة .

٤ - القيمة الدفترية للسهم :

تمثل القيمة الدفترية للسهم نصيب السهم من صافي أصول الشركة كما تظهر بدفاتر شركة المساهمة في تاريخ معين (دون الحاجة الى اعادة تقديرها) . ويتم تحديد تلك القيمة على أساس ناتج قسمة القيمة الدفترية لصافي أصول الشركة في تاريخ معين على عدد الاسهم المصدرة ، مع مراعاة وجود نوع واحد أو عدة انواع من اسهم رأس المال المصدر .

٥ - القيمة السوقية للسهم :

وتمثل هذه القيمة سعر تداول الاسهم في سوق الاوراق المالية . وتتحدد هذه القيمة وفقا لعدة عوامل أهمها : عوامل العرض والطلب ، مؤشرات الربحية الحالية والمستقبلية ، المركز المالي ونتائج التحليل المالي لبيانات الشركة ، الاحوال الاقتصادية السائدة .

٦ - قيمة التصفية للسهم :

وهي نصيب السهم في اموال التصفية بعد سداد جميع الالتزامات الخارجية المستحقة على الشركة . ويتم تحديد تلك القيمة عن طريق قسمة الاموال المتبقية لدى المصفي بعد سداد كافة التزامات الخارجية على عدد الاسهم ، مع مراعاة حالة وجود اسهم ممتازة يتمتع حاملها بامتياز عند التصفية ، وعندئذ تتحدد قيمة التصفية للاسهم الممتازة وفقا لنصوص عقد إصدارها ، أما قيمة التصفية للاسهم العادية فسوف تتحدد على أساس استبعاد حقوق الاسهم الممتازة أولا من اموال التصفية المتبقية بعد سداد الالتزامات الخارجية .

المعالجة المحاسبية لاصدار اسهم رأس المال :

من الملاحظ أنه عند دراسة القيود الدفترية لاثبات عمليات اصدار اسهم رأس المال ، يجب التفرقة بين اصدار الاسهم النقدية وبين اصدار الاسهم العينية لاختلاف القيود الدفترية المرتبطة بكل اصدار وخاصة فيما يتعلق بتقييم الاصول المقدمة في حالة الاسهم العينية وكيفية معالجة الفرق — ان وجد — بين قيمة الاصول المقدمة وقيمة الاسهم التي يتم الاكتتاب فيها من مقدم تلك الاصول .

اولا : القيود الدفترية للاسهم النقدية :

يتم اصدار تلك الاسهم على ان تسدد قيمتها نقدا ، سواء دفعة واحدة او على أقساط . ويتم الاكتتاب في هذه الاسهم من خلال المؤسسين او قد تطرح الاسهم للاكتتاب العام وفقا للشروط والضوابط التي حددها القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية . وسوف نقدم في الصفحات التالية دراسة تفصيلية للقيود الدفترية لاصدار الاسهم النقدية لشركات المساهمة سواء تم الاكتتاب في هذه الاسهم عن طريق المؤسسين او عن طريق الاكتتاب العام .

١ - حالة الاكتتاب غير العام في اسهم رأس المال :

وفي هذه الحالة يتم الاكتتاب في الاسهم عن طريق المؤسسين او غيرهم من الاشخاص المعروفين لهم دون حاجة الى اعلان للاكتتاب العام .

وغالبا ما يتم سداد قيمة تلك الاسهم دفعة واحدة ، ولكن قد يتم سداد جزء من قيمة تلك الاسهم ، على ان يسدد الباقي في تاريخ لاحق بعد اقرار تأسيس الشركة ، وهنا يراعى ضرورة سداد ٢٥٪ من قيمة تلك الاسهم عند الاكتتاب وذلك وفقا لنص المادة السادسة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

وفي هذه الحالة يتم مراعاة النقاط التالية عند اجراء القيود الدفترية:

١ - يتم تخصيص حساب بالبنك خاص بالتأسيس أو الاكتتاب ، وذلك لايداع اموال الاكتتاب قبل صدور قرار تأسيس الشركة ، ويتميز هذا الحساب بأنه لا يكون تحت تصرف ادارة الشركة المساهمة تحت التأسيس ولا يجوز التصرف في تلك المبالغ بمعرفة المؤسسين الا بعد صدور قرار التأسيس . ومن ثم فبعد صدور القرار بتأسيس الشركة يتم تحويل تلك المبالغ من «د/بنك تأسيس او اكتتاب» الى د/بنك جارى لكى تتمكن ادارة الشركة من استخدام تلك الاموال في مزاولة نشاط الشركة .

٢ - يتم تخصيص حساب مستقل لرأس مال كل نوع من أنواع الاسهم في حالة تعدد الانواع المصدرة . مع مراعاة أن هذا الحساب لن يظهر بالدفاتر الا بعد صدور قرار التأسيس .

٣ - يتم استخدام عدد من الحسابات الوسيطة الى أن يتم صدور قرار تأسيس شركة المساهمة ، وهى د/المؤسسين أو المكتتبين ، د/بنك تأسيس او اكتتاب ومن ثم سنجد أن الحسابين الاساسيين بعد التأسيس هما د/بنك جارى ، د/رأس مال الاسهم حسب أنواعها .
وتتمثل القيود الدفترية لاثبات عمليات اصدار الاسهم النقدية والاكتتاب فيها عن طريق المؤسسين أو غيرهم من الاشخاص المعروفين لديهم دون حاجة الى الاعلان للاكتتاب العام ، في القيود التالية :

(١) عند استلام المبالغ في تاريخ الاكتتاب :

× × من د/البنك — تأسيس او اكتتاب

× × الى د/المؤسسين او المكتتبين

(ب) عند صدور قرار تأسيس الشركة :

x x. من د/المؤسسين او المكتبين

x x الى د/رأس مال الاسهم (حسب نوعها)

(ج) تحويل د/البنك تأسيس او اكتاب الى د/بنك جارى

x x. من د/بنك جارى

x x. الى د/البنك — تأسيس او اكتاب

مثال : (١) حالة الاكتاب غير العام في الاسهم وسداد القيمة دفعة واحدة:

في اول يناير ١٩٨٢ اتفق عدد من المستثمرين على تكوين شركة مساهمة برأس مال قدره ٢ مليون جنيه مقسم الى ١٠٠٠٠ سهم عادى ، ١٠٠٠٠ سهم ممتاز ١٠٪ وقيمة اسمية ١٠٠ جنيه للسهم الواحد لكل منهما على أن يتم اصدار ٥٠٪ من رأس المال عند التأسيس بأسهم عادية وأسهم ممتازة ١٠٪ ، على أن تكون القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ جنيه تسدد دفعة واحدة . وقد تم اصدار ٦٠٠٠ سهم عادى والباقى أسهم ممتازة ١٠٪

وفي ذلك التاريخ أكتب المؤسسون في جميع أسهم رأس المال ، وقاموا بسداد قيمة الاسهم فوراً دفعة واحدة .

وفي اول مارس ١٩٨٢ صدر قرار تأسيس الشركة .

والمطلوب : اجراء القيود الدفترية لاثبات اصدار أسهم رأس مال شركة المساهمة .

المثل : تظهر القيود الدفترية بدوائر شركة المساهمة على الشكل

بالقلى :

| | | |
|-----|---------------------------|--------|
| ١/١ | من ح/البنك - تأسيس | ١٠٠٠٠٠ |
| | الى ح/المؤسسين | ١٠٠٠٠٠ |
| ٢/١ | من ح/المؤسسين | ١٠٠٠٠٠ |
| | الى مذكورين | |
| | ح/رأس مال اسهم عادية | ٢٠٠٠٠٠ |
| | ح/رأس مال اسهم ممتازة ١٠٪ | ٤٠٠٠٠٠ |
| ٢/١ | من ح/البنك جارى | ١٠٠٠٠٠ |
| | الى ح/البنك - تأسيس | ١٠٠٠٠٠ |

ومما سبق يتضح أن ربح المال المرخص به للشركة بلغ ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه في حين أن رأس المال المصدر بلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه وهو يعادل رأس المال المدفوع نظرا لسداد قيمة الاسهم المصدرة بالكامل في تاريخ التأسيس.

مثال (٢) : حالة الاكتتاب غير العام في الاسهم وبمحدد القيمة على دفعات :

بإستخدام بيانات المثل السابق برقم (١) ، نفترض أن المؤسسين سددوا ٦٠٪ من قيمة الاسهم المكتتب فيها عند التأسيس ، على أن تصفد باقى القيمة بعد ٦ شهور من تاريخ صدور قرار التأسيس .

الحل :

| | | | |
|-----|--|--------|--------|
| ١/١ | من ح/البنك — تأسيس الى ح/ المؤسسين | ٦٠٠٠٠ | ٦٠٠٠٠ |
| ٢/١ | من ح/المؤسسين الى مفكورين | | ١٠٠٠٠٠ |
| | ح/رأس مال أسهم عادية | ٦٠٠٠٠٠ | |
| | ح/رأس مال أسهم ممتازة ١٠٪ | ٤٠٠٠٠٠ | |
| ٣/١ | من ح/البنك جارى الى ح/البنك — تأسيس | ٦٠٠٠٠ | ٦٠٠٠٠ |
| ٤/١ | من ح/البنك جارى الى ح/المؤسسين | ٤٠٠٠٠٠ | ٤٠٠٠٠٠ |

ويتضح من هذا المثال انه فى تاريخ صدور قرار تأسيس الشركة سيكون رأس المال المدفوع اقل من رأس المال المصدر وينعكس ذلك على ظهور رصيد مدين قلته ٤٠٠٠٠٠ جنيه فى ح/المؤسسين . فرأس المال المصدر بلغ مليون جنيه ، فى حين أن رأس المال المدفوع ٦٠٠٠٠٠ جنيه . وقد تم سداد الجزء غير المسدد بعد ستة شهور من تاريخ صدور القرار بالتأسيس .

وفى هذه الحالة ستظهر الميزانية العمومية لشركة المساهمة فى اول مارس — تاريخ صدور قرار الموافقة على تأسيس الشركة — على النحو التالى :

| | | | |
|--------------------------------|---------|--------------|--------|
| رأس المال المرخص به : | | | |
| ١٠٠٠٠ سهم عادي قيمة اسمية ١٠٠ | | | |
| جنیه للسهم . | | | |
| ١٠٠٠٠ سهم ممتاز ١٠٪ قيمة اسمية | | | |
| ١٠٠ جنیه للسهم | ٢٠٠٠٠٠ | البنك الجارى | ٦٠٠٠٠٠ |
| رأس المال المصدر : | | | |
| ٦٠٠٠ سهم عادي قيمة اسمية ١٠٠ | ٦٠٠٠٠٠ | | |
| جنیه . | | | |
| ٤٠٠٠ سهم ممتاز قيمة اسمية ١٠٠ | ٤٠٠٠٠٠ | | |
| جنیه . | | | |
| مجموع رأس المال المصدر | ١٠٠٠٠٠٠ | | |
| — مبالغ لم تسدد بعد | ٤٠٠٠٠٠ | | |
| رأس المال المنفوع | ٦٠٠٠٠٠ | | |
| | ٦٠٠٠٠٠ | | ٦٠٠٠٠٠ |

٢ — حالة الاكتتاب العام في أسهم رأس المال :

ويعنى ذلك طرح أسهم رأس المال للاكتتاب فيها عن طريق الجمهور .
 ولقد حددت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ في المادة
 العاشرة الاكتتاب العام على « أنه تكون الأسهم مطروحة للاكتتاب العام
 في حالة دعوة أشخاص غير محددين سلفاً الى الاكتتاب في تلك الأسهم او
 إذا زاد عدد المكتتبين في الشركة عن مائة . وتعتبر الشركة من شركات
 الاكتتاب العام اذا عرضت أسهمها للاكتتاب طبقاً لاحكام هذه المادة ، ولو

لم تتم تغطية الاسهم المطروحة للاكتتاب بالكامل . وفي هذه الحالة يلزم أن تغطى قيمة الاسهم التى لم يكتب فيها وذلك من جانب المؤسسين أو أحد البنوك أو الشركات التى تنشأ لهذا الغرض أو التى يرخص لها بالتعامل فى الأوراق المالية .

ولقد حددت المادة الحادية عشر من اللائحة التنفيذية سائفة الذكر النسبة الواجب عرضها فى الاكتتاب العام على المصريين ، بحيث نصت على أنه يجب أن يعرض ٤٩ ٪ من أسهم شركة المساهمة عند تأسيسها أو زيادة رأسمالها فى اكتتاب عام يقصر على المصريين من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين مدة شهر ، ويستثنى من ذلك الحالات التالية :

(أ) أن يتم الاكتتاب فى هذه النسبة من قبل المؤسسين المصريين قبل طرح الاسهم للاكتتاب العام .

(ب) أن تكتمل النسبة المنسار إليها من مشاركة المصريين خلال فترة الاكتتاب قبل مضي مدة شهر .

(ج) الشركات المساهمة المنشأة طبقا لقانون استثمار المال العربى والاجنبى ، وذلك فى حدود ما يسمح به ذلك القاتون من ملكية الاجانب لرؤوس مال الشركات المذكورة .

واذا لم تستوف النسبة المنصوص عليها فى الفقرة الاولى بعد عرضها للاكتتاب العام جاز تأسيس الشركة دون استيفائها كلها أو بعضها .

ولقد نصت المادة التاسعة من اللائحة التنفيذية شروط الاكتتاب فى رأس مال شركات المساهمة — سواء كان علما أو غير عام — فى الشروط التالية :

(١) أن يكون كاملا بأن يغطى جميع أسهم الشركة التى تمثل رأس المال المصرى فى شركات المساهمة .

(ب) أن يكون بتأ غير معلق على شرط وفوريا غير مضلف الى اجل ،
فاذا علق الاكتاب على شرط ، بطل الشرط. وصح الاكتاب واذا كان مضلفا
الى اجل بطل الاجل وكان الاكتاب فوريا .

(ج) أن يكون جديا لا سوريا .

(د) أن يدفع كل مكتب على الاقل ٢٥ ٪ من القيمة الاسمية عند
الاكتاب .

وفي هذه الحالة سنجد ان القيود الدفترية لاثبات عمليات الاكتاب
العام في اسهم رأس مال شركات المساهمة يمكن تقسيمها الى مجموعتين
وفقا للصورة التي سيتم بها سداد قيمة الاسهم النقدية وهي :
(١) القيود الدفترية في حالة سداد قيمة السهم دفعة واحدة عند
الاكتاب .

(ب) القيود الدفترية في حالة سداد قيمة السهم على أقساط .

القيود الدفترية في حالة سداد قيمة السهم دفعة واحدة :

وفي هذه الحالة يتم اجراء القيود الدفترية التالية :

(١) عند استلام قيمة الاسهم من المكتبين ، يتم اجراء قيد دفتری
بجعل حساب البنك اكتاب مدينا وحساب المكتبين في الاسهم (حسب
نوعها) دائنا .

(ب) عند صدور قرار تأسيس الشركة ، يتم اقفال حساب المكتبين
في الاسهم (حسب نوعها) بجعله مدينا وجعل حساب رأس مال الاسهم
(حسب نوعها) دائنا .

(ج) يتم في ذلك التاريخ تحويل الاموال المجمعة من الاكتاب لدى
البنك الذي تولى عملية الاكتاب ، الى حساب جارى بوضع تحت تصرف

الشركة للصرف على أنشطة الشركة المختلفة . ويتم ذلك عن طريق اقتال حساب البنك اكتباب بجعله دائنا وجعل حساب البنك جارى مدينا .

مثال :

فى اول يناير ١٩٨٤ قرر المؤسسون لحدى شركات المساهمة اصدار ١٠٠٠٠ سهم عادى قيمة اسمية ١٠٠ جنيه للسهم الواحد . وقد اكتباب المؤسسون فى ٣٠٠٠ سهم ، وتم طرح باقى الاسهم للاكتباب العام عن طريق البنك الاهلى المصرى .

وقد تم الاكتباب فى جميع الاسهم المطروحة للاكتباب العام وسدحت قيمتها بالكامل فورا .

وفى اول ابريل ١٩٨٤ صدر قرار تأسيس الشركة المساهمة .

والمطلوب :

أجراء القيود المدفترية بدفاتر الشركة المساهمة لاثبات عملية اصدار اسم رأس المال .

الحل :

| رقم | بيانات | له | منه |
|-----|--|------------------|------------------|
| ١/١ | من د/البنك — اكتاب وتأسيس الى مفكورين د/المؤسسين د/المكتبين في الاسهم العادية استلام قيمة الاسهم عند الاكتاب . | ٣٠٠٠٠٠ ٧٠٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠٠ |
| ٤/١ | د/مفكورين د/المؤسسين د/المكتبين في الاسهم العادية الى د/زاس مال الاسهم العادية اثبات اصدار ١٠٠٠٠ سهم قيمة اسمية ١٠٠ منه للسهم وصدر قرار التأسيس . | | ٣٠٠٠٠٠ ٧٠٠٠٠٠ |
| ٤/١ | د/البنك جاري الى د/البنك — اكتاب وتأسيس تحويل اموال الاكتاب من البنك — اكتاب تأسيس الى البنك جاري | ١٠٠٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠٠ |

التقيد: الافتري في حالة سداد قيمة الاسهم على أقساط :

يستخدم مبدأ تقسيط قيمة السهم تشجيعاً على جذب صغار المستثمرين وخاصة إذا كان سعر اصدار السهم مرتفع نسبياً ، فكما سبق وان ذكرنا يحدد قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ القيمة الاسمية للسهم بحيث لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على ألف جنيه . وفي حالة استخدام مبدأ التقسيط يراعى ألا يقل القسط المدفوع عند الاكتاب عن ربع القيمة الاسمية للسهم .

وفي هذه الحالة يتم مراعاة النقاط التالية :

(١) يتم استخدام عدد من المسميات لاقساط سداد قيمة السهم ،
وترتبط هذه المسميات بطبيعة وتسلسل سداد كل قسط وتمييزاً لها ، وهذه
المسميات هي :

— قسط اكتتاب : ويسدد هذا القسط عند الاكتتاب ويعتبر بمثابة إعلان
إيجاب أو رغبة المستثمر للاشتراك في شركة تحت التأسيس مع
التعهد بتقنين حصة في رأس مال الشركة ممثلة في شراء عدد معين
من أسهم رأس مال الشركة .

— قسط تخصيص : يطلب عند صدور قرار تأسيس الشركة ، ويعبر عن
قبول من جانب الشركة لرغبة المكتتب ويصبح من ذلك التاريخ
مساهماً مع تخصيص عدد من الأسهم له .

— عدد من الاقساط : قسط أول ، قسط ثان ، ... قسط آخر .

(ب) يتم إجراء قيدان بالدفاتر لكل قسط من الاقساط السابق ذكرها .
الأول لإثبات مطالبة المكتتبين بسداد القسط المعين بما يفيد استحقاقه
والثاني لإثبات استلام قيمة القسط . وفي غالبية الأحوال تتعادل القيمة التي
يتم المطالبة بها مع القيمة النقدية المستحقة إذا قام جميع المساهمين بسداد
قيمة القسط المعين . وعند المطالبة بقيمة القسط المعين يتم جعل حساب
القسط مدينا وحساب رأس مال الأسهم (حسب نوعها) دائناً . أما عند
استلام قيمة القسط يتم جعل حساب القيمة النقدية بالنك مدينا وحساب
القسط المعين دائناً .

(ج) يسبق قيد المطالبة أو الاستحقاق قيد السداد بالنسبة لجميع
الاقساط ، فيها عدا قسط الاكتتاب ، حيث تلاحظ أن قيد استلام القسط

يسبق قيد المطالبة بالقسط . وذلك لأننا — كما سبق — وإن أوضحنا — فإن الاكتتاب الكامل في الاسهم المطروحة يعتبر شرطا أساسيا لتأسيس الشركة، ولذلك يتم تلقي الاكتتابات عن طريق أحد البنوك المرخص لها بـ تلقي الاكتتابات ، وبعد ذلك يتم استكمال إجراءات التأسيس إلى أن يصدر القرار من الوزير المختص بالموافقة على التأسيس ، وعندئذ يتم تحويل المبالغ المحصلة عند الاكتتاب — كلها أو جزء منها حسب الأحوال — إلى حساب رأس مال الاسهم (بحسب نوعها) وهذا ما يعتبر مطالبة للمساهمين بقسط الاكتتاب في حدود ما تم تخصيصه للمكتتبين من أسهم رأس المال .

د) غالبا ما يتم الجمع بين قسطين الاكتتاب والتخصيص في حساب واحد ، وذلك لأن كلاهما يعتبر مكملًا للآخر ، حيث يعتبر قسط الاكتتاب إعلان لرغبة المستثمر في الاشتراك في رأس مال الشركة تحت التأسيس أي يعتبر بمثابة «إيجاب» من جانب شخص طبيعي أو اعتباري للمساهمة في رأس مال أحد المشروعات تحت التأسيس مع التعهد بتقديم حصة محدودة في رأس مال الشركة ممثلة في عدد معلوم من الاسهم . أما قسط التخصيص فيمثل «القبول» من جانب الشركة لرغبة المستثمر في الاشتراك في رأس مال الشركة . وكذلك فإن قسطين الاكتتاب والتخصيص يتم إجراء قيد المطالبة لهما في آن واحد ألا وهو عند صدور قرار تأسيس الشركة وإجراء تخصيص للاسهم على المكتتبين .

واستخداما للنقاط السابق ذكرها يمكن تلخيص القيود الدفترية على

الشحوظ التالي :

١ — عند تلقي الاكتتابات :

x x من ح/البنك — اكتتاب

x x إلى ح/المكتتبين — قسطين الاكتتاب والتخصيص

٢٠ - عند صدور قرار الموافقة على تأسيس شركة بالهامية وتخصيص الاسهم :

xx من د/المكتبين - قسطنطين الاكتاب والتخصيص

xx " " اس مال الاسهم (حسب نوعها)

مع مراعاة أن القيد السابق يتم على أساس تحويل مبالغ تعادل مجموع قسطنطين الاكتاب والتخصيص للاسهم المصدرة الى حساب رأس مال الشركة، ويعتبر هذا القيد بمثابة مطالبة بقيمة قسطنطين الاكتاب والتخصيص بعد صدور قرار تأسيس الشركة .

٣ - تحويل المبالغ المودعة في حساب البنك - اكتاب الى حساب البنك - جاري :

xx من د/البنك - جاري

xx الى د/البنك - تأسيس

٤ - استلام قيمة قسطنطين التخصيص :

xx من د/البنك - جاري

xx الى د/المكتبين - قسطنطين الاكتاب والتخصيص

٥ - عند المطالبة بسداد القسط الاول :

xx من د/المكتبين - قسط اول

xx الى د/رأس مال الاسهم (حسب نوعها)

٦ - عند استلام قيمة القسط الاول :

xx من د/البنك - جاري

xx الى د/المكتبين - قسط اول

على أن يتم بعد ذلك أى عدد من القيود وفقا لعدد الاقساط الباقية ،
على أن يكون لكل قسط قيدان بدفتر اليومية الاول للمطالبة بقيمة القسط
وذلك بجعل حساب القسط مدينا وحساب رأس مال الاسهم (حسب نوعها)
دائنا ، أما القيد الثانى فيكون لاثبات استلام قيمة القسط وذلك بجعل حساب
البنك جارى مدينا وحساب القسط دائنا مع الاخذ فى الاعتبار لاي مبلغ
لم تستلم أى وجود أقساط متخلفة بالنسبة لعدد من المساهمين .

مثال :

فى أول يناير ١٩٨٤ طرحت احدى الشركات المساهمة تحت التأسيس
١٠٠٠٠ سهم ممتاز ٨٪ ، ٢٠٠٠٠ سهم عادى وقد كانت القيمة الاسمية
للسهم ١٠٠ جنيه .

وقد اكتب المؤسسون فى الاسهم الممتازة بالكامل وسددت قيمه
فورا . أما الاسهم العادية فقد طرحت للاكتتاب العام على أن تسدد القيمة
الاسمية للسهم كالاتى :

- ٤ جنيه قسط اكتتاب يسدد من ١/١ - ١/١٥ .
- ٢٠ جنيه قسط تخصيص يسدد من ٢/١ - ٢/١٥ .
- ٤٠ جنيه قسط أول وآخر يسدد من ٤/١ - ٤/١٥ .

وقد تم الاكتتاب فى الاسهم المطروحة بالكامل . وقد صدر القرار
بالموافقة على تأسيس الشركة فى أول فبراير ١٩٨٤ . وقد تم تخصيص
الاسهم المكتتب فيها بالكامل .

وقد طلبت الاقساط وسددت فى مواعيدها بالكامل .

وال المطلوب :

- ١ - اجراء القيود الدفترية لاثبات اصدار اسهم رأس المال .
- ٢ - تصدير حسابات دفتر الاستاذ كما تظهر فى ١٥ إبريل ١٩٨٤ .

الحصل :

| | | | |
|------|--|---------|---------|
| ١/١٥ | من د/البنك - اكتاب وتأسيس الى د/المؤسسين - اسهم ممتازة استلام قيمة الاسهم الممتازة من المكتبيين | ١٠٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ |
| ١/١٥ | من د/البنك - اكتاب وتأسيس الى د/المكتبيين - قسطى اكتاب وتخصيص (اسهم عادية) استلام قسط الاكتاب من المكتبيين . | ٨٠٠٠٠٠ | ٨٠٠٠٠٠ |
| ٢/١ | من د/المؤسسين - اسهم ممتازة الى د/رأس مال اسهم ممتازة ٨٪ تخصيص الاسهم الممتازة للمؤسسين | ١٠٠٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠٠ |
| ٢/١ | من د/المكتبيين - قسطى اكتاب وتخصيص . الى د/رأس مال اسهم عادية تخصيص الاسهم العادية ومطالبة المكتبيين بمجموع قسطى الاكتاب والتخصيص من الاسهم المخصصة لهم . | ١٢٠٠٠٠٠ | ١٢٠٠٠٠٠ |
| ٢/١ | من د/البنك - جارى الى د/البنك - اكتاب وتأسيس تحويل مبالغ الاكتاب الى حساب البنك جارى . | ١٨٠٠٠٠٠ | ١٨٠٠٠٠٠ |
| ٢/١٥ | من د/البنك - جارى الى د/المكتبيين - قسطى الاكتاب والتخصيص . | ٤٠٠٠٠٠٠ | ٤٠٠٠٠٠٠ |
| ٢/١ | استلام قسط التخصيص من المساهمين . من د/المكتبيين - قسط آخر الى د/رأس مال اسهم عادية تد المطالبة بسداد القسط الاول والاخير . | ٨٠٠٠٠٠ | ٨٠٠٠٠٠ |
| ٤/١٥ | من د/البنك - جارى الى د/المكتبيين - قسط آخر استلام القسط الاول والاخير . | ٨٠٠٠٠٠ | ٨٠٠٠٠٠ |

د / البنك - اكتاب وتأسيس

| | | |
|--------|------------------------|-----------------------------|
| ١٠٠٠٠٠ | الى د/المؤسسين ١/١ | |
| ٨٠٠٠٠ | الى د/قسطنى اكتاب ١/١٥ | ١٨٠٠٠٠٠ من د/البنك جارى ٢/١ |
| | وتخصيص . | |
| ١٨٠٠٠٠ | | ١٨٠٠٠٠٠ |

د / المؤسسين - اسهم ممتازة

| | | |
|---------|------------------------|---------------------------------|
| ١٠٠٠٠٠٠ | الى د/رأس مال اسهم ٢/١ | ١٠٠٠٠٠٠٠ من د/البنك - اكتاب ١/١ |
| | ممتازة | وتأسيس |

د / المكتبين - قسطنى اكتاب وتخصيص

| | | |
|---------|---------------------|---------------------------------|
| ١٢٠٠٠٠٠ | الى د / رأس مال ٢/١ | ٨٠٠٠٠٠٠ من د/البنك - اكتاب ١/١٥ |
| | اسهم عادية | وتأسيس |
| | | ٤٠٠٠٠٠٠ من د/البنك - جارى ٢/١٥ |
| ١٢٠٠٠٠٠ | | ١٢٠٠٠٠٠ |

د / المكتبين - قسط اخير

| | | |
|--------|-------------------|--------------------------------|
| ٨٠٠٠٠٠ | الى د/رأس مال ٤/١ | ٨٠٠٠٠٠٠ من د/البنك - جارى ٤/٢٥ |
| | اسهم عادية | |

د / رأس مال اسهم ممتازة ٨٪

| | | | |
|---------|------|------|----------------------------|
| ١٠٠٠٠٠٠ | رصيد | ٤/١٥ | ١٠٠٠٠٠٠٠ من د/المؤسسين ٢/١ |
|---------|------|------|----------------------------|

د / رأس مال اسهم عادية

| | | | |
|---------|------|------|-------------------------------|
| ٢٠٠٠٠٠٠ | رصيد | ٤/١٥ | ٨٠٠٠٠٠٠ من د/قسطنى اكتاب ٢/١ |
| | | | وتخصيص |
| ٢٠٠٠٠٠٠ | | | ٨٠٠٠٠٠٠ من د/القسط الاخير ٤/١ |
| | | | ٢٠٠٠٠٠٠ |
| | | | ٣١٧ |

د / البنك — جاری

| | | | | |
|------|------|---------|-----------------------|---------|
| | | | الى د/بنك — اكتاب ٢/١ | ١٨٠٠٠٠٠ |
| | | | وتخصيص | |
| | | | الى د/قسطى اكتاب ٢/١٥ | ٤٠٠٠٠٠ |
| | | | وتخصيص | |
| ٢/١٥ | رصيد | ٢٠٠٠٠٠٠ | الى د/قسط آخر ٤/١٥ | ٨٠٠٠٠٠ |
| | | ٣٠٠٠٠٠٠ | | ٣٠٠٠٠٠٠ |

ويتضح من الحسابات السابقة ، ويفرض عدم وجود عمليات مالية أخرى ، أن جميع الحسابات تم اقبالها ولم يتبق سوى حسابين هما حساب رأس مال الاسهم (حسب نوعها) وحساب البنك — جاری . وقد بلغ رصيد كل منهما ثلاثة ملايين جنيه وهو يعادل القيمة الاسمية وسعر اصدار اسهم رأس مال هذه الشركة .

ولقد افترضنا في المثال السابق أن عدد الاسهم المكتتب فيها يعادل تماما عدد الاسهم المصدرة ، وهذا احتمال غير واقعى ، ولذلك سوف نستعرض في الصفحات التالية حالات الاكتتاب العام والقيود المحاسبية المرتبطة بكل حالة مع الاستناد الى أحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية .

الحالات المختلفة للاكتتاب العام في اسهم رأس المال :

لقد سبق وان اوضحنا انه يشترط لتأسيس وتكوين الشركة الاكتتاب بالكامل في الاسهم المطروحة ، ولكن قد يحدث ان يتم الاكتتاب في عدد اقل من عدد الاسهم المطروحة ، او تزيد الاكتتابات عن عدد الاسهم المطروحة للاكتتاب ، ومن ثم يمكن التفرقة بين ثلاثة حالات للاكتتاب العام وهي

١ - الاكتتاب بالكامل في الاسهم المطروحة للاكتتاب سواء من طريق المؤسسين أو جمهور المكتتبين .

٢ - الاكتتاب في عدد اقل من الاسهم المطروحة للاكتتاب العام .

٣ - الاكتتاب في عدد يزيد على الاسهم المطروحة للاكتتاب العام .
ولقد سبق معالجة الحالة الاولى في المثال السابق ، وبذلك سيتم

الآن دراسة الحالتين الثانية والثالثة للتعرف على القيود الدفترية المصاحبة لكل حالة والاحكام التي تنطبق عليها .

حالة الاكتتاب في عدد اقل من الاسهم المطروحة للاكتتاب العام :

فلقد نص القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية على :

١ - يظل الاكتتاب مفتوحا مدة لا تقل عن ١٠ ايام ولا تجاوز شهرين اعتبارا من التاريخ المحدد لفتح باب الاكتتاب (المادة رقم ١٩ من اللائحة التنفيذية) .

٢ - اذا لم يكتب بكل رأس المال في المدة المذكورة جاز باذن من رئيس الهيئة مد فترة الاكتتاب مدة لا تزيد على شهرين آخرين (المادة رقم ١٩ من اللائحة التنفيذية) .

- لا يجوز المضي في انشاء الشركة اذا انقضت المدة المقررة للاكتتاب ولم يغط الاكتتاب كافة الاسهم التي تمثل رأس المال المصدر ولم تقم البنوك بالاكتتاب فيها لم يتم الاكتتاب فيه . وفي هذه الحالة يتعين على البنك الذي تلقى الاكتتابات ان يرد هذه المبالغ كاملة الى المكتتبين بما في ذلك مصاريف الاصدار فور طلبهم (المادة رقم ٢٣ من اللائحة التنفيذية) .

مثال : حالة عدم تغطية الاكتتاب للاسهم المطروحة :

في أول مايو ١٩٨٢ طرحت إحدى شركات المساهمة تحت التأسيس
١٠٠٠٠ سهم عادي قيمة اسمية ٢٠٠ جنيه للسهم الواحد ، تسدد على
النحو التالي :

٨٠ جنيه قسط اكتتاب يسدد من ٥/١ - ٥/٣٠

٢٠ جنيه قسط تخصيص يسدد من ٧/١ - ٧/٣١

٤٠ جنيه قسط أول يسدد من ٨/١ - ٨/٣١

٦٠ جنيه قسط آخر يسدد من ١٠/١ - ١٠/٣١

وحتى آخر شهر مايو ١٩٨٣ ، تم الاكتتاب في ٧٠٠٠ سهم ومن ثم لم
يتم اصدار قرار تأسيس الشركة ، وردت الاموال الى المكتبتين .

المطلوب : اجراء القيود الدفترية لاثبات العمليات السابقة .

| | | |
|--------|----------------------------------|--|
| ٥٦٠٠٠٠ | من ح/البنك - اكتتاب | |
| ٥٦٠٠٠٠ | الى ح/المكتبتين - قسطى اكتتاب | |
| | وتخصيص | |
| | استلام اموال الاكتتاب | |
| ٥٦٠٠٠٠ | من ح/المكتبتين - قسطى اكتتاب | |
| | وتخصيص | |
| ٥٦٠٠٠٠ | الى ح/البنك - اكتتاب | |
| | ارد اموال الاكتتاب الى المكتبتين | |

نظارة الاكتتاب في عدد من الاسهم يزيد على عدد الاسهم المطروحة للاكتتاب:

وفي هذه الحالة تلجأ الشركة الى تخصيص الاسهم المطروحة والمصدرة
على المكتبتين ، وذلك وفقا لنصوص نظام الشركة الاساسى . واذا لم يحدد
نظام الشركة كيفية اجراء التخصيص يتم استخدام التوزيع التسنبي بين

المكتبتين أى تخصيص عدد من الاسهم لكل مكتب على أساس نسبة عدد الاسهم المطروحة للاكتتاب الى عدد الاسهم المكتتب فيها ، فلقد نصت المادة رقم (٢٢) من اللائحة التنفيذية على أنه اذا لم يحدد نظام الشركة كيفية التوزيع بين المكتبتين فيتم تخصيص عدد الاسهم لكل مكتب على أساس نسبة عدد الاسهم المطروحة الى عدد الاسهم المكتتب فيها بحيث لا يترتب على ذلك اقصاء المكتب في الشركة ايا كان عدد الاسهم التى اكتتب فيها ، ويراعى جبر الكسور لصالح صغار المستثمرين . ولاشك أن هذه الفقرة الأخيرة تزيد ما سبق ذكره بأن الاسهم غير قابلة للتجزئة .

ولايضاح عملية التخصيص على أساس التوزيع النسبى ، نفترض أن عدد الاسهم المطروحة للاكتتاب ١٠٠٠٠ سهم ، وقد تم الاكتتاب فعلا فى ١٥٠٠ سهم . وفى هذه الحالة يتم التخصيص على أساس : ١٥٠٠ : ١٠٠٠٠ سهم أى بنسبة ٣ : ٢ أى أن كل مكتب فى ثلاثة أسهم سوف يخص له سهمين فقط من أسهم رأس المال المصدرة .

وغالبا ما يتم فى هذه الحالة الاحتفاظ بالمبالغ الزائدة والمدفوعة عند الاكتتاب لسداد الأقساط التالية وذلك فى حدود مجموع قيمة الأقساط الباقية على أن يرد للمكتب أية مبالغ تزيد عن مجموع المبالغ المستحقة عليه . وتسهيلا لتحديد المبالغ المرتبطة بالقيود الدفترية لإصدار أسهم رأس المال ، تعد قائمة أو جدول تخصيص يبين المبالغ المسددة عند الاكتتاب من المكتبتين ومجموع المبالغ المطلوبة من المكتبتين فى ضوء ما خصص لهم من أسهم وأظهار أية مستحقة عليهم أو محتجزة لسداد أقساط تالية ، مع ضرورة الانصاح من المبالغ الواجب ردها الى المكتبتين سواء الذين لم يخصص لهم أية أسهم أو الذين تزيد المبالغ المدفوعة منهم عند الاكتتاب عن مجموع قيمة الاسهم التى خصصت لهم .

ويتم تحديد محتويات ذلك الجدول (القائمة) على النحو التالي :

١ - بالنسبة للخانتين الاولى والثانية من الجدول تخصصان لظهار عدد الاسهم التي تم الاكتتاب فيها وعدد الاسهم التي خصصت للمكتب بعد صدور قرار التأسيس . وكما سبق أن أوضحنا فإن طريقة التخصيص يحددها نظام الشركة أو استخدام أساس التوزيع النسبي في حالة عدم وجود نص في نظام الشركة يحدد طريقة التخصيص .

٢ - بالنسبة للخانات من (١) الى (٥) فإنها تحتوي على مبالغ وليس عددا من الاسهم ، ويتم تحديد مبالغ كل خانة من هذه الخانات على النحو التالي :

(أ) الخانة رقم (١) ، تشتمل على مجموع المبالغ المدفوعة عند الاكتتاب والتي تلقاها البنك المرخص له بتلقى الاكتتابات ، وهي تعادل حاصل ضرب مقدار قسط الاكتتاب في عدد الاسهم المكتتب فيها .

(ب) الخانة رقم (٢) تمثل المبالغ المطلوبة عن قسطلى الاكتتاب والتخصيص وتحسب هذه المبالغ على عدد الاسهم التي تم تخصيصها للمكتتبين . ولذلك فإنه يتم تحديد هذه المبالغ عن طريق ايجاد حاصل ضرب مجموع قسطلى الاكتتاب والتخصيص في عدد الاسهم التي تم تخصيصها لكل فئة من المكتتبين (اذا لم يستخدم أساس التوزيع النسبي بمفرده) وفقا لما تم تحديده من طرق التخصيص .

(ج) الخانة رقم (٣) تمثل الفرق بين الخانتين رقم (١) ، رقم (٢) بحيث تبين المبالغ المستحقة على المكتتبين عن قسط التخصيص ، وتستخدم هذه الخانة فقط في حالة ما اذا كان المطلوب عن قسطلى الاكتتاب والتخصيص - خانة رقم (٢) - يزيد على مجموع المبالغ المسددة عند الاكتتاب - خانة رقم (١) .

(د) الخانة رقم (٤) تمثل المبالغ المدفوعة عند الاكتتاب والزائدة عن قسطى الاكتتاب والتخصيص بالنسبة لكل فئة من المكتتبين والتي سوف تحتجز لسداد الاقساط التالية . وتعتبر هذه الخانة بمثابة افصاح عن قيمة الاقساط المدفوعة مقدما من قبل المكتتبين . ويراعى في هذه الحالة ان لا تزيد المبالغ المحتجزة عن القيمة المتبقية من السهم مضروبة في عدد الاسهم المخصصة .

(هـ) الخانة رقم (٥) تمثل المبالغ التي يتعين ردها الى المكتتبين ، سواء في حالة عدم تخصيص أية أسهم لهم — وفقا لما يحدده نظام الشركة — او في حالة زيادة المدفوع عند الاكتتاب عن اجمالى قيمة الاسهم المخصصة للمكتتبين .

وبعد اعداد جدول التخصيص ، يتم اجراء القيود الدفترية التالية لمجموع كل خانة من الخانات الخمس على النحو التالى :

| | | |
|--------------------------------------|-----|-----|
| من ح/البنك — اكتتاب | | xx, |
| الى ح/المكتتبين — قسطى اكتتاب وتخصيص | xx, | |
| مجموع الخانة رقم (١) | | |
| من ح/المكتتبين — قسطى اكتتاب وتخصيص | | xx |
| الى ح/رأس مال الاسهم (حسب نوعها) | xx, | |
| مجموع الخانة رقم (٢) | | |
| من ح/البنك — جارى | | xx |
| الى ح/المكتتبين — قسطى اكتتاب | xx | |
| مجموع الخانة رقم (٣) | | |
| من ح/المكتتبين — قسطى اكتتاب وتخصيص | | xx |
| الى ح/اقساط مقدمة | xx | |
| مجموع الخانة رقم (٤) | | |
| من ح/المكتتبين — قسطى اكتتاب وتخصيص | | xx |
| الى ح/البنك — جارى | xx | |
| مجموع الخانة رقم (٥) | | |

وهنا نود الإشارة الى عدة نقاط جوهرية وهى :

١ - لم تتضمن القيود الدفترية السابقة القيد الخاص بتحويل حساب البنك - اكتاب الى حساب البنك - جارى بعد صدور قرار التأسيس ، وذلك لاننا فكرنا القيود الدفترية الخاصة بكل خانة من خانات جدول التخصيص . ولذلك نود الإشارة هنا الى ضرورة اجراء قيد التحويل بعد القيد الثانى مباشرة حيث يكون قد صدر قرار تأسيس الشركة .

٢ - ان جدول او قائمة التخصيص لم يتعرض للاقساط ما بعد قسط التخصيص . ولذلك يتعين على المحاسب بعد اجراء القيود الدفترية الخاصة بجدول او قائمة التخصيص ان يقوم باجراء القيود الدفترية الخاصة بباقى الاقساط - ان وجدت - من حيث اجراء قيديين لكل قسط احدهما للمطالبة بسداد قيمة القسط والثانى عند استلام قيمة القسط .

٣ - فى حالة اصدار عدة انواع من الاسهم ، يتعين اعداد جدول او قائمة تخصيص لكل نوع من انواع الاسهم المصدرة وخاصة اذا كانت اقساط سداد الاسهم تختلف فى كل نوع عن النوع الآخر .

٤ - فى حالة اكتاب المؤسسين فى عدد من الاسهم المصدرة فان هذه الاسهم لا تندرج فى قائمة التخصيص ، حيث انه فى اكتابات المؤسسين عادة ما يتم سداد قيمة السهم دفعة واحدة ويتم التخصيص لها بالكامل فى الاسهم التى يكتبون فيها .

ولايضاح كيفية استخدام قائمة او جدول التخصيص ، واجراء القيود الدفترية المرتبطة بها ، نورد المثال التالى :

مثال : حالة الاكتاب العام فى اسهم تزيد عن الاسهم المطروحة :

فى اول مارس ١٩٨٤ طرحت احدى الشركات المساهمة تحت التأسيس ٥٠٠٠ سهم عادى قيمة اسمية ٢٠٠ جنيه . وقد قام المؤسسون بالاكتاب

في ١٠٠٠ سهم وسددوا القيمة بالكامل دفعة واحدة مورا عند الاكتتاب .
أما باقى الاسهم فقد طرحت للاكتتاب العام ، على أن تسدد قيمة السهم
على النحو التالى :

١٠٠ جنيه قسط اكتتاب يسدد من ٣/١ - ٣/٣١

٥٠ جنيه قسط تخصيص يسدد من ٤/١ - ٤/٣٠

٥٠ جنيه قسط آخر يسدد من ٦/١ - ٦/٣٠

وقد وردت اكتتابات في ٨٠٠٠ سهم حتى تاريخ قفل باب الاكتتاب .
وفي اول ابريل صدر قرار تأسيس الشركة ، وقد تم التخصيص على النحو
التالى :

١ - مكتبتين في ٢٠٠٠ سهم خصص لهم اسهم بالكامل .

٢ - مكتبتين في ٥٠٠ سهم لم يخصص لهم أية اسهم .

٣ - باقى المكتبتين خصص لهم اسهم بالتناسب .

وكان نظام الشركة ينص على حجز المبالغ الزائدة لسداد الاقساط
التالية .

فاذا علمت أن الاقساط قد طلبت وسددت في مواعيدها .

اجزاء القيود الدفترية لاثبات اصدار اسهم رأس المال .

والمطالب :

الحصل :

| تاريخ | بيان | منه | له |
|-------|--|--------|--------|
| ٢/١ | من د/البنك — تأسيس واكتتاب الى د/المؤسسين | ٢٠٠٠٠ | ٢٠٠٠٠ |
| ٣/٣٠ | من د/البنك — تأسيس واكتتاب الى د/المكتبيين — قسطنى اكتتاب وتخصيص | ٨٠٠٠٠ | ٨٠٠٠٠ |
| ٤/١ | من د/المؤسسين الى د/رأس مال أسهم عادية | ٢٠٠٠٠ | ٢٠٠٠٠ |
| ٤/١ | من د/المكتبيين — قسطنى اكتتاب وتخصيص الى د/رأس مال أسهم عادية | ٦٠٠٠٠ | ٦٠٠٠٠ |
| ٤/١ | من د/البنك — جارى الى د/بنك — تأسيس واكتتاب | ١٠٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ |
| ٤/٣٠ | من د/البنك — جارى الى د/المكتبيين — قسطنى اكتتاب وتخصيص | ١٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠ |
| ٤/٣٠ | من د/المكتبيين — قسطنى اكتتاب وتخصيص الى د/اقساط مقدمة | ١٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠ |
| ٤/٣٠ | من د/المكتبيين — قسطنى اكتتاب وتخصيص الى د/البنك — جارى | ٢٠٠٠٠ | ٢٠٠٠٠ |
| ٦/١ | من د/المكتبيين — قسط آخر الى د/رأس مال أسهم عادية | ٢٠٠٠٠ | ٢٠٠٠٠ |
| ٦/٣٠ | من مذكورين د/اقساط مقدمة د/البنك — جارى الى د/المكتبيين — قسط آخر | ١٠٠٠٠ | ٢٠٠٠٠ |

قائمة أو جدول التخصيص

| المبلغ المردود إلى المكتبيين | المبلغ الموزع للسداد أو القسط تالية | المستحق سداد من قسط التخصيص | المطلوب من يسطي الاكتاب والتخصيص (١٥٠ جنيه) | النفوع الاكتاب (١٠٠ جنيه) | عدد الاسهم الخصصة | عدد الاسهم المكتبة لها |
|---------------------------------|---|-----------------------------------|--|-----------------------------------|----------------------|---------------------------|
| — | — | ١٠٠٠٠ | ٢٠٠٠٠ | ٢٠٠٠٠ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠٠ |
| ٥٠٠٠ | — | — | — | ٥٠٠٠ | — | ٥٠٠ |
| ١٥٠٠٠ | ١٠٠٠٠ | — | ٢٠٠٠٠ | ٥٥٠٠٠ | ٢٠٠٠ | ٥٥٠٠ |
| | | | | | (مقيم) | (مقيم) |
| ٢٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠ | ٢٠٠٠٠ | ٨٠٠٠٠ | ٤٠٠٠ | ٨٠٠٠ |

ويمكن استخلاص النتائج التالية من الجدول السابق :

١ — تم تحديد عدد الاسم التي سوف تخصص على أساس التوزيع النسبي من خلال ايجاد المتهم الحسابي لكل من مجموع الاسهم المكتتب فيها (٨٠٠٠ سهم) ومجموع الاسهم المطروحة للاكتتاب العام (٥٠٠٠ سهم — ١٠٠٠ سهم اكتتب فيها المؤسسون) .

٢ — بالنسبة لمجموعة المكتتبين الذين خصص لهم على أساس التوزيع النسبي ، اتضح أن المبالغ التي سددها عند الاكتتاب بلغت ٥٥٠٠٠٠ جنيه وهو ما يزيد عن اجمالي القيمة الاسمية للاسهم التي خصصت لهم ($2000 \times 200 = 400000$ جنيه) مما تطلب معه رد مبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه لهم (٥٥٠٠٠٠ — ٤٠٠٠٠٠) .

٣ — عند استلام مقدار القسط الاخير ، تم الأخذ في الاعتبار المبالغ المدفوعة مقدما من بعض المكتتبين للقسط الاخير مع المبالغ المسددة عند الاكتتاب ومقدارها ١٠٠٠٠٠ جنيه .

تأخر المساهم عن سداد القسط أو أكثر :

افترضنا في المثال السابق أن الاقساط قد طلبت في مواعيد استحقاقها وقد قام المساهمون بسداد تلك الاقساط بالكامل . ولكن قد يحدث أن يتأخر مساهم أو أكثر عن سداد قسط أو أكثر ، وفي هذه الحالة يتم التفرقة بين حالتين :

١ — قيام المساهم بسداد الاقساط المتأخرة في ميعاد لاحق لاستحقاقها .

٢ — عدم قيام المساهم بسداد الاقساط المتأخرة وقيام الشركة ببيع هذه الاسهم لاستيفاء قيمة الاقساط المتأخرة وكافة الفوائد والمصاريف المستحقة .

١ - حالة قيام المساهم بسداد القسط أو الاقساط المتأخرة بعد موعد استحقاقها :

وبطبيعة الحال سيتم تأخر المساهم في سداد قسط التخصيص أو أي من الاقساط التالية ، ولا يمكن التأخر في سداد قسط الاكتتاب لأن الاكتتاب في الاسهم مرتبط بسداد قسط الاكتتاب .

وعندما يقوم المساهم المتأخر بسداد القسط أو الاقساط المتأخرة في موعد لاحق لميعاد استحقاقها ، فإنه يلتزم بأية التزامات يقررها نظام الشركة الاساسي وبصفة خاصة فوائد التأخير عن المدة من آخر تاريخ لاستحقاق سداد القسط حتى ميعاد السداد المتأخر .

وفي هذه الحالة تعتبر فوائد التأخير المحصلة على الاقساط المتأخرة إيرادات للشركة المساهمة ومن ثم تقفل في الحسابات الختامية للشركة في الجانب الدائن .

ومن ناحية أخرى فإن اعداد قائمة المركز المالي في تاريخ سابق على سداد قيمة الاقساط المتأخرة ، يتطلب اظهار مقدار تلك الاقساط مخصصة من رصيد حساب رأس مال الاسهم لبيان مقدار رأس مال الاسهم المستلم فعلا من المكتبين في تاريخ اعداد قائمة المركز المالي .

ويفضل في هذه الحالة توسط حساب مستقل للقسط أو للاقساط المتأخرة بدلا من اظهارها كرصيد مدين د / المكتبين - القسط المعين
مثال : حالة السداد المتأخر لقسط أو أكثر :

في أول مايو ١٩٨٤ طرحت إحدى شركات المساهمة للاكتتاب العام ٥٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية ٢٠٠ جنيه ، يتم سدادها على أقساط على النحو التالي :

- ١٠٠ جنيه قسط ائكتاب يسدد من اول مايو الى آخر مايو .
 - ٦٠ جنيه قسط تخصيص يسدد من اول يوليو الى آخر يوليو .
 - ٤٠ جنيه قسط اخر يسدد من اول سبتمبر الى آخر سبتمبر .
- وقد تم الاككتاب فى ٨٠٠٠ سهم . وقد صدر قرار تأسيس الشركة فى اول بوايو ١٩٨٤ وتم التخصيص على النحو القالى :

- ١ — مككتبين فى ١٠٠٠ سهم لم يخصص لهم اية اسهم .
 - ٢ — تم تخصيص باقى الاسهم بالتناسب .
- وقد سدد المستحق عن قسط التخصيص فى موعده فيما عدا مككتب فى ١٤٠٠ سهم لم يسدد المستحق عن قسط التخصيص فى موعده .
- وقد طلب القسط الاخير وسدد فى موعده وكذلك سدد المساهم المتاخر المستحق سداداه عن قسط التخصيص (قيمة الاقساط المتاخرة) مع القسط الاخير .

فاذا علمت ان النظام الاساسى للشركة يقضى باحتساب فوائد تاخير على الاقساط المتاخرة بمعدل ١٢٪ سنويا .

والملطوب :

- ١ — اعداد جدول (قائمة) التخصيص .
- ٢ — اجراء القيود الدفترية لاثبات العمليات السابقة .

جدول (ثمانية) التخصيص

| عدد الاسهم الكتيب فيها | عدد الاسهم المخصصة | المجموعة عند الاكتساب | المطلوب من تسلي الاكساب والتخصيص | المستحق من تسط التخصيص | المبالغ المدفوعة بمسد | المبالغ المدفوعة |
|---------------------------|-----------------------|-----------------------------|--|---------------------------|--------------------------|------------------|
| ١١٠٠٠ | — | ١٠٠٠٠ | — | — | — | ١٠٠٠٠ |
| ٧٠٠٠ | ٥٠٠٠ | ٧٠٠٠٠ | ٨٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠ | — | — |
| ٨٠٠٠ | ٥٠٠٠ | ٨٠٠٠٠ | ٨٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠ | — | ١٠٠٠٠ |

| | | |
|------|---|--------|
| ٥/٣٠ | من د/ البنك — اكتاب | ٨٠٠٠٠٠ |
| | الى د/ المكتبين — قسطى اكتاب | ٨٠٠٠٠٠ |
| | وتخصيص | |
| | استلام اموال الاكتاب في ٨٠٠٠ سهم عادى | |
| ٧/١ | من د/ المكتبين — قسطى اكتاب | ٨٠٠٠٠٠ |
| | وتخصيص | |
| | الى د/ رأس مال أسهم عاديه | ٨٠٠٠٠٠ |
| | مطالبه المكتبين بقسطى الاكتاب | |
| | والتخصيص | |
| ٧/١ | من د/ البنك جارى | ٨٠٠٠٠٠ |
| | الى د/ البنك — اكتاب | ٨٠٠٠٠٠ |
| | تحويل البنك اكتاب الى بنك جارى | |
| ٧/١ | من د/ المكتبين — قسطى اكتاب | ١٠٠٠٠٠ |
| | وتخصيص | |
| | الى د/ البنك — جارى | ١٠٠٠٠٠ |
| | رد الاموال للمكتبين الذين لم يخصص لهم | |
| | فيه اسهم | |
| ٧/٣١ | من مذكورين | |
| | د/ البنك — جارى | ٨٠٠٠٠ |
| | د/ اقساط متأخرة | ٢٠٠٠٠ |
| | الى د/ المكتبين — قسطى اكتاب | ١٠٠٠٠٠ |
| | وتخصيص | |
| | استلام المستحق عن قسط التخصيص بعد | |
| | استبعاد الاقساط المتأخرة . | |
| ٨/١ | من د/ المكتبين — قسط آخر | ٢٠٠٠٠٠ |
| | الى د/ رأس مال أسهم عاديه | ٢٠٠٠٠٠ |
| | المطالبة بالقسط الاخير في موعد استحقاقه | |
| ٩/٣٠ | من د/ البنك — جارى | ٢٢٠٢٠٠ |
| | الى مذكورين | |
| | د/ المكتبين — قسط آخر | ٢٠٠٠٠٠ |
| | د/ اقساط متأخرة | ٢٠٠٠٠ |
| | د/ فوائد تأخير دائنة | ٢٠٠ |

ملاحظات على الحل :

١ - لقد تم توسيط حساب « أقساط متأخرة » لظهار المستحق على المساهم المتأخر من أقساط لم تسدد في مواعييدها . وقد يرى بعض المحاسبين عدم توسيط حساب خاص للأقساط المتأخرة ، وفي هذه الحالة تظهر هذه الأقساط في صورة رصيد مدين في حساب المكتتبين - قسطنى اكتاب وتخصيص .

٢ - تم احتساب المبالغ المتأخرة والتي لم تسدد من قسط التخصيص في ضوء ما اكتب فيه المساهم وما تم تخصيصه له وذلك على النحو التالى :

١ - المدفوع عند الاكتاب = عدد الاسهم المكتتب فيها \times قيمة قسط الاكتاب

$$= 1400 \times 100 = 140000 \text{ جنيه .}$$

ب - المطلوب عن قسطنى الاكتاب والتخصيص = عدد الاسهم المخصصة \times المطلوب عن قسطنى الاكتاب والتخصيص

$$= 1600 \times 100 = 160000 \text{ جنيه}$$

ج - المستحق عن قسط التخصيص = $160000 - 140000 = 20000$ جنيه

٢ - تم تحديد عدد الاسهم المخصصة لهذا المساهم باستخدام أساس التوزيع النسبى ، وذلك كالتالى :

عدد الاسهم المكتتب فيها : عدد الاسهم المطروحة للاكتاب

٧٠٠٠ سهم : ٥٠٠٠ سهم أى ٧ : ٥

ومعنى ذلك أن كل مكتب في سبعة اسهم يخص له خمسة اسهم فقط . وباستخدام البيانات الواردة في المثال السابق يتضح ان المكتتب في ١٤٠٠ سهم سوف يخص له ١٠٠٠ سهم $(1400 \times \frac{5}{7})$.

٤ - تم احتساب فوائد التأخير على أساس المدة من آخر موعد لسداد القسط المتأخر (التخصيص) ، وتاريخ السداد . وحيث أنه في المثال محل الدراسة نص على أن المساهم سدد المستحق عن قسط التخصيص مع القسط الأخير . فلقد تم احتساب المدة من آخر موعد لسداد قسط التخصيص وحتى تاريخ استحقاق القسط الأخير أي بداية الفترة المخصصة لسداد القسط الأخير . وان كان بعض المحاسبين يرى احتساب هذه المدة على أساس الفترة من آخر موعد لسداد قسط التخصيص وحتى آخر موعد لسداد القسط الأخير على أساس أن قيد استلام هذا القسط يقيد بتاريخ آخر يوم في المهلة المحددة لسداد القسط (آخر سبتمبر) .

$$\text{مبلغ فوائد التأخير} = 20000 \times \frac{12}{100} \times \frac{1}{12} = 200 \text{ جنيه} .$$

وذلك على أساس أن مدة التأخير احتسبت من آخر يوليو الى أول سبتمبر .

٥ - سيتم ائصال فوائد التأخير الدائنة في نهاية السنة المالية في الحساب الختامي للشركة المساهمة ضمن الإيرادات ويجرى في هذه الحالة القيد التالي بفرض أن السنة المالية للشركة تنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام .

٢٠٠ من ح / فوائد تأخير دائنة ١٢/٣١

٢٠٠ الى ح/ الأرباح والخسائر

ائصال فوائد التأخير الدائنة عن العام

٢ - حالة توقف المساهم عن السداد وبيع أسهمه :

قد يتوقف المساهم عن سداد القسط كلياً رغم مطالبة الشركة له ، وفي هذه الحالة يتم بيع الأسهم وذلك لاستيفاء المبالغ المستحقة على المساهم من أقساط متأخرة وفوائد تأخير أن وجدت ، هذا بالإضافة لآية مصاريف مصاحبة لعملية بيع هذه الأسهم . ولقد جاءت اللائحة التنفيذية للقانون رقم

١٥٩. لسنة ١٩٨١ مؤيدة لهذا الاتجاه حيث نصت المادة رقم (٨٢) على أنه يحق لمجلس الإدارة أن يقوم ببيع الاسهم التي يتأخر أصحابها عن سداد المبالغ المطلوبة عنها في المواعيد المحددة لحساب أصحابها وعلى نعمتهم وتحت مسئوليتهم بلا حاجة الى تنبيه رسمي أو أية اجراءات قانونية أو قضائية . وتلغى حتما صكوك الاسهم المباعة باسماء وتبلغ بورصات الاوراق المالية بذلك . على أن تسلم صكوك جديدة للمشتريين عوضا عنها تحمل ذات الارقام التي كانت على الصكوك الملغاة .

ويخصص مجلس إدارة الشركة من ثمن البيع ما يكون مطلوبا للشركة من مصاريف ، ويحاسب المساهم الذي بيعت أسهمه على ما قد يوجد من الزيادة ويطالبه بالفرق عند وجود عجز .

كل ذلك مع عدم الاخلال بحق الشركة في أن تستعمل قبل المساهم المتأخر في الوقت ذاته أو في أى وقت آخر جميع الحقوق التي تخولها لها الاحكام العامة في القانون .

ومن الملاحظ في هذه الحالة أنه يفضل توسط حساب للمساهم المتأخر يتخذ كأساس لتسوية المبالغ المستحقة على المساهم المتأخر وسعر بيع الاسهم التي بيعت لحسابه ، ثم ايجاد صافي المستحق للمساهم تمهيدا لسداده له أو صافي المستحق على المساهم تمهيدا لمطالبته بسداده الى الشركة .

وفي هذه الحالة سوف يظهر حساب المساهم المتأخر على النحو التالي:

| منه | ح/المساهم المتأخر | له |
|------------|----------------------------|------------|
| !X X | الى ح/اقساط متأخرة — تخصيص | XXX |
| XX | الى ح/اقساط متأخرة — اول | |
| !XX | الى ح/اقساط متأخرة — ثان | |
| XX | الى ح/اقساط متأخرة — | |
| XX | الى ح/فوائد تأخير دائنة | |
| XX | الى /الزقدية (مصاريف بيع) | |
| (المتهم) | الى ح/البنك — جارى او | (المتهم) |
| XXX | | XXX |
| | | رصيد |
| | | مستحق |
| | | او من ح/ |
| | | البنك جارى |

ومعنى ذلك أن حساب المساهم المتأخر سيجعل لدينا بقيمة القسط أو الاقساط المتأخرة وكذلك فوائد التأخير المحسوبة على تلك الاقساط ومصاريف بيع الاسهم — ان وجدت — ويجعل هذا الحساب دائماً بسعر بيع هذه الاسهم .

وفي هذه الحالة يتم ايجاد الفرق بين مجموع جانبي هذا الحساب (المتهم) واذا كان مجموع الجانب المدين اكبر من مجموع الجانب الدائن فالفرق يمثل المبالغ المستحقة على المساهم والتي سوف تطالب بها الشركة المساهمة وعند استلام المبلغ من المساهم يقيد في حساب البنك جارى . اما اذا زاد مجموع الجانب الدائن على مجموع الجانب المدين فسوف يمثل هذا الفرق المبالغ المستحقة للمساهم المتأخر وسوف تسدد له مباشرة من الحساب الجارى بالبنك .

مثال : حالة بيع اسهم المساهم المتأخر :

في اول مارس ١٩٨٤ طرحت شركة مساهمة تحت التأسيس ١٥٠٠٠ سهم عادى قيمة اسمية ١٠٠ جنيه للسهم الواحد ، وكانت شروط الاكتتاب

تقضى بأن تسدد القيمة الاسمية للسهم على أربعة أقساط على النحو التالي :

- ٢٠٪ من القيمة الاسمية عند الاكتتاب خلال المدة من ٣/١ - ٣/٣١ .
 - ٢٥٪ من القيمة الاسمية عند التخصيص خلال المدة من ٥/١ - ٥/٣١ .
 - ٢٠٪ من القيمة الاسمية كقسط آخر خلال المدة من ٧/١ - ٧/٣١ .
- الباقى من القيمة الاسمية كقسط آخر خلال المدة من ١٠/١ - ١٠/٣١ .
- وقد أكتب الجهور في ٢٥٠٠٠ سهم . وقد صدر القرار بتأسيس الشركة في أول مايو ، حيث تم التخصيص على النحو التالي :

- ١ - ردت أموال لمكتبين قدرها ٩٠٠٠٠ جنيه لم يخص لهم أية أسهم .
 - ٢ - خصصت أسهم بالكامل لمكتبين في ٨٠٠٠ سهم .
 - ٣ - خصصت باقى الاسهم على المكتبين بالتوزيع النسبى .
- وقد طلب قسط التخصيص وسدد فى موعده فيما عدا مكتب من المكتبين الذين خصص لهم بالتوزيع النسبى كان قد خصص له ١٠٠٠ سهم لم يتمكن من سداد المستحق عليه من قسط التخصيص .
- وقد طلبت باقى الاقساط وسددت فى مواعيدها فيما عدا المكتب الذى لم يسدد المستحق عن قسط التخصيص حيث لم يتمكن من سداد تلك الاقساط . .

وفى ٣١ ديسمبر تقرر الغاء اسهم المساهم المتأخر واصدار اسهم بدلا منها وبيعها لحساب المساهم ، وقد بيعت بسعر ٨٠ جنيه للسهم الواحد وبلغت مصاريف البيع ١٠٠ جنيه . علما بأن النظام الاساسى للشركة ينص على احتساب فوائد تأخير على الاقساط المتأخرة بمعدل ٦٪ سنويا .

والمطلوب :

- ١ - اجراء القيود الدفترية لاثبات عمليات اصدار اسهم رأس المال .
- ٢ - تصوير ح / المساهم المتأخر .

..
C
L

۲۴۳ (ج ۱) الفہرست

[illegible]

أولا : المقيود الدفترية :

| لـ | منه | بيسسان | تاريخ |
|-------|-----|--|-------|
| ٧٥٠٠٠ | | من ح/البنك - اكتاب | ٣/٣١ |
| ٧٥٠٠٠ | | الى ح/المكتبين - قسطى اكتاب وتخصيص | |
| ٩٧٥٠٠ | | استلام قسط الاكتاب | |
| ٩٧٥٠٠ | | من ح/المكتبين - قسطى اكتاب وتخصيص | ٥/١ |
| ٩٧٥٠٠ | | الى ح/رأس مال اسهم عادية مطالبة المكتبين بقسطى الاكتاب والتخصيص | |
| ٧٥٠٠٠ | | من ح/البنك - جارى | ٥/ |
| ٧٥٠٠٠ | | الى ح/البنك - اكتاب | |
| ٩٠٠٠ | | من ح/المكتبين - قسطى اكتاب وتخصيص | ٥/١ |
| ٩٠٠٠ | | الى ح/البنك - جارى المبالغ المردودة لمكتبين لم تخصص لهم اسهم | |
| ٣١٠٠٠ | | من مذكورين | ٥/٣١ |
| ٥٠٠٠ | | ح/البنك - جارى | |
| ٣١٥٠٠ | | ح/اقساط متأخرة - تخصيص | |
| | | الى ح/المكتبين - قسطى اكتاب وتخصيص | |
| | | استلام المستحق عن قسط التخصيص مع اثبات مقدار الاقساط التى لم تسدد | |
| ٣٠٠٠٠ | | من ح/المكتبين - قسط اول | ٧/١ |
| ٣٠٠٠٠ | | الى ح/رأس مال اسهم عادية المطالبة بقيمة القسط الاول فى ميعاد استحقاقه | |
| ٢٨٠٠٠ | | من مذكورين | ٧/٣١ |
| ٢٠٠٠ | | ح/البنك - جارى | |
| ٢٠٠٠ | | ح/اقساط متأخرة (اول) | |
| ٢٠٠٠ | | الى ح/المكتبين - قسط اول استلام القسط الاول بعد الاخذ فى الاعتبار للاقساط المتأخرة . | |

| | | |
|-------|--|--------|
| ١٠/١ | من ح/المكتبتين - قسط آخر | ٢٢٥٠٠٠ |
| | الى ح/رأس مال أسهم عادية | ٢٢٥٠٠٠ |
| | المطالبة بالقسط الاخير في موعد استحقاقه | |
| | من مفكورين | |
| ١٠/٣١ | ح/البنك - جارى | ٢١٠٠٠٠ |
| | ح/اقساط متأخرة (آخر) | ١٥٠٠٠ |
| | الى ح/المكتبتين - قسط آخر | ٢٢٥٠٠٠ |
| | استلام القسط الاخير بعد الاخذ في الحساب للاقساط المتأخرة | |
| ١٢/٣١ | من ح/المساهم المتأخر | ٤٠٦٢٥ |
| | الى مفكورين | ٥٠٠٠ |
| | ح/اقساط متأخرة - تخصيص | |
| | ح/اقساط متأخرة - اول | ٢٠٠٠٠ |
| | ح/اقساط متأخرة - آخر | ١٥٠٠٠ |
| | ح/فوائد تأخير دائنة | ٨٢٥ |
| | ح/التقديرة (مساريف بيع) | ١٠٠ |
| | تحميل المساهم المتأخر بالمبالغ المستحقة عليه | |
| ١٢/٣١ | من ح/البنك - جارى | ٨٠٠٠٠ |
| | الى ح/المساهم المتأخر | ٨٠٠٠٠ |
| | اثبات المحصل من بيع الاسهم لحساب المساهم المتأخر | |
| ١٢/٣١ | من ح/المساهم المتأخر | ٣٩٠٧٥ |
| | الى ح/البنك - جارى | ٣٩٠٧٥ |
| | سداد المستحق للمساهمين من بيع الاسهم | |
| | من ح/ فوائد تأخير دائنة | ٨٢٥ |
| ١٢/٣١ | الى ح/الارباح والخسائر | ٨٢٥ |
| | اقفال فوائد تأخر الاقساط في حساب الارباح والخسائر في نهاية السنة المالية . | |

وباستخدام القيود الدفترية السابقة ، يمكن ترحيل ما يرتبط منها بالمساهم المتأخر ، والذي سيظهر على النحو التالي :

د/المساهم المتأخر

| | | | |
|-------|---------------------------------|-------|-------------------|
| ٤٠٩٢٥ | الى مذكورين | ٨٠٠٠٠ | من د/البنك - جارى |
| ٣٩٠٧٥ | الى د /البنك - جارى (متمم) | | |
| ٨٠٠٠٠ | | ٨٠٠٠٠ | |

ملاحظات على الحل :

١ - عند تحديد المبالغ المتأخرة والتي لم تسدد من قسط التخصيص ،
تم تحديد عدد الاسهم المكتتب فيها بواسطة المساهم المتأخر وعدد الاسهم
المخصصة له لتحديد ما دفع عند الاكتتاب وما هو مطلوب منه عن الاسهم
التي خصصت له . ويثبت ان هذا المساهم من المكتتبين الذين خصص لهم
على أساس "توزيع النسبي" . فانه يمكن استخلاص البيانات التالية :

| | | |
|-------------------------|---|--------------------|
| عدد الاسهم المكتتب فيها | : | عدد الاسهم المخصصة |
| ١٤٠٠٠ سهم | : | ٧٠٠٠ سهم |

٢. أساس التوزيع النسبي ان كل مكتتب في ١٤ سهم خصص له
٧ أسهم أى بنسبة ٢ : ١ . وحيث ان المساهم المتأخر قد خصص له ١٠٠٠
سهم ، فذلك يعنى انه قد اكتتب في ٢٠٠٠ سهم ، ويتم تحديد المبلغ المتأخر
من قسط التخصيص كالآتى :

المبالغ المدفوعة عند الاكتتاب = $2000 \times 20 = 60000$ جنيه .

المبالغ المطلوبة عن قسطى الاكتتاب والتخصيص = $1000 \times 65 =$

65000 جنيه .

المبالغ الواجب سدادها عن قسط التخصيص = $65000 - 60000 =$

5000 جنيه .

٢ - تم توسيط حساب للاقساط المتأخرة مع تمييزها حسب نوع القسط (ح/اقساط متأخرة - تخصيص ، ح/اقساط متأخرة - قسط اول، وهكذا ...) وذلك للائصال عن تلك المبالغ بصورة كاملة . وأن كان بعض المحاسبين لا يرغبون في توسيط حساب للاقساط المتأخرة استنادا الى ان عدم سداد جزء من القسط سيؤدي الى ظهور رصيد مدين بحساب القسط وهذا بدوره سيمثل مقدار الاقساط المتأخرة والذي سيتم اقفاله بعد ذلك في حساب المساهم المتأخر . وبذلك يقتل رصيد حساب المكتتبين - القسط المعين في حساب المساهم المتأخر .

٣ - تم توسيط حساب للمساهم المتأخر لبيان سعر بيع الاسهم الخاصة به ، ومقدار المبالغ المستحقة على هذا المساهم والمتمثلة في مقدار الاقساط المتأخرة وفوائد التأخير - ان وجدت - ومصاريف البيع التي سددتها الشركة لاتمام عملية بيع الاسهم .

٤ - تم احتساب فوائد التأخير على اساس وجود نص في النظام الاساسي للشركة بوجوب احتساب فوائد تأخير بمعدل ٦٪ على تلك المبالغ . وقد تم تحديد الفترة التي احتسبت الفوائد على اساسها على اساس المدة ما بين آخر موعد لسداد القسط المعين حتى تاريخ بيع الاسهم واستيفاء الشركة للاقساط المستحقة . وقد تم احتساب تلك الفوائد كالآتي :

$$\text{الفائدة على قسط التخصيص} = \frac{6}{100} \times \frac{7}{12} \times 5000 = 175 \text{ جنيه} .$$

$$\text{الفائدة على القسط الاول} = \frac{6}{100} \times \frac{5}{12} \times 20000 = 500 \text{ جنيه} .$$

$$\text{الفائدة على القسط الاخير} = \frac{6}{100} \times \frac{2}{12} \times 15000 = 150 \text{ جنيه} .$$

$$\text{مجموع فوائد التأخير على الاقساط} = 825 \text{ جنيه} .$$

٥ - تم اقفال فوائد التأخير الدائنة في حساب الازياع والخسائر في

الجانب الدائن على اعتبار أن آخر ديسمبر يمثل نهاية السنة المالية للشركة المساهمة .

ثانيا : القيود الدفترية للاسهم العينية :

وكما سبق وأن أوضحنا ، فالاسهم العينية تعنى تلك الاسهم التى تسدد قيمتها عن طريق تقديم أصول مختلفة أو تقديم أصول وخصوم منشأة قائمة .- عادة من المؤسسين - نظير الحصول على عدد من أسهم رأس مال شركة المساهمة .

وعادة تحظى الاسهم العينية باهتمام خاص من جانب المحاسب ، وذلك لما لها من طبيعة خاصة انعكست على طبيعة الاجراءات والمشاكل المرتبطة بها ، والقيود الدفترية الواجب اثباتها لتسجيل مقابل السداد لتلك الاسهم . ويمكن حصر تلك المشاكل فى الجوانب التالية :

١ - تقييم مفردات الاصول أو مفردات الاصول والخصوم المقدمة للوفاء بقيمة تلك الاسهم . ولقد استهدفت التشريعات التى صدرت فى دول العالم تنظيم شركات المساهمة بصفة عامة واصدار الاسهم العينية بصفة خاصة الحرص على عدم المغالاة فى تقييم الاصول والخصوم المقدمة سدادا للاسهم العينية المصدرة . ولقد نصت تلك التشريعات على وجوب تدخل اطراف خارجية متخصصة ومحايدة فى عمليات تقييم مقابل الوفاء للاسهم العينية .

ولقد سائرت جمهورية مصر العربية هذا الاتجاه ، ويتضح ذلك من النصوص الواردة فى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية لتنظيم السداد العينى لحصص رأس المال وفقا لطبيعة شركة الاموال وشكلها القانونى . فبالنسبة لشركات المساهمة - والتوصية بالاسهم - تناولت المادة رقم (٢٥) من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الاحكام الخاصة بتقديم الحصة العينية وتقدير قيمتها ، وكذلك تناولت المادتين ٢٦ و ٢٧ من اللائحة التنفيذية الاجراءات الخاصة بذلك . ويمكن استخلاص النقاط التالية من النصوص السابقة :

(أ) يقوم المؤسسون بإجراء تقدير مبدئي لهذه الحصص العينية ولهم أن يستعينوا في ذلك بأهل الخبرة من المحاسبين والفنيين .

(ب) على المؤسسين بعد التوقيع على العقد الابتدائي وقبل انتهاء الموعد المحدد لقفل باب الاكتتاب في الأسهم النقدية بوقت كلف ، تقديم طلب الى الهيئة العامة لسوق المال لكي تتولى التحقق مما اذا كانت الحصص العينية قد قومت تقويها صحيحا . ويذكر في الطلب كافة البيانات المتعلقة بالحصص العينية المطلوب تقدير قيمتها مع بيان اسم الذي قدمها ، ويرفق بالطلب صورة من العقد الابتدائي للشركة ومشروع نظامها والتقدير المبدئي الذي أجرى لتقدير قيمة هذه الحصص بمعرفة المؤسسين .

(ج) يحال الطلب الى لجنة تشكل بالهيئة بقرار من الوزير بناء على عرض رئيس الهيئة برئاسة مستشار باحدى الهيئات القضائية وعضوية اثنين على الاقل واربعة على الاكثر من الخبراء في تخصصات الاقتصاد والمحاسبة والقانون والجوانب الفنية بحسب طبيعة الحصص العينية المطاوب تقييمها .

(د) تقدم اللجنة تقريرها بصدد التقدير الاولى للمؤسسين خلال مدة اقصاها سنتين يوما من تاريخ احالة الاوراق اليها . على أن يشمل تقرير اللجنة في الاسس التي بنى عليها التقدير الاولى الذي أعده المؤسسون .

(هـ) لا يكون تقدير تلك الحصص نهائيا الا بعد اقراره من جماعة المكتبين بأغليبيتهم العددية الحائزة على ثلثي الاصوات النقدية ، بعد أن يستبعد منها ما يكون مملوكا لمقدمي الحصص المتقدم ذكرها . ولا يكون لمقدمي هذه الحصص حق التصويت في شأن هذا القرار ولو كانوا من اصحاب الاسهم النقدية .

(و) اذا اتضح ان تقدير الحصص العينية يقل بأكثر من النقص عن القيمة التي قدمت من أجلها ، وجب على الشركة تخفيض رأس المال بما يعادل هذا النقص ، مع مراعاة الحد الأدنى لرأس المال المنصوص عليه

لهذا النوع من الشركات ، ما لم يؤد مقدم الحصة العينية الفرق نقدا ، كما يجوز له أن ينسحب من المشاركة .

(ز) يجب أن تكون ملكية الحصة العينية ثابتة لمقدمها وغير متنازع عليها ومتنازل عنها بالكامل للشركة .

(ح) يعطى لمقدم الحصة العينية أسهما تعادل التقدير النهائي لها الذى أقرته الجمعية التأسيسية ، وتعتبر هذه الأسهم قد تم الوفاء بقيمتها كاملة .

(ط) لا يجوز تداول الأسهم — وحصص التأسيس — التى تعطى مقابل الحصص العينية كما لا يجوز تداول الأسهم التى يكتب فيها مؤسسو الشركة قبل نشر الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر ومسائر الوثائق الملحق بها عن سنتين مائتين كاملتين لا تقل كل منهما عن اثنى عشر شهرا من تاريخ تأسيس الشركة .

ومن الملاحظ أنه قد تم استثناء الشركات المساهمة التى تؤسس عن غير طريق الاكتتاب العام من ضرورة اللجوء الى هيئة سوق المال للتحقق من قيمة الحصص العينية ، اذا كانت هذه الحصص مقدمة من جميع المؤسسين أو المكتتبين وكان تقديرهم لها نهائيا على أنه اذا تبين أن القيمة المقدرة تزيد على القيمة الحقيقية للحصة العينية ، كان هؤلاء مسئولين بالتضامن فى مواجهة الغير عن الفرق بين القيمتين .

٢ — حالة وجود فرق بين صافي الأصول المقدمة كمقابل وفاء للأسهم العينية ، وبين قيمة تلك الأسهم . فبعد اقرار التقدير النهائى للحصة العينية قد تلاحظ أن صافي الأصول المقدمة لا يتعادل مع القيمة الاسمية للأسهم العينية وهنا لابد من اثبات هذا الفرق فى حساب بدفاتر الشركة المساهمة لكى يعكس القيد الدفترى الواقع القائم ، ويظهر ذلك بصفة خاصة

في حالة تقديم الحصة العينية من جميع المكتبين حيث سيكون تقديرهم
للمفردات المقدمة كمقابل للوفاء نهائيا ، وعندئذ سنجد أنهم لم يتمكنوا من
أجراء إعادة تقدير لكل أصل على حدة مما جعلهم يقدرّون مبلغ إجمالي
للشراء قد يزيد أو يقل عن القيمة الاسمية للاسهم العينية التي يحصلون
عليها . ولذلك سيتم استخدام حساب بالدفاتر لتسجيل هذا الفرق . فإذا
كانت قيمة الاسهم العينية (ثمن الشراء) أكبر من صافي الأصول المقدمة
فالفرق يمثل أصل غير ملموس يطلق عليه شهرة المحل ، أما إذا حدث
العكس وكانت قيمة الاسهم العينية (ثمن الشراء) أقل من صافي الأصول
المقدمة ، فسوف يعنى ذلك وجود مغالاة في تقدير بعض الأصول المقدمة
ويرحل هذا الفرق الى حساب احتياطي تقويم أصول وهو يعتبر بمثابة
احتياطي رأسمالي غير قابل للتوزيع فيما بعد .

القيود المفترية للاسهم العينية :

١ - حالة تقديم أصول كمقابل للوفاء بقيمة الاسهم :

| من مذكورين | |
|--|------------------------------------|
| xx | د / مبانى |
| xx | د / آلات |
| xx | د / اثاث |
| xx | د / |
| xx | الى د / المؤسسين او المكتبين . |
| اثبات استلام <u>الأصول المقدمة</u> | |
| xx | من د / المؤسسين او المكتبين |
| xx | الى د / رأس مال أسهم - حسب نوعها . |
| إصدار الاسهم العينية وتخصيصها للمؤسسين | |
| <u>المكتبين بعد صدور قرار التأسيس</u> | |

٢ - حالة تقييم أصول وخصوم كمقابل لأوفاء بقيمة الاسهم :

| | | |
|---------------------------------------|--------------------------------------|--|
| من مذكورين. | | |
| xx | ح / ميساني | |
| xx. | ح / اثاث | |
| xx | ح / مدينون | |
| xx | ح / ... | |
| الى مذكورين | | |
| xx | ح / مخصص فيون. مشكوك. فيها | |
| xx | ح / دائتسون | |
| xx | ح / المؤسسين او المكتبين (ثم الشراء) | |
| تقديم أصول وخصوم منشأة ... كحصة عينية | | |
| xx | من ح / المؤسسين او المكتبين | |
| xx | الى ح / رأس مال أسهم. - حسب نوعها . | |
| اصدار الاسهم العينية . | | |

مثال (١) :

في اول فبراير ١٩٨٤ اتفق عدد من الاشخاص على تأسيس شركة مساهمة لصناعة الاثاث برأس مال قدره ٨٠٠٠٠٠ جنيه مقسم الى ١٠٠٠٠ سهم عادى وقد قام ثلاثة من المؤسسين بتقييم أصول وخصوم ورشنة يمتلكونها لصناعة الاثاث مقابل الحصول على ٣٠٠ سهم ، وقد اكتب باقى المؤسسين فى ٤٠٠٠ سهم وسددت قيمتها فوراً .

اما باقى الاسهم فقد طرحت للاكتتاب العام عن طريق بنك مصر ، على أن تسدد القيمة الاسمية للنسهم كالاتى :

- ٤٠ جنيه عند الاكتتاب خلال الفترة من ٢/١ - ٢/٢٥
- ٢٠ جنيه عند التخصيص خلال الفترة من ٤/١ - ٤/٢٠ .

بأى القيمة تسدد خلال الفترة من ٦/١ - ٦/٣٠ .

وقد تم الاكتتاب فى ٥٠٠٠ سهم ، وصدر قرار تأسيس الشركة وتم تخصيص الاسهم على الملتزمين بالنسب على أن تحجز أية مبالغ زائدة لسداد الاقساط المتأخرة . وقد طلبت الاقساط وسددت بالكامل فى مواعيدها .

فإذا علمت أن الميزانية العمومية للورشة انقضى قدمها المؤسسون فى ١٩٨٤/٢/١ أظهرت المفردات التالية :

| اصول | الميزانية العمومية فى ١٩٨٤/٢/١ | خصوم |
|--------|--------------------------------|-------------------|
| ١٨٧٠٠٠ | اراضى ومباني | رأس مال الشركاء : |
| ٤٦٠٠٠ | اثاث | |
| ٢٠٠٠ | مخصص اهلاك | ٩٠٠٠٠ احمد |
| ٢٤٠٠٠ | | ٨٠٠٠٠ بهجت |
| ٤٨٠٠٠ | مبنيين | ٣٠٠٠٠ جمال |
| ١٠٠٠ | مخصص ديون مشكوك فيها | ٢٠٠٠٠٠ |
| ٢٠٠٠٠ | | ٥٠٠٠٠ احتياطي عام |
| ١٩٠٠٠ | اوراق قبض | ٢٠٠٠ دائقون |
| ١٠٠٠٠ | جاري الشريك لحمد | ٨٠٠٠ اوراق دفع |
| ٢٦٠٠٠٠ | | ٢٦٠٠٠٠ |

والمطلوب :

- ١ - اجراء القيود المحاسبية لإثبات العمليات السابقة .
- ٢ - إعداد الميزانية العمومية لشركة المساهمة كما تظهر فى ١٩٨٤/٤/٢٠ .

الحمل :

| تاريخ | بيان | منه | له |
|-------|-------------------------------------|--------|----|
| ٢/٨ | من مذكورين | | |
| | ح / اراضى وهباتى | ١٨٧٠٠٠ | |
| | ح / اثاث | ٢٤٠٠٠ | |
| | ح / مدينون | ٢١٠٠٠ | |
| | ح / اوراق قبض | ١٦٠٠٠ | |
| | الى مذكورين | | |
| | ح / مخصص الديون | ١٠٠٠ | |
| | المشكوك فيها | | |
| | ح / دائتـون | ٢٠٠٠ | |
| | ح / اوراق الدفع | ٨٠٠٠ | |
| | ح / المؤسسين | ٢٤٠٠٠٠ | |
| | <u>اثبات انتقال الحصة العينية .</u> | | |
| | من ح / البنك - تأسيس ٢/١ | ٣٢٠٠٠٠ | |
| | الى ح / المؤسسين | ٣٢٠٠٠٠ | |
| | اكتتاب عدد من المؤسسين فى | | |
| | <u>٤٠٠٠ سهم .</u> | | |
| | من ح / البنك - اكتتاب ٢/٢٥ | ٢٠٠٠٠٠ | |
| | الى ح / المكتبين - قسـطى | ٢٠٠٠٠٠ | |
| | اكتتاب وتخصيص | | |
| | <u>استلام قسط الاكـتاب</u> | | |

| | |
|--------|------------------------------------|
| ٥٦.٠٠٠ | من د / المؤسسين ٤/١ |
| ٥٦.٠٠٠ | الى د/رأس مال أسهم عادية |
| | اصدار ٧.٠٠٠ سهم للمؤسسين |
| | <u>مدفوعة بالكامل</u> |
| ١٨.٠٠٠ | من د / المكتبين - قسطنطى |
| | اكتتاب وتخصيص ٤/١ |
| ١٨.٠٠٠ | الى د/رأس مال أسهم عادية |
| | المطالبة بقسطنطى الاكتتاب |
| | <u>والتخصيص</u> |
| ٢.٠٠٠ | من د / البنك - جارى ٤/١ |
| ٢.٠٠٠ | الى د / البنك - اكتتاب |
| ٣٢.٠٠٠ | من د / البنك - جارى ٤/١ |
| ٣٢.٠٠٠ | الى د / البنك - تأسيس |
| ٢.٠٠٠ | من د/المكتبين - قسطنطى اكتتاب |
| | وتخصيص ٤/٢٠ |
| ٢.٠٠٠ | الى د / اقساط مقدمة |
| | المبالغ المحتجزة والمحولة لسداد |
| | <u>الاقساط التالية</u> |
| ٦.٠٠٠ | من د / المكتبين - قسط آخر ٦/١ |
| ٦.٠٠٠ | الى د/رأس مال أسهم عادية |
| | المطالبة بسداد <u>القسط الاخير</u> |

٢ - بالنسبة للقيود الدفترية للاسهم النقدية ، فمن الأفضل اعداد جدول التخصيص للتعرف على المبالغ الخاصة باستحقاق قسط على الاكتساب والتخصيص وما تم استلامه منها في المواعيد المحددة .

٣ - عند اعداد الميزانية العمومية ، نلاحظ انها قد أعدت يوم ٢٠ ابريل ١٩٨٤. أى بعد انتهاء المهلة المحددة لاستلام قسط التخصيص مباشرة ومن ثم لم يكن القسط الإخير قد استحق . وهذا ولا شك سيؤثر على تحديد رأس المال المدفوع في تاريخ اعداد الميزانية العمومية . وقد تم استبعاد القسط الاخير وقدره ٦٠٠٠٠ جنيه (٢٠ جنيه \times ٣٠٠٠ سهم) من قيمة رأس المال المصدر مع الأخذ في الاعتبار للمبالغ التي سددت مقدما مع اموال الاكتساب .

٤ - تم انتقال جميع اصول وخصوم الورثة المقدمة من المؤسسين الثلاثة - حسب نص الاتفاق - فيما عدا الحسابات الشخصية للشركاء وحسابات حقوق الملكية . وقد ينص الاتفاق بين الاطراف المعنية على عدم انتقال بعض الاصول والخصوم الى شركة المساهمين .

مثال (٢) :

نفترض في المثال رقم (١) السابق ، انه قد تم اعادة تقدير لاصول وخصوم المنشأة المقدمة من المؤسسين الثلاثة وفاء لقيمة ٣٠٠٠ سهم عادى . وقد تم تقدير الاصول المقدمة على النحو التالى :

١٩٠٠٠٠ جنيه اراضى ومبانى ، ١٨٠٠٠ جنيه مدينون

٢٠٠٠٠ جنيه اثاث ، ١٨٥٠٠ جنيه اوراق قبض (القيمة الحالية) .

وقد وافقت الهيئة العامة لسوق المال على هذا التقدير ، وقد صدر قرار تأسيس الشركة اول ابريل ١٩٨٤ واصدرت الاسهم العينية لاصحابها والمطلوب :

اجراء القيود الدفترية المرتبطة باثبات الاسهم العينية .

الحسابات

٢/١ من مذكورين

| | |
|----------------------|--------|
| ح / اراضى ومباني | ١٩٠٠٠ |
| ح / اثاث | ٢٠٠٠ |
| ح / مدينون | ٢١٠٠ |
| ح / اوراق قبض | ١٩٠٠ |
| ح / شهرة محل (متم) | ٢٥٠٠ |
| الى مذكورين | |
| ح / مخصص ديون مشكوك | ٣٠٠٠ |
| فيها . | |
| ح / مخصص خصم اوراق | ٥٠٠ |
| قبض . | |
| ح / دائقون | ٢٠٠٠ |
| ح / اوراق دفع | ٨٠٠٠ |
| ح / المؤسسين | ٢٤٠٠٠٠ |

٤/١ من ح / المؤسسين ٢٤٠٠٠٠

الى ح/ رأس مال اسهم عادية ٢٤٠٠٠٠

ملاحظات على الحساب :

١ - اقتصر القيود الدفترية على اثبات عملية اصدار الاسهم العينية وتقديم مقابل الوفاء بقيمتها ، وذلك لأن بقية القيود الاخرى لن تختلف مما سبق ذكره في المثال رقم (١) .

٢ - تم اثبات الاصول المقدمة من المؤسسين على أساس القيمة المتفق عليها والتي تم الموافقة عليها من الهيئة واللجنة المشكلة لهذا الغرض وتطبيقا للاحكام الواردة بهذا الصدد في قانون الشركات والسابق ذكرها . مع مراعاة أنه بالنسبة للمدينين ، يتم اعداد مخصص للديون المشكوك في تحصيلها بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة المقدرة وذلك لان هذا الفرق يمثل مبالغ مشكوك في تحصيلها حتى تاريخه . اما اذا اتضح وجود ديون معدومة عند اعادة التقدير ، فيتم استنزاع قيمة الديون المعدومة مباشرة من رصيد حساب المدينون ويتم انساب المدينون بالقيمة الجديدة . وكذلك الحال بالنسبة لاوراق القبض ، حيث يتم اعداد مخصص بالفرق بين القيمة بالدفاتر والقيمة الحالية لتلك الاوراق . حيث أنه في ميعاد الاستحقاق سيتم تحصيل القيمة الاسمية وليس القيمة ائحائية لتلك الاوراق . ولكن تؤخذ القيمة الحالية في الحسابان عند تحديد مقابل الوفاء للاسهم العينية من خلال احتساب صافي الاصول المقدمة من المؤسسين أو المكتبتين .

٣ - تم استحداث حساب لشهرة المحل ، حيث اتضح ان صافي الاصول المقدمة (٢٥٠٠٠ - ١٣٥٠٠ = ٢٣٦٥٠٠) يقل عن القيمة الاسمية للاسهم العينية المصدرة مقابل صافي الاصول (٢٤٠٠٠٠ = ٨٠ x ٣٠٠٠) والتي تعبر عن ثمن الشراء لصافي الاصول المقدمة . وقد تم تحديد قيمة شهرة المحل على أساس ٢٤٠٠٠٠ - ٢٣٦٥٠٠ = ٣٥٠٠ جنيه .

٤ - وفي حالة زيادة صافي الاصول عن القيمة الاسمية للاسهم العينية فسوف يمثل الفرق احتياطي تقويم اصول كما سبق وان اوضحنا .
فلو افترضنا في المثال السابق رقم (٢) ان :

(١) قدرت الاراضى والمباني بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه .

(ب) تم تقدير الاثاث بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه والقيمة الحالية لاوراق القبض بمبلغ ١٨٥٠٠ جنيه .

(ج) اتضح وجود ديون معدومة قدرها ١٠٠٠ جنيه ، وقدرت المدينون بمبلغ ١٩٤٠٠ جنيه .

وفي هذه الحالة .سيجرى القيد التالى لاثبات تقديم صافي اصول الورشة كمقابل للوفاء ببقية الاسسهم العينية :

| من مذكورين | |
|-------------|-----------------------------------|
| ٢٠٠٠٠٠ | ح / اراضى وبساتين |
| ٢٠٠٠٠ | ح / اثاث |
| ٢٠٠٠٠ | ح / مدينون |
| ١٩٠٠٠ | ح / اوراق قبض |
| الى مذكورين | |
| ٦٠٠ | ح / مخصص ديون مشكوك فيها |
| ٥٠٠ | ح / مخصص خصم اوراق قبض |
| ٢٠٠٠ | ح / دائتسون |
| ٨٠٠٠ | ح / اوراق دفع |
| ٢٤٠٠٠٠ | ح / للمؤسسين (ثمن الشراء) |
| ٧٩٠٠ | ح / احتياطي تقويم اصول (المتمم) |

ونلاحظ في القيد السابق بعد أنه قد تم تحديد مقدار احتياطي تقويم الاصول على النحو التالى :

احتياطي تقويم اصول = صافي الاصول - ثمن الشراء

$$= (٢٥٩٠٠٠ - ١١١٠٠٠) - ٢٤٠٠٠٠$$

$$= ٢٤٧٩٠٠ - ٢٤٠٠٠٠ = ٧٩٠٠ جنيه .$$

٥ - قد يتعهد المؤسس أو المؤسسون من يحصلون على أسهم عينية بسداد الفرق بين ما قدمه من أصول وبين القيمة الاسمية لما يحصل عليه من أسهم أو قد يطالب الشركة بأن تسدد له الفرق إذا كان ما قدمه من أصول يتعدى القيمة الاسمية للأسهم العينية التي يحصل عليها . وفي هذه الحالة لن يظهر حساب لشهرة المحل أو حساب لاحتياطي تقويم أصول ، حيث يستخدم حساب التقديرية كمتعم عند اثبات انتقال الأصول إلى شركة المساهمة ومقارنة قيمة تلك الأصول بالقيمة الاسمية للأسهم العينية المصدرة .

وبعد أن استعرضنا القيود الدفترية لعمليات إصدار أسهم رأس المال سواء العادية أو الممتازة ، وسواء أكانت أسهما نقدية أو أسهما عينية ، وكذلك سواء طرحت للاكتتاب العام أم تم الاكتتاب فيها عن طريق المؤسسين أو الاكتتاب غير العام . فإن هناك بعض العمليات المرتبطة بإصدار الأسهم والتي تمثل حالات خاصة حيث قد يتم إصدار الأسهم بقيمة تزيد على القيمة الاسمية أو قد يتم تحصيل مبالغ إضافية على القيمة الاسمية مقابل مصروفات انفتحتها الشركة . ولذلك سنتناول في الصفحات التالية الحالتين التاليتين ، والمعالجة المحاسبية لكل منهما :

١ - زيادة رأس مال شركة المساهمة .

٢ - مصاريف الإصدار ومصاريف التأسيس .

١ - زيادة رأس مال شركة المساهمة :

لقد حددت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ في المادة السادسة الحد الأدنى لرأس المال المحضر والمدفوع منه عند التأسيس . فقد نصت على أنه بالنسبة لشركات المساهمة التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام يجب ألا يقل رأس المال المصدور للشركة عن خمسة مائة ألف جنيه ، ألا يقل

ما يكتب فيه مؤسسو الشركة من رأس المال المصدر عن نصف رأس المال أو ما يساوى ١٠ ٪ من رأس المال المرخص به أى المبلغين أكبر . ويشترط ألا يقل الجانب من الاسهم الذى يطرح للاكتتاب العام عن ٢٥ ٪ من مجموع قيمة الاسهم النقدية .

أما بالنسبة للشركات المساهمة التى لا تطرح أسهمها للاكتتاب العام فيجب ألا يقل رأس المال المصدر عن مائتين وخمسين ألف جنيه .

وفى جميع الأحوال لا يجوز أن يقل المبلغ المدفوع نقدا من رأس المال عند التأسيس عن الربع .

ولكن قد تحتاج الشركة بعد انشائها ومزاولة نشاطها الى اموال اضافية وقد ترى الشركة أن اصدار اسهم جديدة يعتبر الحل المناسب لتوفير تلك الموارد النقدية اللازمة ، مما يعنى زيادة رأس مال الشركة أو قد ترغب الشركة فى اظهار المركز المالى على حقيقته بادماج الاحتياطات فى رأس المال وقد نظم قانون الشركات عملية زيادة رأس مال شركة المساهمة على النحو التالى :

(أ) فى حالة زيادة رأس المال المصدر فى حدود رأس المال المرخص به ، يتم ذلك بقرار من مجلس ادارة الشركة بشرط أن يكون رأس المال المصدر — قبل الزيادة — قد سدد بالكامل وأن تتم الزيادة خلال مدة اقصاها ثلاثة سنوات من تاريخ صدور قرار الترخيص بالزيادة .

(ب) فى حالة ما اذا كان رأس المال المرخص به قد اصدر بالكامل : مما يتطلب معه زيادة رأس المال المرخص به ، ويتم ذلك من خلال موافقة الجمعية العامة غير العادية للمساهمين بقاء على اقتراح مجلس الادارة

(يتمين اذا تمت زيادة رأس المال المصدر باصدار اسهم جديدة أن تصدر بذات قيمة الاسهم من الاصدار الاول ، على أنه يجوز لمجلس

الادارة أن يضيف الى القيمة الاسمية علاوة اصدار ، على أن تضاف علاوة الاصدار الى الاحتياطي القانوني للشركة حتى يبلغ ما يساوى نصف قيمة رأس المال المصدر — أما ما يزيد على ذلك من مبالغ العلاوة فيتكون منها احتياطي خاص ، والجمعية العامة — بناء على اقتراح مجلس الادارة أن يقرروا في شأنه ما يرونه محققا لصالح الشركة على ألا يتضمن ذلك توزيعه بصفة ربح . (المادتين ٩٠ ، ٩٤ من اللائحة التنفيذية) .

(د) يمكن أن تتم زيادة رأس مال شركة المساهمة بعدة طرق منها :

- ١ — اصدار أسهم نقدية (عادية أو ممتازة) .
- ٢ — اصدار أسهم عينية .
- ٣ — اصدار أسهم مجانية (منحة) مع تحويل الاحتياطيات والارباح المحجوزة الى حساب رأس مال الاسهم .
- ٤ — اصدار أسهم مقابل سندات يمتلكها المكتتب ، حيث تكون تلك السندات قابلة للتحويل الى أسهم وفقا لشروط اصدارها .

ومن الملاحظ أنه في الحالتين الثالثة والرابعة لن تزيد الموارد المالية للشركة على الرغم من زيادة رصيد حساب رأس مال الاسهم بالدفاتر ، أما في الحالتين الاولى والثانية فسوف يتم زيادة الموارد المالية والنقدية للشركة نتيجة سداد مقابل أسهم الزيادة نقداً أو بتقديم حصص عينية . ولذلك يتعين على شركة المساهمة اختيار الوسائل المناسبة لتحقيق زيادة رأس المال والتي تتماشى مع ما ترجوه من أهداف .

وسوف نتناول الآن المعالجة المحاسبية لحالات زيادة رأس مال شركة المساهمة للتعرف على القيود الدفترية الواجب اثباتها بدفاتر الشركة .

حالة اصدار اسهم جديدة لزيادة رأس مال الشركة :

وفي هذه الحالة يتطلب الامر ضرورة مراعاة النقاط التالية :

١ - يتعين في هذه الحالة اصدار الاسهم الجديدة بذات القيمة الاسمية للسهم من الاصدار الاول مع تحديد قيمة (سعر) الاصدار للسهم الجديد ، وهل هي تعادل القيمة الاسمية للسهم أم تزيد قيمة الاصدار عن القيمة الاسمية بمقدار علاوة الاصدار . وتستخدم هذه العلاوة لتعويض المساهمين القدامى عن مشاركة المساهمين الجدد لهم في الاحتياطيات والارباح المحجوزة التي تراكمت خلال السنوات السابقة على اصدار اسهم زيادة رأس المال . وبذلك نجد أن سداد المساهم الجديد لمبلغ يزيد عن القيمة الاسمية إنما هم في الواقع يحاول أن يسدد القيمة الدفترية للسهم والتي تتضمن نصيب السهم في صافي أصول الشركة في تاريخ معين والتي تشمل على الاحتياطيات والارباح غير الموزعة التي تكونت على مدار السنوات السابقة على اصدار اسهم الزيادة .

٢ - يتعين ترحيل مقدار علاوة الاصدار - ان وجدت - الى حساب الاحتياطي القانوني الى ان يبلغ نصف رأس المال المصدر وما يزيد على ذلك يكون به احتياطي خاص ، ومن ثم فعلاوة الاصدار لا تضاف الى حساب رأس مال الاسهم ، وكذلك لا يجوز اعتبارها إيرادات تقفل في الحساب الختامي في الجانب الدائن تمهيدا لتوزيعها .

٣ - قد يتم تغطية اسهم زيادة رأس المال باصدار اسهم عادية أو اسهم ممتازة مع ملاحظة أنه لا يجوز زيادة رأس المال المصدر باسمهم بمقازة، الا اذا كن نظام الشركة يرخص بذلك ابتداء وبعد موافقة الجمعية العامة غير العادية بناء على اقتراح مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات في شأن الاسباب المبررة لذلك (مادة رقم ٢٢٢ من اللائحة التنفيذية) .

ومن ناحية أخرى قد يتم تغطية أسهم زيادة رأس المال بإصدار أسهم نقدية أو أسهم عينية ، وتخضع الثانية لنفس القواعد السابق ذكرها بصدد الأسهم العينية التي تصدر عند إنشاء الشركة لأول مرة .

٤ - قديتضمين نظام الشركة النص على حق الأولوية للمساهمين القدامى في الاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال اذا تمت الزيادة بالطريق التقدي (أسهم نقدية) ولا يجوز النص على اقتصر هذا الحق على بعض المساهمين قون البعض الآخر . وفي هذه الحالة لا يجوز أن تقل المدة التي يكون للمساهمين القدامى فيها حق الأولوية في الاكتتاب في أسهم الزيادة عن ثلاثين يوما من تاريخ فتح باب الاكتتاب في تلك الأسهم . ومع ذلك تنتهي هذه المدة بتمام اكتتاب المساهمين القدامى في أسهم الزيادة كل بحسب نصيبه فيها .

٥ - عند طرح أسهم زيادة رأس المال - كلها أو بعضها - للاكتتاب العام فانها تخضع لنفس القواعد السابق ذكرها في حالة طرح أسهم شركة المساهمة للاكتتاب عند تأسيسها ، ومن أهم هذه القواعد انه اذا لم تتم تغطية الاكتتاب خلال المدة المحددة له ، وجب على البنك الذي تم فيه ايداع تلك المبالغ أن يردّها الى أصحابها كاملة بما فيها مصاريف الإصدار وذلك فور طلبها .

٦ - قد تطلب غلاوة الإصدار مع قسط الاكتتاب أو مع قسط التخصيص ، وسوف يؤثر ذلك بطبيعة الحال على القيود الدفترية لكل من قسطلى الاكتتاب والتخصيص كما سنبين فيما بعد .

مثال :

في أول مارس ١٩٨٤ تقرر زيادة رأس مال إحدى الشركات المساهمة وذلك بإصدار ٥٠٠٠ سهم نقدى و ٣٠٠٠ سهم عينى ، على أن تكون القيمة الاسمية للسهم ١٥٠ ج وغلاوة الإصدار ٥٠ ج وقد أصدرت الشركة الأسهم

العينية لشراء احدى المنشآت الفردية ، ولقد كانت الميزانية العمومية لهذه المنشأة في تاريخ الشراء كما يلي :

| | | | |
|---------------|-------------|---------------|----------------------------|
| ٤٢.٠٠٠ | أصول ثابتة | ٨٠.٠٠٠ | رأس المال |
| ١٨.٠٠٠ | بضاعة | ٣.٠٠٠ | احتياطي عام (أرباح محجوزة) |
| ٢٦.٠٠٠ | مدينون | ٦.٠٠٠ | مخصص ديون مشكوك فيها |
| ٦.٠٠٠ | أوراق قبض | | |
| ٣.٠٠٠ | نقدية | | |
| ١.٠٠٠ | ح/جاري صاحب | ٣.٠٠٠ | دائتون |
| | المنشأة | ٤.٠٠٠ | أوراق دفع |
| <u>١٦.٠٠٠</u> | | <u>١٦.٠٠٠</u> | |

وقد تم الاتفاق مع مالك المنشأة الفردية على ما يلي :

١ - انتقال جميع أصول وخصوم المنشأة الفردية الى الشركة المساهمة

— فيما عدا النقدية — وذلك بعد اعادة تقييمها على النحو الآتي :

٤١٧.٠٠٠ جنيه أصول ثابتة ، ١٩٥.٠٠٠ جنيه بضاعة ،

٢٥.٠٠٠ جنيه مدينون ، ٥٨.٠٠٠ جنيه أوراق قبض .

٢ — تم سداد ثمن الشراء باصدار الاسهم العينية وعددها ٣.٠٠٠ سهم

مسددة القيمة بالكامل . اما الاسهم النقدية فتسد طرحت للاكتتاب

العام ، على ان تسدد قيمة السهم على أقساط كالاتي :

٥. جنيه قسط اكتتاب ، ٨. جنيه قسط تخصيص (مع علاوة

الاصدار) ، ٧. جنيه قسط أخير .

وقد وردت اكتتابات في ٩٥٠٠ سهم ، ومراجعة طلبات الاكتتاب

نحن أن المساهمين القدامى قد اكتبوا في ٥٠٠٠ سهم ، وقد قرر مجلس الادارة تخصيص هذا القدر لهم بالكامل ، أما باقى الاسهم فقد تقرر تخصيصها على باقى المكتتبين بالتوزيع النسبى مع حجز المبالغ الزائدة لسداد الاقساط التالية .

فاذا علمت أن جميع الاقساط سددت فى مواعيدها .

المطلوب :

١ - اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات العمليات السابقة بدفاتر الشركة المساهمة .

الحل : قيود دفتر اليومية :

| من مذكورين | |
|--------------------------------|--------|
| ح / اصول ثابتة | ٤١٧٠٠٠ |
| ح / بضاعة | ١٩٥٠٠٠ |
| ح / مدينون | ٢٦٠٠٠٠ |
| ح / اوراق قبض | ٦٠٠٠٠ |
| الى مذكورين | |
| ح / مخصص ديون مشكوك فى تحصيلها | ١٠٠٠٠ |
| ح / مخصص خصم اوراق قبض | ٢٠٠٠ |
| ح / دائئون | ٣٠٠٠٠ |
| ح / اوراق دفع | ٤٠٠٠٠ |
| ح / المكتتبين | ٦٠٠٠٠٠ |
| ح / احتياطي تقويم اصول (مته) | ٢٥٠٠٠٠ |
| استلام مقابل الاسهم العينية | |

| | |
|-------|--|
| ٦٠٠٠٠ | من د / المكتبين |
| | الى مفكورين |
| ٤٥٠٠٠ | د / رأس مال أسهم عادية |
| ١٥٠٠٠ | د / علاوة الإصدار |
| ٤٧٥٠٠ | من د / البنك اكتاب |
| ٤٧٥٠٠ | الى د / المكتبين — قسطنى اكتاب وتخصيص |
| ٦٥٠٠٠ | من د / المكتبين — قسطنى اكتاب وتخصيص . |
| | الى مفكورين |
| ٤٠٠٠٠ | د / رأس مال أسهم عادية |
| ٢٥٠٠٠ | د / علاوة الإصدار |
| ٤٧٥٠٠ | من د / البنك — جارى |
| ٤٧٥٠٠ | الى د / البنك — اكتاب |
| ٣٥٠٠٠ | من د / المكتبين — قسطنى اكتاب وتخصيص . |
| ٣٥٠٠٠ | الى د / أقساط مقسمة |
| ١٥٠٠٠ | من د / المكتبين — قسطنى اكتاب وتخصيص . |
| ١٥٠٠٠ | الى د / البنك — جارى |
| ٣٥٠٠٠ | من د / المكتبين — قسط آخر |
| ٣٥٠٠٠ | الى د / رأس مال أسهم عادية |

| | |
|------------------------------|--------|
| من مفكورين | |
| د / البنك - جارى | ٣١٥٠٠٠ |
| د / اقساط مقدمة | ٢٥٠٠٠ |
| اثنى د / المكتبين - قسط أخير | ٢٥٠٠٠٠ |

| | |
|----------------------------|--------|
| من د / علاوة الاصدار | ٤٠٠٠٠٠ |
| الى د / الاحتياطي القانونى | ٤٠٠٠٠٠ |

ملاحظات على الحل :

١ - لقد اتضح من اثبات الاسهم العينية ؛ ان صافى اصول المنشأة التى قدمت للوفاء بقيمة الاسهم اكبر من ثمن الشراء والذى يعادل قيمة

الاصدار للاسهم العينية . وقد اعتبر الفرق احتياطي تقويم اصول .
ولقد تم ذلك على النحو التالى :

$$\text{صافى اصول المنشأة} = ١٢٠٠٠٠ - ٧٠٠٠٠ = ٥٠٠٠٠ \text{ جنيه .}$$

$$\text{قيمة الاصدار للاسهم العينية (ثمن الشراء)} = ٣٠٠٠ \times ٢٠٠ = ٦٠٠٠٠٠ \text{ ج .}$$

$$\text{احتياطي تقويم الاصول} = ٥٠٠٠٠٠ - ٦٠٠٠٠٠ = ١٠٠٠٠٠ \text{ جنيه .}$$

٢ - تم اقفال علاوة الاصدار (للاسهم العينية والاسهم النقدية) فى حساب الاحتياطي القانونى .

٣ - لاجراء القيود الدفترية للاسهم النقدية ، يتطلب الامر اعداد « جدول

التخصيص « نظرا لزيادة الاكتتابات عن الاسهم المطروحة للاكتتاب.
وسوف يظهر هذا الجدول على الشكل التالي :

« جدول التخصيص »

| عدد الاسهم المدفوع عند المطلوب عن المستحق الزيادة المبالغ المكتتب بها المخصصة للاكتتاب قبسطى ائتم سداده عن المحسولة المردودة قسط لا قسط التخصيص تالية | | | | | | |
|---|------|--------|--------|--------|-------|--------|
| ١٤٥٠٠ | ٤٥٠٠ | ٢٢٥٠٠٠ | ٥٨٥٠٠٠ | ٣٦٠٠٠٠ | — | — |
| ٥٠٠٠ | ٥٠٠ | ٢٥٠٠٠٠ | ٦٥٠٠٠ | — | ٣٥٠٠٠ | ١٥٠٠٠٠ |
| ٩٥٠٠ | ٥٠٠٠ | ٤٧٥٠٠٠ | ٦٥٠٠٠٠ | ٣٦٠٠٠٠ | ٦٥٠٠٠ | ١٥٠٠٠٠ |

حالة زيادة رأس المال باصدار اسهم مجانية (منحة) :

قد نصت المادة رقم (٩١) من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات على
« يجوز بقرار من الجمعية العامة للشركة بناء على اقتراح مجلس الادارة او
الشريك او الشركاء المديرين بحسب الاحوال ، ان تقرر تحويل المال
الاحتياطي او جزءا منه الى اسهم يزداد بقيمتها رأس المال المصدر . وتوزع
الاسهم الناتجة عن الزيادة مجانا على المساهمين او الشركاء الحاليين
للشركة كل بحسب حصة مساهمته او مشاركته » .

ومن هذا يتضح ان هذا الاسلوب لن يؤدي الى زيادة موارد الشركة
المالية ، ولكن سيؤدي الى اظهار رأس المال المستثمر على حقيقته اي تعديل
في هيكل التمويل الداخلى حيث سيؤدي الى تحويل تلك الارباح او
الاحتياطيات الى جزء من رأس المال مما يكسبها صفة الاستثمار واحتفاظ
الشركة بها وعدم امكانية توزيعها على المساهمين في المستقبل ولا شك ان
ذلك سيساعد ادارة الشركة على تجنب مطالبة المساهمين لها بتوزيع تلك

الأرباح والاحتياطيات . ومن ناحية أخرى فإن هذا الإجراء سوف يعود بالفائدة على كل من المساهمين والدائنين . فبالنسبة للمساهمين سوف يحصلون على أسهم مجانية يمكن بيعها وتحويلها إلى نقد سائل ، أما الدائنين فسوف يزيد ذلك الإجراء من الضمان المقدم لهم من قبل الملاك (المساهمين) والممثل في أسهم رأس المال .

وفي هذه الحالة يتم إجراء القيود الدفترية التالية :

١ - عند إقرار زيادة رأس المال بدمج الاحتياطيات أو الأرباح غير الموزعة:

xx من ح / الاحتياطيات أو الأرباح غير الموزعة

xx إلى ح/أسهم المنحة

٢ - عند إصدار وتوزيع أسهم المنحة على المساهمين :

xx من ح / أسهم المنحة

xx إلى ح / رأس مال الأسهم

ولا شك أن هذه القيود ستؤدي إلى زيادة رصيد حساب رأس مال الأسهم وعدد الأسهم المصدرة في الميزانية العمومية ، مع تخفيض مماثل في القيمة لحسابات الاحتياطيات أو الأرباح غير الموزعة التي استخدمت لتنفيذ الزيادة في رأس المال .

مثال :

في ١٩٨٣/١٢/٣١ أظهرت الميزانية العمومية لأحدى شركات المساهمة المصرية الأرصدة التالية :

| أسول | خصوم |
|------|------|
|------|------|

| رأس المال المصدر : | |
|--------------------|------------------------|
| ١٠٠٠٠٠ | ٥٠٠٠ سهم عادي |
| | قيمة اسمية ٢٠٠ ج |
| | مدفوع بالكامل . |
| ٢٠٠٠٠٠ | احتياطي عام |
| <hr/> | |
| ١٢٠٠٠٠٠ | مجموع حقوق المساهمين . |

وفي أول يناير ١٩٨٤ قررت الجمعية العامة للمساهمين زيادة رأسمالها بتحويل ٥٠٪ من الاحتياطي العام الى رأس المال عن طريق اصدار أسهم عادية مدفوعة بالكامل ، وقد تم اصدار الأسهم ووزعت على المساهمين .

والمطلوب :

- ١ - اجراء القيود الدفترية لاثبات العمليات السابقة .
- ٢ - تصوير الميزانية العمومية للشركة بعد اصدار اسهم المنحة مباشرة ..

الحل :

| | |
|-------|-----------------------------------|
| ١٠٠٠٠ | من د / الاحتياطي العام |
| ١٠٠٠٠ | الى د / <u>اسهم منحة</u> |
| ١٠٠٠٠ | من د / <u>اسهم منحة</u> |
| ١٠٠٠٠ | الى د / <u>رأس مال اسهم عادية</u> |

أصول الميزانية العمومية بعد اصدار اسهم المنحة خصوم

| | |
|-------------------------|--|
| رأس المال المصدر : | |
| ٥٥٠٠ سهم عادي | |
| قيمة اسمية ٢٠٠ ج | |
| ١١٠٠٠٠٠ مدفوع بالكامل . | |
| ١٠٠٠٠٠ احتياطي عام . | |
| ١٢٠٠٠٠٠ مجموع حقوق | |
| المساهمين . | |

وفي هذه الحالة نلاحظ زيادة رأس مال الشركة من ١٠٠٠٠٠٠ جنيه الى ١١٠٠٠٠٠ جنيه مع عدم زيادة اجمالي حقوق المساهمين (١٢٠٠٠٠٠ جنيه) نظرا لادماج نصف الاحتياطي العام الى رأس المال .

وفي هذه الحالة سيتم توزيع الاسهم المنحة (١٠٠٠٠٠ : ٢٠٠ = ٥٠٠ سهم) على المساهمين بحسب ملكية كل منهم في أسهم رأس المال بحيث يحق لكل مساهم في ١٠ أسهم ، الحصول على سهم منحة (٥٠٠ : ٥٠٠) مدفوع القيمة بالكامل ، مع ضرورة مراعاة جبر الكسور حيث أن الاسهم غير قابلة للتجزئة كما سبق وأن أوضحنا .

٢ - مصاريف التأسيس ومصاريف الإصدار :

(١) مصاريف التأسيس : وتمثل هذه المصاريف ما يتفقه المؤسسون خلال الفترة المصاحبة لتكوين الشركة وحتى صدور القرار الوزاري او موافقة الجهة المختصة على تأسيس الشركة . وتمثل هذه المصروفات في جميع النفقات اللازمة لدراسات جدوى المشروع ، واتعاب تحرير عقد

الشركة ونظامها الاساسى . وفى هذه الحالة يسترد المؤسسون بعد تقديم المستندات المؤيدة لتلك العمليات ، كافة المبالغ التى قاموا بصرفها خلال فترة التأسيس . وقد جرى العرف المحاسبى على اعتبار تلك المصاريف ضمن المصروفات الايراديه المؤجلة والتى تستهلك على عدد من السنوات يتراوح بين ثلاثة وخمسة سنوات .

القيود الدفترية لمصاريف التأسيس :

١ - استرداد المؤسسون لمصاريف التأسيس :

xx من د / مصاريف التأسيس
xx الى د / البنك - جارى

٢ - توزيع مصاريف التأسيس على عدد من السنوات :

xx من د / الارباح والخسائر
xx الى د / مصاريف التأسيس
اثبات القسط السنوى لاستهلاك مصاريف التأسيس

(ب) مصاريف الاصدار :

تتحمل الشركة بعض المصاريف فى سبيل اصدار الاسهم وطرحها للاكتتاب العام ، مثل تكاليف اعداد نشرة الاكتتاب وعمولة البنك الذى من طريقه يتم الاكتتاب . وعادة ما تتحمل الشركة تلك المصاريف وذلك عن طريق تحميلها على ايرادات الفترة . ولكن قد تقوم الشركة بتحصيل مبلغ معين من المتتبيين فى نظير تغطية تلك المصاريف . ولقد نصت المادة رقم (١٤) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على انه يجوز لمجلس الادارة

أن يضيف الى القيمة الاسمية مصاريف اصدار في الحدود التى تقررها
الهيئة العامة لسوق المال .

وفي هذه الحالة يتم اجراء عدد من القيود الدفترية لاثبات مصاريف
الاصدار وذلك على النحو التالى :

١ - قيد اثبات مصاريف الاصدار الفعلية التى تنفقها الشركة :

xx من د / مصاريف الاصدار الفعلية

xx الى د / البنك - جارى

٢ - قيود اثبات مصاريف الاصدار المحصلة عند الاكتاب :

xx من د / البنك - اكتاب

xx الى د / المكتبين - قسطنى اكتاب وتخصيص

xx من د / المكتبين - قسطنى اكتاب وتخصيص

الى مذكورين

xx د / رأس مال أسهم (حسب نوعها)

xx د / مصاريف اصدار محصلة

٣ - تسوية مصاريف الاصدار المحصلة مع مصاريف الاصدار المسددة :

وفي هذه الحالة نجد ان القيد الدفترى لتسوية مصاريف الاصدار
المحصلة مع مصاريف الاصدار المسددة يتوقف على ما اذا كتبت المصاريف
المسددة تزيد او تقل عن مجموع المبالغ المحصلة من المكتبين مقابل مصاريف
الاصدار .

(أ) حالة مصاريف الإصدار المسددة فعلا تزيد على مقابل مصاريف الإصدار
المحصلة :

وفي هذه الحالة قد يتم مطالبة المكتتبين بسداد ذلك الفرق مع الاقساط
التالية ، أو تتحمله الشركة ويعتبر من بين الاعباء المالية للشركة ويقفل
في حساب الأرباح والخسائر في الجانب المدين . ويكون القيد كالاتى :

من مذكورين

| | |
|----|--|
| xx | د / مصاريف الإصدار المحصلة |
| xx | د / البنك — جارى أو د / الأرباح والخسائر |
| xx | الى د / مصاريف الإصدار الفعلية |

(ب) حالة مصاريف الإصدار المسددة فعلا تقل عن مقابل مصاريف الإصدار
المحصلة :

وفي هذه الحالة يعتبر الفرق من بين حقوق المساهمين ، ويظهر اما في
صورة مستقلة كرميد دائن في حساب مصاريف إصدار محصلة ويضاف
الى حساب رأس مال الاسهم لتحديد مجموع حقوق المساهمين ، أو يدمج
ضمن الاحتياطي القانونى والذي بدوره يعتبر جزءا من حقوق المساهمين في
الميزانية العمومية ويكون القيد كالاتى :

| | |
|----|----------------------------|
| xx | من د / مصاريف إصدار محصلة |
| xx | الى مذكورين |
| xx | د / مصاريف الإصدار الفعلية |
| xx | د / الاحتياطي القانونى |

مثال :

في أول يناير ١٩٨٤ أصدرت إحدى شركات المساهمة (تحت التأسيس) ٢٠٠٠ سهم عادي ، ١٠٠٠ سهم ممتاز ٩٪ ، بقيمة اسمية ٢٠٠ جنيه للسهم الواحد . وقد طرحت الاسهم للاكتتاب العام على أن تسدد قيمتها على قسطين هما :

قسط اكتتاب ٩٠ جنيه بالإضافة الى ١ جنيه مصاريف اصدار .

قسط تخصيص ١١٠ جنيه .

وفي آخر يناير تم الاكتتاب في جميع الاسهم المطروحة ، وقد صدر قرار تأسيس الشركة في أول فبراير وطلب قسط التخصيص وسدد بالكامل حتى نهاية شهر فبراير ١٩٨٤ .

وقد قام المؤسسون بالمطالبة بمصاريف تأسيس قيمتها ٥٠٠٠ جنيه ومصاريف اصدار قيمتها ٢٥٠٠ جنيه . وقد تم صرف تلك المبالغ الى المؤسسين بعد الاطلاع على المستندات المؤيدة لعمليات الصرف وذلك في اول ابريل ١٩٨٤ .

والمطلوب :

١ - اجراء القيود الدفترية لاثبات العمليات السابقة .

٢ - تصوير الميزانية العمومية في ١/٤/١٩٨٤ لبيان اثر العمليات السابقة.

الحل :

٢٧٣٠٠٠ من د / البنك - اكتاب ١/٣١

الى د/المكتبين - قسطى اكتاب

وتخصيص

| | |
|----------------|--------|
| أسهم عادية | ١٨٢٠٠٠ |
| أسهم ممتازة ٩٪ | ٩١٠٠٠ |

٢٠١٠٠٠ من د/المكتبين - قسطى اكتاب ٢/١

وتخصيص

| | |
|------------|--------|
| أسهم عادية | ٤٠٢٠٠٠ |
|------------|--------|

| | |
|-------------|--------|
| أسهم ممتازة | ٢٠١٠٠٠ |
|-------------|--------|

الى مذكورين

| | |
|----------------------------|--------|
| د / رأس مال أسهم عادية | ٤٠٠٠٠٠ |
| د / رأس مال أسهم ممتازة ٩٪ | ٢٠٠٠٠٠ |
| د/مصاريف اصدار محصلة | ٣٠٠٠ |

٢٧٣٠٠٠ من د / البنك - جارى ٢/١

الى د / البنك - اكتاب ٢٧٣٠٠٠

٣٣٠٠٠٠ من د / البنك - جارى ٢/٢٨

الى د / المكتبين - قسطى

اكتاب وتخصيص

| | |
|----------------|--------|
| أسهم عادية | ٢٢٠٠٠٠ |
| أسهم ممتازة ٩٪ | ١١٠٠٠٠ |

من مذكورين

| | | |
|-----|------------------------|------|
| ٤/١ | د / مصاريف تأسيس | ٥٠٠٠ |
| | د / مصاريف اصدار فعلية | ٢٥٠٠ |
| | الى د / البنك - جارى | ٧٥٠٠ |

| | | |
|-----|----------------------------|------|
| | من د / مصاريف اصدار محصلة | ٢٥٠٠ |
| ٤/١ | الى د / مصاريف اصدار فعلية | ٢٥٠٠ |

او

| | | |
|--|---------------------------|------|
| | من د / مصاريف اصدار محصلة | ٣٠٠٠ |
| | الى مذكورين | |
| | د / مصاريف اصدار فعلية | ٢٥٠٠ |
| | د / احتياطي قانونى | ٥٠٠ |

أصول

خصوم

الميزانية العمومية للشركة في ١٩٨٤/٤/١

| رأس المال المصدر والمدفوع | | |
|---------------------------|--------|---------------------|
| ٢٠٠٠ سهم عادي | ٤٠٠٠٠٠ | البنك - جاري ٥٩٥٥٠٠ |
| قيمة اسمية ٢٠٠ ج | | |
| مدفوع بالكامل | | |
| ١٠٠٠ سهم ممتاز ٩٪ | ٢٠٠٠٠٠ | |
| قيمة اسمية ٢٠٠ ج | | مصاريف تأسيس ٥٠٠٠ |
| مدفوع بالكامل | | |
| | ٦٠٠٠٠٠ | |
| مصاريف إصدار | ٥٠٠ | |
| محصول أو احتياطي | | |
| قانوني . | ٦٠٠٥٠٠ | ٦٠٠٥٠٠ |

ولقد تم تحديد رصيد د / البنك - جاري عن طريق ترحيل العمليات السابقة والتي تؤثر على ذلك الحساب كالاتي :

د / البنك - جاري

| | |
|-------------------------|---|
| ٧٥٠٠ من مذكورين | ٢٧٣٠٠٠ الى د/البنك ساكتاب |
| ٥٠٠٠ مصاريف تأسيس | ٣٣٠٠٠٠ الى د / المكتبين - قسطنطين اکتساب وتخصيص |
| ٢٥٠٠ مصاريف إصدار | |
| رصيد (ميزانية) ٥٩٥٥٠٠ | |
| | |
| ٦٠٣٠٠٠ | ٦٠٣٠٠٠ |

اسئلة وتمارين على الفصلين

الثامن والتاسع

اولا : الاسئلة :

السؤال الاول :

هل توافق او لا توافق على العبارات التالية مع ابداء السبب باختصار :

- ١ - تركز الشركات المساهمة على الاعتبار المالى فى حين تركز شركات التوصية بالاسهم على الاعتبار الشخصى .
- ٢ - تتشابه شركات الاشخاص وشركات الاموال من حيث تقسيم رأس مال كل منهما الى حصص متساوية القيمة .
- ٣ - تتشابه شركات التوصية البسيطة وشركات التوصية بالاسهم من حيث وجود نوعين من الشركاء ، الاول له مسئولية تضامنية غير محدودة والثانى مسئوليته محدودة بمقدار ما قدم من حصة رأس مال الشركة .
- ٤ - على الرغم من تمتع كلا من شركات المساهمة والشركات ذات المسئولية المحدودة بخاصية «المسئولية المحدودة» للمساهمين أو الشركاء بمقدار حصته فى رأس المال ، فإن النوع الثانى لا يتمتع بنفس القدرة المالية من حيث تدبير الاموال .
- ٥ - يمكن اصدار أسهم برأس مال شركة المساهمة بقيمتها الاسمية او بقيمة تزيد او تقلل من تلك القيمة .
- ٦ - فى حالة طرح اسهم رأس مال شركة المساهمة للاكتتاب العام ، فإنه اذا تم الاكتتاب فى عدد من الاسهم يقل عن الاسهم المطروحة ، يتم تخفيض رأس مال الشركة بهذا القدر ويتم تأسيس الشركة برأس مال

جديد بعد التخصيص .

٨ - لا تختلف إجراءات تأسيس شركات المساهمة التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام وتلك التي لا تطرح أسهمها للاكتتاب العام .

٩ - يعادل رأس المال المرخص به ، رأس المال المصدر في جميع حالات شركات المساهمة الجديدة .

١٠ - ان اصدار اسهم مجانية لزيادة رأس مال شركة المساهمة سيؤدي حتما الى تخفيض القيمة الدفترية للسهم .

١١ - تعطى الاسهم الممتازة لأصحابها حق الاولوية في الاكتتاب في أسهم زيادة رأس مال شركة المساهمة .

السؤال الثاني :

« تتعدد أساليب زيادة رأس مال شركات المساهمة ، حيث أن بعضها يؤدي الى زيادة دفترية فقط في حين أن البعض الآخر سيؤدي الى زيادة في الموارد التالية للشركة » .

اشرح هذه العبارة مبينا وجهة نظرك كمحاسب في الاسباب التي تؤدي الى استخدام كل اسلوب من تلك الاساليب .

السؤال الثالث :

« ان قيمة الاصدار هي القيمة التي يهتم بها المحاسب عند اجراء التيود الدفترية لاصدار رأس مال لشركات المساهمة » .

اشرح وجهة نظرك كمحاسب في العبارة السابقة ، مبينا الانواع المختلفة لقيم الاسهم واستخدامات كل قيمة منها وكيفية احتساب كل منها .

السؤال الرابع :

طلبت منك احدى شركات المساهمة بصفتك محاسباً ، أن تحدد لها القيمة الحقيقية للسهم من أسهم رأسمالها ، ما هي المفردات والبيانات التي ستحتاج إليها ، وكيفية استخدامها لاحتساب القيمة الحقيقية للسهم .

ثانياً : التمارين :

التمرين الاول :

طرحت احدى شركات المساهمة للاكتتاب العام ٥٠٠٠٠ سهم قيمة السهم الاسمية ١٠٠ جنيه تدفع على أقساط كالآتي : ٥٠ جنيه عند الاكتتاب ، ٣٠ جنيه عند التخصيص ، ٢٠ جنيه قسط أخير . وقد تم الاكتتاب في ٧٨٠٠٠ سهم فرفضت اكتتابات في ٣٠٠٠ سهم وردت المبالغ الخاصة بها الى أصحابها ، ووزعت الاسهم بين باقى المكتتبين توزيعاً نسبياً ، وحجزت الزيادة المدفوعة لتخصمهم من الاقساط التالية .

وقد تم سداد جميع الاقساط المطلوبة في مواعيدها .

والمطلوب :

١ - اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات ما تقدم .

٢ - تصوير حسابات دفتر الاستاذ اللازمة .

التمرين الثانى :

اصدرت احدى شركات المساهمة ٨٠٠٠ سهم عادى قيمة السهم الاسمية ٢٠٠ جنيه تدفع على أقساط كالآتي : ٩٠ جنيه عند الاكتتاب ، ٧٠ جنيه عند التخصيص ، ٤٠ جنيه قسط آخر وقد تم الاكتتاب في ١٢٠٠٠ سهم وقد صدر قرار تأسيس الشركة فخصصت الاسهم بين المكتتبين بالتناسب ، وحجزت الزيادة ليسدد منها قسط التخصيص .

وعند التخصيص تأخر المساهم صبحى الذى كان قد اكتتب فى ١٥٠ سهم فى سداد المطلوب منه وعند حلول القسط الاخر تأخر مساهم آخر اسمه سامى كان قد خصص له ٢٠٠ سهم فى سداد المستحق عليه .

وقد بلغت مصاريف التأسيس ٢٠٠٠٠ جنيه اعتمدت وتم الموافقة عليها وسددت بشيك .

وقد قرر مجلس الادارة بيع اسهم صبحى التى لم يدفع قسط تخصيصها بالكامل وقد بيعت هذه الاسهم بمبلغ ١٠٠٠ جنيه وتحملت الشركة مصاريف فى سبيل البيع قدرها ١٥٠ جنيه .

والملحوظ :

أجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات العمليات السابقة بدفاتر شركة المساهمة .

التبرين الثالث :

فى اول يناير ١٩٨٤ طرحت احدى الشركات المساهمة المصرية ١٠٠٠٠٠ سهم للاكتتاب العام بقيمة اسمية للسهم ١٢٠ ج وعلاوة اصدار ٢٠ ج وذلك لزيادة رأس مال الشركة المصبر والمدفوع والذى بلغ فى ذلك التاريخ ١٢٠٠٠٠٠ ج وعلى ان يتم سداد قيمة السهم على اقساط كما يلى :

١٠ ج قسط اكتتاب وعلاوة الاصدار فى المدة من ٢/١ - ٢/١٥

٢٠ ج قسط تخصيص فى المدة من ٤/١ - ٤/١٥

٢٠ ج قسط اخر فى المدة من ٨/١ - ٨/١٥

ولقد تم الاكتتاب فى ١٥٠٠٠٠ سهم ورفض منها ٢٠٠٠٠ سهم ورجعت قيمتها لاصحابها وتقرر تخصيص الاسهم بين المكتتبين تخصيصا نسبيا وحجز

الزيادة لسداد باقى الاقتساط وعند تحصيل القسط الاخير تأخر مساهم كان مخصص له ٢٠٠ سهم عن سداد المستحق عليه أما باقى الاقتساط فقد تم تحصيلها بالكامل .

وفى ١/١ تقرر بيع أسهم المساهم المتأخر فبيع السهم بمبلغ ١٥٠ ج وبلغت مصروفات البيع ٩٠٠ ج واحتسبت فوائد تأخير ١٥٠٠ ج وتم سداد الباقى للمساهم المتأخر .

فاذا علمت أن رصيد الاحتياطى القانونى فى ١/١/١٩٨٤ بلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه .

فالمطلوب :

١ - اجراء قيود اليومية الخاصة باثبات زيادة رأس مال الشركة وتحصيل الاقتساط وتصوير حساب رأس مال الاسهم .

٢ - بيان كيفية اظهار الارصدة المترتبة على العمليات السابقة فى ميزانية الشركة كما تظهر فى ١/١/١٩٨٤ .

التبرين الرابع :

تكونت شركة مساهمة لشراء مصنع محمود خليل للاحتية . وقد كان رأس مال الشركة المصرح به ٢٠٠٠٠٠ جنيه ، مقسم الى ٢٠٠٠٠ سهم عادى ، ١٠٠٠٠ سهم ممتاز ٧٪ قيمة السهم الاسمية ١٠٠ جنيه ، وفيما يلى ميزانية مصانع محمود خليل فى تاريخ الشراء :

| | | | |
|----------------|---------|--------------|---------|
| رأس المال | ١٤٩.٠٠٠ | عقار | ٩٥.٠٠٠ |
| قرض برهن | ٥.٠٠٠ | عدد وآلات | ٣.٠٠٠ |
| العقار | | | |
| دائنون تجاريون | ٤٥.٠٠٠ | اثاث | ٥.٠٠٠ |
| دائنون عن | ٥.٠٠٠ | بضاعة | ٧٥.٠٠٠ |
| مصرفات | | | |
| أوراق دفع | ٤.٠٠٠ | مدينون | ٨٥.٠٠٠ |
| | | مخصص الديون | ٥.٠٠٠ |
| | | | |
| | | | ٨.٠٠٠ |
| | | نقدية بالبنك | ٢٥.٠٠٠ |
| | | مصرفات | ١٥.٠٠٠ |
| | | مخفوعة مقدما | |
| | | | |
| | ٢٨٩.٠٠٠ | | ٢٨٩.٠٠٠ |
| | ===== | | ===== |

وقد تم الاتفاق بموافقة الاطراف الخارجية المعنية على ما يأتي :

١ - تتعهد الشركة المساهمة بأوراق الدفع والدائنين عن مصرفات والقرض برهن ، ويقوم محمود خليل بسداد الدائنين التجاريين .

٢ - تنتقل الى الشركة المساهمة جميع الاصول بقيمتها الدفترية - ماعدا البنك - بعد اجراء التعديلات الآتية :

يزداد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى ١.٠٠٠.٠٠٠ جنيه .
وتخفيض العدد والآلات بمبلغ ٦.٠٠٠ جنيه ويخفض الاثاث بمبلغ ١.٠٠٠ ج .
٣ - سيكون ثمن الشراء ٢٣٢.٠٠٠ جنيه يسدد الى محمود خليل باصدار ١٢.٠٠٠ سهم عادي ، ٦.٠٠٠ سهم ممتاز ويدفع اليه ٥٢.٠٠٠ جنيه نقدا .

وقد أصدرت شركة المساهمة باقى أسهم رأس المال نقدا وطرحت للاكتتاب وتم الاكتتاب فيها بالكامل وسحبت قيمتها بالكامل فورا .

والمطلوب :

١ - عمل قيود اليومية اللازمة في دفاتر شركة المساهمة لاثبات العمليات المسبقة .

٢ - تصوير الميزانية الافتتاحية لشركة المساهمة .

التمرين الخامس :

قررت احدى الشركات المساهمة زيادة رأسمالها بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ ج باصدار اسهم عادية ، قيمة السهم الاسمية ١٠٠ ج . وقد طرحت الاسهم للاكتتاب العام على ان تسدد قيمة السهم كالاتى :

٣٠ ج عند الاكتتاب ، ٣٠ ج قسط تخصيص

٢٥ ج قسط اول ، ١٥ ج قسط اخر .

وقد وردت اكتتابات في ١٤٠٠٠ سهم ، وبمراجعة طلبات الاكتتاب تبين ان :

١- اكتب مساهمو الشركة القدامى في ٦٠٠٠ سهم ، وقد قرر مجلس الادارة تخصيص هذا القدر من الاسهم لهم بالكامل .

٢ - اما باقى الاسهم فقد تقرر تخصيصها على باقى المكتتبين بالتوزيع النسبى مع حجز الزيادة لتخصم من الاقساط التالية .

فاذا علمت ان :

١ - عند سداد قسط التخصيص تأخر احد المساهمين القدامى (عبد اللطيف) الذى كان قد اكتب في ٢٠٠ سهم في سداد المطلوب منه عن قسط التخصيص .

٢ - وعند حلول موعد سداد القسط الاول ، تأخر مساهم آخر من المساهمين الجدد (عبد العزيز) كان قد اكتب في ٢٠٠ سهم في سداد المطلوب منه عن القسط الاول .

٣ - وعند سداد القسط الاخير ، تأخر مساهم ثالث من المساهمين الجدد (عبد المحسن) كان قد خصص له ١٥٠ سهم في سداد المطلوب منه عن القسط الاخير .

وقد قرر مجلس الادارة بيع اسهم المساهم (عبد اللطيف) ، وقد بيعت أسهمه بمبلغ ١٢٠٠٠ ج وقد بلغت مصاريف البيع ٥٠٠ ج .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات العمليات السابقة بدفتر يومية الشركة المساهمة .

التمرين السادس :

في ١٩٨٤/٥/١ تقرر زيادة رأس مال شركة الاعمال الهندسية المساهمة باصدار ١٠٠٠٠ سهم عادي نقدي ، ٥٠٠٠ سهم عادي عيني قبية السهم الاسمية ١٠٠ ج بسعر ١٥٠ ج . وقد اصدرت الاسهم العينية مقابل شراء جميع اصول شركة هاني واحمد والتعهد بكل خصوم الشركة المذكورة التي كانت ميزانيتها كالاتى في ١٩٨٤/٤/٣٠ :

| | | | |
|-------------|--------|---------------|--------|
| رأس المال : | | أراضى ومباني | ٤٠٠٠٠ |
| هاني | ٣٠٠٠٠ | عدد وآلات | ٢٠٠٠٠ |
| أحمد | ٢٠٠٠٠ | بضاعة | ١٥٠٠٠ |
| | ٦٠٠٠٠ | | |
| دائتون | ١٨٠٠٠ | مدينون | ١٠٠٠٠ |
| أوراق دفع | ٦٥٠٠٠ | — مخصص الديون | ٥٠٠٠ |
| | | المشكوك فيها | ٩٥٠٠٠ |
| | ٨٤٥٠٠٠ | | ٨٤٥٠٠٠ |
| | ===== | | ===== |

وقد تم تقدير الأصول كالآتي :

١ — تقدر الاراضى والمباني بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ ج والمعد والالات بمبلغ ١٨٠٠٠٠ ج والبضاعة بمبلغ ١٧٠٠٠٠ ج .

٢ — بفحص حسابات المدينين اتضح وجود ديون تعتبر معدومة بمبلغ ٥٠٠٠ ج وتقدر الديون الجيدة بمبلغ ٨٥٠٠٠ ج .

أما بالنسبة للاسهم النقدية فقد طرحت للاكتتاب العام على ان تسدد قيمة السهم على أقساط كالنصلى :

٧٠ ج عند الاكتتاب (بما فى ذلك العلاوة) ، ٥٠ ج عند التخصيص ، ٣٠ ج قسط أخير .

وقد وصلت الشركة اكتتابات فى ١٥٠٠٠ سهم . ومراجعة طلبات الاكتتاب تبين ان مساهمى الشركة القدامى قد اكتتبوا فى ٥٠٠٠ سهم ، وقد قرر مجلس الادارة تخصيص هذا القدر لهم بالكامل . اما باقى الاسهم فقد خصصت بين باقى المكتتبين بالتناسب مع حيز الزيادة لتخصم من الاقساط التالية . وقد تم سداد قسط التخصيص بالكامل . اما بالنسبة للقسط الاخير فقد تم سدادها بالكامل فيها عدا المستحق على احد المساهمين الجدد وكان قد اكتتب فى ٤٠٠ سهم .

والمطلوب:

أجراء قيود اليومية اللازمة في دفاتر الشركة المساهمة لاثبات ما تقدم .

التمرين السابع :

توضح البيانات الآتية أرصدة حسابات دفتر الاستفاذ باحدى الشركات المساهمة والتي تعمل في مجال الانتاج الصناعى وذلك في ١/١/١٩٨٤ :

٣٨٠٠٠٠ أراضى وهباتى — ٩٢٠٠٠٠ بضاعة بالمخازن — ١٢٠٠٠٠٠
بنك جارى — ٢٣٠٠٠٠ مدينون — ٤٨٥٠٠٠ دائنون — ٦٥٠٠٠
احتياطات — ١٢٠٠٠٠٠ قروض — ١٠٠٠٠٠٠ رأس المال المصدر
(القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ جنيه) — ٩٨٠٠٠٠ رأس المال المدفوع
٢٠٠٠٠ قسط آخر مستحق على المساهم ماهر . وفى ذلك التاريخ
تقرر زيادة رأس مال الشركة لتصبح قيمته بعد الزيادة ١٥٠٠٠٠٠ جنيه
وذلك باصدار نصف قيمة الزيادة بالسهم عينية والنصف الآخر بالسهم نقدية
والقيمة الاسمية للسهم ١٠٠ جنيه وسعر الاصدار ١٣٠ جنيه .

ولقد تقدمت مؤسسة التجارة والهندسة بأصول وخصوم المؤسسة
مقابل الاكتتاب فى الاسهم العينية — وكانت أصول وخصوم المؤسسة
المذكورة على الوجه التالى :

١٥٠٠ سيارات — ١٢٠٠٠٠ مدينون — ٦٠٠٠٠ بنك جارى
١٢٠٥٠٠ بضاعة — ٤٠٠٠٠٠ دائنون — ٤٥٠٠ اثاث — ٤٠٠٠٠

مخصص ديون مشكوك فيها

وقد تم الاتفاق مع الشركة المذكورة على ما يأتى .

١ — اعادة تقييم أصول وخصوم المؤسسة على الوجه التالى :

٨٥٠٠ السيارات — ١١٠٠٠٠ مدينون — ١٥٠٠٠٠٠ البضاعة — ١٠٠٠٠

اتضح ان هناك فاتورة مشتريات آجلة لم ترجل الى حساب الدائنين قيمتها

١٠٠٠٠ جنيه ، كما اتفق على عدم انتقال البنك الجارى والاثاث الى الشركة المساهمة .

٢ - تدفع مؤسسة التجارة والهندسة ١٠٠٠٠٠ جنيه بشيك. اضافة الى صافي الاصول المقدمة منها مقابل الحصول على الاسهم العينية .
ولقد تم تنفيذ ما سبق بالكامل .

اما بالنسبة للاسهم النقدية فلقد طرحت للاكتتاب العام على ان تسدد على أقساط كما يلي :

٧٠ جنيه عند الاكتتاب ، ٢٥ جنيه عند التخصيص ، ٣٥ جنيه قسط آخر .
ولقد اكتتب مساهمو الشركة القدامى في ١٥٠٠ سهم ، في حين بلغت
اكتتابات المساهمين الجدد ١٧٠٠ سهم .

ويقرر تخصيص الاسهم التي أكتتب فيها المساهمون القدامى لهم بالكامل ، اما اسهم المساهمين الجدد فلقد تقرر تخصيصها بينهم تخصيصا نسبيا واحتجاز المستحق لهم لسداد باقى الاقساط .

فاذا علمت ان المساهم ماهر (والمستحق عليه القسط الاخير من العام الماضى) سدد المستحق عليه ضمن قيمة الاسهم التي اكتتب فيها عند زيادة رأس المال ولدى سداد قسط الاكتتاب وانه عند تحصيل القسط الاخير تأخر مساهم من المساهمين القدامى عن سداد المستحق عليه وكان قد اكتتب في ٢٠٠ سهم ، اما باقى المساهمين فقد سدّدوا المستحق عنهم بالكامل .

المطلوب :

١ - اجراء قيود اليومية بدفاتر الشركة المساهمة والخاصة بزيادة رأس المال واصدار وتحصيل كل من الاسهم العينية والتقنية .

٢ - تصوير قائمة المركز المالى للشركة المساهمة كما تظهر بعد زيادة رأس المال وتحصيل جميع الاقساط .

القمرين الثامن :

فيما يلي بعض الارصدة الظاهرة بميزانية احدى الشركات المساهمة
في ٣١ ديسمبر ١٩٨٣ :

| أصول | خصوم |
|---------------------|-----------------------|
| | رأس المال المرخص به: |
| | ١٠٠٠٠ سهم عادي |
| | قيمة اسمية ١٠٠ ج |
| | رأس المال المصدر |
| | والمدفوع : |
| | ٨٠٠٠٠ ٨٠٠٠ سهم عادي |
| | قيمة اسمية ١٠٠ ج |
| | مدفوع بالكامل |
| ١٦٥٠٠٠ البنك - جاري | ٢٥٠٠٠٠ احتياطي عام |
| | ١٠٠٠٠٠ احتياطي قانوني |

وفي اول يناير ١٩٨٤ قرر مجلس ادارة الشركة زيادة رأس المال
المصدر لكي يصل الى الحدود المرخص بها في عقد تأسيس الشركة وقرار
الموافقة بالتكوين ، على ان تتم الزيادة بالشكل التالي :

١ - اصدار اسهم نقدية عددها ١٠٠٠ سهم عادي تطرح للاكتتاب العام
بالقيمة الاسمية .

٢ - اصدار اسهم مجانية عددها ١٠٠٠ سهم مقابل تحصيل جزء من
الاحتياطي العام الى رأس مال ، وتوزع على المساهمين القدامى
بنسبة ما يمتلكه كل مساهم .

وبالنسبة للاسهم النقدية ، فقد طرحت للاكتتاب العام ، على ان تكون
للمساهمين القدامى الاولوية في الاكتتاب ، وعلى ان تسدد القيمة الاسمية
للسهم على النحو التالي :

٥٠ جنيه قسط ائكتاب بالاضافة الى مبلغ ٢ جنيه مقابل مصاريف الاصدار .

٢٥ جنيه قسط تخصيص

٢٥ جنيه قسط اخر

وقد تمت الاكتابات فى ٢١٠٠ سهم ، خصصت على النحو التالى :

١ — تم تخصيص ائكتابات المساهمين القدامى بالكامل والتى بلغت ٨٠٠

سهم .

٢ — ردت اموال لمكتبين فى ٥٠٠ سهم لم يخصص لهم اية اسهم .

٣ — خصصت باقى الاسهم على المكتبين بالتناسب .

وقد طلبت الاقساط وسددت فى مواعيدها .

فاذا علمت ان مصاريف الاصدار التى سددتها الشركة عن اسهم زيادة
راس المال بلغت ١٤٠٠ جنيه .

والمطوب :

١ — اجراء القيود الدفترية لاثبات عمليات اصدار اسهم زيادة راس مال
الشركة المساهمة .

٢ — تصوير الميزانية العمومية للشركة بعد اصدار اسهم زيادة راس المال
وسداد قيمتها بالكامل .

التمرين التاسع :

فى ١/٦/١٩٨٤ اصدرت احدى الشركات المساهمة — تحت التأسيس —
اسهما عادية بقيمة اسمية ٥٠ جنيه للسهم الواحد على ان تطرح تلك الاسهم
للائكتاب العام وتسدد قيمتها على اقساط على النحو التالى :

٢. جنيه قسط اكتاب يسدد خلال المدة من ٦/١ - ٦/٣٠

١. جنيه قسط تخصيص يسدد خلال المدة من ٨/١ - ٨/٣١

٢. جنيه قسط آخر يسدد خلال المدة من ١٠/١ - ١٠/٣١

وقد تلقت الشركة اكتابات في اسهم تزيد عن عدد الاسهم المطروحة
للاكتاب ، ومن ثم قامت بعملية التخصيص على المكتبين .

فإذا علمت انه قد صدر قرار الموافقة على تأسيس الشركة في اول
اغسطس ١٩٨٤ ، وقد تم استلام جميع الاقساط في مواعيدها .

وفيما يلي بعض بيانات جدول (قائمة) التخصيص التي اعدتها الشركة :

قائمة أو جدول التخصيص

| عدد الأساقفة الكلية في | عدد الأساقفة المخصصة | النوع عند الاكتتاب | المطلوب من ١ ، ٢ | المستحق من التخصيص | المحول لاقتطاع تأليفة | المبالغ المردودة |
|---------------------------|-------------------------|-----------------------|---------------------|-----------------------|--------------------------|---------------------|
| ١ | — | ٤٠٠٠ | — | — | — | ٤٠٠٠ |
| ٩٠٠ | ٤ | ١٨٠٠٠ | ٢٧٠٠٠ | ١ | — | — |
| ١ | ٣٠٠٠ | ١ | ٩٠٠٠ | — | ٣٠٠٠ | — |
| ٨٠٠ | ١ | ٤ | ٩٠٠٠ | — | ١ | ١ |
| ٨٠٠ | ١ | ١ | ٤٥٠٠٠ | ١ | ١ | ١ |

والمطلوب :

- ١ - استكمال البيانات الواردة بقائمة (جدول) التخصيص .
- ٢ - اجراء القيود الدفترية اللازمة لاثبات عمليات اصدار الاسهم وتحصيل قيمة الاقساط في مواعيدها .

التبرين العاشر :

في اول مارس ١٩٨٤ تقرر تكوين شركة الاعمال الهندسية والمقاولات برأس مال قدره ١٨٠٠٠٠٠ جنيه مقسم الى اسهم عادية واسهم ممتازة ١٠٪ بقيمة اسمية ٣٠ جنيه على ان يكون عدد الاسهم العادية ضعف عدد الاسهم الممتازة .

وقد اكتتب المؤسسون في الاسهم الممتازة بالكامل وسددت قيمتها فورا بالكامل في ذلك التاريخ .

اما الاسهم للعادية فقد طرحت للاكتتاب العام بالشروط التالية :

- ١٠ جنيه قسط اكتتاب يسدد في المدة من اول فبراير حتى نهايته .
- ٥ جنيه قسط تخصيص يسدد في المدة من اول مارس حتى نهايته .
- ٧ جنيه قسط اول يسدد في المدة من اول يونيو حتى نهايته .
- ٨ جنيه قسط آخر يسدد في المدة من اول اغسطس حتى نهايته .

ولقد تم الاكتتاب في ٧٥٠٠٠ سهم عادي ، بيانها كالآتي :

- ٢٠٠ مكتب اكتتب كل شخص في ٥ سهم .
- ٢٠٠ مكتب اكتتب كل شخص في ٢٠ سهم .
- ٥٠٠ مكتب اكتتب كل شخص في ٥٠ سهم .
- ٥٠٠ مكتب اكتتب كل شخص في ٨٠ سهم .
- ٢٥ مكتب اكتتب كل شخص في ٢٠٠ سهم .

وفي أول مارس صدر قرار تأسيس الشركة ، وقد تم تخصيص الاسهم
على المكتبين على الند والتالى :

- ١ — تخصص الاسهم بالكامل للمكتبين فى ٢٠ سهم أو أقل .
 - ٢ — تخصص اسهم للمكتبين فى ٥٠ سهم ، على أساس ٢٠ . . ٢١ منهم .
 - ٣ — تخصص اسهم للمكتبين فى ٨٠ سهم على أساس ٥٠ سهم لكل منهم .
 - ٤ — عدم تخصيص أية اسهم للمكتبين فى ٢٠٠ سهم أو أكثر .
- وقد تقرر حجز المبالغ الزائدة عند الاكتتاب لسداد الاقساط التالية
وما يزيد على ذلك يرد الى المكتبين .

وقد طلب قسط التخصيص فى أول مارس وسدد بالكامل حتى آخر
شهر مارس وكذلك قد طلب القسطين الاول والاخير وسددت فى مواعيدهما
بالكامل .

فاذا علمت ان المؤسسين قد طالبوا بمصاريف تأسيس قدرها ٥٠٠٠
جنيه ، وقد تم الموافقة عليها واعتمادها وصرفت فى أول سبتمبر ١٩٨٤
بشيك الى المؤسسين .

والمطلوب :

اجراء القيود الدفترية اللازمة لاثبات العمليات السابقة .

الفصل العاشر

الاموال المقرضة واصدار السندات

تناولنا في الفصل السابق المعالجة المحاسبية لـ ٧٠٠ تكوين شركات المساهمة واصدار اسهم رأس المال والوفاء ببقية تلك الاسهم كلباس لتوفير الاموال اللازمة لبدء الشركة لنشاطها . ولكن بعد تكوين الشركة وانشاء جياتها الانتاجية قد تحتاج الشركة الى اموال اضافية لغرض مقابلة متطلبات التوسع وكبر حجم النشاط ، ولقد رأينا في الفصل السابق امكانية استخدام وسيلة اصدار اسهم اضافية لزيادة رأس المال أو بتكوين الاحتياطات وعدم توزيع جميع الارباح المحققة على المساهمين أو الشركاء ، وهذا ما يطلق عليه بالتمويل الذاتي . ولكن من ناحية اخرى قد تواجه الشركة صعوبة توفير الاموال المطلوبة من خلال الالتجاء الى المساهمين القدامى أو بعض المساهمين الجدد ، مما يجعل من الضروري الالتجاء الى وسائل اخرى . وفي هذه الحالة نجد انه من الممكن الالتجاء الى الاقتراض لتوفير الاموال المطلوبة ، الاقتراض يكون اما عن طريق الحصول على قروض سواء من الافراد أو من البنوك أو الحصول على الائتمان من الغير او قد تلجأ الشركة الى الجمهور للاقتراض عن طريق اصدار السندات . ولاشك ان الالتجاء الى الجمهور للاقتراض عن طريق اصدار السندات يمكن الشركة من تدبير الاموال المطلوبة بشيء من اليسر . ومن ناحية اخرى فان الالتجاء الى تدبير الاموال من خلال الحصول على القروض أو الحصول على الائتمان يستخدم عادة في حالات التمويل قصير الاجل ، في حين ان الالتجاء الى الجمهور عن طريق اصدار السندات يتناسب مع التمويل طويل الاجل .

وسوف نخصص هذا الفصل لدراسة الجوانب التالية :

- ١ - التعريف بطبيعة السند مع المقارنة بطبيعة السهم .
- ٢ - شروط اصدار السندات .
- ٣ - اجراءات اصدار السندات .
- ٤ - المعالجة المحاسبية لاصدار السندات .
- ٥ - المعالجة المحاسبية لفائدة السندات .
- ٦ - المعالجة المحاسبية لرد قيمة السندات .
- ١ - **التعريف بطبيعة السند :**

يمكن تعريف السند على أنه حـك قابل للتداول يمثل مديونية على الشركة للغير نتيجة لتقديم الغير لقرض الى الشركة يسدد بعد فترة محددة — طويلة الاجل — ويحصل صاحب الحـك على فائدة يتفق عليها تسدد بصورة دورية .

ومن هذا التعريف يمكن ابراز جوانب الخلاف بين كل من الاسهم والسندات في النواحي التالية :

- (أ) يمثل السهم حصة في رأس مال الشركة في حين يمثل السند قرضاً للشركة أي أحد الالتزامات الخارجية المستحقة على الشركة .
- (ب) يمثل حامل السهم شريكاً في حين يمثل حامل السند دائناً للشركة . وبطبيعة الحال يترتب على ذلك أن حامل السهم له جميع الحقوق المصاحبة للملكية مثل حق حضور الجمعية للمساهمين والرقابة على أعمال مجلس الإدارة . في حين أن حامل السند ليس له حق التدخل في الإدارة (١) .

(١) ولقد نصت المادة رقم (١٧٨) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١/ على ذلك صراحة ، حيث ذكرت : « لا يجوز للممثل القانوني لجمعية حملة السندات التدخل في إدارة الشركة . ويكون له حق حضور اجتماعات الجمعية العامة للشركة وابداء ملاحظاته دون أن يكون له صوت معدود في المداولات » .

(ج) يمثل العائد على الاسهم توزيعا للربح ، مما يعنى أنه يشترط لتوزيع العائد على حملة الاسهم ضرورة تحقيق الشركة لارباح ، اما العائد على السندات — فائدة السندات — تمثل عبئا على ايرادات الفترة ، اى انها تخصم من مجموع ايرادات الشركة قبل التوصل الى صافى الربح عن العام سواء اكانت النتيجة النهائية صافى ربح أم صافى خسارة .

(د) يمثل المسند قرض لاجل ، اى يستحق السداد بحلول الاجل المحدد ، ولكن السهم يمثل ملكية ، ومن ثم لن يتم رد قيمة السهم الا فى تاريخ انقضاء الشركة وتصفيتها ، وذلك باستثناء حالات استهلاك الاسهم وحتى فى هذه الحالة يتم تسليم المساهم الذى استهلكت أسهمه ، أسهم تمتع للبقاء على علاقاته بالشركة .

(هـ) يمثل المركز المالى للشركة الضمان المقدم لحملة السندات بحيث لن يحصل حملة الاسهم على اية مبلغ عند انقضاء الشركة الا بعد استلام حملة السندات جميع المبالغ المستحقة لهم ، بل اكثر من ذلك فقد تصدر السندات بضمان بعض الاصول المحددة ويطلق عليها «سندات برهن ...» اى انها ستكون مضمونة مقابل اصل أو مجموعة أصول محددة .

وعلى الرغم من نواحى الخلاف السابقة ، فان هنالك بعض نواحى الشبه وأهمها :

(١) القابلية للتداول ، حيث نلاحظ ان الاسهم والسندات تمثل صكوكا قابلة للتداول اى يمكن التصرف فيها بالبيع الى الغير . ويتضح ذلك من نص المادة رقم (٤٧) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على «يجب ان تقدم أسهم شركات المساهمة وسنداتهما التى تصدر بطريق الاكتتاب العام خلال سنة على الاكثر من تاريخ قفل باب الاكتتاب الى جميع

بورصات الأوراق المالية في مصر لتقيد في جداول أسعارها طبقاً للشروط والأوضاع المنصوص عليها في لوائح تلك البورصات .

(ب) الالتجاء الى الاكتتاب العام ، حيث تستخدم الاسهم والسندات كوسائل للتمويل عن طريق تجميع أموال المستثمرين والمخبرين ؛ ولا شك أن التجاء كل منها الى الاكتتاب العام يمكنها من تدبير الاموال اللازمة بطريقة سريعة . ولقد اتضح من النقاط السابقة أن اصدار الاسهم يتلاءم مع نوعية من المستثمرين لهم رغبة في المخاطرة نظراً للحصول على عائد يتناسب مع درجة هذه المخاطرة ، في حين أن اصدار السندات يتلاءم مع نوعية من المستثمرين تخشى المخاطرة وتحاول تجنب المخاطر مقابل الحصول على عائد أقل من العائد على الاسهم . ولقد ترى الشركة من ناحية أخرى أن اصدار السندات وطرحها للاكتتاب العام سيؤدي الى توفير الاموال اللازمة دون حصول مقدمي تلك الاموال على حق المشاركة أو الاشراف على ادارة الشركة .

٢ - شروط اصدار السندات :

لقد تم تنظيم عملية اصدار السندات وذلك حماية لاموال الدائنين (حملة السندات) وخاصة أنهم ليس لهم حق المشاركة في الادارة أو الاشراف عليها . ولقد صدر القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية شاملاً لتلك الشروط . ويمكن ايجاز شروط اصدار السندات فيما يلي :

(أ) لا يجوز اصدار السندات الا بقرار من الجمعية العامة للمساهمين بناء على اقتراح مجلس ادارة الشركة أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الاحوال ، مرفقاً به تقرير من مراقب الحسابات يتضمن الشروط التي تصدر بها السندات . ومن هذا يتضح ان قرار اصدار السندات لا يعطى لمجلس الادارة ولكن للجمعية العامة وذلك ضماناً لحماية أموال حملة السندات كما سبق وأن أوضحنا (المادة رقم ١٦١ من اللائحة التنفيذية) .

(ب) لا يجوز اصدار السندات الا بعد سداد رأس المال المصدر بالكامل من جانب المساهمين . وهذا يتمشى مع الاجراءات السليمة حيث لا يقبل ان تلجأ الشركة الى الغير للاقتراض وتمويل نشاطها ومازال هناك مبالغ مستحقة على المساهمين يتعين عليهم الوفاء بها (المادة رقم ١٩ من القانون) .

ولقد تم الاستثناء من هذا الشرط في الحالات التالية (المادة ٥٠ من انقانون) :

- اذا كانت السندات مضمونة بكامل قيمتها برهن له الاولوية على ممتلكات الشركة .
 - السندات المضمونة من الدولة .
 - السندات المكتتب فيها بالكامل من البنوك والشركات التي تعمل في مجال الاوراق المالية وان أعادت بيعها .
 - الشركات العقارية والائتمان العقاري .
- ولا شك ان هذا الاستثناء يعتبر احد مظاهر المرونة التي جاء بها القانون لاعطاء حرية الحركة للشركات في الاقتراض مع وضع الضوابط لتلك الحركة .

(ج) يشترط — عند اصدار السندات — الا تزيد قيمة السندات انسابقة التي أصدرتها الشركة والمتداولة في ايدي الجمهور — مضافا اليها الاصدار المقترح للسندات الجديدة — على صافي أصول الشركة وقت الاصدار حسبما يحدده مراقب الحسابات في تقريره المقدم الى الجمعية العامة بمناسبة الاصدار ، على اساس ما ورد من بيانات بأخر ميزانية وافقت عليها الجمعية العامة (المادة ١٦٢ من اللائحة التنفيذية) . ويتضح ان هذا الشرط يضمن لحملة السندات نوعا من الحماية حيث ان صاحب اصول الشركة يمثل الضمان لاموال الدائنين واصحاب القروض ، ومن ثم فان المشرع رغب في الا تتعدى قيمة القروض (السندات) ، قيمة صافي

الاصول والتي تستخدم السداد تلك الالتزامات وذلك في حالة انقضاء الشركة وتصنيفها .

ولقد تم الاستثناء من هذا الشرط بالنسبة للحالات التي تم استثنائها من الشرط السابق فكره - سداد رأس المال المصدر بالكامل - حيث ذكرت اللائحة التنفيذية في المادة رقم (٥٠) بأن :

« كما يجوز بقرار من الوزير بناء على عرض الهيئة أن يرخص للشركات المشار إليها في اصدار سندات بقيمة تجاوز صافي أصولها وذلك في الحدود التي يصدر بها هذا القرار » .

٣ - اجراءات اصدار السندات :

يمكن تلخيص اجراءات اصدار السندات فيما يلي :

(١) يتم اصدار السندات إما عن طريق الاكتتاب العام او عن طريق الاكتتاب غير العام وفي الحالة الاولى يتعين مراعاة القواعد والاجراءات التي سبق عرضها عند دراسة اصدار اسهم رأس المال عن طريق الاكتتاب العام .

وقد نصت المادة رقم ٤٩ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على انه اذا طرح جانب من السندات التي تصدرها الشركة للاكتتاب العام ، فيجب ان يتم ذلك بعد موافقة الهيئة العامة لسوق المال عن طريق احد البنوك المرخص لها بقرار من الوزير المختص بتلقى الاكتتابات او الشركات التي تنشأ لهذا الغرض او التي يرخص لها بالتعامل في الاوراق المالية . ويستفاد من هذا النص ، ان الاصل هو اصدار السندات عن طريق غير الاكتتاب العام ، أما في حالة طرح السندات او جانباً منها للاكتتاب العام ، فلا بد من موافقة بعض الجهات المختصة .

ولقد اوضحت المادة رقم (١٦٩) من اللائحة التنفيذية على ان السندات تعتبر مطروحة للاكتتاب العام اذا وجهت الشركة الدعوة الى الاكتتاب فيها الى اشخاص غير محددين سلفاً .

(ب) يتم دعوة الجمهور للاكتتاب العام في السندات من خلال نشر:
الاكتتاب والتي تشتمل على عدد من البيانات عن عدد السندات المصدرة وسعر
الاصدار وسعر الفائدة وموعد وطريقة رد السندات و ... الخ . ويتعين
ارفاق بعض المستندات مثل نسخة من الميزانية الاخيرة للشركة التي
اعتمدها الجمعية العامة وتقرير عن نشاط الشركة خلال السنة الحالية
والسنة السابقة للاكتتاب .

(ج) في حالة اذا لم يتم تغطية السندات المعروضة للاكتتاب خلال
المدة المقررة أو أية مدة أخرى يتقرر مد الاكتتاب اليها ، يجوز لمجلس ادارة
الشركة أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الاحوال ، ان يقرر الاكتفاء
باصدار القدر الذي تمت تغطيته من السندات والغاء الباقي (المادة ١٧١
من اللائحة التنفيذية) .

مع مراعاة التزام المكتب بالوفاء بقيمة السند في المواعيد المتفق عليها .
(د) أجاز القانون اصدار عدة أنواع للسندات ، مثل السندات
القابلة للتحويل الى اسهم والتي يكون لمساهمي الشركة اولوية الاكتتاب
فيها ، وكذلك الاسهم المضمونة برهن أو كفالة وتلك غير المكفولة برهن بحيث
اشترط في الاولى ان يتم الرهن لصالح جماعة حملة السندات قبل اصدار
السندات .

٤ - المعالجة المحاسبية لاصدار السندات :

تتوقف المعالجة المحاسبية ومن ثم القيود الدفترية لاصدار السندات

على عاملين أساسيين هما :

(ا) طريقة اصدار السندات ، وهل سيتم الاكتتاب في السندات عن طريق

الاكتتاب العام أو عن طريق الاكتتاب غير العام .

(ب) تحديد قيمة (سعر) لاصدار السندات .

و سنتناول كلا من العاملين بشيء من التفصيل .

(ا) طريقة اصدار السندات :

لقد سبق ان اوضحنا بان اصدار السندات يتم اما عن طريق الاكتتاب

العام أو عن طريق الاكتتاب غير العام . وفي الحالة الاولى يتم توجيه الدعوة الى الاكتتاب في السندات الى اشخاص غير محددين سلفا . ولقد نظم القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية اصدار السندات عن طريق الاكتتاب العام واشترط فيه توافر نفس الشروط الخاصة باصدار الاسهم عن طريق الاكتتاب العام والسابق الاشارة اليها عند دراسة موضوع تكوين واصدار اسهم رأس مال شركة المساهمة . وغالبا عندما يتم اللجوء الى الاكتتاب العام ، يتم سداد قيمة السند على أقساط (قسط اكتتاب ، قسط تخصيص ، قسط أول ، ...) وذلك تشجيعا لاجتذاب عدد كبير من المستثمرين وخاصة محدودى الموارد . وفي حالة ورود اكتتابات في سندات تزيد عن عدد السندات المطروحة للاكتتاب العام ، يتم استخدام نفس الاجراءات السابق ذكرها في حالة اصدار الاسهم وخاصة بالنسبة لحجز المبالغ الزائدة عن قسط الاكتتاب لسداد الاقساط التالية على ضوء ما خصص للمكتب من سندات ، ويحدد مجلس الادارة طريقة التخصيص التى ستببع .

أما في حالة عدم تغطية الاكتتابات للسندات المطروحة ، فهنا يختلف الحال عن نظيره في حالة اصدار الاسهم ، حيث يجوز لمجلس الادارة ان يقرر الاكتفاء باصدار القدر الذى تمت تغطيته من السندات والغاء الباقى (المالى رقم ١٧١ من اللائحة التنفيذية) ، وذلك بعكس الحال في حالة اصدار الاسهم حيث لا يتم تأسيس الشركة الا بعد تغطية الاكتتاب بالكامل ، واذا لم يتم تغطية الاكتتاب بالكامل يتم رد الاموال المدفوعة عند الاكتتاب الى المكتتبين بالكامل .

ومن ثم فان القيود الدفترية لاثبات عمليات اصدار السندات سواء طرحت للاكتتاب العام أم لا ، وسواء سددت القيمة دفعة واحدة او على أقساط فان القيود الدفترية لن تختلف عن قيود اصدار الاسهم سوى في

استخدام د / ترخص السندات بدلا من د / راس مال الاسهم ، وسنمين ذلك بالتفصيل فيما بعد .

(ب) قيمة او سعر اصدار السندات :

يتحدد سعر او قيمة اصدار السندات طبقا لمدى تمثلي سعر الفائدة المحدد للسندات مع سعر الفائدة السائد في السوق للاستثمارات المماثلة مع افتراض ثبات العوامل الاخرى المؤثرة على هذه القيمة . ولقد قررت القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الحرية للشركات في تحديد سعر او قيمة اصدار السندات على ضوء سعر الفائدة المقرر لحملة السندات والظروف الاقتصادية المحيطة . ويمكن اصدار السندات بالقيم او الاسعار التالية :

- ١ - اصدار السندات بقيمتها الاسمية ، وذلك في حالة تساوي معدل فائدة السندات مع معدل الفائدة السائدة في السوق للاستثمارات المماثلة .

- ٢ - اصدار السندات بخصم اصدار ، وذلك في حالة ما اذا كان معدل الفائدة على السندات اقل من معدل الفائدة السائد في السوق للاستثمارات المماثلة .

- ٣ - اصدار السندات بعلاوة اصدار ، وذلك في حالة ما اذا كان معدل الفائدة على السندات يزيد عن معدل الفائدة السائد في السوق للاستثمارات المماثلة .

وما سبق يتضح أن المعالجة المحاسبية لكل من خصم الاصدار وعلاوة الاصدار ترتبط بالمعالجة المحاسبية لفائدة السندات كما سنمين فيما بعد .

حالة اصدار السندات بقيمتها الاسمية :

وفي هذه الحالة ستوقف المعالجة المحاسبية لتلك السندات على أسلوب اصدار السندات وكيفية سداد القيمة الاسمية للسندات المصدرة .

مثال (١) :

في اول نوفمبر ١٩٨٢ اصدرت إحدى شركات المساهمة ١٠٠٠ سند

١٢٪ قيمة اسمية ١٠٠ جنيه للسند الواحد . وقد تم الاكتتاب في السندات بالكامل وسددت القيمة الاسمية بالكامل دفعة واحدة في تاريخ الاكتتاب .
والمطلوب :

اجراء القيود الدفترية اللازمة .

الحل :

١٠٠٠٠ من ح / البنك — جارى ١١/١

١٠٠٠٠ الى ح / المكتبين في السندات

١٠٠٠٠ من ح / المكتبين في السندات ١١/١

١٠٠٠٠ الى ح / قرض السندات ١٢٪

مثال (٢) :

نفترض في المثال رقم (١) ان القيمة الاسمية للسند تسدد على الاقساط التالية :

٣٠ جنيه قسط اكتتاب ، ٤٠ جنيه قسط تخصيص ، ٣٠ جنيه قسط آخر .

وقد وردت اقساطات في السندات بالكامل وطلبت الاقساط وسددت في مواعيدها .
والمطلوب :

اجراء القيود الدفترية لاثبات ما تقدم .

الحل :

٢٠٠٠ من ح / البنك — جارى

٢٠٠٠ الى ح / المكتبين في السندات

٢٠٠٠ الى ح / المكتبين في السندات

استلام اموال الاكتتابية بالسند

٧٠٠٠٠ من د / المكتبين - قسطنطين

اكتتاب وتخصيص

٧٠٠٠٠ الى د / قرض السندات ١٢٪

اثبات التخصيص واصدار

السندات

٤٠٠٠٠ من د / البنك - جاري

٤٠٠٠٠ الى د / المكتبين - قسطنطين

اكتتاب وتخصيص

استلام المستحق عن قسطنطين

التخصيص

٣٠٠٠٠ من د / المكتبين - قسط آخر

٣٠٠٠٠ الى د / قرض السندات ١٢٪

استحقاق والمطالبة بالقسط الاخير

٣٠٠٠٠ من د / البنك - جاري

٣٠٠٠٠ الى د / المكتبين - قسط آخر

استلام القسط الاخير

دالة اصدار السندات بخضم اصدار :

يرجع السبب الاساسي لاصدار السندات بخضم اصدار الى انخفاض معدل الفائدة المقرر لتلك السندات عن المعدل السائد في السوق للاستثمارات المماثلة ، هذا بالإضافة الى بعض العوامل الاخرى ، مثل انخفاض الطلب على الاكتتاب في السندات او لتلاقي الصعوبة التي تواجهها الشركة في تدبير الاموال بسرعة .

-ومن الملاحظ ان تحديد مقدار خصم الاصدار لا يتم بطريقة عشوائية ،

ويمكن تحديد عدة طرق وأن كُنت المعالجة المحاسبية له واحدة ورغم
تعدد طرق حسابه . ومن بين هذه الطرق :

١ - وسيلة مقدار التخفيض في الفائدة المدفوعة لحيلة السندات عن مقدار
الفائدة للاستثمارات الممثلة باستخدام معدل الفائدة السائد في
السوق . فمثلا إذا كانت القيمة الاسمية للسند ١٠٠ جنيه ومعدل
الفائدة على تلك السندات ١٠٪ في حين أن معدل الفائدة السائد
للاستثمارات الممثلة ١٢٪ .

∴ الفائدة المدفوعة لحيلة السندات = $\frac{10}{100} \times 100 = 10$ جنيه .

الفائدة المحسوبة على الاستثمارات الممثلة = $\frac{12}{100} \times 100 =$

= ١٢ جنيه .

∴ الفرق يلتحق في الفائدة المدفوعة = ١٢ - ١٠ = ٢ جنيه .

ومن ثم فإن خصم الإصدار = $\frac{100}{12} \times 2 = \frac{2}{3} = 16 \frac{2}{3}$ جنيه .

وذلك يعني أنه يستثمر ذلك المبلغ ($16 \frac{2}{3}$ جنيه) بمعدل الفائدة

السائد في السوق يمكن تعويض النقص في مقدار الفائدة المتحصل عليها من

السندات باستخدام المعدل المنخفض ($16 \frac{2}{3} \times \frac{12}{100} = 2$ جنيه) .

٢ - تعتمد هذه الطريقة على استخدام القيمة الزمنية للنقود في

الاعتبار . فيتم تحديد القيمة الحالية لكل من : القيمة الاسمية للسند والتي

سترد إلى حامل السند في نهاية الفترة المحددة وقيمة الفوائد التي يحصل

عليها حامل السند باستخدام معدل الفائدة المنخفض . مع مراعاة أن تحديد

القيمة الحالية لهاتين المرحلتين يتم باستخدام معدل الفائدة السائد في

السوق .

فمثلا اذا كانت القيمة الاسمية للسند ١٠٠ جنيه ومعدل الفائدة ٨٪
تسدد سنويا في حين يبلغ معدل الفائدة السائد في السوق للاستثمارات
الملاحظة ١٠٪ .

∴ القيمة الحالية للقيمة الاسمية للسند بمعدل ١٠٪ (من جداول القيمة
الحالية)

$$١٠٠ \times ٠.٣٨٥ = ٣٨.٥ \text{ جنيه} .$$

والقيمة الحالية لدفعة مقدارها ٨ جنيه سنويا لمدة ١٠ سنوات بمعدل

$$١٠٪ \text{ (من جداول القيمة الحالية) } = ٨ \times ٠.٤٦١٦٠ = ٣.٦٩٢٨ \text{ جنيه} .$$

∴ القيمة الحالية لاصل السند وفوائده بمعدل الفائدة السائد في السوق

$$= ٣٨.٥ + ٣.٦٩٢٨ = ٤٢.١٩٢٨ \text{ جنيه} .$$

$$\therefore \text{خصم الاصدار} = ١٠٠ - ٤٢.١٩٢٨ = ٥٧.٨٠٧٢ \text{ جنيه} .$$

مثال : حالة اصدار السندات بخصم اصدار :

في اول يناير ١٩٨٤ اصدرت احدى الشركات المساهمة ١٠٠٠ سند

قيمة اسمية ١٠٠ جنيه وبخصم اصدار ٢٠٪ ، وبمعدل فائدة ١٠٪ .
وقد قررت الشركة طرح السندات للاكتتاب العام ، على ان تسدد القيمة على
اقساط كالاتى :

٤٥ جنيه قسط اكتتاب من اول يناير الى آخر يناير .

٢٥ جنيه قسط تخصيص من اول مارس الى آخر مارس .

وقد وردت اكتتابات في ٢٨٠٠ سند ، خصصت على النحو التالى :

١ — رفضت اكتتابات في ٢٠٠ سند لم تخصص لهم اية سندات .

٢ — مكتتبين في ٦٠٠ سند خصص لهم بالكامل .

٣ — خصصت باقى الاكتتابات بالتناسب .

وقد طلبت الاقساط وسددت في مواعيدها .

والمطلوب :

١ — اجراء القيود الدفترية لاثبات ما تقدم .

٢ — اعداد الميزانية العمومية لشركة المساهمة في آخر مارس لظهور اثر
العمليات السابقة عليها ..

الحل :

جدول التخصيص

| سندات مكتب فيها | سندات مخصصة | مدفوع عذ الاكتتاب | مطلوب عن قسطى اءات | المستحق عن قسط التخصيص | مبالغ مردودة |
|--------------------|----------------|----------------------|-----------------------|------------------------------|--------------|
| ٢٠٠ | — | ١٠٠٠ | — | — | ١٠٠٠ |
| ٦٠٠ | ٦٠٠ | ٢٧٠٠٠ | ٤٨٠٠٠ | ٢١٠٠٠ | — |
| ٢٠٠٠ | ٤٠٠ | ١٠٠٠٠ | ٣٢٠٠٠ | — | ٥٨٠٠٠ |
| ٢٨٠٠ | ١٠٠٠ | ١٢٦٠٠٠ | ٨٠٠٠٠ | ٢١٠٠٠ | ٦٧٠٠٠ |

أولا : اجراء القود الدفترية :

١٢٦٠٠٠ من د / البنك — جارى ١/٣١

١٢٦٠٠٠ الى د / المكتبين — قسطى

اكتتاب وتخصيص

استلام اموال الاكتتاب

من مذكورين

٨٠٠٠٠ د / المكتبين — قسطى اكتتاب

٢/١ وتخصيص

٢٠٠٠٠ د / خصم اصدار سندات

١٠٠٠٠٠ الى د / قرض السندات ١٠٪

اصدار السندات بخصم اصدار

٦٧٠٠٠ من د / المكتبين — قسطى اكتتاب

٢/١ الى د / البنك — جارى ٦٧٠٠٠

رد اموال لبعض المكتبين

٢١٠٠٠

من د / البنك — جارى

٢١٠٠٠

الى د / المكتبين — قسطنط

٣/٣١

اكتتاب وتخصيص

استلام المستحق عن قسطنط

التخصيص

ثانيا : الميزانية العمومية للشركة :

| أصول | الميزانية العمومية في ١٩٨٤/٣/٣١ | خصوم |
|-------|---------------------------------|----------------------|
| | ١٠٠٠٠٠ | قرض السندات (١٠٠٠) |
| | | سند قيمة اسمية ١٠٠ ج |
| | | (للسند) |
| ٨٠٠٠٠ | ٢٠٠٠٠ | — خصم اصدار سندات |
| | ٨٠٠٠٠٠ | |

ملاحظات على الط :

١ — يتضح من جدول التخصيص عدم وجود خانة لبيان المبالغ المحولة لاقساط تالية (مقدمة) ويرجع ذلك الى عدم وجود اقساط بعد قسطنط التخصيص .

٢ — بالنسبة لاجراء القيد الخاص باستحقاق قسطنط التخصيص وطلب قسطنط الاكتاب يتضح ان جدول التخصيص يظهر صافي المستحق بعد استبعاد خصم الاصدار . ومن ثم يؤخذ ذلك في الاعتبار لكي يظهر د/قرض السندات بالقيمة الاسمية في الميزانية العمومية لظهور قيمة الالتزام الحقيقي تجاه حملة السندات عند استحقاق ميعاد رد السندات .

حالة اصدار السندات بعلاوة الاصدار :

يتم اصدار السندات بعلاوة اجبار اذا كان معدل الفائدة السائد في السوق على الاستثمارات المباشرة اقل من معدل الفائدة المقرر للسندات

المصدرة . ومن ثم تمثل علاوة الاصدار ما يتفمه حامل السند مقابل ما يحصل عليه من فوائد تزيد عن تلك الفوائد التي يمكن أن يحصل عليها من الاستثمارات المماثلة نتيجة لزيادة معدل الفائدة على السندات المصدرة عن معدل الفائدة السائدة في السوق للاستثمارات المماثلة .

وهنا نلاحظ اختلاف الاسباب التي تؤدي الى اصدار السندات بعلاوة اصدار عن تلك الاسباب التي تؤدي الى اظهار الاسهم بعلاوة اصدار . ففي حالة الاسهم ، يتم اصدار اسهم زيادة رأس مال للشركة بعلاوة اصدار لتعويض المساهمين القدامى عن اشتراك المساهمين الجدد في الاحتيازات والأرباح الغير موزعة والتي تم تكوينها قبل اصدار اسهم زيادة رأس المال . ومن الجدير بالذكر أن علاوة الاصدار لا تتحدد بطريقة عشوائية ، ولكن هناك بعض الطرق التي يمكن استخدامها لتحديد مقدار تلك العلاوة والتي تستخدم مع بعض المؤشرات الاخرى (مثل الحصة الاقتصادية السائدة ، مدى حاجة الشركة الى الاموال ، المركز المالي للشركة وقت الاصدار ... الخ) لتحديد مقدار علاوة الاصدار التي تسدد مع القيمة الاسمية للسند . وفي حالة تجزئة سداد قيمة السند على أقساط يتم سداد قيمة العلاوة مع قسط الاكتتاب أو قسط التخصيص أو كلاهما .

ومن هذه الطرق — والتي استخدمت عند تحديد خصم الاصدار — رسالة مقدار الزيادة في الفائدة المقررة للسندات وذلك باستخدام معدل للرسالة يعادل سعر الفائدة السائد في السوق . فلو افترضنا ان الشركة أصدرت سندات بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه وبمعدل فائدة ١٤٪ سنوياً في حين ان معدل الفائدة السائد في السوق للاستثمارات المماثلة ١٠٪ .

$$\therefore \text{العائد لحامل السند} = 100 \times \frac{14}{100} = 14 \text{ جنيه} .$$

$$\text{العائد السائد لنفس النوع من الاستثمارات} = 100 \times \frac{10}{100} = 10 \text{ جنيه} .$$

$$\therefore \text{مقدار الزيادة في العائد المدفوع لحصة السند} = 14 - 10 = 4 \text{ جنيه} .$$

أي أن الشركة تسدد ٤ جنيهات إضافية مستويا يبلغ ١٠٠ جنيه من الاستثمارات . ومن ثم يتعين للشركة الحصول على مبلغ إضافي يغل عائد مستوى قدره أربعة جنيهات مستويا وهو ما يطلق عليه علاوة الإصدار .

$$\therefore \text{علاوة الإصدار} = 4 \times \frac{100}{10} = 40 \text{ جنيه} .$$

والطريقة الثانية تعتمد على إيجاد القيمة الحالية لأصل قرض السندات والذي سوف يسترد في نهاية عمر السندات بالإضافة إلى إيجاد القيمة الحالية لمجموع الفوائد السنوية التي يحصل عليها حامل السند خلال عمر القرض . ويتم استخدام معدل الفائدة السائد في السوق كمعدل الخصم عند تحديد القيمة الحالية . وبمقارنة مجموع القيمة الحالية لكل من أصل قيمة السند والفوائد الدورية المستدة (يمثل هذا المجموع قيمة الإصدار السند) مع القيمة الاسمية للسند يمكن تحديد مقدار علاوة الإصدار المثالية .

فمثلا إذا افترضنا أن الشركة تنكر في إصدار سندات قيمة اسمية ١٠٠ جنيه وبفائدة ١٢٪ تسدد كل ستة شهور على أن تسدد قيمة السندات بعد عشرة سنوات . وقد اتضح أن معدل الفائدة السائد في السوق وقت التفكير في إصدار السندات ٨٪ مستويا .

فالمطلوب :

تحديد سعر إصدار تلك السندات والذي يجعل سعر الفائدة على هذه السندات يتماشى مع المعدل السائد في السوق .

ففي هذه الحالة سوف تستخدم جداول القيمة الحالية لتحديد القيمة الحالية لكل من القيمة الاسمية للسند والفوائد المركبة على أساس كل ٦ شهور كالآتي :

القيمة الحالية للقيمة الاسمية لمدة ٢٠ فترة (١٠ شهور)

بمعدل ٤٪ = ٦٠.٠٠ جنيه

القيمة الحالية للفائدة الدورية نصف السنوية لمدة

٢٠ فترة بمعدل ٤٪ = ٨١٥٤٠ جنيه

(١٢٥٠٠ × ٦٠)

مجموع القيمة الحالية للقيمة الاسمية والفوائد = ١٢٧١٤٠ ج

ويمثل مجموع القيمة الحالية سعر الاصدار المناسب لتلك السندات ،

أي أن مقدار علاوة الاصدار = ١٢٧١٤٠ - ١٠٠ = ٢٧١٤٠ جنيه .

مثال

في ١/١/١٩٨٣ طرحت إحدى الشركات المساهمة ١٠٠٠ سند بقيمة اسمية ٥٠ جنيه وعلاوة اصدار ١٠ جنيه ، للاكتتاب العام على أن تسدد قيمة السند وعلاوة الاصدار دفعة واحدة عند الاكتتاب .

وفي ١/٣١/١٩٨٣ بلغ مجموع الاكتتابات ١٩٠٠ سند ، وقد قرر مجلس الادارة رد اكتتابات في ٢٠٠ سند وتم تخصيص باقى السندات على المكتتبين بالنسب .

والمطلوب :

اجراء القيود المحفورية لإثبات العمليات السابقة .

الحل :

١١٤٠٠٠ ح / البنك — جارى

١١٤٠٠٠ ح / المكتتبين فى السندات ١/٣١

استلام اموال الاكتتاب

١٩٠٠ ح / المكتتبين فى السندات ١/٣١

الى مخزون سندات

٥٠٠٠٠ ح / قرض السندات

١٠٠٠٠

ح / علاوة الاصدار

اصدار السندات وتخصيصها على

مدينه ١٠٠٠ ح / المكتتبين

على قيد سندات

٥٤٠٠٠ التي د / البنك - جاري

رد المبالغ لمكتبين لم تخصص لهم

سندات أو سيددوا مبالغ

بالزيادة عند الاكتاب

٥ - المعالجة المحاسبية لفائدة السندات :

لقد اتضح من التعريف بطبيعة السند ، أن من بين حقوق حملة السندات الحصول على عائد أو فائدة ثابتة في المواعيد المتفق عليها ، ولا يجوز أن تزيد الفائدة عن الحد الأقصى المسموح به قانونا . وتستحق هذه الفائدة بغض النظر عن نتيجة أعمال الشركة المساهمة من ربح أو خسارة . هذا بالإضافة الى حق حملة السندات في استرداد قيمة ما لديهم من سندات في المواعيد المنصوص عليها عند اصدار تلك السندات .

وتتضمن المعالجة المحاسبية للفائدة على قرض للسندات التواحي

التالية :

(أ) تحديد العيب الفكري لفائدة السندات والواجب تحميله على الحسابات الختامية

(ب) تحديد وسداد مقدار الفائدة الدورية على السندات المستحقين

(ج) تأثير كل من خصم الاصدار وعلاوة الاصدار على معالجة الفائدة علم قرض السندات

(أ) تحديد العيب الفكري لفائدة على السندات :

يتطلب الامر عند تحديد مقدار الفائدة على قرض السندات والمعالجة

تحميلها على الحسابات الختامية للشركة (د / الارباح والخسائر) ضرورة الأخذ في الاعتبار التواحي التالية :

١ - سندا مبعوثا قبل سندا رابعا ربح سندا عيالا د / ارباح ٧

٢ - سندا مبعوثا قبل سندا رابعا ربح سندا عيالا

١ - ضرورة تحديد بدء مريان الفائدة على قرض السندات ، وذلك في حالة اصدار السندات خلال السنة المالية للشركة ، مما يعنى وجود اختلاف بين السنة المالية للشركة عن السنة المالية لقرض السندات .

٢ - ضرورة الاخذ في الاعتبار لطريقة رد السندات عقد احتساب مقدار العيب التقري لفائدة السندات ، وذلك لان تحديد العيب التقري مرتبط بالرصيد التقري لحساب قرض السندات والتواجد في تاريخ اعداد الصلح الختلية . ففى حالة رد السندات دفعة واحدة في نهاية عدد معين من السنوات ، سيكون العيب التقري المحل على الصلحات الختلية بحسوى سنويا ، مع مراعاة السنة الاولى لاصدار السندات اذ تم الاصدار خلال السنة المالية . اما اذا كانت شروط اصدار السندات تقضى بردها على دفعات سنوية ، فذلك يعنى ان العيب التقري لفائدة السندات سوف يتقلص سنويا نظرا لتناقص الرصيد التقري لحساب قرض السندات نتيجة للمداد الدورى .

مثال (١) : حالة سداد قرض الهيئات دفعة واحدة :

فى اول فبراير 1981 طرحت احدى شركات المساهمة ٢٠٠٠ سند قمية اسمية ١٠٠ جنيه بفائدة ١٪ تسدد سنويا ، على ان تسدد قمية السندات بعد اربعة سنوات دفعة واحدة .

وفى آخر فبراير تم الاكتتاب فى السندات بالكامل ، وسدست قيمتها دفعة واحدة نالما علمت ان السنة المالية للشركة تنهى فى ٣١ ديسمبر من كل عام .

الطلب :

١ - تحديد العيب التقري لفائدة قرض السندات خلال مدة القرض .

٢ - اجراء قيد التقري لتحيل الصلحات الختلية بالعيب التقري لفائدة قرض السندات .

الحل :

السنة المالية المنتهية
في ٣١ ديسمبر

العيب الفترى للفائدة

$$١٩٨١ \quad ٢٠٠٠٠ \times \frac{٦}{١٠٠} \times \frac{١٠}{١٢} = ١٠٠٠٠ \text{ ج}$$

$$١٩٨٢ \quad ٢٠٠٠٠ \times \frac{٦}{١٠٠} = ١٢٠٠٠ \text{ ج}$$

$$١٩٨٣ \quad ٢٠٠٠٠ \times \frac{٦}{١٠٠} = ١٢٠٠٠ \text{ ج}$$

$$١٩٨٤ \quad ٢٠٠٠٠ \times \frac{٦}{١٠٠} = ١٢٠٠٠ \text{ ج}$$

$$١٩٨٥ \quad ٢٠٠٠٠ \times \frac{٦}{١٠٠} \times \frac{٢}{١٢} = ٢٠٠٠ \text{ ج}$$

ويكون القيد الدفترى في نهاية السنة المالية الاولى كالآتي :

١٠٠٠٠ من د / الارباح والخسائر ١٩٨١/١٢/٣١

١٠٠٠٠ الى د / فائدة قرض السندات

وهكذا بالنسبة للسنوات التالية مع استخدام العيب الفترى الذي تم

تحديده في الخطوة السابقة .

مثال (٢) : حالة مهادد قرض السندات على دفعات :

نفترض في المثال السابق رقم (١) أن شروط اصدار قرض السندات

تتضمن برد السندات على اربعة دفعات سنوية متساوية القيمة بطريقة

السحب مع مهادد الفوائد سنويا .

الحل :

وفي هذه الحالة سيتم تحديد العيب الفترى لفائدة قرض السندات

على النحو التالي ، حيث سيتم تخفيض حساب قرض السندات بمبلغ

٥٠٠٠٠ جنيه سنويا .

السنة المالية المنتهية
في ٣١ ديسمبر

العبء الفترى للفائدة على السندات

$$1981 \quad 10000 = \frac{10}{12} \times \frac{6}{100} \times 20000$$

$$1982 \quad 2000 = \frac{2}{12} \times \frac{6}{100} \times 20000$$

$$7500 = \frac{10}{12} \times \frac{6}{100} \times 15000$$

$$1500 =$$

$$1983 \quad 1500 = \frac{2}{12} \times \frac{6}{100} \times 15000$$

$$5000 = \frac{10}{12} \times \frac{6}{100} \times 10000$$

$$6500 =$$

$$1984 \quad 11000 = \frac{10}{12} \times \frac{6}{100} \times 10000$$

$$2500 = \frac{10}{12} \times \frac{6}{100} \times 5000$$

$$2500 =$$

$$1985 \quad 500 = \frac{2}{12} \times \frac{6}{100} \times 5000$$

ويقتل العبء الفترى للفائدة على السندات مستويًا في الجانبين

الذين لحساب الارباح والخسائر كما سبق وان اوضحنا في المثال رقم (١).

تحديد وسداد الفائدة الثورية على قرض السندات :

تحدد شروط اصدار السندات معدل الفائدة المستحقة لحملات السندات

وذلك مواعيد اصدارها بسداد وتحدد الفائدة مستويًا او تنقسم بمواريها بخصر

النظر عن مواعيد نهاية السنة المالية للشركة . وهذا يضمن سلامة يتعين

مراعاتها عند تحديد وسداد فائدة السندات الا وهي :

١ - يتم تحديد مقدار الفائدة على قرض السندات باستخدام القيمة الاسمية للسندات بغض النظر عن قيمة الاصدار (حالة وجود علاوة اصدار او خصم اصدار) .

٢ - عادة ما يتم تخصيص حساب مستقل بالبنك لسداد فائدة السندات المستحقة وفي هذه الحالة يتم في ميعاد استحقاق الفائدة تحويل مبلغ مساو لتلك الفائدة من الحساب الجارى الى حساب خاص بالبنك وغالبا ما يطلق على هذا الحساب «ح/البنك - فائدة السندات» .

٣ - عندما تكون الفوائد خاضعة لاحدى الضرائب النوعية ، يقوم البنك بحجز هذه الضرائب قبل تسليم الفائدة المستحقة لحملة السندات . على ان يتم توريد تلك المبالغ المحجوزة كضرائب الى مصلحة الضرائب فيما بعد .

٤ - يتم سداد الفائدة على السندات التى مازالت قائمة فى ميعاد الاستحقاق ، أى يجب تخفيض حساب قرض السندات بما يرد من سندات على مدار سنوات القرض ، وذلك اذا ما كانت شروط الاصدار تقضى برد السندات على دفعات دورية .

مثال (١) :

فى اول مارس ١٦٨٣ اصدرت احدى شركات المساهمة ٢٠٠٠ سند قيمة اسمية ٥٠ جنيه وبفائدة ١٠٪ سنويا تسدد كل ٦ شهور ، وكانت شروط الاصدار تنص على رد قيمة السندات بعد ٥ سنوات دفعة واحدة، وقد تم الاككتاب فى السندات بالكامل وسددت قيمتها دفعة واحدة فى اول ابريل ١٦٨٣ .

فلذا علمت ان :

١ - تقوم الشركة بتحويل مبالغ تعادل قيمة الفوائد المستحقة من حسابها الجارى الى حساب خاص بالبنك لسداد تلك الفوائد .

٢ - أنه في عام ١٩٨٣ تقدم حملة سندات يملكون ١٦٠٠ سند لأصرف الفوائد المستحقة لهم .

والمطلوب :

١ - اجراء القيود الدفترية لاثبات ما تقدم خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٨٣ .

٢ - بيان أثر العمليات السابقة على الميزانية العمومية للشركة في ٣١ ديسمبر ١٩٨٣ .

١٠٠٠٠ من د / البنك - جاری ٤/١
١٠٠٠٠ الى د / المكتبين فسي
السندات ١٠٪

١٠٠٠٠ من د / المكتبين في السندات ٤/١
١٠٠٠٠ الى د/قرض السندات ١٠٪

٥٠٠٠ من د / فائدة قرض السندات
٥٠٠٠ الى / حملة السندات ١٠/١
اثبات استحقاق فائدة السندات
للحملة على أساس نصف سنوي
$$\frac{1}{12} \times \frac{10}{100} \times 10000$$

٥٠٠٠ من د / البنك - فائدة سندات
٥٠٠٠ الى د / البنك - جاری ١٠/١
تحويل المبالغ من الحساب الجاري
الى حساب خاص بسداد الفوائد

٤٠٠٠ من ح / حملة السندات ١٠/١

٤٠٠٠ الى ح/البنك - فائدة سندات

سجل الفوائد لحملة السندات

$$\left(\frac{6}{12} \times \frac{10}{100} \times 80000 \right)$$

٧٥٠٠ من ح / الارباح والخسائر ١٢/٣١

٧٥٠٠ الى ح / فائدة قرض السندات

اقتال البعبد الفترى فى الحسابات

الختامية على اساس المدة من

٤/١ - ١٩٨٣/١٢/٣١

| أصول | الميزانية العمومية فى ١٢/٣١ | خصوم |
|------|-----------------------------|-------------------------|
| | | ١٠٠٠٠٠ قرض السندات ١٠٪ |
| | | (٢٠٠٠ سند قيمة |
| | | اسبية ٥٠ جنيه) |
| ١٠٠٠ | البنك - فائدة سندات | ١٠٠٠ حملة السندات |
| | | ٢٥٠٠ فائدة سندات مستحقة |

مثال (٢) :

تفترض فى المثال السابق رقم (١) ، أن شروط إصدار السندات تقضى
برد القيمة الاسمية للسندات على خمسة دفعات سنوية متساوية القيمة
بطريقة السحب . هذا بالإضافة الى أنه فى خلال عام ١٩٨٤ تم ما يلى :

١ - في ٢٥ فبراير ١٩٨٤ تسلم حملة سندات يملكون ٢٠٠ سند الفائدة المتأخرة والتي استحققت في أول أكتوبر ١٩٨٣ .

٢ - في أول أبريل ١٩٨٤ تسلم حملة سندات يملكون ١٨٠٠ سند المستحق لهم من فوائد .

٣ - في أول أكتوبر ١٩٨٤ تسلم حملة سندات يملكون ١٣٠٠ سند المستحق لهم من فوائد .
والمطلوب :

١ - اجراء القيود الدفترية لاثبات العمليات الخاصة بالسنتين الماليتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ١٩٨٣ ، ٣١ ديسمبر ١٩٨٤ .

٢ - بيان اثر العمليات السابقة على الحسابات الختامية عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٨٤ والميزانية العمومية في ذلك التاريخ .
الحل :

١ **اولا : القيود الدفترية :**

سنجد أن القيود الدفترية الخاصة بالسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٨٣ لن تختلف عن تلك الواردة بالحل الخاص بالمثل رقم (١) . ولذلك سنجد أن القيود الدفترية خلال السنة المالية في ٣١ ديسمبر ١٩٨٤ ستتم على النحو التالي :

٥٠٠ من ح / حملة السندات ٨٤/٢/٢٥

٥٠٠ الى ح/البنك - فائدة السندات

مسحاد الفوائد المتأخرة لحملة

سندات يملكون ٢٠٠ سند

٥٠٠٠ من ح / فائدة قرض السندات ٤/١

٥٠٠٠ الى ح / حملة السندات

اثبات استحقاق الفائدة نصف
السبوعية

٥٠٠٠ من ح/البنك — فائدة السندات ٤/١

٥٠٠٠ الى ح / البنك — جارى
تحويل مبلغ مساو للفائدة الى
حساب خاص

٤٥٠٠ من ح / حملة السندات ٤/١
٤٥٠٠ الى ح/البنك — فائدة السندات
سداد فائدة السندات لحملة
سندات يملكون ١٨٠٠ سند .

٢٠٠٠٠ من ح / قرض السندات ٤/١
٢٠٠٠٠ الى ح / البنك — جارى
سداد $\frac{1}{\bullet}$ قيمة قرض السندات
(٤٠٠ سبند)

٤٠٠٠ من ح / فائدة قرض السندات ١٠/١
٤٠٠٠ الى ح / حملة السندات
استحقاق الفائدة نصف السنوية
عن ١٦٠٠ سبند

٤٠٠٠ من ح / البنك — فائدة سندات ١٠/١
٤٠٠٠ الى ح / البنك — جارى

٣٢٥٠ من ح / حملة السندات ١٠/١
 ٣٢٥٠ الى ح/البنك - فائدة سندات
 سداد الفوائد لحملة سندات في
 ١٣٠٠ سبند

٨٥٠٠ من ح / الارباح والخسائر ١٢/٣١
 ٨٥٠٠ الى ح / فائدة قرض السندات
 اقتبال العبء الفترى لفائدة
 السندات

ملاحظات على الحل :

١ - لقد تم تحديد العبء الفترى لفائدة السندات عن السنة المنتهية
 في ٣١ ديسمبر ١٩٨٤ على النحو التالي :

١ - عن الفترة من ٨٤/١/١ الى ٨٤/٤/١ $\frac{3}{12} \times \frac{10}{100} \times 100000 = 2500$ جنيه .

٢ - عن الفترة من ٨٤/٤/١ الى ٨٤/١٢/٣١ $\frac{9}{12} \times \frac{10}{100} \times 80000 = 6000$ جنيه .

٢ - يتم ترحيل العمليات السابقة الى حسابات دفتر الاستاذ المرتبطة
 بها لغرض اظهار الارصدة الدفترية الواجب ظهورها بالميزانية العمومية
 لشركة المساهمة في ٣١ ديسمبر ١٩٨٤ .

٣ - لابد من تحديد الفائدة المستحقة على قرض السندات من تاريخ
 اول اكتوبر ١٩٨٤ (آخر موعد لسداد الفوائد) حتى ٣١ ديسمبر ١٩٨٤ .
 كالاتى :

$$2000 \text{ جنيه} = \frac{2}{12} \times \frac{10}{100} \times 80000$$

وسوف يظهر هذا المبلغ كرصيد دائن في حساب عقدة السندات .

٤ - عند خضوع الفائدة على قرض السندات لضريبة نوعية ، يتم عند إثبات استحقاق الفائدة ، توزيع الفائدة الى شقين الاول يحجز لحساب مصلحة الضرائب والثاني يمثل صافي المستحق لحملة السندات وهو الذي على أساسه يتم تحويل مبلغ من الحساب الجارى وتخصيصه لسداد الفائدة لحملة السندات ، وعند استلام حملة السندات لتلك الفوائد يتم احتسابها بعد حجز معدل الضرائب المقررة . فلو افترضنا أن معدل الضرائب يبلغ ٢٠٪ على فائدة السندات . وهنا سيتم تحديد مقدار الفائدة المستحقة على أساس : القيمة الاسمية للسندات × معدل الفائدة ٨٠٪ .

ثانيا : بيان اثر العمليات السابقة على الحسابات الختامية والميزانية العمومية :

ح / الارباح والخسائر عن السنة المنتهية في ٨٤/١٢/٣١

| ٨٥٠٠ الى ح/فائدة السندات | |
|--------------------------|--------------------------------------|
| اصول | الميزانية العمومية في ١٩٨٤/١٢/٣١ |
| | خصوم |
| | قرض السندات ١٠ ٪ |
| | ٨٠٠٠ (١٦٠٠ سند قيمة اسمية ٥٠ جنيه) |
| ١٢٥٠ البنك - فائدة سندات | ١٢٥٠ حملة السندات |
| | ٢٠٠٠ فائدة سندات مستحقة |

تأثير سعر اصدار السندات على المعالجة المحاسبية لفائدة قرض السندات :

لقد افترضنا في الامثلة السابقة أن سعر الاصدار يعادل القيمة الاسمية للسند ، ولكن وكما سبق وأن اوضحنا فانه يمكن اصدار السندات بعلاوة

إصدار أو بخصم إصدار تبعاً لمدى تمشى معدل فائدة السندات للمعدل
السائد فى السوق للاستثمارات المماثلة .

حالة إصدار السندات بعلاوة إصدار :

لم يحدد القانون طريقة التصرف فى علاوة إصدار السندات كما حددها
بالنسبة لإصدار أسهم زيادة رأس المال بعلاوة إصدار (يتم اقتطاعها فى
حـ / الاحتياطى القانونى) ، ومن ثم فيحق للشركة استخدام أى طريقة من
الطرق المتعارف عليها لمعالجة علاوة الإصدار على أن تستمر فى اتباعها على
دار السنوات المختلفة لعمر الشركة .

وتتعدد طرق التصرف فى علاوة الإصدار تبعاً للتفسير المستخدم لطبيعة
تلك العلاوة ، وفيما يلى بعض الطرق المستخدمة للتصرف فى علاوة إصدار
السندات :

- ١ - يرى البعض معالجة علاوة إصدار السندات معالجة علاوة إصدار
الأسهم من حيث كونها أرباحاً رأسمالية لا يجوز توزيعها ، ومن ثم يتم
اقتطاع مقدار علاوة إصدار السندات فى حـ / الاحتياطى القانونى .
- ٢ - وتنادى الطريقة الثانية ، باستخدام علاوة إصدار السندات فى
استهلاك مصاريف إصدار السندات أو أية خسائر أخرى ولكى
لا يجوز توزيعها أيضاً .

- ٣ - تعتمد هذه الطريقة على الطبيعة المميزة لعلاوة إصدار السندات
والتي تعنى أن مبلغ علاوة الإصدار يمثل المبلغ المسدد بالزيادة عن
القيمة الاسمية من جانب حملة السندات عند الاكتتاب مقابل الحصول
على فائدة إضافية دورية تسدد على مدار سنوات قرض السندات
نتيجة لإرتفاع معدل فائدة السندات عن المعدل السائد فى السوق
للاستثمارات المماثلة . ومن ثم فإن علاوة إصدار السندات يجب
تحصيلها سوف يلتزم الشركة بتردها دورياً خلال سنوات مقتدار

الفوائد الدورية المستحقة لحملة السندات باستخدام المعدل الاسمي لتلك الفائدة . وفي هذه الحالة يتم تخفيض العبء الفترى لفائدة السندات سنويا بنصيب كل سنة من علاوة الاصدار . ويتحدد نصيب كل سنة من علاوة الاصدار تبعا لدرجة الاستقادة من قرض السندات والتي بدورها تتحدد بعاملين اولهما تاريخ اصدار السندات وثانيهما طريقة رد السندات ، فإذا كانت السندات ترد دفعة واحدة بعد عدد معين من السنوات ، كانت درجة الاستقادة متساوية مما يعنى توزيع علاوة الاصدار بالتساوى على عدد سنوات قرض السندات ، اما اذا كانت السندات ترد على دفعات دورية متساوية ، فان درجة الاستقادة سوف تتناقص سنويا بمقدار نسبة انخفاض قرض السندات هذا بالإضافة الى ضرورة الاخذ في الاعتبار تاريخ اصدار السندات في البنية الاولى كما سنبين فيما بعد .

ونلاحظ في هذه الحالة ان الطريقة الثالثة تعتبر أكثر الطرق تمشيا مع الطبيعة المميزة لعلاوة الاصدار . ومن ثم فالتا نوصى باستخدامها عند المعالجة المحاسبية لكيفية التصرف في علاوة الاصدار .

مثال (١) :

في ١٩٨٠/٧/١ أصدرت شركة مساهمة ١٠٠٠ سند ١٠٪ بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه وسعر اصدار ١١٠ جنيه ، على أن ترد السندات دفعة واحدة بعد اربعة سنوات ، وقد تم الاكتتاب في السندات بالكامل وسددت قيمتها بالكامل فورا . فإذا علمت أن الفوائد تسدد سنويا وأن السنة المالية للشركة تنتهى في ٣١ ديسمبر من كل عام .

وال المطلوب :

١ - بيان كيفية التصرف في علاوة الاصدار .

٢ - تصوير ح / علاوة الاصدار و ح / غائبة قرض السندات من الثلاث
سنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٨٤ .

الحل :

اولا : كيفية التصرف في علاوة الاصدار :

علاوة الاصدار = $1000 \times 10 = 10000$ جنيه

ويكون القيد الدفترى لاصدار السندات واستلام قيمتها :

١٠٠٠٠ من ح / البنك - جارى ٧/١

١٠٠٠٠ ح / المكتبين في السندات

١٠٠٠٠ من ح / المكتبين في السندات ٧/١

الى مذكورين

١٠٠٠٠ ح / قرض السندات ١٠٪

١٠٠٠٠ ح / علاوة الاصدار

وعقد توزيع علاوة الاصدار على سنوات قرض السندات ، يؤخذ في الاعتبار درجة الاستفادة السنوية من هذه السندات . وفي مثالنا هذا سنجد ان درجة الاستفادة السنوية متساوية لان القرض سوف يسدد دفعة واحدة بعد ٥ سنوات .

∴ نصيب كل سنة من علاوة الاصدار = $10000 \div 5 = 2000$ جنيه .
مع مراعاة ان نصيب السنة الاولى من قرض السندات (١٩٨٠) سوف يتحدد بقدر الاستفادة الزمنية اى من تاريخ اصدار السندات حتى نهاية السنة

المالية (٦ شهور) وذلك كالاتى : $2000 \times \frac{6}{12} = 1000$ جنيه . وسوف

يتمثل هذا القدر في النصف الاول من العام السادس (من ٨٥/١/١ - ٨٥/٧/١) .

ثانيا : تصوير د / علاوة الاصدار و د / فائدة السندات :

| د/علاوة الاصدار | | | |
|-----------------------|-------|--------------------|-------|
| الى د / فائدة السندات | ١٠٠٠ | من د / المكتبين في | ١٠٠٠ |
| ١٢/٣١ | | السندات ٨٠/٧/١ | |
| رصيد مرحل | ٩٠٠٠ | | |
| ٨٠/١٢/٣١ | | | |
| | ١٠٠٠٠ | | ١٠٠٠٠ |
| الى د / فائدة السندات | ٩٠٠٠ | رصيد منقول ٨١/١/١ | ٢٠٠٠ |
| رصيد ٨١/١٢/٣١ | ٧٠٠٠ | | |
| | ٩٠٠٠ | | ٩٠٠٠ |
| الى د / فائدة السندات | ٧٠٠٠ | رصيد ٨٢/١/١ | ٢٠٠٠ |
| رصيد ٨٢/١٢/٣١ | ٥٠٠٠ | | |
| | ٧٠٠٠ | | ٧٠٠٠ |

د / فائدة قرض السندات

| | | | |
|----------------------|-------|--------------------|-------|
| من د / علاوة الاصدار | ١٠٠٠ | | |
| ٨٠/١٢/٣١ | | | |
| من د / الارباح | ٤٠٠٠ | رصيد مستحق | ٥٠٠٠ |
| والخسائر (مقيم) | | ٨٠/١٢/٣١ (ميزانية) | |
| | ٥٠٠٠ | | ٥٠٠٠ |
| رصيد ٨١/١/١ | ٥٠٠٠ | الى د/البنك ٨١/٧/١ | ١٠٠٠٠ |
| من د / علاوة الاصدار | ٢٠٠٠ | رصيد مستحق | ٥٠٠٠ |
| من د / الارباح | ٨٠٠٠ | ٨١/١٢/٣١ (ميزانية) | |
| والخسائر (مقيم) | | | |
| | ١٥٠٠٠ | | ١٥٠٠٠ |
| رصيد ٨٢/١/١ | ٥٠٠٠ | الى د/البنك ٨٢/٧/١ | ١٠٠٠٠ |

| | | | |
|-------|----------------------|-------|----------------------|
| ٥٠٠٠ | رصيد مستحق | ٢٠٠٠ | من ح / علاوة الاصدار |
| | ٨٢/١٢/٣١ (ميزانية) | ٨٠٠٠ | من ح / الارباح |
| | | | والخسائر (مقيم) |
| ١٥٠٠٠ | | ١٥٠٠٠ | |

ملاحظات على الحل :

١ - في السنة الاولى لاصدار السندات (عام ١٩٨٠) لم يتم سداد اية فوائد لحملة السندات لأن الفوائد تسدد سنويا ابتداء من ١٩٨١/٧/١ .

٢ - تم تحديد مقدار فائدة السندات المستحقة في نهاية كل سنة مالية على أساس فائدة الستة شهور الاخيرة من كل عام بعد سداد الفائدة في ٧/١ من كل عام وكذلك الحال بالنسبة للسنة الاولى للاصدار تم تحديد الفائدة المستحقة على السندات من ٧/١ حتى ١٩٨٠/١٢/٣١ لأنه لم يحن ميعاد سداد اية فوائد خلال هذه الفترة .

٣ - تم تحديد صافي العبء الفترى لفائدة السندات والذي تم تحميله لحساب الارباح والخسائر بتخفيض العبء السنوي للفائدة بمقدار نصيب السنة المالية من علاوة الاصدار والسابق تحديده ونقسي لدرجة الاستفادة السنوية من قرض السندات .

٤ - افترضنا في المثال استلام جميع حملة السندات الفوائد المستحقة لهم في مواعيد استلام الفوائد الدورية .

مثال (٢) :

نفترض في المثال رقم (١) أن شروط الاصدار تنص على رد السندات على اربعة أقساط سنوية متساوية القيمة ، فالمطلوب تحديد كيفية التصرف

في علاوة الاصدار على مدار سنوات قرض السندات وتصوير د / فائدة
قرض السندات .

وفي هذه الحالة سوف تتحدد درجة الاستقالة السنوية من قرض

$$\frac{1}{4} : \frac{2}{4} : \frac{3}{4} = \frac{1}{4} : \frac{2}{4} : \frac{3}{4}$$

حيث يتم سداد قرض السندات سنويا ، ويمكن التعبير عنها كالآتي :

٤ : ٣ : ٢ : ١ . وباستخدام هذه المعدلات يمكن تحديد نصيب كل سنة

من علاوة الاصدار والذي سوف يستخدم لتخفيض العبء السنوي للفائدة

والمحمل على د / الأرباح والخسائر . ويمكن ايضاح ذلك كما يلي :

السنة نصيب السنة من علاوة الاصدار

$$١٩٨٠ \quad ١٠٠٠٠ \times \frac{4}{10} \times \frac{7}{12} = ٢٠٠٠ \text{ ج}$$

$$١٩٨١ \quad ١٠٠٠٠ \times \frac{4}{10} \times \frac{7}{12} = ٢٠٠٠$$

$$١٩٨٢ \quad ١٠٠٠٠ \times \frac{2}{10} \times \frac{7}{12} = ١٥٠٠ \text{ ج}$$

$$١٩٨٢ \quad ١٠٠٠٠ \times \frac{2}{10} \times \frac{7}{12} = ١٥٠٠$$

$$١٩٨٣ \quad ١٠٠٠٠ \times \frac{2}{10} \times \frac{7}{12} = ١٥٠٠ \text{ ج}$$

$$١٩٨٣ \quad ١٠٠٠٠ \times \frac{2}{10} \times \frac{7}{12} = ١٥٠٠$$

$$١٩٨٤ \quad ١٠٠٠٠ \times \frac{1}{10} \times \frac{7}{12} = ٥٠٠ \text{ ج}$$

$$١٩٨٤ \quad ١٠٠٠٠ \times \frac{1}{10} \times \frac{7}{12} = ٥٠٠ \text{ ج}$$

$$\underline{\underline{١٠٠٠٠ \text{ ج}}}$$

مجموع علاوة الاصدار التي تم استعادتها

د / فائدة قرض السندات

| | | | |
|-------|---------------------|-------|-------------------------|
| ٥٠٠٠ | رصيد مستحق | ٢٠٠٠ | من د / علاوة الاصدار |
| | ٨١/١٢/٣١ (ميزانية) | ٢٠٠٠ | من د / الارباح والخسائر |
| ٥٠٠٠ | | ٥٠٠٠ | |
| ١٠٠٠ | الى د/ البنك ٨١/٧/١ | ٥٠٠٠ | رصيد ١٩٨١/١/١ |
| ٤٠٠٠ | رصيد مستحق | ٣٥٠٠ | من د / علاوة الاصدار |
| | ٨١/١٢/٣١ (ميزانية) | ٥٠٠٠ | من د / الارباح والخسائر |
| ١٤٠٠٠ | | ١٤٠٠٠ | |
| ٨٠٠٠ | الى د/ البنك ٨٢/٧/١ | ٤٠٠٠ | رصيد مستحق |
| ٣٠٠٠ | رصيد مستحق | | ٨٢/١/١ |
| | ٨٢/١٢/٣١ | ٢٥٠٠ | من د / علاوة الاصدار |
| | | ٤٥٠٠ | من د / الارباح والخسائر |
| ١١٠٠٠ | | ١١٠٠٠ | |

ومن البيانات السابقة يمكن تصوير د / علاوة الاصدار .

حالة اصدار السندات بخصم اصدار :

لقد تعددت طرق معالجة خصم اصدار السندات - كما حدث في علاوة الاصدار - ويمكن معالجة خصم الامدار محاسبيا بلحدي الطرق التالية :

١ - اعتبار خصم الاصدار بمثابة فائدة مدفوعة مقدما لحملة السندات نظير سداد معدل دوري للفائدة يقلل عن المعدل السنوي في السوق للاستثمارات المماثلة . ومن ثم يظهر اجمالى خصم الاصدار ضمن اصول الميزانية العمومية كمدفوعات مقبلة على ان يستنزله منه سنويا نصيب

السنة المالية من تلك المبالغ والذي سيحمل بدوره على الحسابات الختامية مع الفائدة الدورية المستحقة والمسندة لحملة السندات والمحسوبة بالمعدل المختص للفائدة .

ويعاب على هذه الطريقة أن خصم الاصدار لا يمثل في الواقع مدفوعات مقدمة حيث لم يتم دفع أية مبالغ ، وكذلك تعتبر هذه المدفوعات مقدمة عن فوائد لم يحن بعد ميعاد استحقاقها . وكذلك فان اظهر خصم الاصدار ضمن اصول للشركة قد يضعف من اجراءات التحليل المالي لبيانات قائمة المركز المالي حيث ان لا يمثل اصل بالمعنى السليم .

٢ - اعتبار خصم الاصدار خسائر تحققت ويتعين على الشركة تحميلها لايرادات الفترة او خصم من الارباح المحجوزة من فترات سابقة ، ويعاب على هذا الاسلوب أن تعريف الخسارة لا ينطبق على مضمون واهداف وجود خصم الاصدار .

٣ - اعتبار خصم الاصدار فائدة لحملة السندات سوف تسترد مع ما دفعه المكتب عند الاكتتاب في قرض السندات وذلك في الاجل المحدد لعملية الرد . ومن ثم فهي فوائد مؤجلة السداد ولن تستحق الا عند نهاية الاجل المحدد لسداد قرض السندات . وفي هذه الحالة يتم توزيع خصم الاصدار على سنوات قرض السندات بحيث يضاف القسط السنوي لخصم الاصدار على فائدة السندات المستحقة لحملة السندات وفقا للمعدل المحدد في عقد اصدار السندات - ويتم تحميل ح / الارباح والخسائر بجموع ذلك انعبء (قسط خصم الاصدار + فائدة السندات المستحقة عن الفترة) . ومن الواضح ان الطريقة الثالثة تعتبر اكثر الطرق ملاءمة لطبيعة خصم الاصدار ، وتتمشى مع الطريقة التي تم اتباعها في المعالجة المحاسبية لعلاوة اصدار السندات . ولذلك نوصي باستخدام تلك الطريقة في المعالجة المحاسبية لخصم الاصدار .

وهنا يمكن تطبيق نفس القواعد السابق ذكرها عند التعرض لكيفية المصرف في علاوة الاصدار من حيث تحديد القسط السنوي لخصم الاصدار والذي يتحدد على قدر درجة الاستفادة لكل فترة مالية من قرض السندات . وعند تحديد درجة الاستفادة يؤخذ في الاعتبار عدة نقاط لعل أهمها :

١ - تاريخ اصدار السندات وبدء سريان الفائدة ، وخاصة في حالة اصدار السندات اثناء السنة المالية .

٢ - طريقة رد السندات والتي ستحدد بدورها مدى تساوى درجة الاستفادة على مدار سنوات قرض السندات . ففي حالة رد قرض السندات دفعة واحدة بعد عدد معين من السنوات ، سوف تتساوى درجة الاستفادة من القرض ويتم توزيع خصم الاصدار بالتساوى على سنوات القرض ، أما اذا كان السداد على دفعات فسوف تتناقص درجة الاستفادة مما يعنى تناقص القسط السنوي لخصم الاصدار والذي سيحمل على فوائد قرض السندات سنوياً ، وقد سبق ان اوضحنا ذلك عند دراسة علاوة الاصدار .

٣ - يتم اجراء القينود الدفترية التالية لتخصيص العبء الفترى الواجب تحميله على ح / الاريح والخسائر سنوياً :

X X من ح / فائدة قرض السندات
X X الى ح / البنك او حملة السندات
الفائدة المستحقة والمستحقة لحملة السندات

X X من ح / فائدة قرض السندات
X X الى ح / خصم الاصدار

تحميل ما يخص السنة من خصم الاصدار على فائدة السندات

xx من ح / الأرباح والخسائر

xx الى ح / فائدة قرض السندات

اقفال العباء الفترى فى ح / الأرباح والخسائر فى نهاية
السنة المالية

وفى هذه يجب مراعاة المواعيد المحددة لسداد فائدة قرض السندات
ومدى تمشى تلك المواعيد مع تاريخ نهاية السنة المالية للشركة . ولقد
سبق التعرض لتلك النقاط عند دراسة اصدار السندات بعلاوة اصدار .
٦ - المعالجة المحاسبية لرد السندات :

لقد سبق وان اوضحنا بان السندات ما هى الا احد صور منح
الائتمان والحصول على القروض لتمويل نشاط الشركة ، ومن ثم يتعين
بالضرورة رد وسداد قيمة تلك السندات فى مواعيد متفق عليها فى شروط
اصدارها .
وهناك عدة صور لاهلاك السندات ورد قيمتها لحملة السندات ، لعل
من أهمها :

(أ) رد السندات نقدا .

(ب) تحويل السندات الى اسهم .

(أ) رد قيمة السندات نقدا :

وفى هذه الحالة يمكن التفرقة بين حالات الرد النقدى على النحو

التالى :

من حيث توقيت السداد :

- رد قيمة السندات بالكامل دفعة واحدة فى نهاية مدة محددة سلفا .
- رد قيمة السندات على دفعات سنوية متساوية بطريقة السحب .
- رد قيمة السندات كلما كان ذلك مناسبا للشركة .

من حيث القيمة المتخذة كأساس للرد :

- رد السندات بالقيمة الاسمية .
- رد السندات بعلاوة رد .
- رد السندات بخصم رد .

وفي حالة الرد بقيمة تغير القيمة الاسمية للسند ، فان الشركة ترى انه من الضروري استخدام العلاوة أو الخصم لتصحيح بعض الاوضاع الناشئة من عدم تمشي معدل الفائدة على قرض السندات مع الفائدة السائدة في السوق - كما حدث في علاوة الاصدار وخصم الاصدار . ويتماثل هنا خصم الرد مع علاوة الاصدار ، وتتماثل علاوة الرد مع خصم الاصدار . ومن ثم فالمعالجة المحاسبية لكل من خصم الرد وعلاوة الرد لا تختلف عن المعالجة المحاسبية السابق دراستها في حالة علاوة الاصدار وخصم الاصدار .

القيود الدفترية لرد السندات نقدا :

١ - الرد بالقيمة الاسمية :

xx من د / قرض السندات ٨٪

xx الى د / حلة السندات

xx من د / حلة السندات

xx الى د / البنك - جارى

٢ - الرد بعلاوة رد أو خصم رد :

| | | | |
|--|-----|---|-----|
| من مذكورين من د/قرض السندات ٨٪ الى مذكورين | x x | من مذكورين د/ قرض السندات ٨٪ د / علاوة رد | x x |
| x x د / خصم رد x x د / حملة السندات | x x | x x الى د/ حملة السندات | x x |
| من د / حملة السندات الى د / البنك جارى | x x | من د / حملة السندات الى د / البنك جارى | x x |

وبطبيعة الحال سيتم توزيع مقدار علاوة الرد أو خصم الرد على سنوات القرض كل بحسب درجة استقانتها من قرض السندات . ولقد سبق أن أوضحنا عند دراسة علاوة الإصدار وخصم الإصدار كيفية تحديد درجة الاستفادة ، مع ملاحظة أن القسط السنوي لعلاوة الرد سوف يضاف الى الفائدة السنوية لتحديد العيب الدفترى الذى سيتم تحميله على د / الارباح والخسائر (مثل خصم الإصدار) ، والعكس فيما يتعلق بخصم الرد والذى سيعالج مثل علاوة الإصدار .

وإذا تم السداد على دفعات ستجرى نفس القيود السابقة في المواعيد الدورية المحددة لرد جزء من السندات مع مراعاة أن الفائدة المستحقة ومن ثم العيب الدفترى السنوي لفائدة السندات سوف يتناقص سنويا نتيجة لاستهلاك جزء من قرض السندات سنويا .

فلو افترضنا أنه في أول يناير ١٩٨٢ أصدرت إحدى الشركات المساهمة ١٠٠٠ سند ١٢٪ قيمة اسمية ٣٠٠ جنيه على أن ترد على خمسة أقساط سنوية متساوية وبعلاوة رد ١٠٪ من القيمة الاسمية .

فالمطلوب :

اجراء القيود الدفترية لرد السندات كما تظهر في ١٩٨٢/١٢/٣١ :
١٩٨٢/١٢/٣١ (تاريخ نهاية السنة المالية) .

الحل :

تحدد درجة الاستفادة من قرض السندات على أساس ٥ : ٤ : ٣ : ٢ : ١

$$\frac{٥}{١٥} \times \left(\frac{١٠}{١٠٠} \times ٣٠٠٠٠٠ \right) = \text{علاوة الرد} = ١٠٠٠٠$$

ج ١٠٠٠٠ =

$$\frac{٤}{١٥} \times \left(\frac{١٠}{١٠٠} \times ٣٠٠٠٠٠ \right) = \text{علاوة الرد} = ٨٠٠٠$$

ج ٨٠٠٠ =

$$\frac{١٢}{١٠٠} \times ٣٠٠٠٠٠ = ٣٦٠٠٠$$

ج ٣٦٠٠٠ =

$$\frac{١٢}{١٠٠} \times ٢٤٠٠٠٠ = ٢٨٨٠٠$$

ج ٢٨٨٠٠ =

وسوف تتخذ القيود الدفترية الشكل التالي، عند رد قيمة السندات
واثبات الفوائد المستحقة سنوياً :

٨٢/١٢/٣١

من مذكورين

د / علاوة رد سندات

٦٠٠٠

د / قرض السندات ١٢٪

٦٠٠٠٠

الى د / حيلة السندات

٦٦٠٠٠

اثبات المستحق عن رد جزء من السندات .

| | | |
|--------|---|----------|
| ٣٦٠٠٠ | من ح / فائدة قرض السندات | ٨٢/١٢/٣١ |
| ٣٦٠٠٠ | الى ح / حملة السندات | |
| | الفوائد المستحقة لحملة السندات | |
| ١٠٢٠٠٠ | من ح / حملة السندات | ٨٢/١٢/٣١ |
| ١٠٢٠٠٠ | الى ح / البنك - جارى | |
| | سداد اجمالى المستحق لحملة السندات | |
| ١٠٠٠٠ | من ح / فائدة قرض السندات | ٨٢/١٢/٣١ |
| ١٠٠٠٠ | الى ح / علاوة رد سندات | |
| | تحصيل الفائدة بنصيب العام من علاوة الرد | |
| ٤٦٠٠٠ | من ح / الارياح والخسائر | ٨٢/١٢/٣١ |
| ٤٦٠٠٠ | الى ح / فائدة قرض السندات | |
| | اقتال العبء الفترى فى الحساب الختامى | |
| ٦٠٠٠ | من مذكورين | ٨٣/١٢/٣١ |
| ٦٠٠٠٠ | ح / علاوة رد سندات | |
| ٦٦٠٠٠ | ح / قرض السندات ١٢٪ | |
| | الى ح / حملة السندات | |
| | اثبات المستحق عن رد جزء من السندات | |
| ٢٨٨٠٠ | من ح / فائدة قرض السندات | ٨٣/١٢/٣١ |
| ٢٨٨٠٠ | الى ح / حملة السندات | |
| | الفوائد المستحقة لحملة السندات | |

٩٤٨٠٠ من ح / حيلة السندات ٨٣/١٢/٣١

٩٤٨٠٠ الى ح / البنك - جارى

سداد اجمالي المستحق لحيلة السندات

٨٠٠٠ من ح / فائدة قرض السندات ٨٣/١٢/٣١

٨٠٠٠ الى ح / علاوة رد سندات

تحصيل الفائدة عن العام ينصيبها من علاوة الرد

٣٦٨٠٠ من ح / الاريح والخصائر ٨٣/١٢/٣١

٣٦٨٠٠ الى ح / فائدة قرض السندات

اقتال الصيم الفترى في الحساب الختامى

هذا مع مراعاة ضرورة الاخذ في الاعتبار الاختلاف في السنة المالية من سنة قرض السندات في حالة اصدار السندات في تاريخ اثناء السنة المالية لان المثال السابق افترض اصدار السندات في بداية السنة المالية .

القيود الدفترية لتحويل السندات الى اسهم :

لقد نصت المادة رقم (١٦٥) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على انه يجوز للشركة اصدار سندات قابلة للتحويل الى اسهم وذلك وفقا لمجموعة من الضوابط من اهمها ضرورة الا يقل سعر اصدار السند عن القيمة الاسمية للسهم ، ولا تجاوز قيمة السندات القابلة للتحويل الى اسهم بالاضافة الى قيمة اسهم الشركة القائمة قيمة رأس المال المرخص به . وكذلك فقد قررت المادة رقم (١٦٦) من اللائحة التنفيذية حق الاولوية لاسهامى الشركة في الاكتتاب في السندات القابلة للتحويل الى اسهم . اما المادة رقم (١٦٧) فقد اوضحت بان تحويل السندات الى اسهم لا يتم الا بموافقة حملة السندات .

وتستهدف القيود الدفترية في هذه الحيلة الى اقسال او تخفيض

ح / قرض السندات بما تم تحويله من السند مع زيادة ح / رأس مال

الاسهم مع مراعاة ما اذا كانت الاسهم المصدرة قد صدرت بعلاوة اصدار على اعتبار انها تمثل زيادة في رأس مال الشركة . ويمكن أن تتخذ القيود الشكل التالي :

xx من د / قرض السندات

xx الى د / حملة السندات

استحقاق حملة السندات

xx من د / حملة السندات

الى مذكورين

xx د / رأس مال أسهم عادية

xx د / علاوة اصدار (ان وجدت)

تحويل سندات من وافق من حملة السندات

xx من د / حملة السندات

xx الى د / البنك - جارى

رد المبالغ لحملة السندات غير الموافقين على التحويل

وقبل أن نختتم المعالجة المحاسبية لرد السندات ، نود الإشارة الى نقطة هامة وهى أن على شركة المساهمة أن تعمل على تدبير الاموال اللازمة لرد قيمة السندات وبصفة خاصة اذا كان رد السندات سيتم دفعة واحدة في تاريخ معين ، ولذلك تلجأ معظم الشركات الى حجز مبلغ سنوى من ارباحها القابلة للتوزيع لتكوين احتياطي لرد السندات يستثمر خارج الشركة في أحد نواحي الاستثمار المضمون والذي يتمتع بسيولة موقفة ، بحيث يعادل مجموع الاقساط السنوية المستثمرة والفائدة من استثمارها . القيمة التى سيرد بها قرض السندات ، (القيمة الاسمية ، بعلاوة رد ، بخصم رد) . ومن ثم سنجد أن الشركة سيتوفر لها في تاريخ استحقاق رد السندات المبالغ اللازمة للرد ، وبذلك تتجنب المشاكل المترتبة على عدم الوفاء بالتزاماتها قبل حملة السندات .

اسئلة وتدارين

الفصل العاشر

اولا : الاسئلة :

السؤال الاول :

هل توافق أو لا توافق على العبارات التالية مع ابداء السبب باختصار:

١ - تعتبر الاسهم حصصا في رأس المال في حين تعتبر السندات قروضا من الفيسر .

٢ - يشترط لسداد قائمة قرض السندات تحقيق الشركة للربح .

٣ - تشترك الاسهم والسندات في ضرورة رد قيمتها بعد أجل مجدّد .

٤ - يمكن اصدار كل من الاسهم والسندات بقيمة اصدار تزيد أو تقل عن القيمة الاسمية لهما .

٥ - تتشابه المبررات التي تستخدم لاصدار الاسهم والسندات بعلاوة اصدار .

٦ - تختلف المعالجة المحاسبية لعلاوة اصدار الاسهم عن تلك المعالجة التي تستخدم لعلاوة اصدار السندات .

٧ - يمثل العبء الفترى لقائمة السندات في جميع الاحوال الفائدة المسددة لجملة السندات خلال السنة المالية .

٨ - يفضل اظهر خصم الاصدار مطروحا من القيمة الاسمية للسندات في الميزانية المبنوية .

السؤال الثاني :

انتشارك شركة مبناهة اصبرت سندات بخصم اصدار في تحديد

طريقة مبناهة للتصرف في هذا الخصم ومعالجته محاسبيا

فالمطلوب تحديد طرق التصرف والمعالجة المحاسبية لخصم الاصدار

واقترح الطريقة التي تراها مناسبة لطبيعة خصم الاصدار .

السؤال الثالث :

« عند توزيع خصم الاصدار أو علاوة الاصدار على سنوات قرض السندات ، يتم تحديد درجة الاستفادة الفترية من قرض السندات » .
اشرح هذه العبارة مبينا العوامل المختلفة التي تؤخذ في الاعتبار عند تحديد درجة الاستفادة الفترية مع اعطاء بعض الامثلة الرقمية للايضاح .

ثانياً : الفترتين :

الفترتين الاول :

في اول مايو ١٩٨٣ طرحت احدى شركات المساهمة للاكتتاب العام ٤٠٠٠ سند ٨٪ بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه ، وعلاوة اصدار ١٠ جنيه ، على أن ترد السندات دفعة واحدة بعد ٤ سنوات ، وكانت شروط الاكتتاب تقضى بسداد قيمة السند كالآتي :

٤٥ جنيه قسط اكتتاب (مع ٥٠٪ من العلاوة) من ٥/١ — ٥/٣٠

٢٥ جنيه قسط تخصيص (مع باقى العلاوة) من ٨/١ — ٨/٣١

٤٠ جنيه قسط آخر من ٩/١ — ٩/٣٠

وقد تم الاكتتاب في ٦٥٠٠ سند ، وقد قررت الشركة اجراء التخصيص

على النحو التالى :

١ — ردت اموال لكتيبين قدرها ٢٢٥٠٠ جنيه .

٢ — خصصت سندات بالكامل لكتيبين في ١٠٠٠ سند .

٣ — خصصت باقى السندات بين المكتيبين بالتناسب .

وقد طلب قسط التخصيص وسدد في موعده ، وقد طلب القسط

الاخر وسدد بالكامل فيما عدا مكتب في ٢٠٠ سند كان قد خصص له سندات

بالكامل لم يتمكن من سداد القسط الاخر .

والمطلوب :

١ — اجراء القيود الفترية لاثبات ما تقدم .

٢ — بيان كيفية التصرف في علاوة الاصدار علماً بأن شروط الاصدار تحدد

سريان الفائدة على قرض السندات ابتداء من اول اكتوبر ١٩٨٣ :
وتسدد سنويا ، وان السنة المالية للشركة تنتهى فى ٣١ ديسمبر من
كل عام .

التمرين الثانى :

باستخدام بيانات التمرين الاول ، وبافتراض ان شروط اصدار
السندات تقضى برد قيمة السندات على اربعة دفعات سنوية متساوية عن
طريق السحب هذا بالإضافة الى ان القسط الاخير قد سدد فى مواعده
بالكامل دون تأخير .

المطلوب :

- ١ — اجراء القيود الدفترية الخاصة باصدار ورد السندات سنويا .
- ٢ — بيان كيفية التصرف فى علاوة الاصدار .
- ٣ — تصوير ح / فائدة قرض السندات ، ح / علاوة الاصدار .

التمرين الثالث :

فى اول يناير ١٩٨٠ اصدرت احدى الشركات المساهمة للاكتتاب العام
١٠٠٠ سند بفائدة ١٢ ٪ سنويا ، تسدد نصف سنويا ، وبقيمة اسمية ٢٠٠
جنيه وسعر اصدار ١٩٥ جنيه للسند الواحد تسدد على النحو التالى :
٨٠ جنيه قسط اكتتاب — ٤٥ جنيه قسط تخصيص — ٧٠ جنيه قسط اخر
وقد وردت اكتتابات فى ٢٠٠٠ سند تم تخصيصها بالتناسب بين المكتتبين مع
حجز المبالغ الزائدة لسداد الاقساط التالية .

وقد طلب قسط التخصيص وسدد فى مواعده ، وطلب القسط الاخير
وسدد بالكامل حتى آخر يونيو ١٩٨٠ ، وقد تقرر بدء سريان الفائدة ابتداء
من اول يوليو ١٩٨٠ .

والمطلوب :

بيان كيفية التصرف فى خصم الاصدار ، وتصوير ح / خصم الاصدار
وفائدة السندات عن الثلاث سنوات المنتهية فى ٣١/١٢/٨٠ ، ٣١/١٢/٨١ ،

١٩٨٢/١٢/٣١ وذلك في الحالات التالية :

- ١ — حالة رد قيمة قرض السندات دفعة واحدة بعد ٥ سنوات .
- ٢ — حالة رد قيمة قرض السندات على ٤ دفعات سنوية متساوية .

القرارين الرابع :

في اول يناير ١٩٨٠ اصدرت الشركة المتحدة للانتاج المعدني — شركة مساهمة مصرية — ٥٠٠٠ سند قيمة اسمية ٢٠٠ جنيه للسند وسعر اصدار ٢٥٠ جنيه بمعدل فائدة ١٥ ٪ سنويا تسدد في ٣١ ديسمبر من كل عام على ان يسدد القرض بعد ٤ سنوات دفعة واحدة ، ولقد تم الاكتتاب في السندات المصدرة وسددت قيمتها بالكامل ، فاذا علمت ان تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة هو ٣١ ديسمبر من كل عام .

فال المطلوب :

- ١ — اجراء قيود اليومية اللازمة لاصدار قرض السندات .
- ٢ — تصوير حسابي فائدة السندات ، وعلاوة اصدار قرض السندات من السنوات المنتهية في ٣١ / ١٢ / ١٩٨٠ ، ١٩٨١/١٢/٣١ ، ١٩٨٢/١٢/٣١ .

القرارين الخامس :

في ٢٥ فبراير ١٩٧٨ طرحت احدى شركات المساهمة للاكتتاب العام ١٠٠٠ سنة قيمة اسمية ٢٠٠ جنيه ، وبفائدة ٦ ٪ سنويا تدفع كالاتي :

- ١٠٠ جنيه قسط اكتتاب يسدد خلال المدة من ٢/١ — ٣/٣١ .
- ٦٠ جنيه قسط تخصيص يسدد خلال المدة من ٥/١ — ٥/٣١ .
- ٣٠ جنيه قسط اول يسدد خلال المدة من ٧/١ — ٧/٣١ .
- ١٠ جنيه قسط آخر يسدد خلال المدة من ١٢/١ — ١٢/٣١ .

وقد تم تغطية الاكتتاب في السندات مرة ونصف فقامت الشركة برد اكتتابات لبعض المكتتبين في ٢٠٠٠ سند لم تخصص لهم اية سندات في حين قامت بتخصيص باقى السندات على المكتتبين وتم حجز المبالغ الزائدة لسداد

الاقساط التالية وقد طلبت الاقساط وسددت في مواعيذها ، فاذا علمت ان شروط الاصدار قد نصت على :

- ١ - يبدأ سريان الفائدة بعد سداد القسط الاخير مباشرة .
- ٢ - تسدد الفائدة كل ٦ شهور مع تخصيص حساب خاص بالبنك لسداد تلك الفوائد .
- ٣ - تسدد السندات بعد ٥ سنوات دفعة واحدة بخضم رد يبلغ ١٠٪ من القيمة الاسمية .
- ٤ - تنتهى السنة المالية للشركة في ٣١ ديسمبر من كل عام .

والمطلوب :

- ١ - اجراء القيود اللازمة لاصدار السندات ، وقيود سداد فائدة السندات خلال العامين الاول والثانى علما بان هناك حملة سندات يمتلكون ٥٠٠ سند لم يتسلموا الفائدة المستحقة عن النصف الثانى لعام ١٩٨٠ .
- ٢ - اجراء القيود اللازمة لرد السندات بعد ٥ سنوات من تاريخ تمام سداد قيمتها .
- ٣ - تصوير ح / فائدة السندات عن السنتين المنتهيتين في ٣١/١٢/١٩٧٨ ، ٣١/١٢/١٩٧٩ .
- ٤ - بيان اثر العمليات السابقة على الحسابات الختامية والميزانية العمومية في ٣١/١٢/١٩٧٨ ، ٣١/١٢/١٩٧٩ .

التمرين السادس :

- فيما يلى بعض الارصدة الظاهرة بميزانية احدى شركات المساهمة وذلك في ٣١ ديسمبر ١٩٨٣ :
- ٢٠٠٠٠٠ جنيه رأس المال المرخص به (٤٠٠٠ سهم على قيمة اسمية ٥٠ جنيه) .
- ١٠٠٠٠٠ جنيه رأس المال المصدر (٢٠٠٠ سهم على قيمة اسمية ٥٠ جنيه مدفوع بالكامل) .

٨٠٠٠٠ جنيه احتياطي عام .

٥٠٠٠٠ . جنيه قرض سندات ٨٪ (١٠٠٠ سند قابلة للتحويل الى اسهم ،
قيمة اسمية ٥٠ جنيه مدفوع بالكامل)

١٨٠٠٠ جنيه حساب البنك جارى .

وفي اول يناير ١٩٨٤ ، تقرر زيادة رأس المال المصدر للشركة الى
الحد الاقصى المخصص به وذلك عن طريق :

١ - تحويل قرض السندات الى اسهم مدفوعة القيمة بالكامل . ويعد
موافقة حملة السندات تم اصدار الاسهم وقد اكتب المساهمين
القدامى في ٨٠٠ سهم وطرح الباقي للاكتتاب العام ، وتم الاكتتاب
فيها بالكامل وسددت القيمة دفعة واحدة .

٢ - تم اصدار اسهم منحه باستخدام الاحتياطي العام في حدود باقى
الزيادة المطلوبة .

والمطلوب :

١ - اجراء القيود الدفترية اللازمة لاثبات زيادة رأس المال .

٢ - تحديد معدل توزيع الاسهم المجانية على المساهمين القدامى .

٣ - تصوير الميزانية العمومية للشركة بعد تنفيذ زيادة رأس المال مباشرة .

التمرين السابع :

فيما يلى بعض الارصدة الظاهرة ببيزانية احدى شركات المساهمة
في ٣١ ديسمبر ١٩٨٣ :

٢٠٠٠ جنيه بنك - فائدة سندات، ٥٠٠٠ جنيه فائدة سندات مستحقة .

٢٠٠٠٠٠ قرض سندات ١٠٪ (١٠٠٠ سند قيمة اسمية ٢٠٠ جنيه مدفوع
بالكامل) . وقد تمت العمليات الآتية خلال عام ١٩٨٤ :

١ - خلال شهر فبراير تقدم حملة سندات يمتلكون ٦٠ سند لاستلام
الفوائد المستحقة لهم عن عام ١٩٨٣ .

٢ - في اول اكتوبر تسلم حملة سندات يمتلكون ٨٠٠ سند الفائدة
المستحقة لهم عن عام ١٩٨٤ .

٣ — اتضح انه قد تم اصدار تلك السندات في اول اكتوبر ١٩٨٢ ، على ان ترد تلك السندات على ٥ دفعات سنوية متساوية القيمة في اول اكتوبر من كل عام .

والمطلوب :

- ١ — اجراء القيود الدفترية لاثبات العمليات السابقة .
- ٢ — تصوير ح / فائدة السندات و ح / حملة السندات ، و ح / بنك فائدة سندات عن سنوات القرض .
- ٣ — بيان اثر العمليات السابقة على الحسابات الختامية والميزانية العمومية في ٣١/١٢/١٩٨٣ .

التمرين الثامن :

في ١/٧/١٩٨٠ اصدرت احدى شركات المساهمة ٨٠٠٠ سند ١٢٪ سنويا قيمة اسمية ٢٠ جنيه وعلاوة اصدار ٥ جنيه ، وتنص شروط الاصدار على رد السندات على ثلاث دفعات سنوية غير متساوية بطريقة السحب ابتداء من ١/٧/١٩٨١ .

وقد بلغت عدد السندات التي تسدد في كل دفعة كالاتى :

- الدفعة الاولى ١٠٠٠ سند .
- الدفعة الثانية ٢٠٠٠ سند .
- الدفعة الثالثة ٥٠٠٠ سند .

فاذا علمت ان :

- ١ — تسدد الفوائد نصف سنويا .
- ٢ — تنتهى السنة المالية للشركة في ٣١ ديسمبر من كل عام .

والمطلوب :

- ١ — تصوير ح / علاوة الاصدار ، و ح / فائدة السندات عن الثلاث سنوات المنتهية في ٣١/١٢/١٩٨٠ ، ٣١/١٢/١٩٨١ ، ٣١/١٢/١٩٨٢ .
- ٢ — بيان اثر العمليات السابقة على الحسابات الختامية والميزانية العمومية في ٣١/١٢/١٩٨١ .

الفصل الحادى عشر

القوائم المالية الختامية وتوزيعات

الأرباح

يرتبط علم المحاسبة بوظيفتى القياس والاتصال ، حيث يهتم بقياس نتيجة النشاط والمركز المالى للمشروع فى نهاية كل فترة مالية محددة (عادة سنة) وإبلاغ نتائج القياس لأصحاب المصالح بالمشروع . ومن الملاحظ أن قواعد القياس المحاسبى تخضع فى غالبيتها الى مجموعة من القواعد المحاسبية المتعارف عليها لقياس الربح أو قياس المركز المالى ، ولا تختلف تلك القواعد تبعاً للشكل التنظيمى للمشروع . فقواعد قياس الربح فى المشروعات الفردية لن تختلف عن تلك القواعد فى شركات الأشخاص ، ولن تختلف عن تلك القواعد فى شركات الأموال . أما بالنسبة لوظيفة الاتصال ، فإنها تتطلب أعداد مجموعة من القوائم المالية ، تحتوى على مجموعة من المعلومات الضرورية يتم تبويبها بطريقة تسمى مع الفرض من أعدادها وتخدم احتياجات مستخدمى تلك القوائم .

ومن ثم يتم فى نهاية السنة المالية للشركة أعداد مجموعة من القوائم الختامية لإظهار نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة مع بيان كيفية التصرف فى تلك الأرباح أو الخسائر بين الشركاء أو المساهمين ، هذا بالإضافة إلى إظهار مكونات المركز المالى فى تاريخ نهاية هذه الفترة . ولا يختلف جوهر تلك القوائم عن تلك التى تعد فى المنشآت الفردية أو

شركات الأشخاص . ومن ناحية أخرى نجد أن طبيعة شركات الأموال
— وخاصة شركات المساهمة — من حيث الفصل بين الملكية والإدارة ،
وتحملها عبء القيام بأهم المشروعات وأكبرها حجماً ، أدت إلى تدخل الدولة
لتنظيم أعداد القوائم المالية الختامية في شركات المساهمة من حيث ما يجب
أن تشتمل عليه كحد أدنى من البيانات يفيد في إجراء التحليل المالي
وتقديم المعلومات الكافية لمستخدمي تلك البيانات سواء من داخل الشركة
أو خارجها . وكذلك تدخلت الدولة في توزيعات الأرباح على المساهمين من
خلال رسم الخطوط العريضة لعملية التوزيع بما يكفل ضرورة تكوين
الاحتياطيات مما يدعم المركز المالي للشركة ويعمل على ضمان استثمارها
وامكانية توسعها مستقبلاً . وبذلك يتضح أن تدخل الدولة في هذا الصدد
استهدف حماية قارئ القوائم المالية ومستخدميها من البيانات غير السليمة
أو غير الكافية اللازمة للحكم على كفاءة الإدارة ومعرفة المركز المالي للشركة
والحفاظة على القيمة الاقتصادية لرأس المال المستثمر عن طريق تكوين
الاحتياطيات وحجز جزء من الأرباح السنوية لمقابلة متطلبات التوسع
المستقبلية . وأخيراً نلاحظ أنه غالباً ما تنص التشريعات التي تنظم أعمال
الشركات على ضرورة نشر القوائم المالية الختامية للشركة المساهمة وفقاً
لنماذج معينة تحدد حداً أدنى للمعلومات التي تشتمل عليها وطريقة تبويبها .
ولقد ساهمت التشريعات في جمهورية مصر العربية هذا الاتجاه ،
فلقد صدر القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية ، ليشتمل كل
منها على مجموعة من النصوص تحدد الاعتبارات الواجب أخذها في
الحسبان عند إعداد القوائم المالية الختامية في شركات الأموال ، هذا بشرط
أن يتعارض ذلك مع القواعد المحاسبية المتعارف عليها والتي تحكم تلك
القوائم بصيغة عامة ، ونسوف نستعرض ما خلصت إليه تلك النصوص
وما تشتمل عليه من جوانب أساسية تحكم إعداد وعرض نتيجة أعمال
الشركة ومركزها المالي على مدار حياة المشروع الإنتاجية .

فلقد تضمن الباب الثانى من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٨١ ، فى الفصل الاول منه على مجموعة من المواد (من المادة رقم ٣٩ الى رقم ٤٤) توضح قواعد قياس وتوزيع الارباح فى شركات المساهمة ؛ ومن اهم ما تضمنته تلك المواد ما يلى :

١ - ضرورة ان يكون لكل شركة سنة مالية تتحدد بموجب النظام الاساسى للشركة وتتخذ كأساس لاعداد القوائم المالية الختامية (المادة رقم ٣٩) .

٢ - ضرورة تكوين الاحتياطيات - (الارباح المحجوزة) بما يكفل المحافظة على القوة الاقتصادية لرأس المال المستثمر ومقابلة التوسعات المتوقعة وتدعيم المركز المالى لتلك الشركات من خلال اعادة استثمار تلك الارباح المحجوزة . ولقد نصت المادة رقم (٤٠) على ان : الارباح الصافية للشركة هى الارباح الناتجة عن العمليات التى ينفذها الشركة وفلك بعد خصم جميع التكاليف اللازمة لتحقيق هذه الارباح وبعد حساب وتجنيد كافة الاستهلاكات والمخصصات التى تقضى اصول المحاسبية بحسابها وتجنيدها قبل اجراء اى توزيع بأية صورة من الصور .

وبعد تحديد صافي الارباح عن العام ، يتم تجنيب جزء من الارباح الصافية لتكوين الاحتياطيات الضرورية ، ولقد تضمنت المادة تلك تحديدا لتلك الاحتياطيات كالآتى :

(أ) تجنيب جزء من عشرين على الاقل (٥٪) لتكوين احتياطي قانونى ويجوز للجمعية العامة للمساهمين وقف تجنيب هذا الاحتياطي اذا بلغ ما يساوى نصف رأس المال . على ان يجوز استخدام الاحتياطي القانونى فى تغطية خسائر الشركة وفى زيادة رأس المال عن طريق اصدار اسهم متحة (مجانية) للمساهمين كما سبق وأن أوضحنا عند دراسة اصدار اسهم زيادة رأس المال فى شركات المساهمة .

(ب) يجوز لنظام الشركة ان ينص على تجنيب نسبة أخرى من الارباح

الصافية لتكوين احتياطي نظامي . على أن يحدد النظام الهدف أو الاهداف من تكوينه . فاذا لم ينص النظام على تلك الاغراض ، جاز للجمعية العامة العادية - بناء على اقتراح مجلس الادارة - أن تقرر استخدامه فيما يعود بالنفع على الشركة او على المساهمين .

(ج) كذلك يجوز للجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الادارة تكوين احتياطيات أخرى .

٣ - جواز توزيع الارباح الرأسمالية (ارباح بيع اصول ثابتة) .
فالاصل ان تلك الارباح غير قابلة للتوزيع وتجنب في حساب احتياطي خاص (استبدال او احلال اصول ثابتة) ، ولكن يجوز بموافقة الجمعية العامة توزيع نسبة من الارباح الصافية التي تحققتها الشركة نتيجة بيع اصل من الاصول الثابتة او التعويض عنه بشرط الا يترتب على ذلك عدم تمكين الشركة من اعادة اصولها الى ما كانت عليه او شراء اصول ثابتة جديدة (المادة ٤٠) .

٤ - تحديد قواعد عامة لتوزيعات الارباح بعد حجز الاحتياطيات المختلفة ، يتم الاسترشاد بها والعمل بما جاء بها ، ومن أهم تلك القواعد :
(١) يكون للعاملين بالشركة نصيب في الارباح التي يتقرر توزيعها تحدده الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الادارة بما لا يقل عن ١٠٪ من هذه الارباح ولا يزيد على مجموع الاجور السنوية للعاملين بالشركة .
وفي حالة زيادة النسبة المقررة للعاملين عن ١٠٪ نصت اللائحة التنفيذية من القانون على انه اذا كان النظام الاساسي يحدد للعاملين نصيبا في الارباح يزيد على ١٠٪ ولا يجاوز مجموع الاجور السنوية للعاملين بالشركة ، جنب نصيب العاملين في الزيادة على ١٠٪ في حساب خاص يستثمر لصالح العاملين ، ويجوز توزيع مبالغ منه على العاملين في السنوات التي لا تتحقق فيها ارباح بسبب خارج عن ارادة الشركة او استخدامه في انشاء مشروعات اسكان او خدمات تعود عليهم بالنفع ، وذلك وفقا لما يقرره مجلس الادارة

أو الشريك أو الشركاء المديرون بحسب الأحوال (المادة ١٩٦ من اللائحة التنفيذية) .

(ب) تختص الجمعية العامة العادية للمساهمين باقرار كيفية استخدام ما تبقى من الارباح الصافية بعد أداء المبالغ المشار اليها من قبل، وبعد تحديد النسبة المخصصة كمكافأة لاعضاء مجلس الادارة من الارباح الصافية (المادة ٤٢ من القانون) .

(ج) عدم جواز التصرف في الاحتياطات والمخصصات المشار اليها فيما سبق في غير الابوات المخصصة لها الا بموافقة الجمعية العامة .

(د) لا يجوز توزيع الارباح اذا ترقب على ذلك منع الشركة من أداء التزاماتها النقدية في مواعيدها ، واعطى القانون لدائتي الشركة حق طلب ابطال مثل هذا الاجراء من المحكمة المختصة (المادة رقم ٤٣ من القانون) .

(هـ) يستحق كل من المساهم والعامل حصته في الارباح بمجرد صدور قرار الجمعية العامة بتوزيعها . ويتعين على مجلس الادارة ان يقوم بتنفيذ قرار الجمعية العامة بتوزيع الارباح على المساهمين والعاملين خلال شهر على الاكثر من تاريخ صدور القرار . كما لا يلزم المساهم او العامل برد الارباح التي قبضها — على وجه يتفق مع احكام هذا القانون — ولو منيت الشركة بخسائر في السنوات التالية (المادة رقم ٤٤ من القانون) .

(و) لا تذل الاحكام السابقة بنظام توزيع الارباح المطبق على الشركات القائمة وقت نفاذ هذا القانون اذا كان افضل من الاحكام المشار اليها (المادة رقم ٤١ من القانون) .

اما اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فقد جاءت مكملة للنصوص السابق ذكرها والواردة بالقانون ، ومحددة للاجراءات التنفيذية لما جاء بتلك النصوص ، ويتضح ذلك مما جاء بالمواد من رقم ١٨٦ الى رقم ١٩٩ من اللائحة التنفيذية . ويمكن استخلاص النقاط الاساسية التالية من نصوص تلك المواد :

١ - تحديد المقصود بالسنة المالية :

يكون لكل شركة سنة مالية يعينها النظام ، ولا يجوز أن تزيد مدتها على اثني عشر شهرا ، واستثناء من ذلك يجوز إطالة السنة المالية الأولى للشركة الى ما لا يجاوز التاريخ المحدد لنهاية السنة المالية التالية للسنة التي يتم فيها التأسيس . وفي حالة تعديل بداية السنة المالية ونهايتها ، يجب أن تقوم الشركة بأعداد ميزانية تسوية انتقالية عن المدة من تاريخ انتهاء السنة المالية قبل التعديل الى تاريخ بداية السنة المالية بعد التعديل . (المادة رقم ١٨٦ من اللائحة التنفيذية) .

٢ - الوثائق التي تعد في نهاية السنة المالية

تعد ادارة الشركة في نهاية كل سنة مالية الوثائق التالية :

(أ) الميزانية .

(ب) حساب الارباح والخسائر .

(ج) تقرير مكتوب عن موقف الشركة ونشاطها خلال السنة .

٣ - ضرورة الالتزام بتوقيت محدد :

بعد انتهاء السنة المالية لأعداد تلك الوثائق فقد نصت المادة رقم ١٨٦ من اللائحة التنفيذية على انه يجب أن يكون حساب الارباح والخسائر وتقرير مجلس الادارة معدا قبل الموعد المقرر لاجتماع الجمعية العامة للشركة بشهرين على الأقل ووضعها تحت تصرف مراقبي الحسابات خلال الفترة المذكورة مع مراعاة عدم تغيير الشكل الذي تقدم به الميزانية وحساب الارباح والخسائر للشركة من سنة مالية الى سنة مالية اخرى لتسهيل عمليات اجراء المقارنات والتعرف على تطور مقدراتهما . مع جواز احداث بعض التغيير على سبيل الاستثناء مع ضرورة الاشارة الى ذلك بالوثيقة التي حدث بها التغيير وبيان ذلك وايضاح أسبابه .

٤ - الالتزام بالنماذج المحددة للوثائق المطلوبة :

حددت اللائحة التنفيذية البيانات الواجب أن تتضمنها هذه الوثائق التي تمثل الحد الأدنى لما يمكن أن تشتمل عليه تلك الوثائق من خلال ارفاق نماذج لكل من الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وحساب تقرير الأرباح وبيانات مجلس الإدارة ، علاوة على قائمة الموارد المالية واستخداماتها وباستعراض البيانات الواردة بالنماذج المرفقة ، والتركيز على حساب التوزيع لما له من طبيعة خاصة ، يمكن استخلاص النقاط التالية :

(١) **الميزانية :** من الملاحظ أن معظم البيانات الضرورية والتي تمثل الحد الأدنى للبيانات في الميزانية ، تماثل تلك البيانات الواردة بالميزانية المعدة طبقاً للنظام المحاسبي الموحد لشركات القطاع العام ، (أصول ثابتة ، مشروعات تحت التنفيذ ، ا. . .) وكذلك فإن مسيات مفردات الميزانية وطريق عرضها وتبويبها تماثلت الى حد كبير مع ما هو قائم وفقاً للنظام المحاسبي الموحد . وقد يرجع ذلك الى رغبة المشرع في استخدام أساس موحد لعرض البيانات لتسهيل تجميع البيانات على مستوى وحدات القطاع الخاص ، أو امكانية اجراء المقارنات من بيانات القطاع العام والقطاع الخاص على أساس موحد .

(ب) **حساب الأرباح والخسائر :** يختص هذا الحساب بالتوصل الى صافي أرباح العام القابلة للتوزيع أو صافي خسائر العام ، من خلال ثلاثة مراحل ، تختص الاولى بضرورة اظهار مجمل الربح أو مجمل الخسارة من خلال اجراء مقابلة بين إيرادات المبيعات وتكلفة تلك المبيعات بصورة اجمالية لا تشتمل على توصيلات قد تلحق الضرر بالشركة اذا تم افشائها . أما المرحلة الثانية فتخصص لاطهار نتيجة النشاط (ربح أو خسارة) ، ثم أخيراً تبين المرحلة الثالثة صافي الأرباح القابلة للتوزيع من خلال تعديل أرباح النشاط بالمفردات الإضافية المؤثرة على أرباح أو خسائر الشركة .

مع اظهار ذلك الجزء من الارباح الرأسمالية الذى سيتم توزيعه ، وذلك الجزء الذى سيرحل الى الاحتياطي الرأسمالى .

(ج) **قائمة الموارد والاستخدامات :** وتمثل هذه القائمة اجراء مقارنة بين مقدار الاموال التى تم تدبيرها خلال العام من المصادر المختلفة (داخيلة او خارجية او ذاتية) واستخدامات تلك الاموال .

(د) **حساب توزيع الارباح ،** يبين هذا الحساب كيفية التصرف فى صافى ارباح الشركة وفقا للقواعد التى نظمها القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، وتظهر اوجه توزيع الارباح المختلفة فى الجانب المدين من هذا الحساب ، اما الجانب الدائن فسوف يظهر صافى ارباح العام والتى تمثل الارباح الناتجة من العمليات بعد خصم جميع التكاليف اللازمة لتحقيق هذه الارباح وبعد حساب وتجنيد كلفة الاستهلاكات والمخصصات التى تقضى القواعد المحاسبية بحسابها قبل اجراء أى توزيع . وكذلك فقد يظهر فى الجانب الدائن لحساب التوزيع أى احتياطات سيتم توزيعها او الارباح الرأسمالية التى قررت الجمعية العامة توزيعها بشرط مراعاة الشروط السابق ذكرها فيما يتعلق بجواز توزيع كل من الاحتياطات والارباح الرأسمالية .

ويتخذ النموذج المرفق باللائحة التنفيذية وملاحظتها الشكل التالي :

ح / توزيع الارباح عن السنة المنتهية في

| السنة الجارية | البيان | سنة المقارنة | السنة الجارية | البيان | سنة المقارنة |
|------------------|--------------------------------|-----------------|-------------------------------------|--------|-------------------------------------|
| xx | صافي خسائر العام | xx | صافي أرباح العام القابلة للتوزيع | xx | صافي أرباح العام القابلة للتوزيع |
| xx | خسائر مرحلة من العام السابق | xx | أرباح مرحلة من العام السابق | xx | أرباح مرحلة من العام السابق |
| xx | احتياطي قانوني | xx | احتياطات محسولة (بالتفصيل) | xx | احتياطات محسولة (بالتفصيل) |
| xx | احتياطي نظامي | xx | | xx | |
| xx | احتياطات أخرى (بالتفصيل) | xx | | xx | |
| xx | مكافأة مجلس الإدارة | xx | | xx | |
| xx | نصيب المساهمين | xx | | xx | |
| xx | نصيب العاملين | xx | | xx | |
| xx | أرباح مرحلة للعام التالي | xx | | xx | |

وهنا نراعى الحدود التالية للتوزيع والتي نكرتها اللائحة التنفيذية :

- ١ - ٥٪ على الأقل - من صافي الربح - احتياطي قانوني .
- ٢ - أي نسبة يحددها النظام الاساسي للشركة أو الجمعية العامة
كاحتياطي نظامي .
- ٣ - تجنب أية احتياطات أخرى (بالتفصيل) تقرها الجمعية العامة
للمساهمين .
- ٤ - بعد تجنب المفردات السابقة (الاحتياطات) والتي تمثل أرباحا
محجوزة أو غير موزعة ، يمثل المتبقى أرباحا قابلة للتوزيع تقر
الجمعية العامة طريقة توزيعه في ضوء ما يلي :

(أ) يمنع مجلس الإدارة مكافأة لا تزيد عن ١٠ ٪ من الأرباح القابلة للتوزيع .

وذلك بعد توزيع ربح على المساهمين والعاملين لا تقل نسبته عن ٥ ٪ من رأس المال ، ما لم يحدد النظام نسبة أعلى .

(ب) يجب ألا تزيد أرباح حصص التأسيس أن وجدت عن ١٠ ٪ من الأرباح القابلة للتوزيع بعد الوفاء بربح المساهمين بنسبة ٥ ٪ من رأس المال كما سبق .

(ج) يجب ألا يقل نصيب العاملين في الأرباح النفعية عن ١٠ ٪ منها .
فلو افترضنا أن صافي أرباح إحدى شركات المساهمة بلغ ٨٠٠٠٠٠ جنيه ورصيد الأرباح المرحلة من العام السابق ٦٠٠٠ جنيه وأن رأس المال المصدر والمدفوع للشركة بلغ ٢ مليون جنيه ، وقد اتضح وجود حصص تأسيس ممنوحة للغير مقابل التنازل عن حق معنوي (براءة اختراع) .

والمطلوب :

اعداد مشروع توزيع الربح المقترح والمقدم الى الجمعية العامة للمساهمين .

بافتراض أنه قد تم اقتراح توزيع أرباح (كوبون) تعادل ٢٠ ٪ من رأس المال وأن نظام الشركة ينص على تكوين احتياطي نظامي بمعدل ١٠ ٪ .

الحصل :

صافي الربح القابل للتوزيع (ا / الارباح والخسائر) ٨٠٠٠٠٠ جنيه

مقترح توزيعها كما يلي :

| | |
|-------|-------------------|
| ٤٠٠٠٠ | ٥٪ احتياطي قانوني |
| ٨٠٠٠٠ | ١٠٪ احتياطي نظامي |
| — | احتياطيات اخرى |

١٢٠٠٠٠ جنيه

٦٨٠٠٠٠ جنيه

١٠٠٠٠٠ جنيه

٥٪ من رأس المال المدفوع كإرباح
للمساهمين والعاملين كحد أدنى (دفعة
أولى)

٥٨٠٠٠٠ جنيه

٥٨٠٠٠

٥٨٠٠٠

الباقى من الارباح
١٠٪ مكافأة مجلس الإدارة
١٠٪ أرباح حصص التأسيس

١١٦٠٠٠ جنيه

٤٦٤٠٠٠ جنيه

الباقى للتوزيع على المساهمين
والعاملين

٣٠٠٠٠٠ جنيه

١٥٪ توزيعات مقترحة اضافية

١٦٤٠٠٠ جنيه

٦٠٠٠ جنيه

أرباح مرحلة من العام السابق

١٧٠٠٠٠ جنيه

جملة الارباح المرحلة للعام القادم

وفي هذه الحالة سيتم توزيع ارباح المساهمين والعاملين

(٤٠٠٠٠٠ جنيه) كما يلي :

٣٦٠٠٠٠ جنيه

للمساهمين (٩٠ ٪)

٤٠٠٠٠ جنيه

للعاملين نقدا (١٠ ٪)

٤٠٠٠٠٠ جنيه

اجمالي

ومما سبق سيتخذ د / التوزيع عن العام ، الشكل التالي :

| | | | |
|--------------------------|---------------|-----------------------------|---------------|
| احتياطي قانوني | ٤٠٠٠٠ | صافي أرباح العام | ٨٠٠٠٠٠ |
| احتياطي نظامي | ٨٠٠٠٠ | أرباح محولة من العام السابق | ٦٠٠٠٠ |
| مكافأة مجلس الإدارة | ٥٨٠٠٠ | | |
| أرباح حصص التأسيس | ٥٨٠٠٠ | | |
| أرباح المساهمين | ٣٦٠٠٠٠ | | |
| أرباح العاملين | ٤٠٠٠٠ | | |
| أرباح مرحلة للعام القادم | ١٧٠٠٠٠ | | |
| | <u>٨٠٦٠٠٠</u> | | <u>٨٠٦٠٠٠</u> |

٥ - **إظهار بيانات السنة السابقة في الوثائق المرفقة كأساس للمقارنة مع أرقام السنة الجارية .**

٦ - **ولقد حددت اللائحة التنفيذية البيانات الواجب إدراجها في تقرير مجلس الإدارة والذي يتضمن نظرة شاملة عن تطور أعمال الشركة ومركزها خلال السنة المالية ، ومن أهم تلك البيانات :**

- (أ) **الحالة العامة للشركة ونتيجة الأعمال ومستقبل الأعمال .**
- (ب) **الأرباح المقترحة التي ستوزع على المساهمين .**
- (ج) **الاقتراحات الخاصة بالتحويل للاحتياطيات .**
- (د) **الأنشطة الرئيسية الخاصة بالشركة .**
- (هـ) **القيمة الحالية للأراضي إذا كانت القيمة الدفترية تختلف اختلافا كبيرا عن القيمة السوقية الحالية .**
- (و) **أي تغييرات رئيسية في الأصول الثابتة أو أي شركات تابعة لها .**
- (ز) **نسبة حجم الأعمال وصافي الربح أو الخسائر موزعة على مختلف النشاطات الرئيسية للشركة .**

الفصل الثاني عشر

انقضاء وتصفية شركات الاموال

يتم انقضاء شركات الاموال بطرق الانقضاء العامة التي تنقضى بها الشركات بوجه عام وفقا لنصوص القانون المدني ومن اهمها انتهاء المدة المحددة في نظامها الاساسى ، او بانتهاء المشروع الذى قامت من اجله او باستمرار المشروع مع اندماجها في شركة اخرى ، او اذا تحققت خسائر جسيمة أدت الى نقص رأس مال الشركة بصورة جعلت من العسير على الشركة الاستمرار في مزاولة نشاطها ، او بقاء على طلب أحد الشركاء مع تقديم مبرر لذلك ، و اخيرا بطلان عقد الشركة من الناحية القانونية .

ولقد نظم قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ احكام انقضاء شركات الاموال وتصفياتها في المواد من ١٣٧ الى ١٥٤ . ولقد تضمنت تلك المواد كائنا الاحكام الخاصة باجراءات التصفية وتعيين المصنفى واختصاصاته وحقوقه وواجباته واجراءات عزله . ومن ناحية اخرى فلقد ورد بنموذج القانون النظامى للشركات المساهمة بابا خاصا عن حل الشركة وتصفياتها .

وباستعراض نصوص تلك المواد ، امكن التوصل الى النقاط التالية :

- ١ - يتم انقضاء وتصفية شركة المساهمة لعدة اسباب اهمها ،
(أ) اذا بلغت خسائر الشركة نصف رأس المال المصدر بشرط عدم موافقة الجمعية العامة غير العادية للمساهمين على استمرارها (مادة ٦٩) .
(ب) انقضاء الاجل المحدد للشركة كما هو وارد بالنظام الاساسى .
- ٢ - هناك مجموعة من الاجراءات المصاحبة لانقضاء شركات المساهمة وتصفياتها تتمثل في اشهار حل الشركة وتعيين المصنفى من بين الشركاء او المساهمين او غيرهم ، واشهار اسم المصنفى ، وطرق عزل المصنفى سواء بقرار من المحكمة او بالكيفية التي تم تعيينه بها .
- ٣ - لقد حددت هذه المواد حقوق وواجبات المصنفى ، ومن اهم تلك الحقوق ، جرد اموال الشركة والتزاماتها ، استلام اموال الشركة ودفاتها

وجميع وثائقها (المادة رقم ١٤٢) ، ومن أهم الالتزامات المقررة على المصفي القيام بجميع ما يلزم للمحافظة على أموال الشركة وحقوقها وان يستوفي ما للشركة من حقوق لدى الغير ، ومع ذلك لا يجوز مطالبة الشركة بالباقي من حصصهم الا اذا اقتضت اعمال التصفية ذلك (المادة رقم ١٤٣) ، وعليه للقيام بذلك بيع مال الشركة منقولا أو عقارا والوفاء بما على الشركة من ديون وفقا للاولويات المقررة (المادتين ١٤٥ ، ١٤٨) ، ويتعين على المصفي كذلك تقديم الى الجمعية العامة كل ستة شهور حسابا مؤقتا عن اعمال التصفية ، على أن يقدم بعد الانتهاء من عملية التصفية حسابا ختاميا عن اعمال التصفية .

وبما سبق يتضح ان اجراءات التصفية في شركات الاموال لن تختلف عن تلك السابق دراستها في حالة انقضاء وتصفية شركات الاشخاص ، ولقد حاولنا أن نبين هذا التشابه من خلال استعراض ما نصت عليه مواد قانون الشركات الاخير .

المعالجة المحاسبية لتصفية شركات الاموال :

لا تختلف المعالجة المحاسبية للتصفية في شركات الاموال عنها في شركات الاشخاص سوى في اختلاف مسميات بعض الحسابات المستخدمة نتيجة لطبيعة الهيكل التنظيمي لها . ومن نواحي هذا الخلاف :

- ١ - يستخدم عند تصفية شركات المساهمة د/ المساهمين بدلا من د / رأس مال الشركاء أو حقوق الشركاء .
- ٢ - يستخدم عند وجود قرض برهن ، ففي شركات المساهمة والتي تصدر سندات ، يستخدم / رهن قرض السندات بدلا من د / قرض برهن .

وتتطلب المعالجة المحاسبية لتصفية شركات الاموال اقفال دفاتر الشركة من خلال تصوير مجموعة من الحسابات هي :

- ١ - د/التصفية لظهار نتيجة عمليات التصفية من ربح أو خسارة والتي سترحل الى د / المساهمين أو تقفل في حسابات الشركاء حسب الاحوال . ويعد هذا الحساب كحساب ارباح وخسائر أو كحساب بيع حسب الاحوال .

٢ - د/المساهمين في حالة شركات المساهمة - لاقتال ارصدة د/رأس مال الاسهم وأية احتياطات أو خسائر مرحلة من أعوام سابقة وأية أصول لن يتم بيعها أو تحويلها الى نقدية (مصاريف تأسيس ، شهرة محل ...) .

٣ - د/النقدية أو البنك جاري ، لبيان مجموع المتحصلات والمدفوعات التي قام بها المصنف ، وبالنسبة للمدفوعات يتعين ضرورة مراعاة الاولوية المقررة لأصحاب الحقوق .

ويتعين على المصنف عند التصرف في أموال التصفية المتجمعة من بيع الاصول ان يراعى الاولويات المقررة لسداد الالتزامات وفقاً للتباعد القانونية على النحو التالي :

(ا) اتعاب المصنف ومصاريف التصفية . ولقد نصت المادة ١٤٨ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بأن « كل دين ينشأ عن اعمال التصفية يدفع من اموال الشركة بالاولوية على الديون الاخرى » .

(ب) الديون الممتازة ، والتي حددها القانون المدني ، ومن أهم مفرداتها المصاريف القضائية والضرائب وأجور العاملين عن الستة شهور الاخيرة والايجار لمدة سنتين أو أقل .

(ج) الديون العادية سواء أكانت تجارية أو غير تجارية .

(د) حقوق المساهمين ، مع مراعاة أن المساهم مسئول في خسائر الشركة بقدر حصته في رأس مال الشركة وللمصنف أن يطلب من المساهم سداد باقى قيمة الاسهم اذا تطلب الامر ذلك في حالة عدم سدادها بالكامل حتى تاريخ التصفية .

وينظم القانون النظامى للشركة حقوق المساهمين . وفى حالة اذا كانت أسهم رأس المال المصدر كلها من نوع واحد ، فكل حامل سهم نفس الاولوية في أموال التصفية ، أما في حالة وجود اسهم ممتازة عند التصفية ، فسوف يتمتع حملة الاسهم الممتازة بأولوية الحصول على أموالهم قبل حملة الاسهم العادية .

وفي حالة وجود قرض برهن أحد أصول الشركة - عادة ما يكون سندات - فان هذا الالتزام لا يدخل ضمن الاولويات السابقة حيث سيتم سداد هذا الالتزام من الاموال المحصلة من بيع الاصل المرهون ، وفي حالة

عدم كفاية الاموال المحصلة من البيع لسداد القرض وفوائده ، يتم تحويل الفرق الى ديون عادية .

٤ - د / رهن قرض السندات ، ويتم اعداد هذا الحساب في حالة وجود سندات مصدرة برهن أحد أصول الشركة أو أكثر ، ويستهدف هذا الحساب اظهار ما يلي :

(ا) الربح (أو الخسارة) من بيع الاصل المرهون والذي سيقفل بدوره في د / التصفية .

(ب) مدى كفاية اموال بيع الاصل المرهون في تغطية القرض وفوائده المستحقة - حيث أنه في حالة عدم كفاية الاموال لسداد القرض وفوائده يعالج الفرق ضمن الديون العادية .

ويتخذ هذا الحساب الشكل التالي : (في حالة كفاية الاموال)

د / رهن قرض السندات

| | | | |
|----|--------------------------|----|------------------------------|
| XX | الى د / الاصل المرهون | XX | من د / النقدية (سعر البيع) |
| XX | الى د / النقدية (السداد) | XX | من د / قرض السندات والفوائد |
| | | XX | من د / التصفية (مقيم) |
| XX | | XX | |

مثال :

في ١٩٨٤/٧/١ تقرر تصفية إحدى شركات المساهمة ، وقد ظهرت الميزانية العمومية للشركة في ذلك التاريخ على النحو التالي :

| أصول | أصول ثابتة | أصول متداولة | خصوم |
|-------|---------------|--------------|------------------------|
| ٨٠٠٠٠ | | | رأس المال المصدر |
| | | | والدفوع |
| | | | ٢٠٠٠ سهم عادي |
| | | | ٢٠٠٠٠ قيمة اسمية ١٠٠ ج |
| ٢٠٠٠ | بضاعة بالمخزن | | |
| ١٢٠٠٠ | مدينون | | ١٠٠٠ سهم ممتاز |
| ١٠٠٠٠ | — مخصص ديون | | ١٠٠٠٠ قيمة اسمية ١٠٠ ج |
| | مشكوك فيها | | |
| | | | ٣٠٠٠٠ |
| ٨٠٠٠ | اوراق قبض | | احتياطيات |
| ٦٠٠٠٠ | البنك جارى | | |
| ٢٠٠٠ | مصاريف تأسيس | | ٥٠٠٠٠ حقوق المساهمين |
| | | | ١٥٠٠٠٠ سندات برهن آلات |
| | | | ٥٠٠٠٠ مصاريف مستحقة |
| | | | ١٦٠٠٠٠ دائنون |
| | | | ٨٥٠٠٠ اوراق دفع |
| | | | ٣٠٠٠٠٠ |
| ٩٠٠٠٠ | | | |

وقد تم تعيين المصنئ الذى قام بالعمليات التالية :

١ — باع الآلات بمبلغ ١٢٠٠٠٠ جنيه وباتى الأصول الثابتة بمبلغ ٤٠٠٠٠٠ جنيه .

٢ — بيعت البضاعة بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه . وتم تحصيل اوراق القبض .

٣ — سدد المدينين ١١٠٠٠ جنيه سدادا للمستحق .

فاذا علمت أن :

١ — بلغت مصاريف واتعاب المصنئ ٣٠٠٠ جنيه .

٢ — تبلغ القيمة الدفترية للآلات المرهونة لسداد السندات ٢٠٠٠٠٠ جنيه .

٣ — من بين المصاريف المستحقة ما يلى :

١٠٠٠ جنيه فائدة سندات مستحقة ، ٢٠٠٠ جنيه ضرائب مستحقة .

٤ - الاسهم الممتازة تعطى لحامليها الامتياز في الحصول على الارباح فقط دون اموال التصفية .

المطلوب :

- ١ - تصوير حسابات التصفية .
 - ٢ - تحديد المبلغ المستحق لكل سهم من اموال التصفية .
- الحل :

اولا : حسابات التصفية :

ح / التصفية (ح/ارباح وخسائر)

| | | | |
|---------------|-----------------------|---------------|-------------------|
| ٢٠٠٠٠ | الى ح/ الاصول الثابتة | ١٠٠٠٠ | من ح / البنك |
| ١٠٠٠ | الى ح / الدينين | ٢٠٠٠ | من ح/مخصص ديون |
| ٨٠٠٠٠ | الى ح / رهن قرص | | مشكوك فيها |
| | السندات | | |
| ٣٠٠٠ | الى ح / مصاريف | ٢٧٢٠٠٠ | من ح / المساهمين |
| | واتعاب المضى | | (خسائر التصفية) |
| <u>٢٨٤٠٠٠</u> | | <u>٢٨٤٠٠٠</u> | |

ح / النقدية (البنك - جارى)

| | | | |
|---------------|---------------------|---------------|--------------------|
| ٦٠٠٠٠ | رصيد | ٧/١ | من ح / مصاريف |
| | | | التصفية |
| ٤٠٠٠٠٠ | الى ح/ اصول ثابتة | ١٢٠٠٠٠ | من ح / قرض رهن |
| | | | السندات |
| ١٢٠٠٠٠ | الى ح / رهن قرض | ٢٠٠٠ | من ح / ديون ممتازة |
| | سندات | | |
| ٣٠٠٠٠ | الى ح / مفكورين | ٢٧٨٠٠٠ | من ح / الدائنون |
| | (بضاعة) | | (عادية) |
| ٨٠٠٠ | الى ح / اوراق القبض | ٢٢٦٠٠٠ | من ح / المساهمين |
| ١١٠٠٠ | الى ح / الدينين | | |
| <u>٦٢٩٠٠٠</u> | | <u>٦٢٩٠٠٠</u> | |

د / رهن قرض السندات

| | |
|-----------------------------|-----------------------------------|
| ٢٠٠٠٠٠ الى د / الآلات | ١٢٠٠٠٠ من د / البنك - جاري |
| ١٢٠٠٠٠ الى د / البنك - جاري | ١٥٠٠٠٠ من د / قرض السندات |
| ٢١٠٠٠ الى د / الدائنين | ١٠٠٠ من د / مصاريف |
| | مستحقة (مائدة) |
| | ٨٠٠٠٠ من التصفية (خسارة بيع آلات) |
| <u>٢٥١٠٠٠</u> | <u>٢٥١٠٠٠</u> |

د / المساهمين

| | |
|-----------------------------|-----------------------------------|
| ٢٠٠٠٠ الى د / مصاريف تأسيس | ٢٠٠٠٠٠ من د / رأس مال أسهم عادية |
| ٢٧٢٠٠٠ الى د / التصفية | ١٠٠٠٠٠ من د / رأس مال أسهم ممتازة |
| ٢٢٦٠٠٠ الى د / البنك - جاري | ٢٠٠٠٠٠ من د / احتياطات |
| <u>٥٠٠٠٠٠</u> | <u>٥٠٠٠٠٠</u> |

ثانياً : تحديد نصيب الفهم من أموال التصفية :

يتم تحديد حقوق كل مجموعة من المساهمين في أموال التصفية على أساس رؤوس أموال كل منهم . وفي هذه الحالة سيبتم توزيع أموال التصفية (٢٢٦٠٠٠ جنيه) على حملة الأسهم العادية والممتازة بنسبة ٢ : ١

$$\therefore \text{نصيب حملة الأسهم العادية} = \frac{2}{3} \times 226000 = 150667 \text{ جنيه}$$

$$\text{ونصيب حملة الأسهم الممتازة} = \frac{1}{3} \times 226000 = 75333 \text{ جنيه}$$

$$\text{ونصيب السهم الواحد من أموال التصفية} = 226000 \div 3000$$

$$= 75333 \text{ جنيه}$$

ملاحظات على الحل :

- ١ - تم اعداد ح/التصفية كحساب ارباح وخسائر حيث يوجد سعر بيع كل اصل على حدة ، وان كان يمكن اعداده كحساب بيع أيضا .
- ٢ - اتضح أن المبلغ المحصل من بيع الآلات (١٢٠٠٠٠ جنيه) يقل عن قيمة قرض السندات وقوائده (١٥٠٠٠٠ + ١٠٠٠٠) مما أدى الى تحويل الفرق الى الديون العادية (١٥١٠٠٠ - ١٢٠٠٠٠) .
- ٣ - يمثل رقم الدائنين في حساب البنك جارى ، مجموع الديون العادية وهي الدائتون ١٦٠٠٠ + أوراق الدفع ٨٥٠٠٠ + باقى قرض السندات ٣١٠٠٠ + باقى المصاريف المستحقة ٢٠٠٠ جنيه .
- ٦ - أظهر ح / رهن قرض السندات خسارة بيع الاصل المرهون .
للمصنف طلب المبالغ المستحقة من المساهمين اذا كان ذلك ضروريا لاستكمال سداد الالتزامات المستحقة .
- ٥ - تم تحصيل القيمة الاسمية لأوراق القبض ومن ثم لم يتحقق من عملية التحصيل أية ارباح او خسائر ولذلك لم تؤثر تلك العملية على ح / التصفية .
- ٦ - أظهر ح / رهن السندات خسارة بيع الاصل المرهون
(٢٠٠٠٠٠ - ١٢٠٠٠٠ = ٨٠٠٠٠) .
- ٧ - افترضنا في المثال السابق ان الاسهم الممتازة تعطى امتياز في الارباح فقط . ولكن اذا كانت هذه الاسهم تتمتع بامتياز عند التصفية أيضا ، وفي هذه الحالة لن يسدد أية مبالغ لحملة الاسهم العادية الا بعد سداد جميع المستحق لحملة الاسهم الممتازة .

امثلة وتمارين على

الفصل الثاني عشر

اولا : الاسئلة :

السؤال الاول :

« لا تختلف اجراءات انقضاء وتصفية شركات الاموال عن تلك المطبقة في شركات الاشخاص » .
علق على هذه العبارة مبينا وجهة نظرك .

السؤال الثاني :

« تتعدد الاسباب التي تؤدي الى انقضاء وتصفية شركات الاموال .
اشرح هذه العبارة مبينا تلك الاسباب ، ومدى اختلافها مع اسباب
الانقضاء والتصفية في شركات الاشخاص .

السؤال الثالث :

« تختلف واجبات وحقوق المصفي في شركات المساهمة عن حقوق
وواجبات المصفي في شركات التضامن » .
اشرح هذه العبارة .

ثانيا : التمارين :

التمرين الاول :

فيما يلي الارصدة الظاهرة بميزانية احدى شركات المساهمة في
١٩٨٣/١٢/٣١ :

٥٠٠٠٠ جنيه اراضى ومباني — ١٢٠٠٠٠ جنيه قرض سندات ١٠٪ برهن
آلات .

١٠٠٠٠٠ جنيه مدينون — ١٨٠٠٠٠ جنيه آلات .

٥٠٠٠٠ جنيه بضاعة — ٢٧٠٠٠٠ جنيه البنك — جارى

١٠٠٠٠٠ جنيه خسائر مرحلة من العام الماضى — ١٠٠٠٠٠ جنيه دائتتون

٢٠٠٠٠٠ جنيه رأس المال المرخص به (٢٠٠٠٠ سهم قيمة اسمية
١٠٠ جنيه) .

٨٠٠٠٠٠ جنيه رأس المال المصدر والمدفوع (١٠٠٠٠ سهم قيمة اسمية
١٠٠ جنيه مدفوع ٨٠ جنيه) .

٢٠٠٠٠٠ جنيه احتياطات ١٠٠٠٠٠ شهرة محل
٨٠٠٠٠٠ جنيه مصاريف مستحقة .

وفي أول يناير تقرر تصفية الشركة وتم تعيين مصطفى الذى قام
بالأعمال التالية :

١ - بيعت الآلات بمبلغ ١٦٠٠٠٠ جنيه ، والمبساتى والأراضى بمبلغ
٢٥٠٠٠٠ جنيه .

٢ - بيعت البضاعة بمبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه، وتم تحصيل المدينون بعد اعدام
ديون قدرها ٢٠٠٠ جنيه وخسب نقدى ٣٠٠٠ جنيه .

٣ - بلغت مصاريف التصفية ٥٠٠٠ جنيه .

٤ - اتضح أن المصاريف المستحقة تشتمل على ٣٠٠٠ جنيه أجور ومرتبات
للعمالين عن شهر ديسمبر ١٩٨٣ ، ٦٠٠٠ جنيه فائدة سندات
مستحقة .

والمطلوب :

١ - تصوير حسابات التصفية .

٢ - بيان نصيب السهم من أموال التصفية .

التمرين الثانى :

فيما يلى ملخص أرصدة الميزانية العمومية لاحدى شركات المساهمة فى

١٩٨٣/١٢/٢١ والتي تقرر تصفيتها فى ذلك التاريخ :

| | | |
|---------------------|---------|----------------------------|
| رأس مال أسهم عادية | | ٩٠٠٠٠٠ أصول ثابتة |
| (١٠٠٠ سهم قيمة | ٤٠٠٠٠٠ | |
| اسمية ٤٠٠ جنيه | | |
| مدفوع بالكامل) | | |
| رأس مال أسهم ممتازة | ٢٠٠٠٠٠ | ٤٠٠٠٠٠ أصول متداولة (بخلاف |
| (١٠٠٠ سهم ممتاز | | النقدية) |
| قيمة اسمية ٤٠٠ جنيه | | |
| مدفوع ٢٠٠ جنيه فقط) | | |
| | | ٨٠٠٠٠ البنك جارى |
| | | ٢٠٠٠٠ مصاريف تأسيس |
| رأس المال المدفوع | ٦٠٠٠٠٠ | |
| احتياطيات | ٣٠٠٠٠٠ | |
| دائتور وأوراق دفع | ٤٠٠٠٠٠ | |
| مصاريف مستحقة | ١٠٠٠٠٠ | |
| | ١٤٠٠٠٠٠ | ١٤٠٠٠٠٠ |

وقد قام المصنف ببيع الاصول الثابتة بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه والاصول المتداولة بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه .

فاذا علمت ان :

- ١ - بلغت مصاريف وأنعاب المصنف ٥٠٠٠ جنيه .
- ٢ - المصاريف المستحقة تمثل بالكامل ديون ممتازة .
- ٣ - الاسهم الممتازة لها الامتياز في الارباح فقط .

والمطلوب :

- ١ - تصوير حسابات التصفية .
- ٢ - تحديد نصيب السهم من اموال التصفية .

التمرين الثالث :

نفترض في التمرين السابق ان الاسهم الممتازة كانت تتمتع بالامتياز في الارباح وفي اموال التصفية ايضا .

فالمطلوب :

تصوير حسابات التصفية مع بيان نصيب السهم من اموال التصفية .

التمرين الرابع :

باستخدام بيانات التمرين السابق ، وبافتراض أن الاصول الثابتة قد بيعت بمبلغ ١٢٠٠٠٠ جنيه ، في حين أن الاصول المتداولة بيعت بمبلغ ٩٠٠٠٠ جنيه .

فالمطلوب :

١ - تصوير حسابات التصفية .

٢ - تحديد نصيب الجنيه من الدائتين في اموال التصفية .

التمرين الخامس :

فيما يلي الارصدة الظاهرة بميزانية احدى شركات المساهمة في

٣١ ديسمبر ١٩٨٣ :

١٠٠٠٠٠ جنيه رأس مال أسهم عادية (١٠٠٠٠ سهم عادي قيمة اسمية ١٠٠ جنيه)

٥٠٠٠٠ جنيه رأس مال أسهم ممتازة (٥٠٠٠ سهم ممتاز ٨٪ قيمة اسمية ١٠٠ جنيه)

٢٠٠٠٠ جنيه احتياطي قانوني ، ٣٠٠٠٠٠ جنيه احتياطي نظامي

٦٥٠٠٠٠ جنيه مدينون ، ٧٠٠٠٠٠ جنيه اراضى ومباني

١٠٠٠٠٠ جنيه مخصص اهلاك مباني ، ٥٠٠٠٠٠ جنيه مخصص ديون مشكوك فيها

٣٠٠٠٠٠ جنيه دائنون ، ٢٠٠٠٠٠ جنيه قرض من البنك ١٠٪

٥٠٠٠٠٠ جنيه سندات ٨٪ برهن آلات ، ٩٠٠٠٠٠ جنيه آلات

٣٥٠٠٠٠ جنيه نقدية بالصندوق والبنك ، ٤٠٠٠٠٠ جنيه استثمارات أوراق مالية

١٠٠٠٠ جنيه خسائر مرحلة ، ٥٠٠٠٠ جنيه مصاريف مستحقة

٩٠٠٠٠ جنيه شهرة محل ، ١٠٠٠٠٠ جنيه أوراق قبض

وفي أول يناير ١٩٨٤ صدر حكم قضائي بحل الشركة وتم تعيين مصفى

لها ، وقد قام المصفى ببيع ممتلكات الشركة وتحصيل مالها من ديون على النحو التالي :

١ — بيعت الاراضى والمباني بمبلغ ٨٠٠٠٠٠ جنيه واللات ببيع ٠٠٠٠٠٠ جنيه والاستثمارات بقيمتها الدفترية .

٢ — تم تحصيل المدينون بعد اعدام ديون قدرها ٥٠٠٠٠ جنيه ومنح خصم نقدى لبعض العملاء بلغ ٥٠٠٠ جنيه .

٣ — تم قطع (خصم) اوراق القبض بالبنك وبلغت مصاريف الخصم ٤٠٠٠ جنيه .

فلذا علمت ان :

١ — الاسهم الممتازة تعطى لحاملها حق الاولوية فى الحصول على الارباح وفى اموال التصفية .

٢ — تمثل المصاريف المستحقة المفردات التالية :

٤٠٠٠ جنيه فائدة قرض البنك ، ٦٠٠٠ جنيه فائدة قرض السندات ، ٨٠٠٠ جنيه مرتبات مستحقة عن الثمانية شهور الاخيرة للعاملين بالشركة ، والباقى يمثل مصاريف اعلان واطاعة وتدفعه مستحقة .

٣ — بلغت مصاريف واتعاب المصنفى ٧٠٠٠ جنيه .

٤ — تنازل الدائنين عن بعض المستحق لهم وقدره ٢٠٠٠ جنيه .

والمطلوب :

١ — تصوير حسابات التصفية .

٢ — بيان نصيب السهم من اموال التصفية .

التمرين السادس :

باستخدام نفس بيانات التمرين السابق ، مع افتراض ان الاراضى

والمباني بيعت بمبلغ ٩٠٠٠٠ جنيه .

المطلوب :

١ — تصوير حسابات التصفية .

٢ — تحديد نصيب كل من السهم العادى والسهم الممتاز من اموال التصفية .

الباب الثالث
في
مشارك الحاسبة
للشركات القابضة
والشركات التابعة

الفصل الثالث عشر

في

الشركات القابضة

الميزانية التجميعية عند الاقتناء

١ - مقدمة:

عندما تسيطر إحدى شركات المساهمة على شركة أخرى عن طريق ملكية غالبية أسهم رأس المال في الأخيرة فإن الشركة المسيطرة تعتبر الأصل أو الأم بينما تعتبر الثانية شركة تابعة أو الفرع، مع استقلال كل من الشركتين استقلالاً تاماً من حيث الشخصية المعنوية. وقد تحصل الشركة الأم على سيطرتها على الشركة التابعة عن طريق شراء أسهم رأس مالها أو عن طريق تكوينها تكويناً جديداً. ويطلق على الشركة الأم محاسبياً الشركة القابضة.

وتقوم علاقة الشركات القابضة والتابعة أساساً لتبادل المنافع. فقد يكون نشاط الشركة التابعة مكتملاً لنشاط الشركة القابضة أو ضرورياً لضمان استمراره، كأن تكون الشركة التابعة المصدر الرئيسي للخامات الضرورية لاستمرار نشاط الشركة القابضة، كما تمكن هذه العلاقة من التوسع في نشاط الشركة القابضة عن طريق إنشاء شركات مستقلة تزاوّل كل منها فرعاً من فروع النشاط مع الاحتفاظ بالسيطرة على النشاط الكلي للمجموعة. ويؤدي ذلك في العادة إلى الاقلال من

حدة المنافسة وتكوين الامبراطوريات الصناعية ، مع توفير مرونة الادارة وامكان الاستفادة من تنوع أوجه النشاط مع التخصص في نفس الوقت .

٢ - أهمية الحسابات والقوائم التجميعية :

عندما تسيطر احدى الشركات القابضة على أحد الشركات التابعة أو عدد منها ، فإن الحسابات والقوائم الخاصة بكل من هذه الشركات تبين نتيجة نشاطها بصفة مستقلة ومركزها المالي المميز عن باقي الشركات في المجموعة . غير أن حسابات وقوائم الشركة القابضة التي تتعلق بنشاطها الخاص في هذه الحالة لا توضح نتيجة العمليات التي تمارسها الشركات التابعة ، والتي تعد جزءاً مكملًا لنشاط المجموعة العام من وجهة نظر الشركة الأم ، بالإضافة إلى أن البيانات التي توجد في دفاتر الشركة القابضة عن حقوقها في الشركات التابعة عادة ما لا تكون كافية للاستدلال على مدى نجاح المجموعة ككل ومدى سلامة مركزها المالي . وبالتالي يتطلب الأمر ضرورة اعداد حسابات ختامية تجميعية للمجموعة ككل وميزانية عمومية مجمعة توضح المركز المالي للأُم والفروع بصفة مجمعة . وتفيد الحسابات والقوائم التجميعية من يهمهم أمر الشركة القابضة في المركز الأول ، وأهم هؤلاء جميعاً بالطبع هم مساهميها . أما مساهمي الشركات التابعة أو من يهمهم أمرها بخلاف الشركة القابضة فلا تفيدهم الحسابات والقوائم التجميعية ، بل يرجعون في العادة إلى الحسابات والقوائم التي تخص كل شركة على حدة .

هذا وتزداد أهمية البيانات التجميعية عموماً والحسابات والقوائم التجميعية بوجه خاص في المجتمعات التي تقوم على مبدأ التخطيط المركزي سواء كان ذلك على وجه الشمول أو بصفة جزئية . كما تفيد هذه البيانات أيضاً في رسم سياسة التوجيه الاقتصادي لأغراض التنمية دون اللجوء إلى مركزية التخطيط والتنفيذ والاشراف المباشر من قبل الدولة .

والواقع أن مستويات التجميع في الإقتصاديات المخططة تكون متعددة . فبينما

يقتصر التجميع في الشركات القابضة والتابعة على مستوى المجموعة لتوفير البيانات اللازمة لمن يهمهم أمر الشركة القابضة، نجد أن التجميع في الاقتصاديات المخططة يتم على مستوى الصناعة، وعلى مستوى الوزارة، وعلى مستوى القطاع وعلى المستوى القومي ككل^(١). وتفيد البيانات التجميعية في هذا الصدد في خدمة أغراض ثلاثة هي.

١ - حصر الإمكانيات الإنتاجية المتاحة على كل مستوى من المستويات. وتفيد الميزانيات العمومية التجميعية في هذا الشأن حيث توضح التكوين الرأسمالي من أصول مختلفة طبيعية كانت أو صناعية والتي تمثل موارد اقتصادية متاحة لدى كل مستوى من مستويات التجميع. ولا شك في أن معرفة الإمكانيات المتاحة تعد من الأوليات اللازمة لامكانية التخطيط الرشيد.

٢ - تقييم كفاية الاداء الكلية لاستخدام هذه الامكانيات المتاحة والرقابة عليها وتلعب الحسابات الختامية التجميعية دوراً هاماً في هذا الشأن حيث منها يمكن احتساب معايير الاداء وقياس الكفاية وخاصة إذا ما تم اعدادها على أسس اقتصادية سليمة.

٣ - المساعدة في التنبؤ لأغراض التخطيط، حيث بتوفر البيانات التجميعية لعدة فترات كافية فيما يختص بالماضي يمكن التعرف على ما يمكن أن يتوقع حدوثه في المستقبل باستخدام الأساليب الرياضية والاحصائية.

٣ - أسس التجميع:

تتلخص الأسس العامة لاعداد الحسابات والقوائم التجميعية، وسواء كان ذلك فيما يختص بالشركات القابضة وما تسيطر عليها من شركات تابعة، أو فيما

(١) لتفاصيل أكبر بخصوص هذا الموضوع يمكن للقارئ أن يرجع إلى المحاسبة في وحدات القطاع العام والمشاكل المحاسبية المعاصرة، للمؤلف، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٧١، ص ١٤٨ - ٢٥١.

يختص باعداد بيانات تجميعية على مستويات معينة لأغراض التخطيط الاقتصادي أو رسم السياسة الاقتصادية العامة ، في الآتي :

أ - استبعاد الأصول والالتزامات المتبادلة بين الشركات أو الوحدات التابعة لوحدة تجميعية واحدة .

ب - استبعاد التحويلات الرأسمالية التي تتم بين هذه الوحدات .

ج - استبعاد المعاملات الوسيطة في عناصر الإيرادات أو الموارد والمصروفات أو الاستخدامات بين هذه الوحدات .

وسوف نتناول كل من هذه الأسس في بقية هذا الفصل والفصول الباقية بقدر كافي من التفصيل .

٤ - استثمار الشركة القابضة في الشركات التابعة والميزانية التجميعية :

يمكن للشركة القابضة أن تحصل على السيطرة على الشركات التابعة بصفة كاملة أو عن طريق امتلاك غالبية أسهم رأس المال . كما يمكن للشركة القابضة أن تحصل على هذه السيطرة مقابل شراء الحصة اللازمة للسيطرة باعتبارها استثماراً في الشركات التابعة أو مقابل اصدار أسهم في رأس مالها كمقابل لهذه الحصة . وقد يكون استثمار الشركة القابضة في الشركات التابعة معادلاً في تكلفة الحصول عليه للقيمة الدفترية كما تظهر في دفاتر الشركة التابعة ، كما قد تزيد هذه التكلفة أو تقل عن القيمة الدفترية . وأخيراً فإن اجراءات التجميع تختلف في وقت حصول الشركة القابضة على السيطرة عنها في أي وقت لاحق ، وخاصة فيما يتعلق بحقوق الشركة القابضة في الشركات التابعة .

وسوف نتناول أولاً اجراءات التجميع المتعلقة بالميزانيات العمومية عند اقتناء الشركة القابضة للشركة أو للشركات التابعة على اعتبار أن الشركات التابعة مملوكة بالكامل للشركة القابضة ، وبفرض أن المقابل المدفوع يكون في صورة أصول مختلفة بخلاف أسهم رأس المال ، ثم نتناول الحالات الأخرى على التوالي .

وتعتبر الميزانية العمومية التجمعية القائمة الوحيدة الواجبة الاعداد عند تمام الحصول الشركة القابضة على السيطرة على الشركات التابعة لها. ذلك لأن الحسابات الختامية الأخرى ليس لها أي دلالة تجمعية من وجه نظر المجموعة قبل ذلك التاريخ. وتهدف الميزانية العمومية التجمعية أساساً إلى قياس الموارد الاقتصادية المتوفرة لدى مجموعة الشركات كما تتمثل في أصولها، وقياس الالتزامات التي تقع على عاتق المجموع للغير، وتحديد حقوق الملكية فيها. ذلك مع مراعاة عدم الازدواج في الحساب بما يؤدي إلى تلافي تضخم الأصول والخصوم عما يجب أن تكون عليه.

ولنفرض لتوضيح ما تقدم أن الشركة القابضة ص قد حصلت على ١٠٠٪ من أسهم رأس المال في الشركات التابعة س١، س٢، س٣، في ١/١/١٩٨٤ حيث ظهرت الميزانيات العمومية لكل شركة في المجموعة كالاتي:

الشركة القابضة ص وشركاتها
الميزانيات العمومية للمجموعة في ١/١/٨٤ - تاريخ الاقتناء.

| ص | س١ | س٢ | س٣ | |
|--------|-------|-------|---------|------------------------------|
| ١٥٠٠٠ | | | | استثمار في الشركة س١ |
| ٢٨٠٠٠ | | | | " " " س٢ |
| ٣٠٠٠٠ | | | | " " " س٣ |
| ٩٢٠٠٠ | ٣٣٠٠٠ | ٤٧٠٠٠ | ٨٢٠٠٠ | أصول أخرى |
| ١٦٥٠٠٠ | ٣٣٠٠٠ | ٤٧٠٠٠ | ٨٢٠٠٠ | مجموع الاصول |
| ١٠٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠ | ٢٠٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ | حقوق الملكية: أسهم رأس المال |
| ١٥٠٠٠ | ٥٠٠٠ | ٥٠٠٠ | (١٢٠٠٠) | أرباح محجوزة |
| ١١٥٠٠٠ | ١٥٠٠٠ | ٢٥٠٠٠ | ٣٨٠٠٠ | مجموع حقوق الملكية |
| ٥٠٠٠٠ | ١٨٠٠٠ | ٢٢٠٠٠ | ٤٤٠٠٠ | الالتزامات |
| ١٦٥٠٠٠ | ٣٣٠٠٠ | ٤٧٠٠٠ | ٨٢٠٠٠ | مجموع الخصوم |

هذا ويتم تسجيل استثمارات الشركة القابضة في الشركات التابعة عند الاقتناء بالتكلفة، والتي تتحدد على أساس القيمة السوقية العادلة للتضحيات التي تحملتها الشركة القابضة في الحصول على هذه الاستثمارات، وسواء كانت هذه التضحيات تتمثل في أصول نقدية أو عينية أو تتمثل في أسهم من رأس مال الشركة القابضة. وعلى هذا الأساس يمكن أن تتخذ العلاقة بين التكلفة التي تضحي بها الشركة القابضة مقابل صافي الأصول في كل من الشركات التابعة أحد ثلاثة أشكال: فقد تتساوى التكلفة مع صافي الأصول الدفترية كما هو الحال في الشركة س_١، أو تزيد التكلفة عن صافي الأصول الدفترية كما هو الحال في الشركة س_٢، أو قد تقل التكلفة عن صافي الأصول الدفترية كما هو الحال في الشركة س_٣.

وكما سبق أن ذكرنا فإن الهدف من إعداد الميزانية العمومية التجميعية هو اظهار الموارد المتاحة للمجموع دون ازدواج في الحساب، والالتزامات التي تقع على عاتق المجموع دون ازدواج الحساب ايضاً، وتحديد حقوق الملكية في المجموع دون ازدواج في الحساب.

ولنأخذ مثلاً الشركة ص والشركة س_١. ويتطلب اعداد الميزانية العمومية المجمعة للشركتين تجميع الاصول وتجميع الخصوم لتندمج الميزانيتين في ميزانية واحدة. غير أنه بالنظر لأصول الشركة ص نجد أن من بينها استثمارات في الشركة س_١ قدرها ١٥٠٠٠ جنيه تعادل حقوق الملكية في خصوم الشركة الاخيرة. فلو جمعنا الأصول كلها والخصوم كلها لكل من الشركتين لكي يمكن أن ننظر إليهما كشركة واحدة لترتب على ذلك تضخم مجموع الأصول ومجموع الخصوم باستثمارات ص في س_١ والذي يقع في أصولها وحقوق الملكية في س_١ المملوكة بالكامل للشركة ص والتي تقع في خصوم س_١. ولذلك يتطلب الأمر استبعاد العلاقات المتبادلة بين الشركتين في هذا الشأن حتى يمكن النظر إليهما كشخصية معنوية واحدة. ويتم ذلك عملاً بأعداد ورقة عمل لأعداد الميزانية التجميعية يتم فيها اجراء القيود اللازمة لاستبعاد مثل هذه العلاقات المتبادلة. وتكون ورقة

العمل اللازمة لاعداد الميزانية التجميعية للشركة ص والشركة س_١ كالآتي.

الشركة القابضة ص والتابعة س_١
ورقة عمل الميزانية العمومية التجميعية في تاريخ الاقتناء

| الميزانية العمومية التجميعية | استبعادات وتسويات | | س _١ | ص | |
|------------------------------------|-------------------|-----------|----------------|--------|------------------------------------|
| | دائن | مدين | | | |
| | ١٥٠٠٠ (١) | | | ١٥٠٠٠ | الأصول: |
| ٢٨٠٠٠ | | | | ٢٨٠٠٠ | استثمارات في الشركة س _١ |
| ٣٠٠٠٠ | | | | ٣٠٠٠٠ | " " س _٢ |
| ١٢٥٠٠٠ | | | ٣٣٠٠٠ | ٩٢٠٠٠ | " " س _٣ |
| | | | | | أصول أخرى |
| ١٨٣٠٠٠ | | | ٣٣٠٠٠ | ١٦٥٠٠٠ | مجموع الأصول |
| | | | | | حقوق الملكية والالتزامات: |
| ١٠٠٠٠٠ | | | | ١٠٠٠٠٠ | رأس مال ص |
| ١٥٠٠٠ | | | | ١٥٠٠٠ | أرباح محتجزة ص |
| | | ١٠٠٠٠ (١) | ١٠٠٠٠ | | رأس مال س _١ |
| | | ٥٠٠٠ (١) | ٥٠٠٠ | | أرباح محتجزة س _١ |
| ٦٨٠٠٠ | | | ١٨٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ | الالتزامات |
| ١٨٣٠٠٠ | ١٥٠٠٠ | ١٥٠٠٠ | ٣٣٠٠٠ | ١٦٥٠٠٠ | |

هذا ويلاحظ أننا استبعدنا استثمارات ص في س_١ يجعلها مدينة. أما استثمارات ص في كل من س_٢ ، س_٣ ، فتظهر في الميزانية التجميعية للشركتين ص ، س_١ لأن كل من س_٢ ، س_٣ لم تدخل في التجميع بعد.

٤ - أ - تكلفة الاقتناء تزيد عن صافي التكلفة الدفترية للشركة التابعة:

إذا زادت تكلفة اقتناء الشركة القابضة للاستثمارات في الشركة التابعة عن

صافي التكلفة الدفترية لهذه الاستثمارات فإن هذا يعني أحد عدة أمور أهمها :
(١) أن أصول الشركة التابعة تظهر في الدفاتر بأقل من قيمتها السوقية العادلة وقت الاقتناء ، وفي هذه الحالة يجب أن يعاد تقويم الأصول بما يتفق مع قيمتها العادلة إذا كان ذلك ممكناً ، أو اعتبار الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية بمثابة فرق تقويم يعلي لحساب الأرباح المحجوزة للشركة التابعة (٢) وجود شهرة محل للشركة التابعة غير ظاهرة بدفاترها بما أدى إلى قيام الشركة القابضة بدفع قيمة أعلى من القيمة الدفترية للأصول بمقدار الشهرة ، وفي هذه الحالة يجب اثبات الشهرة وتعلية قيمتها على حساب الأرباح المحجوزة للشركة التابعة ، (٢) قيام الشركة القابضة بدفع قيمة أعلى عن القيمة السوقية العادلة لصافي أصول الشركة التابعة ترغيباً لمساهمي الأخيرة في بيع أسهمهم بحيث تتمكن الشركة القابضة من السيطرة على الشركة التابعة انتظاراً لفوائد غير منظورة يمكن أن تتحقق للشركة الأم من وراء ذلك . ويمكن اعتبار ذلك بمثابة أصل غير ملموس (شهرة سيطرة من وجهة نظر الشركة القابضة) في الميزانية التجميعية للمجموعة .

وبالعودة لمثالنا السابق نجد أن ص حصلت على حقوق الملكية في س ٢ البالغ قيمتها الدفترية ٢٥٠٠٠ جنيه مقابل ٢٨٠٠٠ جنيه . فإذا كانت الزيادة ترجع إلى تقويم الأصول بأقل من قيمتها وجب إعادة تقويم أصول الشركة التابعة على هذا الأساس ، أما إذا كانت الزيادة ترجع إلى شهرة المحل الخاصة بالشركة س ٢ ، أو المزايا المتوقعة الحصول عليها من حصول ص على السيطرة على س ٢ ، فإنها تعالج كاصل غير ملموس .

وسوف نعتبر الفرق بصفة مرحلية بمثابة زيادة في التكلفة عن القيمة الدفترية لصافي أصول الشركة التابعة ونرمز له في القوائم التالية بالرمز (ت +) وعلى هذا الأساس يمكن تجميع ميزانية س ٢ على الميزانية التجميعية للشركتين ص ، س ١ كالآتي :

الشركة القابضة ص والشركتين التابعتين س_١ ، س_٢
ورقة عمل الميزانية التجميعية في تاريخ الاقتناء

| الميزانية التجميعية ص _١ س _٢ | استيعادات وتسويات | | س _٢ | س _١ + س _٢ | |
|---|-------------------|-----------|----------------|---------------------------------|------------------------------------|
| | دائن | مدين | | | |
| | (٢) ٢٨٠٠٠ | (١) ٣٠٠٠ | | ٢٨٠٠٠ | الأصول: |
| ٣٠٠٠ | | | | | استثمارات في الشركة س _٢ |
| ٣٠٠٠٠ | | | | ٣٠٠٠٠ | + ت |
| ١٧٢٠٠٠ | | | ٤٧٠٠٠ | ١٢٥٠٠٠ | استثمارات في الشركة س _٢ |
| | | | | | أصول أخرى |
| ٢٠٥٠٠٠ | | | ٤٧٠٠٠ | ١٨٣٠٠٠ | بمجموع الأصول |
| | | | | | حقوق الملكية والالتزامات |
| ١٠٠٠٠٠ | | | | ١٠٠٠٠٠ | رأس مال ص |
| ١٥٠٠٠ | | | | ١٥٠٠٠ | أرباح محجوزة ص |
| | | (٢) ٢٠٠٠٠ | ٢٠٠٠٠ | | رأس مال س _٢ |
| | | (٢) ٥٠٠٠ | ٥٠٠٠ | | أرباح محجوزة س _٢ |
| | (١) ٣٠٠٠ | (٢) ٣٠٠٠ | | | أرباح تقويم س _٢ |
| ٩٠٠٠٠ | | | ٢٢٠٠٠ | ٦٨٠٠٠ | الالتزامات |
| ٢٠٥٠٠٠ | ٣١٠٠٠ | ٣١٠٠٠ | ٤٧٠٠٠ | ١٨٣٠٠٠ | |

وبالنظر إلى ورقة العمل نجد أن القيد (١) يعكس زيادة تكلفة استثمارات ص في س_٢ عن صافي قيمتها الدفترية، وهو يمثل قيد تسوية حيث جعل حساب الزيادة في التكلفة عن القيمة الدفترية (ت +) مدينا مقابل جعل حساب أرباح التقويم - س_٢ دائنا. ويترتب على هذا القيد أن تصبح حقوق الملكية في س_٢ مساوية لتكلفة استثمارات ص فيها. ويتم استبعادها بالقيد (٢). وتظهر (ت +) في الميزانية التجميعية كأحد عناصر الأصول. وإذا كانت الزيادة في التكلفة عن القيمة الدفترية ترجع لعدم توافق القيمة

السوقية العادلة لصافي أصول الشركة التابعة مع صافي قيمتها الدفترية، وامكن تحديد الأصول المعينة التي تسببت في هذا الفرق، فإن قيد التسوية في هذه الحالة يترتب عليه زيادة (أو نقص) هذه الأصول مقابل زيادة (أو نقص) حقوق ملكية الشركة التابعة. ولنفرض مثلاً أن مبلغ الـ ٣٠٠٠ جنيه في مثالنا الجاري يمثل محصلة عدة عوامل كالآتي: من بين أصول الشركة التابعة أراضي تكلفتها الدفترية ٥٠٠٠ جنيه وقيمتها السوقية ١٠٠٠٠ جنيه، ومخزون تبلغ صافي تكلفته الدفترية ١٤٠٠٠ جنيه وتبلغ قيمته السوقية ١٠٠٠٠ جنيه، كما قدرت شهرة المحل التي سوف تترتب على السيطرة على الشركة التابعة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه وبذلك يكون قيد التسوية كما يجب أن يظهر على ورقة العمل كالآتي:

| من مذكورين | |
|----------------------------|------|
| حـ / الأراضي - س ٢ | ٥٠٠٠ |
| حـ / شهرة المحل - المجموعة | ٢٠٠٠ |
| إلى مذكورين: | |
| حـ / المخزون - س ٢ | ٤٠٠٠ |
| حـ / أرباح تقويم - س ٢ | ٣٠٠٠ |

ويترتب على هذا القيد أن تظهر في خانة الإستبعادات والتسويات مقابل الأصول الأخرى ٥٠٠٠ جنيه في الجانب المدين، ٤٠٠٠ جنيه في الجانب الدائن وتزداد الأصول الأخرى في خانة الميزانية التجميعية بمقدار ١٠٠٠ جنيه كما تظهر شهرة المحل في الميزانية التجميعية بمقدار ٢٠٠٠ جنيه وتظهر في خانة المدين من الإستبعادات والتسويات. أما أرباح التقويم بالإضافة إلى حقوق الملكية في س ٢ بقيمتها الدفترية فتستبعد مقابل استثمارات ص لأغراض إعداد الميزانية العمومية التجميعية.

وسواء اعتبرت الزيادة في تكلفة استثمارات الشركة القابضة عن قيمتها الدفترية في دفاتر الشركة التابعة راجعة لوجود أصول غير ملموسة أو راجعة لأصول ملموسة معينة فإن مجموع الأصول في الميزانية العمومية التجميعية لا يتأثر إذا كانت الشركة التابعة مملوكة بالكامل للشركة القابضة. أما إذا كانت الشركة التابعة غير مملوكة بالكامل للشركة القابضة فإن اعتبار الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية راجعاً لنقص القيمة الدفترية للأصول الملموسة يؤدي إلى نتائج مختلفة في الميزانية التجميعية عما لو اعتبر الفرق بمثابة أصل غير ملموس من وجهة نظر الشركة القابضة كما سترى فيما بعد.

٤ - ب: تكلفة الاقتناء تقل عن صافي التكلفة الدفترية للشركة التابعة:

إذا كانت تكلفة استثمارات الشركة القابضة في الشركة التابعة تقل عن تكلفتها الدفترية. فإن ذلك قد يقوم دليلاً على تضخم التكلفة الدفترية لأصول الأخيرة. وقد يكون هذا التضخم راجعاً لعدم سلامة الاجراءات المحاسبية فيما يتعلق ببعض الأصول أو حساب الإهلاك، أو انخفاض القيمة السوقية لبعض الأصول انخفاضاً ملموساً دون الاحتياط لذلك، كما قد يكون التضخم راجعاً لعدم توافق مجموع التقييم الفردية للأصول المختلفة مع القيمة الاقتصادية للمشروع ككل. من حيث القدرة على تحقيق الربح كوحدة اقتصادية مستمرة في نشاطها. ويترتب على الحالة الأخيرة ما يمكن ان يطلق عليه شهرة المحلل السالبة، والتي تعكس انخفاض معدلات الربحية في الشركة التابعة عن المعدلات البائدة في الأنشطة المماثلة.

وإذا كان نقص تكلفة الإستثمارات عن قيمتها الدفترية يرجع إلى تضخم بعض أصول الشركة التابعة فإنه يلزم تعديل هذه الأصول بما يتفق مع قيمتها العادلة. ويمكن أن يتم ذلك في دفاتر الشركة التابعة أو يتم في ورقة العمل عند إعداد الميزانية التجميعية كما هو الوضع في الحالة السابقة. أما إذا كان الفرق يرجع إلى وجود شهرة سالبة فإنه عادة ما يعالج في ورقة العمل باعتباره مخضماً.

لتقويم الأصول يخصم من مجموعها في الميزانية العمومية التجميعية. وسوف نرمز لهذا المخصص في ورقة العمل بالرمز (ت -).

وبالرجوع لمثالنا السابق نجد أن ص حصلت على حقوق الملكية في س ٣ بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه في حين تبلغ تكلفتها الدفترية ٣٨٠٠٠ جنيه. وعلى هذا الأساس تكون ورقة العمل للميزانية التجميعية للشركة ص وشركاتها كالتالي:

الشركة القابضة ص، والشركات التابعة س ١، س ٢، س ٣
ورقة العمل للميزانية التجميعية في تاريخ الإقضاء

| الميزانية التجميعية ص ١، س ٢، ص ٣، س ٤ | تسويات واستبعادات | | س ٥ | س ٦، س ٧، س ٨ | |
|---|-------------------|-----------|---------|------------------|--------------------------|
| | دائن | مدين | | | |
| | | | | | الأصول: |
| | | | | ٣٠٠٠٠ | استثمارات في الشركة س ٣ |
| ٢٥٤٠٠٠ | (٢) ٣٠٠٠٠ | | ٨٢٠٠٠ | ١٧٢٠٠٠ | أصول أخرى |
| ٣٠٠٠ | | | | ٣٠٠٠ | ت + |
| (٨٠٠٠) | (١) ٨٠٠٠ | | | | ت - |
| ٢٤٩٠٠٠ | | | ٨٢٠٠٠ | ٢٠٥٠٠٠ | مجموع الأصول |
| | | | | | حقوق الملكية والالتزامات |
| ١٠٠٠٠٠ | | | | ١٠٠٠٠٠ | رأس مال ص |
| ١٥٠٠٠ | | | | ١٥٠٠٠ | أرباح محجوزة ص |
| | | (٢) ٥٠٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ | | رأس مال س ٣ |
| | (٢) ٢٠٠٠٠ | (١) ٨٠٠٠ | (١٢٠٠٠) | | أرباح محجوزة س ٣ |
| ١٣٤٠٠٠ | | | ٤٤٠٠٠ | ٩٠٠٠٠ | الالتزامات |
| ٢٤٩٠٠٠ | ٥٨٠٠٠ | ٥٨٠٠٠ | ٨٢٠٠٠ | ٢٠٥٠٠٠ | |

٥ - السيطرة عن طريق الملكية الجزئية - حقوق الأقلية:

تناولنا في البند السابق كيفية إعداد الميزانية التجميعية للشركة القابضة والشركات التابعة عند الإقتناء في ظل ملكية الشركة القابضة لتابعاتها ملكية كاملة، غير أن الشركة القابضة قد تحصل على السيطرة على بعض أو كل الشركات التابعة لها بملكية ما يقل عن ١٠٠٪ من رأس مالها. وفي هذه الحالة تظل بقية أسهم رأس المال مملوكة لمساهمين بخلاف الشركة القابضة، وجرى العرف المحاسبي على أن يطلق على نصيب هؤلاء من حقوق الملكية في الشركة التابعة « حقوق الأقلية Minority Interests ». وعند إعداد الميزانية التجميعية في ظل وجود حقوق أقلية فإن أصول الشركات التابعة تندمج مع أصول الشركة القابضة في جانب الأصول مقابل اظهار حقوق الأقلية في جانب الخصوم. وكما هو الحال في الحالة السابقة فإن تكلفة استثمارات الشركة القابضة قد تتعادل مع قيمتها الدفترية في دفاتر الشركة التابعة أو تزيد عنها أو تقل. وتختلف المعالجة المحاسبية للحالتين الأخيرتين طبقاً للسبب الذي يمكن ارجاع اختلاف التكلفة عن القيمة الدفترية إليه.

ولنفرض مثلاً أن الشركة ص قد حصلت على حصة في حقوق الملكية في الشركة س قدرها ٩٠٪ في الوقت الذي بلغت فيه القيمة الدفترية لهذه الحقوق بكامل مقدارها ١٠٠٠٠٠ جنيه تتكون من ٦٠٠٠٠ جنيه رأس مال و ٤٠٠٠٠ جنيه أرباح محجوزة. ولنفرض أن مجموع أصول س في ذلك التاريخ بلغ ١٤٥٠٠٠ جنيه وبالتالي فإن التزاماتها تكون ٤٥٠٠٠ جنيه. ذلك في حين بلغ مجموع أصول الشركة ص بخلاف استثماراتها في س ٣٥٠٠٠ جنيه، وبلغت التزاماتها ٧٣٠٠٠ جنيه وبلغ رأس مالها ٢٠٠٠٠٠ جنيه. فإذا حصلت ص على ٩٠٪ من حقوق الملكية في س بالتكلفة الدفترية، فإن ذلك يعني أن استثماراتها في س تبلغ ٩٠٠٠٠ جنيه وتصبح حقوق الأقلية ١٠٠٠٠ جنيه ممثلة في ٦٠٠٠ جنيه رأس مال (١٠٪) و ٤٠٠٠ جنيه أرباح محجوزة (١٠٪). وتظهر ورقة عمل الميزانية

العمومية التجميعية في تاريخ الإقتناء على الشكل الآتي.

| الميزانية التجميعية | تسويات واستبعادات | | ص | س | الأصول: |
|---|-------------------|--|---------|--------|---------------------------|
| | دائن | مدين | | | |
| ٤٩٥٠٠٠ | (١) ٩٠٠٠٠ | | ٩٠٠٠٠ | | استثمارات في س ٩٠٪ |
| ٤٩٥٠٠٠ | | | ٣٥٠٠٠٠ | ١٤٥٠٠٠ | أصول أخرى |
| ٢٠٠٠٠٠ | | | ٤٤٠٠٠٠ | ١٤٥٠٠٠ | مجموع الأصول |
| ١٦٧٠٠٠ | (٢) ١٠٠٠٠٠ | (١) ٥٤٠٠٠ (٢) ٦٠٠٠ (١) ٣٦٠٠٠ (٢) ٤٠٠٠ | ٢٠٠٠٠٠ | | حقوق الملكية والالتزامات: |
| | | | ١٦٧٠٠٠ | | رأس مال ص |
| | | | | ٦٠٠٠٠ | أرباح محجوزة ص |
| | | | | ٤٠٠٠٠ | رأس مال س |
| ١٠٠٠٠٠ | | | | ٤٠٠٠٠ | أرباح محجوزة س |
| ١١٨٠٠٠ | | | ٧٣٠٠٠ | ٤٥٠٠٠ | حقوق الأقلية في س ١٠٪ |
| ٤٩٥٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ | ٤٤٠٠٠٠٠ | ١٤٥٠٠٠ | التزامات |
| (١) إستبعاد ٩٠٪ من رأس مال وأرباح محجوزة في س مقابل إستثمارات س فيها. | | | | | |
| (٢) إثبات ١٠٪ حقوق الأقلية في س. | | | | | |

وكما هو واضح من ورقة العمل فإن القيمة الدفترية لحقوق الأقلية تظهر في الميزانية التجميعية، وهي تمثل جزء من مكونات حقوق الملكية في المجموعة (رغم أن بعض المحاسبين يرى معالجتها كالتزام للمجموعة وليس من بنود حقوق الملكية ولكننا نرى أن حقوق الأقلية تمثل بحق جزء من حقوق الملكية بكل ما يتضمنه هذا المفهوم من معاني). وقد ظهرت في الميزانية التجميعية دون تفاصيل لمكوناتها رغم إمكانية ذلك، غير أن الأقلية يمكن لها الرجوع إلى الميزانية الخاصة بالشركة س بصفة مستقلة للوقوف على تفاصيل حقوقهم الدفترية.

٥ - ١ - تكلفة الاقتناء تزيد عن التكلفة الدفترية للاستشارات في الشركة التابعة
- مع حقوق الأقلية:

ولنفرض في مثالنا السابق أن ص حصلت على ٩٠٪ من حقوق الملكية في س
والبالغ قيمتها الدفترية ٩٠٠٠٠ جنيه بمبلغ ١١٦١٠٠ جنيه. وكما سبق أن ذكرنا
فإن هذه الزيادة في التكلفة قد ترجع إلى نقص القيمة الدفترية لأصول الشركة
التابعة عن قيمتها العادلة، أو قد ترجع لشهرة المحل غير الظاهرة، أو قد ترجع
لأسباب غير منظورة يترتب عليها زيادة أرباح المجموعة بحصول ص على السيطرة على
س، والتي أطلقنا عليها « شهرة السيطرة » فيما سبق. وإذا كان الفرق يرجع إلى
عدم صلاحية القيم الدفترية لأصول س وقت الإقتناء فيصبح من الواجب تعديل
هذه القيم في دفاتر س إن أمكن، وإن لم يمكن فيكون ذلك على ورقة عمل
الميزانية التجميعية كما سبق وذكرنا. غير أن السيطرة الجزئية تثير مشكلة في هذا
الصدد، حيث تعني تكلفة الاستشارات في س في هذه الحالة ضمناً انخفاض القيم
الدفترية لأصولها. عما يجب أن تكون عليه. ولكن هل يعني ذلك تعديل هذه
الأصول بمقدار نصيب الشركة القابضة ص من هذا الفرق أو يستلزم ذلك تعديل
الأصول بالكامل طبقاً لما تتضمنه تكلفة ص بالنسبة لحصتها منها؟ وبمعنى آخر
هل يتم تعديل أصول س، بمقدار ٢٦١٠٠ جنيه التي تمثل زيادة تكلفة استشارات
ص في ٩٠٪ من حقوق الملكية في س عن قيمتها الدفترية، أم يجب تعديل
الأصول المقابلة لحقوق الأقلية أيضاً بحيث يصبح التعديل الاجالي للأصول
٢٩٠٠٠ جنيه (٢٦١٠٠ × ١/٤)؟. والإجابة على هذا التساؤل من وجهة نظرنا
هي وجوب التعديل بالكامل، رغم أن بعض المحاسبين يفضل التعديل الجزئي.
ذلك لأنه إذا كان المنطق يستدعي تعديل ٩٠٪ من صافي الأصول طبقاً لما
تتضمنه تكلفة حصول الشركة القابضة عليها، فإنه من باب أولى يمكن الإعتماد على
نفس المبررات لتعديل الـ ١٠٪ الباقية من صافي الأصول.

واستمراراً للمثال السابق وفي ظل تكلفة استشارات ص في س بما يزيد عن

القيمة الدفترية تكون ورقة العمل للميزانية العمومية التجميعية كالاتي (لاحظ أن بيانات الميزانية العمومية لكل من ص، س بصفة مستقلة معطاة):

| الميزانية التجميعية | تسويات واستبعادات | | س | ص | الأصول: استثمارات في س ٩٠٪ أصول أخرى مجموع الأصول حقوق الملكية والإلتزامات: رأس مال ص أرباح محجوزة ص رأس مال س أرباح محجوزة س أرباح تقويم س حقوق الأقلية في س ١٠٪ التزامات |
|------------------------|-------------------|-----------|--------|--------|---|
| | إلى حـ / | من حـ / | | | |
| ٥٢٤٠٠٠ | (٢) ١١٦١٠٠ | (١) ٢٩٠٠٠ | ١٤٥٠٠٠ | ١١٦١٠٠ | |
| ٥٢٤٠٠٠ | | | ١٤٥٠٠٠ | ٣٥٠٠٠٠ | |
| | | | | ٤٦٦١٠٠ | |
| ٢٠٠٠٠٠ | (١) ٢٩٠٠٠ | (٢) ٥٤٠٠٠ | ٦٠٠٠٠ | ٢٠٠٠٠٠ | |
| ١٩٣١٠٠ | | | | ١٩٣١٠٠ | |
| | | | | | |
| | | | | | |
| | | | | | |
| | | | | | |
| | | | | | |
| | | | | | |
| | | | | | |
| | | | | | |
| ١٢٩٠٠ | | (٢) ٢٦١٠٠ | | | |
| ١١٨٠٠٠ | (٣) ١٢٩٠٠ | ٤٥٠٠٠ | | ٧٣٠٠٠ | |
| ٥٢٤٠٠٠ | ١٥٨٠٠٠ | ١٥٨٠٠٠ | ١٤٥٠٠٠ | ٤٦٦١٠٠ | |

أما إذا أعتبر الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية للاستثمارات في الشركة التابعة بمثابة شهرة محل أو شهرة سيطرة من وجهة نظر الشركة القابضة فإنه يظهر في الميزانية التجميعية بالقيمة التي دفعت في مثل هذه الشهرة دون أن تتأثر حقوق الأقلية بها رغم أنه يمكن إظهار شهرة المحل بقيمتها بالكامل بما فيها نصيب الأقلية. أما شهرة السيطرة فتظهر بتكلفتها من وجهة نظر القابضة. وسوف

نفترض أن شهرة المحل وشهرة السيطرة تظهر بنصيب القابضة فقط تمشياً مع الاتجاه العام في التطبيق العملي رغم اختلاف رأينا فيما يختص بشهرة المحل . وسوف نعرض لتناول شهرة المحل من وجهة نظرنا في البند الثالث من الفصل التالي . وفي ظل هذا الفرض تكون ورقة عمل الميزانية للتجميعية لمثالنا الجاري كالآتي :

| الميزانية التجميعية | تسويات واستبعادات | | ص | س | |
|------------------------|------------------------|-----------------------|------------------|--------|--|
| | إلى حـ / | من حـ / | | | |
| ٤٩٥٠٠٠ | (١) ٢٦١٠٠ (٢) ٩٠٠٠٠ | | ١١٦١٠٠ ٣٥٠٠٠٠ | ١٤٥٠٠٠ | الأصول: استثمارات في س ٩٠٪ أصول أخرى ت + - (شهرة محل أو سيطرة) - |
| ٢٦١٠٠ | | (١) ٢٦١٠٠ | | | مجموع الأصول |
| ٥٢١١٠٠ | | | ٤٦٦١٠٠ | ١٤٥٠٠٠ | حقوق الملكية والإلتزامات: |
| ٢٠٠٠٠٠ | | | ٢٠٠٠٠٠ | | رأس مال - من |
| ١٩٣١٠٠ | | (٢) ٥٤٠٠٠ (٣) ٦٠٠٠ | ١٩٣١٠٠ ٦٠٠٠٠ | | أرباح محجوزة - ص رأس مال - س |
| | | (٢) ٣٦٠٠٠ (٣) ٤٠٠٠ | ٤٠٠٠٠ | | أرباح محجوزة - س |
| ١٠٠٠٠ | (٣) ١٠٠٠٠ | | ٧٣٠٠٠ | ٤٥٠٠٠ | حقوق الأقلية في س ١٠٪ اللتزامات |
| ١١٨٠٠٠ | | | | | |
| ٥٢١١٠٠ | ١٢٦١٠٠ | ١٢٦١٠٠ | ٤٦٦١٠٠ | ١٤٥٠٠٠ | |

هذا وعادة ما تظهر شهرة المحل أو السيطرة (ت +) في الميزانية التجميعية تحت عنوان « زيادة التكلفة عن صافي القيمة الدفترية للاستثمارات في الشركة

التابعة « في هذه الحالة. ويلاحظ أن الأصول التجميعية قد زادت بمقدار نصيب ص في هذه الزيادة كما تنعكس في تكلفة استثمارات في س دون أن تتأثر حقوق الأقلية كما كان عليه الحال عند إعتبار الزيادة راجعة إلى انخفاض القيمة الدفترية لأصول س عما يجب أن تكون عليه. ولعله من الواضح أيضاً أن البيانات الواردة في خا نتي التسويات والإستبعادات تمثل قيود اليومية اللازمة لتسوية الأصول والخصوم واستبعاد العمليات المتبادلة بين الشركتين لأغراض إعداد الميزانية التجميعية. ولذلك فقد تعمدنا إحلال لفظة « مدين » بإصطلاح « من حـ / » ولفظة دائن « بإصطلاح « إلى حـ / » حتى يمكن قراءة قيود التسوية والإستبعادات من الخانة المخصصة لذلك مباشرة فالقيد (١) بالقائمة بعالية يقرأ مثلاً من حـ / زيادة التكلفة عن القيمة الدفترية للاستثمارات في الشركة س (ت + بمبلغ ٢٦١٠٠ جنيه) ، إلى حـ / استثمارات في س (بنفس المبلغ) ، كما يقرأ القيد (٣) مثلاً « من مذكورين : رأس مال - س بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه وأرباح محجوزة - س بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه ، إلى حـ / حقوق الأقلية في س بمبلغ الـ ١٠٠٠٠ جنيه » .

٥ - ب ١ تكلفة الاستثمارات تقل عن التكلفة الدفترية لها - مع حقوق الأقلية :

قد يرجع ذلك إلى تضخم بعض أصول الشركة التابعة دفترياً عما يجب أن تكون عليه أو يرجع إلى انخفاض ربحية الشركة التابعة عن مثيلاتها في نفس النشاط كما سبق أن ذكرنا . وقد أطلقنا على الحالة الثانية شهرة المحل السالبة ، وذكرنا أنه يجب في ظل الحالة الأولى تعديل قيمة الأصول إلى ما يجب أن تكون عليه أو عمل تخصص لفرق تقويم الأصول يخصم من مجموعها في الميزانية العمومية التجميعية . وإذا كان الفرق يرجع إلى عدم صلاحية القيم الدفترية لأصول الشركة التابعة وأصبح من الواجب تعديلها ، سواء في دفاترها أو في ورقة العمل ، فإن التقييم يجب أن ينصب على نصيب الأقلية كما ينصب على نصيب الشركة القابضة أسوة بحالة

زيادة التكلفة عن القيمة الدفترية. أما إذا كان الفرق راجعاً لوجود الشهرة السالبة، فإن المخصص الذي يتكون بالفرق يقتصر على نصيب الشركة القابضة.

فإذا فرضنا مثلاً أن تكلفة ص في الحصول على ٩٠٪ من حقوق الملكية في س في المثال السابق بلغت ٨١٠٠٠ جنيه في الوقت الذي بلغت فيه التكلفة الدفترية لهذه الحصة ٩٠٠٠٠ جنيه وكان الفرق راجعاً إلى تضخم أصول معينة وتعين تعديلها. فيكون التعديل في هذه الحالة بتخفيض قيمة الأصول بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه (٩٠٠٠ × ١/٩) ويلزم تعديل حقوق الأقلية بنصيبهم في هذا النقص بالتبعية. وتجعل أصول س دائنة في خانة التسويات والاستبعادات بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه مقابل جعل حساب أرباحها المحجوزة مديناً في نفس الخانة وب نفس المبلغ. ويترتب على هذا القيد أن تصبح حقوق الملكية في س مكونة من ٩٠٠٠٠ جنيه (٦٠٠٠٠ جنيه رأس مال + ٣٠٠٠٠ جنيه أرباح محجوزة بعد ترحيل القيد السابق) تكون حصة ص منها ٨١٠٠٠ جنيه وهي تعادل تكلفة استثماراتها حيث يتم استبعادها. وتصبح حقوق الأقلية ٩٠٠٠ جنيه (٦٠٠٠ جنيه رأس مال + ٣٠٠٠ جنيه أرباح محجوزة بعد استبعاد نصيبهم من خسائر إعادة تقويم الأصول). ويصبح مجموع الأصول في الميزانية العمومية التجميعية ٤٨٥٠٠٠ جنيه (٣٥٠٠٠٠ أصول أخرى للشركة ص + ١٣٠٠٠٠٠ رصيد الأصول المعدل في س). [عليك إعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية لهذه الحالة مع مراعاة أن الأرباح المحجوزة في الشركة ص تصبح ١٥٨٠٠٠ جنيه حتى تتوازن ميزانيتها الفردية طبقاً للبيانات المعطاة].

أما إذا اعتبر الفرق راجعاً لوجود شهرة سالبة وكون مخصص ليخضم من مجموع الأصول في الميزانية التجميعية بالفرق بين تكلفة استثمارات القابضة في الشركة التابعة وقيمتها الدفترية في دفاتر الأخيرة، فإن قيود التسوية والاستبعادات للمثال الجاري تكون كالآتي.

(١) من حـ / أرباح محجوزة - س إلى جـ / مخصص تقويم أصول - س بمبلغ ٩٠٠٠ جنيه .

(٢) من المذكورين : حـ / رأس مال - س بمبلغ ٥٤٠٠٠ جنيه وحـ / أرباح محجوزة - س بمبلغ ٢٧٠٠٠ جنيه (٣٦٠٠٠ - ٩٠٠٠) إلى حـ / استثمارات في س بمبلغ ٨١٠٠٠ جنيه

(٣) من المذكورين : حـ / رأس مال - س بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه وحـ / أرباح محجوزة - س بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه إلى حـ / حقوق الأقلية في س بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه .
وعليك إعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية التي توضح ذلك .

أسئلة وتمارين على الفصل الثالث عشر

أولاً : الأسئلة:

- ١ - ما هي أهم أهداف إعداد القوائم والحسابات التجميعية.
- ٢ - قد تقوم الشركة القابضة بدفع قيمة أعلى من القيمة الدفترية لنصيبها في حقوق الملكية في إحدى الشركات التابعة، فما هي أهم الأسباب التي تحدوا بالشركة القابضة لذلك، وما هي أهم الإجراءات المحاسبية التي تترتب على كل من هذه الأسباب إذا كانت الشركة التابعة مملوكة بالكامل للشركة القابضة وفي حالة وجود حقوق للأقلية فيها؟
- ٣ - حصلت الشركة ص على السيطرة على الشركة س التي تبلغ صافي القيمة الدفترية لأصولها ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه. فما هو المبلغ الذي دفعته ص مقابل هذه السيطرة في كل من الحالات الآتية:
 - ١ - وجود شهرة محل غير ظاهرة في دفاتر س قيمتها ٥٠٠٠٠ جنيه، وتضخم بعض الأصول بما يعادل ١٢٠٠٠ جنيه، ونقص القيمة الدفترية لبعض الأصول الأخرى عن قيمتها العادلة بمبلغ ١٣٥٠٠ جنيه، ونصيب ص في حقوق الملكية في س ١٠٠٪.
 - ب - كالحالة السابقة فيما عدا أن نصيب ص ٩٠٪.
 - ٤ - تكلم باختصار عن طبيعة حقوق الأقلية موضحاً المعالجة الملائمة لها في الميزانيات التجميعية ومدى تأثيرها بالفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية لحقوق الشركة القابضة (حقوق الأغلبية).

ثانياً: التمارين:

التمرين الأول:

فيما يلي البيانات المختصرة لميزانيات أربع شركات في ٣١/١٢/١٩٨٧.

| ص | ١س | ٢س | ٣س | |
|--------|--------|--------|--------|---------------------------|
| ٥٤٠٠٠٠ | ٣٢٠٠٠٠ | ١٥٠٠٠٠ | ٤٨٠٠٠٠ | مجموع الأصول |
| | | | | حقوق الملكية والالتزامات: |
| ٢٠٠٠٠٠ | ٢٠٠٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ | ٢٠٠٠٠٠ | رأس المال - أسهم عادية |
| ٢١٠٠٠٠ | (٢٠٠٠) | ٦٠٠٠٠ | ١٢٠٠٠٠ | أرباح محجوزة (خسائر) |
| ١٣٠٠٠٠ | ١٤٠٠٠٠ | ٤٠٠٠٠ | ١٦٠٠٠٠ | التزامات |
| ٥٤٠٠٠٠ | ٣٢٠٠٠٠ | ١٥٠٠٠٠ | ٤٨٠٠٠٠ | |

وقد قامت ص بالحصول على ١٠٠٪ من حقوق الملكية في الشركات الثلاث بالشروط التالية: (١) الحصول على حقوق ملكية س١ بسداد ١٥٠٠٠٠ جنيه نقداً، (٢) إصدار ١٥٠٠٠ سهم عادي قيمة إسمية ٥ جنيه وقيمة سوقية ١٠ جنيه مقابل حقوق الملكية في س٢، (٣) إصدار سندات لحملة أسهم س٣ تبلغ قيمتها الإسمية ٣٠٠٠٠٠ جنيه بفائدة إسمية ١٥٪ مساوية للسعر الفعال تسدد بعد عشر سنوات.

والمطلوب:

إعداد قيود اليومية اللازمة لإثبات استثمارات ص في كل من الشركات الثلاث، (٢) إعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية للشركات الأربعة، (٣) تصوير الميزانية العمومية التجميعية للمجموعة في تاريخ إقتناء ص لها.

التمرين الثاني:

حصلت الشركة ص على ٩٠٪ من حقوق الملكية في الشركة س في ٨٦/١٢/٣١ حيث ظهرت ميزانيتي الشركتين كالاتي:

| ص | س | |
|---------------|---------------|-----------------------------|
| جنيه | جنيه | |
| ٦٢٣٥٠٠ | ٣٦.٢٨٠.٠٠ | مباني وآلات وتركيبات (صافي) |
| ١٢٦٠٠٠ | | استثمارات في أسهم س |
| ٢٣٩٥٠ | ٣٢٤٠٠ | مخزون |
| ١٢٥٥٠ | ١٠٥٠٠ | عملاء (صافي) |
| ١٣٢٠٠ | ٥٠٠٠ | نقدية |
| <u>٧٩٩٢٠٠</u> | <u>٣٦.٠٠٠</u> | مجموع الأصول |
| ٣٠٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ | أسهم رأس المال |
| ١٢٠٠٠٠ | ٢٠٠٠٠ | أرباح محجوزة |
| ٣٧٩٢٠٠ | ٢٤٠٠٠٠ | إلتزامات |
| <u>٧٩٩٢٠٠</u> | <u>٣٦.٠٠٠</u> | مجموع الخصوم |

هذا وبمراجعة دفاتر س وجد أن المخزون مقوم على اساس طريقة الوارد اخيرا صادر أولا ، وأن قيمته طبقاً لطريقة الوارد أولاً صادر أولاً التي تستخدمها ص تبلغ ٣٨٦٠٠ جنيه، كما وجد أن نخصص الديون المشكوك فيها غير كافي للديون المتوقع إعدامها من رصيد العملاء وتلزم زيادته بمبلغ ١٢٠٠ جنيه، كما وُجد ان نخصص إهلاك المباني والآلات مغالى فيه وأن قيمة هذه الأصول بعد استبعاد المخصص لا تقل عن ٣٢١٦٠٠ جنيه. وقد تقرر، اعتبار أي زيادة عن تكلفة استثمارات ص عن قيمتها الدفترية بعد هذه التسويات بمثابة شهرة سيطرة.

المطلوب:

إجراء القيود الدفترية اللازمة لإجراء هذه التسويات بفرض تعديل سجلات س (٢) إعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية في ٨٧/١٢/٣١ بفرض أنه تقرر عدم تعديل سجلات س، قم بإجراء قيود التسوية اللازمة على ورقة العمل.

التمرين الثالث:

فيما يلي ورقة عمل الميزانية التجميعية للشركة القابضة ط، والشركة التابعة لها ع.

| الميزانية التجميعية | تسويات واستبعادات | | ع | ط | |
|------------------------|-------------------|----------|--------|--------|---------------------------|
| | من حـ / | إلى حـ / | | | |
| ٥٦٤٠٠٠ | ؟ | ؟ | ١٨٢٠٠٠ | ٣٧٢٠٠٠ | الأصول |
| ١٢٠٠٠ | ؟ | ؟ | | | أصول أخرى |
| ؟ | ؟ | ؟ | | ؟ | شهرة سيطرة |
| ؟ | | | ١٨٢٠٠٠ | ؟ | استثمارات في ع ٩٠٪ |
| | | | | | مجموع الأصول |
| ٤٠٠٠٠٠ | | | | ٢٠٠٠٠٠ | حقوق الملكية والالتزامات: |
| ؟ | | | | ؟ | رأس مال ط |
| | ؟ | ؟ | ١٠٠٠٠٠ | | أرباح محجوزة ط |
| | ؟ | ؟ | ٥٠٠٠٠ | | رأس مال ع |
| ١٦٠٠٠ | | | | | أرباح محجوزة ع |
| ؟ | | | ٣٢٠٠٠ | ٩٦٠٠٠ | حقوق الأقلية في ع ١٠٪ |
| | | | | | التزامات |
| ؟ | ؟ | ؟ | ١٨٢٠٠٠ | ؟ | |

المطلوب:

(١) تحديد تكلفة استثمارات ط في ع؛ (٢) توضيح الأسباب التي ترى أنه

قد تم ارجاع الفرق بين تكلفة الإستثمارات والقيمة الدفترية لها ، (٣) استكمال ورقة العمل ، (٤) إجراء قيود التسوية والاستبعاد اللازمة .

التمرين الرابع :

فيما يلي البيانات المختصرة للميزانيات العمومية الخاصة بالشركة القابضة ص ، والشركات التابعة لها س ١ ، س ٢ ، س ٣ ، وذلك في تاريخ حصول ص على حقوق السيطرة على هذه الشركات .

| الأصول : | ص | س ١ | س ٢ | س ٣ |
|----------------------------|-------------|--------|--------|--------|
| أصول ثابتة (صافي) | ١٢٥٠٠٠ | ٧٠٠٠٠ | ٨٢٠٠٠ | ٥٣٠٠٠ |
| استثمارات في س ١ | ١٠٠٠٠٠٪ ١٠٠ | | | |
| س ٢ | ٨٥٠٠٠٪ ٨٠ | | | |
| س ٣ | ٦٠٠٠٠٪ ٩٠ | | | |
| أصول متداولة | ١٥٠٠٠٠ | ٨٠٠٠٠ | ٦٣٠٠٠ | ٤٧٠٠٠ |
| حقوق الملكية والالتزامات : | ٥٢٠٠٠٠ | ١٥٠٠٠٠ | ١٤٥٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ |
| رأس مال | ٢٠٠٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ |
| أرباح محجوزة | ٢٠٥٠٠٠ | ٤٥٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ | ٢٠٠٠٠ |
| التزامات | ١١٥٠٠٠ | ٥٥٠٠٠ | ٤٥٠٠٠ | ٣٠٠٠٠ |
| | ٥٢٠٠٠٠ | ١٥٠٠٠٠ | ١٤٥٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ |

والمطلوب :

(أ) إجراء قيود التسوية والاستبعاد اللازمة لاعداد الميزانية التجميعية للمجموعة في ظل كل من الحالات الآتية :

(١) أن الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية يرجع لشهرة المحل الخاصة بالشركة التابعة ، (٢) أن الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية يرجع إلى عدم

سلامة تقييم أصول الشركة التابعة، (٣) أن الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية في س ١ يرجع لشهرة السيطرة، وفي س ٢ يرجع إلى عدم سلامة تقييم الأصول الثابتة، وفي س ٣ يرجع إلى انخفاض معدلات ربحية الشركة، (٤) أن الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية في س ١ يرجع إلى عدم سلامة تقييم الأصول، وفي س ٢ يرجع إلى شهرة السيطرة، وفي س ٣ يرجع إلى عدم سلامة تقييم الأصول.

(ب) اعداد ورقة عمل الميزانية العمومية التجميعية للحالة الأولى والأخيرة في المطلوب الأول.

الفصل الرابع عشر

في

الشركات القابضة :

الحسابات والقوائم التجميعية بعد تاريخ الاقتناء .

١ - مقدمة:

عالجنا في الفصل السابق اجراءات اعداد الميزانية التجميعية في تاريخ حصول الشركة القابضة على ما يكفي من حقوق الملكية في الشركات التابعة للسيطرة عليها . وعادة ما تسجل استثمارات الشركة القابضة في الشركات التابعة عند اقتنائها بالتكلفة ، والتي لا شك تعكس قيمة هذه الاستثمارات من الناحية الاقتصادية بالنسبة لكل من طرفي عملية التبادل في ذلك التاريخ . وقد تستمر الشركة القابضة في اظهار استثمارات في الشركات التابعة بتكلفتها في تاريخ الاقتناء دون تعديل لما قد يطرأ على قيمة صافي أصول هذه الشركات نتيجة مزاولة عملياتها ، وهو ما يطلق عليه محاسبياً « المحاسبة للاستثمارات في الشركة التابعة على أساس التكلفة » ، كما قد تقوم الشركة التابعة بتعديل قيمة استثمارات في الشركات التابعة تبعاً لما يطرأ من تغيرات على قيمة صافي أصولها نتيجة مزاولة عملياتها ، وفي هذه الحالة تعالج الاستثمارات في الشركات التابعة طبقاً لما يعرف محاسبياً « بالمحاسبة للاستثمارات في الشركات التابعة على أساس حقوق الملكية » .

وسوف نطلق اختصاراً على الطريقة الأولى « أساس التكلفة » وعلى الطريقة الثانية « أساس حقوق الملكية ».

وسوف نستعرض في هذا الفصل الاجراءات المحاسبية اللازمة لاعداد الحسابات والقوائم التجميعية في تاريخ لاحق لتاريخ اقتناء الشركة القابضة لاستثماراتها في الشركات التابعة طبقاً لكل من الطريقتين.

٢ - انقضاء فترة محاسبية بعد تاريخ الاقتناء :

عندما تنقضي فترة محاسبية على تاريخ اقتناء الشركة القابضة لاستثماراتها في الشركة أو الشركات التابعة فإن الأمر يقتضي اعداد حسابات ختامية تجميعية لتظهر نتائج عمليات المجموعة بالاضافة إلى الميزانية التجميعية التي توضح مركزها المالي . ذلك لأن حقوق الشركة القابضة في الشركات التابعة تتأثر بمقدار ما تحققة هذه الشركات من أرباح أو خسائر وبمقدار ما تقوم هذه الشركات باجرائه من توزيعات للأرباح سواء كان ذلك من أرباح الفترة أو من الأرباح المحجوزة . هذا وسوف نستخدم لأغراض التبسيط فيما يلي من أمثلة توضيحية حساب ختامي واحد يشتمل على ملخص البيانات التي ترد عادة في مجموعة الحسابات الختامية العادية (الانتاج والمتاجرة والأرباح والخسائر) بصورة مجملة بحيث تتضح المبادئ العامة في هذا الصدد بصورة يسهل استيعابها .

ولنفرض أن الشركة ص حصلت على ٨٠٪ من حقوق الملكية في الشركة س في ١/١/١٩٨٥ بمبلغ ٧٦٠٠٠ جنيه عندما بلغت صافي أصول الشركة س في الدفاتر ١٠٠٠٠٠ جنيه . وقد وجد حينئذ أن المخزون لدى الشركة س والتي تبلغ تكلفته الدفترية ١٥٠٠٠ جنيه مبالغ في تقويمه بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه . وقد بلغت الأرباح التي حققتها الشركة س عن السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/١٩٨٥ ٢٠٠٠٠ جنيه وزع منها ١٠٠٠٠ جنيه على المساهمين وتم احتجاز الباقي .

٢ - أ - ورقة عمل الحسابات والقوائم الختامية - أساس التكلفة:

يترتب على اتباع أساس التكلفة في اثبات استثمارات الشركة القابضة في الشركة التابعة اعتبار ما تحصل عليه من توزيعات في أرباح التابعة بمثابة إيرادات في دقاترها. وعند اعداد الحسابات الختامية التجميعية تعد هذه التوزيعات بمثابة معاملات وسيطة بين أفراد المجموعة ويتم الغائها، وتعتبر حصة الشركة القابضة في مجموع الأرباح، سواء كانت موزعة أو غير موزعة بمثابة زيادة في حقوق ملكيتها في المجموعة. ولتوضيح ذلك سنبدأ أولاً باعداد ورقة عمل الحسابات الختامية للمثال بعاليه، مع افتراض البيانات المتعلقة بمفرداتها فيما عدا صافي ارباح س، ثم نوضح بعد ذلك اجراءات اعداد الميزانية التجميعية.

ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية
الشركة القابضة ص والشركة التابعة س
عن السنة المالية المنتهية في ٨٥/١٢/٣١

| الحسابات الختامية التجميعية | تسويات واستبعادات | | س | ص | |
|-----------------------------------|-------------------|-----------|--------|--------|-----------------------------|
| | من - / | إلى - / | | | |
| ٥١٤٠٠٠ | | (٢) ٨٠٠٠ | ١٢٢٠٠٠ | ٣٩٢٠٠٠ | الايرادات (بجلاف توزيعات س) |
| | | | | ٨٠٠٠ | توزيعات من س |
| ٥١٤٠٠٠ | | | ١٢٢٠٠٠ | ٤٠٠٠٠٠ | مجموع الايرادات |
| ٢٦٥٠٠٠ | (١) ٥٠٠٠ | | ٥٦٠٠٠ | ٢١٤٠٠٠ | تكلفة البضاعة المباعة |
| ١٤٠٠٠٠ | | | ٤٦٠٠٠ | ٩٤٠٠٠ | المصروفات الأخرى |
| | (٣) ٣٥٠٠٠ | (١) ٥٠٠٠ | ٢٠٠٠٠ | | صافي الربح - س |
| ١٠٤٠٠٠ | (٢) ٨٠٠٠ | (٣) ٢٠٠٠٠ | | ٩٢٠٠٠ | صافي الربح - ص |
| ٥٠٠٠ | | (٣) ٥٠٠٠ | | | حقوق الأقلية في صافي ربح س |
| ٥١٤٠٠٠ | ٣٨٠٠٠ | ٣٨٠٠٠ | ١٢٢٠٠٠ | ٤٠٠٠٠٠ | المصروفات وصافي الربح |

- (١) تسوية تكلفة البضاعة المباعة بمقدار التضخم في تكلفة مخزون أول المدة (بفرض طريقة المخزون الدوري) حيث يؤدي ذلك إلى تخفيض تكلفة البضاعة المباعة (جعله دائناً) وزيادة: رصيد صافي الربح - س (وهو رصيد دائن يظهر كمتهم حسابي في الجانب المدين من الحساب الختامي ومن ثم نزداد بجعله مديناً - أي بزيادة المتهم الحسابي للجانب المدين من الحساب الختامي).
- (٢) استبعاد نخصة ص من توزيعات س. ويؤدي ذلك إلى تخفيض الايرادات (بجعلها مدينة) وتخفيض رصيد صافي ربح ص (ويظهر كمتهم حسابي للجانب المدين للحساب الختامي ومن ثم لتخفيضه بجعله دائناً).
- (٣) تحديد نصيب كل من ص وحقوق الأقلية في صافي ربح س بعد تعديل بتسوية مخزون أول الفترة، حيث أصبح صافي الربح ٢٥٠٠٠ جنيه يخص ص ٨٠٪ منه، أي ٢٠٠٠٠ جنيه ويخص الأقلية ٢٠٪ أي ٥٠٠٠ جنيه.

هذا ويلاحظ أن صافي الربح - ص في الحسابات الختامية يتكون من الأرباح التي حققتها ص بصفة مستقلة (٩٢٠٠٠ جنيه) بعد استبعاد ما حصلت عليه من توزيعات س (٨٠٠٠ جنيه) مضافاً إليها حصتها في أرباح س بعد تسويتها بالزيادة في تكلفة مخزون أول الفترة (عند الاقتناء) وسواء كانت هذه الأرباح موزعة أو غير موزعة ($25000 \times 80\% = 20000$ جنيه) . ويظهر أثر توزيع أرباح س على رصيد الأرباح المحجوزة في الميزانية التجميعية كما تتأثر به حقوق الأقلية .

ولتوضيح اجراءات اعداد الميزانية التجميعية بعد انقضاء فترة محاسبية على تاريخ اقتناء الشركة القابضة لاستثماراتها في الشركة التابعة ، نفترض استمراراً للمثال الجاري أن بيانات الميزانية العمومية لكل من الشركتين ص ، س كما هو موضح في ورقة العمل التالية . ونوضح ايضاً في الورقة التسويات اللازمة لأغراض اعداد الميزانية التجميعية ثم نعلق على كل منها بما يوضح مبرراته .

هذا وبتفحص خانة التسويات والاستبعادات نجد الآتي :

(١) عند حصول ص على ٨٠٪ من حقوق الملكية في س كانت تكلفة الاستثمارات تقل عن قيمتها الدفترية بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه نتيجة المغالاة في تقويم المخزون بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه (منها ١٠٠٠ جنيه تخص حقوق الأقلية بنسبة ٢٠٪) . وقد افترضنا أن س استنفدت هذا المخزون بتكلفته الدفترية بصدد حساب تكلفة البضاعة المباعة (انظر ورقة عمل الحسابات الختامية) بما أدى إلى نقص أرباح العام عما كان يجب أن تكون عليه بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه ، في حين أن المبلغ كان يجب استنزاه من الأرباح المحجوزة للشركة س في تاريخ الاقتناء . ولذلك فيمثل القيد الأول تصحيح هذا الوضع بجعل حساب الأرباح المحجوزة - س في ٨٥/١/١ مديناً بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه مقابل جعل صافي ربح س عن السنة دائماً . وبذلك يصبح صافي ربح س بعد التعديل عن السنة ٢٥٠٠٠ جنيه ويصبح رصيد الأرباح المحجوزة في بداية السنة (تاريخ الاقتناء) ٤٥٠٠٠ جنيه .

ورقة عمل الميزانية التجميعية للشركة القابضة ص والتابعة ص
في ١٩٨٥/١٢/٣١ ، بعد سنة مالية من تاريخ الاقتناء

| الميزانية التجميعية | تسويات واستبعادات | | ص | ص | |
|------------------------|-------------------|-----------|---------|---------|----------------------------|
| | إلى حـ / | من حـ / | | | |
| ٧٥٥٠٠٠ | (٤) ٧٦٠٠٠ | | ٢١٣٠٠٠ | ٥٤٢٠٠٠ | الأصول |
| ٧٥٥٠٠٠ | | | ٢١٣٠٠٠ | ٧٦٠٠٠ | أصول مختلفة |
| | | | | | استثمارات في ص - ٨٠ % |
| | | | | | مجموع الأصول |
| | | | | | حقوق الملكية والالتزامات: |
| ٢٠٠٠٠٠ | (٣) ٢٠٠٠٠ | (٢) ٨٠٠٠ | | ٢٠٠٠٠٠ | رأس المال - ص |
| ١١٢٠٠٠ | | | | ١١٢٠٠٠ | أرباح محجوزة - ص في ٨٥/١/١ |
| ١٠٤٠٠٠ | | | | ٩٣٠٠٠ | صافي الربح - ص عن سنة ٨٥ |
| (٦٢٠٠٠) | | | | (٦٢٠٠٠) | توزيعات أرباح ص |
| | | | ٥٠٠٠٠ | | رأس مال - ص |
| | | (٤) ٤٠٠٠٠ | | | |
| | | (٥) ١٠٠٠٠ | | | |
| | | (١) ٥٠٠٠٠ | | | |
| | | (٤) ٣٦٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ | | أرباح محجوزة - ص في ٨٥/١/١ |
| | | (٥) ٩٠٠٠٠ | | | |
| | | (٣) ٢٠٠٠٠ | ٢٠٠٠٠ | | صافي ربح - ص عن السنة |
| | (١) ٥٠٠٠ | (٥) ٥٠٠٠ | | | |
| | (٢) ٨٠٠٠ | | (١٠٠٠٠) | | توزيعات أرباح ص |
| | (٥) ٢٠٠٠ | | | | |
| ٢٢٠٠٠ | (٥) ٢٤٠٠٠ | (٥) ٢٠٠٠ | | | حقوق الأقلية في ص |
| ٣٧٩٠٠٠ | | | ١٠٣٠٠٠ | ٢٧٦٠٠٠ | الالتزامات |
| ٧٥٥٠٠٠ | ١٣٥٠٠٠ | ١٣٥٠٠٠ | ٢١٣٠٠٠ | ٦١٨٠٠٠ | |

(٢) قامت س بتوزيع ١٠٠٠٠ جنيه من أرباحها يخص ص منها ٨٠٠٠ جنيه اعتبرت من بنود الإيرادات في الحسابات الختامية الخاصة بالشركة ص. وحيث أن ص تضيف لما تحققه هي من أرباح بصفة فردية نصيبها في الأرباح التي تحققها س سواء وزعت أم لم توزع لأغراض اعداد الحسابات والقوائم التجميعية، فقد أصبح من الواجب إلغاء قيد حصول ص على مبلغ الـ ٨٠٠٠ جنيه عن طريق جعل حساب صافي أرباح ص عن السنة مديناً وحساب توزيعات أرباح س دائناً. وهذا هو ما يتحقق بالقيد الثاني.

(٣) تبلغ حصة ص من صافي أرباح س بعد تعديلها ٢٠٠٠٠ جنيه وبذلك يلزم تحويل المبلغ من حساب صافي أرباح س لحساب صافي أرباح ص ليظهر في الميزانية التجميعية. وهذا ما يحققه القيد الثالث.

(٤) تتمثل حقوق ص في س في تاريخ الاقتناء في ٨٠٪ من رأس المال (٤٠٠٠٠ جنيه) مضافاً إليها ٨٠٪ من الأرباح المحجوزة بعد تسويتها بالمغلاة في تقويم المخزون (٣٦٠٠٠ جنيه). وهذه الحقوق تظهر في أصول س المختلفة التي تنطوي عليها الميزانية التجميعية. ومن ثم يجب استبعاد استثمارات ص في س مقابل حقوق ص في س منعاً للازدواج، وهذا ما يتحقق بالقيد الرابع.

(٥) قيد مركب يثبت حقوق الأقلية في س قبل توزيع أرباح العام وبعد حصولهم على نصيبهم من هذه التوزيعات كآتي:

من مذكورين

| | |
|-------|--|
| ١٠٠٠٠ | حـ / رأس مال س - ٢٠٪ |
| ٩٠٠٠ | حـ / أرباح محجوزة - س في ١ / ١ (بنسبة ٢٠٪ بعد التسوية) |
| ٥٠٠٠ | حـ / صافي أرباح العام - (بعد التسوية - ٢٠٪) |
| ٢٠٠٠ | حـ / حقوق الأقلية في س (ما حصل عليه الأقلية من الأرباح الموزعة). |

إلى مذكورين

٢٠٠٠ حـ / توزيعات أرباح - س (حصة الأقلية في الأرباح الموزعة).

٢٤٠٠٠ حـ / حقوق الأقلية في س (بنصيبهم في رأس المال والأرباح المحجوزة وأرباح العام).

ومن هذا القيد نجد أن رصيد حقوق الأقلية يصبح ٢٢٠٠٠ جنيه وهو ما يظهر في الميزانية التجميعية.

هذا ومن الواضح أن حساب استثمارات الشركة القابضة (ص) في الشركة التابعة لها (س) يظل بقيمته الدفترية في تاريخ الاقتناء في ظل « أساس التكلفة » كما هو واضح من المثال بعاليه، ويستبعد لأغراض اعداد الحسابات والقوائم التجميعية مقابل حقوق الشركة القابضة في الشركة التابعة في تاريخ الاقتناء. وبذلك، وفي ظل اتباع أساس التكلفة، يلزم الأمر ضرورة التمييز وبين حقوق الملكية في الشركة التابعة في تاريخ الاقتناء، وما يطرأ على هذه الحقوق من تغيرات بعد ذلك نتيجة مزاولة الشركة التابعة لعملياتها المختلفة. والواقع أن هذا التمييز ضروري حتى في ظل أساس حقوق الملكية كما سوف يتضح من البند التالي.

٣ - ب - ورقة عمل الحسابات والقوائم الختامية - أساس حقوق الملكية:

عندما تعالج الشركة القابضة استثماراتها في الشركات التابعة محاسبياً على أساس حقوق الملكية فإن القيمة الدفترية لهذه الاستثمارات في دفاترها تتأثر بما تحققه الشركة التابعة من أرباح أو خسائر بعد تاريخ الاقتناء، كما تتأثر بما تقوم هذه الشركة بتوزيعه من أرباح. وبمعنى آخر فإنه في ظل اتباع طريقة حقوق الملكية فإن حساب استثمارات الشركة القابضة يعكس باستمرار حقوقها في ملكية الشركات التابعة بما يطرأ عليها من تغيرات، وبالرغم من أن القوائم والحسابات الختامية

التجميعية تتطابق تماماً مع تلك التي يتم اعدادها في ظل أساس التكلفة، إلا أن اجراءات التجميع والمحاسبة للاستثمارات تختلف.

وحتى تتضح الصورة للقارىء - سوف نفترض نفس بيانات الشركة ص والشركة س الواردة في البند السابق (٢ - أ) ونعالج استثمارات ص على أساس حقوق الملكية. وفي تاريخ الاقتناء ٨٥/١/١ تقوم ص بأثبتات استثماراتها في س سواء في ظل أساس التكلفة أو حقوق الملكية بالقيد الآتي.

٧٦٠٠٠ من حـ / الاستثمارات في س - ٨٠٪
٧٦٠٠٠ إلى حـ / النقدية (أو أي أصول أخرى كمقابل)

وفي ظل أساس التكلفة يظل حساب الاستثمارات في دفاتر ص بنفس القيمة بصرف النظر عما يطرأ من تغيرات على حقوق ملكية س. أما في ظل أساس حقوق الملكية، فإن نصيب ص من أرباح س كما يظهر في قوائم الأخيره يعلى على حساب الاستثمارات كالاتي:

١٦٠٠٠ من حـ / الاستثمارات في س - ٨٠٪
١٦٠٠٠ إلى حـ / أرباح الاستثمارات في س
حصتنا في أرباح س من واقع قوائمها ٢٠٠٠٠ x ٨٠٪.

وعندما تحصل ص على حصتها من الأرباح التي قامت س بتوزيعها - يخفض بها حساب الاستثمارات كالاتي:

٨٠٠٠ من حـ / النقدية
٨٠٠٠ إلى حـ / الاستثمارات في س - ٨٠٪

اثبات تحصيل حصتنا في الأرباح التي وزعتها س.
ويترتب على هذه القيود أن يصبح رصيد الاستثمارات في ميزانية ص مبلغ ٨٤٠٠٠ جنيه، وتزداد أرباحها بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه في حساباتها الختامية الخاصة،

حيث لا يقتصر أثر أرباح س على قوائم ص الخاصة في هذه الحالة على ما يتم توزيعه من أرباح (٨٠٪ من ١٠٠٠٠ جنيه) وإنما يمتد إلى ما لم يتم توزيعه أيضاً (٨٠٪ من ١٠٠٠٠ جنيه المحجوزة) . وتكون ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية في هذه الحالة كما هو موضح فيما يلي .

ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية للشركة ص و س
عن السنة المنتهية في ٨٥/١٢/٣١ (أساس حقوق الملكية)

| الحسابات الختامية التجميعية | تسويات واستبعادات | | س | ص | |
|-----------------------------------|-------------------|-------------|--------|--------|--|
| | إلى حـ / | من حـ / | | | |
| ٥١٤٠٠٠ | | | ١٢٢٠٠٠ | ٣٩٢٠٠٠ | الإيرادات (بخلاف أرباح استثمارات في س) |
| | | (٢) ١٦٠٠٠ | | ١٦٠٠٠ | إيرادات استثمارات في س |
| ٥١٤٠٠٠ | | | ١٢٢٠٠٠ | ٤٠٨٠٠٠ | مجموع الإيرادات |
| ٢٦٥٠٠٠ | (١) ٥٠٠٠ | | ٥٦٠٠٠ | ٢١٤٠٠٠ | تكلفة البضاعة المباعة |
| ١٤٠٠٠٠ | | | ٤٦٠٠٠ | ٩٤٠٠٠ | المصروفات الأخرى |
| | (٣) ٢٥٠٠٠ | (١) ٥٠٠٠ | ٢٠٠٠٠ | | صافي الربح - س |
| ١٠٤٠٠٠ | (٢) ١٦٠٠٠ | (٣) ٢٠٠٠٠ | | ١٠٠٠٠٠ | صافي الربح - ص |
| ٥٠٠٠ | | (٣) ٥٠٠٠ | | | حقوق الأقلية في صافي ربح س |
| ٥١٤٠٠٠ | ٤٦٠٠٠ | ٤٦٠٠٠ | ١٢٢٠٠٠ | ٤٠٨٠٠٠ | |

ويلاحظ أن الحسابات الختامية التجميعية في ظل هذه الطريقة (طريقة حقوق الملكية) لا تختلف عن سابقتها وإن اختلفت قيم قيود التسوية والاستبعاد كما يتضح

من الخانة المخصصة لذلك. فقد زادت إيرادات ص بمبلغ ١٦٠٠٠ جنيه في هذه الحالة بدلاً من ٨٠٠٠ جنيه في الحالة السابقة ومن ثم تم استبعادها. أما تسوية أثر تضخم تكلفة مخزون أول الفترة فما زالت كما هي، كما لم تتأثر حقوق الأقلية بتغيير الطريقة التي اتبعتها ص في المحاسبة لاستثماراتها في س.

وتظهر ورقة عمل الميزانية التجميعية في ظل أساس حقوق الملكية كالاتي:

ورقة عمل الميزانية التجميعية للشركة ص و س

في ٨٥/١٢/٣١، بعد سنة مالية من تاريخ الاقتناء

| الميزانية التجميعية | تسويات واستبعادات | | س | ص | |
|------------------------|-------------------|-----------|----------|----------|---------------------------|
| | إلى حـ / | من حـ / | | | |
| ٧٥٥٠٠٠ | (٣) ٨٤٠٠٠ | | ٢١٣٠٠٠ | ٥٤٢٠٠٠ | الأصول |
| ٧٥٥٠٠٠ | | | ٢١٣٠٠٠ | ٨٤٠٠٠ | أصول مختلفة |
| | | | | ٦٢٦٠٠٠ | استثمارات في س - ٨٠٪ |
| ٢٠٠٠٠٠ | (٢) ٢٠٠٠٠ | (٣) ١٦٠٠٠ | | ٢٠٠٠٠٠ | مجموع الأصول |
| ١١٢٠٠٠٠ | | | | ١١٢٠٠٠٠ | حقوق الملكية والالتزامات: |
| ١٠٤٠٠٠٠ | | (٣) ٤٠٠٠٠ | | ١٠٠٠٠٠٠ | رأس المال - ص |
| (٦٢٠٠٠٠) | | (٤) ١٠٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ | (٦٢٠٠٠٠) | أرباح محجوزة ص - ٨٥/١/١ |
| | | (١) ٥٠٠٠ | | | صافي الربح - ص - عن السنة |
| | | (٣) ٣٦٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ | | توزيعات أرباح ص |
| | | (٤) ٩٠٠٠ | | | رأس مال س |
| | (١) ٥٠٠٠ | (٢) ٢٠٠٠٠ | ٢٠٠٠٠ | | أرباح محجوزة س - ٨٥/١/١ |
| | (٣) ٨٠٠٠ | (٤) ٥٠٠٠ | | | صافي ربح س عن السنة |
| | (٤) ٢٠٠٠ | | (١٠٠٠٠٠) | | توزيعات أرباح س |
| ٢٢٠٠٠٠ | (٤) ٢٤٠٠٠ | (٥) ٢٠٠٠ | | | حقوق الأقلية في س |
| ٣٧٩٠٠٠ | | | ١٠٣٠٠٠ | ٢٧٦٠٠٠ | الالتزامات |
| ٧٥٥٠٠٠ | ١٤٣٠٠٠ | ١٤٣٠٠٠ | ٢١٣٠٠٠ | ٦٢٦٠٠٠ | |

هذا وبتفحص خانة التسويات ومقارنتها بالوضع في ظل أساس التكلفة (البند ٢ - أ) نجد الآتي .

(١) القيد الأول الخاص بتسوية رصيد الأرباح المحجوزة في س بالتضخم في قيمة مخزون أول الفترة كما هو .

(٢) القيد الثاني في الحالة السابقة الخاص باستبعاد الأرباح التي وزعتها س من أرباح ليس له مقابل في هذه الحالة ، وإنما تم استبعاد ١٦٠٠٠ جنيه وهي قيمة الأرباح التي اثبتتها ص في دفاتها في ظل أساس حقوق الملكية مع القيد الثالث . أما القيد الثاني في الحالة الجارية فيقابلة في الحالة السابقة القيد الثالث .

(٣) القيد الثالث في الحالة الجارية يستبعد استثمارات ص في س مقابل استبعاد ١٦٠٠٠ جنيه من أرباح ص عليت على حساب الاستثمارات ومقابل استبعاد ٨٠٪ من رأس مال س وأرباحها المحجوزة في ١/٨ بعد تسويتها للتضخم في قيمة مخزون أول الفترة ، ويقابلة في الحالة السابقة القيد الرابع .

(٤) القيد الرابع في الحالة الجارية يمثل حساب واثبات حقوق الأقلية في س وهو مطابق تماماً للقيد الخامس في الحالة السابقة .

ولعله من الواضح تماماً أن الحسابات الختامية التجميعية والميزانية التجميعية في ظل أساس حقوق الملكية لم تختلف عما كانت عليه في ظل أساس التكلفة .

٣ - انقضاء أكثر من فترة محاسبية منذ تاريخ الاقتناء :

تعتبر أسس واجراءات اعداد الحسابات والقوائم التجميعية بعد انقضاء اكثر من فترة محاسبية على تاريخ اقتناء الشركة القابضة لاستثماراتها في الشركات التابعة امتدادا لما تعرضنا له في البند السابق . فإذا كانت الشركة القابضة تستمر في تسجيل استثماراتها بالتكلفة فإن الأمر يقتضي التمييز بين حقوق ملكية الشركة التابعة في تاريخ الاقتناء وما يطرأ على ذلك من تغير بعد ذلك لامكان اجراء التسويات اللازمة ، وخاصة إذا اختلفت التكلفة عن القيمة الدفترية في تاريخ

الافتناء . أما إذا كانت استثمارات الشركة القابضة في التابعة تسجل على أساس حقوق الملكية فإن الفرق بين القيمة الدفترية لهذه الاستثمارات في دفاتر الشركة التابعة وحصة الشركة القابضة في حقوق الملكية طبقاً لدفاتر الشركة التابعة في أي تاريخ لاحق على تاريخ الافتناء يمثل الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية في تاريخ الافتناء . ولتوضيح ذلك وكذلك لتوضيح اجراءات التجميع لفترات محاسبية لاحقة لتاريخ الافتناء بما يزيد عن فترة محاسبية واحدة، لنفرض البيانات التالية لكل من الشركة القابضة ص والتابعة س في صورة اجمالية مختصرة.

بيانات اجمالية عن الشركة القابضة ص والتابعة س

| ص - بعد ٣ سنوات من الافتناء | | س | |
|--------------------------------|-------------------|-------------------|---------------|
| أساس التكلفة | أساس حقوق الملكية | في تاريخ الافتناء | السنة الثالثة |
| بيانات الميزانية العمومية: | | | |
| الأصول | | | |
| ٢٣٧٥٠٠ | ٢٣٧٥٠٠ | ١٠٥٠٠٠ | ١٦٣٥٠٠ |
| ٧٠٠٠٠ | ٩٥٦٠٠ | | |
| استثمارات في س - ٨٠٪ | | | |
| ٣٠٧٥٠٠ | ٣٣٣١٠٠ | ١٠٥٠٠٠ | ١٦٣٥٠٠ |
| مجموع الأصول | | | |
| حقوق الملكية والالتزامات: | | | |
| رأس المال | | | |
| ١٠٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ |
| الأرباح المحجوزة: | | | |
| عند الافتناء | | | |
| ٩٨٠٠٠ | ١١٩٦٠٠ | ٣٠٠٠٠ | ٥٧٠٠٠ |
| ٢٦٠٠٠ | ٣٠٠٠٠ | | ١٠٠٠٠ |
| في بداية السنة الثالثة | | | |
| أرباح السنة الثالثة | | | |
| (١٥٠٠٠) | (١٥٠٠٠) | ٢٥٠٠٠ | (٥٠٠٠) |
| ٩٨٥٠٠ | ٩٨٥٠٠ | | ٥١٥٠٠ |
| الالتزامات (مجموع) | | | |
| ٣٠٧٥٠٠ | ٣٣٣١٠٠ | ١٠٥٠٠٠ | ١٦٣٥٠٠ |
| مجموع حقوق الملكية والالتزامات | | | |

| | | | | |
|--------|--|--------|--------|---------------------------|
| ١١٥٠٠٠ | | ٢٣١٠٠٠ | ٢٣١٠٠٠ | بيانات الحسابات الختامية: |
| | | ٨٠٠٠ | ٤٠٠٠ | ايرادات مختلفة (مجموع) |
| | | | | ايرادات استشارات في س |
| ١١٥٠٠٠ | | ٢٣٩٠٠٠ | ٢٣٥٠٠٠ | مجموع الايرادات |
| ١٠٥٠٠٠ | | ٢٠٩٠٠٠ | ٢٠٩٠٠٠ | مصروفات مختلفة (مجموع) |
| ١٠٠٠٠ | | ٣٠٠٠٠ | ٢٦٠٠٠ | صافي أرباح العام الثالث |
| ١١٥٠٠٠ | | ٢٣٩٠٠٠ | ٢٣٥٠٠٠ | مجموع للمصروفات والأرباح |

وإذا نظرنا إلى بيانات الميزانية العمومية لكل من ص و س لأمكننا استخلاص البيانات التالية:

١ - بلغت تكلفة استشارات ص في س في تاريخ الاقتناء منذ ٣ سنوات ٧٠٠٠٠ جنيه كما تظهر في خانة «أساس التكلفة» في حين بلغت القيمة الدفترية لهذه الاستشارات طبقاً لحقوق ملكية س في ذلك التاريخ ٦٤٠٠٠ جنيه [٨٠٪ من (٥٠٠٠٠ رأس المال + ٣٠٠٠٠ أرباح محجوزة)]. وبذلك تكون هناك زيادة في التكلفة عن القيمة الدفترية عند الاقتناء قدرها ٦٠٠٠ جنيه. ويلاحظ أن نفس الفرق يمكن التوصل إليه عن طريق مقارنة استشارات ص في س على أساس حقوق الملكية والتي تبلغ ٩٥٦٠٠ جنيه بنصيب ص في حقوق الملكية كما تظهر في دفاتر س في نهاية السنة الثالثة [٨٠٪ من (٥٠٠٠٠ جنيه رأس المال + ٥٧٠٠٠ جنيه أرباح محجوزة في بداية السنة الثالثة + ٥٠٠٠ جنيه الأرباح غير الموزعة من أرباح السنة الثالثة)] والتي تبلغ ٨٩٦٠٠ جنيه ليكون الفرق ٦٠٠٠ جنيه. وسوف نفترض لأغراض استكمال المثال أن الفرق يرجع إلى شهرة المحل الخاصة بالشركة س والغير مسجلة بدفاترها في تاريخ الاقتناء، وبذلك تكون قيمة الشهرة المقدرة للشركة بما فيها حقوق الأقلية ٧٥٠٠ جنيه $(\frac{1}{8} \times 6000)$. وسوف نفترض

أن الشركة ص قررت استنفاد هذه الشهرة على مدة ١٠ سنوات من تاريخ الاقتناء على أساس القسط الثابت.

٢ - يقابل الفرق بين استثمارات ص في س على أساس حقوق الملكية وأساس التكلفة والذي يبلغ ٢٥٦٠٠٠ جنيه فرق في أرباح ص المحجوزة في بداية السنة الثالثة يعادل ٢١٦٠٠ جنيه مضافاً اليه الفرق بين أرباح السنة الثالثة في ظل كل من الطريقتين والبالغ ٤٠٠٠ جنيه.

وسوف نعرض فيما يلي ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية عن العام الثالث على أساس التكلفة ثم على أساس حقوق الملكية ثم نعرض ورقة عمل الميزانية التجميعية في ظل كل من الأساسين.

**ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية للشركة ص والتابعة س
عن العام الثالث من تاريخ الاقتناء
(أساس التكلفة)**

| الحسابات الختامية التجميعية | تسويات واستيعادات | | س | ص | |
|-----------------------------------|-------------------|---------------------|--------|--------|---|
| | من حـ / | إلى حـ / | | | |
| ٣٤٦٠٠٠ | | | ١١٥٠٠٠ | ٢٣٦٠٠٠ | ايرادات مختلفة (مجموع) ايرادات استثمارات في س (توزيعات) |
| | | ٤٠٠٠ (٣) | | ٤٠٠٠ | |
| ٣٤٦٠٠٠ | | | ١١٥٠٠٠ | ٢٣٥٠٠٠ | |
| ٣١٤٠٠٠ ٧٥٠ | | ٧٥٠ (١) | ١٠٥٠٠٠ | ٢٠٩٠٠٠ | مصروفات مختلفة (مجموع) استنفاد الشهرة عن العام |
| | ٩٢٥٠ (٢) | | | | |
| | ٧٥٠ (١) | | ١٠٠٠٠ | | صافي الربح - س |
| ٢٩٤٠٠ ١٨٥٠ | ٤٠٠٠ (٣) | ٧٤٠٠ (٢) ١٨٥ (٢) | | ٢٦٠٠٠ | صافي الربح - ص حقوق الأقلية في أرباح س |
| ٣٤٦٠٠٠ | ١٤٠٠٠ | ١٤٠٠٠ | ١١٥٠٠٠ | ٢٣٥٠٠٠ | |

ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية للشركة ص والتابعة س
عن العام الثالث من تاريخ الاقتناء
(أساس حقوق الملكية)

| الحسابات الختامية التجميعية | تسويات واستبعادات | | س | ص | |
|-----------------------------------|-------------------|----------|--------|--------|-----------------------------------|
| | إلى حـ / | من حـ / | | | |
| ٣٤٦٠٠٠ | | ٨٠٠٠ (٣) | ١١٥٠٠٠ | ٢٣١٠٠٠ | إيرادات مختلفة (مجموع) |
| | | | | ٨٠٠٠ | إيرادات استثناءات في س (أرباح) |
| ٣٤٦٠٠٠ | | | ١١٥٠٠٠ | ٢٣٩٠٠٠ | |
| ٣١٤٠٠٠ | | ٧٥٠ (١) | ١٠٥٠٠٠ | ٢٠٩٠٠٠ | مصرفات مختلفة (مجموع) |
| ٧٥٠ | ٧٥٠ (١) | | ١٠٠٠٠ | | استنفاد الشهرة عن العام |
| | ٩٢٥٠ (٢) | | | | صافي الربح - س |
| ٢٩٤٠٠ | ٨٠٠٠ (٣) | ١٢١٧٥٠٠ | | ٣٠٠٠٠ | صافي الربح - س |
| ١٨٥٠ | | ١٨٥٠ (٢) | | | حقوق الأقلية في أرباح س |
| ٣٤٦٠٠٠ | ١٨٠٠٠ | ١٨٠٠٠ | ١١٥٠٠٠ | ٢٣٩٠٠٠ | |

ومن الواضح أن الحسابات الختامية التجميعية لا تختلف في ظل أساس التكلفة عنها في ظل أساس حقوق الملكية. ويمثل القيد (١) في كل من الحالتين إثبات استنفاد الشهرة عن العام من وجهة نظر المجموعة حيث خفض رصيد صافي ربح س بمبلغ ٧٥٠ جنيه تمثل استنفاد الشهرة عن العام ليبقى بعد ذلك مبلغ ٩٢٥٠ جنيه وزعت على ص وحقوق الأقلية بالقيد (٢). ولا يختلف هذان القيدان في ظل كل من الطريقتين. أما القيد الثالث فيمثل استبعاد ما حصلت عليه ص من أرباح س على سبيل التوزيعات في ظل أساس التكلفة وحصلتها الكاملة من هذه الأرباح طبقاً لبيانات س في ظل أساس حقوق الملكية.

ورقة عمل الميزانية التجميعية للشركة ص والتابعة س
في نهاية العام الثالث من تاريخ الاقتناء
(أساس التكلفة)

| الميزانية التجميعية | استبعادات وتسويات | | س | ص | |
|------------------------|-------------------|-----------|---------|---------|-----------------------------------|
| | إلى حـ / | من حـ / | | | |
| ٤٠١٠٠٠ | | | ١٦٣٥٠٠ | ٢٣٧٥٠٠ | الأصول |
| ٥٢٥٠ | (٢) ٢٢٥٠ | (١) ٧٥٠٠ | | | أصول مختلفة (مجموع) |
| | (٣) ٧٠٠٠ | | | ٧٠٠٠ | شهرة محل - (صافي) |
| ٤٠٦٢٥٠ | | | ١٦٣٥٠٠ | ٣٠٧٥٠٠ | استثمارات في س - ٨٠٪ |
| | | | | | مجموع الأصول |
| | | | | | حقوق الملكية والالتزامات: |
| ١٠٠٠٠٠ | | | | ١٠٠٠٠٠ | رأس مال ص |
| ١١٨٤٠٠ | (٤) ٢٠٤٠٠ | | | ٩٨٠٠٠ | أرباح محجوزة ص - بداية السنة ٣ |
| ٢٩٤٠٠ | (٦) ٧٤٠٠ | (٥) ٤٠٠٠ | | ٢٦٠٠٠ | أرباح السنة الثالثة - ص |
| (١٥٠٠٠) | | | | (١٥٠٠٠) | توزيعات السنة الثالثة - ص |
| | | (٣) ٤٠٠٠ | } ٥٠٠٠ | | رأس مال - س |
| | | (٧) ١٠٠٠ | | | |
| | | (٢) ١٥٠٠ | } ٥٧٠٠٠ | | أرباح محجوزة س - في بداية السنة ٣ |
| | | (٣) ٣٠٠٠ | | | |
| | (١) ٧٥٠٠ | (٤) ٢٠٤٠٠ | | | |
| | | (٧) ١٢٦٠٠ | | | |
| | | (٢) ٧٥٠ | | | أرباح السنة الثالثة - س |
| | | (٦) ٧٤٠٠ | ١٠٠٠٠ | | |
| | | (٧) ١٨٥٠ | | | توزيعات السنة الثالثة - س |
| | (٥) ٤٠٠٠ | | } ٥٠٠٠ | | |
| | (٧) ١٠٠٠ | | | | حقوق الأقلية في س |
| ٢٣٤٥٠ | (٧) ٢٤٢٥٠ | (٧) ١٠٠٠ | | | |
| ١٥٠٠٠٠ | | | ٥١٥٠٠ | ٩٨٥٠٠ | الالتزامات (مجموع) |
| | | | | | حقوق الملكية والالتزامات |
| ٤٠٦٢٥٠ | ١٣٧٠٠٠ | ١٣٧٠٠٠ | ١٦٣٥٠٠ | ٣٠٧٥٠٠ | |

وبلاحظ من ورقة عمل الميزانية التجميعية (أساس التكلفة) الآتي:

(١)، (٢): شهرة المحل التي قدرت قيمتها على أساس ما دفعته ص بالزيادة للحصول على حصتها في حقوق الملكية في س ($٦٠٠٠ \times \frac{١}{٨} = ٧٥٠٠$ جنيه) واستنفادها لمدة ثلاث سنوات بمعدل ٧٥٠ جنيه سنوياً حيث حمل استنفاد السنتين السابقتين لحساب الأرباح المحجوزة - س في بداية السنة الثالثة وحمل استنفاد السنة الثالثة لحساب أرباح السنة الثالثة - س. لاحظ أن شهرة المحل لا تظهر في دفاتر س وبالتالي لا يحسب عنها استنفاد، وهي عنصر من العناصر التي تظهر فقط في الحسابات والقوائم التجميعية على هذا الأساس ويعد الاستنفاد الذي يتجمع عنها عن السنوات السابقة من مكونات الأرباح المحجوزة للشركة التابعة س، حيث لا يحدث تخفيض فعلي لهذه الأرباح المحجوزة في دفاتر س وإنما تقتصر الآثار المترتبة على ذلك على التسويات التي توضحها ورقة العمل. أما إذا كانت س قد وافقت على إثبات شهرة المحل في دفاترها عند حصول ص على استشاراتها فيها فكان يترتب على ذلك عدم وجود اختلاف بين تكلفة استشارات س وقيمتها الدفترية كما تنعكس في حقوق ملكية س بعد تسويتها بإثبات الشهرة حينئذ، وفي ظل هذه الظروف لا يوجد ما يدعو لإجراء التسويات على ورقة العمل.

(٣) استبعاد تكلفة استشارات ص في س والبالغ قيمتها ٧٠٠٠٠ جنيه مقابل:

| جنيه | |
|-------|---|
| ٤٠٠٠٠ | ٨٠٪ من رأس مال س عند الاقتناء (٨٠٪ من ٥٠٠٠٠ جنيه) |
| | ٨٠٪ من الأرباح المحجوزة للشركة س عند الإقتناء بعد |
| | تعديلها بشهرة المحل (٨٠٪ من ٣٠٠٠٠ جنيه + ٧٥٠٠ |
| ٣٠٠٠٠ | جنيه) |
| ٧٠٠٠٠ | |

(٤) تسوية الأرباح المحجوزة - ص بنصيبها من الزيادة في الأرباح المحجوزة للشركة س منذ الإقتناء حتى بداية السنة الحالية كالتالي:

| | |
|--|--------|
| رصيد أرباح محجوزة س - في بداية السنة الثالثة بعد تعديلها | |
| بالشهرة | ٦٤٥٠٠ |
| يستبعد - أرباح محجوزة عند الإقتناء المعدلة بشهرة المحل | ٣٧٥٠٠ |
| الزيادة في الأرباح المحجوزة للشركة س منذ الإقتناء | ٢٧٠٠٠ |
| يستبعد استنفاد الشهرة عن سنتين | (١٥٠٠) |
| | ٢٥٥٠٠ |
| نصيب ص بواقع ٨٠٪ | ٢٠٤٠٠ |

(٥) استبعاد حصة ص من توزيعات س من أرباح العام الثالث.

(٦) إثبات حصة ص من الأرباح التي حققتها س عن السنة الثالثة بعد تسويتها باستنفاد شهرة المحل؛ الأرباح التي حققتها س ١٠٠٠٠ جنيه يستبعد استنفاد الشهرة عن العام ٧٥٠ جنيه ليبقى ٩٢٥٠ جنيه تكون حصة ص منها بواقع ٨٠٪ ٧٤٠٠ جنيه كما أظهرتها ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية.

(٧) تسوية وإثبات حقوق الاقلية في س كالتالي:

| حقوق الأقلية | |
|--------------|-------|
| مدین | دائن |
| جنيه | جنيه |
| | ١٠٠٠٠ |
| | ١٢٦٠٠ |
| | ١٨٥٠ |
| ١٠٠٠ | |
| ٢٣٤٥٠ | |
| ٢٤٤٥٠ | ٢٤٤٥٠ |

رأس مال س مدين
 أرباح محجوزة س - في بداية العام الثالث بعد تسويتها
 بالشهرة باستنادها عن سنتين (٢٠٪ من ٦٤٥٠٠ -
 ١٥٠٠) - مدين
 أرباح السنة الثالثة س - بعد تسويتها باستناد الشهرة عن
 العام - مدين .
 توزيعات أرباح السنة الثالثة - س - دائن
 الرصيد الدائن لحقوق الأقلية في س في نهاية السنة ٣ .
 مجموع

ويلاحظ من ورقة عمل الميزانية التجميعية على أساس حقوق الملكية ما يلي :
 (١) إثبات شهرة المحل على أساس فرق التكلفة عن القيمة الدفترية
 للاستثمارات عند الإقتناء .

(٢) إثبات استناد شهرة المحل عن ثلاث سنوات حيث تحملت الأرباح
 المحجوزة ص في بداية السنة الثالثة بمبلغ ١٢٠٠ جنيه (٨٠٪ من استناد
 الشهرة عن سنتين) حيث تعلی الإستثمارات بالأرباح التي تتحقق في س مقابل
 إعتبارها من مكونات أرباح ص في ظل أساس حقوق الملكية : وتحملت أرباح
 السنة الثالثة ص بمبلغ ٦٠٠ جنيه (٨٠٪ من استناد الشهرة عن سنة بمعدل
 ٧.٥٠ جنيه في السنة) لأن أرباح ص عن السنة زادت بحصتها من أرباح س عن
 السنة قبل استناد الشهرة مقابل زيادة الإستثمارات في س ، وتحملت حقوق
 الأقلية بمبلغ ٤٥٠ جنيه تمثل نصيبها في استناد الشهرة لمدة ثلاثة سنوات
 (٢٠٪ من ٢٢٥٠ جنيه) . وبالمقارنة بأساس التكلفة نجد أن استناد الشهرة
 عن السنوات السابقة كان يحمل لحساب الأرباح المحجوزة - س في بداية السنة ،

ورقة عمل الميزانية التجميعية للشركة ص والتابعة س
في نهاية العام الثالث من تاريخ الإقتناء
(أساس حقوق الملكية)

| الميزانية التجميعية | تسويات واستبعادات | | س | ص | |
|------------------------|----------------------|-----------|--------|--------|---------------------------|
| | إلى حـ / | من حـ / | | | |
| ٤٠١٠٠٠ | ٢) ٢٢٥٠ (٣) ٩٥٦٠٠ | (١) ٧٥٠٠ | ١٦٣٥٠٠ | ٢٣٧٥٠٠ | الأصول: |
| ٥٢٥٠ | | | | ٩٥٦٠٠ | أصول مختلفة (مجموع) |
| ٤٠٦٢٥٠ | | | ١٦٢٥٠٠ | ٣٣٣١٠٠ | شهرة محل - س (صافي) |
| ١٠٠٠٠٠ | | | | | استثمارات في س - ٨٠٪ |
| ١١٨٤٠٠ | | (٢) ١٢٠٠ | | | مجموع الأصول |
| ٢٩٤٠٠ | | (٢) ٦٠٠ | | | حقوق الملكية الالتزامات: |
| (١٥٠٠٠) | | (٣) ٤٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ | | رأس مال ص |
| | | (٤) ١٠٠٠٠ | | | أرباح محجوزة ص |
| | | (٣) ٥١٦٠٠ | ٥٧٠٠٠ | | بداية السنة الثالثة |
| | (١) ٧٥٠٠ | (٤) ١٢٩٠٠ | | | أرباح السنة الثالثة - ص |
| | | (٣) ٨٠٠٠ | ١٠٠٠٠ | | توزيعات السنة الثالثة - ص |
| | | (٤) ٢٠٠٠ | | | رأس مال - س |
| | (٣) ٤٠٠٠ | | (٥٠٠٠) | | أرباح محجوزة س |
| | (٤) ١٠٠٠ | | | | في بداية السنة الثالثة |
| ٢٣٤٥٠ | (٤) ٢٤٩٠٠ | (٢) ٤٥٠ | ٥١٥٠٠ | | أرباح السنة الثالثة - س |
| | | (٤) ١٠٠٠ | | | توزيعات السنة الثالثة - س |
| ١٥٠٠٠٠ | | | | ٩٨٥٠٠ | حقوق الأقلية في س |
| ٤٠٦٢٥٠ | ١٣٥٢٥٠ | ١٣٥٢٥٠ | ١٦٣٥٠٠ | ٣٣٣١٠٠ | الالتزامات (مجموع) |
| | | | | | حقوق الملكية والالتزامات |

بينما يحمل هذا الاستنفاد في ظل أساس حقوق الملكية للأرباح المحجوزة ص وحقوق الأقلية كما سبق أن ذكرنا ذلك لأنه في ظل أساس حقوق الملكية، تقوم ص باثبات نصيبها في الزيادة في حقوق ملكية س (الأرباح المحجوزة) في دفاتها أولاً بأول مقابل تلبية حساب الإستثمارات بها. وقد تحملت حقوق الأقلية بنصيبها من استنفاد الشهرة لمدة ثلاث سنوات لأنها حصلت على نصيبها من الأرباح المحجوزة بما فيها مقابل قيمة الشهرة وأرباح العام قبل استبعاد نصيبها من استنفاد الشهرة.

(٣) استبعاد القيمة الدفترية لاستثمارات ص في س والبالغ قدرها ٩٥٦٠٠ جنيه مقابل الآتي:

| | |
|--|--------------|
| ٨٠٪ من رأس مال س عند الإقتناء | ٤٠٠٠٠ جنيه |
| ٨٠٪ من الأرباح المحجوزة في س في بداية العام الثالث بعد تسويتها بما يعادل مقابل قيمة الشهرة | ٥١٦٠٠ |
| ٨٠٪ من أرباح س عن العام | ٨٠٠٠ |
| يستبعد ٨٠٪ من الأرباح التي وزعتها س ن العام | (٤٠٠٠) |
| استبعادات من حقوق الملكية في س في نهاية العام | <u>٩٥٦٠٠</u> |

(٤) تسوية وإثبات حقوق الأقلية في س كالاتي:

| حقوق | الأقلية |
|---|---------|
| مدین | دائن |
| جنيه | جنيه |
| رأس مال س مدين | ١٠٠٠٠ |
| أرباح محجوزة س - في بداية السنة بعد تعديلها بمقابل الشهرة - مدين (٢٠٪ من ٦٤٥٠٠) | ١٢٩٠٠ |
| أرباح السنة الثالثة س - مدين | ٢٠٠٠ |
| استنفاد الشهرة في س دائن | ٤٥٠ |

| | |
|-------|-------|
| ١٠٠٠ | |
| ٣٣٤٥٠ | |
| ٢٤٩٠٠ | ٢٤٩٠٠ |

توزيعات أرباح م عن السنة الثالثة - دائن
الرصيد الدائن لحقوق الأقلية في نهاية السنة ٣
مجموع

هذا وتقابل هذه التسوية رقم (٧) في حالة « أساس التكلفة ».

٣ - ١ - ملخص الاختلافات بين أساس التكلفة وأساس حقوق الملكية بعد انقضاء عدة فترات على تاريخ الاقتناء:

تتلخص الاختلافات بين الأساسين حتى الآن وفي ضوء بيانات المثال الوارد بهاليه في الآتي:

أولاً فيما يتعلق بالحسابات الختامية: يكون الإختلاف الأساسي عادة فيما يتعلق بالمبلغ الواجب استبعاده من إيرادات الشركة القابضة ومن رصيد صافي أرباحها لتفادي الازدواج في أرباح المجموعة. ففي ظل أساس التكلفة يستبعد ما تحصل عليه الشركة القابضة من توزيعات من أرباح الشركة التابعة، بينما يستبعد نصيب الشركة القابضة في أرباح (أو خسائر) الشركة التابعة التي تتحقق عن العام في ظل أساس حقوق الملكية. هذا وتكون الحسابات الختامية التجميعية متماثلة في ظل كل من الأساسين.

ثانياً: فيما يتعلق بالميزانية العمومية: تشمل الإختلافات الرئيسية في إجراءات التسويات والاستبعادات فيما يلي:

١ - الفرق بين تكلفة الإستثمارات وقيمتها الدفترية في تاريخ الإقتناء: يلزم لتحديده في ظل أساس التكلفة معرفة حقوق الملكية في الشركة التابعة في تاريخ الاقتناء، أما في ظل أساس حقوق الملكية فيمكن تحديد الفرق بمقارنة رصيد الإستثمارات في نهاية العام الجاري مع نصيب الشركة القابضة من حقوق الملكية في الشركة التابعة كما تظهر في نهاية العام. أما فيما يتعلق بمعالجة الفرق بعد تحديده فلا يختلف في ظل كل من الطريقتين. ففي المثال السابق جعل حساب شهرة المحل مديناً بمقدار الشهرة وحساب الأرباح المحجوزة للشركة التابعة في بداية العام

دائماً بنفس المبلغ في ظل كل من الطريقتين. وإذا ترتب على الفرق نشأة أصل خاضع للأهلاك (أو الاستنفاد) (*) فإن معالجة الأهلاك (أو الاستنفاد) في الحسابات الختامية لا تختلف في ظل كل من الطريقتين حيث يتعلق بالعام الجاري أما فيما يختص بالمتجمع عن أعوام سابقة فإن تكوينه في ظل أساس التكلفة يكون تحميلاً على حساب الأرباح المحجوزة للشركة التابعة في بداية العام الجاري قبل توزيعها على حقوق الأغلبية وحقوق الأقلية، أما في ظل أساس حقوق الملكية فإن تكوين الأهلاك المجموع عن سنوات سابقة يكون تحميلاً على حساب الأرباح المحجوزة للشركة القابضة بمقدار حصتها منه وعلى حساب حقوق الأقلية بمقدار حصتهم منه.

٢ - القيمة الدفترية للاستثمارات في دفاتر الشركة القابضة: تظهر بتكلفتها في تاريخ الإقتناء في ظل أساس التكلفة ويتم استبعادها مقابل نصيب القابضة في حقوق الملكية في التابعة من تاريخ الاقتناء بعد تعديله بما يوجد من اختلافات بين تكلفة الاستثمارات وما يقابلها من حقوق ملكية في دفاتر التابعة حينئذ. وبذلك يلزم التمييز بين رأس المال والأرباح المحجوزة للشركة التابعة في تاريخ الإقتناء وما يحدث فيها من تغيرات بعد ذلك التاريخ. وتستبعد الاستثمارات بالتكلفة مقابل نصيب القابضة في حقوق ملكية التابعة في تاريخ الاقتناء. أما ما يطرأ من تغيرات على حقوق الملكية نتيجة أرباح أو خسائر التابعة بعد تاريخ الاقتناء فإن نصيب القابضة منها يسوي في حساب الأرباح المحجوزة للقابضة حتى بداية العام الجاري. أما أرباح (أو خسائر) العام الجاري فيسوى نصيب القابضة منها في أرباح القابضة عن السنة الحالية كما يتضح من الحسابات الختامية التجميعية. أما في ظل أساس حقوق الملكية فتظهر استثمارات القابضة في دفاترها بما يعادل

(*) نستخدم لفظة «الإهلاك» هنا لتعني Depreciation وتنطبق على الأصول الملموسة كالمباني والآلات، ونستخدم لفظة «الاستنفاد» لتعني Amortization وتنطبق على الأصول غير الملموسة مثل شهرة المحل.

نصيبها من حقوق الملكية في التابعة في تاريخ إعداد الميزانية وذلك بعد تسوية هذه الحقوق بما قد يتواجد من اختلافات بين تكلفة الاستثمارات وقيمتها الدفترية في تاريخ الاقتناء . وتستبعد هذه الاستثمارات مقابل نصيب القابضة في حقوق الملكية في التابعة في تاريخ الميزانية ، ولا يلزم التمييز بين الأرباح المحجوزة في تاريخ الاقتناء وما يطرأ عليها من تغيرات بعد ذلك ، حيث تنعكس هذه التغيرات في حساب الاستثمارات في دفاتر القابضة وعلى حساب أرباحها المحجوزة .

٣ - الأرباح المحجوزة للقابضة في بداية العام الجاري : يلزم تسويتها في ظل أساس التكلفة بنصيب القابضة بما طرأ من تغيرات على الأرباح المحجوزة للتابعة منذ تاريخ الاقتناء حتى بداية العام الجاري . أما في ظل أساس حقوق الملكية فلا يستدعي الأمر أية تسوية إلا إذا وجد فرق بين التكلفة والقيمة الدفترية للاستثمارات في تاريخ الاقتناء ولم يسوى الفرق في دفاتر التابعة كما سبق ذكره في النقطة الأولى .

٤ - حقوق الأقلية : لا توجد اختلافات بين الأساسين إلا ما يترتب على الاختلافات السابقة .

هذا ويراعي أنه بصرف النظر عن الطريقة التي تتبعها الشركة القابضة بشأن معالجة استثماراتها في الشركة التابعة دفترياً فإن الميزانية التجميعية تكون متائلة تمام التائل في ظل كل من الطريقتين .

٣ - ب - مزايا وعيوب أساس التكلفة بالمقارنة بأساس حقوق الملكية :
يتضح لنا مما تقدم أن الحسابات والقوائم الختامية في ظل أساس التكلفة لا تختلف عنها في أي شيء إذا ما تم إعدادها على أساس حقوق الملكية . وترجع الاختلافات الأساسية بين كل من الأساسين في اثر اتباع كل منها على الحسابات والقوائم الختامية للشركة القابضة بصفة مستقلة ومن ثم على إجراءات التسويات والإستبعادات اللازمة لإعداد الحسابات والقوائم التجميعية للمجموعة .
ويقوم أساس التكلفة على مبدأ التكلفة التاريخية المعروف ، والذي يلتزم به

المحاسبون في الممارسة العملية إلى حد كبير ، حيث تظل إستثمارات الشركة القابضة في الشركة أو الشركات التابعة لها مسجلة بالدفاتر الخاصة بالشركة القابضة بتكلفتها التاريخية مهما طرأ من تغيرات على حقوق الملكية في الشركة أو الشركات التابعة نتيجة مزاولة هذه الشركات لعملياتها . ويقتصر ما تظهره دفاتر الشركة القابضة فيما يتعلق بنشاط التابعة (أو التابعات) على ما تقوم هذه الأخيرة بتوزيعه من أرباح بالقدر الذي يخص الشركة القابضة منها . ويدعي مؤيدوا أساس التكلفة أن هذا يتمشى مع مبدأ التحقق المحاسبي من وجهة نظر الشركة القابضة حيث لا يأخذ في الاعتبار إلا ما تحقق فعلاً من إيرادات نتيجة استثماراتها في الشركة (أو الشركات) التابعة بالتحصيل أو الاستحقاق في صورة أرباح موزعة .

هذا ومن وجهة نظر الحسابات والقوائم التجميعية ، فإن ما يطرأ من تغيرات على حقوق الملكية في الشركات التابعة منذ تاريخ الاقتناء ينعكس أثره على الأرباح المحجوزة للشركة القابضة في الميزانية التجميعية ، بصرف النظر عن إتباع أساس التكلفة أو أساس حقوق الملكية ، ذلك لأن الأرباح (أو الخسائر) التي تحققها الشركات التابعة ، وسواء تم توزيعها أو لم يتم بعد تاريخ الاقتناء تعتبر إضافة فعلية لحقوق ملكية الشركة القابضة بمقدار نصيبها منها . ويترتب على ذلك أن إتباع أساس حقوق الملكية بصدد المحاسبة للاستثمارات في الشركات التابعة في دفاتر الشركة القابضة يتفق مع ما ترمي إلى تحقيقه الحسابات والقوائم التجميعية من ناحية ، كما يظهر هذه الاستثمارات في دفاتر القابضة بما يقترب من قيمتها الاقتصادية من ناحية أخرى . وإن كان ذلك يعد خروجاً على مبدأ التكلفة التاريخية فهو ولا ريب يعد خروجاً مرغوباً فيه لزيادة دلالة المعلومات التي تعكسها قوائم الشركة القابضة فيما يتعلق باستثماراتها في الشركات التابعة . أما من حيث مبدأ التحقق ، فإن الشركة القابضة بصفتها مسيطرة على نشاط الشركة أو الشركات (التابعة - ولو عن بعد - يعد مبرراً كافياً لاعتبار ما يتحقق من إيرادات ، ومن ثم ما ينتج عن ذلك من أرباح أو خسائر محققة من وجهة نظر

الشركة التابعة، كما لو كان محققاً من وجهة نظر الشركة القابضة حتى ولو لم يتم توزيع هذه الأرباح. فالأرباح التي تحققها الشركات التابعة تعد زيادة محققة في قيمة استثمارات الشركة القابضة فيها، كما أن الخسائر التي تحققها تلك الشركات تعد إنقاصاً محققاً لاستثمارات الشركة القابضة فيها.

أسئلة وتمارين على الفصل الرابع عشر

أولاً ، الأسئلة:

- ١ - ما هي أهم الاختلافات بين أساس التكلفة وأساس حقوق الملكية فيما يتعلق بمعالجة استثمارات الشركة القابضة في التابعة دفترياً.
- ٢ - بعد مضي أربع سنوات على اقتناء ٨٠٪ من أسهم رأس مال الشركة التابعة س، بلغ نصيب الشركة القابضة ص في حقوق ملكية س ٤٥٦٠٠٠ جنيه، بينما ظهرت الاستثمارات في دفاتر ص بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ جنيه، فما هي الأسباب التي تعتقد أنها أدت إلى وجود هذا الاختلاف الكبير بين قيمة الاستثمارات في دفاتر ص، وقيمتها الدفترية في دفاتر س؟
- ٣ - قد تختلف حقوق الأقلية كما تظهر في الميزانية التجميعية من حيث المقدار عن ما تظهره الميزانية العمومية للشركة التابعة في هذا الشأن، فما هي الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الاختلاف؟
- ٤ - علل باختصار لماذا تعتبر كل من العبارات التالية خطأ أو صواب.
 - ١ - إذا حققت الشركة التابعة أرباحاً في السنة التالية للاقتناء قدرها (س) ووزعت منها الثلث وكانت حصة القابضة فيها ٨٠٪، فإن أرباح القابضة تزداد بمقدار ٨٠٪ من (س) على أساس التكلفة وتزداد بمقدار $\frac{1}{3} \times 53\%$ من (س) على أساس حقوق الملكية.
 - ب - من بين قيود التسويات والاستبعادات التي ظهرت في ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية للقابضة ص والتابعة س ظهر القيد الآتي.

| | |
|-------|---------------------------|
| ٢٩٥٠٠ | من حـ / صافي الربح - ص |
| ٢٥٥٠٠ | من حـ / حقوق الأقلية في س |
| ٨٥٠٠٠ | إلى / صافي الربح س |

هذا في الوقت الذي بلغ فيه صافي ربح س ٨٦٥٠٠ جنيه. وهذا يعني انتقاص أرباح ص بما جعلت به مدينة وانتقاص حقوق الأقلية بما جعلت به مدينة، حيث تتبع ص طريقة حقوق الملكية، ووزعت س ٨٥٠٠٠ جنيه من أرباحها.

حـ - عندما تتبع القابضة طريقة حقوق الملكية للمحاسبة لإستثماراتها في التابعة فإنه يصبح من الواجب تحديد حقوق الملكية في التابعة في تاريخ الإقتناء لأغراض التعرف على ما قد يوجد من اختلافات بين التكلفة والقيمة الدفترية لهذه الاستثمارات في أي تاريخ لاحق.

د - عادة ما يكون صافي الربح الذي تظهره الحسابات الختامية التجميعية أقل من مجموع صافي ربح الشركات التي يتم لها إعداد هذه الحسابات بمقدار التسويات التي تتعلق باستنفاد أو إهلاك الأصول التي تمثل الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية لإستثمارات القابضة. فإذا لم توجد مثل هذه الفروق، فإن صافي ربح المجموعة كما تظهره هذه القوائم يساوي مجموع صافي أرباحها كما تظهره قوائمها الفردية.

هـ - إذا حققت الشركة التابعة أرباحاً بعد تاريخ اقتناء الاستثمارات فيها فإن مجموع أصول القابضة يزيد في ظل أساس حقوق الملكية عنه في ظل أساس التكلفة في تاريخ نهاية أي فترة محاسبية لاحقة، أما إذا حققت التابعة خسائراً فإن مجموع أصول القابضة يتساوى في ظل كل من الأساسين.

ثانياً التمارين:

التمرين الأول:

ظهرت حسابات حقوق الملكية في تاريخ الإقتناء للشركة القابضة ص والشركة التابعة من كالاتي:

| ص | س | |
|----------------|----------------|------------------------------------|
| جنيه | جنيه | |
| ٥٠٠٠٠٠ | ٢٠٠٠٠٠ | رأس مال الأسهم - قيمة إسمية ٥ جنيه |
| ٢٠٠٠٠٠ | ٤٠٠٠٠٠ | علاوة إصدار أسهم |
| ٣٠٠٠٠٠ | ١٦٠٠٠٠ | أرباح محجوزة |
| <u>١٠٠٠٠٠٠</u> | <u>٤٠٠٠٠٠٠</u> | |

وقد حصلت ص في ذلك التاريخ على ٧٠٪ من حقوق الملكية في س مقابل ٢٥٠٠٠٠ جنيه. وفي نهاية السنة الأولى بلغت الأرباح التي حققتها س ٣٠٠٠٠٠ جنيه وزعت منها ٢٠٠٠٠٠ جنيه، وفي نهاية السنة الثانية بلغت الخسائر المحققة عن عمليات س ٢٥٠٠٠٠ جنيه وبلغت الأرباح التي وزعتها ٢٠٠٠٠٠ جنيه أيضاً. وقد اعتبرت ص حصتها في التوزيعات من بنود الإيرادات لكل من العامين الأول والثاني، في الوقت التي أظهرت فيه الميزانية التجميعية مخصصاً للفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية للاستثمارات في س بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه في كل من السنتين.

المطلوب:

(١) إظهار أثر هذه البيانات على ورقة عمل الحسابات والقوائم التجميعية في ظل كل من أساس التكلفة وأساس حقوق الملكية (٢) إذا علمت أن ص تتبع أساس التكلفة، فما هي وجهة نظرك في البيانات التي تظهرها الحسابات الختامية والميزانية التي تخصها بصفتها المستقلة.

التمرين الثاني:

حصلت الشركة ص على حصة سيطرة في الشركة س في ١/١/١٩٨٥ عن طريق إصدار أسهم رأس مال قيمتها الاسمية ١٠٠٠٠٠٠ جنيه مقابل هذه الحصة. وقد بلغت صافي أصول الشركة س في ٣١/١٢/١٩٨٧ مبلغ ١٥٠٠٠٠٠

جنيه. وفيما يلي قيد الاستبعاد اللازم لاعداد الميزانية التجميعية في ١٩٨٧/١٢/٣١ كما يظهر في ورقة العمل.

| | |
|--------|-------------------------------|
| ٩٠٠٠٠ | من حـ / رأس مال الأسهم - س. |
| ٦٠٠٠٠ | من حـ / الأرباح المحجوزة - س |
| ٤٠٠٠ | من حـ / خصم إصدار الأسهم - ص |
| ١٢٤٠٠٠ | إلى حـ / الاستثمارات في س - ص |
| ٣٠٠٠٠ | إلى حـ / حقوق الأقلية في س. |

والمطلوب:

(١) تحديد القيمة الدفترية لصافي أصول س في ٨٥/١/١، (٢) تحديد نسبة أسهم س المملوكة للشركة ص، (٣) تحديد الطريقة التي تتبعها ص بشأن المحاسبة لاستثماراتها في س مع توضيح مبرراتك (٤) توضيح كيفية معالجة ص للفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية لاستثماراتها في س.

التمرين الثالث:

حصلت ص على السيطرة على س في ٨١/١/١ مقابل مبلغ ٥٦٥٨٠ جنيه. وفي الميزانية التجميعية في ٨٥/١٢/٣١ ظهر من بين الأصول ١٥٣٠ جنيه بعنوان «زيادة تكلفة الاستثمارات في س عن قيمتها الدفترية - بعد خصم الاستنفاد منذ تاريخ الاقتناء بمعدل ١٢,٥٪ سنوياً، هذا ولم يظهر الاستنفاد في دفاتر ص، كما تقوم ص بالمحاسبة لاستثماراتها على أساس التكلفة. فإذا علمت أن القيمة الدفترية لصافي أصول س في ٨١/١/١ بلغت ٦٠٠٠٠ جنيه، كما بلغت في ٨٥/١٢/٣١ ٧٢٦٠٠ جنيه، وأن الأرباح المحجوزة للشركة ص في ٨٥/١٢/٣١ بلغت ٦٩٦٠٠ جنيه -

فالمطلوب:

(١) تحديد مقدار الأرباح المحجوزة كما تظهر في الميزانية التجميعية في ٨١/١٢/٣١، (٢) تحديد نسبة حصة ص في أسهم رأس مال س.

التمرين الرابع:

قامت ص بشراء ٧٠٪ من حقوق الملكية في س_١ في ٨١/١/١ بمبلغ ٨٤٠٠٠ جنيه، كما حصلت على ٨٠٪ من حقوق الملكية في س_٢ في ٨١/١٢/٣١ بمبلغ ٣٦٤٠٠٠ جنيه. وقد بلغ رأس مال الأسهم في س_١ ٥٠٠٠٠ جنيه كما بلغ في س_٢ ٢٥٠٠٠٠ جنيه. وقد اعتبر الفرق بين تكلفة الاستثمارات في الشركتين التابعتين راجعاً لوجود شهرة محل غير مسجلة بالدفاتر وعلى ان تستنفد بمعدل ١٠٪ سنوياً على مدار عشر سنوات. وتقوم ص بالمحاسبة لاستثماراتها في س_١ على أساس التكلفة وفي س_٢ على أساس حقوق الملكية. وفيما يلي بيانات التغيرات التي طرأت على الأرباح المحجوزة للشركات الثلاثة منذ ٨١/١/١ حتى ٨١/١٢/٣١.

| س | س _١ | س _٢ | |
|---------|----------------|----------------|----------------------------------|
| جنيه | جنيه | جنيه | |
| ٨٦٥٠٠ | ٥٥٠٠٠ | ١٦٠٠٠٠ | الرصيد في ١٩٨١/١/١ |
| ٢٦٠٠٠ | ٢٠٠٠٠ | ١٤٠٠٠ | أرباح السنة المنتهية في ٨١/١٢/٣١ |
| (١٥٠٠٠) | (١٠٠٠٠) | (٥٠٠٠) | توزيعات السنة |
| ٣٤٠٠٠ | ٢٥٠٠٠ | ٦٠٠٠ | أرباح السنة المنتهية في ٨٢/١٢/٣١ |
| (١٥٠٠٠) | (١٠٠٠٠) | (٥٠٠٠) | توزيعات السنة |
| | | | أرباح السنة المنتهية في ٨٣/١٢/٣١ |
| ٣٣٥٠٠ | ٣٠٠٠٠ | (١٠٠٠٠) | (خسائر) |
| (١٥٠٠٠) | (١٢٥٠٠) | (٥٠٠٠) | توزيعات السنة |

أرباح السنة المنتهية في ٨٤/١٢/٣١

| | | | |
|---------------|---------------|---------------|----------------------|
| (٥٠٠٠) | ٣٥٠٠٠ | ٣١٥٠٠ | (خسائر) |
| (٥٠٠٠) | (٢٢٥٠٠) | (١٥٠٠٠) | توزيعات السنة |
| <u>١٤٥٠٠٠</u> | <u>١١٠٠٠٠</u> | <u>١٥١٥٠٠</u> | الرصيد في ١٩٨٤/١٢/٣١ |

والمطلوب:

(١) حساب رصيد استثمارات ص في س ١، س ٢ كما يظهر في ٨٤/١٢/٣١. (٢) حساب صافي الربح كما يظهر في الحساب الختامية التجميعية عن السنة المنتهية في ٨٣/١٢/٣١، والسنة المنتهية في ٨٤/١٢/٣١، (٣) حساب حقوق الأقلية في كل من س ١، س ٢ كما تظهر بعد مرور سنة من تاريخ الاقتناء وفي ٨٤/١٢/٣١.

التمرين الخامس:

حصلت الشركة ص على ٩٠٪ من حقوق الملكية في الشركة س في ٨٤/١/١ مقابل مبلغ ٢٢٩٥٠٠ جنيه، وهو مبلغ يقل عن ٩٠٪ من صافي القيمة الدفترية لأصول الأخيرة في ذلك التاريخ. ويرجع الفرق لتقادم جزء كبير من الآلات والمعدات لدى س وإظهارها في الدفاتر بما يزيد عن قيمتها. وقد قررت س في ٨٤/١٢/٣١ احتجاز الأرباح التي تحققت عن العام والمنتظر أن تتحقق عن العامين ٨٥، ٨٦ بالكامل لأغراض إنشاء احتياطي للتجديدات والتوسعات. هذا كما تقوم ص بمعالجة استثماراتها في س على أساس حقوق الملكية. وفيما يلي بعض البيانات الإجمالية المستقاة من حسابات وقوائم الشركتين كما تم إعدادها في ٨٤/١٢/٣١ بالآلاف جنيه.

| ص | ص | ص | ص | ص | ص |
|-------|--------|------------------------------|-------|--------|-----------------------------|
| جنيه | جنيه | جنيه | جنيه | جنيه | جنيه |
| ١٤٥,٠ | ٢٠٠,٠ | رأس المال - أسهم عادية | ٢٣٥,٠ | ٢٥٠,٠ | أصول ثابتة مختلفة (مجموع) |
| ٨٧,٥ | ١٠٠,٠ | باقي عناصر رأس المال المدفوع | ٦٠,٠ | ١٨٥,٠ | أصول متداولة مختلفة (مجموع) |
| ٤٢,٥ | ٢٠٤,٠ | أرباح محجوزة | - | ٢٥٢,٠ | استثمارات في س ٩٠٪ |
| ٢٣٠,٠ | ١٠٠٠,٠ | مبيعات | ١٥٢,٥ | ٧٩٢,٠ | تكلفة البضاعة المباعة |
| | ٢٢,٥ | إيرادات إستثمارات في س | ٥٢,٥ | ٣٣٩,٠ | مصروفات مختلفة |
| ٢٥,٠ | | احتياطي توسعات وتجديدات | | ٨,٠ | أرباح موزعة |
| ٧٥,٠ | ٢٩٩,٥ | التزامات مختلفة (مجموع) | ٦٠٥,٠ | ١٨٢٦,٠ | |
| ٦٠٥,٠ | ١٨٢٦,٠ | | | | |

فإذا علمت أن (١) قامت الشركة س بتحميل أرباح العام بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه زيادة في الإهلاك على الأصول المتقادمة رغبة في التخلص من الزيادة في قيمتها الدفترية على مدار سنتين، (٢) أن مضمون الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية لإستثمارات ص في س يعالج كمخصص لتقويم أصول س في الميزانية التجميعية.

المطلوب:

(١) اعداد ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية عن سنة ٨٤ والميزانية التجميعية في ٣١/١٢/٨٤، (٢) تكلم باختصار عن الهدف من تكوين « احتياطي للتجديدات والتوسعات »، وبرر لماذا لا يظهر هذا الاحتياطي في الميزانية التجميعية.

التمرين السادس:

فيما يلي بعض البيانات المستقاة من حسابات وقوائم الشركة ص والشركة التابعة لها س في ٣١/١٢/٨٥ بعد مضي ست سنوات على الاقتناء (بالالف جنيه):

| ص | س | ص | س | ص | س |
|------|------|------|------|-----------------------|------|
| جنيه | جنيه | جنيه | جنيه | جنيه | جنيه |
| ٩٧٥ | ٣٠٠ | ١٢٩ | ١٨٠ | أراضي ومباني | |
| ٤٥٠ | ٥٧٠ | ٦٠٠ | ٤٥٠ | آلات ومعدات (صافي) | |
| ١٣٥ | ٧٥ | ٨٩١ | | استثمارات في س - ٩٠ % | |
| (٤٥) | (٣٠) | ١٥٠ | ٢٦٩ | أصول متداولة (مجموع) | |
| ٢٥٥ | ٨٤ | ١٧٧٠ | ٩٩٩ | | |
| ١٧٧٠ | ٩٩٩ | | | | |

هذا وقد حصلت ص على استثمارات في س في ٨٠/١/١ بمبلغ ٦٦١٥٠٠ جنيه في الوقت الذي بلغت في القيمة الدفترية لصافي أصول س ٦٠٠٠٠٠ ، وقد اعتبر الفرق راجعاً لشهرة المحل الخاصة بالشركة س الغير مسجلة بالدفاتر بصفة جزئية ، كما أن الجزء الباقي من الفرق يرجع لانخفاض القيمة الدفترية للأراضي المملوكة للشركة عن قيمتها السوقية حينئذ بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه . هذا ، وتستنفد شهرة س منذ تاريخ الاقتناء بمعدل ١٠ % سنوياً لأغراض الحسابات والقوائم التجميعية . وبالرغم من أن الشركة ص تتبع أساس حقوق الملكية في المحاسبة لاستثماراتها في س فإن ما طرأ من تغيرات على حقوق ملكية س عن سنة ١٩٨٥ لم ينعكس على حساب الاستثمارات إلا فيما يختص بمبلغ ١٣٥٠٠ جنيه من توزيعات س التي تمت في ١٩٨٥/٦/٣٠ . ورغم أن س قد أجرت توزيعات اضافية للأرباح في ٨٥/١٢/٣١ بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه إلا أن دفاتر ص لم تظهر أي أثر لهذه التوزيعات .

المطلوب:

- (١) اعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية في ١٩٨٥/١٢/٣١ من واقع البيانات والمعلومات السابقة ، (٢) بفرض أن الشركة ص رغبت بعد ذلك في

اتباع أساس التكلفة لمعالجة استثماراتها في س اعتباراً من السنة المالية المنتهية في ١٥/١٢/٣١، فما هي القيود الدفترية اللازمة لتعديل سجلات ص لتظهر البيانات الخاصة بها على أساس التكلفة، قم باعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية على هذا الأساس.

الفصل الخامس عشر

في

الشركات القابضة

العمليات الوسيطة بين شركات المجموعة

١ - مقدمة:

تناولنا في الفصلين السابقين الأسس والاجراءات اللازمة لاعداد الحسابات والقوائم التجميعية لشركة قابضة وتابعتها مع التركيز أساساً على المعالجة المحاسبية لاستثمارات الشركة القابضة في تاريخ الاقتناء وفي الفترات المحاسبية التالية لذلك . وقد افترضنا لأغراض العرض في هذين الفصلين عدم وجود معاملات أخرى بخلاف تلك التي تتعلق بحقوق الملكية بين شركات المجموعة وذلك رغبة في التبسيط . إلا أن المعاملات بين الشركة القابضة والشركات التابعة لا تقتصر على مجرد الاستثمار فيها وتحصيل الأرباح الموزعة منها ، وإنما قد تمتد في غالبية الأحيان لتغطي الكثير من المعاملات الأخرى التي تتعلق بينود الأصول والخصوم والايرادات والمصروفات .

وسوف نقسم المعاملات التي تتم بين شركات المجموعة لأغراض العرض والدراسة في هذا الفصل إلى قسمين أساسيين : والقسم الأول يتعلق بالمعاملات المالية والتي يترتب عليها نشأة أصول مالية لأحد شركات المجموعة مقابل نشأة

التزامات مالية قبل الشركة أو الشركات الأخرى ، والقسم الثاني يتعلق بالمعاملات السلمية والتي تشمل المعاملات المختلفة في بنود المخزون والأصول طويلة الأجل .

٢ - المعاملات المالية الوسيطة بين شركات المجموعة :

المعاملات المالية الوسيطة هي تلك التي يترتب عليها قيام أحد الأصول المالية لدى إحدى شركات المجموعة يقابلها قيام التزام مماثل في الالتزامات المالية لإحدى الشركات الأخرى ، ومن أمثلة هذه المعاملات بيع وشراء البضائع والأصول الأخرى بين شركات المجموعة على الحساب وما يترتب عليها من نشأة أصل لدى الشركة البائعة وقيام التزام على الشركة المشتري وكلاهما في صورة مالية . فإذا قامت الشركة القابضة ص مثلاً ببيع بضائع على الحساب للشركة التابعة س فإن هذه العملية سوف يترتب عليها ظهور المبلغ المستحق على س من بين أرصدة عملاء ص وظهورة في نفس الوقت من أرصدة بنود الالتزامات المالية - الدائنون أو الموردون - في س . وعند اعداد الميزانية التجميعية للشركتين يصبح من الضروري استبعاد المبلغ من أرصدة عملاء ص واستبعاده من أرصدة الدائنون أو الموردون في س حتى لا يترتب على وجوده تضخم أصول وخصوم المجموعة دون مبرر ، ذلك لأن كل من س ، ص تعد من وجهة نظر الميزانية التجميعية كما لو كانا يمثلان وحدة محاسبية واحدة . وليس من الجائز أو المعقول أن ينشأ أصل لدى الوحدة المحاسبية مقابل نشأة التزام عليها لنفسها ! وينطبق نفس المنطق على أوراق القبض لدى إحدى شركات المجموعة التي تمثل في نفس الوقت أوراق دفع من وجهة نظر إحدى الشركات الأخرى والمستحقات على إحدى الشركات من وجهة نظرها التي تعد مقدمات أو أصول لدى شركة أخرى ، كالفوائد المستحقة مثلاً على إحدى الشركات في المجموعة لشركة أخرى ، أو الأرباح التي تقرر توزيعها في شركة ولم توزع بعد بمقدار حصة الشركة الأخرى منها وما شابه ذلك .

- ولنفرض على سبيل الايضاح أن أرصدة حسابات الشركة القابضة ص
وكذلك الشركة التابعة س أظهرت الآتي في تاريخ اعداد الميزانية الخاصة بكل
منهما ١ - من بين أرصدة عملاء ص البالغ قدرها ٢٣٢٠٠ جنيه مبلغ ١١٠٠٠
جنيه مستحق على س .
- ٢ - من بين أرصدة س قرض مقدم للشركة ص قيمته ٢٥٠٠٠ جنيه بفائدة
٦٪ سنوياً ما زالت الفوائد عن النصف الأخير من العام لم تسدد عليه بعد .
- ٣ - أعلنت س توزيع ٢٠٠٠٠ جنيه من أرباحها وقامت ص بإثبات نصيبها
من توزيعات س المقترحة بواقع ٨٠٪ ، ولم تتم التوزيعات بعد .
- ٤ - من بين أرصدة أوراق الدفع في دفاتر ص ١٥٠٠٠ جنيه تمثل أوراق
مسحوبة لصالح س .
- ٥ - قامت ص بنخصم أوراق قبض تبلغ ١٠٠٠٠ جنيه مسحوبة على عملائها
لدى الشركة س .
- وفيما يلي ورقة عمل الميزانية التجميعية الجزئية التي توضح كيفية معالجة هذه
المعاملات المالية .

ورقة عمل جزئية الميزانية التجميعية للشركة ص والتابعة س

| الميزانية التجميعية | تسويات واستبعادات | | ص | ص | |
|------------------------|-------------------|-----------|-------|---------|----------------------|
| | إلى حـ / | من حـ / | | | |
| ٢٩٢٠٠ | (١) ١١٠٠٠ | | ١٧٠٠٠ | ٢٣٢٠٠ | الأصول |
| | (٢) ٢٥٠٠٠ | | ٢٥٠٠٠ | | عملاء |
| ١١١٠ | (٣) ٧٥٠ | | ١٨٦٠ | | قرض للشركة ص |
| | (٤) ١٦٠٠٠ | | | ١٦٠٠٠ | فوائد دائنة مستحقة |
| ٣٠٥٠٠ | (٥) ٢٥٠٠٠ | | ٣٣٥٠٠ | ٢٢٠٠٠ | توزيعات أرباح مستحقة |
| | | (٥) ١٠٠٠٠ | | (١٠٠٠٠) | أوراق قبض |
| xxxx | | | xxxx | xxxx | أوراق قبض مخصومة |
| ٥٣٠٠٠ | | (١) ١١٠٠٠ | ٢٧٠٠٠ | ٣٧٠٠٠ | الالتزامات |
| ١٠٠٠٠ | | (٥) ١٥٠٠٠ | ٥٤٠٠ | ١٩٦٠٠ | موردون (دائنون) |
| | | (٢) ٢٥٠٠٠ | | ٢٥٠٠٠ | أوراق دفع |
| ٣٠٠٠ | | (٣) ٧٥٠ | ١٥٠٠ | ٢٢٥٠ | قرض من س |
| ٤٠٠٠ | | (٤) ١٦٠٠٠ | ٢٠٠٠٠ | | فوائد مدينة مستحقة |
| xxxx | ٧٧٧٥٠ | ٧٧٧٥٠ | xxxx | xxxx | توزيعات مستحقة |

ونوضح فيما يلي شرح قيود النسوبات والاستبعادات التي وردت في ورقة العمل الجزئية.

(١) القيد الأول يمثل استبعاد ١١٠٠٠ جنيه من أرصدة عملاء ص مقابل استبعاد نفس المبلغ من أرصدة موردين س.

(٢) القيد الثاني يمثل استبعاد القرض المقدم من س للشركة ص والذي يظهر في أصولها مقابل استبعاده من التزامات ص.

(٣) القيد الثالث يمثل استبعاد الفوائد المستحقة على قرض س للشركة ص عن نصف سنة من أصول الأولى والتزامات الأخيرة.

(٤) القيد الرابع يمثل استبعاد نصيب ص من توزيعات س التي لم تسدد بعد من أصول ص ومن التزامات س ويلاحظ أن حقوق الأقلية في هذه التوزيعات تظهر في التزامات المجموعة في الميزانية التجميعية.

(٥) القيد الخامس يمثل استبعاد ١٥٠٠٠ جنيه من أوراق قبض س التي تمثل أوراق دفع على ص، بالإضافة إلى استبعاد ١٠٠٠٠ جنيه من أوراق القبض المسحوبة على عملاء ص والمخصومة لدى س مقابل أوراق القبض المخصومة في دفاتر ص. ويلاحظ في هذه الحالة الأخيرة إذا ترتب على خصم أوراق القبض لدى س جعل حساب أوراق القبض، بدلاً من حساب أوراق القبض المخصومة، دائناً، فإنه لا يلزم أي قيد لاستبعادها في هذه الحالة. ذلك لأن أوراق القبض مستحقة أصلاً قبل عملاء أحد أفراد المجموعة للمجموعة ولا تمثل معاملة مالية وسيطة بين أطراف المجموعة ذاتها. أما إذا جعل حساب أوراق القبض المخصومة دائناً بدلاً من حساب أوراق القبض عند خصم الأوراق، فإن أوراق القبض تظهر في الرصيد الظاهر في دفاتر ص على أن يخصم منها رصيد أوراق القبض المخصومة كما تظهر في رصيد أوراق القبض في دفاتر س، ومن ثم يلزم استبعادها من مجموع رصيدي أوراق القبض منعاً للازدواج مقابل استبعادها من رصيد أوراق القبض المخصومة.

وقياساً على الأمثلة السابقة يتم استبعاد كل بنود المعاملات المالية الوسيطة بين شركات المجموعة الواحدة. ذلك لأن المبدأ أن شركات المجموعة تعد وحدة محاسبية واحدة من وجهة نظر الحسابات والقوائم التجميعية، ومن ثم فإن نشأة حق لأحد أفراد المجموعة الواحدة مقابل قيام التزام بمثل قبل فرد آخر يعد بمثابة التزام مالي على الفرد لنفسه، أو حق مالي للفرد قبل ذاته، وهذا لا يتماشى مع المنطق ويؤدي إلى الازدواج في الحساب بما يسفر عن تضخم أصول والتزامات

المجموعة دون مبرر في الميزانية التجميعية..

٣ - المعاملات الوسيطة في عناصر الإيرادات والمصروفات:

لا تعد المعاملات الوسيطة في عناصر الإيرادات والمصروفات، والتي تتم بين الوحدات التابعة لوحدة تجميعية واحدة، من المعاملات التي يترتب عليها تحقق إيرادات أو تكبد مصروفات حقيقية من وجهة نظر المجموع. فمثلاً إذا استأجرت الشركة التابعة من الشركة القابضة أحد مبانيها لأغراض الاستخدام في العملية الانتاجية، فإن القيمة التجارية للمبنى سوف تظهر من بنود الإيرادات لدى القابضة ومن بنود المصروفات لدى التابعة، بمعنى أنها سوف تزيد إيرادات المجموعة عن طريق القابضة وتزيد مصروفات المجموعة عن طريق التابعة بنفس المقدار، دون تأثير على حصيلة المقاصة بين إيرادات ومصروفات المجموعة. ذلك بالإضافة إلى أن تكلفة المبنى من إهلاك وصيانة وخلافه سوف تنطوي عليها بنود مصروفات القابضة التي تمتلك المبنى، كما أن الإيرادات التي تتحقق عن استخدامه في العمليات الانتاجية سوف تنطوي عليها بنود إيرادات التابعة التي تستخدم المبنى فعلاً. وبذلك يلزم الأمر استبعاد الأيجار في هذه الحالة من بنود الإيرادات الخاصة بالقابضة ومن بنود المصروفات الخاصة بالتابعة منعاً للازدواج الذي يؤدي إلى تضخم الإيرادات والمصروفات^(١) مع أنه لا يؤثر على نتيجة المقاصة بينها.

(١) يقتصر مقدار ما يجب إستبعاداً من مصروفات الشركة المستخدمة للمبنى مقابل ما يعادله من إيرادات المالكه له على قيمة ما تتحمله الأخيرة من مصروفات في دفاترها من وجهة النظر الاقتصادية. وبمعنى آخر يجب أن تتحمل إيرادات المجموعة بالقيمة التجارية للمبنى والتي تمثل العائد الإجمالي لرأس المال والأرض المستثمرة فيه في هذه الحالة. ويقتصر ما يستبعد على تكلفة الإهلاك في دفاتر المالك، حيث القيمة التجارية تمثل العائد الاجالي. ويترتب على الأخذ بهذا المبدأ إستبعاد إهلاك المبنى من دفاتر القابضة مقابل إستبعاد ما يعادله من القيمة التجارية. ورغم أن نتيجة المقاصة بين الإيرادات والمصروفات في ظل هذا المبدأ تؤدي إلى نفس النتيجة من وجهة نظر المجموعة إلا أن كل منها - يظهر بقيمة تقترب من قيمة الاقتصادية!

وما ينطبق على الايجارات ، ينطبق على الفوائد المدينة والدائنة ومصرفات التشغيل الأخرى ، وما إلى ذلك من البنود التي تعد مصرفات من وجهة نظر احدى الشركات وتعد ايراداً بنفس المقدار لدى شركة أخرى من شركات المجموعة . هذا وسوف نتناول بعض هذه البنود بقدر أكبر من التفصيل .

٤ - الأرباح على المبيعات الوسيطة من السلع والخدمات بين شركات المجموعة الواحدة:

عندما تقوم إحدى الشركات التابعة لنفس المجموعة بشراء مستلزمات وسيطة ، سواء كانت في صورة سلع أو في صورة خدمات من الشركة القابضة أو من شركة أخرى في نفس المجموعة ، فإنه يترتب على ذلك تضخم كل من المبيعات والمشتريات لمجمع الشركات بنفس القدر ، وبالتالي وجب استبعاد القيمة من مبيعات الوحدات البائعة ومن مشتريات الوحدات المشترية . ولكن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد ، فطبقاً لقواعد الاستحقاق المحاسبية ، فإن الأرباح لا تحقق الا بتمام عملية البيع ، ولا تعد عمليات البيع والشراء بين شركات المجموعة من عمليات البيع النهائية من وجهة نظر المجموعة كوحدة واحدة ، وبالتالي يجب أن لا يتحقق بسببها أرباح . وعلى ذلك فالأمر يقتضي ، بالإضافة إلى استبعاد قيمة المبيعات والمشتريات الوسيطة على ورقة الحسابات والقوائم التجميعية التحقق عما إذا كانت المبيعات الوسيطة قد تم بيعها لعملاء خارج المجمع أو لم يتم . وفي الحالة الأولى تعتبر الأرباح محقة محاسبياً حيث أعيد بيع المبيعات الوسيطة إلى عملاء خارج مجموعة الشركات . أما إذا لم يتم بيع المبيعات الوسيطة لعملاء خارج المجمع بالكامل ، فإن الأمر يقتضي استبعاد ما قد يكون هناك من أرباح (أو خسائر) غير محقة على المخزون الموجود لدى الوحدة أو الشركة المشترية .

ولنفرض مثلاً أن ص القابضة تقوم بشراء بعض منتجات س التابعة لاعادة بيعها في مراكز توزيعها الخاصة لعدم توافر مثل هذه المراكز لدى س . ولنفرض أيضاً أن س تقوم بشراء بعض منتجات ض لاستخدامها كمواد أولية رئيسية في

عملياتها الانتاجية. وقد بلغ مجموع مشتريات ص من س خلال العام ٦٠٠٠٠٠ جنيه، وبمجموع مشتريات س من ص ٤٥٠٠٠٠ جنيه، وفي نهاية العام وجد في مخازن ص ما قيمته ٢٠٠٠٠٠ جنيه من مشترياتها من س ووجد في مخازن س ما قيمته ١٥٠٠٠٠ جنيه من مشترياتها من ص. وتقوم ص بتسعير منتجاتها على أساس ١٥٠٪ من التكلفة، وتقوم س بتسعير منتجاتها على أساس ١٣٣ ٪ من التكلفة. ويلزم لإغراض اعداد الحسابات والقوائم التجميعية في هذه الحالة القيام بالآتي:

(١) استبعاد ٦٠٠٠٠٠ جنيه من مشتريات ص (أو من تكلفة مبيعاتها) مقابل استبعاد ٦٠٠٠٠٠ جنيه من مبيعات س. أي أن خانة التسويات والاستبعادات في ورقة عمل الحسابات والقوائم التجميعية سوف تظهر في الجانب الدائن منها ٦٠٠٠٠٠ جنيه مقابل المشتريات (أو تكلفة المبيعات) وتظهر نفس المبلغ في الجانب المدين منها مقابل المبيعات.

(٢) استبعاد ٤٥٠٠٠٠ جنيه من مشتريات س (أو تكلفة مبيعاتها أو انتاجها) مقابل استبعاد نفس المبلغ من مبيعات ص. ويعالج في ورقة العمل كمعالجة البند الأول. ويترتب على ذلك ضرورة تخفيض مشتريات المجموعة (أو تكلفة مبيعاتها أو تكلفة انتاجها) ١٠٥٠٠٠٠ جنيه وتخفيض مبيعات المجموعة بنفس المقدار. ويترتب على ذلك استبعاد أثر المبادلات الوسيطة بين الشركتين على عناصر ايراداتها ومصروفاتها (أو استخداماتها) بصفة مجمعة.

(٣) يجب تعديل قيمة المخزون الباقي لدى ص من مشترياتها من س في نهاية الفترة بحيث يتماشى (محاسبياً!) مع قاعدة التكلفة لدى الأصل البائع. بمعنى أن مخزون ص من مشترياتها من س يجب أن يقوم على الأساس الذي كان سوف يتم تقييمه به لو كان ما زال لدى س ولم يباع للشركة ص. فمخزون ص البالغ ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه يظهر بتكلفة من وجهة نظر ص وحدها والتي تحتوي على هامش

ربح س من وجهة نظرها وحدها بواقع ربع ثمن البيع أو ثلث التكلفة ومن ثم يجب
تقييمه على أساس التكلفة من وجهة نظر س ، أي على أساس
$$200000 \times \frac{1}{133} = 150000 \text{ جنيه}$$

ويعني ذلك ضرورة تخفيض تكلفة مخزون ص بمبلغ 50000 جنيه مقابل
تخفيض نفس المبلغ من إيرادات الشركة س التي باعت البضاعة للشركة ص.
ويكون قيد تسوية المخزون في ورقة العمل كالآتي:

50000 من حـ / مخزون آخر الفترة (في ورقة عمل الحسابات
الختامية) - ص.

50000 إلى حـ / مخزون آخر الفترة (في ورقة عمل
الميزانية) - ص.

ويلاحظ أن مخزون آخر الفترة في ورقة عمل الحسابات الختامية دائن ومن ثم
ينخفض بجعله دائناً بما يؤدي إلى تخفيض إيرادات المجموعة. أما مخزون آخر
الفترة في الميزانية فهو مدين ومن ثم ينخفض بجعله دائناً بما يؤدي إلى إظهاره
بالتكلفة في الميزانية التجميعية. وإذا تم إعداد ورقة عمل منفصلة لكل من
الحسابات الختامية والميزانية التجميعية ، فإن التسوية في الحسابات الختامية تكون
كالآتي:

50000 من حـ / مخزون آخر الفترة (ص).

50000 إلى حـ / رصيد صافي الربح - س

ويلاحظ أن رصيد صافي الربح يظهر ضمن الأرصدة المدينة كتم حسابي
للجانب المدين من الحسابات الختامية ومن ثم ينخفض بجملة دائناً على ورقة العمل
كما سبق وأوضحنا.

وعند إعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية يظهر صافي ربح س في الخصوم
ويظهر مخزون ص في الأصول ويكون قيد التسوية على ورقة العمل كالآتي.

٥٠٠٠٠ من ح / صافي الربح عن العام - س

٥٠٠٠٠ إلى ح / مخزون آخر الفترة - ص

ويؤدي القيد السابقين إلى نفس الأثر الذي يؤدي إليه القيد الأول.

(٤) يجب تعديل قيمة المخزون الباقى لدى س من مشترياتها من ص بنفس الطريقة، أي تخفيض مخزون آخر الفترة في الحسابات الختامية بمبلغ $[١٥٠٠٠٠ - (١٥٠٠٠٠ \times \frac{١}{١٥٠}) = ٥٠٠٠٠]$ جنيه [مقابل تخفيض مخزون آخر الفترة في الميزانية بنفس القيمة، وذلك أما بقيد واحد في حالة اعداد ورقة عمل واحدة للحسابات الختامية والميزانية معاً، أو بقيدتين عن طريق توسط صافي ربح ص في حالة اعداد ورقتي عمل مستقلتين.

وتطبق هذه القواعد بصيغة عامة من وجهة النظر المحاسبية بصرف النظر عن وجود حقوق للأقلية أو عدم وجودها. هذا ويلاحظ أن الأرباح الواجب استبعادها من رصيد المخزون تقتصر على هامش ربح البائع دون أية تكاليف أخرى قد تضاف على تكلفة البائع لأغراض توصيل المستلزمات أو البضائع لمخازن المشتري وما قد يضاف إليها من تكاليف تخزين وحيارة لدى المشتري.

هذا ولا تقتصر مشكلة استبعاد الأرباح غير المحققة على المخزون الناتج عن معاملات الشركات التابعة لمجموعة واحدة على مخزون نهاية الفترة، بل يجب أن تمتد أيضاً لتغطي مخزون بداية الفترة. ولنفرض مثلاً أن مخزون نهاية الفترة الأولى (وهي بداية الثانية) من مشتريات ص من س كان كما عليه في المثال السابق أي ٢٠٠٠٠٠ جنيه بسعر الشراء في دفاتر ص و ١٥٠٠٠٠٠ جنيه على أساس تكلفة للشركة س. ونفرض أن مخزون نهاية الفترة الثانية لدى ص من مشترياتها من س يبلغ ١٢٠٠٠٠ جنيه. ويتطلب الأمر في هذه الحالة تسوية مخزون أول الفترة وآخر الفترة الموجودة لدى ص من مشترياتها من س لأغراض اعداد الحسابات والقوائم التجميعية.

ففي نهاية السنة الأولى، وهي بداية السنة الثانية، قمنا باستبعاد ٥٠٠٠٠ جنيه

من مخزون نهاية السنة (الأولى) لأغراض اعداد الحسابات الختامية التجميعية مقابل استبعادها من رصيد صافي ربح س (بفرض استخدام ورقة عمل مستقلة للحسابات الختامية التجميعية). وذلك على اعتبار أن الأرباح على هذا المخزون ظهرت كما لو كانت محققة في دفاتر س بينا المخزون ما زال موجوداً لدى ص. وحيث يعتبر مخزون نهاية السنة الأولى ممثلاً لمخزون بداية السنة الثانية ويعد من مكونات تكلفة مبيعاتها من وجهة نظر الحسابات التجميعية، فإنه يلزم في نهاية السنة الثانية تسوية مخزون بداية الفترة لدى ص من مشترياتها من س ليظهر في الحسابات التجميعية بالتكلفة طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

ولما كان مخزون أول الفترة مدينياً بطبيعته فإنه لاستبعاد الأرباح عليه يلزم اجراء القيد الآتي على ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية عن الفترة الثانية.

..... ٥
من حـ / صافي ربح - س
..... ٥ إلى حـ / مخزون أول الفترة - ص

ويترتب على هذا القيد تخفيض قيمة مخزون أول الفترة في الحسابات التجميعية بالمبلغ وزيادة رصيد صافي ربح س بالقيمة (لاحظ أن رصيد صافي الربح في ورقة العمل يظهر في الجانب المدين من حسابات س - ومن ثم يزداد يجعله مدينياً كما سبق وأوضحنا).

وحيث لا يظهر مخزون أول الفترة في الميزانية العمومية، فإنه يلزم لاستكمال تسوية الوضع تعديل رصيد الأرباح المحجوزة للشركة س في بداية السنة الثانية والتي تحتوي على الأرباح غير المحققة على المخزون لدى ص من مشترياتها منها من العام السابق، مقابل تعديل صافي ربح س عن العام الحالي (وهو رصيد دائن في الميزانية) بالقيمة. ويتم ذلك باجراء القيد التالي على ورقة عمل الميزانية التجميعية.

..... ٥
من حـ / الأرباح المحجوزة - رصيد أول الفترة - س
..... ٥ إلى حـ / صافي أرباح العام - س.

وتبرير هذا القيد الأخير ، أن رصيد صافي ربح س قد تم اقفاله في الأرباح المحجوزة في نهاية العام الأول في دفاتر س بما فيه مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه تمثل أرباح غير محققة على مخزون كان ما يزال موجوداً لدى ص من مشترياتها من س. وحيث قامت ص ببيع هذا المخزون في الفترة الثانية فإن الأرباح تعد محققة في الفترة الثانية من وجهة نظر الميزانية التجميعية. وبالتالي فإن هذا القيد يؤدي إلى تحويل المبلغ من الأرباح المحجوزة للشركة س إلى صافي أرباحها عن العام من وجهة نظر المجموع.

٥ - المعاملات في الأصول الثابتة بين شركات المجموعة:

عندما تقوم أحد أو بعض شركات المجموعة الواحدة ببيع بعض أصولها الثابتة لشركات أخرى في نفس المجموعة ، فإنه لا يترتب على ذلك أي تغيير في موجودات المجموعة من أصول حقيقية . ولا يترتب على مثل هذه العمليات أي مشاكل إذا كان ثمن البيع يتساوى مع صافي التكلفة الدفترية للأصل المباع في دفاتر البائع. أما إذا ترتب على عمليات تبادل الأصول الثابتة ، وخاصة منها ما يخضع للاهلاك ، أرباح أو خسائر من وجهة نظر البائع ، فإن الأمر يقتضي طبقاً للقواعد المحاسبية المتعارف عليها استبعاد هذه الأرباح أو الخسائر عند اعداد الحسابات والقوائم التجميعية في سنة التبادل وتسوية اهلاك هذه الأصول بما يترتب على هذه الأرباح والخسائر على مدار باقي حياتها الإنتاجية. وسوف نتناول المعالجة المحاسبية لهذه العمليات في هذا البند .

٥ - أ - استبعاد التحويلات الرأسمالية:

لا تعتبر المعاملات في الأصول الرأسمالية مثل الأراضي والمباني والآلات والمعدات بين شركات المجموعة الواحدة من المعاملات الرأسمالية التي تؤدي إلى زيادة هذه الأصول من وجهة نظر المجموعة. ذلك حيث لا يترتب على تبادل

الأصول الثابتة بين هذه الشركات زيادة أو نقص هذه الأصول، لأن العمليات تعد مجرد نقل ملكية من شركة إلى شركة أخرى في نفس المجموعة (١). ويطلق على مثل هذه المعاملات من وجهة النظر الاقتصادية التحويلات الرأس مالية.

ويجب طبقاً لقواعد التقييم المحاسبية، أن لا يترتب على عملية التحويل من وجهة نظر المجموعة أية أرباح أو خسائر. وإذا تمت عملية التحويل بقيمة تزيد أو تقل عن صافي القيمة الدفترية للأصل المحول، فإن الفرق بين القيمتين يصبح واجب الاستبعاد من وجهة النظر المحاسبية لأغراض اعداد الحسابات والقوائم التجميعية. فإذا كان الأصل المحول لا يخضع للاهلاك فإنه يلزم تسوية حسابات البائع وحسابات المشتري بما يترتب على عملية التحويل من أرباح أو خسائر في ورقة عمل الحسابات والقوائم التجميعية إلى أن يتم التصرف في الأصل بالبيع لطرف خارجي عن المجموعة، حيث تتحقق الأرباح أو الخسائر حينئذ محاسبياً. فإذا فرضنا مثلاً أن القابضة ص قامت بشراء قطعة أرض فضاء من التابعة س بمبلغ ٢٠.٠٠٠ جنيه بينما بلغت تكلفتها الدفترية لدى س ٢٠.٠٠٠ جنيه، فإن إثبات عملية البيع في دفاتر س يؤدي إلى إظهار أرباح حيازة محققة من وجهة نظرها قدرها ١٨.٠٠٠ جنيه. وتظهر الأراضي في دفاتر ص بمبلغ ٢٠.٠٠٠ جنيه. وعند اعداد الحسابات والقوائم التجميعية عن سنة التبادل يستبعد مبلغ ١٨.٠٠٠ جنيه من تكلفة الأراضي لدى ص مقابل استبعاد المبلغ من صافي ربح س عن العام (أو حساب الأرباح المحجوزة إذا كانت أرباح الحيازة تقفل مباشرة في حساب الأرباح المحجوزة)، وذلك على ورقة عمل الميزانية التجميعية حتى تظهر الأراضي

(١) قد يترتب على عملية التحويل زيادة القيمة الاقتصادية للأصل المحول، فإذا كان الأصل يمثل طاقة غير مستغلة لدى البائع يمكن إستغلالها بكفاءة عالية لدى المشتري، فإن قيمتها الاقتصادية لدى البائع تساوي صفر بينما تزداد هذه القيمة بمجرد تحويل الأصل للمشتري الذي يتوافر لديه فرص إستغلال بديلة للأصل المحول. وبالتالي يمكن القول في مثل هذه الأحوال أن القيمة الاقتصادية لأصول المجموعة سوف تزداد بالتحويل بما يتفق والزيادة في إنتاجية المجموعة المترتبة والمتوقعة عنه.

بتكلفتها ، التاريخية ، من وجهة نظر المجموعة ^(١) . ويستبعد المبلغ يعد ذلك من الأراضي مقابل استبعاده من الأرباح المحجوزة للشركة س عن السنوات التالية . ويستمر هذا الاجراء إلى أن تباع الأراضي لطرف خارجي حيث تتحقق عليها الأرباح (أو الخسائر) من وجهة نظر مجموعة ص ، س محاسياً .

٥ - ب - الأرباح والخسائر على الأصول الخاضعة للاهلاك:

إذا كان الأصل المحول من شركة إلى أخرى في نفس المجموعة من الأصول الخاضعة للاهلاك ، فإن الأمر يقتضي استبعاد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التحويل من دفاتر البائع على ورقة العمل مقابل استبعاد نفس القيمة من تكلفة الأصل المحول من دفاتر المشتري ، كما هو عليه الحال في الأصول التي لا تخضع للاهلاك . غير أن الأرباح أو الخسائر غير المحققة من وجهة نظر المجموعة في هذه الحالة ، تتحقق جزئياً بصفة دورية عند حساب الاهلاك على الأصل في دفاتر المشتري طبقاً للتكلفة الظاهرة في دفاتره وتحمل الاهلاك للعمليات الانتاجية المختلفة . وبالتالي يقتضي الأمر في هذه الحالة بالاضافة إلى ما تقدم تعديل الاهلاك في دفاتر البائع بما يقابل الأرباح أو الخسائر التي نتجت عن التحويل وتحققت فعلاً بحساب الاهلاك الدوري على الأصل واعتباره من بنود تكلفة الحصول على الإيرادات .

ولنفرض مثلاً لايضاح ذلك ، أن القابضة ص قد قامت بشراء أحد المباني من التابعة س بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه في الوقت التي ظهرت فيه صافي القيمة الدفترية للمبنى في دفاتر س ٣٠٠٠٠ جنيه وذلك في بداية السنة رقم (١) ، وحيث

(١) لا يتفق هذا الاجراء مع وجهة النظر الاقتصادية ، حيث قد يترتب على التحويل زيادة القيمة الاقتصادية للأراضي ، كما قد يكون المبلغ ممثلاً لأرباح حلزة مكتبة فعلاً ، ومن ثم يجب أن تظهر الأراضي من وجهة النظر الاقتصادية في هذه الحالة في الليزاتية التجميعية بقيمتها الاقتصادية العادلة مقابل اظهار الزيادة في رأس المال المكتسب من اعادة تقويم الأصول . ولكن هذا الاجراء لا يتفق مع الممارسة المحاسبية السائدة .

يحتسب إهلاك على المبنى بواقع ٥٪ سنوياً. وفي نهاية السنة الأولى من الاقتناء نجد أن من عند حساب الإهلاك على المبنى سوف تقوم بتحصيل عملياتها بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه ($50000 \times \frac{5}{100}$)، بينما لو كان المبنى ظل لدى من لكان الإهلاك عليه عن العام ١٥٠٠ جنيه ($30000 \times \frac{5}{100}$). وعند اعداد الحسابات والقوائم التجميعية في نهاية العام الأول يلزم تسوية هذا الوضع من وجهة النظر المحاسبية كالآتي:

١ - في ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية: ينقص إهلاك المباني يجعله دائماً بمبلغ ١٠٠٠ جنيه مقابل إضافة المبلغ لرصيد صافي ربح من (رصيد صافي الربح يظهر في الجانب المدين من الحسابات الختامية وبذلك يزداد بمجمله مديناً كما سبق أن ذكرنا) ويمكن تبرير هذا الإجراء محاسبياً على الوجه التالي: حيث تكلفة المبنى من وجهة نظر من و من بصفة مجتمعة ما زالت ٣٠٠٠٠ جنيه طبقاً لقاعدة التكلفة التاريخية، فإن الإهلاك المحسوب على المبنى في دفاتر من يفوق ما يلزم من وجهة نظر المجموع بمقدار ١٠٠٠ جنيه. وحيث قامت من بتحصيل الإهلاك لعملياتها فإنه يعتبر من وجهة نظرها مصروف محقق محاسبياً. ولما كانت الأرباح على المبنى في دفاتر من لا تعتبر محققة من وجهة نظر المجموعة ومن ثم يتم إبتعادها لأغراض إعداد الميزانية التجميعية، فإن إبتخدام من للمبنى لمدة سنة وإهلاكه على أساس ٥٠٠٠٠ جنيه يؤدي إلى تحقيق جزء من الأرباح التي نتجت عن تبادل المبنى تعادل نصيب السنة من هذه الأرباح طبقاً لمعدل الإهلاك على المبنى. وهذه الأرباح تتحقق من وجهة نظر المجموع في دفاتر من. ومن ثم ينقص الإهلاك المحسوب في دفاتر من بما يعادل الإهلاك على الأرباح على عملية التبادل مقابل زيادة أرباح البائع بما تحقق منها.

وإذا كانت من قد اعتبرت الأرباح عن بيع المبنى للشركة من من مكونات أرباح العام (أي من بنود الإيرادات) ولم يتم بإقتلاها مباشرة في حساب الأرباح المحبوزة، فإنه يلزم بالإضافة إلى ما تقدم إبتعاد مبلغ ٢٠٠٠٠ من

إيرادات س على ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية عن السنة الأولى التي تم فيها التبادل يجعلها مدينة مقابل تخفيض رصيد صافي ربح س بالمبلغ، وذلك يجعله رصيد صافي الربح - س دائناً على الورقة. أما إذا كانت س قد قامت بإقفال أرباح بيع المبنى في حساب الأرباح المحجوزة، فإن هذه التسوية تتم على ورقة عمل الميزانية التجميعية كما يتضح من النقطة التالية.

٢ - في ورقة عمل الميزانية التجميعية: يلزم أولاً إستبعاد مبلغ الأرباح (٢٠٠٠٠ جنيه) من قيمة المباني التي تظهرها دفاتر ص مقابل إستبعاد القيمة من الحساب الملائم في دفاتر س. فإذا كانت هذه الأرباح قد اعتبرت من مكونات إيرادات س عن العام فإن قيد الإستبعاد يكون بجعل صافي أرباح س - عن العام مديناً وحساب المباني دائناً. أو إذا كانت س قد أقلت المبلغ في حساب الأرباح المحجوزة مباشرة فإن قيد الإستبعاد يكون بجعل حساب الأرباح المحجوزة س - مديناً وحساب المباني دائناً.

ورقة عمل جزئية للحسابات الختامية التجميعية ص و س عن العام الأول.

| الميزانية التجميعية | تسويات وإستبعادات | | س | ص | |
|------------------------|-------------------|-----------|-----------------|-------|--------------------------------|
| | إلى حـ / | من حـ / | | | |
| ٢١٠٠٠٠ | | (١) ٢٠٠٠٠ | ٢١٥٠٠٠ ٢٠٠٠٠ | ٩٥٠٠٠ | صافي مبيعات أرباح بيع مباني |
| ٢١٠٠٠٠ | | | ٢٣٥٠٠٠ | ٩٥٠٠٠ | مجموع الإيرادات |
| xxx | | | xxx | xxx | مصروفات مختلفة |
| xxx | | | xxx | ٥٣٠٠ | إهلاك مباني |
| xxx | (٢) ١٠٠٠ | (٣) ٣٠٠٠٠ | | xxx | صافي ربح ص |
| | (١) ٢٠٠٠٠ | (٣) ١٠٠٠ | ٥٩٠٠٠ | | صافي ربح س |
| ١٠٠٠ | (٣) ٤٠٠٠٠ | (٣) ١٠٠٠٠ | | | حقوق الأقلية لي س - ٢٥٪ |
| ٢١٠٠٠٠ | ٦١٠٠٠ | ٦١٠٠٠ | ٢٣٥٠٠٠ | ٩٥٠٠٠ | مجموع المصروفات والأرباح |

ثم يلزم بعد ذلك تخفيض مخصص إهلاك المباني (كما يظهر في دفاتر ص) بمبلغ ١٠٠٠ جنيه وذلك بجله مديناً مقابل زيادة صافي أرباح س عن العام بالمبلغ وذلك يجعل حسابها دائناً .

وتظهر ورقة العمل الجزئية للحسابات الختامية التجميعية على أساس افتراض أن س إعتبرت الأرباح من إيراداتها عن العام كما هو موضح في نهاية الصفحة السابقة (الأرقام فيما عدا ما يتعلق بالمثال افتراضية) .

ويلاحظ أن القيد الثالث يمثل صافي ربح س بعد تعديله بإستبعاد ٢٠٠٠٠ جنيه أرباح بيع المبنى وإضافة ما تحقق منها بالإهلاك وهو ١٠٠٠ جنيه على ص بنسبة ٧٥٪ وحقوق الأقلية بنسبة ٢٥٪ . ويلاحظ أيضاً أن إهلاك المباني في ص والبالغ ٥٣٠٠ جنيه يمثل إهلاك كل المباني بما فيها المشتراة من س .

وتظهر ورقة عمل الميزانية التجميعية في نهاية العام الأول كالاتي (الأرقام افتراضية إلا فيما يتعلق بأرقام المثال) .

ورقة عمل الميزانية التجميعية ص و س في نهاية العام الأول .

| الميزانية التجميعية | تسويات وإستبعادات | | س | ص | |
|------------------------|-------------------|----------|-------|---------|---------------------------|
| | إلى حـ / | من حـ / | | | |
| xxxx | (١) ٢٠٠٠٠ | (٢) ١٠٠٠ | xxx | ١٠٦٠٠٠ | مباني |
| (xxxx) | | | (xxx) | (٤٣٠٠٠) | مخصص إهلاك مباني |
| xxxx | | | xxx | xxx | أصول أخرى |
| | | | | xxx | إستثمارات في س - ٢٥٪ |
| .xxxx | (٣) xxx | | xxx | xxx | مجموع الأصول |
| | | | | | حقوق الملكية والإلتزامات: |
| | | | | | |
| | | | | | أرباح محجوزة س - رصيد |
| | (٢) ١٠٠٠ | (٤) ٤٠٠٠ | ٥٩٠٠٠ | | أرباح العام س |
| | | | | | |
| xxxx | xxxx | xxx | xxx | xxx | |

ويعثل القيد (١) إستبعاد الأرباح على بيع المبنى من أرباح س. مقابل تخفيض تكلفته الظاهرة في دفاتر س. بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه ليظهر في الميزانية التجميعية بتكلفته كما كانت عليه في دفاتر س. ويعثل القيد (٢) تخفيض مخصص إهلاك المباني كما يظهر في دفاتر س. بمبلغ ١٠٠٠ جنيه تمثل ما تحقق من أرباح فعلاً خلال العام باستخدام المبنى وإضافة المبلغ لأرباح س. أما القيد الثالث فيمثل إستبعاد إستثمارات س. في س. وهو غير كامل. ويعثل القيد الرابع توزيع أرباح العام - س.، بعد تعديلها على س. وحقوق الأقلية وهو غير كامل.

٥ - ب - ١ - الأرباح والخسائر على الأصول الخاضعة للإهلاك في الفترات التالية لفترة التبادل:

يلزم الإستمرار في استبعاد الأرباح أو الخسائر التي تتحقق مع مبادلات الأصول الرأسمالية بين شركات المجموعة الواحدة ما دامت هذه الأصول لم تباع للغير ولم يتم إهلاكها بالكامل. كما يلزم الإستمرار في تسوية الإهلاك والإهلاك المجمع والأرباح المحجوزة وأرباح العام للبائع كل سنة بما تحقق في السنوات السابقة من أرباح أو خسائر المبادلة وفي السنة الجارية بما يتحقق فيها من هذه الأرباح أو الخسائر.

قلو فرضنا استمراراً لمثال المبنى الخاص بالشركة س. وس. في البند الفرعي (ب) السابق فإن عمليات التسويات والإستبعادات اللازمة في نهاية السنة الثانية تكون كالآتي.

١ - في ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية: بصرف النظر عن الإجراء الذي تتبعه س. لمعالجة أرباح بيع المبنى للشركة س. في السنة الأولى، فإن الأمر يقتصر في السنة الثانية والسنوات التالية على تعديل إهلاك س. وتعديل أرباح س. في ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية فيما يتعلق بعملية المبنى فيجعل إهلاك

المباني الذي تظهره دفاتر ص دائناً بمبلغ ١٠٠٠ جنيه لتخفيضه مقابل جعل رصيد صافي ربح س مديناً بالمبلغ.

٢ - ورقة عمل الميزانية التجميعية: يستمر إستبعاد مبلغ الأرباح على المبنى (٢٠٠٠٠ جنيه) من تكلفة المباني التي تظهر في دفاتر ص، وبصرف النظر عن الإجراء الذي أتبعته س في معالجة أرباح بيع المبنى، فإن رصيد الأرباح المحجوزة - س في بداية العام يخفض بهذه الأرباح. ويتم ذلك بجعل حساب الأرباح المحجوزة س - رصيد بداية العام (الثاني، أو الثالث....) مديناً على ورقة العمل وجعل حساب المباني دائناً بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه. أما الإهلاك المجمع على المباني (مخصص الإهلاك) فيلزم تعديله بتسويتان: الأولى تهدف إلى تخفيضه عما يظهر به في دفاتر ص بما يقابل الإهلاك المجمع على أرباح المبادلة عن السنوات السابقة (وهي في مثالنا الآن السنة الأولى). ويتم ذلك بجعل مخصص الإهلاك - مباني - مديناً مقابل جعل حساب الأرباح المحجوزة س - رصيد بداية العام دائناً. ذلك حتى يتم تسوية الأرباح المحجوزة للبائع بما تحقق فعلاً من أرباح البيع بإهلاك المبنى عن السنوات السابقة. ويكون القيد في نهاية السنة الثانية في مثالنا الجاري بمبلغ ١٠٠٠ جنيه، وفي نهاية السنة الثالثة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه يمثل إهلاك السنة الأولى والثانية، وفي نهاية السنة الرابعة ٣٠٠٠ جنيه يمثل إهلاك السنوات الأولى والثانية والثالثة وهكذا. أما التسوية الثانية فتهدف إلى تخفيض الإهلاك المجمع بالإضافة التي تمت عن العام نتيجة تكلفة المبنى لدى المشتري عما كانت عليه لدى البائع، وذلك مقابل زيادة أرباح العام للبائع بها. وفي مثالنا الجاري يجعل مخصص إهلاك المباني مديناً مقابل جعل حساب أرباح العام - س دائناً بمبلغ ١٠٠٠ جنيه.

ويتضح مما تقدم أن تبادل الأصول الخاضعة للإهلاك بين شركات المجموعة الواحدة الذي يترتب عليه تحقق أرباح أو خسائر للبائع يستدعي إستبعاد هذه الأرباح أو الخسائر لأغراض إعداد الحسابات والقوائم التجميعية من وجهة النظر

المحاسبية على اعتبار أنها لم تتحقق بعد من وجهة نظر المجموعة في تاريخ التبادل. وتتحقق هذه الأرباح أو الخسائر دورياً من حساب الإهلاك على هذه الأصول بصفة جزئية بما يستدعي تعديل الأرباح المحجوزة للبائع وأرباح العام بما تحقق منها عن السنوات السابقة وما تحقق منها عن العام نتيجة حساب الإهلاك على الأصول التي تم تبادلها وترتب عليها ظهور هذه الأرباح أو الخسائر في دفاتر البائع. وتتلخص الإستبعادات والتسويات في الآتي.

١ - في سنة المبادلة (أ) تستبعد الأرباح (أو الخسائر) من إيرادات البائع (أو مصروفاته) وذلك يجعلها مدينة (أو دائنة) مقابل إستبعاده من رصيد صافي ربح البائع (أو إضافتها إليه) في ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية. أما إذا عولجت هذه الأرباح (أو الخسائر) في حساب الأرباح المحجوزة مباشرة فإن هذا الإستبعاد يكون في ورقة عمل الميزانية التجميعية.

(ب) يستبعد أثر هذه الأرباح (أو الخسائر) على الإهلاك المحسوب على الأصل في دفاتر المشتري عن العام في ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية على اعتباره بمثابة جزء قد تحقق من أرباح (أو خسائر) المبادلة للبائع، وذلك يجعل رصيد أرباح العام للبائع مديناً (أو دائناً في حالة الخسارة) وحساب الإهلاك عن العام كما يظهر في دفاتر المشتري دائناً (أو مديناً لزيادته في حالة الخسارة).

(ج) تستبعد هذه الأرباح (أو الخسائر) من تكلفة الأصل الظاهرة في دفاتر المشتري مقابل إستبعاده من أرباح العام (أو إضافتها إليها إذا كانت خسارة) أو الأرباح المحجوزة في ورقة عمل الميزانية التجميعية.

٢ - في السنوات التالية لسنة المبادلة: (أ) في ورقة عمل الحسابات الختامية: يستبعد أثر الأرباح (أو الخسائر) الناتجة عن تبادل الأصل على الإهلاك الخاص به عن العام في دفاتر المشتري مقابل إضافة لأرباح العام (أو إستبعاده منها في حالة التبادل بخسائر) الخاصة بالبائع.

(ب) ورقة عمل الميزانية التجميعية: تستبعد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التبادل من تكلفة الأصل مقابل إستبعادها (أو إضافتها إذا كانت خسائر) للأرباح المحجوزة للبائع. ويخفض الإهلاك المجمع (أو يضاف إليه في حالة الخسائر) بمقدار الإهلاك على الأرباح (أو الخسائر) منذ تاريخ المبادلة حتى بداية السنة المالية التي يتم عنها إعداد الميزانية التجميعية مقابل زيادة الأرباح المحجوزة (أو تخفيضها في حالة الخسائر) للبائع. ويخفض الإهلاك المجمع (أو يضاف إليه في حالة الخسائر) بمقدار الإهلاك على الأرباح (أو الخسائر) عن العام الذي يتم عنه إعداد الحسابات الختامية مقابل زيادة (أو تخفيض في حالة الخسائر) صافي أرباح العام البائع.

٦ - السندات بين شركات المجموعة:

قد تقوم إحدى شركات المجموعة بإستثمار بعض مواردها المالية في سندات شركة أخرى من شركات نفس المجموعة. وتمثل السندات في هذه الحالة أصولاً والتزامات مالية متبادلة بين شركات المجموعة يجب إستبعادها لأغراض إعداد الميزانية التجميعية. وإذا كانت السندات مشتاة من الشركة المصدرة، والتي هي إحدى شركات المجموعة، فلا تثير عمليات الإستبعاد في هذه الحالة أية مشاكل فإذا أصدرت القابضة ص سندات ٦٪ بقيمة إسمية ٢٥٠٠٠٠ جنيه وعلاوة إصدار ٢٥٠٠٠ جنيه مثلاً تستحق بعد ١٠ سنوات، وقامت من التابعة بالإكتتاب فيما تبلغ قيمته الإسمية ١٠٠٠٠٠ جنيه من هذه السندات، فإن إجراءات التسويات والاستبعادات في ورقة عمل الميزانية التجميعية تكون كالآتي:

| الميزانية التجميعية | تسويات وإستبعادات | | س | ص | |
|------------------------|-------------------|------------|--------|--------|---|
| | إلى حـ / | من حـ / | | | |
| | ١١٠٠٠٠ (١) | | ١١٠٠٠٠ | | الأصول: إستثمارات في سندات ص ٦٪ |
| ١٥٠٠٠٠ | | ١٠٠٠٠٠ (١) | | ٢٥٠٠٠٠ | الإلتزامات: قرض السندات ٦٪ قرض السندات ٦٪ |
| ١٥٠٠٠ | | ١٠٠٠٠ (١) | | ٢٥٠٠٠ | - علاوة إصدار |

وإذا كانت علاوة (أو خصم) الإصدار يتم إستنفادها (أو تجميعية) على نفس الأساس في الشركة المصدرة والشركة المستثمرة، فلا يترتب على العملية مشاكل إضافية حيث تتمثل الفوائد التي تتحمل بها مصروفات الشركة المصدرة مع الفوائد الدائنة التي تضاف لإيرادات الشركة المستثمرة ويتم إستبعادهما معاً في ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية. فلو فرضنا أن علاوة الإصدار تستنفد على أساس القسط الثابت للتبسيط في مثالنا الجاري، فإن ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية عن العام الأول من إصدار السندات تظهر الآتي:

| الميزانية التجميعية | تسويات وإستبعادات | | س | ص | |
|------------------------|-------------------|----------|------|-------|------------------------------------|
| | إلى حـ / | من حـ / | | | |
| | | ٥٠٠٠ (١) | ٥٠٠٠ | | الإيرادات: فوائد دائنة |
| ٧٥٠٠ | ٥٠٠٠ (١) | | | ١٢٥٠٠ | المصروفات والأرباح: فوائد مدينة |

هذا وقد بنيت هذه التسويات والاستبعادات على القيود التالية فيما يختص
بالسندات وقوائدها :

| في دفاتر من | | | في دفاتر من | | |
|--|--|------|--|--|-------|
| من حـ / التقديمية (أو القوائد) الدائنة المستحقة | | ٦٠٠٠ | من مذكورين :- حـ / القوائد المدينة | | ١٢٥٠٠ |
| إلى مذكورين :- | | | | | |
| ٥٠٠٠ حـ / القوائد الدائنة | | | حـ / قرض السندات - علاوة | | ٢٥٠٠ |
| ١٠٠٠ حـ / إشتارات في سندات حـ | | | ١٥٠٠٠ إلى حـ / التقديمية (أو القوائد المستحقة) | | |
| إتبات القوائد الدائنة على | | | إتبات القوائد على قرض | | |
| إشتارات السندات عن العام | | | السندات عن العام | | |
| من حـ / القوائد الدائنة | | ٥٠٠٠ | من حـ / الحساب الختامي | | ١٢٥٠٠ |
| ٥٠٠٠ إلى حـ / الحساب الختامي | | | ١٢٥٠٠ إلى حـ / القوائد المدينة | | |
| إقتال القوائد المدينة | | | إقتال القوائد المدينة | | |
| في الحساب الختامي | | | في الحساب الختامي | | |

أما إذا كانت س قد أشترت سندات ص من السوق فإن تكلفة السندات في
دفاتر س قد تختلف عن القيمة الدفترية لها في دفاتر ص حيث يتأثر سعر السوق
عكسياً مع التقلبات في سعر الفائدة الإسمي والفعال على السندات. فإذا ارتفع
سعر الفائدة الإسمي على السندات الماثلة لسندات ص مثلاً عن ٦٪ فإن ذلك
يؤدي إلى إنخفاض القيمة السوقية لسندات ص والعكس بالعكس. ويترتب على
ذلك قيام مشكلة كيفية معالجة الفرق بين تكلفة السندات المشتراة في دفاتر س
وقيمتها الدفترية في دفاتر ص يصدد إعداد الحسابات والقوائم التجميعية.
ولنفرض مثلاً أن س قد قامت بشراء ما قيمته الإسمية ١.٠٠٠.٠٠٠ جنيه من

سندات ص من السوق بعد مضي خمس سنوات على إصدارها بمبلغ ٩٥٠٠٠ جنيه وذلك لإرتفاع سعر الفائدة على السندات المماثلة. ففي هذه الحالة، وفي ظل إفتراضات المثال السابق، نجد أن السندات سوف تظهر في دفاتر ص بمبلغ ٩٥٠٠٠ جنيه يقابلها في دفاتر ص ١٠٥٠٠٠ جنيه $[١٠٠٠٠٠٠ + (٢٥٠٠٠ \times \frac{1}{2})]$ حيث قيمتها الإسمية ١٠٠٠٠٠٠ جنيه وعلاوة الإصدار غير المستنفدة عليها ٥٠٠٠ جنيه. ويعني ذلك أن ص تمكنت من تخفيض إلتزامات ص البالغ قدرها ١٠٥٠٠٠ جنيه مقابل ٩٥٠٠٠ جنيه. وتصبح المشكلة هي كيفية التصرف في هذا الفرق البالغ في هذه الحالة ١٠٠٠٠ جنيه.

ويوجد بديلان في الواقع للتغلب على هذه المشكلة، بالرغم من أن كل منها لا يخلو من العيوب.

ويعتقد البديل الأول يفترض أن الشركة المشترية تعمل بالوكالة عن الشركة المصدرة للسندات، ومن ثم فيعتبر شراء ص لسندات ص في مثالنا الجاري بمثابة رد لقيمة السندات بما يترتب عليه إنخفاض إلتزامات المجموعة وبما تحقق من هذا الرد من أرباح (١٠٠٠٠ جنيه) وتأسيساً على ذلك تعتبر هذه الأرباح بمثابة زيادة في حقوق ملكية الشركة المصدرة لا تحصل منها الشركة ص على شيء. ومن بين الانتقادات الأساسية لهذا البديل، أنه في حالة احتفاظ ص بالسندات حتى تاريخ الإستحقاق فإنها سوف تحصل من ص على ١٠٠٠٠٠ جنيه وبالتالي تكون قد حققت أرباحاً قدرها ٥٠٠٠ جنيه، بينما تتمكن ص من الحصول على ٥٠٠٠ فقط من الأرباح التي حققتها ص للمجموعة عند شراء السندات. ويترتب على ذلك أن هذه المعالجة قد تؤدي إلى غبن الأقلية في ظل عدم التأكد من مصير السندات التي اشتريتها ص إذا كانت غير مملوكة للشركة ص بالكامل.

أما البديل الثاني فيقضي بتوزيع الأرباح (أو الخسائر) التي تنتج عن شراء السندات التي تخص شركة من شركات المجموعة بمعرفة شركة أخرى من المجموعة من السوق بين الشركتين على أساس قيمة الرد عند الإستحقاق. ففي مثالنا

الجاري لو كانت السندات ترد بالقيمة الاسمية وقامت س بشرائها بمبلغ ٩٥٠٠٠ جنيه في الوقت الذي تبلغ فيه قيمتها الدفترية في دفاتر ص ١٠٥٠٠٠ جنيه، فإن الأرباح البالغ قدرها ١٠٠٠٠ جنيه في هذه الحالة توزع بين س و ص كالآتي:
تحصل س على الفرق بين تكلفة الشراء وقيمة الرد أي على ٥٠٠٠ جنيه
(١٠٠٠٠٠ - ٩٥٠٠٠).

وتحصل ص على الفرق بين القيمة الدفترية وقيمة الرد أي على ٥٠٠٠ جنيه
(١٠٥٠٠٠ - ١٠٠٠٠٠).

أما إذا كانت س قد حصلت على السندات من السوق بسعر يزيد عن القيمة الاسمية، فإنها تتحمل مقابل ذلك خسائر تعادل الفرق بين التكلفة والقيمة الاسمية ويظل وضع ص كما هو عليه. ويقوم هذا البديل على أساس أن س عند ما تحتفظ بالسندات حتى تاريخ الاستحقاق فإنها سوف تضيف لإيراداتها من الفوائد ما يعادل مجمع الفرق بين التكلفة والقيمة الاسمية إذا كان الشراء بسعر يقل عن القيمة الاسمية. أما إذا كان الشراء بسعر يزيد عن القيمة الاسمية فهذا يعني أن سعر الفائدة (الاسمي والفعال) على هذه السندات يزيد عن مثيلاتها في السوق، ومن ثم تقوم س باستئصال الفرق بين التكلفة والقيمة الاسمية من الفوائد الدورية التي تحصل عليها من ص. وتقوم ص خلال الفترة الباقية من مدة السندات باستنفاد ما تبقى من علاوة الإصدار تخفيضاً لعبء الفوائد المدينة التي تتحملها عليها.

ونحن نفضل البديل الثاني. ذلك لأنه منطقي من ناحية، كما لا يترتب عليه غبن الأقلية في حالة وجودها من ناحية أخرى. ويقتضي ذلك بالطبع عند استبعاد السندات من دفاتر المشتري ودفاتر المصدر في ورقة عمل الميزانية التجميعية توزيع الفرق بين التكلفة في دفاتر المشتري والقيمة الدفترية في دفاتر المصدر على حساب أرباحها المحجوزة على أساس اعتبار القيمة الاسمية أو قيمة الرد المحددة إذا كانت تختلف عن القيمة الاسمية كمعيار.

أسئلة وتمارين على الفصل الخامس عشر

أولاً : الأسئلة :

(١) ما هو المقصود بالمعاملات المالية الوسيطة ؟ وما هو الفرق بينها وبين التحويلات الرأس مالية ؟

(٢) لماذا يلزم إستبعاد الأرباح غير المحققة على المخزون في نهاية الفترة بينما تسوى الأرباح على مخزون أول الفترة في رصيد صافي ربح الشركة البائعة ؟

(٣) ضع كل من العبارات التالية في صيغتها الصحيحة من وجهة نظرك .
أ - تؤدي المعاملات المالية الوسيطة إلى زيادة أصول كل شركة من شركات المجموعة وإلتزاماتها زيادة صورية .

ب - عندما تحصل س التابعة على إيجارات أو فوائد من ص القابضة فإن إيراداتها الحقيقية لا تزيد بمقدار هذه الإيجارات أو الفوائد حيث تمثل مصروفات من وجهة نظر ص .

ج - تقتضي المبادئ الإقتصادية عدم تحقق أرباح المخزون من المبادلات الوسيطة بين وحدات المجموعة الواحدة في عناصر المستلزمات من مواد وبضائع .
د - إذا تم تبادل الأصول الثابتة بين وحدات المجموعة الواحدة بأرباح أو خسائر للبائع فيلزم إستبعاد قيمة الأصول المتبادلة بما فيها من أرباح أو خسائر لأغراض إعداد القوائم والحسابات التجميعية .

هـ - لا تعتبر إستثمارات إحدى الشركات في سندات شركة أخرى من نفس المجموعة من المعاملات المالية الوسيطة لأن السندات تمثل إقتراضاً طويل الأجل .

و - عندما يتم اهلاك الأصل الثابت الذي تم تبادله بين وحدتي مجموعة واحدة من الشركات فإن الحاجة إلى إستبعاد تكلفته من أصول المشتري مقابل أرباح البائع المحجوزة تتوقف، كما يتوقف حساب الإهلاك عليه.

ثانياً: التمارين: .

. التمرين الأول:

تمتلك ص ٩٠٪ من حقوق الملكية في س١ و ٧٠٪ من حقوق الملكية في س٢ وتمثل الشركات الثلاث مجموعة إنتاجية متكاملة حيث تحصل س١ على المواد الأولية اللازمة لعملياتها من س٢ ثم تبيع منتجاتها للشركة ص حيث تقوم بتجميعها وبيعها للعملاء. وقد بلغت مشتريات س١ من س٢ خلال العام الجاري ١٨٧٥٠٠ جنيه، كما بلغ المخزون لديها من مشتريات العام السابق في بداية العام ٦٢٥٠٠ جنيه، كما بلغت مبيعات س١ للشركة ص خلال العام ٣٦٠٠٠٠ جنيه ولم يوجد مخزون في بداية الفترة لدى ص من مشتريات العام السابق من س١ وقد استخدمت ص خلال العام ما تبلغ قيمته ٢٨٨٠٠٠ جنيه من مشترياتها من س١ في عملياتها الإنتاجية خلال العام. كما يبلغ المخزون لدى س١ من مشترياتها من س٢ في نهاية العام ١٠٠٠٠٠ جنيه. هذا وتقوم س٢ بتسعر إنتاجها على أساس ١٢٥٪ من التكلفة، كما تقوم س١ بتسعر منتجاتها على أساس ١٢٠٪ من التكلفة.

والمطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازم إجراؤها على ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية للعام الجاري والميزانية التجميعية في نهاية العام لإستبعاد أثر المعاملات في المخزون بين الشركات الثلاث على الحسابات والقوائم التجميعية لها.

التمرين الثاني:

ظهرت الأرصدة التالية في دفاتر ص وشركاتها في نهاية العام.

| ص | س ١ | س ٢ | س ٣ |
|------------------|--------|--------|--------|
| عملاء | ٢٢٥٠٠٠ | ٣٤٠٠٠٠ | ٧٢٥٠٠ |
| أوراق قبض | ٥٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠ | ٣٢٠٠٠ |
| أوراق قبض مخصومة | ١٥٠٠٠ | ٥٠٠٠ | - |
| فوائد مدينة | ٢٣٣٠٠ | - | ١٢٠٠ |
| إيجارات مدينة | - | ١٣٧٠٠ | ٥٢٠٠ |
| فوائد دائنة | ٦٢٠٠ | ٣٦٠٠ | ٤١٠٠ |
| إيجارات دائنة | ٣٦٠٠ | ٢٣٠٠ | - |
| موردون | ٧٦٠٠٠ | ١٥٢٠٠٠ | ١١٧٣٠٠ |
| أوراق دفع | ٤٢٠٠٠ | ١٥٠٠٠ | ٢٠٠٠٠ |
| | | | ٩٣٦٠٠ |

فإذا علمت أن:

- (١) من بين أرصدة العملاء في دفاتر ص ٣٧٠٠٠ جنيه تمثل الرصيد المدين للشركة س ١ و ٢٢٥٠٠ جنيه تمثل الرصيد المدين للشركة س ٢.
- (٢) من بين أرصدة أوراق القبض لدى ص ٢٠٠٠٠ جنيه مسحوبة على س ٢ ومخصوم منها ١٠٠٠٠ جنيه لدى البنك. ومن بين أرصدة أوراق القبض لدى س ٢ مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه مسحوبة على س ١ ومخصومة لدى ص، أما باقي أوراق القبض المخصومة فهي لدى البنك.
- (٣) تستأجر س ١ أحد المباني من ص بإيجار سنوي قدره ٢٤٠٠ جنيه، كما تستأجر س ٢ إحدى السيارات من س ١ بإيجار سنوي ١٢٠٠ جنيه.
- (٤) بلغت الفوائد الدائنة المستحقة للشركة ص على س ٢ عن العام ٩٠٠ جنيه.

والمطلوب:

بيان أثر هذه البيانات على ورقة عمل الحسابات والقوائم التجميعية للشركات الأربع عن العام.

التمرين الثالث:

تمتلك ص ٨٠٪ من حقوق الملكية في س. وفي ١/١/١٩٨٤ قامت س بشراء مجموعة من الآلات التي كانت موجودة بين أصول ص بتكلفة دفترية ٢٨٠٠٠٠ جنيه ومخصص إهلاك ١٤٠٠٠٠ جنيه بمبلغ ١٦٠٠٠٠ جنيه، حيث تهلك هذه الآلات بواقع ٥٪ سنوياً. وفي ٢٥/٣/١٩٨٤ اشترت ص قطعة أرض من س بمبلغ ٤٢٦٠٠ جنيه وبلغت مصاريف التسجيل ونقل الملكية ٢٤٠٠ جنيه. وقد كانت هذه الأراضي تظهر بتكلفة دفترية قدرها ٢٥٠٠٠ جنيه في دفاتر س. وتقوم كل من الشركتين بإظهار أرباح أو خسائر الأصول في الحسابات الختامية عن العام الذي تتحقق فيه مثل هذه أو الخسائر.

المطلوب:

(١) توضيح أثر هذه العمليات على ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية عن سنة ١٩٨٤ والميزانية التجميعية في نهايتها، (٢) كالمطلوب الأول لسنة ١٩٨٥، (٣) كالمطلوب الأول لسنة ١٩٨٦.

التمرين الرابع:

قامت الشركة س بإصدار ١٠٠٠٠٠٠ جنيه سندات ٥٪ لمدة عشر سنوات في ١/١/١٩٧٠ بعلاوة إصدار ١٠٪. وقد قامت ص التي تمتلك ٧٠٪ من أسهم رأس مال س في الإكتتاب في ١٥٠٠٠٠ جنيه من السندات حينئذ، وما زالت هذه السندات في محفظة الأوراق المالية لدى ص حتى تاريخه. وفي ١/١/١٩٧٥، عندما رأت ص أن سعر الفائدة على السندات المماثلة مرتفع بما أدى إلى انخفاض

سعر سندات س في السوق قامت بشراء ما تبلغ قيمته الإسمية ٣٥٠٠٠٠ جنيه منها بمبلغ ٣٤٢٠٠٠ جنيه، وحيث وجد محاسب ص في نهاية ١٩٧٥ أن رصيد السندات يظهر في دفاتر ص بمبلغ ٤٩٩٥٠٠ جنيه بينما يظهر رصيد السندات في دفاتر س بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه مضافاً إليها علاوة إصدار ٥٠٠٠٠ جنيه، فإنه لا يستطيع أن يتخيل الطريقة التي يمكن بها إستبعاد المعاملات في السندات بين ص و س لإغراض إعداد الحسابات والقوائم التجميعية. وتطوعاً كريماً منك قمت بشرح طريقتين بديلتين لمعالجة المشكلة مستخدماً في ذلك ورقة عمل الحسابات الختامية والميزانية التجميعية لكل من عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ على إفتراض أن ص سوف تحتفظ بالسندات حتى نهاية ١٩٧٦ على الأقل. وبالإضافة إلى ذلك فقد قمت بمراجعة ما أجراه محاسب الشركة في هذا الشأن عن عام ١٩٧٤ ووجدت أنه قد أخطأ المعالجة حينئذ فوضحت له كيفية المعالجة الصحيحة التي كان من الواجب إجرائها عن سنة ١٩٧٤. أعرض علينا قصتك مع هذا المحاسب في صورة منظمة.

التمرين الخامس:

(مستوحى من إمتحانات جمعية المحاسبين الأمريكية AICPA)،
فما يلي الأرصدة التي أظهرتها موازين مراجعة ثلاث شركات تكون مجموعة واحدة في نهاية السنة المالية الجارية.

| <u>ص</u> | <u>س ١</u> | <u>س ٢</u> | |
|----------------|---------------|---------------|-----------------------|
| ٤١٠٠٠ | ٥٥٠٠ | ١٣٥٠٠ | أرصدة مدينة: |
| ٥٢٠٠٠ | ٢٠٥٠٠ | ٧١٥٠٠ | نقدية |
| ١٢٠٥٠٠ | ٣٥٠٠٠ | ٢٩٠٠٠ | عملاء |
| ٧٥٠٠٠ | | | مخزون |
| ٨٧٥٠٠ | | | إستثمارات في س ١ |
| ٩٣٥٠٠ | | | إستثمارات في س ٢ |
| | | | إستثمارات أخرى |
| ١٨٧٥٠٠ | ٢٩٠٠٠ | ٤٩٥٠٠ | آلات ومعدات |
| (٤٨٠٠٠) | (٣٥٠٠) | (١٠٥٠٠) | مخصص إهلاك |
| ٤١٠٠٠٠ | ١٥٠٠٠٠ | ١٧٥٠٠٠ | تكلفة البضاعة المباعة |
| ٣٠٠٠٠ | ١٧٥٠٠ | ٢٠٠٠٠ | مصروفات مختلفة |
| <u>١٠٤٨٠٠٠</u> | <u>٢٥٤٠٠٠</u> | <u>٣٥٨٠٠٠</u> | مجموع الأرصدة المدينة |

| <u>ص</u> | <u>س ١</u> | <u>س ٢</u> | |
|----------------|---------------|---------------|-----------------------|
| ٢٥٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ | أرصدة دائنة: |
| | | ٥٠٠٠ | رأس مال الأسهم |
| | | ٦٠٠٠ | إحتياطي طوارئ |
| ٢٨١٥٠٠ | - | | أرباح محجوزة |
| ٤٨٠٠٠٠ | ١٣٧٥٠٠ | ٢٨٥٠٠٠ | مبيعات |
| ٤٥٠٠ | | | أرباح بيع أصول |
| ٩٠٠٠ | | | إيرادات توزيعات |
| ٢٣٠٠٠ | ١٦٥٠٠ | ١٢٠٠٠ | دائنون |
| <u>١٠٤٨٠٠٠</u> | <u>٢٥٤٠٠٠</u> | <u>٣٥٨٠٠٠</u> | مجموع الأرصدة الدائنة |

هذا وقد قامت ص بتأسيس الشرك س١ في أول يناير من السنة الجارية، حيث احتفظت لنفسها ب ٧٥٪ من أسهم رأس المال وعرضت الباقي للإكتتاب العام بالقيمة الاسمية التي تبلغ ١٠ جنيه للسهم.

وفي أول يوليو من السنة الجارية قامت ص بشراء ٤٠٠٠ سهم من أسهم رأس مال س٢ من السوق بمبلغ ٨٧٥٠٠ جنيه بينما القيمة الاسمية لهذه الأسهم ٤٠٠٠٠ جنيه. وفي ذلك التاريخ كانت حقوق الملكية في س٢ تبلغ ٩٠٠٠٠ جنيه كالاتي: ٥٠٠٠٠ رأس مال، ١٨٠٠٠ جنيه أرباح محجوزة، ٢٢٠٠٠ جنيه صافي أرباح الفترة من ١/١ حتى ٧/١ من السنة الجارية.

وفي خلال السنة الجارية تمت المبادلات التالية بين الشركات الثلاث:

| المبيعات | معدل | الباقي في مخزون المشتري |
|---------------------|-------------|--------------------------|
| | بمعدل الربح | في نهاية الفترة بالتكلفة |
| | ٪ | أو السوق أيها أقل |
| جنيه | للمبيعات | جنيه |
| مبيعات ص للشركة س٢ | ٢٠٪ | ٧٥٠٠ |
| مبيعات س١ للشركة س٢ | ١٠٪ | ٥٠٠٠ |
| مبيعات س٢ للشركة ص | ٣٠٪ | ١٠٠٠٠ |

وعند تقويم مخزون س٢ بالتكلفة أو السوق أيها أقل تم تخفيض تكلفة المخزون من المشتريات من ص بمبلغ ٩٥٠ جنيه.

وفي ١/٢ من السنة الجارية قامت ص ببيع بعض الآلات للشركة س١ بمبلغ ١٢٠٠٠ جنيه. وقد حصلت ص على هذه الآلات منذ سنتين بمبلغ ١٢٥٠٠ جنيه وأهلكتها بمعدل ١٠٪ سنوياً بطريقة القسط الثابت. وقد استمرت س١ بإتباع نفس معدل الإهلاك لباقي سنوات الحياة الإنتاجية المقدرة.

هذا وقد تمت توزيعات الأرباح التالية خلال العام الجاري.

| التاريخ | ص | س |
|---------|-------|------|
| ٦/٣٠ | ١١٠٠٠ | ٣٠٠٠ |
| ١٢/٣١ | ١٣٠٠٠ | ٧٠٠٠ |

وقد قامت ص بتحميل كل من التابعتين بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه مقابل مصاريف الإشراف وأرسلت إشعارات بذلك في نهاية العام. وقد اعتبرت هذه المصاريف من بنود المصروفات المتنوعة في دفاتر س ١، س ٢ كما قامت ص بتخفيض مصروفاتها بها. هذا ولم تتم أية تسديدات في هذا الشأن حتى نهاية العام. وفي نهاية العام قامت س ٢ بتعيين مبلغ ٥٠٠٠ جنيه من أرباحها المحجوزة كإحتياطي طوارئ لمقابلة تعويضات محتملة نتيجة إحدى القضايا المرفوعة ضدها.

المطلوب:

- (١) إعداد ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية عن العام وورقة عمل الميزانية التجميعية في نهاية العام. يجب أن تشمل الحسابات التجميعية على إيرادات ومصروفات س ٢ كما لو كان قد تم السيطرة عليها في بداية العام، على أن تعالج الأرباح عن النصف الأول من العام معالجة الأرباح المحجوزة.
- (٢) قم بإعداد الميزانية التجميعية في نهاية العام والحسابات الختامية عن العام في صورة إعلامية ملائمة.

الفصل السادس عشر

في

الشركات القابضة

مشاكل محاسبية مختلفة

١ - مقدمة:

تناولنا إجراءات إعداد الحسابات والقوائم التجميعية حتى الآن في ظل عدة إفتراضات ضمنية بهدف تبسيط العرض والتدرج بالمشاكل من السهل إلى الصعب. فقد عالجتنا الموضوع مثلاً على اعتبار أن عملية السيطرة التي تحصل عليها الشركة القابضة تتم دفعة واحدة عن طريق شراء حصة من صافي أصول الشركة التابعة تمكنها من ذلك، وبالتالي فقد اعتبرنا العملية بمثابة عملية تبادل مكتملة الأركان، واعتبرنا تكلفة إستثمارات الشركة القابضة في الشركة التابعة تعكس إلى حد ما القيمة السوقية العادلة لصافي الأخيرة بصرف النظر عن قيمتها الدفترية. وهذا ما يطلق عليه محاسبياً إعداد الحسابات والقوائم التجميعية على أساس الشراء Purchase والذي بشأنه تشتد حدة الجدل المحاسبي حالياً بمفاضلته على أساس إندماج الحقوق Pooling of Interests. ويؤدي كل من الأساسين إلى نتائج تجميعية مختلفة.

هذا كما افترضنا ضمناً في الفصول السابقة أن أسهم الشركات التابعة من نوع

واحد ، وأن حصة القابضة في حقوق ملكية التابعة لا تتغير من حيث النسبة ، وأن السيطرة تتم دفعة واحدة وليس عن طريق شراء أسهم التابعة بالتدريج ، وأن الشركة القابضة تحتفظ باستثماراتها في التابعة باستمرار دون أن تتصرف فيها بالبيع مثلاً وأن أسهم رأس المال في الشركة التابعة لا يطرأ عليها تغير ، وأن سيطرة الشركة القابضة على الشركة التابعة تتم بطريق مباشر وليس عن طريق شركة أو شركات أخرى .

ولا شك في أن إسقاط كل من هذه الافتراضات يتطلب إجراءات إضافية أو تعديل الإجراءات السابق عرضها بما يتلاءم مع الموقف . وبالرغم من ضيق الحيز المخصص لكل من هذه المواضيع فإننا سوف نتناول كل منها في البنود التالية باختصار وتبسيط شديدين حتى يتوفر للموضوع بعض التكامل المنشود .

٢ - اندماج الحقوق بالمقارنة بالشراء :

لا خلاف في أنه عندما تحصل إحدى الشركات القابضة على غالبية أسهم رأس المال في شركة تابعة عن طريق تبادل هذه الأسهم بنقدية أو أصول أخرى ، أو إلتزامات ، دون أسهم رأس مال الشركة القابضة ، فإن العملية تعتبر عملية شراء مكتملة الأركان ، وتسري عليها المعالجة المحاسبية التي وضحناها في الفصول السابقة ، أما إذا كانت سيطرة الشركة القابضة على التابعة تتم عن طريق تبادل أسهم رأس مال الأولى مع أسهم رأس مال الثانية فهنا يثور الجدل المحاسبي حول اعتبار العملية عملية تبادل ، أو عملية اندماج في حقوق ملكية كل من الشركتين وخاصة حينما يترتب على العملية استمرار مصالح الشركاء المساهمين في كل من الشركتين من وجهة نظر الوحدة التجميعية . ويترتب على اعتبار العملية عملية اندماج لحقوق الملكية من وجهة النظر المحاسبية بدلاً من اعتبارها عملية شراء ، اختلاف بعض الإجراءات اللازمة لإعداد الحسابات والقوائم التجميعية حيث تقوم أصول التابعة بقيمتها الدفترية كما تمثل الأرباح المحجوزة في الميزانية

التجميعية مجموع الأرباح المحجوزة لكل من الشركتين القابضة والتابعة.
ولتوضيح أوجه الخلاف في المعالجة المحاسبية لعمليات التجميع في ظل أساس
الشراء وأساس اندماج حقوق الملكية دعنا نفترض المثال المبسط التالي: لتفرض أن
الشركة ص قد حصلت على السيطرة على الشركة التابعة س في ١/١/١٩٨٤
بتبادل ٩٠٪ من أسهم رأس المال في س مقابل إصدار ١٠٠٠٠ سهم عادي من
أسهم ص القيمة الاسمية للسهم ١٠ جنيه. وفي ذلك التاريخ كان ملخص الميزانية
العمومية لكل من الشركتين كالآتي (قبل إتمام العملية):

| ص | س | |
|---------------|---------------|-------------------------------------|
| جنيه | جنيه | |
| <u>٤٧٥٠٠٠</u> | <u>٢٥٠٠٠٠</u> | مجموع الأصول |
| | | حقوق الملكية: |
| ٢٥٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ | أسهم رأس المال - قيمة إسمية ١٠ جنيه |
| ١٢٥٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ | أرباح محجوزة |
| ١٠٠٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ | الالتزامات |
| <u>٤٧٥٠٠٠</u> | <u>٢٥٠٠٠٠</u> | مجموع الخصوم |

هذا ومن الواضح أن القيمة الدفترية للسهم من أسهم ص هي ١٥ جنيه بينما
القيمة الدفترية للسهم من أسهم س ٢٠ جنيه قبل إتمام العملية: ولنفرض أن القيمة
السوقية لأسهم ص قبل إصدار الأسهم الجديدة بمقابل ٩٠٪ من حقوق الملكية
في س بلغت ١٩ جنيه للسهم.

ويترتب على هذه العملية أن حملة ٩٠٠٠ سهم من أسهم س سوف يحصلون
على ١٠٠٠٠ سهم من أسهم ص مقابل أسهمهم بينما يستمر حملة ١٠٠٠ سهم من
أسهم س في حيازة أسهمهم فيها (حقوق الأقلية). ويصبح أمام إدارة الشركة ص

عدد من البدائل لتسجيل عملية الإستثمار في س كالاتي:

١ - إعتبار أن القيمة السوقية لأسهم ص المصدرة كمقابل ممثلة للقيمة السوقية العادلة لحصتها في حقوق الملكية في س. أي أن الإستثمارات تقوم في هذه الحالة بمبلغ ١٩٠٠٠٠ جنيه.

٢ - إعتبار القيمة الدفترية لأسهم ص قبل إصدار الأسهم الجديدة كمقياس لقيمة إستثماراتها في س، أي أن الإستثمارات تقوم بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه.

٣ - إعتبار القيمة الدفترية لأسهم س التي يتم الحصول عليها كمقابل لإصدار الأسهم الجديدة بمثابة مقياس لإستثماراتها في س، أي أن الإستثمارات تقوم بمبلغ ١٨٠٠٠٠ جنيه.

٤ - إعتبار القيمة الإسمية لأسهم ص المصدرة كمقابل مقياساً لقيمة إستثماراتها في س، أي أن الإستثمارات تقوم بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه.

وتكون القيود الدفترية في دفاتر ص لإثبات إستثمارها في س في ظل كل من هذه البدائل الأربعة كالاتي:

| البديل الأول | البديل الثاني | البديل الثالث | البديل الرابع |
|--------------|---------------|---------------|---------------|
| ١٩٠٠٠٠ | ١٥٠٠٠٠ | ١٨٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ |
| ١٠٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ |
| ٩٠٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ | ٨٠٠٠٠ | - |

ولا شك في أن إختيار أي من هذه البدائل سوف يؤثر على الحسابات الخاصة بالشركة ص بطريقة مختلفة عن باقي البدائل. وبالرغم من ذلك فإذا عولجبت العملية بإعتبارها إندماج في حقوق الملكية وليست عملية شراء فإن النتائج التي يتم التوصل إليها في الحسابات والتوائم التجميعية تكون واحدة في ظل أي من البدائل الأربعة.

أما إذا عولجت العملية كعملية شراء ، طبقاً لما اتبعناه في الفصول السابقة فإن

إختيار أي من البدائل الأربعة سوف يؤدي إلى نتائج مختلفة عن البدائل الأخرى. فالبديل الأول يترتب عليه إرتفاع تكلفة الإستثمارات في س عن قيمتها الدفترية بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه، بينما البديل الثاني يؤدي إلى إنخفاض هذه التكلفة بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه، أما البديل الثالث فلا يترتب عليه أية إختلافات في تكلفة الإستثمارات عن قيمتها الدفترية، بينما البديل الرابع يؤدي إلى إنخفاض تكلفة الإستثمارات عن قيمتها الدفترية بمبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه.

ولنفرض مثلاً أن ص قررت إختيار البديل الأول لأغراض المقارنة بين أساس الشراء وأساس اندماج حقوق الملكية. ولنفرض أنه في ظل أساس الشراء أعتبر الفرق بين تكلفة الإستثمارات وقيمتها الدفترية راجعاً لشهرة السيطرة من وجهة نظر ص. وعلى هذا الأساس تكون ورقة عمل الميزانية التجميعية في تاريخ الحصول على السيطرة طبقاً لأساس الشراء كالآتي:

أما إذا عولجت العملية على اعتبار أنها اندماج في حقوق الملكية فإن قائمة عمل الميزانية التجميعية تكون كما هو موضح بالصفحة التالية وبالتحقق في ورقة العمل نجد أن الإجراءات في ظل أساس اندماج حقوق الملكية تهدف إلى إظهار صافي أصول كل من الشركتين في الميزانية التجميعية بقيمتها الدفترية. فصافي أصول الشركتين قبل إتمام العملية كانت تبلغ ٥٧٥,٠٠٠ جنيه (٢٥٠,٠٠٠ رأس مال ص + ١٢٥,٠٠٠ أرباح محجوزة ص + ١٠٠,٠٠٠ رأس مال س + ١٠,٠٠٠ أرباح محجوزة س) وهي ما زالت تظهر بهذه القيمة في الميزانية التجميعية (٣٥٠,٠٠٠ رأس مال ص + ٢٠٥,٠٠٠ أرباح محجوزة للمجموعة + ٢٠,٠٠٠ حقوق الأقلية في س). ذلك بينما حقوق الملكية في الميزانية التجميعية على أساس الشراء تبلغ ٥٨٥,٠٠٠ جنيه حيث إزدادت بقيمة شهرة السيطرة.

ورقة عمل الميزانية التجميعية (أساس الشراء)

| الميزانية التجميعية | تسويات وإستبعادات | | س | ص | |
|------------------------|-------------------|-----------|--------|--------|---------------------------|
| | إلى حـ / | من حـ / | | | |
| - | ١٩٠٠٠٠ (١) | ١٠٠٠٠ (١) | | ١٩٠٠٠٠ | الأصول: |
| ١٠٠٠٠ | | | | | إستثمارات في س |
| ٧٢٥٠٠٠ | | | ٢٥٠٠٠٠ | ٤٧٥٠٠٠ | شهرة سيطرة |
| ٧٣٥٠٠٠ | | | ٢٥٠٠٠٠ | ٦٦٥٠٠٠ | أصول أخرى |
| | | | | | مجموع الأصول |
| ٣٥٠٠٠٠ | | | | ٣٥٠٠٠٠ | حقوق الملكية والإلتزامات: |
| ٩٠٠٠٠ | | | | ٩٠٠٠٠ | رأس مال ص |
| ١٢٥٠٠٠ | | | | ١٢٥٠٠٠ | رأس مال مدفوع |
| | | | | | بالزيادة - ص |
| | | | | | أرباح محجوزة - ص |
| | | | ١٠٠٠٠٠ | | رأس مال - س |
| | | | ١٠٠٠٠٠ | | أرباح محجوزة - س |
| ٢٠٠٠٠ | ٢٠٠٠٠ (٢) | ١٠٠٠٠ (٢) | | | حقوق الأقلية في س |
| ١٥٠٠٠٠ | | | ٥٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ | الإلتزامات |
| ٧٣٥٠٠٠ | ٢١٠٠٠٠ | ٢١٠٠٠٠ | ٢٥٠٠٠٠ | ٦٦٥٠٠٠ | |

ومن الواضح أن القيد (١) يؤدي إلى إستبعاد إستثمارات ص في س مقابل ٩٠٪ من حقوق الملكية في س ويشبث شهرة السيطرة بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه في الأصول التجميعية. أما القيد (٢) فيشبث حقوق الأقلية في س بنسبة ١٠٪.

ورقة عمل الميزانية التجميعية (أساس اندماج حقوق الملكية)

| الميزانية التجميعية | تسويات وإستبعادات | | س | س | |
|------------------------|-------------------|--|---------|---------|---------------------------|
| | إلى حد / | من حد / | | | |
| - | ١٩٠,٠٠٠ (١) | | - | ١٩,٠٠٠ | الأصول: |
| ٧٢٥,٠٠٠ | | | ٢٥٠,٠٠٠ | ٤٧٥,٠٠٠ | استثمارات في س |
| ٧٢٥,٠٠٠ | | | ٢٥٠,٠٠٠ | ٦٦٥,٠٠٠ | أصول أخرى |
| ٣٥٠,٠٠٠ | ٢٠,٠٠٠ (٢) | ٩٠,٠٠٠ (١) ٩٠,٠٠٠ (١) ١٠,٠٠٠ (٢) ١٠,٠٠٠ (١) ١٠,٠٠٠ (٢) | ١٠٠,٠٠٠ | ٣٥٠,٠٠٠ | بمجموع الأصول |
| ٢٠٥,٠٠٠ | | | | ٩٠,٠٠٠ | حقوق الملكية والالتزامات: |
| ٢٠,٠٠٠ | | | | | رأس المال - ص |
| ١٥٠,٠٠٠ | | | | | رأس مال مدفوع |
| ٧٢٥,٠٠٠ | | | | | بالزيادة - ص |
| | | | | | رأس مال - س |
| | | | | | أرباح محجوزة |
| | | | | | حقوق الأقلية في س |
| | | | | | الالتزامات |
| ٧٢٥,٠٠٠ | ٢١٠,٠٠٠ | ٢١٠,٠٠٠ | ٢٥٠,٠٠٠ | ٦٦٥,٠٠٠ | |

وبذلك تتركز الاختلافات في ظل كل من الأساسين في عنصرين الأول يتعلق بإظهار صافي أصول المجموعة في الميزانية التجميعية بتكلفتها الدفترية بصرف النظر عن القيمة التي تحددها القابضة لإستثماراتها في التابعة، والثاني يتعلق بتجميع أرصدة الأرباح المحجوزة بعد تسويتها بحقوق الأقلية وما قد يلزم لإستكمال القيمة الدفترية لإستثمارات القابضة وإظهارها في الميزانية التجميعية وذلك في ظل أساس اندماج حقوق الملكية. أما في ظل أساس الشراء فإن الأرباح المحجوزة للتابعة حتى الإقتناء كانت واجبة الإستبعاد بالكامل بما يخص القابضة منها مقابل إستثمارات القابضة فيها.

ويلاحظ أن القيد (١) يستبعد إستثمارات ص في س مقابل رأس المال المدفوع

بالزيادة - ص والذي ترتب على العملية ، ومقابل حصة ص في أسهم رأس مال س بالقيمة الاسمية ، ثم يستكمل الفرق من الأرباح المحجوزة . أما القيد (٢) فيثبت حقوق الأقلية في رأس مال س وفي أرباحها المحجوزة ، ويلاحظ أن شهرة السيطرة التي ظهرت في حالة الشراء لم تظهر ضمن الأصول التجميعية في حالة اندماج حقوق الملكية . كما أن الأرباح المحجوزة في الحالة الأخيرة تتكون من أرباح ص ١٢٥٠٠٠ + ٨٠٠٠٠ جنيه من الأرباح المحجوزة في س في تاريخ العملية حيث أستبعد مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه مقابل الإستثمارات ومبلغ ١٠٠٠٠ جنيه رحلت لحقوق الأقلية .

هذا وبصرف النظر عن البديل الذي تختاره ص لإثبات إستثماراتها في س فإن الميزانية التجميعية في ظل أساس اندماج حقوق الملكية تظل كما هو موضح به . أما في حالة إتباع أساس الشراء ، فإن الميزانية التجميعية تعطي صورة مختلفة في ظل كل بديل من البدائل . ويمكن التحقق من ذلك لو قمت بإعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية في ظل كل من الأساسين لأي من البدائل الأخرى وقارنتها بورقتي العمل الموضحتين به .

والواقع أن أساس اندماج حقوق الملكية وما يترتب عليه من إستمرار صافي الأصول بقيمتها الدفترية واندماج الأرباح المحجوزة في تاريخ الاقتناء يفتقر إلى الأساس النظري بالرغم من تحييد إستخدامه عملاً في ظل ضغوط الممارسة المحاسبية السائدة ، والتي عادة ما تتأثر بعوامل وضغوط قانونية وضريبية . ونحن نحبذ قطعاً أساس الشراء الذي تناولنا إجراءاته في الفصول السابقة لقيامه على الخلفية النظرية السليمة . فحصول الشركة القابضة على السيطرة على شركة تابعة يمثل عملية تبادل مكتملة الأركان لها دلالتها الاقتصادية حينئذ بصرف النظر عن طبيعة المقابل الذي تضحي به الشركة القابضة ، وسواء كان في صورة أصول أو إلتزامات أو أسهم رأس المال . كما نرى أنه يجب تسجيل العملية على إعتبار أنها عملية شراء وعلى أن تقوم أسهم رأس مال القابضة المصدرة كمقابل للسيطرة على

تابعة بقيمتها السوقية العادلة حينئذ ، مع مراعاة ما قد يترتب على زيادة عدد لأسهم المصدرة من انخفاض في قيمة الأسهم القائمة . وإذا وجد فرق بين هذه القيمة والقيمة الدفترية لحق القابضة في صافي أصول التابعة فإنه يصبح من الواجب التعرف على مصدره وإظهاره في الميزانية التجميعية على هذا الأساس .

٣ - تعدد أنواع أسهم الشركة التابعة :

افترضنا في الفصول السابقة أن أسهم الشركة التابعة من نوع واحد (ومن ثم أسهم عادية) . غير أنه في الحياة العملية غالباً ما نجد تعدد أنواع الأسهم لدى الشركة الواحدة ، والتي قد تصبح شركة قابضة لشركة أخرى . ويترتب على تعدد أنواع الأسهم أن يلزم الأمر تحديد القيمة الدفترية لحقوق ملكية كل نوع منها على حدة في تاريخ حصول القابضة على السيطرة على التابعة ، وذلك بصرف النظر عن نوع أو أنواع الأسهم التي تسيطر بها القابضة على التابعة ، لإمكان تحديد الفرق بين تكلفة الإستثمارات وقيمتها الدفترية لكل نوع من أنواع الأسهم من ناحية ، وإمكان إجراء الإستبعادات والتسويات الملائمة للحسابات المناسبة لأغراض إعداد الحسابات والقوائم التجميعية . ويستدعي ذلك بالطبع ضرورة دراسة شروط كل نوع من أنواع الأسهم لتحديد قيمتها الدفترية على أساس سليم وموضوعي^(١) وعندما تتحدد القيمة الدفترية لحقوق ملكية كل نوع من أنواع الأسهم ، وعلى حسب طبيعة إستثمارات القابضة في كل نوع منها يمكن اتخاذ إجراءات إعداد القوائم التجميعية طبقاً لما سبق بيانه في الفصول المتقدمة .

ولتوضيح ذلك نفرض مثلاً أن ص تمتلك ٩٠٪ من حقوق الملكية في س_١ و ٧٠٪ من حقوق الملكية في س_٢ حيث كانت حقوق ملكية كل من هاتين الشركتين في تاريخ الإقتناء كالآتي :

(١) يمكن للقارئ الرجوع إلى كيفية حاب القيمة الدفترية للسهم في حالة تعدد أنواع الأسهم في البند السادس من الفصل الثامن من هذا المؤلف .

| س ٢ | س ١ | |
|---------------|---------------|---|
| ٤٠٠٠٠٠ | ٢٠٠٠٠٠ | رأس مال الأسهم العادية قيمة إسمية ١٠ جنيه |
| ١٠٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ | ٦٪ أسهم ممتازة قيمة إسمية ٢٥ جنيه |
| ٥٠٠٠٠ | (٦٠٠٠٠) | أرباح محجوزة (خسائر متجمعة) |
| <u>٥٥٠٠٠٠</u> | <u>٢٤٠٠٠٠</u> | مجموع حقوق الملكية |

ولنفرض أن الأسهم الممتازة في س ١ مجمعة للأرباح ولم تسدد عنها الأرباح لمدة ٥ سنوات، كما أن الأسهم الممتازة في س ٢ قابلة للرد طبقاً لرغبة الشركة بمبلغ ٢٧ جنيه للسهم وأنها غير مجمعة للأرباح. وعلى هذا الأساس يمكن حساب القيمة الدفترية لحقوق كل من نوعي الأسهم في كل من س ١ ، س ٢ وحقوق ص فيها كالاتي :

| س ٢ | س ١ | |
|-------------------|-------------------|--------------------------|
| حقوق الأسهم | حقوق الملكية | حقوق الملكية |
| الممتازة | الممتازة | الممتازة |
| جنيه | جنيه | جنيه |
| - | ٥٥٠٠٠٠ | ٢٤٠٠٠٠ |
| ١٠٠٠٠٠ | ٣٠٠٠٠ | أسهم ممتازة - قيمة إسمية |
| ٨٠٠٠ | - | أرباح مجمعة متأخرة |
| <u> </u> | <u> </u> | علاوة رد |
| | | حقوق الأسهم الممتازة |
| | ١٠٨٠٠٠ | (القيمة الدفترية) |
| | | القيمة الدفترية للأسهم |
| | <u>٤٤٢٠٠٠</u> | العادية |
| | | <u>١١٠٠٠٠</u> |

وإذا كانت ص تمتلك ٩٠٪ من نوعي الأسهم في س ١ و ٧٠٪ من نوعي الأسهم في س ٢ لكانت القيمة الدفترية لإستثماراتها في كل نوع كالاتي :

| ص ٢ | ص ١ | ص ١ | ص ٢ |
|---------------|---------------|--------------|--------------|
| حقوق الأقلية | حقوق ص | حقوق الأقلية | حقوق ص |
| جنيه | جنيه | جنيه | جنيه |
| ٣٢٤٠٠ | ٧٥٦٠٠ | ١٣٠٠٠ | ١١٧٠٠٠ |
| <u>١٣٢٦٠٠</u> | <u>٣٠٩٤٠٠</u> | <u>١١٠٠٠</u> | <u>٩٩٠٠٠</u> |

أسهم ممتازة

أسهم عادية

أما إذا كانت الأسهم الممتازة ليس لها حق التصويت (وهو الغالب) ولم يكن للقبضة أي إستثمارات فيها ، فإنها تصبح جميعاً من حقوق الأقلية .

وطبقاً للسعر الذي تدفعه ص في سبيل الحصول على السيطرة على كل من ص ١ ، ص ٢ لكل نوع من نوعي الأسهم يتحدد الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية وتتبع نفس الإجراءات السابق بيانها لأغراض إعداد الحسابات والقوائم التجميعية . فلو فرضنا مثلاً أن ص حصلت على ٩٠٪ من الأسهم العادية فقط في ص ١ بمبلغ ١٠٧٠٠٠ جنيه ، بينما حصلت على ٧٠٪ من الأسهم العادية في ص ٢ ، بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه و ٨٠٪ من الأسهم الممتازة التي ليس لها حق التصويت بمبلغ ٩٠٠٠٠ جنيه ، وكان الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية في ص ١ يمثل شهرة سيطرة ، والفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية للأسهم العادية للشركة ص ٢ يرجع للمغالاة في تقويم بعض الأصول الثابتة ، بينما الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية لأسهمها الممتازة ، يرجع إلى إنتظام توزيعات الأرباح عليها ، فإن قيود التسوية والاستبعاد على ورقة عمل الميزانية التجميعية تكون كالآتي :

- بالنسبة للشركة ص ١ .

من مذكورين :

| | |
|-------------------------------|--------|
| ح / رأس مال أسهم عادية - ص ١ | ٢٠٠٠٠٠ |
| ح / رأس مال أسهم ممتازة - ص ١ | ١٠٠٠٠٠ |
| ح / شهرة السيطرة - تجميعية | ٨٠٠٠ |

إلى مذكورين:

| | |
|--------|---------------------------------------|
| ١٠٠٠٠ | حـ / خسائر متجمعة - س ١ |
| ١٠٧٠٠٠ | حـ / إستثمارات في أسهم عادية - س ١ |
| ١١٠٠٠ | حـ / حقوق الأقلية في أسهم عادية - س ١ |
| ١٣٠٠٠٠ | حـ / حقوق حملة الأسهم الممتازة في س ١ |

بالنسبة للشركة س ٢ :

من مذكورين:

| | |
|--------|--|
| ٤٠٠٠٠٠ | حـ / رأس مال الأسهم العادية - س ٢ |
| ١٠٠٠٠٠ | حـ / رأس مال الأسهم الممتازة - س ٢ |
| ٥٠٠٠٠ | حـ / أرباح محجوزة - س ٢ |
| ٣٦٠٠ | حـ / الزيادة في التكلفة عن القيمة الدفترية لإستثمارات أسهم ممتازة في س ٢ - تجميعية . |

إلى مذكورين:

| | |
|--------|--|
| ١٣٤٢٨ | حـ / مخصص تقويم أصول - س ٢ - تجميعية |
| ٣٠٠٠٠٠ | حـ / إستثمارات في أسهم عادية - س ٢ |
| ٩٠٠٠٠ | حـ / إستثمارات في أسهم ممتازة - س ٢ |
| ١٢٨٥٧٢ | حـ / حقوق الأقلية في أسهم عادية - س ٢ |
| ٢١٦٠٠ | حـ / حقوق الأقلية في أسهم ممتازة - س ١ |

ويلاحظ أن مخصص تقويم أصول س ٢ قد تحدد بما يقابل حقوق ص وحقوق الأقلية طبقاً لما تضمنته تكلفة إستثمارات ص ($٩٤٠٠ \times \frac{١}{٧}$) ومن ثم أدى إلى إنخفاض حقوق الأقلية بمبلغ ٤٤٢٨ جنيه .

٤ - تغير نسبة حقوق القابضة في ملكية التابعة والحصول على السيطرة بالتدريج .

قد تتغير نسبة حقوق القابضة في ملكية شركة تابعة لها أو أكثر لعدد من الأسباب منها : (١) شراء عدد من أسهم التابعة بعد الحصول على السيطرة ، (٢) شراء الأسهم بالتدريج حتى الحصول على السيطرة ثم الإستمرار في الشراء بعد ذلك ، (٣) بيع بعض أسهم الشركة التابعة في السوق ، (٤) زيادة التابعة لرأس المال بإصدار أسهم جديدة ، أو (٥) عمليات التابعة في أسهم رأسها (عمليات أسهم الخزينة) . وسوف نتناول كل من هذه الحالات في هذا البند بقليل من التفصيل .

٤ - أ - زيادة الإستثمارات في التابعة بعد الحصول على السيطرة :

إذا قامت الشركة القابضة بزيادة إستثماراتها في أسهم رأس مال شركة تابعة في تاريخ لاحق لتاريخ حصول القابضة على السيطرة (والتي نفترض هنا أنها تمت مرة واحدة في تاريخ واحد) ، فإن المحاسب عادة ما يواجه بمشكلتين إضافيتين بصدد تحديد الإجراءات الملائمة لأعداد الحسابات والقوائم التجميعية . وأولى هذه المشاكل تتعلق بتحديد نصيب كل دفعة من إستثمارات القابضة في التابعة في الأرباح المحجوزة للأخيرة في تاريخ إقتنائها ، وثاني هذه المشاكل يرتبط بالطبع بالأولى ، ويتعلق بكيفية معالجة ما قد يوجد من إختلافات بين تكلفة الإستثمارات في كل دفعة والقيمة الدفترية لحقوق الملكية في التابعة المقابلة لها في تاريخ الإقتناء . ويقتضي الأمر للتغلب على المشكلة الأولى تحليل رصيد الأرباح المحجوزة في التابعة للتعرف على ما تحقق منه أثناء سيطرة القابضة وما يخصها منه ليضاف للأرباح المحجوزة في الميزانية التجميعية لكل دفعات الإستثمار على حدة . أما المشكلة الثانية فهي عادة ما تكون أكثر تعقيداً من الأولى حيث يترتب عليها في كثير من الأحيان تناقض الأدلة الضمنية المتوفرة للمحاسب لمعالجة الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية للإستثمارات في التابعة . فقد يترتب على أول دفعة من

الإستثمارات التي أدت إلى السيطرة زيادة التكلفة عن القيمة الدفترية بما يعني وجود شهرة سيطرة أو شهرة محل للتابعة أو إنخفاض القيم الدفترية لبعض أصولها عن قيمتها السوقية العادلة بما يؤدي إلى قيام أصل جديد على ورقة عمل الميزانية التجميعية أو تعديل التكلفة الدفترية للأصول المعنية بالزيادة. وإذا نتج عن الإستثمارات الإضافية في ظل هذه الظروف وجود فرق جديد بين التكلفة والقيمة الدفترية مغايراً في الاتجاه للفرق الأولى (بمعنى أن تكون التكلفة في هذه الحالة أقل من القيمة الدفترية للدفعة الثانية للإستثمارات في التابعة) فإنه يمكن إرجاعه إما لوجود شهرة سالبة، أو لإنخفاض القيمة السوقية لبعض الأصول عن قيمتها الدفترية، والتي قد تكون هي نفس الأصول التي اعتبرت قيمتها السوقية أعلى من تكلفتها الدفترية في تاريخ الدفعة الأولى للإستثمارات، ومن هنا يتأتى تناقض الأدلة لإختلاف تواريخ الإقتناء وإمكانية تغير الظروف المحيطة بعمليات التابعة ومركزها المالي والاقتصادي من تاريخ إلى آخر.

ولتوضيح كيفية التغلب على المشكلة الأولى وتناقض الأدلة الذي قد تترتب على المشكلة الثانية دعنا نفترض المثال التالي للقابضة ص والتابعة س.

| ص | س | |
|---------|---------|---|
| ٤٠٠٠٠٠ | ٣٠٠٠٠٠ | رأس مال الأسهم العادية - قيمة إسمية ١٠ جنيه |
| ١٠٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ | أرباح محجوزة ١٩٨٤/١/١ |
| ٨٠٠٠٠ | ٦٠٠٠٠ | صافي الربح من العمليات خلال ١٩٨٤ |
| ١٠٠٠٠٠ | ٨٠٠٠٠ | صافي الربح من العمليات خلال ١٩٨٥ |
| (٥٠٠٠٠) | (٤٠٠٠٠) | أرباح موزعة ١٩٨٥/١٢/٣١ |

ولنفرض أن ص حصلت على ١٨٠٠٠ سهم عادي من أسهم س في ١٩٨٤/١/١ بمبلغ ٢٥٦٠٠٠ جنيه، كما حصلت على ٦٠٠٠ سهم أخرى في ١٩٨٥/٦/٣٠ بمبلغ ١٠٢٠٠٠ جنيه.

ويتوقف أثر أرباح س عن عام ١٩٨٤، ١٩٨٥ على أرباح ص وأرباحها المحجوزة على الأساس المستخدم للمحاسبة لإستثماراتها في س (أساس التكلفة، أو أساس حقوق الملكية)، كما يتضح من الجدول التالي:

أثر أرباح س على إستثمارات ص فيها والأرباح المحجوزة للشركة ص
كما يظهر في دقاتر الشركة ص

| أساس التكلفة | | أساس حقوق الملكية | | |
|--------------|------------------|-------------------|------------------|--------------------------------------|
| الإستثمارات | الأرباح المحجوزة | الإستثمارات | الأرباح المحجوزة | |
| ٢٥٦٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ | ٢٥٦٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ | إستثمارات وأرباح محجوزة ٨٤/١/١ |
| | ٨٠٠٠٠ | | ٨٠٠٠٠ | صافي ربح عمليات ص من ٨٤ |
| | | | ٣٦٠٠٠ | نصيب ص من أرباح س عن ٨٤ |
| ٢٥٦٠٠٠ | ١٨٠٠٠٠ | ٢٩٢٠٠٠ | ٢١٦٠٠٠ | رصيد ٨٥/١/١ |
| ١٠٢٠٠٠ | ١٠٢٠٠٠ | ١٠٢٠٠٠ | ١٠٢٠٠٠ | إستثمارات في ٨٥/٦/٢٠ |
| | | | ١٠٠٠٠٠ | صافي ربح ص عن ٨٥ |
| | | | ٢٤٠٠٠ | ١٠٪ من ربح س عن $\frac{1}{4}$ سنة ٨٥ |
| | | | ٢٢٠٠٠ | ٨٠٪ من ربح س عن $\frac{1}{4}$ سنة ٨٥ |
| | | | ٢٢٠٠٠ | الباقى |
| | | (٢٢٠٠٠) | ٢٢٠٠٠ | نصيب ص من توزيعات س |
| | | (٥٠٠٠٠) | (٥٠٠٠٠) | توزيعات ص |
| ٢٥٨٠٠٠ | ٢٦٢٠٠٠ | ٤١٨٠٠٠ | ٢٢٢٠٠٠ | الرصيد في ١٩٨٥/١٢/٢١ |

ويمثل الفرق بين إستثمارات ص في س بالتكلفة في ٨٥/١٢/٢١ وعلى أساس حقوق الملكية في ذلك التاريخ والبالغ ٦٠٠٠٠ جنيه (٤١٨٠٠٠ - ٣٥٨٠٠٠) نصيب ص في الأرباح المحجوزة التي تحققت منذ حصولها على السيطرة على س حتى ٨٥/٦/٢٠، ومنذ إستثماراتها الإضافية في ذلك التاريخ حتى نهاية ١٩٨٥

تحليل التغيرات في القيمة الدفترية لحقوق من في س بالمقارنة
بتكلفتها وبيان حقوق الأقلية في س

| زيادة (نقص) التكلفة عن القيمة الدفترية | تكلفة إستثمارات في س | القيمة الدفترية لصافي أصول من | | | | الكل |
|--|----------------------------|-------------------------------|-------------|--------------|-------------|-------------|
| | | حقوق من | | حقوق الأقلية | | |
| | | % | مبلغ | % | مبلغ | |
| ١٦٠٠٠ جنية | ٣٥٦٠٠٠٠ جنية | %٦٠ | ٢٤٠٠٠٠ جنية | %٤٠ | ١٦٠٠٠٠ جنية | ٤٠٠٠٠٠ جنية |
| | | | ٣٦٠٠٠ | | ٢٤٠٠٠ | ٦٠٠٠٠ |
| | | | ٢٤٠٠٠ | | ١٦٠٠٠ | ٤٠٠٠٠ |
| ٣٠٠٠ | ١٠٢٠٠٠ | %٦٠ | ٣٠٠٠٠٠ جنية | %٤٠ | ٢٠٠٠٠٠ جنية | ٥٠٠٠٠٠ جنية |
| | | %٢٠ | ١٠٠٠٠٠ | (%)٢٠ | (١٠٠٠٠٠٠) | |
| ١٨٠٠٠ | ٣٥٨٠٠٠ | %٨٠ | ٤٠٠٠٠٠ جنية | %٢٠ | ١٠٠٠٠٠ جنية | ٥٠٠٠٠٠ جنية |
| | | | ٣٢٠٠٠ | | ٨٠٠٠ | ٤٠٠٠٠ |
| | | | (٣٢٠٠٠٠) | | (٨٠٠٠٠) | (٤٠٠٠٠٠) |
| ١٨٠٠٠ | ٣٥٨٠٠٠ | %٨٠ | ٤٠٠٠٠٠ جنية | %٢٠ | ١٠٠٠٠٠ جنية | ٥٠٠٠٠٠ جنية |
| | | | ١٨٠٠٠ | | | |
| | | | ٤١٨٠٠٠ | | | |
| | | | ٣٥٨٠٠٠ | | | |
| | | | ٦٠٠٠٠ | | | |

| | | | | | | |
|--|---------------------|------------------------------------|---|----------------------------|--------------------------|----------------------|
| في ١/٦/١٩٨٤ | الرصيد في ٣٠/٦/١٩٨٥ | إستثمارات من الإضافية في ٣٠/٦/١٩٨٥ | الرصيد في ٦/٣٠ بعد الإستثمارات الإضافية | أرباح النصف الثاني من ١٩٨٥ | توزيعات من في ٣١/١٢/١٩٨٥ | الرصيد في ٣١/١٢/١٩٨٥ |
| أرباح سنة ١٩٨٤ | | | | | | |
| أرباح النصف الأول من ١٩٨٥ | | | | | | |
| الزيادة في تكلفة إستثمارات من عن قيمتها الدفترية | | | | | | |
| إستثمارات من في س على أساس حقوق الملكية | | | | | | |
| إستثمارات من في س على أساس التكلفة | | | | | | |
| الزيادة في حقوق ملكية من في س منذ توزيع الإقتناء | | | | | | |

في ١/١٠/١٩٨٤
أرباح سنة ١٩٨٤
أرباح النصف الأول من ١٩٨٥
الرصيد في ٣٠/٦/١٩٨٥
إستثمارات من الإضافة في ٣٠/٦/١٩٨٥
الرصيد في ٦/٣٠ بعد الإستثمارات الإضافة
أرباح النصف الثاني من ١٩٨٥
توزيعات من في ٣١/١٢/١٩٨٥
الرصيد في ٣١/١٢/١٩٨٥

الزيادة في تكلفة إستثمارات من عن قيمتها الدفترية
إستثمارات من في س على أساس حقوق الملكية
إستثمارات من في س على أساس التكلفة
الزيادة في حقوق ملكية من في س منذ توزيع الإقتناء

وقبل أن توضح قيود التسوية والاستبعاد اللازمة لإعداد الحسابات والقوائم التجميعية عن سنة ١٩٨٥ نورد تحليلاً للتغيرات في حقوق ص في س وحقوق الأقلية فيها والفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية لحقوق ص كأساس لهذه القيود كما يتضح من الجدول المعروض بعاليه.

وبلاحظ أنه إذا لم يوجد فرق بين تكلفة الإستثمارات وقيمتها الدفترية فإن تحليل الأرباح المحجوزة للتابعة على النحو الموضح بعاليه لا يؤدي إلى تعقيدات إضافية بصدد إعداد الحسابات والقوائم التجميعية رغم تعدد إستثمارات القابضة في التابعة بتاريخ مختلفة. وتتأتى التعقيدات من إختلاف القيمة الدفترية عن التكلفة للإستثمارات بنسبة متفاوتة ففي ٨٤/١/١ حيث حصلت ص على ٦٠٪ من حقوق ملكية س بزيادة عن القيمة الدفترية ١٦٠٠٠ جنيه، فإن هذه الزيادة تنطوي على إحدى أمور ثلاثة: (١) دفع المبلغ مقابل شهرة سيطرة، (٢) مقابل ٦٠٪ من شهرة المحل الخاصة بالشركة س، (٣) مقابل ٦٠٪ من زيادة القيمة السوقية العادلة لبعض أصول س عن قيمتها الدفترية. وإذا اعتبر المبلغ مقابل شهرة سيطرة فلا يترتب على ذلك مشاكل إضافية عند زيادة الإستثمارات في س بمقدار ٢٠٪ وزيادة التكلفة عن القيمة الدفترية بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه في ٨٥/٦/٣٠. فيمكن إعتبار هذه الزيادة أيضاً بمثابة شهرة سيطرة. أما إذا أعتبر مبلغ الـ ١٦٠٠٠ جنيه مقابل ٦٠٪ من شهرة المحل الخاصة بالشركة س فهذا يعني وجوب إظهار الشهرة في الميزانية التجميعية بمبلغ ٢٦٦٦٧ جنيه حيث تكون حقوق الأقلية فيها ١٠٦٦٧ بواقع ٤٠٪. ولكنه عندما تحصل ص على ٢٠٪ إضافية من حقوق الملكية في س في ٨٥/٦/٣٠ بزيادة ٢٠٠٠ جنيه فقط عن القيمة الدفترية فهذا يعني أن شهرة المحل في س أصبحت قيمتها ١٠٠٠٠ جنيه فقط. منها ٨٠٠٠ جنيه تخض حقوق ص و ٢٠٠٠ جنيه تمثل حقوق الأقلية. وأي من القيمتين يمكن اعتباره ممثلاً لشهرة المحل في هذه الحالة يعد من الأمور القابلة للجدل الذي لا يخلو من اللاموضوعية. والمنطق يقتضي في هذه الحالة إظهار شهرة

المحل في تاريخ الإقتناء الأول بمبلغ ٢٦٦٦٧ جنيه مقابل زيادة حقوق الملكية في س بالقيمة ثم إستفاد مبلغ ١٦٦٦٧ جنيه منها بعد تاريخ الإقتناء الثاني مقابل تخفيض حقوق ملكية س بالقيمة. وما ينطبق على شهرة المحل ينطبق على الحالة الثالثة الخاصة باختلاف القيم السوقية لبعض الأصول عن قيمتها الدفترية، حيث يمكن زيادة هذه الأصول بمبلغ ٢٦٦٦٧ جنيه في تاريخ الإقتناء الأول (٨٤/١/١) مقابل زيادة حقوق ملكية س، ثم إستفاد مبلغ ١٦٦٦٧ جنيه من هذه الزيادة في تاريخ الإقتناء الثاني مقابل تخفيض حقوق ملكية (أرباحها المحجوزة أو الأرباح المكتسبة من تقويم الأصول).

وسوف نفترض استكمالاً للمثال الجاري أن المبلغ المدفوع بالزيادة عن التكلفة يمثل شهرة سيطرة، ومن ثم لا يؤثر في حقوق الأقلية. ومن واقع الجدولين السابقين تكون قيود التسويات والاستيعادات اللازمة لإعداد الميزانية التجميعية في ٨٥/١٢/٣ في ظل كل من أساس التكلفة وحقوق الملكية على النحو الوارد في الصفحة التالية:

وبلاحظ أن الزيادة في حقوق ملكية ص في س والبالغ قدرها ٦٠٠٠٠ جنيه قد وزعت في ظل أساس التكلفة على الأرباح المحجوزة للشركة ص في ٨٥/١/١ بمقدار نصيبها من أرباح ١٩٨٤ للشركة س والبالغ قدرها ٦٠٠٠٠ جنيه بواقع ٦٠٪، أي ٣٦٠٠٠ جنيه، وعلى أرباح العام للشركة ص بمقدار نصيبها من الأرباح المحققة عن النصف الأول من العام (٤٠٠٠٠ جنيه بواقع ٦٠٪) وعن النصف الثاني من العام (٤٠٠٠٠ جنيه بواقع ٨٠٪) بعد إستبعاد ما حصلت عليه من توزيعات س (٤٠٠٠٠ جنيه بواقع ٨٠٪). أما في ظل أساس حقوق الملكية فإن هذه المبالغ معلاة فعلاً للأرباح المحجوزة وأرباح العام الخاصة بالشركة ص حيث جعل بها حساب الإستثمارات في س مديناً.

| ب - أساس حقوق الملكية: | - أساس التكلفة: |
|---|--|
| <p>من مذكورين:</p> <p>حـ / رأس مال - س ٣٠٠٠٠٠٠</p> <p>حـ / أرباح محجوزة - س ١٦٠٠٠٠٠</p> <p>حـ / أرباح العام - س ٨٠٠٠٠٠</p> <p>حـ / شهر السيطرة - م ، تجبيرية ١٨٠٠٠٠</p> | <p>من مذكورين:</p> <p>حـ / رأس مال - س ٣٠٠٠٠٠٠</p> <p>حـ / أرباح محجوزة - س ١٦٠٠٠٠٠</p> <p>حـ / أرباح العام - س ٨٠٠٠٠٠</p> <p>حـ / شهر السيطرة - م ، تجبيرية ١٨٠٠٠٠</p> |
| <p>إلى مذكورين:</p> <p>حـ / إستثمارات من لي س ٤١٨٠٠٠٠</p> <p>حـ / أرباح موزعة - س ٤٠٠٠٠٠٠</p> <p>حـ / حقوق الأقلية لي س ١٠٠٠٠٠٠٠</p> | <p>إلى مذكورين:</p> <p>حـ / إستثمارات من لي س ٣٥٨٠٠٠٠</p> <p>حـ / أرباح محجوزة من - ٨٥ / ١ / ١ ٣٦٠٠٠٠</p> <p>حـ / أرباح العام من ٢٤٠٠٠٠</p> <p>حـ / أرباح موزعة س ٤٠٠٠٠٠</p> <p>حـ / حقوق الأقلية لي س ١٠٠٠٠٠٠</p> |

٤ - ب - الحصول على السيطرة بالتدريج:

قد تحصل الشركة القابضة على سيطرتها على شركة تابعة بشراء أسهم الأخيرة على دفعات وبالتدريج حتى تتحقق لها السيطرة. ولا يقتضي الأمر إعداد حسابات وقوائم تجميعية تضم الشركة التابعة في هذه الحالة إلى أن يتحقق للقابضة السيطرة عليها بحصولها على أغلبية رأس مالها الذي له حق المشاركة في الإدارة، وإنما تعالج الإستثمارات حتى تتحقق السيطرة كمعالجة الإستثمارات طويلة الأجل العادية. وعندما تتحقق السيطرة يصبح من الواجب ضم الشركة التابعة للمجموعة عند إعداد الحسابات الختامية والميزانية التجميعية حيث تبرز حينئذ مشكلتان: الأولى تتعلق بكيفية تحديد حقوق القابضة في الأرباح المحجوزة للتابعة والواجبة الإظهار في الميزانية التجميعية، والثانية تتعلق بكيفية معالجة الاختلافات بين التكلفة والقيمة الدفترية للإستثمارات في الدفعات المختلفة، وهما المشكلتين اللتين تعرضنا لهما في البند السابق.

وتتبع نفس الطريقة الموضحة في البند السابق لتحديد نصيب القابضة في الأرباح المحجوزة للتابعة والتي يقتضي الأمر إضافتها للأرباح المحجوزة في الميزانية التجميعية إذا كانت القابضة تتبع أساس التكلفة لإثبات الإستثمارات دفترياً. ولا شك أن تحليل الأرباح المحجوزة التابعة وتحديد نصيب القابضة منها بالطريقة التي سبق أن أوضحناها لكل دفعة من دفعات الإستثمارات التي تتم في تواريخ مختلفة يعتبر الإجراء السليم من الناحية النظرية رغم صعوبة التسيبة إذا كان عدد دفعات الإستثمارات كبيراً وتواريخها متباعدة. ولذلك تقترح لجنة الإجراءات في جمعية المحاسبين الأمريكيين الآتي:

« إذا تم السيطرة على القابضة عن طريق الإستثمار فيها على دفعتين أو أكثر في تواريخ مختلفة، فإن المبدأ العام هو تحديد الأرباح المحجوزة لها عند الإقتناء على أساس مرحلي. غير أنه إذا تعددت الإستثمارات الصغيرة تسيباً على مدار فترة زمنية ثم تحققت السيطرة بعد ذلك بدفعة إستثمارات معينة فإنه يمكن إعتبار تاريخ

آخر استثمار بمثابة تاريخ الإقتناء الفعال لأغراض تحديد الأرباح المحجوزة للتابعة عند الإقتناء ، ذلك رغبة في التبسيط ،^(١)

وفي رأينا طبعاً أن الرغبة في التبسيط لا تقوم بديلاً عن السلامة النظرية للأجراء الواجب الإلتباع ما دام إلتباعه ممكناً دون إضافة تذكر لتكلفة البيانات التي تنتج عنه مع أفضلية هذه البيانات قطعاً.

أما عن مشكلة معالجة التناقضات التي تنطوي عليها إختلافات التكلفة عن القيمة الدفترية لدفعات الإستثمارات في تواريخ مختلفة فليس لها في الواقع حل مرضي يمكن تطبيقه في كل الأحوال. فإذا كانت فروقات التكلفة عن القيمة الدفترية لكل الإستثمارات في إتجاه واحد بالزيادة مثلاً ، فأفضل الحلول في هذه الحالة هو اعتبار هذه الفروق بمثابة أحد الأصول غير الملموسة بحيث يتم مساواة أصول الميزانية التجميعية لمجموع خصومها .

أما إذا كانت تكلفة كل دفعات الإستثمارات تقل عن قيمتها الدفترية في تواريخ إقتنائها فإن ذلك يقوم دليلاً قاطعاً على عدم سلامة القيم الدفترية لأصول التابعة ويستحسن أن يتم تعديل هذه القيم على دفاتر التابعة كلها أمكن ذلك ، وإلا كان البديلين الآخرين هو إعتبار الفرق بمثابة تخصص تقوم أصول التابعة يظهر على الميزانية التجميعية . ولا شك في أفضلية البديل الأول على الثاني . هذا وناهيك عن المشاكل التي تترتب على تناقص إختلافات التكلفة عن القيمة الدفترية للإستثمارات في إتجاهات مضادة والتي لا شك تتطلب بحثاً مستقلاً ، ومن ثم لن نتعرض لها هنا .

ولتوضيح كيفية معالجة الحصول على السيطرة بالتدريج في الميزانية التجميعية في تاريخ الحصول على السيطرة دعنا نفترض أن من قد حصلت على السيطرة على

(١) Accounting Research and Terminology Bulletin, No. 51, (New York: AICPA, 1961), Final Ed.

ترجمة المؤلف يتصرف مع الحفاظ على المقصود.

للشركة س في ٨٥/٩/٣٠ كالاتي:

- حصلت ص على ٤٠٠٠ سهم من أسهم س في ٨٣/١/١ بمبلغ ٧٥٠٠٠ جنيه
- حصلت ص على ٤٠٠٠ سهم من أسهم س في ٨٤/٦/٣٠ بمبلغ ٦٤٠٠٠ جنيه
- حصلت ص على ٨٠٠٠ سهم من أسهم س في ٨٥/٩/٣٠ بمبلغ ١٣٦٠٠٠ جنيه

هذا وقد كان رأس مال س يتكون من ٢٠٠٠٠ سهم عادي قيمة إسمية ١٠ جنيه للسهم وبلغت أرباحها المحجوزة في ٨٣/١/١ مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه، كما بلغت الأرباح المحققة عن كل من سنة ٨٣، ٨٤، ٨٥ مبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه، ٣٠٠٠٠ جنيه، ١٠٠٠٠ جنيه على التوالي، كما بلغت توزيعات الأرباح عن هذه السنوات ٦٠٠٠٠ جنيه، ٢٠٠٠٠ جنيه، ٢٠٠٠٠ جنيه على التوالي، وكانت التوزيعات تم في نهاية العام. ويوضح الجدول التالي تحليل للتطورات في القيمة الدفترية لحقوق س في س على مدار السنوات الثلاث والذي منه يمكن الحصول على البيانات اللازمة لإعداد الميزانية التجميعية في ٨٥/٩/٣٠ تاريخ السيطرة وفي ٨٥/١٢/٣١.

ويتضح من هذا التحليل أن القيمة الدفترية لإستثمارات ص ثلاث في تاريخ السيطرة بلغ ٣٠٨٠٠٠ جنيه بينما تكلفتها تبلغ ٢٥٧٠٠٠ جنيه. إلا أن جزءاً من الفرق يرجع إلى ثمة قيمة إستثمارات ص بواقع ٢٠٪ في س منذ ٨٣/١/١ حتى ٨٥/٩/٣٠ - تاريخ السيطرة، ومن ثم يصبح هذا النمو واجب التعليق لحساب الأرباح المحجوزة في الشركة ص عن إستثماراتها قبل ٨٥/٩/٣٠. ويتم حساب هذا النمو من واقع جدول تحليل التغيرات كالاتي.

| جنيه | |
|--------|---|
| ١٥٤٠٠٠ | حقوق ص في س في ٩/٣٠ قبل إستثمارات السيطرة |
| (٨٠٠٠) | يستبعد عبء التكلفة عن القيمة الدفترية للاستثمارات |
| ١٤٦٠٠٠ | إستثمارات ص في س على أساس حقوق الملكية |
| ١٣١٠٠٠ | إستثمارات ص في س على أساس التكلفة |

وبذلك يجعل حساب أرباح محجوزة - س مديناً بهذا المبلغ مقابل جعل حساب أرباح محجوزة - ص دائناً به على ورقة عمل الميزانية التجميعية في تاريخ للسيطرة.

وبلاحظ أن هذا النمو قد انخفض في نهاية ١٩٨٥ إلى ١٢٠٠٠ جنيه، ذلك لأن الأرباح التي حققتها س عن الثلاثة أشهر الأخيرة بلغ نصيب ص منها ١٢٠٠٠ جنيه بينما حصلت على توزيعات من هذه الأرباح قدرها ١٦٠٠٠ جنيه مما أدى إلى انخفاض نصيبها في نمو أرباح س المحجوزة منذ إقتناء إستثماراتها بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه. (عليك أن تقوم بإعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية في ١٩٨٥/١٢/٣١ بالقدر الذي تسمح به هذه البيانات وإجراء قيود التسوية والاستبعاد اللازمة).

وبلاحظ أن الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية للاستثمارات الثلاث في هذه الحالة في إتجاه واحد رغم إختلاف النسبة من إستثمار إلى آخر. وهذا يعني في حالة عدم إمكان إعادة تقويم أصول س لتلبي هذا الفرق إعتبار مجموع الفرق (٢٦٠٠٠ جنيه) بمثابة مخصص لتقويم أصول س على الميزانية التجميعية وذلك يجعل حساب أرباح محجوزة - س مديناً وحساب مخصص تقويم أصول س دائناً على ورقة العمل. والبديل الآخر هو إعتبار الفرق بمثابة رأس مال مدفوع من زيادة القيمة الدفترية للاستثمارات عن تكلفتها في الميزانية التجميعية وهو بديل غير منطقي وغير مرغوب فيه.

تحليل التغيرات في القيمة الدفترية لحقوق من في س بالمقارنة بتكلفتها
وبالنسبة لحقوق الأقلية في س

| زيادة (تقصير) التكلفة عن القيمة الدفترية | تكاليف إستثمارات س | القيمة الدفترية لصافي أصول س | | | | الكل | |
|--|--------------------------|------------------------------|---------|--------------|----------|---------|---|
| | | حقوق س | | حقوق الأقلية | | | |
| | | % | مبلغ | % | مبلغ | | |
| (٣٠٠٠) | ٥٧٠٠٠ | ١/٢- | ٦٥٠٠٠ | ١/٨- | ٢٤٠٠٠ | ٣٠٠٠٠ | ١٩٨٣: في ١/١ (٤٠٠٠ سهم) |
| | | | ٨٠٠٠ | | ٣٢٠٠٠ | ٤٠٠٠ | أرباح العام |
| | | | (٢٠٠٠) | | (٨٠٠٠) | (١٠٠٠٠) | توزيعات العام |
| | | | ٣٠٠٠ | | ١٢٠٠٠ | ١٥٠٠٠ | ١٩٨٤: أرباح حتى ٦/٣٠ |
| | | | | | | | الأرصدة في ٦/٣٠ |
| (٥٠٠٠) | ٦٨٠٠٠ | ١/٢- | ٦٩٠٠٠ | ١/٨- | ٢٧٦٠٠٠ | ٣٤٥٠٠٠ | في ٦/٣٠ (٤٠٠٠ سهم) |
| | | ١/٢- | ٦٩٠٠٠ | (١/٨-) | | (٦٩٠٠٠) | أرباح من ٦/٣٠ إلى ١٢/٣١ |
| | | ١/٢- | ٦٠٠٠ | ١/١٠ | ٩٠٠٠ | ١٥٠٠٠ | توزيعات العام |
| | | | (٨٠٠٠) | | (١٢٠٠٠) | (٢٠٠٠٠) | ١٩٨٥: أرباح حتى ٩/٣٠ |
| | | | ١٨٠٠٠ | | ٢٧٠٠٠ | ٤٥٠٠٠ | الأرصدة في ٩/٣٠ (تاريخ السيطرة) |
| (٤٠٠٠) | ١١٩٠٠٠ | ١/٢- | ١٥٤٠٠٠ | ١/١٠ | ٢٣٦٠٠٠ | ٣٨٥٠٠٠ | إستثمارات السيطرة في ٩/٣٠ |
| (١٨٠٠٠) | ١٩٦٠٠٠ | ١/٢- | ١٥٤٠٠٠ | (١/١٠-) | (١٥٤٠٠٠) | | أرباح من ٩/٣٠ حتى ١٢/٣١ |
| | | ١/٨- | ٣٠٨٠٠٠ | ١/٨- | ٧٧٠٠٠ | ٣٨٥٠٠٠ | توزيعات العام |
| | | | ١٨٠٠٠ | | ٣٠٠٠ | ١٥٠٠٠ | الأرصدة في ١٢/٣١ |
| | | | (١٦٠٠٠) | | (٤٠٠٠) | (٢٠٠٠٠) | |
| (٢٦٠٠٠) | ٢٥٧٠٠٠ | ١/٨- | ٣٠٤٠٠٠ | ١/٨- | ٧٦٠٠٠ | ٣٨٠٠٠٠ | |
| | | | (٢٦٠٠٠) | | | | سجل التكلفة من القيمة الدفترية لإستثمارات من في س |
| | | | ٣٧٨٠٠٠ | | | | إستثمارات من في س على أساس حقوق الملكية |
| | | | ٢٥٧٠٠٠ | | | | إستثمارات من في س على أساس التكلفة |
| | | | ٣٦٠٠٠ | | | | الزيادة في حقوق ملكية من في س منذ تواريخ الإقتناء |

٤ - ج - تخفيض القابضة لإستثماراتها في التابعة بالبيع:

قد تقوم الشركة القابضة بتخفيض نسبة حيازتها من إستثمارات في حقوق ملكية التابعة لسبب أو لآخر. ويترتب على ذلك بالطبع إنخفاض نصيب القابضة من الأرباح التي تحققها التابعة بعد ذلك مقابل زيادة نصيب الأقلية، كما يترتب على ذلك أيضاً اختلاف ما قد يكون موجوداً من فرق بين التكلفة والقيمة الدفترية للإستثمارات الباقية عما كان عليه هذا الفرق قبل التصرف. ولا بد بالطبع من تحليل أثر هذه التغيرات على إجراءات إعداد القوائم والحسابات التجميعية حتى يمكن إعدادها على أساس سليم.

وإذا ترتب على بيع القابضة لجزء من إستثماراتها في التابعة، فإن أي أرباح أو خسائر تنتج عن هذه العملية تؤثر في نتائج وقوائم الشركة القابضة دون التابعة. وتختلف قيمة الأرباح أو الخسائر قطعاً طبقاً للأساس الذي تتبعه القابضة في المحاسبة لإستثماراتها في التابعة (التكلفة أو حقوق الملكية). وقد تقفل هذه الأرباح (أو الخسائر) في حساب الأرباح والخسائر للقابضة كأحد عناصر الإيرادات الأخرى، (أو خسائر ومصروفات لا تتعلق بالعمليات)، أو تقفل في حساب الأرباح المحجوزة للقابضة مباشرة طبقاً للأساس المستخدم في إعداد حسابات النتيجة. وسواء كانت القابضة تتبع أساس حقوق الملكية أو أساس التكلفة في معالجة إستثماراتها دفترياً، وما يترتب على ذلك من اختلافات في رقم الأرباح أو الخسائر التي تتحقق ببيع جزء من هذه الإستثمارات، فإن الأثر النهائي على الميزانية التجميعية يكون واحداً.

فإذا فرضنا مثلاً أن الشركة القابضة ص كانت تمتلك ٨٠٪ من حقوق الملكية في س منذ ٨٠/١/١ حيث بلغت تكلفة هذه الإستثمارات ١٦٠٠٠٠ جنيه وقيمتها الدفترية ١٥٢٠٠٠ جنيه في ذلك التاريخ وكان الفرق يمثل شهرة سيطرة وفي ٨٦/١/١ قامت القابضة ببيع ٢٠٪ من إستثماراتها في س بمبلغ ٥٤٠٠٠ جنيه في الوقت الذي بلغت فيه القيمة الدفترية لكل إستثمارات ص في س

طبقاً لدفاتر س ٢٤٠٠٠٠ جنيه. فإذا كانت ص تتبع أساس التكلفة في معالجة استثمارات في س دفترياً، فإن هذه الاستثمارات تظهر في دفاترها بمبلغ ١٦٠٠٠٠ جنيه وعندما تقوم ببيع ربعها الذي يبلغ تكلفته في دفاترها ٤٠٠٠٠ جنيه، فإن هذا يعني تحقق أرباح على هذا الأساس قدرها ١٤٠٠٠ جنيه. أما إذا كانت ص تعالج إستثماراتها على أساس حقوق الملكية، فإنها سوف تظهر في دفاترها بمبلغ ٢٤٨٠٠٠ جنيه (٢٤٠٠٠٠ جنيه حقوقها في س طبقاً لدفاتر س + ٨٠٠٠ جنيه الزيادة في التكلفة عن القيمة الدفترية عند الإقتناء). ويترتب على بيع ربع هذه الإستثمارات الذي تبلغ قيمته الدفترية في دفاتر ص ٦٢٠٠٠ جنيه بمبلغ ٥٤٠٠٠ جنيه تحقق خسائر على العملية بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه، إلا أن الأثر النهائي على الميزانية التجميعية بعد التصرف سوف يكون واحداً كما يتضح من التحليل الآتي:

| أساس حقوق الملكية جنيه | أساس التكلفة جنيه | |
|------------------------------|-------------------------|--|
| ٢٤٨٠٠٠ | ١٦٠٠٠٠ | القيمة الدفترية للإستثمارات في دفاتر ص |
| ٦٢٠٠٠ | ٤٠٠٠٠ | التنازل عن الربع بالبيع |
| <u>١٨٦٠٠٠</u> | <u>١٢٠٠٠٠</u> | رصيد الإستثمارات الباقية |
| | | أثر العملية: |
| (٨٠٠٠) - نقص | ١٤٠٠٠ | على أرباح ص - زيادة |
| - | (٢٢٥٠٠) | على نمو حقوقها في س (٨٨٠٠٠) - نقص |
| (٢٠٠٠) - نقص | (٢٠٠٠) | على الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية - نقص |
| <u>(١٠٠٠٠) - نقص</u> | <u>(١٠٠٠٠)</u> | الأثر النهائي على الأرباح المحجوزة التجميعية - نقص |

هذا ومن الواضح أن نمو حقوق ص في س من إقتناء الإستثمارات حتى بيع جزء منها يتساوى مع الفرق بين رصيد الإستثمارات في دفاتر ص على أساس التكلفة وعلى أساس حقوق الملكية كما سبق وأوضحنا.

٤ - د - التغيرات في أسهم رأس مال التابعة:

قد تقوم الشركة التابعة بزيادة رأس مالها بإصدار أسهم جديدة كما قد تقوم بشراء أسهم من رأس مالها من السوق وإيداعها الخزينة (عمليات أسهم الخزينة). ويترتب على كل من هاتين العمليتين تغير نسبة حقوق القابضة في التابعة. فإذا كانت القابضة تمتلك ٧٥٪ من أسهم التابعة البالغ عددها ١٥٠٠٠ سهم ثم قامت التابعة بإصدار ٥٠٠٠ سهم أخرى لزيادة رأس المال، فما لم تقم القابضة في الإكتتاب في ٧٥٪ من هذه الأسهم الجديدة فإنها تصبح مالكة فقط نسبة ٥٦,٢٥٪ فقط من حقوق الملكية في التابعة بعد هذا الإصدار. وإذا تم إصدار الأسهم الجديدة بسعر يعادل القيمة الدفترية للأسهم القديمة فيقتصر أثر العملية من حيث إجراءات إعداد الحسابات والقوائم التجميعية على تغير نسبة نصيب القابضة في الأرباح التي تحققها التابعة بعد الإصدار الجديد. كذلك الأمر إذا تم شراء أسهم الخزينة بقيمتها الدفترية. ولكن مثل هذه العمليات عادة ما تتم في الحياة العملية بأسعار تختلف عن القيمة الدفترية للأسهم القائمة ومن ثم تتأثر حقوق القابضة بما يترتب على هذه العمليات من تغيرات في القيمة الدفترية لأسهم التابعة.

ولنفرض مثلاً أن ص كانت تمتلك ٨٠٪ من أسهم س البالغ عددها ١٢٠٠٠ سهم بقيمة إسمية ١٠ جنيه وبقيمة دفترية في تاريخ إقتناء ص لها ١٥ جنيه. وقامت س بعد مضي عدة فترات بإصدار وبيع ٣٠٠٠ سهم إضافية للجمهور بخلاف ص بمبلغ ١٦ جنيه السهم (علاوة إصدار ٦ جنيه) في الوقت الذي كانت تبلغ فيه القيمة الدفترية للأسهم القديمة ٢٠ جنيه للسهم. ويترتب على هذه العملية انخفاض نسبة ص في حقوق ملكية س من ٨٠٪ إلى ٦٤٪، كما أن القيمة الدفترية لحقوق ص قبل الإصدار الجديد تتغير كالتالي:

| القيمة الدفترية للأسهم | | |
|------------------------|---------------|---------------------|
| قبل الإصدار | بعد الإصدار | |
| جنيه | جنيه | |
| ٢٤٠٠٠٠ | ٢٤٠٠٠٠ | ١٢٠٠٠ سهم × ٢٠ جنيه |
| ٤٨٠٠٠ | | ٣٠٠٠ سهم × ١٦ جنيه |
| <u>٢٨٨٠٠٠</u> | <u>٢٤٠٠٠٠</u> | المجموع [١] |
| %٦٤ | %٨٠ | نسبة حقوق ص [٢] |
| <u>١٨٤٣٢٠</u> | <u>١٩٢٠٠٠</u> | حقوق ص [١] × [٢] |

ومن الواضح أن القيمة الدفترية لحقوق ص في س عن نفس عدد الأسهم (التي تمتلكها ٩٦٠٠ سهم) قد انخفضت من ١٩٢٠٠٠ جنيه قبل الإصدار الجديد إلى ١٨٤٣٢٠ جنيه بعده. أي أن الإصدار الجديد قد ترتب عليه تحويل جزء من الأرباح التجميعية للشركة ص وتابعتها س قدره ٧٦٨٠ جنيه لحقوق الأقلية نتيجة الإصدار الجديد. هذا ويكون العكس إذا كانت الأسهم الجديد تباع بأعلى من قيمتها الدفترية.

المفهرس

| | |
|-----|---|
| ٣ | تقديم |
| ٥ | الباب الأول: في المشاكل المحاسبية الخاصة بشركات الأشخاص |
| ٩ | الفصل الأول: في المحاسبة في المنشآت الفردية |
| ١٧ | أسئلة وتمارين على الفصل الأول |
| ٢١ | الفصل الثاني: في شركات التضامن والتوصية البسيطة |
| ٢٧ | أسئلة وتمارين على الفصل الثاني |
| ٧٩ | الفصل الثالث: في شركات التضامن والتوصية البسيطة: تغير الشركاء |
| ١٣٥ | أسئلة وتمارين على الفصل الثالث |
| | الفصل الرابع: في شركات التضامن والتوصية البسيطة: |
| ١٤٥ | التصفية والاندماج |
| ١٨٧ | أسئلة وتمارين على الفصل الرابع |
| | الفصل الخامس: في شركات التضامن والتوصية البسيطة: |
| ١٩٧ | التصفية التدريجية |
| ٢١٣ | أسئلة وتمارين على الفصل الخامس |
| ٢٢٣ | الفصل السادس: في شركات المحاصة |
| ٢٤٠ | أسئلة وتمارين على الفصل السادس |
| ٢٤٩ | الباب الثاني: في المشاكل المحاسبية في شركات الأموال |
| ٢٥١ | مقدمة |
| ٢٥٣ | الفصل السابع: في طبيعة ومهام شركات الأموال |
| ٢٦٥ | الفصل الثامن: أنواع شركات الأموال وإجراءات تأسيسها |

الفصل التاسع : المعالجة المحاسبية لعمليات رأس المال

| | |
|-----|--|
| ٢٩٣ | في شركات المساهمة |
| ٣٧٧ | أسئلة وتمارين على الفصلين الثامن والتاسع |
| ٣٩٥ | الفصل العاشر : الأموال المقترضة وإصدار السندات |
| ٤٤٠ | أسئلة وتمارين على الفصل العاشر |
| ٤٤٧ | الفصل الحادي عشر : القوائم المالية الختامية وتوزيعات الأرباح |
| ٤٥٩ | الفصل الثاني عشر : انقضاء وتصفية شركات الأموال |
| | الباب الثالث في مشاكل المحاسبة |
| ٤٧٣ | للشركات القابضة والشركات التابعة |
| | الفصل الثالث عشر في الشركات القابضة : |
| ٤٧٥ | الميزانية التجميعية عند الاقتناء |
| ٤٩٥ | أسئلة وتمارين على الفصل الثالث عشر |
| | الفصل الرابع عشر في الشركات القابضة : |
| ٥٠١ | الحسابات والقوائم التجميعية بعد تاريخ الاقتناء |
| ٥٢٨ | أسئلة وتمارين على الفصل الرابع عشر |
| | الفصل الخامس عشر في الشركات القابضة : |
| ٥٣٧ | العمليات الوسيطة بين شركات المجموعة |
| ٥٦٢ | أسئلة وتمارين على الفصل الخامس عشر |
| | الفصل الخامس عشر في الشركات القابضة : |
| ٥٧١ | مشاكل محاسبية مختلفة |

 Bibliotheca Alexandrina



1185933